روسيا الجديدة

مذكرات ميخائيل جورباتشوف

نقله إلى العربية

فايز الصُّياغ



Original Title
THE NEW RUSSIA
Posle Kremlya

Author:
Mikhail Sergeevich Gorbachev

ISBN-10: 5777706460
ISBN-13: 978-5777706461

ح
شركة العبيكان للتعليم، 1438هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
جورباتشوف، ميخائيل
روسيا الجديدة/ ميخائيل جورباتشوف؛ فايز الصُّياغ - الرياض 1438 هـ
520 ص؛ 16.5×24 سم
ردمك: 2 - 090 - 509 - 603 - 978
1- روسيا - الأحوال السياسية. أ. الصُّياغ، فايز (مترجم) ب. العنوان
ديوي: 320,947 رقم الإيداع: 7606 / 1438

الطبعة العربية الأولى 1438هـ - 2017م

الناشر Obeikan للنشر
المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول
هاتف: 4808654 فاكس: 4808095 ص.ب: 67622 الرياض 11517
www.obeikanpublishing.com

امتياز التوزيع شركة مكتبة Obeikan
المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول
هاتف: 4808654 - هاتف مجاني: 920020207 - فاكس: 4889023 ص. ب: 62807 الرياض 11595
www.obeikanretail.com

قائمة المحتويات

مصطلحات مفتاحية 9

الجزء الأول

روسيا اليوم

إلى قرَّائي 15
مقدمة: البيريسترويكا والمستقبل...15
ملاحظات عابرة 18
يحاولون دفني: استهلالًا 24
إلى مواطني الاتحاد السوفييتي 30
لديك أعداد ضخمة من الأنصار 36
تحيات العام الجديد 1992م 38
تسعينيات القرن العشرين: دفاعًا عن البيريسترويكا 38
يومي الأخير في الكرملين 39
بداية جديدة بلا حصانة رئاسية..44
العلاج بالصدمة 47
البحث عن كبش فداء.. تهديدات 50
مؤسسة جورباتشوف: تقاريرها الأولى 53
كانون الأول/ديسمبر 1991م: السياسة والأخلاق 54

الخلاص عن طريق العمل 61
محاولات لزعزعتي 63
محاكمة الحزب الشيوعي السوفييتي 66
النتائج الأولى للعلاج بالصدمة 72
بعد سنة من الانقلاب 73
موقفي.. 75
الانزلاق نحو كارثة اجتماعية.. 86
على حافة الأزمة.. 90
قرارات مصيرية في أيام مصيرية 94
حالة الطوارئ ليست سبيلًا للاستقرار 105
مواطن الخلل في الدستور الجديد 110
بداية متعثرة لسنة 1994م 112
خبراء الاقتصاد ينصحون لكن الحكومات لا تتجاوب 115
نيكيتا خروتشيف: دروس في الشجاعة ودروس من الأخطاء.. 120
كان من الممكن إنقاذ الاتحاد.. 123
الاقتصاد: ماذا بعد؟ 125
اجتماعات في الأقاليم.. 126
كان من الممكن تحاشي حرب الشيشان 132
الإنتلجنسيا 139
الحكومة والمجتمع.. 141
الحاجة إلى بديل 145
إماطة اللثام عن مؤامرة الصمت 152
رسائل تأييد من أواخر التسعينيات من القرن العشرين.. 160

الجزء الثاني
روسيا إلى أين؟

بوتين: البداية 166
الرئيس الجديد: آمال.. ومشكلات.. ومخاوف 170
ما الغلاسنوست؟ 173
أعباء الرئاسة الثقيلة 175
خياري الديموقراطي- الاجتماعي 178
روسيا تحتاج إلى الديموقراطية الاجتماعية 184
قضايا ومزيد من القضايا 191
سنوات الصفر مطلع الألفية الثالثة 198
مسألة (يوكوس) 203
حزب من البيروقراطيين الجدد 206
ولاية رئاسية ثانية.. لماذا؟ 213
اتجاه جديد أم السير على المنوال نفسه؟ 227
متخم بالتناقضات: العقد الأول من الألفية الجديدة انتخابات جديدة؟........ 237
محنة الديموقراطية 241
عملية الاستخلاف 253
الأفكار والشعب 258
مغامرة ساكاشفيلي والغرب: موقفي من ذلك 263
مصيبة الأزمة العالمية 273
دفاعًا عن مبدأ البيريسترويكا 280
اتجاهات تدعو للقلق 288
عيد ميلادي الثمانون 294

السياسة الروسية في مأزق 301
حقبة جديدة من الركود؟ 309
التعديل الرئاسي وانتخابات الدوما 313
المجتمع يستيقظ 326
قرار لإحكام السيطرة 332
رسائل تأييد في السنوات الأخيرة 337
الحاجة إلى الحوار بين الحكومة والمجتمع 345

الجزء الثالث

عالم اليوم المسكون بالقلق

أهمية التفكير الجديد 351
تحديات العولمة 355
تحدي الأمن 358
حظر القنبلة! 360
عواقب توسيع الناتو 366
العالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر 371
الفقر مشكلة سياسية 377
مواجهة التحدي البيئي 382
أزمة المياه 388
أخطار التغير المناخي 390
نحتاج إلى أنموذج جديد للتنمية 393
لقاءات في أمريكا.. جورج شولتز ورونالد ريغان 400
ينبغي أن يكون الشركاء متساوين 412

دور الولايات المتحدة في العالم 418
أمريكا بحاجة إلى بيريسترويكا خاصة بها 421
انتخاب أوباما 426
مستقبل أوروبا 431
ألمانيا 437
على أسس راسخة 451
شخصيات رئيسة في السياسة الأوروبية 456
التوجه شرقًا 461
روسيا واليابان 468
مناطق في حالة غليان 471
التاريخ ليس حتميًّا 483

الخلاصة 491
فهرس الأعلام 516

مصطلحات مفتاحية

البيريسترويكا Perestroika: تعني (إعـادة البناء)؛ وهي برنامج للإصلاحات الاقتصادية، أطلقه رئيس الاتحاد السوفييتي ميخائيل جورباتشوف، وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفييتي. صاحبت البيريسترويكا سياسة **غلاسنوست** التي تعني الشفافية، وأدت هاتان السياستان معًا إلى انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه سنة 1991م.

غلاسنوست Glasnost: هي سياسة الدعاية القصوى والانفتاح والشفافية في أنشطة جميع المؤسسات الحكومية في الاتحاد السوفييتي سابقًا، بالإضافة إلى حرية الحصول على المعلومات. أطلق هذه الدعوة الرئيس الروسي السابق ميخائيل جورباتشوف في النصف الثاني من الثمانينيات، وكان يستخدم هذه الكلمة لتحديد السياسات التي يعتقد أنها قد تساعد على التخفيف من الفساد في الطبقة العليا في الحزب الشيوعي والحكومة السوفييتية، وتخفيف التعسف في استخدام السلطة الإدارية في اللجنة المركزية السوفييتية.

تركيا الفتاة أو الأتـراك الشباب Young Turks: هو اتحـاد لمجموعات عديدة مؤيدة لإصلاح الإدارة في الدولة العثمانية، وقد أدت الحركة إلى الحقبة الدستورية الثانية بواسطة ثورة تركيا الفتاة. في عام 1889م بدأت الحركة في صفوف الطلاب العسكريين، وامتدت بعدها لتشمل قطاعات أخرى، وكانت بدايتها ممانعةً للسلطة المطلقة للسلطان عبد الحميد الثاني، وعند تأسيس جمعية الاتحاد والترقي في 1906م، ضمت معظمَ أعضاء تركيا الفتاة. بنت الحركة واقعًا جديدًا للانشقاقات التي صاغت الحياة الثقافية والسياسية والفنية للإمبراطورية العثمانية في المرحلة الأخيرة قبل إلغائها.

مشروع الوثبة الكبرى إلى الأمام Great Leap Forward: من أخطر المشاريع الصناعية التي تبناها **ماو تسي دونغ** Mao Zedong (1893 – 1976م)، زعيم الحزب الشيوعي الصيني منذ 1935م حتى وفاته. وقد بدأ المشروع عام 1958م، وكان يرتكز على الصناعات الصغيرة في الحقول والقرى في الريف، حيث أجبر الملايين من الفلاحين والعمال والمدنيين على العمل في هذا البرنامج بمعدل سريع لتحقيق نتائج كبيرة، ولكن لم يستطع الشعب أن يواكب السرعة المطلوبة فانهار المشروع، مخلفًا مجاعة أودت بحياة الملايين من الصينيين، وخسائر ضخمة لم تتجاوزها الصين إلا بعد سنتين، اضطر ماو خلالهما إلى شراء القمح من الدول الرأسمالية.

البلاشفة، البلشفيَّة Bolsheviks, Bolshevism: يدعو مذهب البلاشفة إلى الإطاحة بالرأسمالية عن طريق العنف، وإقامة دكتاتورية البروليتاريا Dictatorship of The Proletariat على أنقاضها. وقد أطلق الاسم على أعضاء الجناح المتطرف من حزب العمال الاجتماعي الديموقراطي الروسي Russian Social–Democratic Workers' Party، وهو الجناح الذي استولى على السلطة في روسيا (25 تشرين الأول/أكتوبر 1917م) بزعامة لينين بعد نشوب الخلاف بينه وبين الجناح المعتدل الذي عُرف أصحابه بالمناشفة Mensheviks (عام 1903م). وقد أطلق البلاشفة على أنفسهم، ابتداءً من آذار/مارس 1918م، اسم الحزب الشيوعي الروسي (البلاشفة) Russian Communist Party Bolsheviks. وفي عام 1952م عُدِّل الاسم فأصبح (الحزب الشيوعي السوفييتي) Communist Party of The Soviet Union. ولفظ البلاشفة مأخوذ عن الكلمة الروسية Bolsheviki ومعناها (فريق الأكثرية).

الأوليغاركية أو حكم الأقلية oligarchy: هي نوع من أنواع الحكم تكون فيه السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع، وتتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية. وغالبًا ما تكون الأنظمة والدول الأوليغاركية تحت سيطرة عائلات معدودة تورِّث النفوذ والقوة من جيل لآخر. وكان أفلاطون هو أول من أشار إلى حكم الأوليغاركية، وذلك في كتابه **الجمهورية**، حيث قسم أنظمة الحكم إلى: الدولة المثالية (جمهوريته)، ثم الدولة الديموقراطية، ثم الأوليغاركية. وفي رأي أرسطو أن

الأوليغاركية تنتهي دائمًا بحكم الطغيان، وتصبح مشكلتها الرئيسة هي الاستئثار بالسلطة. ويستخدم هذا التعبير في العصر الحديث لوصف الحكومات التي تعتمد على نفوذ أجنبي، أو التي ليس لها رصيد جماهيري.

مجزرة كاتين Katin Massacre، وتعرف باسم **مجزرة في غابة كاتين**، بالبولندية: zbrodnia katyńska: عملية إعدام جماعي لآلاف البولنديين، نفذتها المؤسسة السوفييتية التي ضمت الشرطة السرية NKVD، وذلك على مدار شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو عام 1940م. وقد دفع إلى هذه المجزرة اقتراح لافرينتي بيريا، رئيس المؤسسة آنذاك، ووقع عليها المكتب السوفييتي بقيادة جوزيف ستالين. نُفِّذت المجزرة في ثلاثة أماكن مختلفة في روسيا، منها غابة كاتين. ويقدر عدد الضحايا بنحو 22000 ضحية، بينهم نحو 8000 ضابط، أُخذوا أسرى حرب في أثناء الغزو السوفييتي لبولندا عام 1939م، إضافةً إلى 6000 ضابط شرطي، أما عن البقية فهم يمثلون طبقة النخبة المثقفة ببولندا، وقد زُعم أنهم عملاء للمخابرات، وحرس، وملاك أراضٍ، ومخربون، وملاك مصانع، وقضاة، ومسؤولون، وأخيرًا كهنة.

الإنتلجنسيا intellegentia/ Intelligentsia: النخبة المثقفة؛ طبقة اجتماعية تشارك في عمل ذهني معقد يهدف إلى توجيه ثقافة المجتمع وسياسته ونقدها، أو أداء دور قيادي في تأسيس هذه السياسة. قد تشمل الإنتلجنسيا الفنانين، ومعلمي المدارس، والأكاديميين، والكتاب، والصحفيين، وغيرهم ممن يُطلق عليهم على نحو واسع: مثقفون، ودورهم في تنمية المجتمع محط جدلٍ واسع، ولم يكن إيجابيًّا في حالات تاريخية كثيرة، وقد يسهمون في دفع المجتمع إلى مستويات تقدم كبيرة، وقد يكون لهم دور في تعزيز حركاته المتخلفة. استعير المصطلح من هيغل في أربعينيات القرن التاسع عشر لوصف فئة متعلمة ومهنية من البرجوازيين الوطنيين الذين أصبحوا قادة روحانيين في بلد خاضع لقوى أجنبية.

1

الجزء الأول

روسيا اليوم

ميخائيل سيرجييفيتش جورباتشوف (Mikhail Sergeyevich Gorbachev) 1931م: شغل منصب رئيس الدولة في الاتحاد السوفييتي السابق بين عامي 1988 و1991م، ورئيس الحزب الشيوعي السوفييتي بين عامي 1985 و1991م. كان يدعو إلى إعادة البناء أو البيريسترويكا، وشارك رونالد ريغان في إنهاء الحرب الباردة، وحصل على جائزة نوبل للسلام عام 1990م. آتت البيريسترويكا ثمارها في 26 كانون الأول/ديسمبر 1991م عندما توارى الاتحاد السوفييتي في صفحات التاريخ بعد توقيع بوريس يلتسين على اتفاقية حل اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية. (المترجم).

إلى قرَّائي

ولد كتابي الأخير وحيدًا مع نفسي ولادة عسيرة، وأعيدت كتابة صفحاته عدة مرات؛ فقد أردت أن أتجاوز وصف الأحداث السياسية لأقدم للقارئ عرضًا للتجارب والآمال والخيبات التي يخلفها الناس وراءهم، وبينها ما يخصني ويخص عائلتي وأصدقائي، وأن أنقل الأجواء التي عشناها خلال تلك السنوات، وقد توقعت بيقين أن يكون كتابي ذاك هو الأخير، وأبلغت ذلك زملائي في (مؤسسة جورباتشوف)، وأعربت عن الموقف نفسه في المقابلات الصحفية.

وفي أواخر الخريف من عام 2012م نشر الكتاب، وطرح في مكتبة موسكفايفي في شارع تفيرسكايا، وتوافدت أعداد كبيرة من الزوار الذين اكتظت بهم إحدى القاعات الفسيحة في الطابق الأول. وبيعت ذلك اليوم مئات من النسخ التي شُغِلتُ بالتوقيع عليها حتى منتصف الليل لكيلا أخيب ظن أحد من الجمهور.

لقد شجعني كل التشجيع مستوى الاهتمام الذي استقبل به ذلك الكتاب، ومن ثم قررت آنذاك أن أواصل الحديث عن هذه المسائل، وسأروي لقرائي الآن الكيفية التي أمضيت فيها السنوات التي انقضت منذ استقالتي من رئاسة الدولة.

مقدمة: البيريسترويكا والمستقبل

يدور هذا الكتاب حول أهمية الماضي؛ فإذا تأملت فيما حدث في روسيا في نهاية القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، وما ينتظر روسيا في المستقبل، فلا مناص من أن تعود إلى سنوات البيريسترويكا perestroika. وإذ يفصلنا اليوم عقدان من الزمن عن تلك المرحلة، فقد يكون من المبكر إعطاء تقييم نهائي، ويقال إن شو إن لاي Chou En Lai ردَّ ذات يوم على الرئيس ريتشارد نيكسون Richard Nixon الذي سأله عن تقييمه

للثورة الفرنسية بقوله: «ما زال الوقت مبكرًا جدًّا لإطلاق حكم عليها»، وربما كان محقًّا في ذلك، غير أن بوسعنا أن نشهد أمورًا كثيرة بمزيد من الوضوح.

ثمة إحساس عميق في روسيا اليوم، مرة أخرى، بالحاجة إلى التغيير، ولا يستطيع المجتمع أن يشعر بالرضا عن الوضع الراهن؛ فلم تكلل بالنجاح التام محاولات الإصلاح التي جرت خلال العقدين الماضيين، وبطبيعة الحال لا يمكننا الزعم بأنه لم تحدث تغيرات في حياة الناس، غير أن كثيرًا من آمالهم قد أصيبت بالخيبة، ولم تتجدد الحياة في قطاع الأغلبية من مواطنينا.

إن الطريق السياسي المسدود الذي نشهده الآن، والركود الاقتصادي، وتراكم المشكلات الاجتماعية المستعصية، يذكرنا على نحو حاد بأوضاع البلاد قبل البيريسترويكا، إضافة إلى أن الشعب لا يحس بالسعادة. ومع أنه قد تبين أن من الممكن تضييق الخناق مؤقتًا على حركات الاحتجاج التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر 2011م، فإن من المستحيل ألَّا يكون أصحاب السلطة غير مدركين لمظالم المواطنين.

لم يعد من الممكن في أيامنا هذه أن نقول ما كنا نقوله على مدى سنين عديدة؛ من أن روسيا تحتاج إلى مزيد من الوقت، وأنه لا يمكن التسرع والتعجيل بإحداث تغييرات بهذه الضخامة، وذلك صحيح تمامًا، وقد درجت على استخدام هذه الحجة مرارًا وتكرارًا في خطاباتي وفي محادثاتي مع السياسيين الأجانب، أما الآن فإن عملية الانتقال ما زالت ماضية قدمًا منذ عقدين ونصف العقد، ومع تعاقب السنوات تغدو هذه الحجة أقل قدرة على الإقناع.

ترى، كيف نواجه هذه الأوضاع؟ وما الذي يتعين علينا عمله؟ أكبر ما أخشاه أن كثيرين يبحثون عن الإجابة في الاتجاه الخطأ؛ فهم يعتقدون أن الحل يكمن في التخلي عن الإنجازات الديموقراطية التي تحققت خلال مرحلة البيريسترويكا، وتجري محاولات لإعادة تأهيل النزعة التسلطية واستعادة أساليبها في الضغط الإداري وإحكام السيطرة و(شد البراغي). وهم يتغنون بالنزعة المحافظة، ويحاولون تحويلها إلى أيديولوجية للدولة، ويزعمون أنها أكثر انسجامًا مع تقاليدنا ومع (الإرث الثقافي)

لروسيا. وفي خطابات الرئيس بوتين، نسمع مقتبسات من فلاسفة روس محافظين من أمثال إيفان إليين Ivan Illyin، وكونستانتين ليونتييف Konstantin Leontiev مع أنه لا يمكن فصل هؤلاء عن الأزمنة التي عاشوها وطرحوا أفكارهم فيها، أما نحن فنعيش في القرن الحادي والعشرين، وهو قرن التقانات الجديدة والتحديات الجديدة. إن الأيديولوجيا المحافظة لا تقدم حلولًا لهذه المشكلات؛ فالقيم التقليدية المحافظة، مع منظومة قيمية أخرى، لها مكانها في المجتمع. ولكن إلى أين أوصلتنا السياسات المحافظة في التاريخ الروسي؟ لقد أفضت بنا، أساسًا، إلى الركود، وبعده إلى الجيشان. وكانت سنوات الركود تتسم بالازدهار النسبي؛ من جراء إصلاحات أجريت بفعل عوامل خارجية موائمة مبكرة، إلا أن هذه الطاقة تؤول إلى النفاد، عاجلًا أو آجلًا، وكذلك فإن العوامل الخارجية تتغير.

إن على القائمين على النظام الروسي الحالي ألَّا يتوهموا أن النزعة المحافظة هي الحل السحري لمشكلاتنا، أو أن يخلدوا إلى الاعتقاد بأن الشعب سيتحمل الركود رغبة منه في تحقيق السلام والهدوء؛ فهم مخطئون في ذلك. وأعتقد اعتقادًا يزيد رسوخًا أن ما يفعلونه هو مجرد إضاعة للوقت، وللتمسك بالسلطة بحد ذاتها، ويقتطعون لأنفسهم في الأوضاع الراهنة جملة من المزايا بصفتهم أقلية حاكمة.

إن الناس ليسوا مصابين بالعمى، كما أن لصبرهم حدودًا، فقد نظموا تظاهرات احتجاجية تطالب بالتغيير في ساحة بولوتيانا وميدان زاخاروف، وإذا لم يحدث ذلك فإنها لن تتكرر فحسب، بل ستزداد حدة، وذلك أمر خطِر يجب تجنبه؛ ذلك أن روسيا لا تحتاج إلى مزيد من الاضطراب، بل تريد التغيير، أيِ التغيير الذي يمهد الطريق لتجديدٍ وتحسُّن حقيقيين في حياة الناس.

هذه الطريق لن تكون ممهدة تمامًا، فقد أنجزنا في سنوات البيريسترويكا المهمة الأكثر صعوبة بالتحرر من الماضي الشمولي، واضطررنا آنذاك- وفيما بعد- إلى أن نعيش لحظات دراماتيكية بالغة الإثارة، غير أنني على يقين من أن ذلك كله لم يذهب سدى.

إن رسالتي إلى روسيا والعالم هي رسالة أمل.

ملاحظات عابرة[1]

(دوَّنها ميخائيل كازينيك Mikhail Kazinik وديمتري غولوبوفسكي Dmitri Golubovski)

عندما يطلب منك أحدهم أن تعطيه بعض ما لديك من حكمة فإنك تفكر: «يبدو أن أيامي هنا قد غدت معدودة».

إن ذكرياتي الأولى تدور حول المجاعة؛ ففي عام 1933م كنت في الثانية من العمر أو يزيد، وأذكر أن جدي أندريه كان يلتقط الضفادع من الجدول الصغير القريب منا ويغليها في وعاء، وكانت تنقلب على ظهورها عند الغلي، وتنكشف بطونها الصغيرة البيضاء، ولكني لا أذكر أنني كنت آكلها. ولكن في وقت متأخر جدًّا، كنا أنا و[زوجتي] رايسا في نزهة في أحد الزوارق على نهر السين، وأكلنا أرجُلَ الضفادع على إيقاع الأغاني عن باريس.

في عام 1935م، كنت مريضًا مشرفًا على خطر، وكنت أوصف بأنني (عليل) فقط، وحينها لم أكن أستطيع التنفس، وكانوا يوقدون الشموع واحدة بعد أخرى ويبكون إلى جانب مهدي، ولم يستطيعوا التفكير في فعل أي شيء آخر. لقد كنا نعيش في الريف في العام 1935م، ولكُم أن تتصوروا الوضع آنذاك، حينها جاءت إحدى النساء وقالت: «عليكم أن تجدوا بعض العسل الجيد، وتطلبوا منه أن يشرب كأسًا منه»، وأذكر ذلك بكل وضوح: الغرفة هناك، والشباك هناك، أما إبريق الشاي الصغير الأزرق الذي

[1] جاءت جميع الصفحات الواردة تحت العنوان الفرعي (ملاحظات عابرة) في عبارات بسيطة وخواطر وذكريات مجزأة قد لا يبدو عليها الترابط؛ ويعود ذلك إلى أن هذه الخواطر دوَّنها اثنان من الصحفيين خلال إحدى المقابلات مع جورباتشوف. [المترجم]

يحتوي على العسل، والذي وضع على حافة النافذة، فإنه كان شديد الزرقة، وقد أخذته وشربته فوقع الغطاء، وما زلت أذكر حتى الآن الفوضى الناجمة عن ذلك.

ما زلت حتى الآن أعاني بعض التشنج ليلًا منذ صباي عندما كنت أعمل مشغلًا لإحدى الحصَّادات، وعندما أغمض عيني الآن أستطيع أن أرى حقول القمح تمتد أمامي كالمحيطات، ولا سيما في شهر حزيران/يونيو عندما تتشكل السنابل والبذور فتتهافت عليها طيور السمان.

كان جدي أندريه وجدي الآخر بانتيلي كلاهما من الفلاحين الفقراء، وقد أعطتهما السلطة السوفييتية الأرض وأصبحوا بعد عشر سنوات يوصفون بأنهم من فئة الفلاحين ذوي الدخل المتوسط، وكان جدي بانتيلي يحب أن يقول: «لقد أنقذتنا السلطة السوفييتية إذ أعطتنا الأرض، أما الباقي فقد أنجزناه بأنفسنا».

لم أعد لزيارة بريفولنوي منذ خمس سنوات، ورأيت منذ أيام أن علي زيارتها ثانية، في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر، فهما أحب شهور السنة؛ ففي تلك الأشهر تكون المحاصيل قد أحضرت، ويتردد في الأسماع هدير الجرارات عن بعد وهي تحرث الأرض تمهيدًا لقدوم الشتاء، وتبدأ الطيور بالهجرة. وهكذا تواصل الحياة مسيرتها دورة بعد أخرى.

إن المرء الذي لا يحس بالانتماء لأمر ما، في مكان ما، لن يكون لحياته قيمة على الإطلاق.

وأنا لا أحب من لا يعرفون كيف يرتاحون، أو من لا تهمهم نوعية الرفقة التي يختارونها؛ فأنا إنسان من نوع آخر.

عملت مع والدي بعد الحرب في تشغيل الحصَّادات الآلية خمسَ سنوات، وغدت علاقتنا أكثر وثوقًا، وتحدثنا كثيرًا، وطرحت عليه كثيرًا من الأسئلة، وتنامت بيننا الصلات كرجلين بالغين. كنت في الثامنة عشرة، وكانت أكثر عبارات التأنيب التي

يوجهها لي تأتيني على لسان أمي: «أبلغي ميخائيل أنه يتأخر كثيرًا خارج البيت، وعليه أن يعود أبكر من ذلك». والحياة تسير، وأعمار الناس تنقضي.

في مقابلة تلفازية، سألنا فلاديمير بوزنر: افترض- على سبيل الاحتمال- أنك قد دعيت لتتحدث بالهاتف مع شخص لم يعد معنا، فمع من ستتحدث؟ فأجبته، لكنه استدرك قائلًا: «بالنسبة إلى جورباتشوف، الجميع يعرفون الإجابة: زوجته».

قضيت مع رايسا ستًّا وأربعين سنة، وكنا على مدى أربعين سنة نتنزه مشيًا على الأقدام كل يوم، حيثما كنا؛ وبصرف النظر عن حالة الجو؛ في العواصف الثلجية، عند هطل الثلج والمطر، لكن رايسا كانت تحب المطر بصورة خاصة، وكنت أقول لها: «بالله عليك لا تفعلي ذلك، هناك عاصفة ثلجية في الخارج»، فيكون ردها: «هيا، لننطلق»، فنخرج معًا، ومن ثم فقد اعتدت المشي في غمرة الرياح الثلجية العاصفة، ولكن عندما توفيت توقفت عن ذلك.

درجت على تشجيع رايسا ورفع روحها المعنوية، وأذكر أني قلت لها ذات مرة: «إنك لا تريدين إغضابي»، ثم تنهدت متوعدًا وأضفت: «كل ما أحتاجه هو أن أرفع قبضتي ثم أنزلها مرة واحدة وسينتهي الأمر، والمسألة لن تستغرق ضربتين»، فسارعت إلى القول: «ماذا، هل تعتزم ضربي؟ لا، لا، إنك جننت!».

عند التقدم في السن، يغدو من الصعب على المرء أن يحبس دموعه. إنني أهتم بصحتي بصورة أفضل الآن، وأريد أن أفي بالوعد الذي قطعته على نفسي أمام أصدقائي بأنني سأدعوهم إلى عيد ميلادي التسعين، وكان في هذا الوعد شيء من السفاهة، ولكن تلك هي الطريقة التي نتصرف بها عندما نضع أمامنا أهدافًا تنطوي على التحديات.

نمتُ بارتياح الليلة الماضية، غير أن الليلة قبل الماضية كانت كالحة، حتى إني تناولت حبتين من مسكن الألم ولكن النوم جفاني، ولم أغف إلا قبيل الصباح، غير أنني رأيت حلمًا في أثناء نومي؛ إذ شاهدت في اليوم السابق فيلمًا عن الحرب الأهلية،

وورد في التعليق على الفيلم أن خمسة عشر مليونًا قد قضوا في روسيا خلال تلك السنوات. ولكنني، على كل حال، كنت خلال الحلم أسير مع أشخاص آخرين، وقد أروني هؤلاء الموتى جميعًا، وشهدت أعدادًا لا حصر لها منهم، ووصلت آخر الأمر إلى فضاء مفتوح مشرق وسألت: «ماذا هناك؟»، فقال دليلي: «إنه المكان الذي يذهب إليه الموتى».

كثيرًا ما أجد في أثناء استغراقي في النوم أجوبة عن أسئلة كانت تعذبني في أثناء اليقظة، وقد نصحني أحدهم أن أحتفظ بقلم ودفتر ملاحظات إلى جانب سريري لأدون تلك الأجوبة، ولما حاولت ذلك ثم قرأت ما كتبت أدركت أنه لم يكن يستحق أن أصحو من النوم لأجله.

الصباح هو أفضل الأوقات لدي؛ فأنا أستيقظ في السادسة أو السادسة والنصف، فأطرح الغطاء جانبًا، ثم أرتب الشرشف واللحاف، وأستلقي مرة أخرى، ثم أمارس بعض التمارين، الحركات الرئيسة فحسب، مثل التمدد، والرفع، والخفض، ولا أعلم هل كانت القطة تقلدني عندما تتمدد، أو أنني أنا الذي أقلدها. ربما كنت صيادًا، ولكنني لا أقضي على الطريدة.

هناك قذيفة يسميها الأمريكيون الشيطان Satan ونطلق عليها اسم (ر36–م) R–36M، تعادل قوتها أكثر من مئة تشيرنوبل Chernobyl، وذلك في قذيفة واحدة فحسب! وعندما تسمع بذلك وأنت تحتل منصبًا كمنصبي ينتابك الذهول.

وعندما أسمع الناس يتحدثون عن (أضحوكة سوفييتية) فإنني أحس أن ذلك لا يعني شيئًا لي، وبالنسبة إلى سياسي في مستواي فإن هذه العبارة لا معنى لها.

عندما كنت في الصف العاشر، كان علي أن أكتب مقالة لإنهاء الامتحانات المطلوبة لتخرجي من المدرسة، فاخترت أن أكتب مقالة بعنوان: (ستالين هو مجدنا العسكري، وهو المثل الأعلى لشبابنا)، وحصلت بذلك على علامة (ممتاز)، أما اليوم فإنني أعد نفسي من ألد أعداء الشرور الستالينية.

إن تاريخ روسيا تاريخ معقد، ومن الصعب تحديد العصر الذهبي فيه؛ فكل مرحلة فيه كانت مرحلة صيرورة، وتوسع واستيعاب للأراضي.

عندما يسألني سائل عما ستكون عليه روسيا بعد عشرين سنة، فإنني لا أجرؤ على أن أتكهن بأنها ستكون أسوأ حالاً.

إن مشكلة روسيا الكبرى هي إقصاء الناس عن المجال السياسي.

توجد أوجه من التشابه والتفاوت بين التظاهرات التي نشهدها اليوم، وتلك التي حدثت في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، غير أن ما يهمنا أمر آخر مختلف: إن تظاهرات اليوم تتميز بصدق العزيمة، وهي ليست مجرد هتافات وزعيق، بل هي الفكر الاحتجاجي الذي يعبر بصوت عالٍ عن مشاعر الناس الداخلية وآمالهم الحقيقية، وذلك ما لا يمكن إنكاره.

أسمع أحيانًا أن شعار (من أجل انتخابات نزيهة) لم يعد من مواضيع الساعة، ولا أتفق مع ذلك؛ إنه شعار يجب عدم التخلي عنه مهما كانت الأوضاع؛ إنه جوهر المشكلة.

إن الزعيم المناسب يحتاج إلى معارضة جادة وفاعلة بصورة كاملة، والضعف الذي يعانيه الزعماء الروس الحاليون يكمن في أنهم لا يفهمون ذلك؛ وبعبارة أكثر لطفًا: إنهم يستقبحون المعارضة.

إنني أتمنى حقًّا أن يفهم الرئيس متى يتنحى ويفسح المجال لوجوه جديدة، وذلك يتطلب بعض الشجاعة، غير أن مثل هذا القرار الذي يعرِّفك بكثير نوعيةَ الأشخاص وما يضمرونه.

الوصف الوحيد الذي يصدق على ما يجري في بلادنا الآن هو (المشكلات).

إن عليك أن تسلك درب الحرية.

لقد ارتكب الأمريكيون خطأ جسيمًا؛ ذلك أنهم رفعوا أصواتهم أكثر من أي طرف آخر مطالبين بنظام عالمي جديد أكثر ديموقراطية وعدالة، ولكنهم كانوا أول من أدار ظهره لهذا المطلب.

ما يزعجني أن أوروبا لا تستطيع أن تنظم أمورها الداخلية وتصبح محركًا عالميًّا لتيار التغيير نحو الأفضل.

كانت زيارتي الأولى إلى كندا مدهشة؛ ففي العام 1983م قضيت عدة أيام هناك، واستطاعت إحدى محطات الإذاعة الأمريكية آنذاك أن ترتب أمور جنازتي ودفني؛ فقد أعلنتْ أنني شربت في إحدى الحفلات مع الوزير الكندي إلى أن غلبني السكر وغبت عن الوعي، ثم دهمتني نوبة قلبية ففارقت الحياة، وذلك ما تفعله تلك المحطات في العادة، ولا تستطيع التخلص منه.

لنعدْ الآن إلى كتابي **وحيدًا مع نفسي Alone with Myself**؛ إنه كتاب مذكراتي الأول الذي نشر عام 1995م، وسأقرأ عليكم فقرة منه عن الأرض التي بني عليها الكوخ الذي كان بيتنا: «كانت هناك أشجار تفاح وإجاص من مختلف الأنواع، ولم يكن ذلك يعنيني آنذاك، ولكن أذكر أنها كانت لذيذة وناضجة تمامًا في أوقات محددة، وكنا نحصل على ثمارها طيلة الصيف والخريف، وبالإضافة إلى التفاح والإجاص كان هناك البرقوق الأسود والأبيض. وبعد ذلك تتكاثف في البستان أشجار الدردار في دغل حقيقي يحتل ما يعادل ثلث الأرض.

كانت لي مخابئ ألوذ بها هناك، وقد عثرت ذات يوم على كتاب عنوانه **الفارس المقطوع الرأس**، فاختفيت ثلاثة أيام، فجُنَّ جنون والدتي التي لم تعد تستطيع التفكير في أي شيء، أما أنا فاختفيت إلى أن انتهيت من قراءة الكتاب، من الغلاف إلى الغلاف.

أما الآن في سني هذه فقد صرت حين أهبط من الطابق الأول إلى الطابق الأرضي لأفعل شيئًا ما، أنسى فور وصولي ما كنت قد نزلت من أجله.

مع ذلك أنا متفائل، وقد درجت على إنهاء جميع ما أجريه من مقابلات بتأكيد ذلك؛ ولنختتم هذه المقابلة على هذا النحو.

إن الحياة تعلِّمك أكثر من أي معلِّم.

(نشرت في الطبعة الروسية من مجلة إسكوير Esquire، أيلول/ سبتمبر 2012م).

يحاولون دفني: استهلالًا

في الثامن من آب/أغسطس 2013م، حمل عدد من وكالات الأنباء ووسائل الإعلام الخبر الآتي: «وفاة الرئيس الأول والأخير للاتحاد السوفييتي ميخائيل جورباتشوف، وفقًا لرسالة على حساب تويتر لوكالة آر. آي. إي نوفوستي، عن عمر يقارب الثانية والثمانين. ولم تتأكد صحة هذه المعلومة من أي مصادر رسمية حتى الآن».

رن جرس الهاتف، وكان المتحدث أندريه كاربليوك Andrey Karplyuk، وهو يعمل الآن مراسلًا لوكالة إيتار تاس الإخبارية، ولكنه كان يعمل في وكالة إنترفاكس، والتواصل بيننا قائم منذ سنوات.

«ميخائيل سيرجييفتش؛ لطالما كلمتك بالهاتف، ولكن هذه المكالمة ليست روتينية»، وأحسست أنه يبتسم.

«هات ما عندك».

«حسنًا، لقد أعلنت وكالة آر. آي. إي نوفوستي أن جورباتشوف قد توفي في أثناء زيارته لمدينة سنت بطرسبرج، وأنا لا أصدق ذلك».

«وأنا لا أصدق ذلك أيضًا»، وانفجرنا ضاحكَيْن.

وقد حذفت الوكالات هذا الخبر بعد تسع دقائق، وتسلمت في اليوم التالي رسالة من موظفي الوكالة:

«العزيز ميخائيل سيرجييفتش،

نعرب لك عن بالغ الأسف لأن بعض المتسللين قد استغلوا اسمك في واحدة من محاولاتهم الدعائية لتشويه دور وسائل الإعلام. نرجو أن تتقبلوا اعتذارنا العميق على الضجة الناجمة عن هذا التصرف المشين الذي استهدف اقتحام حساباتنا على شبكة التواصل الاجتماعي ونشر معلومات مزيفة عنكم.

إننا لا نعدُّ ذلك نكتة عملية مباشرة، ولا مجرد تصرف أهوج، بل نعتقد أنه جريمة يجب التحقيق فيها، وسترسل وكالة آر. آي. إي نوفوستي بيانًا إلى الهيئات المخولة بإنفاذ القانون حول اقتحام قنوات تويتر التابعة لنا، وسنبذل قصارى الجهد للتأكد من أن هذا الحادث والبلاغات المزيفة السابقة ستخضع للتحقيق الكامل.

ربما ليست هذه المرة الأولى التي يُساء فيها استخدام وسائل الإعلام الأساسية لنشر المعلومات المزورة، غير أن الحادث الأخير قد بلغ من الخطورة والنكد والانحطاط الأخلاقي حدًّا لا يمكن التغاضي عنه.

وأنت تعلم يا ميخائيل سيرجييفتش مدى احترامنا لك، وأسفنا العميق من أن هذا الهجوم على نوفوستي قد استهدفك كذلك، ولا شك في أن محاولات تزييف الأنباء ونشر الأكاذيب ستستمر، ولكننا نؤكد لك ولقرائنا كافة بأننا سنبذل أقصى الجهود لإبطالها على الفور».

تعود علاقتي بوكالة آر. آي. إي نوفوستي إلى عهد بعيد؛ وفي ربيع عام 2013م ألقيت محاضرة في مكاتب الوكالة أمام جمع غفير من الشباب، بعنوان: (أيغيِّر الفرد السياسات، أم أن السياسات هي التي تغيِّر الفرد؟) وتحدثت عن حياتي، واهتماماتي الراهنة، وجميع العقبات التي يتعين على روسيا تذليلها في مسيرتها نحو الديموقراطية.

واستمع الحضور بانتباه، ووجهوا لي كثيرًا من الأسئلة، وقد ترك لقائي بهؤلاء الشباب كالقادة انطباعًا طيبًا لدي، وكان ذلك من الأيام المشهورة.

أعود الآن إلى تلك الأكذوبة؛ ترى، من كان وراءها؟ وهي لم تكن المرة الأولى؛ فقد (دُفن) جورباتشوف عدة مرات من قبل، وأنا أعرف السبب.

ثمة أطراف من الخارج تضمر العداوة للبيريسترويكا، وتمثل الأكاذيبُ سلاحها الأمثل، ولا تتورع عن الافتراء والاختلاق وتشويه الحقائق بلا مسوغ، وذلك ما شهدناه خلال السنوات الماضية، وما زالت الأسلحة نفسها هي التي تستخدم حتى اليوم.

وتحفل الساحة بالأمثلة على ذلك؛ ففي كانون الأول/ديسمبر من عام 1990م، وفي اجتماع مجلس النواب، عمد أناتولي لوكيانوف Anatoly Lukianov، رئيس المجلس السوفييتي الأعلى -لسبب ما- إلى إعطاء الدور بصورة فورية تقريبًا لشخص يدعى ساشا أومالاتوفا Sazha Umalatova طلب وضع التصويت على الثقة بالرئيس جورباتشوف على جدول الأعمال، وقد رفض المندوبون هذه الدعوة. وفي عام 1991م في دورة نيسان/ أبريل للجنة المركزية للحزب الشيوعي، تعرضت لحملة مسمومة من (الحرب النفسية) دفعتني إلى أن أعلن أنني (سأتنحى)! «فكيف يستطيع المرء أن يكون الأمين العام لحزبين أو ثلاثة أو حتى خمسة أحزاب شيوعية في وقت واحد؟»، غير أن المكتب السياسي أقنعني بالبقاء.

وفي وقت لاحق، وتحت ستار اجتماع (مدن البطولة) في الحرب العالمية الثانية، قررت زمرة من زعماء الأحزاب الشيوعية من مختلف المستويات مناقشة (المشكلة المستعصية) لكيفية الإطاحة بجورباتشوف. وفي صيف عام 1991م، وخلال اجتماعي وزعماء الجمهوريات السوفييتية لوضع اللمسات النهائية على (معاهدة الاتحاد)، اقترح ثلاثة من وزراء الداخلية المتشددين، المسؤولين عن الأمن وإنفاذ القانون، على مجلس السوفييت الأعلى تحويل بعض صلاحيات الرئيس إلى رئيس الوزراء ووزراء الأمن، ولم يكن يمضي يوم من غير أن نستمع إلى (التغريدة المعادية للبيريسترويكا) يترنم بها العندليب ألكساندر بروخانوف Alexander Prokhanov.

وما زالت تنتشر حتى اليوم الشائعات المجنونة، والأكاذيب التي تختلق وتذاع على الإنترنت، و(الوثائقيات) التي تعرض على التلفاز ولا تضم غير الأباطيل والتلفيقات الخبيثة، جملة وتفصيلاً.

من موقع مؤسسة جورباتشوف

في أواخر آب/ أغسطس 2008م، نشرت في مجلة **كومسومولسكايا برافدا** Comsomolskaya Pravda (رابطة الشيوعيين الشباب) مقابلة طرح فيها بافل بورودين Pavel Borodin، الذي يتولى منصبًا رفيعًا في دولة روسيا وبيلاروسيا الاتحادية، جملة من المزاعم والافتراءات الصارخة ضد كل من م.س.جورباتشوف، والمستشار السابق لجمهورية ألمانيا الاتحادية هلموت كول Helmut Kohl. وبعد الاتصال بهلموت كول، تلقى م.س.جورباتشوف تأكيدًا منه أن مزاعم بورودين ليست إلا حزمة من الأكاذيب، فاتصلت مؤسسة جورباتشوف بفريق المحامين التابع لها، ونشرت كومسومولسكايا برافدا ما يأتي:

«استدراك

28 كانون الثاني/يناير 2009م

في العدد رقم 127 (25154) من **كومسومولسكايا برافدا**، المؤرخ في 29 آب/ أغسطس 2008، وفي موقع الإنترنت URL:http://www.kp.ru/daily/24154/369892

نشرت مقابلة مع ب.ب.بورودين، سكرتير دولة روسيا وبيلاروسيا الاتحادية، تحت عنوان: (بافل بورودين: إذا انضمت أوستيا الجنوبية وأبخازيا إلى روسيا وبيلاروسيا الاتحادية، فسأحتسي ثلاثة ليترات من النبيذ)، وزعم فيها ب. ب. بورودين بأن المستشار السابق لجمهورية ألمانيا الاتحادية، هلموت شميدت، قد أبلغه أن ميخائيل جورباتشوف طلب التبرع لمؤسسته

بمبلغ مئة مليون دولار مقابل (أوروبا الشرقية)، ومئة مليون دولار لصندوق شيفرنادزة، ومئة مليون دولار لصندوق رفيق آخر».

وهذه المعلومة، والزعم بأن هلموت شميدت قد نقلها إلى ب. ب. بورودين، عارية من الصحة، وكان الهدف منها الطعن في نزاهة م. س. جورباتشوف وسمعته.

كومسومولسكايا برافدا 28 كانون الثاني/يناير 2009م.

إن سلطات الدولة الروسية تعدُّني عقبة كأداء، وقد ركزت النخبة السياسية فيها على تعزيز ما تعده حقًّا لها في تولي السلطة بصورة دائمة، بما ينطوي عليه ذلك من التمتع بالثروة المالية، وبالسلطة التي لا تخضع للمساءلة، وما فتئت وسائل الإعلام الخاضعة لهم تواصل التنديد بالبيريسترويكا، والتشهير بمن تولوا إجراء عملية الإصلاح الضخمة المحفوفة بالأخطار والانتخابات في بلاد كانت ترزح تحت وطأة المشكلات القائمة المستعصية منذ عقود.

وكانت حرية التعبير- وما زالت- تستخدم من جانب الراغبين في الكشف عن الحقائق، بل من جانب آخرين من ذوي النيات السيئة والضمائر المعطوبة.

وما زالت تحيرني حتى اليوم خديعة الأشخاص الذين ائتمنتهم على المناصب، والتزموا معي بجهود مشتركة على مدى سنوات، وكان الحادث الأكثر إثارة هو الانقلاب الذي دبرَته (لجنة الطوارئ في الدولة)، ومهدت به الطريق لتدمير الاتحاد السوفييتي.

بحلول شهر آب/ أغسطس عام 1991م، وبعد أشهر من الأزمات الحادة في الاتحاد السوفييتي، كنت قد وضعت خطة وافقت عليها جميع الأطراف، ومن ضمنهم جمهوريات البلطيق، واستكملنا العمل على (معاهدة الاتحاد) التي كان من المفترض أن يوقعها زعماء الجمهوريات يوم 20 آب/أغسطس. وكان من المقرر عقد مؤتمر استثنائي في الخريف لتوجيه الحزب الشيوعي نحو الإصلاح والديموقراطية

الاجتماعية، وقد توقعنا المشكلات في المستقبل، غير أنني لم يساورني الشك في أنه كان من الممكن تجنب عربدة الدمار اللاحقة.

إن تحقيق الديموقراطية مهمة في غاية العسر، وقد أسفرت الانتخابات الحرة لمؤتمر مجلس النواب عام 1989م عن نتائج غير متوقعة؛ فمن جهة كان أربعة وثمانون بالمئة ممن انتخبوا أعضاء في الحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، ولكن المقترعين- من جهة أخرى- حجبوا الثقة عن عشرات من المسؤولين الذين وجدوا أنفسهم خارج الساحة. وبدأ الرجعيون في المؤسسة الحزبية حملة من المقاومة الشرسة ضد البيريسترويكا، وعندما عجز خصومي عن تحقيق أهدافهم في منافسة سياسية مكشوفة، لجؤوا إلى الانقلاب.

وقد باءت الفتنة بالإخفاق، بيد أنها منحت الضوء الأخضر للانفصاليين، والراديكاليين، والمتطرفين، وهو ما أدى إلى عواقب كارثية، كان من أبرزها انهيار الاتحاد السوفييتي، وانتكاس الديموقراطية في جميع الجمهوريات تقريبًا؛ وإلى الفوضى الاقتصادية، التي استغلتها أكثر الفئات جشعًا وتكالبًا ممن أفلحوا في دفع الجميع تقريبًا إلى حمأة الفقر، وإلى الصراع الإثني والعنف الدموي في روسيا والجمهوريات الأخرى؛ وأخيرًا، إلى قصف المجلس السوفييتي الأعلى في روسيا في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1993م.

كثيرًا ما أسأل هل كانت هذه التطورات نتيجة لأخطاء ارتكبتها؟ ويقال لي إنه كان عليَّ أن أكون أكثر حسمًا في أواخر عام 1991م بعد التواطؤ في مدينة بيلافيزا Belavesa بين يلتسين وزعماء بيلاروسيا وأوكرانيا لتقويض الاتحاد السوفييتي واستبدال (رابطة الدول المستقلة) به، وأجيب عن ذلك بأنني قد حاربت من أجل إقامة دولة اتحادية حتى اللحظة الأخيرة، ولكن لا يمكن السماح بالانزلاق إلى معمعة الصراع المدني، وربما الحرب الأهلية. وبوسعنا أن نتصور ما كان يمكن أن يعنيه ذلك في بلد يزخر بالأسلحة، لا الأسلحة التقليدية فقط، بل النووية كذلك، ولهذا السبب اتخذت بعد مداولات طويلة القرار الذي ما زلت أعتقد أنه القرار الصحيح الوحيد في

ظل تلك الأوضاع؛ فأعلنت أنني سأتوقف عن أداء مهماتي رئيسًا لاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية.

إلى مواطني الاتحاد السوفييتي

كلمة أذاعها رئيس اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية م. س. جورباتشوف 25 في كانون الأول/ديسمبر 1991م.

مواطنيَّ الأعزاء، وأبناء وطني؛ نظرًا إلى الوضع الذي نجم عن تأسيس (كومنولث الدول المستقلة)، فإنني أعلن انتهاء عملي رئيسًا لاتحاد الجمهوريات السوفييتية، وقد اتخذت هذا القرار لأسباب مبدئية.

لقد ساندت بقوة الاستقلال الذاتي والاستقلال لشعوبنا، وإعلان السيادة لجمهورياتهم، وكذلك الحفاظ على دولة الاتحاد وسلامة أراضي بلادنا، غير أن الأحداث اتخذت مسارًا آخر، وهيمنت السياسة الرامية إلى تجزئة البلاد وتفكيك الدولة، وذلك ما لا أقبله.

لم يحدث أي تغير في مبادئي بعد الاجتماع في مدينة (ألما آتا)، والقرارات التي اتخذت فيه.

أعتقد أن قرارًا بهذه الضخامة كان يجب أن يكون تعبيرًا عن إرادة الشعب السوفييتي الحرة، ومع ذلك، فإنني سأبذل قصارى الجهد للتأكد من أن الاتفاقيات التي وقعت هناك ستفضي إلى وئام حقيقي في المجتمع، وتمهد الطريق للخروج من الأزمة واستمرار عملية الإصلاح.

وبتوجيه خطابي الأخير هذا بصفتي رئيسًا لاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، فإنني أعتقد أن عليَّ أن أعرض لكم تقييمي للمسار الذي اتبعناه منذ

عام 1985م، ويبدو ذلك أكثر إلحاحًا بالنظر إلى ما نسمعه من تقييمات متضاربة، وسطحية ومتحيزة.

لقد قدر لي أن أجد نفسي رئيسًا للدولة بعد أن اتضح بصورة تامة أن ثمة خطأ ما في البلاد؛ فقد توافرت لدينا ثروة ضخمة من الأرض والنفط والغاز، وغيرها من الموارد، ولم يكن لدينا داعٍ للشكوى عند الحديث عن الذكاء والموهبة، غير أن مستوى المعيشة كان أدنى مما نشهده في الدول المتقدمة، كما أننا نزداد تخلفًا عن الركب يومًا بعد يوم.

والسبب واضح تمامًا: لقد كان المجتمع يعاني الاختناق في قبضة النظام البيروقراطي المتسلط، وقد أوشك على الانهيار بعد أن سُخِّر على نحو تام لخدمة الأيديولوجيا مع تحمل أعباء سباق التسلح المهولة.

وقد أخفقت محاولات الإصلاح الجزئية، على كثرتها، واحدة إثر أخرى، وكانت البلاد تتحرك نحو المجهول، ومن المستحيل استمرار هذا الوضع، ومن ثم كان كل شيء يحتاج إلى تغيير جذري.

ولهذا السبب، فإنني لم أندم يومًا على أنني لم أستفد من منصبي أمينًا عامًّا للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، للاستمرار في الرئاسة عدة سنوات أخرى؛ فقد كنت أرى ذلك عملًا غير أخلاقي وغير مسؤول.

أدركت أن الشروع في الإصلاح على هذا المستوى الضخم، وفي مجتمع مثل مجتمعنا، كان أمرًا عسيرًا، بل محفوفًا بالأخطار، بيد أنني ما زلت أعتقد حتى اليوم أن المبادرة بالإصلاحات الديموقراطية التي بدأت في ربيع 1985م كانت هي الخطوة الصحيحة تاريخيًّا.

غير أنه قد تبين لي أن عملية تجديد اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، وإحداث تغييرات أساسية في المجتمع الدولي، هي أكثر تعقيدًا مما توقعنا، إلا أن من الضروري توخي الإنصاف في الحكم على ما حدث:

- لقد استعاد المجتمع حريته، وانعتق سياسيًّا وروحيًّا، وكان هذا هو الإنجاز الأعظم، وما زلنا لا نقدره حق قدره؛ لأنه ما زال علينا أن نتعلم كيف نستخدم حريتنا، وعلى الرغم من ذلك كله فإن لهذا الإنجاز أهميته التاريخية.
- وقد قضي على النظام الشمولي الذي كان على مدى سنين عديدة يحُوْل دون تحقيق الازدهار والنجاح في بلادنا.
- حققنا تقدمًا ضخمًا على طريق الإصلاح الديموقراطي، وغدت حرية الصحافة، والحريات الدينية، ومؤسسات الحكم التمثيلية، ونظام التعددية الحزبية، واقعًا حيًّا أمامنا، وكذلك فقد أُقِّرت حقوق الإنسان بوصفها من الأمور الجوهرية كليًّا.
- إننا نتحرك نحو اقتصاد مختلط، مع قبول جميع أنواع المُلْكية، بحسبانها شرعية بالقدر نفسه، ونتيجة لاستصلاح الأراضي بدأت طبقة الفلاحين بالانتعاش، وتنامت الزراعة، ووزعت ملايين الفدادين من الأراضي على المقيمين في الأرياف وعلى أهالي البلدات، وتحقق الاعتراف القانوني بالحرية الاقتصادية للمصنِّعين، ونشهد الآن تنامي المشاريع التجارية الخاصة، والمشاركات، والخصخصة.
- ومن المهم أن نتذكر أن استحداث اقتصاد السوق إنما كان يتوخى منفعة الناس، وفي هذه الأيام العصيبة يجب بذل كل جهد ممكن لتأمين شبكة للضمان الاجتماعي، وبخاصة للأطفال والمسنين، فنحن نعيش في عالم جديد.
- لقد انتهت الحرب الباردة، وأُوقِف سباق التسلح، مثلما أوقفت في الاتحاد السوفييتي عملية العسكرة المجنونة التي شوهت اقتصادنا، وضميرنا الوطني، ومنظومتنا الأخلاقية. وقد انتهى التهديد بحرب عالمية.
- وأود أن أؤكد مرة أخرى أنني قد بذلت كل ما في وسعي لضمان بقاء الأسلحة النووية تحت السيطرة المحكمة.
- وقد انفتحنا على العالم، ورفضنا التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واستخدام قواتنا العسكرية خارج أراضينا، ومن ثم فقد حظينا بالثقة، والتضامن، والاحترام.

- وقد غدونا أحد الأركان الأساسية لإعادة بناء المدنية المعاصرة على أساس ديموقراطية سلمية.
- كما أن شعوبنا وأممنا قد اكتسبت الحرية الحقيقية لاختيار نوع الحكم الذي يناسبها؛ من خلال ممارسة حق تقرير المصير، وأفضت مساعينا لإجراء الإصلاحات الديموقراطية في دولتنا المتعددة القوميات إلى أن أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من إبرام اتفاقية اتحادية جديدة.

تطلبت هذه التغييرات كلها تركيز الجهود إلى الحد الأقصى، وأنجزت على الرغم من المعارضة الشرسة والمقاومة المتعاظمة التي أبدتها القوى المتشبثة بمخلفات الماضي الرجعية البالية، سواء في مؤسسات الحزب والدولة السابقة، أو البيروقراطية الاقتصادية، كما تجلت المعارضة في عاداتنا، وفي تحيزاتنا الأيديولوجية، وتقاليد التواكل النفسي والخمول، واصطدمت بما يعتمل في نفوسنا من تعصب وانحطاط في ثقافتنا السياسية وتخوف من التغيير، وهو ما أهدر كثيرًا من الوقت، فانهار النظام القديم قبل أن يبدأ النظام الجديد عمله، وزاد من حدة الأزمة في مجتمعنا.

> إنني أدرك مدى السخط إزاء المصاعب الراهنة، ومشاعر النقد التي يوجهها الناس للسلطات على جميع المستويات، ولسجلّي العملي، لكن دعوني أؤكد مرة أخرى أن إحداث تغيير أساسي في بلد بهذا الاتساع وهذا الإرث الضخم لا بد أن يكون أمرًا عسيرًا ومتقطعًا ومؤلمًا.
>
> إن محاولة الانقلاب في آب/أغسطس هذا العام قد دفعت حالة التأزم الكلي إلى حدودها القصوى، وتمثل الجانب الأكثر كارثية في هذا الوضع في انهيار مؤسسات الدولة لدينا. ويساورني القلق العميق من أن أفراد شعبنا اليوم قد حرموا من مكانتهم بصفة مواطنين في دولة كبرى، وقد تكون العواقب وخيمة بالنسبة إلينا جميعًا.
>
> وأعتقد أن من الأمورِ الحيوية المحافظةَ على الإنجازات الديموقراطية التي تحققت خلال السنوات الماضية، فقد دفعت أمتنا ثمنًا غاليًا لها في تاريخنا

وفي تجاربنا الفاجعة، وعلينا ألَّا نتخلى عنها، مهما كانت الأحوال والذرائع، وإلا فإن آمالنا بتحقيق أوضاع أفضل في المستقبل ستذروها الرياح.

إنني أعرض عليكم الأمر على نحو مباشر وصريح؛ لأن ذلك هو واجبي الأخلاقي، وأود اليوم أن أعرب عن امتناني لجميع المواطنين الذين ساندوا سياسة التجديد، وشاركوا في تنفيذ الإصلاحات الديموقراطية.

وأنا مدين بالشكر لموظفي الدولة، وللسياسيين والشخصيات العامة، وللملايين الناس خارج البلاد ممن فهموا نيَّاتنا وساندوها، وارتبطوا معنا بعلاقات تعاونية صادقة.

أتنحى عن منصبي الآن ينتابني القلق ويحدوني الأمل في الوقت نفسه، مؤكدًا إيماني بكم، وبحكمتكم وصمودكم؛ فنحن ورثة حضارة عظيمة، ويتوقف على كل منا، أفرادًا وجماعات، كون هذه الحضارة ستولد من جديد، وتمهد لقيام الحياة الجديدة الحديثة التي نستحقها.

كما أوجه مشاعر الشكر القلبية لجميع من وقفوا إلى جانبي خلال تلك السنوات، ودعموا كل ما هو صالح ونبيل، ولا ريب في أنه قد وقعت أخطاء كان من الممكن تحاشيها وتحقيق كثير بصورة أفضل، غير أنني لا أشك على الإطلاق في أن الجهود المشتركة ستؤتي أكلها إن عاجلًا أو آجلًا، وأن شعوبنا ستعيش في مجتمع تسوده الديموقراطية والازدهار.

ولكم جميعًا أطيب التمنيات.

إن المؤامرة في مدينة بيلافيزا تمثل تاريخًا من الخداع، ومن خداع النفس من جانب مدبريها، ولا سيما في الجانب الروسي؛ فقد كان هؤلاء يأملون في أن تكون (رابطة الدول المستقلة) التي اخترعوها اتحادًا من دون جورباتشوف، ولكن ذلك لم يحدث؛ فقد أغفلت في وثيقة بيلافيزا- وبصورة متعمدة- البنود التي كانت قد وضعت، لمجرد المظاهر، حول تنسيق السياسة الخارجية الدفاعية. وإنني أهيب بنوابنا البرلمانيين وبإحساسهم بالمسؤولية أن يخدموا مصالح ناخبيهم، ويخضعوا أمامهم للمساءلة،

ولا يتحولوا إلى أدوات مسخَّرة بأيدي السياسيين الانتهازيين؛ ففي تلك المرحلة كان هؤلاء الذين يمثلون مجالس السوفييت في روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا، ومن ضمنهم الشيوعيون الذين ينعون اليوم تشرذم الاتحاد السوفييتي، هم الذين صادقوا على اتفاقية بيلافيزا وخدعوا الشعب، فلماذا نغفل ذلك؟

لقد حدث حقًّا ما كنت أبذل قصارى جهودي للحيلولة دون وقوعه؛ فقد دمرت دولتنا، وفي الأيام الأخيرة من رئاستي للدولة كنت أرى أن دوري يتركز في التأكد من أن ذلك لن يؤدي إلى مزيد من شرذمة المجتمع، وتفتيت العلاقات الاقتصادية والإنسانية، وتعجيل الاتجاه نحو التفكك. واستخدمت اتصالاتي الدولية لأهيب بزعماء الغرب أن يساعدوا روسيا، فاتصلت هاتفيًّا مع جورج بوش الأب، وفرانسوا ميتيران، وجون ميجر، وهيلموت كول، وطلبت إليهم بإلحاح أن يتخلوا عن أساليب العمل المعهودة، ويؤيدوا (الرابطة)، ولا سيما روسيا، وكانت مساعدتهم لجهودنا الإصلاحية أمرًا في غاية الأهمية.

لم أعد أذكر أين قرأت في **كومسومولسكايا برافدا** مقالة نشرت فيها بيانات إحصائية عن تسلق جبل إيفرست، وكانت الأرقام مثيرة للذهول: فمن بين 1500 شخص نجحوا في تسلق الجبل، لقي 200 مصرعهم، وقضى أكثرهم بُعيد وصولهم إلى القمة وفي المرحلة الأولى بعد نجاحهم في اعتلائهم إياها، أما أولئك الذين بلغوا الذروة فلم يستطيعوا في جميع الحالات العثور على طريق العودة.

لقد بدأت مرحلة جديدة في حياة بلادنا، وفي حياتي كذلك، ولم تساورني أي أوهام، وكنت أعلم أنها ستكون مهمة قاتمة، وقد دهمني طوفان من الأكاذيب والافتراءات. ومع تفاقم المشكلات في الاقتصاد، كان من المتوقع أن يحاول السياسيون الذين تسلموا سدة الحكم الآن البحث عن كبش فداء، وكان جورباتشوف بطبيعة الحال هو المرشح البارز لذلك.

ترى، ما الذي مكنني من الصمود خلال تلك الأشهر الأولى بعد مغادرة الكرملين؟ ولماذا لم أصب بالانهيار تحت وطأة الإجهاد والضغط؟ لقد كنت ملتزمًا بمبادئي كل

الالتزام، وكنت حازمًا شديد البأس، وتعلمت الكفاح خلال حياتي؛ فضلًا عن أنني كنت أتمتع بمساندة الأقربين مني، وهم زوجتي رايسا وعائلتي، وكنت أتمتع أيضًا بدعم الأصدقاء والحلفاء من مشروع البيريسترويكا، وآخرين ممن صادقتهم في سنوات لاحقة، وساعدوني في عملي وفي المشاريع الجديدة بدافع المحبة، لا المال.

وفوق هذا وذاك، فإن ما ساعدني على الصمود هو اعتقادي اليقيني بأن البيريسترويكا كانت وستظل ظاهرة جوهرية تاريخيًّا، وأننا بتحملنا أعباءها الثقيلة قد تعاملنا معها بما تستحقه من كرامة. وعلى الرغم من جميع الأخطاء ومواطن الإخفاق، فقد أفلحنا في إخراج البلاد من مأزق تاريخي، وأتحنا لها التمتع بمذاق الحرية الأول، وحررنا شعبنا، وأعدنا لأفراده الحق في التفكير بالأصالة عن أنفسهم، كما أننا أنهينا الحرب الباردة، ووضعنا حدًّا لسباق التسلح النووي.

كان من المهم بالنسبة إلي آنذاك، مثلما هو مهم بالنسبة إلي اليوم، أن يدرك مواطنيَّ ذلك؛ ولذلك فإنني سأنشر جانبًا من الرسائل التي وصلتني من أشخاص لم أعرفهم قط، ولكنني مدين لهم بالشكر الجزيل.

لديك أعداد ضخمة من الأنصار

ردود على إعلان استقالة رئيس اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، 1991م:

«نشكرك على إعلامنا بالحقيقة، وعلى شجاعتك». الكابتن فيليمونوف، بالنيابة عن صيادي السمك في وايت سي، بيلومورسك.

«ستكون السنة الجديدة سنة حزينة بالنسبة إلينا؛ لقد كنا دائمًا إلى جانبك، ومعجبين بك، وأرسلنا لك برقيات التأييد، وقدمنا ما استطعنا تقديمه من مساعدة.

نرجو أن يسير جميع الرؤساء الآخرين على النهج الذي سرت عليه، ونتمنى لك ولعائلتك تمام الصحة والسعادة». بي. فاليكوفا، فنان، موسكو.

«علمنا- ببالغ الأسف، ولكن بتفهم- باستقالتك من منصبك. إن بذور الديموقراطية، والحرية، وغلاسنوست التي زرعت قبل خمس سنوات قد بدأت بالنماء، ونحن على ثقة في أنها ستنضج وتؤتي أطيب الثمار. نتمنى لك عطلة مريحة تستعيد فيها نشاطك وطاقتك وتواصل فيها ما بدأته». في. سي. غونزاروف، المزرعة، كانتيميروفكا، إقليم فورونيز.

«نعرب لك عن خالص شكرنا على الحرية التي بها تفكر، وتتأمل، وتتحدث، وسيأتي بعد ذلك كل شيء آخر». موظفو فرع الشرق الأقصى لأكاديمية العلوم السوفييتية- ج. جلوخومانيوك وبي. لوجفنتشيف- فلاديفوستوك.

«اغفر لنا إذا استطعت. أتمنى لك الصحة والقوة الروحية والسعادة. بارك الله فيك». كوتشولكوآداموفكا، إقليم أورنبيرج.

«العزيز ميخائيل سيرجييفيتش،

أود أن أعرب لك عن عرفاني في هذا الوقت العصيب، وأرجو أن تدرك أنه لا أحد ينظر إلى ما فعلته على أساس المصاعب التي أعقبته، لقد كان الأمر صعبًا، ولكنها أزمة عابرة. لقد قال الكاهن في إحدى مواعظه في كنيستنا: «ستنقضي الأيام السود، أما الناس الطيبون فيبقون». إن استقالتك خطوة شجاعة وعمل يدل على السمو الأخلاقي، وقد حزنت شخصيًّا لذلك، غير أنني آمل تذليل ما نواجهه من مشكلات، وأن تعود الأمور إلى مجاريها في المستقبل.

إنك زعيم حقيقي، ولديك أعداد ضخمة من الأنصار». ييلينا جيورجيفنا شادورسكايا، مينسك، 27 كانون الأول/ديسمبر 1991.

تحيات العام الجديد ١٩٩٢م

العزيز ميخائيل سيرجييفيتش،

أطيب تمنياتي لك بالسعادة في العام الجديد!

لقد فعلت أشياء كثيرة من أجل بلادنا، ولروسيا والعالم، ونحن نشكرك على ذلك. إنك أول رئيس لنا، وكنت أول من مضى قدمًا على طريق الديموقراطية، غير أنه ليس هناك ديموقراطية في بلادنا حتى الآن، ولا احترام للإنسان، وسيكون الأمر صعبًا بالنسبة إليك.

أتمنى لك مزيدًا من الشجاعة، وأدعو الله أن يسبغ العافية والصحة عليك وعلى عائلتك، وأتمنى لك كل الخير في العام الجديد.

أنا مجرد شخص (عادي)، ولكن إذا احتجت إلى أية مساعدة، فإنني سأبذل قصارى جهدي لأقدم لك أي خدمة». ن. آ. تريفونوفا، موسكو.

تسعينيات القرن العشرين: دفاعًا عن البيريسترويكا

تُرى كيف ستشعر إذا قدر لك أن تتولى زعامة دولة كبرى، وتجد نفسك في الوضع الذي وجدت فيه نفسي في الأشهر الأولى من عام 1992م؟ أقول لك الآن إن ذلك الوضع لن يكون ممتعًا.

كان الشهر الأخير من ولايتي الرئاسية حافلًا بالتوتر والإثارة، غير أنني واصلت بذل كل جهد ممكن لأفتح مزيدًا من آفاق التجديد في الاتحاد السوفييتي، وتعزيز التعاون وتوثيق الروابط بين الجمهوريات السوفييتية السابقة، التي كانت قد تحولت

آنذاك إلى دول مستقلة، ولم أكن أتشبث بالسلطة جاعلًا منها هدفًا بحد ذاتها مهما كانت التكاليف.

لقد وجهت لطمة قاسية للبيريسترويكا وهي في منتصف الطريق، بل في بداياته حقيقة، وكنت أدرك كل الإدراك أن للإرث الشمولي التسلطي جذورًا عميقة في تقاليدنا، وفي عقلية شعبنا ومنظومته الأخلاقية. وقد تغلغلت هذه النزعة في مسام الكائن الاجتماعي الحي، وكان ذلك مصدرًا للقلق بالنسبة إلي في تلك الأيام، وما زال كذلك بعد أكثر من عشرين سنة.

يومي الأخير في الكرملين

وصلت إلى مكتبي في الكرملين في 26 كانون الأول/ديسمبر 1991م، بعد أن اتفقت مع بوريس يلتسين على أنني سأُخليه له بحلول 30 كانون الأول/ديسمبر، وكان عملي أن أنظم الأوراق والممتلكات الشخصية، غير أنني ركزت اهتمامي أساسًا على ردود الفعل الآتية من أرجاء البلاد على إعلاني بأنني سأتنحى من منصب الرئاسة، واستعرضت الصحف والرسائل والبرقيات الواردة من المواطنين السوفييت، وكان أكثرها يعرب لي عن مشاعر التعاطف وتمنيات الخير، ولكن كانت هناك رسائل أخرى؛ إذ كانت آلة صنع الأكاذيب والافتراءات قد بدأت تنفث سمومها حول موضوع الحسابات المصرفية المزعومة في سويسرا، والشقق الفاخرة (الفلل) التي أملكها في الخارج. وقد دهشت لأن كثيرًا من الناس لم يكونوا قد أدركوا تمامًا أنهم سيُحرمون من دولتهم.

ويمكن تلخيص أوائل البرقيات وردود الفعل التي بلغتني على النحو الآتي:

إن أغلب المُرسِلين يتفهمون الأسباب الكامنة وراء قراري، وأعرب كثيرون عن شكرهم لأنهم قد تحرروا من تهديد الحرب النووية، ومن الخوف من الحكم الاستبدادي، وعبروا كذلك عن الشكر للإنجاز الذي تحقق بنشر الديموقراطية والحرية، وتمنوا علي أن أعود إلى ساحة النشاط السياسي الوطني، فضلًا عن دعوات

موجهة لزعماء الجمهوريات السوفييتية السابقة لإيجاد (وظيفة تليق بجورباتشوف)، مع أطيب تمنيات العام الجديد بالصحة وبـ(السلام الداخلي)، ودعوات لي لزيارتهم أنا وعائلتي.

كانت هناك برقيات أُخَر تنتقد قراري؛ لأن (مسيرة البيريسترويكا لم تكتمل بعد)، وأخرى تعرب عن الشك في أن تستطيع (رابطة الدول المستقلة) توحيد الشعوب التي كان يضمها الاتحاد السوفييتي، وضمان علاقات متناغمة ومساواة حقيقية، مع تأمين حياة أفضل لهذه الشعوب. ووجهت برقيات أخرى انتقادها للتسرع في إقامة (الرابطة)، وشككت في شرعيتها القانونية، وأعرب بعضها عن الأمل في أن أقوم بدعم (الرابطة)/ (الكومنولث)، أو ألَّا أعيق عمله على الأقل، وكانت ثمة أيضًا اتهامات ضدي بأنني قد تسببت في تقطيع أوصال الدولة وانهيار اقتصادها.

وتحدث الناس عن الافتقار إلى الخبز، والحليب، والمواد التموينية الأخرى، في الأقاليم، أسابيعَ عديدة في وقت واحد؛ وعن اضطرارهم إلى انتظار أدوارهم في صفوف طويلة أمام المتاجر؛ وعن شدة البرد في شقتهم السكنية. وكانت هناك نداءات مستميتة لتوفير الأدوية بصورة عاجلة، وشكاوى من نقصها، وكتب الناس عن أهمية إيلاء أوضاع الجنود في الجمهوريات الاشتراكية السابقة الاهتمام العاجل، وكذا متطلبات الرفاهية الاجتماعية لموظفي الخدمة المدنية.

وناشدني عدة مرسِلين لأطالب بدعم الجيش الذي لم يكن من مهماته (حماية الدولة فحسب، بل حماية حياة الناس).

وَقَعْتُ على صور لفريق الموظفين المقربين مني، مع رسالة تقول: «لقد بدأنا المسيرة، والحياة ستستمر، وعلى كل من يعتقد أن (عصر جورباتشوف) قد ولى إلى غير رجعة أن يعيد النظر مرة أخرى، وما هذه إلا البداية».

وبينما كنت أستعرض البريد، خابرتني رايسا تقول بانزعاج إن المشرفين الذين أرسلتهم إدارة بوريس يلتسين يطالبوننا بمغادرة الشقة الرئاسية في موسكو، وكذلك

السكن الرسمي في الريف، وأنهم يرفضون تأمين عربات النقل عند الرحيل. وكان علي آنذاك التصدي لهؤلاء الأجلاف الغلاة بطريقة رجولية روسية، وقد عثرت في أرشيفي من وقت قريب على الملاحظة الآتية:

خصخصة الشقة

أبرمت هذه الاتفاقية بين م.س.جورباتشوف ور.م. جورباتشوف من جهة، ولجنة سياسة الإسكان التابعة لمجلس مدينة موسكو في 28 كانون الأول/ديسمبر 1991م، من جهة ثانية. وفقًا للمادة 7 من قانون خصخصة الملكية السكنية في الجمهورية الاشتراكية الفيدرالية في روسيا السوفييتية، فإنهما- فرادى ومجتمعيْن- قد اكتسبا حقوق الملكية لشقة يشغلانها في شارع كوسيغين، تبلغ مساحتها المستخدمة 140 (مئة وأربعين) مترًا مربعًا، منها مساحة سكنية تبلغ 65.1 (خمسة وستين وعُشْرَ) متر مربع. وسيتولى المواطنان م. س. جورباتشوف، ور. م. جورباتشوف، على حسابهما الخاص، العناية بالشقة المخصخصة وصيانتها، وقد شغل الشقة في الماضي أعضاء في حرس رئيس اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية.

في التاسع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر 1991م، ذهب مساعدي إلى الكاتبة العدل لتصدِّق على نسخة من اتفاقية الخصخصة، فسألته وقد أدهشتها المفاجأة: «هل يعقل أن هذه الشقة البالغة التواضع هي كل ما تملكه عائلة جورباتشوف الآن؟».

وقد سمعت أن يلتسين كان قد عاين الشقة الرئاسية التي كنا نقيم فيها، وطلب منا إخلاءها على عجل، ولكنه لم يهتم بأمرها، وبعد موافقة السلطة الجديدة، بيعت في وقت لاحق، ثم أعيد بيعها عدة مرات.

في ذلك اليوم نفسه، أجرى معي صحفيان إيطاليان من صحيفتي **لا ستامبا** La Stamba **وريبوبليكا** Repubblica أول مقابلة صحفية منذ استقالتي، وفي معرض الإجابة عن سؤالهما الأول؛ وهو: «كيف تشعر الآن؟»، قلت: «إن المرء يغدو أكثر ارتياحًا فور اتخاذ القرار، ولا تزعجني التغيرات في أوضاعي المعيشية؛ فإن عائلتنا لم يفسدها

الدلال»، فاغتنم مراسل لا ستامبا جولييتوتشيزا، الفرصة ليطرح علي أسئلة أكثر عمومية:

س: أما زلت تعد نفسك اشتراكيًّا؟ أَوَما زلت تعتقد أن الاشتراكية مشروع جدير بالثقة؟

ج: إن ما تعرض للهزيمة ليس الاشتراكية، بل الستالينية المقنعة بالاشتراكية، وقد باء بالهزيمة نموذج طمس ملامح الجميع وقمع روح الابتكار، أما أنا فأشعر أن ما شاركت فيه كان- على العكس من ذلك- مشروعًا جماعيًّا للبحث عن العدالة والحرية والديموقراطية، وستواصل البشرية هذا المسعى، مثلما ستواصله الحركات الأخرى التي تؤمن بتشكيلة واسعة من المثل العليا.

س: إنك تتحدث كما لو كنت زاخاروف.

ج: نعم، وهذه هي النظرية التي ترى أن العالَمين؛ الشيوعي والرأسمالي، سيتلاقيان... إن الفكر والسلطة الأخلاقية التي يؤمن بهما أمثال زاخاروف مهمة جدًّا بالنسبة إلي.

س: هل تحس بالأمن؟ ألا تخشى من أن تُعدَّ كبش فداء إذا ما اضطربت الأحوال؟

ج: لقد حدث ذلك أكثر من مرة في الماضي؛ فعندما يصاب السياسيون الذين يتولون الحكم بانتكاسة ما، ويعجزون عن السيطرة على الوضع، فإنهم يحاولون تحويل انتباه المواطنين وتوجيهه إلى مشكلات أخرى، ويبحثون بنشاط عن شخص ينحون عليه باللائمة على ما ارتكبوه من أخطاء، ولا يمكن استبعاد أي شيء في مثل هذه الحالة.

اهتم الصحفيون الروس والأجانب بمعرفة هل كنت أخطط لقيادة المعارضة؛ أما أنا فإنني لم أجد مسوغًا للانضمام إليها، سواء من ناحية سياسية أو من جهة الدفاع عن مصالح البلاد، وكان من المستحيل أن يتخذ جورباتشوف موقف المعارضة من سياسة الإصلاح في روسيا.

لقد صرحت أنني قد أقدم النصح، وأعبر عن رأيي، غير أنني أيدت التوجه الأساسي للإصلاحات، وأعلنت أن علينا أن نقف وراء زعماء روسيا.

لا يمكنني على الإطلاق أن أتصور نفسي في صفوف المعارضة. معارضة ماذا؟ الإصلاح الديموقراطي؟ معارضة نفسي؟ ليس هذا من طبيعة جورباتشوف كما يعلم الجميع؛ وقد كررت ذلك في جميع المقابلات التي أجريت معي خلال الأسابيع الأخيرة من ولايتي الرئاسية، وقلت الشيء نفسه ليلتسين.

في مساء 26 كانون الأول/ديسمبر، حضرت حفلًا وداعيًّا أقامه مكتبي الصحفي في فندق أكتوبر (الذي أطلقت عليه السلطات الجديدة اسم فندق الرئيس)، وأوجزت فيه للصحفيين التطورات الأخيرة، وقد صفق لي الصحفيون، الروس والأجانب على حد سواء، عند دخولي القاعة، وقضيت أكثر من ساعتين في الإجابة عن الأسئلة، وتوقيع الأوتوغرافات وتلقي التمنيات الطيبة، وهذه هي النقاط الرئيسة التي عرضتها لهم:

علينا أن نضع جانبًا جميع انتماءاتنا السياسية، بل حتى خلافاتنا، ويجب مساعدة البلاد على المضي في عملية الإصلاح بوصفها أَولى الأولويات؛ فذلك هو الأمر الأكثر أهمية. وقد دعوت زملائي إلى أن يتخذوا مثل هذا الموقف، وبخاصة منهم من يتحملون أعباء المسؤولية في الدولة، ولشركائنا الأجانب دور في ذلك؛ فما سيحدث هنا خلال الأشهر القليلة القادمة ستكون له مضاعفاته على مسيرة العولمة بأكملها.

إننا نريد للإصلاحات أن تستمر، وللديموقراطية أن تتعزز، ولذلك فإنني أطالب شركاءنا الأجانب بأن يبادروا إلى دعم هذه الدولة، بل والتغاضي عن بعض الأمور، لأن الرهانات عالية جدًّا للجميع. إنني أضع الحاجة إلى تقديم الدعم المادي لروسيا في مقدمة الأولويات، لا في الجانب السياسي فحسب، بل في جميع النواحي، وسيكون لروسيا دور عظيم ومؤثر تؤديه في المستقبل.

سألني الصحفيون عن خططي الشخصية، فأبلغتهم- مثلما أبلغت الجميع خلال تلك المرحلة- أنني لا أعتزم الهروب أو الاختباء في إحدى الغابات أو خارج البلاد، ولن أتخلى عن النشاط السياسي أو الحياة العامة، وأنني ما زلت أعتقد أن هدفي الرئيس يجب أن يكون بذل كل ما لدي من جهد بهذه الصفة الآن للإعلاء من شأن الإصلاح الديموقراطي في روسيا، وللترويج لـ(الفكر الجديد) في العالم، وأعربت عن الأمل في أن تسعى (المؤسسة الدولية للأبحاث الاجتماعية الاقتصادية)، التي أعكف على تأسيسها، لخدمة هذه الأهداف.

اتخذت الترتيبات لإجراء مقابلة مع عدد من المراسلين اليابانيين، في 27 كانون الأول/ديسمبر، فقررت إجراءها للمرة الأخيرة في مكتبي في الكرملين، وبينما كان الصحفيون في انتظاري تلقيت- حين كنت في طريقي إلى الكرملين- مكالمة هاتفية تحذرني من أن «يلتسين، وبوتورانين، وبوربوليس، وخاسبولاتوف، قد تجمعوا طيلة الصباح في مكتبك، وقد تجرعوا زجاجة ويسكي وأقاموا حفلة هناك».

لم يستطع يلتسين الانتظار لاحتلال المكتب الرئاسي، الذي كان العارفون بشؤون الكرملين يسمونه (العلِّية)، ولأنه لم يستطع الصبر خلال الأيام الثلاثة قبل حلول 30 كانون الأول/ديسمبر، فإنه وجماعته اقتحموا العلية وعكفوا على الشراب احتفالاً بانتصارهم، وما إن مر عامان على ذلك حتى كان هؤلاء يطلقون النار بعضهم على بعض، ويدمرون البرلمان. وقبيل وصولهم على هذا النحو الغوغائي، نقلت على عجل في إحدى العربات البقية الباقية من الممتلكات الشخصية الخاصة برئيس اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، ولم أدخل المكتب قط منذئذ.

بداية جديدة بلا حصانة رئاسية

غدت (مؤسسة جورباتشوف)- وما زالت حتى اليوم- مقرَّ عملي الجديد؛ وقد سُجِّلت في 30 كانون الأول/ديسمبر 1991م في وزارة العدل تحت اسم (المؤسسة

الدولية للأبحاث الاجتماعية الاقتصادية) (مؤسسة جورباتشوف)، برئاسة م. س. جورباتشوف.

وضم الشركاء المسجلون كلًّا من (الفرع الروسي من المؤسسة الدولية للديمومة والتنمية البشرية) برئاسة الأكاديمي يفجيني فيليخوف Yevgeny Velikhov؛ وجمعية السياسة الخارجية برئاسة إدوارد شفرنادزه Edward Shevrnadze، ومؤسسة الأكاديمي ستانسلاف شاتالين Vanislav Shatalin للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والمواطنين الروس ميخائيل جورباتشوف، وجريجوري رافنكو Grigory Ravenko، وألكساندر ياكوفليف Alexnder Yakovlev. وأصبحت رئيس المؤسسة، في حين أصبح الزميلان المناصران للبيريسترويكا؛ رافنكو وياكوفليف، نائبين للرئيس.

وبناء على التعليمات الصادرة عن رئيس الفيدرالية الروسية، وضعت تحت تصرف المؤسسة مكاتب معهد العلوم الاجتماعية التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي السابق. وتولت الدولة تمويل صيانة المباني وأنشطة المؤسسة، من غير أي دعم مادي إضافي آخر، وأفصح عدد من الدارسين الأجلَّاء؛ من علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة، والاختصاصيين في مجالات رئيسة في الإنسانيات، والشخصيات العامة في روسيا وعدد من البلدان الأوروبية والولايات المتحدة وكندا واليابان، أفصحوا عن الرغبة في المساهمة في المشروع.

كانت رؤيتي تتمثل في أن تقوم المؤسسة بتحليل العمليات ونشر التقارير عن تاريخ إعادة الهيكلة الديموقراطية، وما حققته من نجاحات، وما منيت به من إخفاقات في الاتحاد السوفييتي، وأن تقطع دابر اللغو والافتراء والتزييف الذي طالها. وبالإضافة إلى ذلك، ستبرز الحاجة إلى دراسات استقصائية لرصد العمليات الرئيسة الفاعلة المؤثرة في حياة روسيا بعد-السوفييتية، والنظر في الخيارات والبدائل الكفيلة بتطويرها. وأخيرًا، فإن مجال الاستقصاء الأساسي الثالث كان يدور حول العمليات الدولية والعالمية التي ستعيش وتنمو فيها بلادنا.

لم يثر يلتسين أي اعتراض، وفي نشوة الانتصار الأولى وقع على المرسوم المطلوب، وسألني- بحذر- هل أعتزم تحويل المؤسسة إلى منظمة تقف منه موقف المعارضة؟ فقلت له إنني لن أقف في صف المعارضة على الإطلاق ما استمرت عملية الإصلاح الديموقراطي، بل على العكس سأدعمها وأدافع عنها. غير أنه ظل يتوجس شرًّا من المعارضة، وأفترض أن هذا التخوف هو الذي كان يكمن وراء الإعلان الذي صدر بعد نَقْل الوثائق الرئاسية بأنه «لن تكون هناك على الإطلاق» حصانة من التحقيق والمقاضاة ضد رئيس الاتحاد السوفييتي، وأضاف قائلًا: «من هنا، فإنه إذا كان لديك أي شيء يثقل ضميرك، فإن من الأفضل لك أن تتوب وأنت ما زلت تشغل منصب الرئيس»، إلا أنني لم أطلب حصانة رئاسية قط من يلتسين وخلفائه على السواء، ولكنه لم يكن راضيًا عن ذاك.

وبالمناسبة، فعندما تقاعد يلتسين فقد وفَّر لنفسه الحصانة الرئاسية عن طريق مرسوم خاص وقعه في. في. بوتين، أما أنا فما زلت أعيش، وأعمل، وأدافع عن معتقداتي، لأكثر من عشرين سنة حتى الآن، من دون أي ضمانات للحصانة ضد المقاضاة، ومنذ عام 1999م ما زالت ابنتي (إرينا) إلى جانبي، بوصفها نائبة لرئيس مؤسسة جورباتشوف.

انضم للعمل في المؤسسة بعض المقربين من زملائي ومساعديَّ في مكتب رئيس الاتحاد السوفييتي، ومن بينهم أناتولي شيرناييف، وفاديم ميدفيديف، وفاديم زاجلادين، وبافل بالازتشنكو، وجريجوري أوستروموف، وألكساندر فيبر، وفكتور كوفالدين، وكان كل هؤلاء من ذوي التأهيل المهني الرفيع، والألقاب والشهادات الأكاديمية المرموقة. وانضم إلينا كذلك بعض مساعديَّ الفنيين، وراقِنَتا الاختزال اللتان لا يمكن الاستغناء عنهما؛ إيرينا فاجينا وتمارا موكاتشيفا. وكانت دوافعهم إيثارية محبة للآخرين، وترتكز على المبادئ لا على المال أو المكافآت الأخرى؛ فقد كانت رواتبهم في المؤسسة أدنى كثيرًا مما كانوا يتقاضونه وهم موظفون في الحكومة، ولم يكن لأي من الموظفين الذين عملوا معي في الكرملين أو مقر الحزب الشيوعي في الساحة القديمة قصور على الغرب، أو فلل فاخرة، أو حسابات في المصارف الأجنبية.

وفي ذلك الوقت، أو بعده بقليل، تعززت طاقة المؤسسة عندما انضم إليها الموظفون السابقون في معهد العلوم الاجتماعية: ألكساندر جالكين، ويوري كراسين، وفلادلين لوجينوف، وإيرينا ماليكوفا، وإيكاترينا زافارزينا. وانضم إلينا من المعاهد الأكاديمية فالنتين تولستيخ، وييلينا مارتينوفا، بالإضافة إلى المديرة التنفيذية الحالية للمؤسسة أولجا زدرافوميسلوفا.

ولا تتلقى المؤسسة أي معونة من الدولة، وتقتصر مصادر تمويلها على الأتعاب التي أتقاضاها لقاء محاضراتي، وريع كتبي، والتبرعات الفردية، أما ما يتقاضاه الموظفون فهو متواضع للغاية، ولا يمكن مقارنته بدخل الموظفين الرسميين في الجهاز البيروقراطي الروسي المترهل الذي كوفئ أعضاؤه أخيرًا بزيادة كبيرة في الدخل، في وقت يواجه فيه كثير من مواطنينا حياة بالغة الصعوبة.

العلاج بالصدمة

إن روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي الأخرى دخلت بوابة مستقبل مجهول، فماذا تتوقع الآن؟ إن ما حدث يمثل انقطاعًا جذريًّا في حياة البلاد، وفي حياة عشرات الملايين من الناس. ترى، هل كان من المؤمل أن نستطيع التغلب على الآثار السلبية للقرار الطائش غير الشرعي بـ(تفكيك) الاتحاد السوفييتي؟ وهل كان بوسعنا أن نعود إلى المسار الذي سيمكننا من تطوير الاقتصاد على أساس حرية السوق، وننجز ترتيبات جديدة للتكافل بين أمم تعيش في الدولة نفسها منذ قرون؟ أعترف أنه لم تكن لدي أجوبة عن هذه الأسئلة آنذاك، وعندما تأملت في ما سيكون عليه في المستقبل، كان الشعور الأساسي الذي انتابني هو القلق، لا على نفسي، بل على بلادنا وشعبنا، ومع ذلك فقد حاولت المحافظة على التفاؤل.

في خطابه المتلفز بمناسبة العام الجديد، قال رئيس روسيا إن عام 1992م سيكون مختلفًا، من واجبنا أن نضع الأسس لحياة جديدة. وقد قلت ذلك في الماضي، وسأقوله

مرة أخرى: «أمامنا أوقات عصيبة، ولكنها لن تستمر طويلًا، ونحن نتحدث عن ستة أشهر إلى ثمانية أشهر». هل كان يلتسين يصدق عبارته الرنانة تلك؟ لقد أبلغ أن تذليل المصاعب سيكون بأعجوبة خلال مدة وجيزة، وأنبأه الخبراء الأجانب بالفائدة التي حققها (العلاج بالصدمة) في عدد من البلدان في أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية وغيرها. ومن المؤكد أنه لا يلتسين ولا إيجور جايدر Yegor Gaidar، الذي ائتمن فريقه على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، قد تصوروا أن الأشهر الستة أو الثمانية الموعودة من الضيق الاقتصادي ستمتد- بالنسبة إلى أغلبية السكان في روسيا- سنوات موجعة عديدة. إن مستوى المعيشة في روسيا قد ظل نحو خمس عشرة سنة أدنى مما كان عليه في السنة السوفييتية 1990م، وفي بعض السنوات انهار على نحو كارثي إلى نصف هذا المستوى[1].

وفي معرض تعليقه على (تحرير) الأسعار في الاتحاد الفيدرالي الروسي، يوم الثاني من كانون الثاني/ يناير 1992م، أعلن إيجور جايدر، نائب رئيس الوزراء الروسي، في مقابلة مع بعض الصحفيين الروس، أن «السيناريو الأفضل يشير إلى أن الأسعار سترتفع في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير بما يقارب 100% كل شهر». والواقع أن أسعار السلع الأساسية أكثر من غيرها قد ارتفعت على الفور بين خمسة أضعاف وعشرة أضعاف، بالمقارنة بمستواها في كانون الأول/ديسمبر 1991م، وعشرة أضعاف وعشرين ضعفًا بالمقارنة بما كانت عليه في كانون الثاني/ يناير 1991م.

وفي أوائل عام 1991م، كان الحد الأدنى لمعاشات التقاعد والأجور ثابتًا في حدود 100 روبل، وراوَحت معدلات الرواتب بين 200 و250 روبلًا. وفي مطلع عام 1992م، ارتفع دخْل العاملين الأدنى دخلًا بنسبة 350 بالمئة، ودخْل العاملين ذوي الدخل المتوسط بين 250 بالمئة و200 بالمئة. ومقابل ذلك ارتفع سعر الخبز بنسبة 1000 إلى 1500 بالمئة، والخبز بمعدل 1500 إلى 2000 بالمئة، والزبدة واللبنة بين 1000 و2000 بالمئة في المتاجر، و5000 إلى 10000 بالمئة في الأسواق.

سبقت صدمة الأسعار في كانون الثاني/يناير 1992م عملية إفراغ كامل للرفوف قبيل ذلك في شهر كانون الأول/ديسمبر، واختفت علب الثقاب والملح، واشتريت الحبوب

والسكر بالأكياس، وأسهم بصورة كبيرة في هذا الوضع إعلانُ رئيس الفيدرالية الروسية في جميع أرجاء البلاد في تشرين الأول/أكتوبر 1991م، أنه قد قرر إجراء «إصلاح اقتصادي جذري» إذ أدرك الناس أن ذلك سيفضي حتمًا إلى زيادة الأسعار، فهُرعوا لتخزين السلع. وانتظارًا لتصاعد الأسعار خزَّن المنتجون والمؤسسات التجارية البضائع في المستودعات ومراكز التوزيع، فتضاعفت من جراء ذلك التوقعات بزيادة التضخم، وشهد النشاط التجاري ما يشبه الخمود التام في الأشهر الأخيرة من عام 1991م.

وتحملت (بيريسترويكا جورباتشوف) كل اللوم وحدها على طوابير الانتظار ساعات طويلة والرفوف الفارغة، وكان ذلك أمرًا سهلًا، غير أنه لم يكن من السهل توجيه اللوم إلى جورباتشوف؛ لكون معدل استهلاك المواد الغذائية في الاتحاد الروسي أيام يلتسين قد قارب المستوى الذي يقابله في المرحلة السوفييتية فقط في أواسط عام 2000م.

كان ارتفاع الأسعار مؤلمًا كل الإيلام، وفي وقت مبكر في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير 1992م، كان الوضع الاجتماعي والسياسي في كثير من المدن الروسية مشوبًا بالتوتر، وبدأت تظاهرات الاحتجاج، وقرر الرئيس يلتسين السفر إلى إقليم الفولجا ليشاهد- حسب تعبيره- «بأم عينه الأوضاع في الأقاليم، وكيفية تطبيق تحري الأسعار، وإذا ما كانت ثمة مغالاة في التنفيذ». وكتب أندريه تشيركيزوف، وهو أحد الصحفيين الذين رافقوه: «إن الإصلاح يسبب الكرب، وهو إصلاح في غاية القسوة يكاد يفتقر إلى شبكة ضمان اجتماعي، وإصلاح محفوف بالأخطار». ورأى الصحفي أن ذلك يفسر رغبة الرئيس في «البحث المحموم عن موارد دعائية إضافية»، ومن ثم فبدلًا من أن يبحث يلتسين عن وسائل لتقديم الدعم للناس، وتخفيف وطأة زيادة الأسعار، فإنه راح يتحدث بصورة مفاجئة عن «أسطول البحر الأسود في القرم، ويدلي بملاحظات عن عدم منح كيان مستقل للألمان في الفولجا»؛ لقد بدؤوا أول الأمر يلعبون ببطاقة البحر الأسود، وجاء الآن دور البطاقة الألمانية. واختتم تشيركيزوف

تقريره بالقول: «يبدو أن إصلاحات يلتسين- جايدر الاقتصادية تحتاج إلى أن تتصدى لشخص ما».

كانت مشاعر السخط في تصاعد مستمر على تزايد الأسعار، غير أنني كنت أعتقد أن من الأفضل عدم القفز إلى النتائج. وكما أبلغت الصحفيين الذين أحاطوا بي على مدخل المؤسسة؛ «فإن من المبكر جدًّا إصدار حكم على الوضع بعد أحد عشر يومًا من بدء تحرير الأسعار، وأعتقد أن أَوّلى الأولويات بالنسبة إلى زعماء روسيا يجب أن يكون كسر احتكار الإنتاج، والتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار على السكان».

البحث عن كبش فداء.. تهديدات

يومًا بعد يوم، غدا من الواضح أن جولييتو تشيزا لم يجانب الصواب عندما توقع أن تبدأ الحكومة الروسية الجديدة بالبحث عن مانعة صواعق، أو بالأحرى كبش فداء، وقد وجدت ضالتها لدى أطراف لم تكن واردة في الحسبان؛ فقد ارتفعت عقيرة زعماء المعارضة الشيوعية بتأكيدِ- على غرار ما كان يفعله الليبراليون الراديكاليون حتى عهد قريب- أن «المتهم الرئيس في كل ما عانته روسيا وعاناه الشعب الروسي» إنما كان- كما هو متوقع- (ميخائيل جورباتشوف)!

وفي موسكو، دعا حزب العمال الشيوعيين الروس، والرابطة الشيوعية، وروسيا العمالية، جماهير الشعب إلى التظاهر في ميدان مانيز ضد السوق الحرة (الهزلية) والخصخصة (الهزلية)، وانهيار الدولة والجيش، ولكن الدعوة الأكثر حدة كانت تطالب بتقديم جورباتشوف للمحاكمة. وفيما يأتي نص الدعوة التي نشرت في عدد خاص من صحيفة (دِنْ) [اليوم] التي يحررها عدو البيريسترويكا القديم ألكساندر بروخانوف Alexander Prokhanov:

إن الميدان يطالب بمقاضاة هذا الشخص الرهيب الذي خدع الجميع، وتلبية لإرادة هذا التجمع الأهم في العالم، فقد اختير بعض الأشخاص للتحقيق في الدعوى ضد جورباتشوف. ويرأس فكتور إليوخين Victor Ilyukhin لجنة تعكف الآن على تبيان دور الأمين العام الرئيس السابق، في الدمار غير المسبوق الذي لحق بالبلاد لحساب قوى أخرى، والكشف عن سياسته الخارجية التي قضت على حلفائنا وشركائنا، وسياسته الداخلية التي دفعت المواطنين الحيارى إلى شفا حرب أهلية.

ويجدر بي أن أشير إلى أن كاتب هذه التحفة الأدبية هو اليوم من الشخصيات الدائمة الحضور على قنوات الدولة التلفازية، ويبدو في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين نصيرًا نشطًا ومنظرًا أيديولوجيًّا مستقبليًّا للحكومة الروسية، لتطوير (فكرة وطنية) جديدة. ويضم الأعضاء النشطون في حزب (روسيا المتحدة) بعض حواريي بروخانوف الغيورين الذين لم يقتصروا على تكرار شعاراته الطنانة المعادية لجورباتشوف فحسب، بل أطلقوا كذلك التهديدات لشخصي.

وكنت سمعت التهديدات للمرة الأولى في أوائل عام 1992م، حين ناشد مكتب التنظيم في موسكو التابع لحزب العمال الشيوعيين الروس، مجلس السوفييت الأعلى ومؤتمر نواب الشعب القادم؛ أن «يوقفوا محاولات جورباتشوف لمغادرة أراضي الفيدرالية الروسية، قبل بدء الدعوى القانونية المتعلقة بالتهم التي عرضها المدعي العام فكتور إليوخين والشعب، وكذلك قبل أن ينتهي التحقيق النهائي في لجنة الدولة للطوارئ، وسوف تعد أعمالًا إجرامية معادية لشعوب روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي أي تصرفات ينفذها أي فرد أو دولة أو منظمة عامة لتسهيل الهرب إلى خارج البلاد من جانب ميخائيل جورباتشوف، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، الرئيس السابق للاتحاد السوفييتي، القائد العام السابق للقوات المسلحة في الاتحاد السوفييتي».

انضم إلى الشيوعيين المحامون الذين يمثلون الأشخاص المتهمين فيما يتعلق بلجنة الدولة للطوارئ، الذين طالبوا باستجواب جورباتشوف وفرض حظر على سفره خارج البلاد، وتلت ذلك أول التهديدات من جانب الحكومة الروسية الجديدة. وفي مقابلة

مع صحيفة **نيوزداي** Newsday في نيويورك، صرح نائب المدعي العام يفجيني ليسوف Yevgeny Lisov أنه يعد جورباتشوف (مشبوهًا) في قضية يجري فيها التحقيق في تمويل الحزب الشيوعي السوفييتي للأحزاب الشيوعية الأجنبية.

وفي وقت لاحق، أقر ليسوف في شهادة برلمانية حول الشؤون المالية للحزب الشيوعي السوفييتي بأنه ليس ثمة دليل مباشر على تورط جورباتشوف في هذه القضية، ولكنه زعم أن الأخير يتحمل (مسؤولية جماعية)؛ لأنه (لم يصوت إطلاقًا بالضد) في اجتماعات المكتب السياسي التي نوقشت فيها مثل هذه المسائل.

وعلى العموم، جرت محاولات من جميع الاتجاهات لخلق هالة سلبية حولي، وكان ردي على ذلك كله هو ما يفعله أي شخص يتمتع بقوة الأعصاب وضمير لا تشوبه شائبة؛ إنني لا أنوي (الهرب) إلى أي مكان آخر، ولن يستطيع هؤلاء الأشخاص إفزاعي. بيد أن ما أزعجني هو مشاعر القلق العميق التي انتابت زوجتي رايسا وعائلتي وأصدقائي من جراء هذه التطورات.

وكثيرًا ما سئلت خلال تلك الأيام عن تقييمي لما كان يحدث في روسيا، وعما سيكون عليه رد الفعل إزاء ذلك، وتلك قضية تهم شركاءنا الأجانب كذلك؛ فعندما التقيت السفير البريطاني رودريك بريثويت Roderic Braithwaite في كانون الثاني/ يناير، ذكرت أن الإصلاحات في روسيا ودول الكونفدرالية المستقلة الأخرى تجري في أوضاع صعبة وبكلفة ضخمة، ولكن هذه الإصلاحات لا تحتاج إلى التعليق والتقييم بقدر حاجتها إلى الدعم المادي. وقد ذكَّرت السفير بالاتفاقيات التي أبرمت خلال اشتراكي في قمة السبعة الكبار (G7) للدول الصناعية الكبرى في لندن في تموز/ يوليو 1991م، وأكدتُ الدعوة- مرة أخرى- إلى منح أقصى ما يمكن من المساندة للإصلاحات الجذرية في روسيا؛ لأن إخفاقها سيؤثر في القوى الديموقراطية كافة. أما المستقبل بالنسبة إلى كومنولث الدول المستقلة، فإن المطلب الأهم هو مساعدته على أن يتحول من كومنولث على الورق إلى كومنولث واقعي فعلي.

مؤسسة جورباتشوف: تقاريرها الأولى

انهمكت مؤسسة جورباتشوف بالعمل بكل همة حتى قبل انطلاقها الرسمي، فقد اجتذبنا مجموعة من الباحثين المختصين الثقات لتحليل الوضع في روسيا، ممن ارتبطوا بمرحلة البيريسترويكا. وفي نهاية كانون الثاني/يناير اجتمعنا لتقييم ما حدث حتى ذلك الحين، ولاستقصاء العوامل المؤثرة في تحريك الأحداث، ولاقتراح الخطوات الكفيلة بتحفيف الاتجاهات السلبية، وقد تبين أن بعض هذه التقييمات كان على درجة عالية من الدقة، بيد أنها- يا للأسف- ضرب بها عُرض الحائط.

وقد انشغل الخبراء بصورة خاصة بقضية أن دمج الاتحاد السوفييتي (المفكك) ما زال أمرًا ممكنًا، وطرح المؤرخ جريجوري فورولازوف فكرة تنظيم كومنولث الدول المستقلة على صورة (جماعة متعددة الكيانات) على النحو الآتي: «ينصب الاهتمام السائد في هذه الآونة على إقامة كومنولث الدول المستقلة وفق صيغة نموذجية من الترابط بين الجمهوريات، غير أنني أقترح استحداث علاقات أقل حميمية داخل إطارها العملي، إلى جانب علاقات أوثق، قدر المستطاع».

كنت- بلا ريب- معنيًّا بهذه المشكلات الطويلة الأمد، ومهتمًّا بالقدر نفسه بالمسار الذي كانت الإصلاحات الاقتصادية قد سلكته، والذي لم يتجاوز تحرير الأسعار، والخصخصة الاعتباطية، وفتح الأسواق أمام الواردات، والأمل في تدفق المساعدات الأجنبية، ومن ثم تزايدت النزعة الانتقادية في موقفي. وفي مقابلة مع الصحيفة الإيطالية **بانوراما** Panorama، وصحيفة **ليتراتورنايا جازيتا** Literaturnaya Gazeta [المجلة الأدبية]، ذكَّرت قُرَّائي بأنني قلت خلال محادثاتي الأخيرة مع يلتسين في كانون الأول/ديسمبر 1991م إنني لا أعتزم تنظيم حركة معارضة، ولكن ذلك لا يعني أنني سأمتنع عن نقد مَواطن الضعف والخطأ، وقد برز كثير من هذه وتلك خلال الشهر الفائت، ولم أتهاون في هذا الموقف:

أعتقد أنه كان من الضروري اتخاذ إجراءات لحفز الإنتاج، وتعديل الضرائب وسياسات الاعتماد المالي، قبل رفع ضوابط التحكم في الأسعار. إن تعاظم التململ الاجتماعي يثير القلق، وإذا بلغ حدًّا يدفع الناس إلى الشوارع، فإن السؤال الحاسم سيدور حول كيفية الاستمرار في السيطرة على الوضع ومواصلة الحكم، ولهذا السبب فإن ثمة حاجة إلى العمل الفوري قبل أن تصل الأمور إلى هذا الحد. وأشدد هنا مرة أخرى على الحاجة إلى الإجماع؛ فلا يمكننا أن نسمح لممثلي مختلف التيارات السياسية بخوض معارك جانبية.

إنني ما زلت أعتقد أن الخطأ الإستراتيجي الأسوأ كان إنهاء الاتحاد السوفييتي بصفته دولةً موحدة، وما رافق ذلك من تدمير الثقافة، والاقتصاد، والدفاع الوطني، وتمزق العلاقات الإنسانية.

وفي مقابلة مع صحيفة كومسومولسكايا برافدا، أطلقت تحذيرًا واضحًا بأنه إذا لم تعدَّلِ السياسة النقدية، وتُتَّخذِ الإجراءات الكفيلة بحفز الإنتاج، وتنشأْ مؤسسات فعالة قادرة على السيطرة على الوضع الاقتصادي والسياسي في كومنولث الدول المستقلة، فقد نجد أنفسنا في مواجهة أزمة سياسية كبرى.

كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١م: السياسة والأخلاق

قضيت الجانب الأكبر من شهر كانون الثاني/يناير في العمل على كتابي **ديسمبر 1991م: موقفي**[2]، وهو توثيق للجهود التي بذلتها لإنقاذ الاتحاد السوفييتي في أعقاب الانقلاب في آب/أغسطس. وقد ذَكَرت دار النشر في معرض التنويه بهذا الكتاب أن «م. س. جورباتشوف يوضح للقارئ أجواء كانون الأول/ديسمبر 1991م، وهو الشهر العظيم الأهمية بالنسبة إلى مستقبل البلاد، وإلى شخصية رئيس اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية. ويربط المؤلف في تعليقاته وتأملاته بين مقتطفات من

المناقشات، والمقابلات الصحافية، والملاحظات على المكالمات الهاتفية، والبيانات والوثائق الأخرى».

وقد وجدت العمل على هذا الكتاب بالغ المشقة، ولا سيما من الناحية العاطفية؛ فقد كان كل شيء حيًّا في الذاكرة، غير أنني كنت عازمًا كل العزم على أن أقول الحقيقة حول هذه المرحلة، وأفكر في كل شيء بمنتهى التبصر.

وقلت في مقدمة الكتاب:

> اطلعت خلال الأسابيع الماضية على كثير من المقالات حول تلك الأحداث، وكان بعضها متوازنًا وبعضها الآخر اتهاميًّا، وبعضها قوي الحجة وبعضها يفتقر إلى الدليل، وبعضها نزيهًا وبعضها الآخر غاضبًا. وكان كثير مما نشر صحيحًا، غير أن جانبًا أكبر من ذلك كان تلفيقًا بعيدًا كل البعد عن الصواب.
>
> وأود أن أعرض هنا موقفي خلال أحداث كانون الأول/ديسمبر، لأن كثيرًا من المواطنين ما زالوا يجهلونها، ولم تكن حججي تروق للجميع، ولذلك- خلافًا لمبادئ غلاسنوست- لم تنشر- على الإطلاق- جميع خطبي، أو أنها (حُرِّرت) على نحوٍ طمس مضمونها الأصلي.
>
> إن جذور هذه الأحداث ممتدة في تاريخنا البعيد وفي سنوات البيريسترويكا، ولكن ما من شك في أن واحدًا من أسبابها الرئيسة يعود إلى انعدام التماسك الاجتماعي، الذي تعاظمت أضراره بعد انقلاب آب/أغسطس، وما زلنا حتى الآن نجد من يزعم أن مدبري الانقلاب كانوا يهدفون إلى الحيلولة دون تفكك الاتحاد السوفييتي، وإلى المحافظة على سلامة كيان الدولة، وذلك هراء محض؛ فمن الواضح أن الأهداف الحقيقية للمؤامرة كانت المحافظة على الأوضاع القديمة وإحياءها، حتى وإن كان ذلك يعني استعادة الإجراءات والتدابير القديمة المتطرفة. وعن طريق هذه الأفعال، نجح مدبرو المؤامرة في الحيلولة دون توقيع معاهدة الاتحاد، وتنفيذ البرنامج الذي كان يرمي إلى التصدي للأزمة وإجراء الإصلاحات في الحزب الشيوعي.

إنني أعرض في هذا الكتاب موقفي الذي أعلنته خلال تلك الأيام والأسابيع من كانون الأول/ديسمبر 1991م، من غير أن يطرأ عليها أي تجميل أو تعديل في ضوء الأحداث التي جرت في تلك السنة.

وقبيل نشر الكتاب، قررت أن أضيف ما يشبه المقدمة الثانية، وشعرت أن إحدى المحاضرات التي ألقيتها خلال زيارتي إلى ألمانيا في 8 آذار/مارس 1992م في ميونيخ ستفي بالغرض، وفيما يأتي النقاط الأساسية التي طرحتها:

خلال مرحلة البيريسترويكا، وقعت بلا شك جملة من الأخطاء والتقديرات السيئة؛ وذلك أمر لا يمكن إنكاره، غير أنني أود التركيز على قضية مبدئية واحدة، لأنها تفسر كثيرًا من تطورات الماضي والحاضر؛ وهي العلاقة بين السياسة والأخلاق.

منذ أيام البيريسترويكا الأولى، عندما بدأنا التفكير فيها، وعندما كانت الفكرة العميقة الثورية بإعادة هيكلة مجتمعنا بكامله آخذة بالتكوُّن، قطعت عهدًا على نفسي، وأعلنته على الملأ، بأنني سأبذل كل ما في وسعي لضمان أن يكون الانتقال- على الرغم من طابعه الثوري- للمرة الأولى في تاريخ دولة مثل دولتنا، سلميًّا وغير دموي، ولا يصنف فيه الناس بين حمرٍ وبيض، أو سود وزُرْق، وسنكسر القالب الذي يرى بموجبه طرف واحد أن مهمته الأساسية هي أن يدمر خصومه أو أي شخص آخر يخالفه الرأي؛ فقد كان ذلك على الدوام هو الثقافة السياسية التي سادت مجتمعنا، فإذا سلكنا ذلك السبيل، فلن نتمكن على الإطلاق من تجديد مجتمعنا وبلوغ الأهداف التي سعينا لتحقيقها في مشروع بيريسترويكا.

كان (التفكير الجديد) الذي يمثل فلسفة البيريسترويكا يقوم على منظومة من القيم الكونية، وليس على مقاربة طبقية تفضي إلى المواجهة الاجتماعية والتنابذ والصراع، وما زالت حتى اليوم أومِنُ إيمانًا راسخًا بأن ذلك هو الموقف الصحيح الوحيد الذي التزمت به خلال حياتي السياسية بأكملها، ولا أعدُّ ذلك ضعفًا، بل أراه دليلًا على القوة وصلابة العزيمة.

تعرضت للنقد خلال رئاستي لأنني لم أستخدم تمامًا كل ما لدي من صلاحيات، بيد أن المهم ليس ما يتمتع به الرئيس من صلاحيات، أو كيف يستخدمها، بل موقفه الأخلاقي؛ فما دمنا قد اعترفنا بشرعية التعددية في الحياة الاقتصادية والسياسية، بل في جميع النواحي الاجتماعية (الإدارية)، فإن حل المشكلات التي قد تنشأ في المجتمع لا يكون عن طريق القوة، وتلك واحدة من المهارات التي لم نمتلكها تمامًا وكان علينا أن نكتسبها عن طريق الممارسة، ولم يكن ذلك بالأمر السهل.

كان علينا أن نؤمن كل الإيمان بأننا كنا نتحرك في الاتجاه الصحيح، وأن تكون لدينا القدرة والإرادة بحيث لا نتراجع عن القرار الأولي؛ ويحضرني في هذا المقام مثال من التاريخ الروسي؛ تُرى من الشخص الذي كان اليد اليمنى للقيصر ألكساندر الأول في أوائل عهده؟ إنه ميخائيل سبيرانسكي Mikhail Speransky، وهو مهندس متخصص بالإصلاح، ومن الذي كان يسير الأمور في أواخر عهده؟ إنه أليكسي أراكتشييف Alexy Arakcheyev، المعروف بأسلوب حكمه القمعي الوحشي. وتلك هي الردة التي يستسلم المصلحون لها ويلجؤون إليها عندما تتزايد عليهم ضغوط الأحداث، فينتهي بهم الحال إلى مواضع بعيدة كل البعد عما كانوا يسعون إلى بلوغه أول الأمر.

إن التمسك بالمبادئ الأخلاقية مهمة عصيبة إلى الحد الأقصى، غير أنني لم أتراجع عن هذا الخيار السياسي والأخلاقي البالغ الأهمية، وأعتقد آخر الأمر أن هذا (التردد) و(التلكؤ) من جانب الرئيس جورباتشوف (وأنا أحدد هنا هذه الكلمات بوضوح بوضعها بين قوسين)؛ أي- بعبارة أخرى- مقاربتي وإستراتيجيتي هما اللذان مكَّنا المجتمع من بناء قدراته التي يرى الناس الآن أنها هي الأساس للمحافظة على التغييرات الديموقراطية وتعزيزها.

استطعنا؛ أنا ورايسا، أن نذهب إلى المسرح أحيانًا؛ ففي 27 كانون الثاني/يناير، دعانا [الممثل والمخرج] أوليج يفريموف Oleg Yefremov إلى المناسبات في متحف موسكو الفني. وفي 29 كانون الثاني/يناير، حضرنا احتفالًا أقامته جريدة نيزافيسيمايا جازيتا Nezavisimaya Gazeta [المستقلة] في (دار السينما)، وكان ذلك أول ظهور علني كبير لي منذ أن تنحيت عن الرئاسة، وقد أتاح لي الفرصة للقاء عدد ضخم من

الناس، فصافحت كثيرين، وتحدثت مع بعضهم، وتذاكرنا، وناقشنا بعض المسائل، وكان المثقفون /الإنتلجنسيا قد أبدوا مواقف متباينة خلال مرحلة البيريسترويكا، وتطورت العلاقات مع كثير من الموجودين في (دار السينما) في ذلك اليوم بطرائق مختلفة، غير أن ذلك المساء كان احتفالاً بالغلاسنوست وبالحرية. وقد تحدثت إلى ذلك التجمع، وقلت لهم إنه يجب حماية إنجاز البيريسترويكا ذاك والدفاع عنه، مهما كانت العثرات التي قد تعترض سبيله، من أجل تطور روسيا التاريخي.

اجتمعت في 28 شباط/فبراير في مؤسسة جورباتشوف بأعضاء شباب من الأحزاب الديموقراطية كانوا يشاركون في مساقات تدريبية في مركز العلوم الاجتماعية التابع للمؤسسة، وكان أكثرهم من الحزب الديموقراطي وحزب روسيا الحرة الشعبي، وقد ترك هؤلاء السياسيون اليافعون انطباعًا جيدًا في نفسي؛ فهم لم يكونوا مهتمين بما يسمى (التقانة السياسية)، التي انتشرت فيما بعد بصورة كاسحة، مع أنها لم تكن أكثر من تحايل سياسي، بل ركزوا اهتمامهم على مشكلات البلاد الحقيقية وكيفية تذليلها، وقد أيدت ذلك قائلًا:

إن السياسي الديموقراطي الكَفِيَّ لا يأبه لحكم الرعاع، في حين لا يدخر الغوغائيون جهدًا لإثارة مشاعر الدهماء وصيد ما يمكن أن يجدوه من أسماك في المياه العكرة، وتلك هي المقاربة التي يتبناها اليوم كل اليسار المتطرف واليمين المتطرف على السواء، ولا بد من القول إن الديموقراطيين الذين وصلوا لدينا اليوم إلى السلطة أو اقتربوا منها يتصرفون بصورة شاذة في هذا المجال.

وقد شعرت أن علي أن أضيف ما يأتي:

أريدكم أن تعلموا أنني أتمنى أن يحالف يلتسين النجاح في مواصلة عملية الإصلاح الديموقراطي؛ لأنه إذا لم تكلل جهوده بالنجاح فإننا مع روسيا سنواجه مشكلات خطرة. وبالنسبة إلى السياسية الخارجية، فإن من الأمور الجوهرية الاستمرار في التمسك بروح (التفكير السياسي الجديد)، وفق النهج الذي تبنيناه في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، وألَّا نحاول اختراع كل شيء مرة أخرى، وكأن

التاريخ –كما يزعم بوربوليس Burbulis– لم يبدأ إلا في كانون الأول/ديسمبر 1991م، وعلينا ألَّا نعيد سيناريو ثلاثينيات القرن العشرين في ألمانيا؛ عندما نشب الشجار والاحتراب بين الديموقراطيين، وسمحوا لهتلر بتولي زمام الأمور.

كان من الأسئلة التي أثيرت أسئلةٌ حول تملك الأراضي، وكان من المغري أن يلجأ المرء إلى طرح حلول يسيرة حول القضايا الزراعية، وكانت هناك أكداس من الأوهام، أما إجابتي فكانت على النحو الآتي:

إنني أفضِّل بقوة اعتماد أنواع مختلفة من استخدام الأرض، العامة والخاصة، حيث تتوافر المسوغات لممارسة ذلك، وبالمناسبة فإن ملكيات الفلاحين الفردية في الدول الأوروبية التقليدية، مثل إيطاليا، وفرنسا وإسبانيا، مترابطة في شبكة كلية من العلاقات التعاونية.

وفي مقابلة صحفية مع صحيفة **كومسومولسكايا برافدا**، تحدثت عن الكيفية التي تطورت فيها الأوضاع في البلاد في الشهور الأولى من عام 1992م؛ ففي شهر كانون الثاني/يناير عدلت الحكومة من سياساتها، وبحلول نهاية الشهر كان الوضع قد غدا أقل حدة، وقد عقبت على ذلك لأنني لا أشعر بالرضا عندما تسوء الأمور:

من دواعي سعادتي أن الأزمة السياسية، التي تنبأت بها الشهر الماضي في كومسومولسكايا برافدا لم تحدث كليًّا، وفي رأيي أن زعماء روسيا والرئيس قد أخذوا بالحسبان ردود الفعل التي تجلت في الحياة الواقعية.

وفي الوقت نفسه، قررت اغتنام الفرصة للتحدث بوضوح وصراحة إلى البلاد بأسرها، من خلال صحيفة توزع الملايين من النسخ، لمواجهة حملة التشهير التي طالتني من جانب الشيوعيين وأنصارهم الذين يأتمرون بأمر [الأمين العام للحزب الشيوعي] جينادي زيوجانوف Gennadiy Zyuganov. وكان الوضع مدعاة للسخرية؛ فقد كان الرجعيون في الحزب الشيوعي ينددون بجورباتشوف الديموقراطي، أما

الراديكاليون فينددون بجورباتشوف زعيم الحزب الشيوعي، ولم تتوانَ أي من الصحف عن تحقير جورباتشوف يوميًّا، فتصديت من جانبي للرد على أكثرها:

إن الرجعيين الذين لحقت بهم الهزيمة يحلمون بإعادة المجتمع إلى عصر البيريسترويكا، ويبذلون كل ما في وسعهم لتشويه سمعة أولئك الذين أدخلوا الإصلاحات. إنهم يركزون على المصاعب الأشد خطرًا في حياة الناس، ويستغلون التوترات، ويحاولون تصويري بأني السبب الكامن وراء تلك المصائب جميعها.

إنني أريد -من خلال صحيفتكم هذه- أن أدعو جميع أصحاب المصارف في العالم إلى التصريح بكل ما لديهم من معلومات عن حساباتي المزعومة في المصارف الأجنبية، وأرجوهم أن يكشفوا النقاب عن جميع التفاصيل والمبالغ والتواريخ الخاصة بأي ودائع، أرجوكم أن تمضوا قدمًا، وتنشروا كل شيء!

إن الشائعات المتداولة حول رغبة جورباتشوف في الهجرة، وفي العيش خارج البلاد للتمتع بالأموال التي اختلسها قد تجاوزت حدود اللباقة، وسوف أخيب أملكم؛ فأنا لا أعتزم الهروب إلى أي مكان، فقد عشت هنا، وهنا سأقضي ما تبقى من أيام العمر. وربما كان كثيرون يريدون مني أن أولِّي الأدبار، ولكن ذلك لن يحدث على الإطلاق.

إن آراء رئيس الاتحاد السوفييتي لم تعلن في كانون الأول/ديسمبر، وثمة محاولات لتشويه موقفي الآن، حتى إن أحدهم كتب لي رسالة ينصحني فيها بإطلاق النار على نفسي، ولكن ثمة مئات من الأشخاص الآخرين أعربوا عن مؤازرتي. وأما أنا فلن ألتزم الصمت ما بدا لي أنني سأكون مفيدًا لبلادي. وفي سنة 1974م حاول شيلكوف Shchelkov أن يقضي علي عندما بدأت بطرد المرتَشين في الميليشيا في إستافروبول من الخدمة، وقد اختلقت الشهادات المزورة ضدي حتى عندما كنت عضوًا في المكتب السياسي، وقد أبلغني بذلك أحد نواب وزير الشؤون الداخلية قبيل وفاته، وما زال هؤلاء حولنا يتحينون الفرص! فهل يأملون الآن في أن ينضم إليهم أبناء البلاد في حملات الإزعاج والمضايقة هذه؟

لقد عقدت العزم على أن أواصل العمل في مجالات السياسة والشأن العام لترويج (الفكر السياسي الجديد)، وكذلك -بطبيعة الحال- لتيسير إجراء الإصلاحات واستحداث التغيير الديموقراطي في بلادنا، وذلك هو مما أبلغت يلتسين به.

الخلاص عن طريق العمل

احتفلت بعيد مولدي الحادي والستين مع عائلتي في البيت، وتدفقت التحيات، وأغلبها كان من أناس لم أكن أعرفهم من قبل، وامتلأت الشقة بطاقات الورد، وجاءت البرقيات من كل مكان؛ من المدن الكبرى والأقاليم البعيدة، وكان بعضها قصيرًا لا يزيد على ثلاث كلمات أو أربع، تعرب لي عن تمنيات الصحة والثبات، وقد ترك ذلك أعمق الأثر في نفسي أنا والعائلة؛ فقد كان الناس يدركون أننا كنا في وضع صعب ومن ثم أرادوا أن يظهروا تعاطفهم ومساندتهم لنا. وكانت بعض الرسائل بليغة العبارة وحافلة بالأفكار النيرة، وكان مما أثلج صدورنا أن الناس والمواطنين كانوا يدركون أن التغير أمر جوهري، وأن الحياة قد تكون أفضل مما هي عليه.

في 3 آذار/مارس 1992م، أطلقنا رسميًّا (المؤسسة الدولية للأبحاث الاجتماعية الاقتصادية)، وهي (مؤسسة جورباتشوف)، وفي ذلك اليوم توافد مئات من المدعوين على مقر المؤسسة في شارع لينينجراد بروسبكت، وكان هناك ممثلون للمنظمات الأكاديمية والفنية في موسكو، وأعداد من الشخصيات العامة، من بينهم إدوارد شفرنادزه، ويفجيني بريماكوف Yevgeny Primakov، ويفجيني فيلينخوف Yevgeny Velikhov، وألكسندر وإيجور ياكوفلي Alexander Yegor Yakovlev، ونيكيتا ميخالكوف Nikita Mikhalkov، وغيرهم من الشخصيات المعروفة. وكان هناك أيضًا كثير من الضيوف الأجانب والصحفيين، وبلغ عدد الضيوف في ذلك اليوم نحو ألف شخص، ومثَّل الحكومة الروسية في هذا الحفل ألكساندر رتسكوي Alexander Rutskoy.

وفي خطاب قصير، طرحت النقاط الآتية:

إننا نشهد الآن تغيُّرًا في العصور، ولهذا السبب قررنا أن نواصل الجهود الفكرية التي مهدت السبيل لفهم جديد لأيامنا هذه وللتغيرات الأساسية في العالم، وأتاحت فرصًا جديدة لتنامي العلاقات بين الدول والشعوب، ومن هنا كان شعار مؤسستنا هذه: (نحو حضارة جديدة).

لسنا مؤسسة حكومية، بل منظمة أكاديمية، وليست لدينا أي وسائل لممارسة التأثير في المسار السياسي، ونحن كذلك لا ندعي المشاركة المباشرة في العملية السياسية.

إن مؤسستنا لن تكون برجًا عاجيًّا يراقب الوضع في البلاد بروح محايدة، بل إن هدف المؤسسة هو تقديم التحليلات والبحوث لمساعدة الروس على الخروج من الأزمة.

إن الرسالة التي رسمناها، أنا وشركائي، للمؤسسة تتضمن الاستقصاء الموضوعي لما كان يحدث في البلاد وفي العالم، وبلورة برنامج للبحث الفكري بمشاركة ممثلين لطَيف عريض من القوى السياسية، باستثناء المتطرفين بطبيعة الحال، وعندما أعودً بذاكرتي إلى الماضي لا يسعني إلا التأكيد أن المؤسسة كانت حقًّا على مستوى المسؤولية، وقد كللت جهودها بالنجاح.

لقد بدأت المؤسسة عملها، وواصلت مسيرتها طيلة تلك السنين في أوضاع بالغة الصعوبة، وكانت أوّلى الأولويات بالنسبة إليها تأمين التمويل لأبحاثها ومشروعاتها الخيرية، ولم نتسلَّم حتى الآن أي دعم مالي من الدولة. ومع مرور الزمن أصبح المصدر الأساسي للتمويل هو ما أتقاضاه على المحاضرات التي ألقيها في جولاتي الخارجية، ولا ضير في ذلك؛ فالمحاضرات ليست وسيلة لتقاضي الأتعاب فحسب، بل هي فرصة للتحدث مع الناس حول ما يحدث في العالم الخارجي وفي روسيا.

وعلى الرغم من المصاعب التي تكتنف الوضع الحالي في بلادنا، والانتقادات الموجهة إلى كثير من الجوانب فيما يجري الآن، فإنني أؤكد دائمًا للحضور؛ من أكاديميين وطلبة ورجال أعمال، أن روسيا ستقف على قدميها مرة أخرى، وستكون

طرفًا أساسيًّا في العمليات العالمية. وقد شهد تاريخنا الماضي مراحل حافلة بالتجارب، وأخرى حافلة بالمصاعب، ولكن روسيا كانت دائمًا تولد من جديد، وتعطي كثيرًا للبشرية، وسيتكرر ذلك مرة أخرى.

محاولات لزعزعتي

انتظمت حياتي بعد الرئاسة بصورة تدريجية في رتابة محددة، ووجدت نفسي أمام برنامج عمل مزدحم، ووصلتني دعوات كثيرة لإلقاء محاضرات خارج البلاد؛ مثل ألمانيا، والولايات المتحدة، واليابان، وإيطاليا، واستغرق الإعداد لهذه الزيارات وقتًا طويلًا، وبعد التشاور مع بعض الأكاديميين والخبراء، أعددت خطابين لألقيهما في البرلمان الألماني وفي الكونغرس الأمريكي.

وفي هذه الأثناء كانت محاولات تحييدي تسير قُدمًا؛ بتوجيه (تهم) مختلقة لي؛ منها أنني شاركت في مؤامرة ذات صلة بانقلاب (لجنة الدولة للطوارئ)، واختلست أموال الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، وما إلى ذلك، وبدا واضحًا أن هناك من يعطي هذه الأنشطة أولوية قصوى. وكان من الممكن إهمال مثل هذه الافتراءات لو أنها صدرت عن شخص طواه النسيان منذ أمد بعيد؛ مثل النائب سيرجي بيلوزيرتسيف Sergey Belozertsev، أما عندما جاءت من طرف رئيس روسيا، فقد طلبت من المدعي العام فالنتين ستيبانوف Valentin Stepanov إجراء تحقيق في مضمون هذه التهم.

في 15 آذار/مارس، قال المدعي العام في معرض إجابته عن سؤال طرحه أندريه بيرشن Andrey Pershin مراسل وكالة إنترفاكس للأنباء وبرنامج المراسل الرئاسي، إن مكتب الادعاء العام، بناء على طلب مني، قد أجرى تحقيقًا في الأمر، ولم يعثر المحققون في الملفات، أو فيما قدمه بيلوزيرتسيف، على حقائق مؤكدة حول قضية لجنة الطوارئ للدولة، وأضاف المدعي العام أن وثيقة بهذا المعنى قد أعدت وأرسلت إلى جورباتشوف.

وقد تحدثت كذلك مع المدعي العام حول (قضية أموال الحزب الشيوعي)، ولم يكن لدي ما أخفيه، وكان من الواضح منذ البداية أن ثمة كمية ضخمة من المزاعم والأقاويل العارية من الصحة. وكنت أعلم أن بعض الأشخاص كانوا يحاولون تأليب أجهزة تطبيق القانون ضدي، ولكنني رأيت أن من المهم أن أظهر احترامي لها. وقد دار النقاش بيننا بطريقة متحضرة، ولم تكن هناك إشارة إلى أي (إجراءات تقييدية)؛ مثل حظر سفري إلى خارج البلاد، واتفقنا على أن نلتقي مرة أخرى.

عقد الاجتماع في أوائل شهر نيسان/أبريل، واستغرق نحو ساعة ونصف الساعة، وفيما يأتي تقرير وكالة إنترفاكس:

قال ميخائيل جورباتشوف إنه مستعد للتعاون مع دائرة الادعاء العام للكشف عن جميع الحقائق المتعلقة بموارد الحزب الشيوعي المالية، وذكَرَ أنه بزيارته لدائرة الادعاء العام إنما أراد أن يبين أن احترام القانون يجب أن يكون هو القاعدة التي تطبق على الجميع في البلاد.

وذكر ميخائيل جورباتشوف أنه لم توجَّه له أي تهمة محددة خلال اللقاء في مكتب الادعاء العام، وأعرب عن شكوكه في أن يؤدي التحقيق إلى الكشف عن تحويلات سرية أو غير شرعية لأموال الحزب الشيوعي السوفييتي إلى مصارف في دول أخرى.

كما أجبت عن أسئلة عن قضية أموال الحزب الشيوعي السوفييتي طرحها عليَّ مراسلا صحيفة **إزفستيا** Izvestia [الأخبار]: فاديم بيليخ Vadim Belykh، وفاليري رودنيف Valeriy Rudnev.

س: ميخائيل سيرجييفتش، لقد قيل وكتب كثير عن أموال الحزب، ولكن الجميع ينتظرون لسماع ما لديك.

ج: بصراحة، لقد كان هناك كثير من الضوضاء ومن الاختلاق في أوساط الصحافة وما يدور من القيل والقال، وأنا أؤيد جهود فريق المحققين: إن علينا آخر الأمر أن نفهم كل شيء، وأن نضع النقاط على الحروف،

ونتحاشى كل عوامل التهويش والإثارة، كما أن علينا التأكد من أن نتائج التحقيق ستذاع علنًا، وينبغي ألا تكون ثمة أسرار حول شؤون الحزب المالية.

لم تكن هناك أي أسرار في السنوات الأخيرة، أما في الماضي فإن ميزانية الحزب الشيوعي السوفييتي لم تكن معلنة بطبيعة الحال، ولم يكن جميع أعضاء الحزب يعرفون مقدار الدخل والإنفاق، غير أننا جعلنا جميع حسابات الحزب متاحة علنًا لأعضاء الحزب في المؤتمر الثاني والعشرين.

أما طريقتنا في إدارة هذه الأموال والتصرف فيها فلها قصة أخرى؛ فقد كانت أموال الحزب أول الأمر مجرد حساب مصرفي ميت لا طائل منه، وعندما خفضنا رسوم العضوية فيما بعد فقدنا -بلا ريب- جانبًا من الدخل، بل جانبًا لا بأس به من الدخل، وبرز السؤال عما يمكن عمله للتعويض عن الخسائر، وبدأنا بدراسة البعد التجاري للعملية، وقد خفضنا حجم اللجنة المركزية، وإدارات الحزب الإقليمية، وبدأنا باستثمار المال بطريقة منتجة، وقد وضعناه في حسابات دوارة لإدرار الدخل للحزب. وأؤكد هنا أننا كنا في كل ذلك نتصرف وفقًا للقانون، أما مستوى الكفاءة في هذه الخطوة فهو مسألة أخرى.

س: لكن الحديث حول قانونية الأموال النقدية للحزب الشيوعي السوفييتي يدور حول المفاسد والإثراء الشخصي.

ج: صحيح تمامًا، هناك حديث من هذا النوع، لكن هناك كثير من مروجي الشائعات والأراجيف الخبيثة حول اسمي، وأنا أرحب بكل محاولة تقومان بها للتحقيق في هذه الأمور باستخدام أي وسيلة قضائية أو سرية أو صحفية تختارانها: إن ضميري لا تشوبه شائبة.

كانت هناك محاولة لاستخدام فتح أرشيفات الحزب الشيوعي السوفييتي ضدي، وقد أعلن المشرفون على الدعاية في الحكومة الجديدة أنهم -عند فتح أرشيف اللجنة المركزية- سيجدون اسم جورباتشوف ملطخًا بأكداس من القذارة ترتعد لها الفرائص.

وقد فتحوا الأرشيفات في شهر آذار/مارس، وقدِّم في مركز الحفاظ على الوثائق المعاصرة عرضٌ اعتمد على أرشيفات اللجنة المركزية، وأعلن وقتها أنه بوسع أي شخص تقريبًا ممن يهمهم الأمر أن يطلع على أكثر من 160 مليون وثيقة في أرشيفات الحزب «تعكس آليات الحكم التي وجدت في الاتحاد السوفييتي قبل أغسطس1991م».

وجاء في تقارير وسائل الإعلام ما يأتي:

قدمت في المعرض الذي نظم بمناسبة الإطلاق وقائع اجتماعات المكتب السياسي للجنة المركزية، التي صنفت في فئة (سري جدًّا)، وتضمنت وقائع بعض الاجتماعات في عام 1990م، وضمت الملفات الشخصية لأبرز المسؤولين والزعماء العسكريين مثل إدوارد شفرنادزه Eduard Shevarnadze، وجريجوري جوكوف Georgiy Zhukov وكونستانتين روكوسوفسكي Konstantin Rokossovsky؛ وكذلك بطاقات العضوية والسجلات الأصلية لكل من فلاديمير لينين Vladimir Lenin، وجوزيف ستالين Joseph Stalin، ونيكيتا خروتشيف Nikita Khrushchev، ويوري أندروبوف Yuri Andropov، وكونستانتين تشيرننكو Konstantin Chernenko، وميخائيل جورباتشوف Mikhail Gorbachev، ووثائق أخرى.

ما الذي يمكننا إضافته إلى هذا التقرير اليوم، بعد مضي أكثر من عشرين عامًا؟ لقد (اختفت) عدة وثائق مهمة في الأرشيفات الأجنبية، غير أنه لم يعثر حتى اليوم على أي وثائق تمس سمعة جورباتشوف. إننا نتحدث هنا عن أمر يماثل في صعوبته (العثور على قط أسود في غرفة مظلمة)، بل إنه يغدو أكثر صعوبة إذا لم تكن القطة هناك أصلًا.

محاكمة الحزب الشيوعي السوفييتي

في تلك الأثناء كانت البلاد تشهد تطورات غير متوقعة؛ فقد تزايد تنفيذ الإصلاحات وفقًا لمقاربة (العلاج بالصدمة)، التي استحدثها صندوق النقد الدولي للبلدان التي تختلف اقتصاداتها بصورة جوهرية عن اقتصاد روسيا، ولكن دعاة الإصلاح عندنا

عدُّوها هي العلاج السحري، وقد نجحت هذه الخطط في بعض الدول، وإن كان ذلك قد تحقق بكلفة عالية، غير أن تطبيقها في روسيا أسفر عن انخفاض مفاجئ في الإنتاج، وشيوع الفقر جماعيًّا بين السكان، وكان من نتائج ذلك تصاعد الخلاف بين مجلس السوفييت الروسي الأعلى الذي كان حتى عهد قريب قد قدم الدعم غير المشروط ليلتسين، من جهة، وفريق الرئيس، الذي أصر (بحسم) على المضي قدمًا في خطة العلاج بالصدمة، من جهة أخرى. وفي نيسان/أبريل أوشكت هذه التوترات على الانفجار في مؤتمر مجلس نواب الشعب في روسيا.

بدأ الصقور من أنصار يلتسين ومستشاريه بمطالبته بفض المؤتمر، غير أنه لم يأخذ بنصيحتهم، وألقى هناك كلمة استرضائية إلى حد كبير، ذكر بعدها أنه قد نجح في إنقاذ البرنامج الإصلاحي. وقد أعلنتُ آنذاك في مؤتمر صحفي في موسكو أنه «لو أن الرئيس أخذ بالنصيحة التي طُرحت عليه وفض المؤتمر، لأسفر ذلك عن نتيجة فاجعة للمجتمع».

لقد جرى تحاشي الأسوأ في هذه المناسبة، غير أنني وجدت نفسي على خلاف متزايد مع السياسيات التي كانت تتبعها الحكومة بمنتهى النشاط، وقد أطلقت في المؤتمر الصحفي نفسه تحذيرًا مفاده:

نعم، لقد حان وقت الإجراءات الصعبة، ولكن من المستحيل تطبيقها بسرعة البرق، لقد أرغم شعبنا ذات يوم على (التجميع) Collectivization، ثم على (التصنيع) Industrialization، وها هو الآن يُرغم على الخضوع لسياسة (البُرْبُلة) Burbulisation [نسبة إلى جينادي بوربوليس] وقد جرى ذلك في الماضي -ظاهريًّا- لتحقيق مزيد من السعادة للشعب، وها هو ذا الآن- كما يفترض- يجري للغاية نفسها.

وأضفت التعليق الآتي على الموجة الرائجة ممن يسمون بالسياسيين الحازمين:

إن السياسيين الحازمين يثيرون في الفزع؛ إذ إن بوسعهم أن يدمروا كل ما أُنجز خلال السنوات السبع الماضية، ومن الأمور الحيوية وضع السياسات على أساس ما هو ممكن فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

اتضح على نحو متزايد مع مرور الزمن أن الرئيس وفريقه قد قرروا الإسراع بالعملية مهما كانت النتائج، فكان رد فعل الاقتصاد على هذا (الفعلِ الحازمِ) هو الانهيار المتسارع، بحيث غدت حياة الناس العاديين أكثر مشقة، واتضح ذلك عندما فكر أحد الأشخاص بإلهاء الناس وتخفيف وطأة التحول إلى الأسواق الحرة على نفوسهم بالمطالبة بـ(محاكمة الحزب الشيوعي).

برزت هذه المطالبة عندما قدمت مجموعة من النواب، وهم من أعضاء الحزب السابقين، التماسًا إلى المحكمة الدستورية يطلبون إليها من خلاله التحقيق في شرعية المراسيم التي أصدرها يلتسين بحل الأحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفييتي واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، فجاء الرد على صورة التماس مضاد قدمه أولينج رومیانتسیف، سكرتير المفوضية الدستورية، يطالب بإعادة النظر في شرعية الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، وقررت المحكمة النظر في القضيتين معًا. وهكذا بدأت ملحمة (محاكمة الحزب الشيوعي السوفييتي)؛ وهي مشروع خبيث منذ بداياته الأولى، أدى إلى تعميق الانقسامات داخل المجتمع الروسي.

وفي أواخر شهر أيار/مايو، وفي اجتماع بين يلتسين وممثلين أرسلهم لحضور جلسات المحكمة الدستورية (ومنهم وزير الدولة جينادي بوربوليس، وعضو مجلس السوفييت الأعلى سيرجي شاخراي، ومدير وكالة الملكية الفكرية ميخائيل فيدوتوف)، طُرح اقتراح بتحويل محاكمة الحزب الشيوعي إلى (محاكمات نورمبيرج جديدة) New Nuremberg Trials، وأكد شاخراي ذلك في اليوم نفسه في مؤتمر صحفي. وبينما كانت المحكمة الدستورية تنظر في هذه (القضية)، اتضح أن من بدؤوها، وهم الطرفان

المتقاضيان في الواقع، إنما كانوا يريدون تحويل محاكمة الحزب الشيوعي السوفييتي إلى محاكمة لميخائيل جورباتشوف.

كان هدف هذه المحاكمة واضحًا كل الوضوح لا لبس فيه؛ فهو محاولة لاستغلال النظام القضائي الروسي لممارسة الضغط وتسوية الحسابات في حرب سياسية، ولا حاجة إلى التطرق إلى التفاصيل العبثية للخطة الرامية إلى إصدار تقييم قانوني للتاريخ السوفييتي والأسس الدستورية للحزب الشيوعي. وقد اتخذتُ قرارًا نهائيًّا لا رجعة فيه: إنني لن أشارك على الإطلاق في هذه المهزلة.

لم تكن أسبابي مفهومة للجميع، بل إن بعض زملائي طالبوني بإلحاح أن أظهر الاحترام للمحكمة، وأجد أسلوبًا أو وسيلة ما للمشاركة في (المحاكمة)، وكان ذلك يعني أن أؤدي دورًا لمصلحة كلٍّ من الفريقين في الوقت نفسه. يضاف إلى ذلك أن الفريقين كليهما كانا قد عقدا العزم بالقدر نفسه على عدِّ جورباتشوف مسؤولًا عن المصائب التي ابتليت بها البلاد، وتبرئة أنفسهم منها؛ وأعني بذلك الجناح الرجعي في الحزب الشيوعي المحلول، والراديكاليين المتطرفين في بطانة يلتسين، فإذا سمحت لهؤلاء بجرِّي إلى صفوفهم، فإنني سأسهم في تصعيد التوتر الاجتماعي، وتقسيم المجتمع إلى معسكرات متناحرة، وتحويل الاهتمام بعيدًا عن المشكلات الملحة التي كانت تتضخم ساعة بعد ساعة.

لم تترك الإشارات الصادرة عن يلتسين آنذاك مجالًا للشك في نياته تجاهي: لقد كان يريد إذلالي أو إسكاتي على الأقل، ففي الثاني من حزيران/يونيو، أصدر فياتشسلار كوستيكوف Vyacheslar Kostikov، السكرتير الصحفي للرئيس، البيان الآتي:

في الآونة الأخيرة، بدأت التصريحات الأخيرة الصادرة عن الرئيس السابق للاتحاد السوفييتي تتخذ طابعًا وعظيًّا تجاه الحكومة والرئيس، فضلًا عن أن بعض البيانات الأخيرة لا يمكن تفسيرها إلا على أنها محاولة لتصعيد التوتر الاجتماعي فعليًّا، ولزعزعة الوضع الاجتماعي والسياسي في البلاد.

وأضاف البيان أن بوريس يلتسين بعد أن لاحظ أن مثل هذه التصريحات من جانب م. جورباتشوف كانت- في آنٍ معًا- خطرة ولا يمكن التسامح بشأنها، سيكون مضطرًا (إلى اتخاذ الخطوات القانونية الضرورية للتأكد من عدم إلحاق الضرر ببرنامج الإصلاح).

هذا، إذًا، هو الذي يهدد الإصلاح في روسيا! وجاء ردي على طلقة الإنذار هذه في صيغة بيان أصدره المكتب الصحفي في مؤسسة جورباتشوف:

خلال الأسابيع الماضية، لفت م. جورباتشوف، أكثر من مرة، انتباه جميع من تحدث إليهم، ومن ضمنهم أولئك الموجودون خارج البلاد، إلى الأهمية البالغة لإعادة الاستقرار إلى روسيا، وضمان نجاح الإصلاحات. وأكد أن علينا الاستمرار في موقفنا الحازم في مواجهة المصاعب الخطرة، وأشار أيضًا في هذا السياق إلى أن مقترحاته «قد صدرت عن شخص يؤكد بكل الاهتمام أنه يجب استكمال كل ما بدئ العمل به، وأن جهود بوريس يلتسين والحكومة يجب أن تكلل بالنجاح». غير أن م.س.جورباتشوف يَعُدُّ نبرة البيان الذي أصدره السكرتير الصحفي لرئيس الفيدرالية الروسية غير مقبولة، ويعبر عن اعتقاده بأن ثمة حاجة إلى تعزيز أركان المجتمع الروسي، وتقوية قوى الإصلاح فيه.

كان فريق يلتسين في تلك الأثناء عاكفًا على إعداد المحاكمة في المحكمة الدستورية، وقد كلف بتمثيل مصالح الرئيس مسؤولون مقربون من يلتسين تحت إشراف وزير الدولة بوربوليس. وقبل بدء المحاكمة بيوم واحد، أعرب علنًا عن ثقته بأن المحكمة ستصدر حكمًا «يساعد على استمرار الإصلاح من جانب فريق يلتسين، ويشدد الحظر الدستوري المفروض على الحزب الشيوعي السوفييتي، وأن ذلك سيمهد الطريق أمام الدولة لممارسة الحوكمة الرشيدة في الاتحاد الروسي».

مع بداية محاكمة الحزب الشيوعي المدفوعة بحوافز سياسية، وجدت نفسي مرة أخرى أواجه الهجمات من اتجاهين، وبصورة أدق: كنت أواجه هجمة دعائية سياسية من جميع الاتجاهات، من جانب الراديكاليين في اليمين واليسار. ودَعت

صحيفة (دِنْ)، وهي لسان حال لمجموعة متفرقة من القوى المعادية للإصلاح، إلى وضع جورباتشوف وراء القضبان؛ لأنه هو الذي دبر انقلاب لجنة الدولة للطوارئ، والمطالبة بإطلاق سراح جميع المشاركين في الانقلاب.

كان معسكر يلتسين يهدد باتخاذ خطوات لتشويه سمعتي، ويخطط المؤامرات لإرغامي على مغادرة البلاد، وركز أفراد الطرفين كليهما على مسؤولية جورباتشوف؛ وذلك لتحويل انتباه الجماهير بعيدًا عن الأخطاء الخطيرة التي ارتكبوها، ونتائج السياسات التي مارسوها.

وفي 29 تموز/يوليو، وهو تحديدًا اليوم الثاني بعد أن أعلنت قراري بأنني- لأسباب أخلاقية- لن أسهم في أي دور في المحاكمة في المحكمة الدستورية، شكَّلت وزارة المالية الفيدرالية الروسية، من خلال قسم التدقيق فيها، لجنة خاصة للتمحيص في الأنشطة الاقتصادية والمالية لمؤسسة جورباتشوف، وضمت تلك اللجنة ما لا يقل عن عشرة من المدققين ذوي الخبرة، بإشراف مفتش التدقيق الأول في وزارة المالية، ثم بدأت حملة تدقيق شاملة لسجلات المؤسسة المالية. وجرى ذلك بعد خمسة أشهر فقط من الافتتاح الرسمي للمؤسسة، ونحو ستة أشهر قبل حلول الموعد الرسمي المقرر لإعلان حساباتها! وكان من الواضح أن عملية تفتيش استثنائية كهذه لم يكن إجراؤها ممكنًا إلا إذا أوعزت بها قمة السلطة.

يمكن أن نستنتج أمورًا عديدة من هذا الواقعة حول طبيعة الحكومة الروسية آنذاك، ومستواها الأخلاقي والفكري، في الوقت الذي انتشر فيه الهيجان الاقتصادي والمالي، واختلست بلايين الروبلات من الأموال والأملاك العامة، وشاع سوء الائتمان البيروقراطي الوظيفي، واستشرى الفساد الكاسح في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد والحكومة في البلاد.

ولسوء الحظ، فإن هذه الأمور ما زالت تجري أمام أبصارنا حتى اليوم.

النتائج الأولى للعلاج بالصدمة

كان الصيف يشرف على الانتهاء، غير أن شهر آب/أغسطس هذه السنة لم يحمل معه أي أحداث كارثية، باستثناء اقتراب الوضع الاقتصادي من مستوى الأزمة، وقد استمر انخفاض الإنتاج الصناعي؛ وذلك يعود أساسًا إلى سياسة العلاج بالصدمة، وتفتت العلاقات الاقتصادية بين جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. وقد استرجع بوريس يلتسين ذكريات تلك المرحلة، وكتب يقول: في كانون الأول/ديسمبر 1992م، اطلعت على البيانات الإحصائية الاقتصادية للأشهر التسعة الأولى، وكانت مفزعة!

ويعقِّب على ذلك في الموضع نفسه بقوله: اتضح مع نهاية الصيف أن الاقتصاد قد أخذ بالانهيار... واتضح الخطر آخر الأمر عندما تبين أن التضخم المتسارع قد يمتد لسنوات... وقد بدأت شرائح كاملة من السكان بالانزلاق إلى خطوط الفقر... وفي الوقت نفسه بدأنا نشهد تفاوتًا طبقيًّا حادًّا؛ فكانت ثروة بعض الأشخاص تقابل بصورة صارخة فقر بعضهم الآخر، وكان المجتمع يدخل مرحلة عصيبة من الاستلاب الاجتماعي.

ولا أستطيع وصف الوضع بأبلغ من هذه العبارات، أما الجانب الإيجابي الوحيد فهو (سد نقص البضائع)، وماذا كان ثمن ذلك؟ بحلول نهاية العام كانت الأسعار قد ارتفعت بنسبة 2.600%، في حين كان التضخم يتزايد بمعدل 5-7% أسبوعيًّا، أما ادخارات الفئة التي كان يمكن وصفها في الاتحاد السوفييتي في تلك المرحلة بالطبقة المتوسطة فقد غدت عديمة القيمة. إن التحرير الفوري للأسعار، وتعاظم التضخم، قد أهدر بالفعل ما يعادل 800 تريليون روبل، أو ما يراوح بين 160 و170 مليار دولار من ادخارات السكان، وفي عام 1992م انخفض الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 20%، والإنتاج الصناعي بنسبة 18%.

أصبحت الحكومة الآن تعلق الآمال على خصخصة سريعة لممتلكات الدولة، وكانت وضعت خلال الصيف، خلف أبواب مغلقة، وبتسرع، مسوَّدة مخطط بالقسائم النقدية لعملية الخصخصة. وكانت تختلف اختلافًا جوهريًّا عن خطط (الخصخصة الشعبية) التي وضعها الأكاديميون في مجلس السوفييت الأعلى، ومكتب عمدة موسكو ومؤسسات أخرى، وكانت السياسة- هنا أيضًا- ترمي إلى تمريرها من دون استشارات.

وفي 23 آب/أغسطس وقع الرئيس مرسومًا يطرح بموجبه قسائم الخصخصة يوم الأول من تشرين الأول/أكتوبر، وكانت النية أن تطبق وتغدو سارية المفعول خلال أسبوع، وقبل عودة نواب مجلس السوفييت الأعلى من إجازة الصيف، وكان ذلك انتهاكًا صارخًا للدستور، الذي جعل خصخصة أملاك الدولة من صلاحيات مؤتمر نواب الشعب ومجلس السوفييت الأعلى.

بعد سنة من الانقلاب

عقدتُ مؤتمرًا صحفيًّا في 17 آب/أغسطس 1992م لعدد كبير من الصحفيين الذين كانوا قد طلبوا مقابلتي بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لانقلاب أغسطس. واليوم، وبعد انقضاء سنوات عديدة، فإنني أتأمل في عدد المرات التي شهدنا فيه هذه المناسبات السنوية التي كانت تقدَّم فيها كل مرة ذريعة جديدة للتخمينات والافتراءات والتشهيرات التي لا أساس لها من الصحة، وقد بدأ ذلك في عام 1992م، عندما أخذ مدبرو الانقلاب، الذين أبدوا ندمهم أخيرًا على ما فعلوه، يقدمون واحدًا بعد الآخر روايتهم لما حدث؛ وغايتهم هدف معروف؛ هو عرض صورة لأنفسهم لا تشوبها شائبة، وتبرئة ساحتهم، وتشويه سمعة جورباتشوف، وفي تلك الأثناء كانت نتائج تصرفاتهم الخبيثة تزداد وضوحًا، وذلك هو الذي دفعني إلى عقد ذلك المؤتمر الصحفي.

صرحت آنذاك أن مؤامرة لجنة طوارئ الدولة كانت هروبًا إجراميًّا رفضه مواطنو موسكو والبلاد بأجمعهم، ولكنها تحولت آخر الأمر إلى ألعوبة بأيدي من يعارضون المحافظة على دولة واحدة موحدة، ومن جملة المشاركين في جريمة تحطيم الاتحاد السوفييتي ذكرت تحديدًا اسم حكومة روسيا التي قوضت في كانون الأول/ديسمبر 1991م إمكانية إبرام اتفاقية اتحاد جديدة بين الدول المستقلة التي كانت تشكل الاتحاد السوفييتي.

وردًّا على سؤال حول احتمال وقوع انقلاب آخر قلت: «لا يمكن أن يسلك هذا السبيل إلا معتوه مختلّ»، غير أنني حذرت من أن تصاعد مستوى التذمر الجماهيري ينطوي على إمكانية ظهور قوى وتيارات بعيدة كل البعد عن الديموقراطية.

وأضفت أن «الحكومة الحالية تواجه خطر الهزيمة، وبالطريقة نفسها التي مني بها جورباتشوف بالهزيمة؛ أي التخلف عن معالجة القضايا السياسية الأساسية».

وأضفت كذلك أنني قد صدمت بمستوى الفساد في مؤسسات الدولة الحالية التي ائتمنَّاها على الإصلاح، بل على مصيرنا. (وقد وصل الأمر إلى مستوى نشرِ دليلٍ في أمريكا يبين أسماء المسؤولين في حكومتنا الجديدة وفي مؤسسات أخرى، ويحدد- بالدولار- مقدار الرشوة التي يطالبون بها لتذليل المشكلات).

وتحت ستار (الخصخصة) الشعبية، كانت ثمة مخططات لاختلاس أموال السكان؛ فسوف يعطى كل شخص بطاقة ذات قيمة نقدية تعادل راتب شهر أو نصف شهر، ومن ثم فإن من سرقوا ونهبوا الاقتصاد سيسرقون الضمانات من الناس، ويستولون، أولًا، على المرافق الاقتصادية، ثم على زمام السلطة السياسية.

كانت أحكامي قاسية، ولكنها- يا للأسف- صائبة تمامًا.

وكان علي كذلك أن أشير إلى الدور المشين الذي تؤديه الصحافة:

إن بياناتي الموجهة للناس كثيرًا ما تقابَل بتجاهلها أو التعتيم عليها، وإذا نشر شيء منها فإنه يكون مقاطع مختصرة؛ فقد أصبحت الصحافة أداةً مسخَّرة للحكومة، وهي تسير على حبل مشدود كذلك، ولا همَّ لها إلا البقاء على قيد الحياة.

وأكدتُ كذلك أن ما نحتاج إليه هو برنامج من الإجراءات الطارئة لروسيا:

نحن بحاجة إلى برنامج جديد للإصلاح الاقتصادي تلتف وتتَّحدُ حوله القوى الوطنية والديموقراطية. ويمكن- على أساس التراضي بين الجميع- اتخاذ قرارات جذرية تشمل عدة مجالات؛ لإعادة الاستقرار إلى المجتمع، وتجنب الهاوية، والحيلولة دون مزيد من الانحطاط في الوضع.

موقفي

تزايدت علي الضغوط، وكان ثمة إصرار علي بالمشاركة في هذه المهزلة المسماة (محاكمة الحزب الشيوعي)، التي كانت أخطارها تتجلى على نحو أكثر وضوحًا، فقررت على هذا الأساس أن أعبر عن موقفي بصورة علنية؛ وذلك برسالة مفتوحة إلى المحكمة الدستورية، وها هو ذا نص الرسالة كاملًا:

الأعزاء رئيس المحكمة الدستورية وأعضاءها،

بالإشارة إلى القرار الذي أصدرتموه في 30 أيلول/سبتمبر بدعوتي للحضور للمحكمة بصفة شاهد، فإنني أود أن أبين ما يأتي:

لقد أوضحت موقفي من هذه المحاكمة منذ بعض الوقت، وبينت الأسباب التي تدفعني إلى عدم المشاركة فيها، وهي أسباب يبدو أنها لقيت القبول، ولكن لأن المحكمة قد قررت استدعائي لأسباب لا أعرفها، فإنني أشعر أن علي أن أعرض أسبابي على صورة رسالة مفتوحة.

على الرغم من احترامي العميق للمحكمة الدستورية بوصفها مؤسسة ديموقراطية مهمة في روسيا، فإنني لا أعتقد أن بوسعي المشاركة في المحاكمة في هذه القضية؛ فلو وافقت وفعلت ذلك فإن المحكمة الدستورية ستكون قد انخرطت في تصرفات لا تليق بمقامها؛ إذ غدت رهينة في صراع سياسي، وهو ما يقلل من هيبتها وسلطتها، وفي الوقت نفسه فإنها تسهم في تفاقم الوضع الاجتماعي والسياسي في البلاد. من هنا، فإنه بصرف النظر عن مستوى الحرفية في إدارة هذه المحاكمة من الوجهة الفنية، فإنها لا يمكن أن تتجرد من طابعها بأنها محاكمة سياسية، وقد بات من الواضح الآن أنها تتعرض للاستغلال من جانب الأحزاب في صراعها للمحافظة على مصالحها السياسية الضيقة.

إن أحد الطرفين يسعى إلى زعزعة الوضع؛ بأن يحاول- خفيةً- إعادة تأهيل الأعضاء في قيادة الحزب، وفي سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، الذين ساندوا انقلاب آب/أغسطس 1991م، أو حتى من شاركوا فيه بالفعل؛ إنه انقلاب وجَّه لطمة لا شفاء منها للإصلاح الديموقراطي، وأعاق توقيع اتفاقية لإقامة اتحاد للدول ذات السيادة، والبدء ببرنامج للخروج من الأزمة، وعقد مؤتمر استثنائي للحزب الشيوعي السوفييتي لاستكمال عملية الإصلاح الديموقراطي داخل الحزب.

أما الطرف الثاني، الذي فقد دعم الجمهور لسياساته، وأضحى الآن يبحث عن كبش فداء، فهو يريد أن يضع تاريخنا وراء القضبان، ويحاجج بأن الحزب غير دستوري. وهذه الجهود تشير إلى العودة إلى سياسة قمع المعارضة، وإعادة خلق المناخ الذي تعد فيه الإجراءات الانتقامية ضد من يتبنون وجهات نظر ومعتقدات سياسية أمرًا مشروعًا، وقد عارضت بشدة هذا النوع من المقاربات في مجلس السوفييت الأعلى في جمهوريات الفيدرالية الروسية الاشتراكية بعد الانقلاب، وما زلت متمسكًا بهذا الموقف.

وثمة نقطة أخرى؛ وهي أنني لا أستطيع المشاركة في هذه المحاكمة على أسس أخلاقية كذلك؛ إذ إن المجتمع في أيامنا هذه يمر في أزمة، ومع اقتراب الشتاء يساور الناس قلق عميق حول إمدادات الغذاء والحرارة. والإصلاح الاقتصادي الذي يجري

تطبيقه الآن لم يفِ بالوعود التي قطعها للناس، الذين بدأ الملايين منهم يعانون الفقر، وتتزايد الشكوك في البلاد حول قدرة القيادة الحالية على تدبير الأمور، والسياسات التي تعتزم تنفيذها الآن، وحول كونها قادرة حقًّا على التعاون مع الدول الأخرى في اتحادنا الفيدرالي.

وبغير ذلك فإن المستقبل لا يبشر بحل المشكلات الملحَّة، أو بتحقيق مزيد من التقدم لإنهاء الأزمة من خلال الإصلاح. والمحاولات الجارية الآن لإحياء دعوى قضائية وهي رميم، وبهرجتها بطريقة مثيرة، ما هي إلا محاولة لتحويل انتباه مواطنينا بعيدًا عن القضايا الحيوية الحقيقية. والمطلوب الآن ليس تعميق الانقسام في المجتمع، ولا تأليب الناس بعضهم على بعض، بل تعزيز قوى الإصلاح والديموقراطية وتوحيدها.

إنني، بصفتي مواطنًا روسيًّا، أحترم القانون والدستور في بلادي، وقد شاركت بصفة شاهد في التحقيق الذي أجراه مكتب الادعاء العام حول أنشطة لجنة الدولة للطوارئ وحسابات الحزب الشيوعي السوفييتي، واجتمعت بالمحققين، وقدمت لهم الأدلة، ولا أعتقد أنه صدر عني ما يسوغ الاشتباه بأنني لا أحترم القانون.

ومع ذلك، فإنني لست مستعدًّا للمشاركة في محاكمة سياسية ستكون عواقبها سلبية بمجملها، وأعدُّ ذلك أمرًا غير مقبول.

أما بالنسبة إلى التاريخ، فعلى الرغم من الفواجع التي حفل بها، فإن معاملته بوصفه أمرًا يمكن تسخيره للإجراءات القانونية هي خطوة عقيمة ومدهشة بصورة صارخة، وقد جُرِّبت في الماضي وكانت عديمة الجدوى.

هيئة المحكمة الدستورية المحترمين، إنني آمل أن تلقى منكم الأسباب والاعتبارات التي سقتها، وكذلك موقفي الأخلاقي، ما تستحقه من قبول وتفهم.

المخلص.

ميخائيل جورباتشوف

28 أيلول/سبتمبر 1992م

أثـارت رسالتي المفتوحة إلـى المحكمة الدستورية غضب مدبري هـذه المهزلة ومقترفيها؛ لأنهـا قوضت الأسس المثيرة التي قامت عليها: أي كونها محاكمة استعراضية لرئيس الاتحاد السوفييتي. لقد قررت المحكمة (استدعائي للمثول أمامها لتقديم إفادتي بصفتي شاهدًا)، وقد اتهمني رئيس المحكمة، فاليري زوركين Valeriy Zorkin باحتقار المحكمة، وهدد أحدُ القضاة، وبعده وزير العدل نيكولاي فيدوروف Nikolai Fedorov، بالبدء بإجراءات جنائية ضد جورباتشوف لعدم مثوله أمام المحكمة الدستورية، مع أن القانون المنظم لنشاط المحكمة ينص على أن العقوبة لا يمكن أن تزيد بأي حال من الأحوال على غرامة قدرها مئة روبل، ويبدو أنهم جميعًا قد أغفلوا المبدأ التقليدي المأثور المشتق من القانون الروماني، ويعرفه كل طالب يدرس الحقوق وهو: (لا جرم ولا عقوبة إلا في ظل قانون)، وبوسع بعض القضاة والمحاكم الروسية في القرن الواحد والعشرين، دونما حاجة إلى تذكيرهم بصوت عال ودوريًّا بهذا المبدأ العريق.

وصلت الأمور إلى أن مُنع الرئيس السابق للاتحاد السوفييتي من مغادرة البلاد إلى الخارج، وقد نشر إعلان الحظر من جانب المكتب الصحفي للمحكمة الدستورية، وقد نسي المسؤولون في ذلك المكتب فجأة، أو أنهم- على العكس من ذلك- قرروا إبلاغ الجميع وتذكيرهم بنتائج فرض الحظر على السفر إلى الخارج إبَّان الحقبة السوفييتية: أي سلسلة القيود التي كان قد ألغاها وأبطل مفعولها شخص واحد هو رئيس الاتحاد السوفييتي.

وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر كتبت رسائل إلى المحكمة الدستورية، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، وطلبت من هذه الأطراف الثلاثة أن تبلغني من الذي أوعز بأوامر الحظر، وعلى أي أسس قانونية اتخذت هذه الإجراءات التي أثَّرت في حقوقي المدنية، ومسؤولياتي ومصالحي الشرعية، وكان الرد الذي تلقيته من المحكمة الدستورية هو: «لقد أُبلغت سابقًا بجميع قرارات المحكمة الدستورية التي تؤثر في مصالحك، ويمكنك أن تطلع مباشرة على الوثائق الأخرى في المحكمة الدستورية».

إن النتيجة الوحيدة التي يمكن استخلاصها من هذا الرد هي أن المحكمة الدستورية ليست هي التي أصدرت القرار، وأنه ليس ثمة وثائق لأطلع عليها، ومن الواضح تمامًا أن الإجراءات التي اتخذتها (السلطات المختصة)، قد اعتمدت على مبدأ واحد هو (القانون من خلال الهاتف)، ومن ثم فإنها غير شرعية.

وفي صباح يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، ودونما إنذار مسبق، طوقت قوات الشرطة مؤسسة جورباتشوف وختمتها بالشمع الأحمر، ومُنع موظفو المؤسسة من الدخول لممارسة عملهم، وتجمعت عند المدخل مجموعة من المراسلين من موسكو ومن خارج البلاد، ممن كان إغلاق مؤسسة جورباتشوف بالنسبة إليهم خبرًا بالغ الأهمية.

أخذ الناس يتوافدون تباعًا، ووصلني على هاتف السيارة تحذير بأن كتيبة من خيالة الشرطة ستصل بعد قليل، وطلبت إبلاغ الموجودين أن على الجميع الالتزام بالهدوء والنظام إلى أن تنجلي الصورة. وعندما وصلت إلى المؤسسة وجدت نفسي أعقد مؤتمرًا صحفيًّا مرتجلًا من دون سابق إعداد، وخمَّنت وقتها أن المرسوم الذي أدى إلى مصادرة فعلية لممتلكات المؤسسة إنما كان نتيجة للانتقاد الفظ الذي وجهته للرئيس يلتسين، ووصفت فيه تصرف الحكومة بأنه طغيان استعراضي، وأشرت إلى أن الحكومة قد قاربت مرحلة الشلل، وأنها تحاول بمثل هذا التصرف أن تؤكد سلطتها. وعند الحديث عن الوضع في البلاد، قلت إن الحكومة التي كانت قد ألقت البلاد في معمعة السوق غير المنظمة، لم تعد تعرف ما ستفعله في المستقبل. نعم، إن علينا أن نتبنى علاقات السوق، غير أن ذلك يجب أن يكون بصورة تدريجية، على أن تؤخذ بالحسبان مصالح الأغلبية الغالية من الجماهير، ويبدو الآن أن الأسلوب الأفضل للتحرك يتمثل في تشكيل حكومة ائتلافية.

تحدثت كذلك عن تصرفات المحكمة الدستورية التي كانت قد تعهدت بالنظر في (الدعوى ضد الحزب الشيوعي السوفييتي)، مع أن ذلك لم يكن من جملة اختصاصاتها، والمجال الوحيد الذي نجحت فيه هو أنها ترأست منبرًا سياسيًّا مجانيًّا للجميع، في حين كانت الفيدرالية تتصدع وتتشرذم، والوضع الاقتصادي يتحول من سيئ إلى أسوأ.

وكما اتضح فيما بعد، فإن رئيس روسيا كان قد وقَّع في اليوم الفائت مرسومًا يبطل به المرسوم الذي أصدره يوم 23 كانون الأول/ديسمبر 1991م، ويحول ملكية المبنى والأملاك التي كانت تحت تصرف المؤسسة لتغدو تحت إشراف الأكاديمية المالية للحكومة الفيدرالية الروسية، وصدرت التعليمات للأكاديمية المالية بتأجير مرافق تبلغ مساحتها 800 متر مربع لمؤسسة جورباتشوف بسعر يجري الاتفاق عليه، وكانت المؤسسة تشغل ما مساحته 3.500 متر مربع من المبنى.

بدأت المفاوضات بين المسؤولين في وكالة أملاك الدولة ومديري المؤسسة، وقد وافق ممثلو الحكومة فيما بعد على السماح للموظفين باسترجاع المواد الخاصة بعملهم وممتلكاتهم الشخصية.

جرى كل ذلك على مشهد من عديد من الصحفيين، ولم يمض وقت طويل حتى طلب ممثلو الحكومة من موظفي المؤسسة الحد من النشاط الصحفي، وتخفيف النبرة الغاضبة التي تنطوي عليها التقارير الصحفية التي كانت أصداؤها تتردد في أرجاء العالم، وقد فعلت مع زملائي ما يمكننا فعله، وأكدنا أن المؤسسة تعتزم الاحتجاج على إساءة استخدام السلطة من جانب الحكومة بوسائل غير قانونية.

وأصدرت المؤسسة البيان الآتي:

نعرب عن احتجاجنا الشديد على المرسوم الذي أصدره رئيس الفيدرالية الروسية بمصادرة مرافق المؤسسة التي كانت تشغلها وفقًا لتعليمات الرئيس نفسه، وقد جرى ذلك كما لو كانت هناك حالة طارئة، ومن دون إشعار سابق، أو مشاورات سابقة، باستخدام قوات الشرطة لتطويق مكاتب المؤسسة بالمتاريس. وقد انتهكت حقوق موظفي المؤسسة العمالية والمدنية عندما منعوا من دخول مواقع عملهم. ومن الواضح أن ذلك محاولة لمنع المؤسسة من أداء أنشطتها العادية، التي تلبي تمامًا متطلبات القانون وتخدم مصالح روسيا.

لقد شنوا هجومًا سياسيًّا مدبرًا بذريعة حل مشكلات سكنية، ونحن ندرك تمامًا أن حجم مشكلات المؤسسة لا يمكن مقارنته بمشكلات روسيا، غير أن هذه العملية المعادية للديموقراطية، في السياق الكلي للتنمية في البلاد، لا يمكن تفسيرها إلا بوصفها ممثلة لنزعات تسلطية متزايدة الوضوح في أداء الإدارة الحالية لمهماتها، وقد تمارس هذه النزعة الاستبدادية غدًا ضد أي جمعية أو مواطن لا يروق للأوساط الحاكمة.

إننا نعلن رسميًّا أن المؤسسة ستواصل عملها وفقًا لميثاقها وللاتفاقيات المبرمة بينها وبين المؤسسات الأكاديمية والسياسية الروسية والأجنبية.

ونود أن نعرب عن مشاعر الشكر للمنظمات والأفراد الروس والأجانب الذين آزرونا بموقفهم التضامني، وهو ما نعده مساهمة مهمة في النضال ضد انتهاك المبادئ الديموقراطية والتنمية في المجتمع المدني والمجتمع في ظل حكم القانون.

أصبح حظر السفر المفروض عليَّ حديث الساعة، ودليلًا على انحطاط من طرحوا مثل هذه الفكرة السفيهة. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر زار المؤسسة السفير الفرنسي بيير موريل، ونقل إلي مشاعر التعاطف والمساندة من الرئيس فرانسوا ميتران، وأطيب تمنيات النجاح للمؤسسة، مع دعوة لي لزيارة فرنسا في الوقت الذي أختاره.

من تقارير الصحافة علمنا أن (مسألة جورباتشوف) قد نوقشت في لندن في اجتماع ضم وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف Andrey Kozyrerv، ورئيس الوزراء جون ميجر John Major، ووزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد Douglas Hurd. وقال كوزيريف: إن (من مساوئ الصدف) أن يحدث -في آن معًا- حظر السفر إلى خارج البلاد على الرئيس السابق للاتحاد السوفييتي، والتدابير التي اتخذت فيما يتعلق بمؤسسة جورباتشوف.

في وقت لاحق، بعد وفاة المستشار الألماني السابق فيلي براندت، دعاني أصدقاؤه والحكومة الألمانية للمشاركة في جنازة هذا الزعيم المرموق في المجالين السياسي والعام، وكان بيني وبينه تاريخ طويل من الصداقة والتعاون البناء، فوجه المستشار

هيلموت كول رسالة طلب فيها من الحكومة الروسية السماح لي بالقدوم إلى ألمانيا من أجل مراسم الدفن.

مرة أخرى مورست (العدالة من خلال الهاتف) فعليًّا، وبصورة أكدت من جديد الجهة التي كانت أساسًا وراء قرار الحظر.

وقد أبلغ رئيس المحكمة الدستورية الصحفيين أن الرئيس بوريس يلتسين طلب منه الموافقة على سفر جورباتشوف إلى ألمانيا للمشاركة في جنازة المستشار السابق فيلي براندت، وأضاف زوركين أن المحكمة الدستورية قررت أن من الجائز الاستماع إلى دليل من ميخائيل جورباتشوف قبل سفره إلى الخارج، وبعد عودته، حول (اعتبارات إنسانية). وأردف زوركين قائلًا: إن ذلك لا يعني أن المحكمة الدستورية قد تراجعت عن قرارها القاضي باستدعاء جورباتشوف للمثول أمام المحكمة وتقديم شهادته.

في هذه الأثناء، استمرت تغذية الصحف بحزَم من (المواد التي تدين جورباتشوف)، وقد اتسمت جميعها بالشطط: فاجعة طائرة الركاب الكورية الجنوبية التي أسقطت بعد إطلاق النار عليها في أجواء الشرق الأقصى من الاتحاد السوفييتي عام 1983م؛ والغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979م؛ وأخيرًا آخر التطورات المثيرة: التستُّر، أمام البولنديين والعالم، وإخفاء الحقائق عن الطرف الذي كان مسؤولًا عن مجزرة كاتين Katyn. وقد أرجئت هذه الحزمة حتى جلسة المحكمة الدستورية الأخيرة لمحاكمة الحزب الشيوعي، وصدرت في الوقت الذي كنت أشارك فيه في الوداع الأخير لفيلي براندت.

تناسى الجميع أنني أنا الذي سلمت الرئيس البولندي فويتشيخ ياروزلسكي Vojciech Jaruzelsky الوثائق الأرشيفية التي عثر عليها المؤرخون الروس، والتي تثبت أن لافرينتي بيريا Lavrenty Beria وفسيفولوف ميركولوف Vsevolov Merkulov كانا مسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت في غابة كاتين. وقد أعلن ذلك في بيان صدر عن وكالة تاس للأخبار يوم 13 نيسان/أبريل 1990م، حين أعرب الجانب السوفييتي عن عميق الأسف على فاجعة كاتين، وهي إحدى الجرائم الستالينية المنكرة.

كنت -قبل أيام من مغادرتي الكرملين- قد حولت إلى يلتسين محتويات الأرشيف السري للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، الذي يضم 3.000 (ملف خاص)، وقدمت له أيضًا وثائق المكتب السياسي، ومن ضمنها القرارات التي وقعها ستالين وبطانته المباشرة على ملاحظة من بيريا في شهر آذار/مارس 1940م، وألحق بها ملحق حول إطلاق النار على آلاف من أسرى الحرب البولنديين. وقد اتفقنا آنذاك، في كانون الأول/ديسمبر 1991م، على أن يسلِّم يلتسين هذه الوثائق للبولنديين. ويمكِنُني -على سبيل التخمين- أن أفسر الآن لماذا لم يسلمها إلى الرئيس ليخ فالنزا Lech Walesa عند زيارته لموسكو في صيف عام 1992م؛ وربما كان يحتفظ بها لإبرازها في (محاكمة نورمبيرج) للحزب الشيوعي السوفييتي وجورباتشوف.

على الرغم مما كان يواجهني من ضغوط، فقد حافظت على موقفي الحازم؛ فأعربت عن استعدادي للاجتماع برئيس المحكمة الدستورية، ولكن ليس على أن ذلك جزء من إجراءات المحاكمة، ولم أفعل ذلك خوفًا على سمعتي أو على حياتي؛ بل دفعتني إلى ذلك اعتبارات مبدئية؛ لأنني أعدُّ تسخير القانون والسهو الدستوري الذي يستهدف تحقيق أهداف سياسية أمرًا غير شرعي، مثلما هو أمر غير أخلاقي. ورأيت أن ذلك يقرب من الإعلاء من شأن الطغيان بحيث يتحول إلى سياسة، مع تدمير المبادئ الجوهرية للحوكمة والمدنية الحديثة.

أدرك زوركين على نحو واضح أنه قد وضع نفسه في زاوية حرجة، فأعلن بيانًا متلفزًا يحط من قدره هو بوصفه قاضيًا، مثلما يسيء لي شخصيًّا: «أعتقد أن ميخائيل جورباتشوف، بإخفاقه في المثول أمام المحكمة، قد صادق على الحكم الصادر بحقه... وربما أنتهكُ حرمة القانون إذا كشفت النقاب عن أفكاري الذاتية، ولكنني أجد نفسي ميالًا إلى الاعتقاد بأن جورباتشوف بصفته الراهنة قد غدا عبئًا ثقيلًا على روسيا».

أعربت عن احتجاجي على هذه الملاحظات من جانب رئيس المحكمة الدستورية، وطالبت -وفقًا لنصوص القانون الخاص بالمطبوعات- أن تعطى لي الفرصة للرد على هذه الاتهامات، ولإيضاح موقفي، في مقابلة حية وعلى الهواء مباشرة، وبالصيغة نفسها ومع فريق المقدمين نفسه.

إلا أن أولينغ بوبستوف، رئيس مجلس الإدارة في مؤسسة الإذاعة والتلفاز للدولة الروسية، رفض إعطائي هذه الفرصة، بحجة أن مؤتمر زوركين الصحفي الذي أذيع لم يعقد بمبادرة من مؤسسة الإذاعة والتلفاز. وأضاف أنه، من حيث المبدأ، لم يستبعد إمكانية إذاعة إجابات م.س.جورباتشوف (وفي حدود معقولة)؛ كتسجيل بالفيديو في سياق نشرة الأخبار أو أي برامج أخرى، مع أن ذلك لن يكون ممكنًا في المستقبل القريب؛ (لأسباب فنية) أساسًا.

ذلك، إذًا، هو ما يحدث لمن لا يتمتعون بحرية التصرف وفق الأسلوب الذي يختارونه، ولا يبدون استعدادهم للتمسك بقضايا مبدئية؛ فالتقانة تنهار هنا بصورة لا يمكن تفسيرها، ويدمر هؤلاء شيئًا عظيم الأهمية في نفوسهم.

إن السجال الذي اكتنف محاكمة الحزب الشيوعي السوفييتي، والأجواء الكلية في المجتمع والسياسة، كانت مشحونة بالتعصب والنزعة التسلطية، وكان الطابع الأساسي للأحزاب، أو العصابات المتعارضة، هو العداء المتبادل، والرغبة في تدمير كل من يقف في طريقها أو يكون من خصومها السياسيين، وكان كل يوم من تلك السنة بعد-السوفييتية يعزز- بكل تأكيد- اعتقادي بأننا كنا نتحرك صوب نكسة جديدة قد تمهد لنهاية التنمية الديموقراطية التي بدأتها البيريسترويكا.

قررت أن أصرح علنًا برأيي في هذه القضايا في أسرع وقت ممكن، وحانت الفرصة في المطار، حيث وجدت الصحفيين ينتظرون عودتي من جنازة فيلي براندت. إن التصرف الثأري والانتقامي من جانب خصومي السياسيين لم يكن حملة للانتقاص من قدر جورباتشوف فحسب؛ إنه مشروع أُعد مع سبق الإصرار والترصد للتستر على غياب أي سياسة محسوبة أو متخيلة، ولا أرى في رسائل الرئيس يلتسين إلى مجلس السوفييت الأعلى أي تجاوب بنَّاء مع مشكلات روسيا الاجتماعية الملحة، وقد يفضي هذا الوضع إلى إنهاء التحرك باتجاه الديموقراطية في روسيا، وإلى نتائج

بالغة الخطر بالنسبة إلى بلادنا، وإلى فيدرالية الدول المستقلة، وأوروبا، بل إلى جميع الأطراف.

إن الرئيس والحكومة كليهما يحبان أن تطلق عليهما صفة الديموقراطية، غير أنهما لا يريدان سماع الرأي الآخر، ومن ثم فإنهما يتجاهلان الجميع. غير أن الأوضاع الراهنة تتطلب التحالف بين جميع أنصار الإصلاح الوطنيين، وأنا لا أريد ليلتسين أن يمنى بالإخفاق، ولكنني أريد منه أن يجد الوسائل الكفيلة بحشد جميع الغيورين الحريصين على استمرار العملية الإصلاحية بنجاح، وإذا أهمل الرئيس ذلك فإنه سيمنى بالهزيمة.

لقد تكهنت بذلك قبل ما يقل عن سنة واحدة من قصف الدبابات لمجلس السوفييت الأعلى في روسيا.

لقد انتهت محاكمة الحزب الشيوعي السوفييتي نهاية هزيلة تمامًا، وأعتقد أن ذلك يعود أساسًا إلى الموقف الذي اتخذتُه، فلم تكن القضية تتعلق بالأشخاص، وكان على المحكمة الدستورية أن تتفق مع النقاط المبدئية التي طرحتها.

لقد توصلت المحكمة إلى الخلاصة المنطقية الوحيدة الممكنة: إن النظر في دستورية الحزب الشيوعي السوفييتي يجب أن يتوقف؛ لأن هذا الحزب (قد تفكك بالفعل) في آب/أغسطس- أيلول/سبتمبر 1991م ولم يعد منظمة نشطة في أرجاء الوطن. ترى، ألم يكن بالإمكان اتخاذ مثل هذا القرار الواضح منذ البداية، ومن دون إثارة تلك الألاعيب السياسية؟

إن الحوافز والجهود الاستفزازية التي دفعت إلى إجراء محاكمة للحزب الشيوعي السوفييتي قد باءت بالإخفاق، غير أنني كنت طيلة متابعتي لما كان يجري من تطورات أشعر أن النتائج المستقبلية ستكون سلبية للغاية.

الانزلاق نحو كارثة اجتماعية

لم أكن -بطبيعة الحال- مرتاحًا للجهود التي بذلها الرئيس الروسي وحكومته، والشيوعيون التقليديون المتشبثون بالماضي، لإفزاعي وإنهاك قواي؛ لقد كانت أمرًا مزعجًا، ولكن أقل إزعاجًا مما كان يحدث في البلاد نتيجة للتدابير المبسترة الخرقاء التي كانت تفرضها الحكومة، وكان ما أقرؤه في الصحف وأسمعه في أحاديثي مع الناس يرسم صورة كئيبة للوضع.

في نهاية العام، نُشر تقرير أعده معهد الأبحاث الاجتماعية السياسية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم بالتعاون مع مراكز بحثية أخرى، يخلص بصورة أساسية إلى أن «الوضع الاجتماعي والاجتماعي السياسي الذي تبرز ملامحه خلال عام 1992م ليس أكثر من انزلاق نحو كارثة اجتماعية».

كان لا بد لمؤلفي التقرير أن يخلصوا إلى أن سياسات الإصلاح الراديكالية خلال السنة الفائتة كانت خائبة تمامًا؛ «لم نستطع أن نتلمس أي نتائج إيجابية أو تقدم في أي من الاتجاهات الإصلاحية»، وقد أدى ذلك إلى انخفاض مفاجئ في عدد مؤيدي التوجه الراديكالي، وتحول المجتمع بسرعة عن الاعتقاد بأن الإصلاحات ستسفر عن نتائج إيجابية إلى حالة من الاستلاب ورفض السياسة الرسمية.

وقال التقرير إن هذا التحول في الرأي العام الروسي يعود إلى الانخفاض الكارثي في مستوى المعيشة ونوعية الحياة؛ لقد أفضى الارتفاع المتسارع للأسعار، وتدمير الطاقة الإنتاجية، وإغفال الحكومة للمصالح الاجتماعية الأساسية للمواطنين العاديين، إلى إفقار أغلبية السكان الروس، الذين لم يعرفوا انخفاضًا مماثلًا في مستوى الرفاهة الاجتماعية منذ الحرب الوطنية الكبرى بين عامي 1941 و1945م.

إن هذه المعمعة التي جمعت عدم الاكتراث بالقانون وزعزعة الاقتصاد، وما تنطوي عليه من فوضى، أدت إلى ارتفاع حاد في مستوى الفساد، وإلى تسليم السلطات

والصلاحيات إلى أفراد فاسدين وأعضاء في المافيا. واستخلص واضعو التقرير من ذلك أن «الحكومة التي تشجع العناصر الفاسدة في بيروقراطية الدولة والعاملين في مجال الاقتصاد الأسود على نهب الأملاك العامة وتقاسمها بينهم، يجب ألا تتوقع التمتع بدعم اجتماعي واسع».

ولم يكن من المفاجئ أن النواب الذين انتخبوا قبل ذلك بعامين عن طريق الاقتراع المباشر قد وقفوا موقف المعارضة من تلك التطورات؛ ففي كانون الأول/ديسمبر 1992م، وجَّه المؤتمر السابع لنواب الشعب في المجلس السوفييتي الأعلى في روسيا نقدًا لاذعًا للأسلوب الذي طبقت به سياسة الصدمة والنتائج المترتبة على ذلك، وشن المتحدثون حملة شعواء على الحكومة وعلى إيجور جايدر Yegor Gaidar النائب الأول لرئيس الوزراء (وكان يلتسين هو رئيس الحكومة).

كان جايدر عضوًا في الفريق الذي يخطط لتحويل الاقتصاد السوفييتي إلى اقتصاد سوق، وقد أعطى آنذاك انطباعًا بأنه شخص جاد، وخبير ونشط، ويخيل إلي الآن أنه لو لم تتوقف البيريسترويكا في منتصف الطريق لكان قد وجد مكانه في أوساط الاقتصاديين الأكاديميين، وربما في إدارة اقتصاد البلاد، غير أن تفكك الاقتصاد السوفييتي كان يعني أن القدرات التي كان يتمتع بها هو وفريقه من الشباب قد استُغلت من جانب جماعة يلتسين لتحقيق غايات سياسية أساسًا، وعندما انضم جايدر إلى الحكومة، كان نظام البلاد المالي قد لحقه الدمار (وتستر على ذلك مجلس السوفييت الأعلى نفسه الذي غدا الآن يوجِّه إلى سجله أشد الانتقاد). وزادت الأخطاء التي ارتكبها المصلحون من تفاقم النتائج المترتبة على انفصام العلاقات الاقتصادية بين الجمهوريات السوفييتية السابقة. وكان جايدر يحس بالقلق من هذه التطورات، غير أنه لم يكن في وضع يمكنه من تغيير السياسات الكلية، أو يدخل أي تعديلات جدية عليها.

كان يلتسين بطبيعة الحال يدرك كل الإدراك أن النقد الغاضب كان يستهدفه شخصيًّا أكثر مما يستهدف جايدر، وكان رد الفعل من جانبه منسجمًا مع شخصيته؛ إذ تولاه العبوس، واعتلى المنبر، وخاطب مواطني البلاد من وراء ظهر النواب

المجتمعين، وأعلن أن المؤتمر قد تحول إلى (كتلة من الرجعيين)، ومن ثم رفض التعاون مع البرلمان، ودعا إلى استفتاء وطني لنيل الثقة، ثم تظاهر بمغادرة القاعة.

وردًّا على ذلك، رفض المؤتمر بأغلبية ساحقة تمديد صلاحيات الطوارئ الممنوحة للرئيس، ولكنه آخر الأمر قبل اقتراحه بتعيين فكتور شيرنومردين Victor Shernomyrdin رئيسًا للحكومة، وكان شيرنومردين قد عمل وزيرًا لصناعة الغاز في الاتحاد السوفييتي، وتولى بعد ذلك رئاسة شركة (غاز بروم)، ووافق كذلك على إجراء استفتاء في شهر نيسان/أبريل 1993م حول المواد الأساسية في الدستور الجديد، ومن ضمنها إعادة توزيع الصلاحيات بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية، ولكن سرعان ما تبين أن ذلك كله كان مجرد هدنة مؤقتة في الصراع الذي يدور بين طرفين لا يميل الواحد منهما إلى التعاون أو المصالحة مع الآخر، أو قبول أي تسوية أقل من الانتصار غير المشروط مهما كان الثمن.

غير أنني -مثل كثيرين- لم أكن أعدُّ الاستفتاء الوطني فكرة بنَّاءة، أو أنه سيسهم في إعادة الاستقرار للوضع، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والواقع أن ذلك الاستفتاء سيكون بالتأكيد أمرًا خطرًا وذا مفعول معاكس. وكان الهدف من حملة الاستفتاء الحافلة بالفوضى هو تحويل انتباه المجتمع بعيدًا عن السؤال الأكبر؛ وهو: لماذا أفضى المسار الذي اختير في كانون الثاني/يناير 1992م بالمجتمع إلى حافة الخراب؟ وقد أوضحت هذا الرأي في مقالة نشرتها في مجلة **موسكوفسكي نوفوستي** Moskovskie Novosti [أخبار موسكو] الأسبوعية؛ حيث أعلنت أن هذا الاستفتاء سيعمق الانقسامات، ويعزز القوى النابذة والطاردة من المركز في روسيا، بدلًا من حشد أنصار الإصلاح ورص صفوفهم وترسيخ النزعة الديموقراطية.

وقد بلغت خطورة الوضع حدًّا دفعني إلى التعبير عن موقفي بصورة مباشرة؛ فوصفت سياسة الحكومة تجاه الشعب بأنها سياسة تتميز بالحد الأقصى من السخرية؛ «لقد تعاظم عجز البيروقراطية الحكومية والفساد وبلغا مستويات غير مسبوقة في التاريخ الروسي، بل في العالم الحديث».

وكذلك أعربت في المقالة نفسها عن رأيي بأن «منح الرئيس الروسي مزيدًا من الصلاحيات ينذر بترسيخ النظام التسلطي الصارخ»، وأشرت إلى «شائعات مفادها أن أعضاء بطانة الرئيس يفكرون في إعلان (مرحلة انتقالية)، بصلاحيات حالة الطوارئ»، وحذرت من «خلق أوضاع يمكن استخدامها لتسويغ كبت (مؤقت) لحرية التعبير والحريات الأخرى، وتعليق أنشطة الهيئات التمثيلية في حين يجري وضع دستور جديد وتقديمه».

«ترى، ما الذي ينبغي عمله؟ إذا أردنا المحافظة على السلام المدني فإنني أنصح مؤتمر النواب الشعبي بدراسة عمل مجلس السوفييت الأعلى والهيئة التنفيذية، والبحث عن السبل الكفيلة باستعادة الوئام الاجتماعي»، وإذا استحال ذلك فإن الطريقة الوحيدة لتسوية المشكلة دستوريًّا هي إجراء انتخابات مبكرة للهيئتين الحكوميتين، بدلًا من الانتظار عامًا كاملًا.

شعرت كذلك أن الحاجة تدعو إلى انتخابات جديدة؛ لأن المؤسسات الحكومية الروسية قد أنشئت في عهد اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، حين كان هناك مركز للاتحاد السوفييتي، ولم يكن كثير من السياسيين الروس النشطين مؤهلين للمشاركة في تلك الانتخابات؛ لأنهم كانوا يعملون في مؤسسات (اتحادية) وليست روسية بالتحديد. ويضاف إلى ذلك أن قوى وتيارات جديدة ونشطة قد برزت خلال السنتين الماضيتين في الساحة السياسية في روسيا، وأثبتت قدرتها على تحمل مسؤولية التنمية في جميع مجالات الحياة.

وقد أثبتت تطورات الأحداث بصورة واضحة كل الوضوح صحة هذه التهديدات التي تفاقمت من جراء استمرار تردي الأوضاع، وتزايد المصاعب التي يعانيها الناس في حياتهم. وتصاعدت حدة الصراع بين الرئيس والبرلمان إلى حد استعصت معه أي محاولة للمصالحة أو التسوية بينهما، وتراشق الطرفان الاتهامات الخطرة، وألمح مطبخ يلتسين الوزاري إلى أنه يوشك على حل البرلمان، فردَّ النواب على ذلك بشجب (زبانية بلاط الكرملين)، ودعوا إلى شن حملة عصيان مدني وإقامة حكومة (إنقاذ وطني) تتولى (إعادة النظام). وكنت أتابع هذه التطورات بقلق متزايد.

على حافة الأزمة

في تلك الأثناء تصاعدت التوترات المستمرة في البلاد، وثبتت صحة الشائعات التي تكهنَتْ بأن الرئيس يعتزم إعلان حالة الطوارئ وتجريد البرلمان من وظائفه؛ ففي 20 آذار/مارس أعلن يلتسين، في خطاب متلفز، للمواطنين أنه قد وقَّع مرسومًا لتطبيق نظام للطوارئ في الفيدرالية الروسية حتى تسويةِ الصراع على السلطة: «إننا لا نستطيع أن نحكم البلاد وندير اقتصادها، ولا سيما إبَّان الأزمات، اعتمادًا على أصوات المقترعين، والمهاترات بالميكروفونات، والفذلكات البرلمانية، والاجتماعات التي لا تنتهي». وقد عدَّ رئيس مجلس الرئاسة في مجلس السوفييت الأعلى، رسلان خاسبولاتوف Ruslan Khasbulatov، ومعه المعارضة، تدابير الرئيس بوريس يلتسين محاولة انقلابية. وأعلن فاليري زوركين بالنيابة عن المحكمة الدستورية التي يرأسها، أن بيانات الرئيس والمرسوم ليست إجراءات دستورية. وخارج مقر مجلس السوفييت الأعلى، المسمى (البيت الأبيض)، توافدت إلى الساحة الرئيسة حشود من مؤيدي الرئيس ومعارضيه؛ فقد انقسم المجتمع، وكان بوسع المراقب أن يشتم رائحة الحريق تملأ الجو.

وبناء على طلب من وكالة إنترفاكس، عرضت رأيي في بيان بوريس يلتسين، ووصفت المرسوم الذي أصدره لتطبيق الحكم الرئاسي بأنه «سقطة سياسية خطِرة»، تدل على تقلص قاعدة سلطته السياسية، ومدى تأثره واعتماده على آراء أشخاص مستعدين- كما يقول المثل الدارج- لإحراق البيت من أجل قلي بيضة. وقلت إن المسار غير الدستوري الذي اختاره الرئيس، على الرغم من وعوده بتحاشي استخدام القوة سلاحًا سياسيًّا، كان «يدفع بالمجتمع إلى المواجهة، وقد يلحق الضرر بأوضاع السلام الهشة في المجتمع والدولة».

دعوت الهيئتين التنفيذية والتشريعية في الحكومة إلى التصرف بصورة مسؤولة خلال تلك المرحلة الحرجة من تاريخ التنمية في البلاد؛ «من المهم السماح للناس أن

يقرروا ما يرونه مناسبًا في هذا الوضع، والسبيل الوحيد إلى ذلك هو عقد انتخابات مبكرة، ولن يكون ثمة أي أسلوب آخر لتحاشي المواجهة بين الهيئتين الحكوميتين. وستطول مدة الأزمة، وهو ما سيعرض جميع المكاسب الديموقراطية للخطر».

أكدت أنه قد آن الأوان ليعلن المؤتمر موقفه، وأمامه فرصة أخيرة واحدة فحسب ليبدد الرأي السائد في الأوساط الشعبية بأن النواب إنما تسيرهم غريزة التمسك بالسلطة أكثر من حرصهم على مصير روسيا. وفي ظل الأوضاع الحالية الملتهبة فإن من الأمور الحيوية أن تمتنع الحكومة، وبخاصة هيئات تنفيذ القانون والأقاليم المختلفة، عن التورط في مواجهة سياسية بين مؤسسات الحكومة، وأن تحول دون انهيار المجتمع من جراء الصراع والمواجهة.

يبدو لي اليوم أن الجانب المهم في ما حدث بعد ذلك لم يكن تفاصيل الصراع، أو حتى نتائج الاستفتاء، بقدر ما كان اتضاح نيات الأحزاب المتورطة بالنزاع، فهل كانت لديها الشجاعة السياسية اللازمة للابتعاد عن معركة لا معنى لها ولا جدوى منها، والتركيز على بناء المؤسسات الديموقراطية الأساسية: رئاسة قوية ومسؤولة؛ وبرلمان يتمتع بصلاحيات واسعة؛ وجهاز قضائي مستقل؛ وأحزاب سياسية ومنظمات تشكل المجتمع المدني؟ هل تستطيع هذه الأحزاب أن تعثر بصورة مشتركة على السبل الكفيلة بتنفيذ إصلاحات اقتصادية صعبة ولكنها أساسية، مع حماية الناس من نتائجها الأكثر إيلامًا؟

هذه هي المسألة.

عشية الاستفتاء، في 25 نيسان/أبريل 1993م، أدليت بتعليق مفاده أن الاستفتاء بالصيغة التي طرح بها لن يؤدي إلى حل جذري للأزمة في مؤسسات الحكومة أو البلاد بصورة عامة.

كانت نتائج الاستفتاء، في ظاهرها، انتصارًا لفريق الرئيس، إذ أجابت الأغلبية بكلمة (نعم) عن سؤال هل لديهم ثقة بالرئيس، وأكثر قليلًا من نصف المقترعين حول

كونهم يوافقون على سياسة الحكومة الاقتصادية الاجتماعية. وإذا أخذنا بالحسبان انخفاض نسبة المقترعين المسجلين، فإن ذلك يعادل ما يزيد قليلًا على ثلث الناخبين. أما عن السؤال المتعلق بإجراء انتخابات مبكرة، فقد صوت 49.5 بالمئة تأييدًا لانتخابات رئاسية مبكرة، و67.2 بالمئة تأييدًا لانتخابات برلمانية مبكرة.

كيف لنا أن نفسر هذه النتيجة؟

إن نتائج الاستفتاء- في رأيي- تعبر تمامًا عن رفض أغلبية الناس العودة إلى الحكم الإداري الذي كان مهيمنًا في مرحلة ما قبل البيريسترويكا، وهي التي كانت الدعاية الرئاسية تزعم أنها ستكون في خطر إذا نجح مؤيدو المؤتمر.

أضفت في تعليقي آنذاك: «إن نتائج الاستفتاء لا تسمح لنا بتحديد أي من الطرفين هو الطرف الرابح بصورة حاسمة. إن المواطنين الروس يعارضون المجابهة؛ إنهم يريدون الاستقرار، ويريدون أيضًا استمرار الإصلاحات، ولكن مع تعديلات جوهرية تتركز أساسًا في تقديم المعونة لمن فرضت عليهم الإصلاحات صعوبات خاصة».

وماذا بعد؟ لم يكن يساورني الشك في أن الحاجة تدعو إلى وضع دستور جديد، «ولكنه ليس من المقبول على الإطلاق أن يكون ثمرة انتهازية للصراع السياسي الحالي. إن الأمر الأهم هو أنه بعد الموافقة على المسوَّدة الأولى، يجب تبني الدستور في جو من التراضي، في إطار العملية الدستورية»، وينبغي أن يتبنى الدستور مجلس سوفييت أعلى منتخب حديثًا، وستمثل أي محاولة لفرض هذا التبني بصورة قسرية استخفافًا برأي المواطنين الروس.

وفي أواخر أيار/مايو شددت على أن «كل شيء يجب أن يجري بطريقة قانونية وشرعية، وبهذا وحده يمكن ضمان تفعيل نظام الحوكمة الروسي وحماية العملية العادية للمجتمع المدني الروسي، الذي لم يكن ليولد إلا بشق النفس وبعد جهد جهيد».

غير أن المؤتمر الذي عقد لوضع دستور جديد وعرضه لم يستطع أن ينجز هذه المهمة؛ فهو لم يشهد أي مناقشة جدية حول الموضوع. وقد ذكرت في حزيران/يونيو

أن عمل هذا المؤتمر قد غدا مضيعة للوقت، وأبلغت الصحفيين أنه مجرد «ألاعيب لن ينتج عنها شيء ذو قيمة. إن ما نريده هو النشاط السياسي وليس الألاعيب السياسية».

بالنسبة إلي كان صيف 1993م حافلًا بالمشاغل، وتخللته عدة رحلات إلى بلدان أجنبية، من بينها هولندا وسويسرا، حيث عملت على تأسيس المنظمة البيئية الدولية المسماة (الصليب الأخضر)، فضلًا عن أعمال خيرية أخرى.

ففي7 حزيران/يونيو حضرنا، أنا ورايسا، افتتاح أضخم دائرة والأفضل تجهيزًا لإجراء عمليات زرع النخاع الشوكي في مستشفى الأطفال الوطني، الذي ارتبطت به زوجتي ارتباطًا وثيقًا.

وفي عام 1999م، أصبحت رايسا راعية لجمعية دولية هي (متخصصو الدم في العالم للأطفال) التي أنشئت خصوصًا لتقديم المعالجة الحديثة لأمراض الدم المستعصية لدى الأطفال.

وفي آذار/مارس 1991م، تبرعت بمبلغ مئة ألف دولار لمعهد أمراض الدم للأطفال، وهو ما مكَّن الأطباء والمرضين والمرضات من التدرب على استخدام آخر التقانات الطبية، والعمل بصفة متدربين في أكثر مراكز أمراض الدم تقدمًا في الولايات المتحدة وألمانيا.

وفي كانون الأول/ديسمبر 1991م، أوقف الدعم المالي لبناء دائرة متخصصة لزرع النخاع الشوكي في معهد أمراض الدم للأطفال، ثم إن بناء المشروع استؤنف واستكمل عندما نجحنا في تأمين مليون دولار لهذا الغرض تحديدًا. وكان تبرع بنصف هذا المبلغ- بناء على طلب مني- فريد ماستر Fred Master، وهو رجل أعمال هولندي أسس وأسهم في تأسيس عدة مشروعات خيرية، وأما النصف الثاني فقد قدمته من الأتعاب التي تقاضيتها لقاء محاضرات ألقيتها خلال رحلة لي إلى الولايات المتحدة عام 1992م، وكذلك فقد توفَّر مبلغ مليون دولار آخر برزت الحاجة إليه لاستكمال

بناء الوحدة بعد أن وجهت عدة نداءات إلى الحكومة الروسية. ومن خلال مؤسسة جورباتشوف، قدم أصدقاء وأجانب آخرون معونات إنسانية وخيرية لمنظمات روسية.

وفي 24 آب/أغسطس، قدمنا لمستشفيات في إقليم إستافروبول معدات طبية اشتريناها بمبادرة من ماريا ويلمز Maria Wilms ومجموعة من الداعمين في ألمانيا.

في ذلك الوقت، أنهيت عملي على كتابي سنوات من القرارات الصعبة[3]، وقد تضمن أحاديثي وخطاباتي ونصوص مقابلاتي ومفاوضاتي بين عامي 1985 و1992م، ونشرت أغلب مواد الكتاب للمرة الأولى (وبخاصة محاضر الكلمات الحادة المتبادلة في المكتب السياسي يومي 24 و25 آذار/مارس 1988م فيما يتعلق بنشر مقالةٍ لنينا أندرييفا Nina Andreyeva في صحيفة **سوفتسكايا روسيا** Sovetskaya Rossiya.

قدمنا مخطوطة الكتاب في وقت واحد تقريبًا إلى الناشرَين الروسي والفرنسي، غير أن الناشر الروسي مُنع من إصداره، وأبلغ بصورة واضحة أنه إذا فعل ذلك فإن السلطات ستدهم الناشر وصاحب المطبعة، وقد أتلفت نصوص الكتاب المنضدة، ولكن إحدى المطابع في ريازان أعادت تنضيدها من جديد، وكان من نتائج ذلك أن الكتاب نشر بالفرنسية قبل أن يصدر بالروسية.

قرارات مصيرية في أيام مصيرية

في تلك الأثناء، استمرت الأزمة الحكومية التي نجمت عن حالة الجمود والخلافات التي لا يمكن تذليلها بين الرئيس ومجلس السوفييت الأعلى، وبدأت الإشارات تنذر ببروز مزيد من المشكلات، وكان السبب الكامن وراء ذلك- بطبيعة الحال- هو تردي الأوضاع في البلاد، وقد عمدنا إلى تحليل ذلك في المؤسسة، وكانت النتائج التي خلصنا إليها مثيرة للفزع:

تتزايد في أوساط الأغلبية الكبيرة من السكان تيارات المعارضة وعدم الثقة بالحكومة المركزية، أي بالرئيس ومجلس السوفييت الأعلى كليهما، غير أن أغلبية هؤلاء- ولأسباب مختلفة- تتوجس خيفة من التغيرات الجذرية الجديدة. كما أن التوازن النسبي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في (المركز) لا يتسم بالاستقرار إطلاقًا (لا يستطيع أي برلمان أن يتعاون مع الرئيس الحالي بأسلوب مستقر).

وقد بدأت النخب الحاكمة في الأقاليم تستقطب وتوظف بصورة متزايدة خبراء إداريين من العاملين في الحزب [الشيوعي] سابقًا، وتحاول أن تحول دون أي تدخل مجتمعي من جانب (المركز)، وإذا أجريت الانتخابات في الخريف أو الشتاء، فإنه لا يمكن التكهن بالنتائج على الإطلاق.

بيد أنني تمسكت بموقفي السابق بأن إجراء انتخابات جديدة يمثل الأمل الوحيد لإنهاء حالة الجمود التي طال أمدها، وفي مقابلة مع مجلة **روسيسكايا جازيتا** Rossiyskaya Gazeta، في 19 آب/أغسطس، قلت: «لو كان سياسيو اليوم غيورين حقًّا على مصلحة روسيا، فإنهم- ببساطة- سينظمون الانتخابات هذا الخريف. إن روسيا تتخبط اليوم كسفينة لا دفة لها ولا ربان».

والسبيل الوحيد للخروج من الأزمة هو تجديد الحكومة الفيدرالية، وقد كان من الضروري إنقاذ البلاد من الفوضى التي تكتنفها الآن، «ولم يكن يستطيع ذلك إلا فريق عمل جديد. يضاف إلى ذلك، أن أعضاء هذا الفريق سينالون قدرًا ضئيلًا من الثقة، ولكنه عظيم القيمة».

كانت لدى يلتسين مخططات أخرى، ويبدو أنه كان قد قرر في أواخر الصيف إنهاء الأزمة بالتخلص من البرلمان، وقد أمضى شهرَ أيلول/سبتمبر بطوله في الإعداد للإطاحة به بالقوة. وتأكد، هو ووزيرا الدفاع والداخلية، من استعداد كتائب النخبة التي كانت ترابط على مقربة من موسكو، وكذلك الوحدات العسكرية، لإطاعة أوامره، وأخذ يظهر على شاشات التلفاز وهو يرتدي البزة العسكرية المموجة، والقبعة البنية، ويحمل بندقية قتالية.

وفي 21 أيلول/سبتمبر، وقع رئيس روسيا المرسوم رقم 1400 الذي يقضي بإلغاء صلاحيات مؤتمر نواب الشعب ومجلس السوفييت الأعلى، وقد (أوصى) الرئيس المحكمة الدستورية بتعليق جلساتها حتى انتخاب المجلس التشريعي الجديد، وهو الجمعية الفيدرالية، المقرر في 12 كانون الأول/ديسمبر، وكان هذا القرار المميت بمنزلة الحلقة الأولى من سلسلة من الأحداث التي حددت الخروج عن طريق التنمية الديموقراطية، والانحراف الذي شهدناه خلال السنوات اللاحقة، وما زلنا نشهده حتى يومنا هذا.

في ذلك اليوم نفسه، قضت المحكمة الدستورية أن التدابير والقرارات التي اتخذها الرئيس فيما يتعلق بمرسوم 21 أيلول/سبتمبر 1993م لم تكن تتفق ودستور الفيدرالية الروسية، وتمثل هذه الخطوات أسبابًا كافية لعزل الرئيس ب. ن. يلتسين من منصبه، أو للشروع بإجراءات خاصة تلزمه بالخضوع للمساءلة وفقًا لدستور الفيدرالية الروسية.

في 22 أيلول/سبتمبر أصدر مجلس السوفييت الأعلى قرارًا يفيد بأن رئيس الفدرالية الروسية قد نفذ انقلابًا. وفي اليوم نفسه قرر المجلس تعديل القانون الجنائي بإضافة مادة تجرِّم الإجراءات التي تنتهك الدستور، وتجعل مرتكبيها عرضة لعقوبات قد تصل في حدها الأقصى إلى الإعدام، مع مصادرة الأملاك، وعدَّ يلتسين ذلك تهديدًا موجهًا له شخصيًّا.

هذان الطرفان المتخاصمان يستحق كل منهما الآخر! ولست أشك في أنه بالإمكان تسوية هذه الأزمة بطريقة سلمية حتى في الدقائق الأخيرة قبل المواجهة الدموية يومي 3 و4 تشرين الأول/أكتوبر، ومع أنه لم يكن لدي نفوذ مباشر لدى أي من الطرفين، فقد حاولت تهدئة تصرفاتهم بتصريحات علنية أدعو فيها إلى الاحتكام إلى العقل والمنطق.

كان مما أعلنته في مؤتمر صحفي في موسكو يوم 25 أيلول/سبتمبر: «إن أفضل طريق للخروج من هذا الوضع الذي وصلت إليه روسيا هو إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في وقت واحد، وحبذا لو يحدث ذلك في أسرع وقت».

كان من الضروري العودة إلى السياسات الدستورية؛ لأن غيابها يعني حدوث سابقة خطرة جدًّا، وإن معاملة الدستور على هذا النحو، والدوْس عليه بالأقدام، هو البلشفية بعينها.

ومن النقاط المهمة الأخرى التي أكدتها في المؤتمر الصحفي أنه «إذا كلفت هيئة أو سلطة واحدة من سلطات الحكومة بممارسة السيطرة الكاملة على وسائل الإعلام، فإن من المستحيل إجراء انتخابات برلمانية حرة. وتعود جذور هذه العواقب الوخيمة إلى السياسة المخفقة التي اتَّبعتها الحكومة الروسية، ومن بينها الرئيس والبرلمان، منذ نهاية عام 1991م». وقد ذكرت أن كلًّا منهما يعادل الآخر سوءًا، وأنهما يتخبطان في مستنقع واحد، «وعليهما الذهاب إلى غير رجعة»، وطلبت من يلتسين أن يعود بالوضع على الفور إلى ما كان عليه قبل 21 أيلول/سبتمبر، وغني عن البيان أن ذلك كان يعني إبطال جميع القرارات التي أصدرها مجلس السوفييت الأعلى في الآونة الأخيرة.

كنت أرى أن موقف زعماء الغرب، ودعمهم غير المشروط ليلتسين، هو موقف خطر، وافترضت أنهم لم يفهموا الوضع، وقلت إن أهم ما كان على بوريس يلتسين أن يفعله هو أن «لا يتصرف كما يتصرف زعيم أحد الأجنحة السياسية المنشقة، بل كزعيم وطني»، وكنت أعتقد أن تلك ستكون فرصته الأخيرة، غير أنه لم يغتنمها.

في 29 أيلول/سبتمبر، ناشد أليكسي الثاني Alexiy II، بطريرك موسكو وعموم روسيا، الأطراف المتصارعة ودعاها إلى حقن الدماء، وشاركت الكنيسة في البحث عن حل وسط وتسوية للنزاع، وأعربت أغلبية الأعضاء في مجلس السوفييت الأعلى، الذين كانوا مجتمعين في مبنى طوَّقته أرتال من الجنود بأمر من الرئيس، عن استعدادها للوصول إلى تسوية. وحاول عدد من زعماء الأقاليم ورؤساء الجمهوريات داخل

الفيدرالية الروسية الوساطة بين مجلس السوفييت الأعلى والإدارة الرئاسية وحكومة فكتور تشيرنوميردين، بل إن من كانوا يؤيدون مرسوم 21 أيلول/سبتمبر الرئاسي أصبحوا يميلون إلى حل وسط قريب مما كنت قد اقترحته.

بيد أن الوضع قد بدأ بالتدهور في موسكو بعد ظهر الثالث من تشرين الأول/أكتوبر؛ إذ إن جماعات من المتظاهرين والمسلحين بالبنادق والعملاء المكشوفين المثيرين للشغب، يقودهم الجنرال ألبرت ماكاشوف وفكتور أنبيلوف Victor Anpilov، اخترقت الطوق الذي يسوِّر (البيت الأبيض)، واحتلت مكتب العمدة في شارع نوفي أربات، ثم توجهت إلى مركز تلفاز أوستانكينو.

في مساء ذلك اليوم، أعلن بوريس يلتسين حالة الطوارئ في موسكو، وانتشر إطلاق النار في مركز التلفاز، وأسفر ذلك عن سقوط عدد من القتلى والمصابين، وقتل العشرات من الأشخاص بينهم عدد من الصحفيين، وكان لا بد من إعادة السيطرة على الوضع، وتحقق ذلك بحلول صباح الرابع من تشرين الأول/أكتوبر.

ما من شك في أن الأزمة، حتى في ذلك الوقت، كان بالإمكان تحاشيها من دون إراقة مزيد من الدماء، ولكن في الساعة العاشرة صباحًا، استدعيت الدبابات إلى الجسر أمام البيت الأبيض وفتحت نيرانها على المبنى! وكان ما يحدث آنذاك حربًا أهلية وجيزة اندلعت في قلب موسكو، وأسفرت- وفق الإحصائيات الرسمية- عن مقتل 160 شخصًا.

كان في مبنى البرلمان في ذلك الوقت نحو ألف شخص، بينهم نواب، وموظفون، وعاملون في مجال الخدمات، وصحفيون، ونساء وأطفال، ونشبت الحرائق في المبنى، وتصاعدت ألسنة اللهب والدخان الأسود لتكتنف المبنى بأكمله نافذة بعد نافذة، وطابقًا بعد طابق. كانت هذه الصورة المفزعة تظهر على شاشات الملايين من أجهزة التلفاز في روسيا وفي أرجاء العالم الأخرى، وكانت كاميرات سي. إن. إن تصور المشاهد الحية وتبثها من عدة زوايا في مواقع قريبة من مبنى مجلس السوفييت الأعلى.

وبينما كنت أتابع هذا المشهد على شاشة التلفاز، لم أتمالك نفسي وأصيح: يا للعار! وفي الساعة الثانية والربع بعد الظهر، بدأ الناس يخرجون تباعًا من البرلمان وهم يحملون الأعلام البيضاء، واعتقل رتسكوي، وخازوبولاتوف، وماكاشوف، وظهر يلتسين على شاشة التلفاز ليعلن القضاء على (التمرد الفاشي الشيوعي المسلح) في موسكو.

وقد أوضحت على نحو واضح كل الوضوح موقفي من هذه الأحداث، وتقييمي الأولي لها ونتائجها، في مقابلة أجراها معي بعد مضي يومين أو ثلاثة على الحدث، مراسل صحيفة كوزومولسكايا برافدا، ألكساندر جاموف Alexander Gamaov:

> س: عند الهجوم على (البيت الأبيض) ساند بعض مواطنينا أحد جانبي المتاريس، ووقف بعضهم الآخر مع الجانب الآخر، في حين كانت بقية المواطنين تشاهد ما يجري بمزيج من الفضول والفزع؛ ترى أين كان جورباتشوف؟
>
> ج: كان يجلس أمام التلفاز، ولكنه لم يكن يتأمَّل عن بُعد هذه الفاجعة المتتابعة الفصول؛ فمنذ يوم 21 أيلول/سبتمبر كنت أراقب من كثب كيفية تطور الوضع، وإلى الحد الذي يسمح به وضعي الجديد، وكنت أبذل كل ما في وسعي للتجاوب مع الأمر. وقد عرضت وجهة نظري المبدئية في مؤتمر صحفي يوم 25 أيلول/سبتمبر، طلبت فيه إلى الرئيس يلتسين أن يفكر مليًّا في هذا الموضوع، ويعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل 21 أيلول/سبتمبر، واقترحت إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في آن معًا.

وقد أبلغني أوليج رومیانتسيف، سكرتير اللجنة الدستورية، عندما التقيته في وقت لاحق، أن (المؤتمر المحاصر) كان مستعدًّا لإلغاء جميع مقرراته الأخيرة والتوصل إلى تسوية، وكان ذلك هو الخيار المفضل لدى المحكمة الدستورية وأغلب الأقاليم وعدد من الهيئات العامة، بل إن مؤيدي التدابير الرئاسية يوم 21 أيلول/سبتمبر غدوا يميلون إلى هذه المقاربة نفسها. وانضمت الكنيسة الأرثوذكسية كذلك إلى عملية المفاوضات، فانتعشت من ثَم الآمال بحقن الدماء.

أعتقد أن ما حدث يوم الأحد كان بالنسبة إلى كثيرين أمرًا غير متوقع؛ فقبل معرفتي بما كان يجري في مركز التلفاز ومكتب العمدة، وجهت نداء عاجلًا من خلال إنترفاكس وإيتارتاس أطالب فيه- بإصرار- بعدم إشراك الجيش، ولم أكن أعلم آنذاك أنه قد أُعلنت حالة الطوارئ واستُقدِم الجنود. من الذي فعل ذلك؟ وقد توقف التلفاز والإذاعة عن العمل وليس لدى أي أحد أي معلومات، واتُّهمتُ فيما بعد بأن من المفترض أنني كنت وراء الإجراءات الرامية إلى وقف أعمال الشغب العنيفة.

س: ميخائيل سيرجييفيتش، في مساء يوم الأحد الدامي، كان رد الفعل من جانبك غريبًا كل الغرابة.

ج: لم يكن سريعًا بما فيه الكفاية؛ فقد أوحت طريقة العرض أن جورباتشوف متواطئ مع المشاغبين ذلك أنني وجهت ندائي خلال النهار، ولكنه لم يُذَع إلا في وقت متأخر من تلك الليلة؛ هذه هي النقطة الأولى، ثم ماذا حدث بعد ذلك؟ بحلول صباح الغد كانت قد تمت- بحمد الله- السيطرة على الوضع، فقد أغلق الجنود والعربات المدرعة البيت الأبيض، وختموه بالشمع الأحمر، وبدأ الناس بالتوجه إلى أماكن عملهم، وفجأة، وعلى مشهد من الناس في جميع أرجاء البلاد، بدأ الجنود بقصف البرلمان! ولم أصدق ما شاهدته بأم عيني!

في اليوم السابق، كان ممثلو الرئيس يقولون- حرفيًّا- إن رتسكوي وخازبولاتوف قد أخذا مئات من المواطنين الأبرياء رهائن لاستكمال مخططاتهم الإجرامية، أما في البيت الأبيض، فباستثناء حفنة من الانتهازيين، كانت هناك أعداد كبيرة من موظفي الخدمات، وموظفي الإدارة، والصحفيين، والمُدافعين، والمضلَّلين، وأخيرًا النواب الذين التزموا بإخلاص بمبادئهم الدستورية، أما هؤلاء الناس الذين تجمعوا هناك فهم الذين أقدم الجنود على قتلهم بوحشية. ومن جهة أخرى، لم تتخذ أي إجراءات ضد المسلحين بالبنادق ومدبري أعمال الشغب، أو أنهم تعرضوا لأخف العقوبات، وذلك هو ما حذرت منه يوم الأحد الثالث من تشرين الأول/أكتوبر.

وبالمناسبة، فإن رتسكوي وخازبولاتوف كانا -كما نعلم الآن- يحاولان مواصلة التفاوض من خلال إنترفاكس ووزير الدفاع بافل كراتشيف Pavel Grachev، وكانا على استعداد للاستسلام، وكان من الضروري قبول ذلك العرض.

وفي رأيي أن كل ما حدث في البيت الأبيض كان عقوبة لا مسوغ لها على الإطلاق؛ فقد انْقَضَت عدة أيام قبل إجلاء جثث الموتى من المبنى؛ بحجة أنها كانت قيد التحقق من جانب المحققين، وذلك- بذاته- تدنيس للمقدسات وانتهاك للحرمات! وكان الانطباع الشائع أن السلطات تحاول التستر على أن مئات من الناس قد لقوا حتفهم في البيت الأبيض، وعلى مشهد ومسمع من الجميع! وأمام أعداد ضخمة من الناس! لقد انزلقنا وانحدرنا إلى مراحل الجنون الأولى. لقد أُرغم جيشنا على إراقة الدم، وذلك أمر لا يمكن التسامح فيه، والمتسبِّب في هذه الفاجعة هم زعماء مجلس السوفييت الأعلى، والرئاسة والسلطة التنفيذية، وهو تصرف مُخزٍ يسجل ضدهم جميعًا، ولا يحق لأي منهم اليوم على الإطلاق أن يتمتع بأي سلطة.

س: إن الكرملين- على الأقل- لم يطبل أو يزمر أو يمدح نفسه على ما حدث.

ج: لقد أسعدني أنهم خففوا من نبرة الانتصار وصيحات الحرب من نوع (دمروا وكر الأفاعي الخبيثة!).

ما زالت الصحافة تستخدم اللغة نفسها والنبرة نفسها في التعبير عن مشاعر القلق التي تنتاب الناس في هذه الأيام الرهيبة. ويدرك أكثر الناس أننا لا نستطيع بعد ما حدث أن نتصرف كما كنا نتصرف من قبل.

وأخيرًا، فإن الرئيس نفسه صرح في خطابه أن تلك الواقعة كانت مأساة وليست نصرًا، وأعلن فترة من الحداد، وتحدَّث بلغة مناسبة لمثل ذلك اليوم، أما بالنسبة إلى البقية... فإن الانطباع الذي يتولد لدى المرء هو أن يلتسين يهدف إلى إفزاع روسيا، وإفزاع الشعب والناس أكثر من ذلك. وماذا بعد؟ إنني لم أسمع شيئًا إيجابيًّا، ولم أسمع حقًّا أكثر من الدعوة للتخلص من السوفييت!

س: ميخائيل سيرجييفيتش، إنك ما تفتأ تنتقد الرئيس، غير أن بعض الناس يرون سلسلة منطقية من التطورات: إن جورباتشوف هو الذي (باض) يلتسين، مثلما أن يلتسين هو الذي (باض) رتسكوي وخازبولاتوف.

ج: هذا تحليل سطحي للغاية؛ فقد ظهرت الحركات والشخصيات في أثناء تطور المجتمع، وهي مشروطة تاريخيًّا.

س: أتذكَّرُ الآن أنه في السنوات الأخيرة من رئاستك كان هناك تفكير في إعلان حالة الطوارئ.

ج: كان هناك تفكير من هذا النوع حقًّا، وعندما كنت في سدَّة الرئاسة طولبت مرارًا بإعلان حالة الطوارئ وتطبيق الحكم الرئاسي.

لقد قيل لي آنذاك إنني إذا لم أفعل ذلك فإن علي أن أتنحى! لقد كنت أواجه حصارًا دائمًا! ولكنني لم أستجب لهذه الدعوة؛ فمن غير المقبول بالنسبة إلي خيار إراقة الدماء، وتقسيم المجتمع إلى أحمر وأبيض، والتخطيط لتدمير المعارضة، وهذا لا يعني بالتأكيد أن الرياح قد جرت دائمًا بما أشتهي، ولكنني كنت أهتدي بمنظومة من معتقداتي الأخلاقية العميقة. لقد حاولت تهدئة الطرفين، وأن أدفع بالمسيرة الديموقراطية إلى الأمام، وإلى نقطة لا يمكن الرجوع عنها، ولكن انظر الآن إلى الحال الذي انتهينا إليه!

انظر! إننا نشهد اليوم انتهاكًا لحقوق المواطنين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والدستورية؛ إننا- مرة أخرى- نشهد كيف أن مفاهيم الغلاسنوست والشفافية والانفراج قد كُتِمت أنفاسُها وأوشكت على الاختناق، فما فائدة هذه المانيفستوهات [البيانات] والمفاهيم إذا انتهينا آخر الأمر إلى حمامات الدم؟

س: هل تعتقد أن علينا أن نبحث في أصول هذه المأساة لا في الكيفية التي تصرف بها يلتسين أو خازبولاتوف أو الجيش...

ج: لا أعتقد أنه كان بالإمكان تطبيق الإصلاح من دون استشارة الشعب، وبعيدًا عن معاملة الناس كما لو كانوا كومة من الطوب لبناء مجتمع

> ديموقراطي. لقد شنت حكومة روسيا الجديدة حملة شعواء أخضعت الدولة وأركعتها على ركبتيها، وبدلًا من الإصلاح لم نحصل إلا على (اختراقات) من نوع (الوثبة الكبرى إلى الأمام) التي أطلقها الرئيس [الصيني ماو تسي تونغ]. إنها البلشفية الجديدة.

أين نعثر على جذور المأساة الدموية التي نشهدها اليوم؟ إنها تعود إلى لحظةِ تبني السياسات الخطأ، وأين كان يلتسين ورتسكوي وخازبولاتوف آنذاك؟ لقد كانوا يركبون القارب نفسه. أُخذ يلتسين وجايدر بممارسة العلاج بالصدمة الذي ابتكراه، وهو الأسلوب المتسارع للإصلاح الاقتصادي لكي يبيِّنا لجورباتشوف وأنصاره الطريقة الصحيحة لإحداث التغيير الاجتماعي، غير أنه كان يجب أن يوافق البرلمان والمؤتمر على هذه السياسة قبل البدء بتطبيقها! فمن الذي أعطى الرئيس الحق في إصدار المراسيم القانونية التشريعية، فأدى بذلك دور مجلس السوفييت الأعلى وجميع النواب البرلمانيين مجتمعيْن!

هل تعلم متى بدأت هذه الممارسات العشوائية؟ لقد بدأت عندما رأوا نتائج جهودهم المشتركة! إن كومنولث الدول المستقلة لم يُجْدِ نفعًا، وتمزقت أوصال البلاد، وانهار الاقتصاد، وتفتت العلاقات الإنسانية العريقة التي كانت قائمة عدَّةَ قرون، ووجد سبعون بالمئة من المواطنين أنفسهم على عتبة الفقر، وفي تلك الأيام بدأ الرئيس والمؤتمر بملاحظة مؤشرات الخطر، وكان النواب أكثر حساسية تجاه الوضع؛ لأن أغلبهم يعيشون في الأقاليم، ويرون كل شيء حولهم رأي العين، وحينها كذلك بدؤوا بمناقشة مسألة من سيوجَّه له اللوم أكثر من غيره، مع أنهم جميعًا ملومون: مجلس السوفييت الأعلى، ومؤتمر نواب الشعب، والرئيس، وبدلًا من الإقرار بذلك بدؤوا بالتناحر، وتحولت البلاد في أيديهم إلى دولة ملطخة بالدماء، وزاد الطين بلة أن كل واحد من هؤلاء المتحاربين كان يعد نفسه المنقذَ من الضلال للوطن الأم.

> س: إنك تصر على أن على الزعماء الحاليين أن يتنحوا، ولكن ما الذي سيحدث إذا لم يشارك الناس في التصويت بمعدلات عالية في الانتخابات الجديدة؟ ستكون النتائج محرجة آنذاك.

ج: لن يكون الأمر كذلك؛ فالناس ينتظرون الانتخابات الجديدة، وسيتدافعون للمشاركة فيها، وسيرفضون الطامحين إلى الحكم الذين كانوا خلال الأشهر التسعة الماضية يتصارعون في الحلبة السياسية وأخذوا الآن يقصفون بعضهم بعضًا. إن ما نريده أكثر من أي شيء آخر هو الإجماع، وأن ندفع عملية الإصلاح إلى الأمام للإعلاء من شأن السلام والاستقرار في المجتمع، ويمكننا أن نحقق ذلك من خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي ستجري في وقت واحد.

إنني ما زلت أشعر بالتفاؤل بأن الإرادة الروسية ستولد مجددًا، ولا أشك في ذلك على الإطلاق، وبوسعي أن أرى كيف تغير الناس، فأكثر من ستين بالمئة من المديرين وأصحاب الأعمال التجارية الآن لا يريدون العودة إلى النظام الذي تسيره الأوامر الصادرة من القمة إلى القاعدة، كما برزت نوعيات جديدة من المقاولين وليس من المتاجرين الأفاقين، بل من أشخاص يعرفون حق المعرفة كيفية إدارة المصالح التجارية.

وبوسعنا أن نرى توق المجتمع إلى عملية إصلاح عادية وصحية وجدية، في إطار من الديموقراطية، وفي مناخ من الحرية الراسخة، وأعتقد- لهذا السبب- أننا سنخرج من هذه الفوضى، مع أن ذلك قد يستغرق عدة سنوات أو عقود، ويمكننا الخروج بأسرع من ذلك من دوامة هذه الأزمة، ولا سيما من المأزق الراهن، وسيعتمد ذلك على السياسات التي ستتبعها الحكومة، ولهذا السبب فإنني أريد من الناس، من المواطنين، أن يُسمِعوا صوتهم في انتخابات حرة، ومتزامنة، ومستقلة، لجميع الأجهزة الحكومية والمؤسسات المحلية، وسيكون لدينا في الأقاليم وفي المركز سلطات وصلاحيات منحها الناس، وستكون قادرة على الترويج الناجح للإصلاح، ومن شأن ذلك أن يحمي المجتمع من التعرجات التاريخية، ومن الانشقاق والصراع المدني.

حالة الطوارئ ليست سبيلًا للاستقرار

في الأيام التي أعقبت هذه الهجمة الدموية كانت روسيا تعاني حالة من الذعر والألم المحض من جراء ما حدث، وكان من المهم حرمان الرئيس الشعور ببهجة الانتصار، فأن يُعَدَّ ما حدث انتصارًا على تمرد فاشيٍّ/شيوعي، ما هو إلا وهمٌ خَطِر، ومجرد أسطورة دعائية، وصحيح أن بعض الخبثاء شاركوا في تلك الأحداث، ومعهم جماعات من المتطرفين مثيري الشغب، غير أنه كان هناك كثير من المشاركين الذين كانوا يعربون عن الاحتجاج على انتهاك حقوق البرلمان وصلاحياته، ويطالبون باستعادة حكم القانون، كما أن ثمة أعدادًا ضخمة من الضحايا الأبرياء؛ فبعد قصف البرلمان أوعزت الحكومة بإيذاء جميع المواطنين الذين كانوا على مقربة من البيت الأبيض، بل إن طلاب العلوم التقنية الجامعيين الذين دفعهم فضول الشباب إلى منطقة كراسنايا بريسينا هوجموا، ولقي بعضهم حتفه من جراء ذلك. وقد زارتنا والدة أحد هؤلاء الفتيان القتلى، التي فقدت بفقدان ابنها الوحيد مصدر دخلها الوحيد، وطلبت المساعدة من المؤسسة، فقدمنا لها قدر المستطاع.

وقد ذُهلتُ وانزعجت من رسالة كتبها كتَّاب مشهورون جدًّا يؤيدون فيها قصف البرلمان، وكان عنوان هذه الرسالة، التي نشرت في صحيفة **الإزفستيا** Izvestia: الكتاب يطالبون الحكومة باتخاذ موقف حاسم، وجاء فيها: «كفى كلامًا! لقد آن الأوان لنتعلم الفعل؛ إن هؤلاء المنحرفين الأجلاف لا يحترمون إلا القوة». ما الذي دفع أكاديميًّا مثل ديمتري ليخاتشيف Dmitry Lechachev إلى أن يوقع على هذه الرسالة؟ وكيف توقِّع على مثل هذه الرسالة التسفيهية بيلا أخمدولينا Bella Akhmadulina، وفكتور إستافييف، وغيرهما من كبار الكتَّاب؟ لقد أقضَّت هذه الأسئلة مضجعي. صحيح أن عددًا من الأشخاص لن يعودوا معنا، ولكن الباقين منهم لن يشعروا بالاعتزاز بما فعلوه.

بطبيعة الحال؛ لم يتخذ هذا الموقف المخزي جميع الشخصيات الثقافية؛ فقد نشر أندريه سنيافسكي Andrey Sinyavsky، وفلاديمير مكسيموف Vladimir Maximov،

وبيتر يجيدس Peter Yegides مقالة مشبوبة العاطفة في مجلة نيزافيسيمايا جازيتا Nezavisimaya Gazeta نددوا فيها بالمجزرة في قلب موسكو. وربما كان أفضل رد على من طالبوا بتدمير (وكر الأفاعي) هو قصيدة أندريه فوزنيسكي Andrey Vosnesky:

القناصون يسددون طلقاتهم من علٍ على طوفان

من البشر الذين يعتصرهم الألم

إن القيم الإنسانية لا تكتب بالدم

وعلى الأقل، ليس بدم الآخرين.

في معرض تسويغه لتطورات (حالة الطوارئ) وعد يلتسين بأنها ستفضي آخر الأمر إلى الاستقرار، وتمهد الطريق للديموقراطية، وتسهل التقدم في عملية الإصلاح، وسرعان ما تبين أن آثارها كانت عكسية تمامًا. وقد كتبت- بناء على طلب من صحيفة ستامبا الإيطالية- مقالة أوضحت فيها أن:

«علينا أن نتساءل هل كانت نتائج الأحداث التي وقعت بين 21 و24 كانون الأول/ديسمبر ستؤدي حقًّا إلى تمهيد الطريق لإعادة الاستقرار».

إن الدلائل، التي تتضح وتتجلى يومًا بعد يوم، تدفعنا إلى الاعتقاد بأن ذلك لم يحدث، مع أنني لا أعتقد أن جميع احتمالات الاستقرار في روسيا قد تبددت؛ فقصف الدبابات للبرلمان، ومئات القتلى والجرحى، والأسلوب الذي تتصرف فيه السلطات في ظل حالة الطوارئ، قد تضافرت كلها لتلحق بالديموقراطية وبقضية الإصلاح في روسيا أضرارًا لا يمكن إصلاحها.

إن غياب المعارضة القانونية سيزيد- إلى حد كبير- من إمكانية ارتكاب الأخطاء في إعداد القوانين وإقرارها خلال تطبيق الإصلاحات، وينطوي ذلك على أخطار جسيمة خلال مرحلة انتقالية حرجة، ويهدد بحدوث مزيد من الإخفاقات، وهو ما يؤدي إلى انفجار التململ الجماعي، وتكرار الأحداث التي ابتلينا بها أخيرًا.

لن أطرح هنا أي حجج أو شكوك، ولكنني أعتقد أنه قد قيل ما يكفي لتبديد الأوهام التي تشير إلى أن روسيا قد بدأت مسيرة السلام والاستقرار والحياة العادية، أو أن الاستمرار في السياسات التي تجسدت في سلسلة الأفعال الصادمة بين 21 أيلول/سبتمبر و4 تشرين الأول/أكتوبر سوف تنقذ الديموقراطية والإصلاح في روسيا.

كان من نتائج هذه الأحداث إبطال الإجراءات العقابية ضد منظمي انقلاب آب/أغسطس، وبعد انتخاب مجلس (الدوما) الآتي في تشرين الأول/أكتوبر 1993م، صوَّت النواب لإلغاء التحقيق في موضوع العدد الضخم من القتلى في تشرين الأول/أكتوبر، وفي الوقت نفسه إعلان العفو السياسي والاقتصادي الذي اتسع نطاقه ليشمل أعضاء لجنة الدولة للطوارئ. وكان ذلك صفقة متبادلة لتبرئة من قصفوا البرلمان تمامًا من المسؤولية، ومعهم مثيرو أعمال الشغب والفوضى الواسعة النطاق، وكذلك مدبرو انقلاب آب/أغسطس 1991م.

ثمة ظاهرة منطقية محددة هنا: إن مجموعة من المتآمرين (سنة 1993م) قد أصدرت عفوًا عن مجموعة أخرى (1991م)، وجرى ذلك كله حسب الوصف الذي غدا شائعًا في وقت لاحق في لغة التقاضي الدارجة، عن طريق اللجوء إلى (الإيماء والغمز).

في 12 كانون الأول/ديسمبر أجريت الانتخابات لمجلس (دوما) الدولة، أي البرلمان الروسي بعد أن أعيدت له تسميته التاريخية الأولى، وكان الرئيس ومؤيدوه على ثقة بأن التصويت سيعيد إلى السلطة حزب (خيار روسيا) المؤيد للحكومة، وهو الأول في سلسلة من (الأحزاب) المؤيدة للحكومة، إلا أن النتيجة كانت مخيبة لآمالهم؛ ذلك أن حمام الدم في تشرين الأول/أكتوبر في موسكو قد خفض أعداد مؤيدي الرئيس، وزاد من الأصوات الاحتجاجية، وقد أصدر الشعب الروسي حكمًا صادمًا على من مارسوا بحقه العلاج بالصدمة، وابتلوه بالمصادفة في تشرين الأول/أكتوبر، فاقترعوا بأعداد غير مسبوقة لمصلحة (الحزب الديموقراطي) ذي الشعارات المتطرفة، الذي يتزعمه فلاديمير جيرينوفسكي Vladimir Zhirovsky، وكان ترتيب هذا الحزب متقدمًا إلى حد بعيد على حزب (خيار روسيا) وجميع الأحزاب الأخرى.

أُوقف بث وقائع المؤتمر الصحفي التلفازي الذي أقيم ليلة 12 كانون الأول/ديسمبر؛ (لأسباب فنية) ظاهريًّا، غير أن السبب الحقيقي الواضح كل الوضوح هو الهزيمة المنكرة التي مني بها حزب (خيار روسيا) والتي لم تكن على مستوى توقعات منظمي الاحتفال.

وفي مقالتي التي تحمل عنوان **نتائج الانتخابات: ماذا بعد؟**، قدمت قراءتي وفهمي لهذا الوضع:

حدث ما كان أمرًا محتمًا ومرتقبًا ومتوقعًا على نطاق واسع؛ فقد سجل المقترعون ورافضو الاقتراع احتجاجهم على السياسات المطبقة عليهم الآن، وهي السياسات التي هبطت بثلث السكان إلى ما دون خط الفقر، وبالثلث الآخر إلى ما يقرب من هذا المستوى، وأوقفت مصانع البلاد الكبرى عن العمل.

إننا نواجه حالة من البطالة الجماعية المدمرة، ولم يتحقق أي من الوعود بوقف التضخم وإعادة الاستقرار إلى الاقتصاد، واستعادة النظام العام، فضلًا عن أن عملية الإصلاح انحرفت عن مسارها. أما الاقتصاد نفسه فيتحرك عشوائيًّا على غير هدى. ولم يكن انهيار حزب (خيار روسيا) يعود إلى إخفاقات وسائل الإعلام خلال الحملة الانتخابية، ولا حتى إلى المشاحنات بين من يدَّعون الديموقراطية، بل إلى السياسات التي يجب أن يحاسب عليها زعماء الحزب البارزون، وكانت خيبة الأمل في هذه السياسات، والاحتجاجات ضدها، هي التي تفسر نجاح جيرينوفسكي. ومن السخف الاعتقاد بأن من صوتوا لمصلحته كانوا سيمضون قدمًا في مساعيهم لإعادة دمج بولندا وفنلندا في روسيا، أو سيفضلون تحويل أوكرانيا والقوقاز إلى أقاليم روسية، أو سيمنحون بركاتهم إذا انطلق أبناؤهم في حملات غزو للأراضي المجاورة من أجل الوصول إلى (البحار الدافئة)؛ بل إن أغلب من منحوا جيرينوفسكي أصواتهم لم يكونوا متأكدين من أنه سيجلب الازدهار إلى روسيا بعصاه السحرية. من هنا؛ فليس هناك ما يدعو إلى القلق، ولا إلى تخويف أنفسنا والغرب بالحديث عن تهديد فاشيٍّ يخيم على روسيا، غير أن هذا التهديد سيتنامى إذا لم تتغير سياسة الحكومة، وذلك هو لب المشكلة: إلى أين نتجه من هنا؟

لقد عبر الدستور عنق الزجاجة، صحيح أن نسبة من وافقوا عليه لا تعادل ثلث المواطنين الروس، إلا أنه اعتُمِد وجرى تبنيه، وإذا أخفقت الأحزاب في البرلمان الجديد في أن تكون على مستوى المسؤولية في البلاد، وإذا لم يكن لديها من الذكاء والحصافة لتحويل البرلمان إلى مجلس تشريعي بنَّاء ونشط ومستقل وكفيٍّ بالفعل، فسوف يجري استغلال الدستور وتسخيره لترسيخ النظام التسلطي. والتحذيرات من حدوث ذلك لا تقتصر على الصحفيين وحدهم.

في ضوء ما حدث، فإن على الرئيس والفريق الذي يختاره، ألَّا يتجاهل الإرادة الواضحة التي عبَّر عنها الشعب الذي يشيرون إليه مرارًا وتكرارًا، وعليهم ألَّا يتناسوا أن المقترع الأكبر هو الوضع الاقتصادي الاجتماعي الذي يزداد انحطاطًا يومًا بعد يوم، وليس ثمة ما يبشر بتحسن قريب، وليس المطلوب الآن مجرد تعديلات في المسار السياسي، بل سياسة جديدة تمامًا تقوم- بلا ريب- على حكم القانون وعلاقات سوق متحضرة.

عشية السنة الجديدة 1994م، فكرت مليًّا فيما حدث خلال العام الذي كنا في يومه الأخير، ودهمتني حالة من التوجس والتشاؤم غالبًا، وأبلغت في كوفاليف مراسل صحيفة **رابوتشايا تريبيونا** Rabochaya Tribura [تريبيون العمال]:

إنني حزين بطبيعة الحال على ما جرى خلال السنتين الماضيتين، وأبذل قصارى الجهد للحديث عن ذلك بصراحة وأمانة، ويبدو ذلك ضروريًّا بصورة خاصة في هذه الآونة، ويزعجني التراجع عن الحريات التي اكتسبناها، وعن الغلاسنوست والمؤسسات الديموقراطية التي بدأنا بتفعيلها، وإذا كان أحدهم يتخيل أن بالإمكان استعادة النظام والاستقرار عن طريق رفض الديموقراطية، فإنه يجانب الصواب تمامًا. أما احترام القانون فهو من المستلزمات الأساسية لتتمكن جميع الأجهزة الحكومية من وظائفها بصورة فعالة.

إننا نريد التطبيق الحازم للقوانين، وليس الطغيان العشوائي، وإذا سمحنا بذلك فإننا سنجد أنفسنا نعود القهقرى إلى المرحلة الستالينية، ولا يحق لنا السماح بحدوث

ذلك. وتؤكد تجاربنا السابقة أن ما تحتاجه روسيا اليوم هو السياسات التي توحد الشعب، وليس السياسات التي تشجع على الشقاق.

مواطن الخلل في الدستور الجديد

فكرت كثيرًا في الدستور الذي اعتمد أخيرًا، وناقشته مع زملائي، وخلصت إلى أنه يحتاج إلى مزيد من العمل.

كانت هناك مواطن ضعف واضحة حتى في القسم الذي صيغ بصورة جيدة حول الحقوق والحريات؛ فإذا لم تتوافر آليات الضمان الفعالة، فإن مبدأ الاستحقاق المباشر للحقوق والحريات قد يظل حبرًا على ورق، وقد بينت قراءة متأنية لبعض المواد أنه ما لم تحدث بعض التعديلات فإن المواد الخاصة بالتعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية ستذهب أدراج الرياح، كما أن ثمة حاجة إلى كثير من الإيضاحات.

وهناك أقسام أخرى، ولا سيما التي تتحدث عن العلاقة بين الأجهزة الحكومية، تحتاج كذلك إلى مزيد من المراجعة؛ وثمة توسع غير متوازن في صلاحيات الرئيس، مع انتقاص جوهري من صلاحيات البرلمان؛ يضاف إلى ذلك أن صلاحيات الرئيس قد عرضت بصورة أكثر تفصيلًا من تلك المتصلة بالأجهزة الأخرى، أما التدابير القانونية التي تجعله عرضة للمساءلة والمحاسبة فهي من التراكب والتعقيد بحيث يستحيل الأخذ بها.

وقد رأيت أن مثل هذا البرلمان التافه لن يفيد الرئيس على الإطلاق؛ فهو سيخفض من قيمة المكاسب التي تحققت من خلال الديموقراطية؛ فالسياسي الكبير يحتاج إلى مؤسسات ديموقراطية قوية لحماية سياساته ضد الحسابات والتقديرات الخطأ، وإذا غابت هذه المؤسسات فإن الحديث عن الديموقراطية- مهما كثر وطال- لن ينقذها من الدمار.

كان لمخاوف هذه -للأسف- ما يسوغها تمامًا؛ فقد بدأ تسخير الدستور الجديد، الذي أصبح يشار إليه باسم دستور يلتسين، واستخدامه بصورة متزايدة لتسويغ صلاحيات الرئيس وسلطته وشرعنتها، مع جميع الرذائل التي لا مناص منها والمرتبطة بذلك: الحصانة، والإفلات من العقوبة، وعدم التعرض للمساءلة بالنسبة إلى بطانته والمقربين منه، والتصرفات السيئة العشوائية تجاه (الآخرين)، والمؤامرات السرية التي يحيكها (أفراد الحاشية)، وما إلى ذلك.

كان الخبراء الذين تولوا صياغة الدستور من الاختصاصيين المرموقين في مجال القانون الدستوري، ويبدو من المستغرب اليوم أن يكونوا قد (أغفلوا) جانبًا من المتطلبات فيه، ولا سيما المادتين المعروفتين اللتين تنصان على أنه لا يجوز للرئيس أن يقضي في منصبه ولايتين متتاليتين، ولكنه يستطيع ذلك إذا انقطع عن الخدمة مدة بين المرحلتين! ويبدو أن يلتسين كان يتصور إمكانية ذلك، مع أن تقدمه في السن وحالته الصحية لم يمكناه من الإفادة شخصيًّا من ذلك. غير أن ذلك- كما نعلم- هو ما فعله فلاديمير بوتين.

إلا أن الثغرة الأساسية في الدستور هي طبيعته (فوق- الرئاسية)؛ فقد اجتمعت فيه تقاليدنا الملكية الموروثة، ونزعة إجلال السلطة وتوقيرها، وهي من خصائص الشخصية الوطنية الروسية، وأدى ذلك إلى تمهيد خطِر لخلق نظام تسلطي.

وقد أعرب بعض العلماء المشاركين في صياغة الدستور، ومنهم فكتور شينس Victor Sheynis عن الأمل في أن يصار- مع الزمن- إلى تعديل ميزان القوى الذي يرجح الجهاز التنفيذي الآن، بحيث تتسع قاعدة الوظيفة الرقابية التي يضطلع بها البرلمان، ولكن ذلك- كما هو واضح- لم يحدث؛ فمع مرور الوقت تزايدت بصورة واضحة النزعة إلى تقليص الجانب التنفيذي للطاقة الديموقراطية في الدستور الجديد، في حين تعززت الطاقة التسلطية إلى حدودها القصوى.

بداية متعثرة لسنة ١٩٩٤م

قضيت الأشهر الأولى من عام 1994م في استكمال كتاب **الحياة والإصلاحات** Life and Reforms، الذي نشر بالإنجليزية بعنوان **مذكرات**[4] Memoirs، وإذ لم تكن مدة سنتين كافية لإكمال المذكرات التي تغطي حياتي كلها، وأهمها سنوات البيريسترويكا فقد كان من المهم ضمان أعلى درجة ممكنة من الدقة عند عرض الأحداث، والتحقق من التقييمات، وإعادة التفكير، نقديًّا، فيما حدث، وكان ذلك أمرًا مهمًّا لا بالنسبة إلى القارئ فحسب، بل بالنسبة إلي كذلك، وطالما عدت إلى ذلك الكتاب لأنني أعتقد أن إعادة قراءته ستظل مرجعًا مهمًّا للمؤرخين، ولكل من يرغب في فهم تلك المرحلة.

ومثل ملايين الروس، كنت أتساءل عما ينتظر البلاد في المستقبل بعد مأساة تشرين الأول/أكتوبر المؤلمة عام 1993م؛ هل سنعثر على الطريق المؤدي إلى الوئام الاجتماعي؟ وإذا قرر الرئيس والحكومة استعادة الإجماع الاجتماعي وتطبيق الإصلاح على هذا الأساس، فإنه يمكن إصلاح كثير من الأخطاء الماضية، والتكفير عما ارتكب من آثام. وقررت أن أتبنى هذا الموقف تجاه القرار الذي اتخذه دوما الدولة حول الإعفاء الممنوح لجميع المشاركين في قصف البرلمان.

لم آخذ على محمل الجد فكرة (الغفران المتبادل) مع أشخاص انتهكوا القانون وتحملوا مسؤولية المأزق الذي وجدت البلاد نفسها فيه، وقد ناديت دائمًا بمقاضاة أعضاء لجنة طوارئ الدولة وفق الإجراءات المرعية؛ للكشف عن جميع الحقائق، وتحديد درجة الجرم، وحذرت من أننا بغير ذلك لن نعرف شيئًا عما جرى من أحداث في آب/أغسطس 1991م.

إن السؤال الحقيقي -كما قلت في مقابلة مع إنترفاكس- هو الدافع وراء العفو الصادر عن دوما الدولة؛ فإذا كان الهدف الحقيقي هو تيسير المصالحة الوطنية، فإنني على استعداد لقبول ذلك؛ فروسيا تقف على شفا جرفٍ هارٍ، وتواجه خطر

التفكك، وقد آن الأوان لوضع الضغائن جانبًا وإنقاذ الدولة والشعب الروسي من أجواء الشقاق والثأر، فهذا ما فعلته إسبانيا مع القضايا التي خلفتها الحرب الأهلية ونظام فرانكو.

لقد أصيبت البلاد، وأعني بذلك الاتحاد السوفييتي، بأضرار لا يمكن إصلاحها في آب/أغسطس 1991م، والانقلاب خلف آثاره علي شخصيًّا، وعلى نحو دراماتيكي مؤثر، ولكنني على استعداد لأضع مصالح روسيا والروس فوق مصالحي الشخصية، شريطة أن يساعد قرار العفو حقًّا في المحافظة على وحدة الدولة.

وإذا سمعنا غدًا ممثلي الحزب الليبرالي الديموقراطي والشيوعيين يعلنون أن هذا العفو بالنسبة إليهم يمثل انتصارًا على الديموقراطية، وإذا بدأ حزب (خيار روسيا) يدعو الناس مجددًا إلى التظاهر في الساحات العامة مطالبًا بحل الدوما، فإن هذا العفو لن يحمل معه إلا المتاعب.

لقد بينت الأحداث اللاحقة أن العفو لم يكن خطوة في الاتجاه الصحيح لتحقيق المصالحة والوئام، وقد عدَّ الطرف المدعى عليه إسقاط الدعوى المرفوعة ضد لجنة طوارئ الدولة انتصارًا للمصالحة، وفرصة لعرض نسختهم الأخيرة لرواية الأحداث، ولتبرئة أنفسهم وتشويه سمعة جورباتشوف، ولم تتحرك الحكومة الروسية وتتصرف على نحو يجعل من اليسير تحقيق الانسجام الاجتماعي، فلم يحدث أي تغيير في سلوك الأوساط الحكومية، ولا في الأسلوب الذي يتخذون فيه القرارات.

في شهر كانون الثاني/يناير 1994م، تخلى إيجور جايدر عن منصبه الحكومي، بعد أن رفض عرضًا لتولي منصب النائب الأول لرئيس الوزراء، وقال في رسالة وجهها إلى الرئيس: «لا يمكنني أن أكون، في آن معًا، عضوًا في الحكومة ومعارضًا لها»، ولا أعتقد أن هذا هو السبب الوحيد لتخليه عن منصبه؛ فقد كان جايدر يدعو إلى التعجيل بالخطوات الإصلاحية، ولكن كيف تستطيع أن تعجِّل بعملية لم تسفر حتى الآن إلا عن نتائج وخيمة؟ وقد أعلن جايدر نفسه، في مقالة نشرها في الإزفستيا، عن «إخفاق الحكومة الديموقراطية»، «إن البلاد تعاني حالة من التأزم العميق... فليس ثمة نموذج

وطني مثالي أعلى، سواء كان فعليًّا أم يوتوبيًّا... فليست هناك أي أهداف رئيسة، وقد تراخى الانضباط، والوضع غير مستقر، وفرص التنمية الذاتية بالغة الضخامة». ومع ذلك، فإن مقالته قد عززت لعرض مزاعم مفادها أن الطرف الوحيد الذي يجب عدم توجيه اللوم له على كل شيء هم الأشخاص الذين أقدموا على ممارسة الإصلاح عن طريق العلاج بالصدمة.

في مقابلة صحفية مع إنترفاكس، أعربت عن رأيي بأن مغادرة إيجور جايدر، وربما زملائه الآخرين من (أقطاب العلاج بالصدمة) لن تكون مجدية؛ لأنه ليس لدى الحكومة إستراتيجية واضحة، «ومع ذلك، فإن أحدًا من رؤساء الحكومات لا يفكر فيما يجب أن تكون عليه الخطوة القادمة، أو في دفع البلاد إلى الأمام، ولذلك فإن مصيرنا هو الضياع السياسي والاقتصادي بكل ما ينطوي عليه من عواقب».

وأضفت في هذه المقابلة:

> «إذا لم يأخذ أولو الأمر في البلاد نبض الحياة بالحسبان، فإن من المؤكد أن على روسيا أن تتوقع مزيدًا من مشاهد التهريج السياسي الذي يحمل في طياته نتائج اجتماعية خطيرة».

وقد أوضحت أنني لا أدعو إلى العودة إلى النظام القديم؛ «يجب أن يستمر الانتقال إلى علاقات السوق، ولكن مع إحداث تعديلات أساسية، ويجب تنمية علاقات السوق من خلال المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة، مع سن القوانين الصارمة للحيلولة دون بروز الاحتكار. إن الحاجة الرئيسة هي تعليم الناس وتوجيههم للعيش في اقتصاد سوق حر؛ لأن من المستحيل بغير ذلك استحداث علاقات سوق إلا باستخدام القوة».

خبراء الاقتصاد ينصحون لكن الحكومات لا تتجاوب

في شهر شباط/فبراير عقدنا مؤتمرًا لكبار الخبراء الاقتصاديين في مؤسسة جورباتشوف، لمناقشة الوضع الاقتصادي، ومحاولة الخروج من الطريق المسدود الذي وجدت الحكومة (الظافرة) نفسها فيه.

كنا نريد سماع آراء الاقتصاديين من ذوي التيارات المتباينة، ومن بينهم من أيدوا سياسة الرئيس والحكومة الاقتصادية، ومن كانوا من نقادها. وضم الأكاديميون كلًّا من ليونيد أبالكين Leonid Abalkin، ونيكولاي بتراكوف Nikolai Petrakov، والعضوان المراسلان في أكاديمية العلوم السوفييتية فاديم مدفيديف Vadim Medvedev، وفلادلن مارتينوف Vladlen Martinov، وأربعة من حملة الدكتوراه في العلوم وهم: سيرجي جلازييف Sergey Glaziev (رئيس لجنة السياسة الاقتصادية في دوما الدولة)، وألكساندر ليفشيتش Alexander Livshits (المركز التحليلي لرئيس روسيا)، ويفجيني ياسين Yevgeny Yassin، وأندريه إيلاريونوف Andrey Illarionov، واقتصاديون وأكاديميون مرموقون آخرون، وصحفيون كذلك.

وفي ملاحظاتي الافتتاحية، دعوت المشاركين إلى المشاركة في حوار بنَّاء:

هذا مطلب جوهري؛ نظرًا إلى خطورة الوضع في البلاد، التي ما زالت تفتقر إلى مؤشرات على البدء بتدابير منهجية لتذليل الأوضاع الاقتصادية المتردية، ولا بد أن هناك نقطة نصل فيها إلى الكتلة الحرجة، ويأتي بعدها الانفجار، فهل يفترض فينا أن نجلس وننتظر أن يحدث ذلك، ويمضي كل شيء وكل شخص إلى الجحيم على جناح السرعة، وسيكون في مقدمة هؤلاء جميع من بدؤوا هذه الإصلاحات؟ وعلى المدى البعيد، فإن الجميع، ومنهم الرؤساء والحكومات، يجيئون ويذهبون، غير أن روسيا هي التي ستبقى. إن مصالح البلاد تمثل أوّلى الأولويات بالنسبة إلينا، وأنتم مدعوون للمشاركة في حوار رفاقيٍّ مسؤول.

وعلى الرغم من اختلاف المشاركين في المناقشات حول كيفية تقييم أسباب الأزمة الاقتصادية العميقة في روسيا وتحديد طبيعتها، فقد بذلوا قصارى الجهد لعرض آرائهم حول كيفية حلها، وقد هيمنت على أجواء المناقشات تقييمات انتقادية حادة، وبعدها وقف سيرجي جلازييف، وهو وزير سابق في حكومة جايدر استقال بعد قصف البرلمان، ليقول:

إنني أرى أن الاقتصاد قد دخل طورًا مدمرًا بالغ الخطورة، وما يتعرض منه للتدمير هو القطاعات الصناعية، التي كنا نأمل أن تكون رأس الحربة في عملية التغيير البنيوية، وتمهد للنمو في المستقبل، وفي الوقت نفسه تتسارع عملية اللاتصنيع التي ما زال يدور الحديث عنها منذ السنتين الفائتتين.

وقد عدَّ الأسلوب الذي تنفَّذ به الخصخصة الأسلوب الأكثر كفاءة من جميع البدائل الأخرى، ومن الكساد المتوقع «إلى أن يحين الوقت الذي نشهد فيه بروز ملاَّكين مغالين». أما ليونيد أبالكين فقد كان تقييمه أكثر جلافة:

إن السياسة الاقتصادية الراهنة قد واجهت عقبة كأداء، وهي تحتاج إلى تغيير جذري في الاتجاه، لا للمحافظة على مصالح الإدارة الحالية وديمومتها فحسب، بل كذلك لإنقاذ الإصلاح عمومًا، وإذا لم نستطع أن نوفِّر مقاربة جذرية جديدة لإستراتيجية الإصلاح فإن روسيا ستعود القهقرى سنوات، بل عقودًا عديدة.

إذا صدقنا ما تظهره أجهزة تطبيق القانون، فإن تحرير الأسعار والتجارة في روسيا لم يحدث قط؛ فقد كان الأمر تحت سيطرة المنظمات الإجرامية في موقع حصين أكثر منعة مما عرفناه في ظل النظام الإداري المهيمن القديم، ويصدق ذلك على تدفق السلع التجارية وتشكيل الأسعار على السواء، ويجري إهدار ما بين 25 و30 بالمئة من الأرباح المصرفية للتخلص من أخطار التهديدات التي تطلقها منظمات المافيا السرية.

ومن جهته وجَّه أندريه إلاريونوف النقد إلى (الإصلاحيين) من منظور مختلف:

إننا- فيما أرى- نواجه الآن حكومة تفتقر تمامًا إلى أي مضمون أيديولوجي أو خطة عمل واقعية.

وعدَّ مشكلة التضخم على رأس الأولويات:

لا تهمنا هوية الحكومة التي تتسلم السلطة، ولا نوعية سياساتها، أو ما يرافقها من خطب عصماء؛ فإذا كان التضخم يتزايد بمعدلات شهرية بين 20 و30 بالمئة، فإنه لا يحق لأي حكومة أن تستمر في ممارسة الحكم، وذلك ما لم تستطعه أي حكومة في التاريخ العالمي.

أما بالنسبة إلى الادخارات، فقد أعلن يفجيني ما يأتي:

كنت أعتقد منذ البداية أن جايدر قد جانب الصواب عندما رفض أن يفعل شيئًا بالنسبة إلى الادخارات. إن مجرد فهرستها أمر لا طاقة لنا به، غير أنه كان من الضروري النظر في حلول أخرى، مثل فهرسة ادخارات المحالين على المعاش، على الرغم من أن كلفة ذلك ستكون باهظة أيضًا.

وماذا عن المستقبل؟ لقد تباينت هنا الآراء، لكن ألكساندر ليفشيتس لم يتخوف من وقوع كارثة:

إن روسيا لا تواجه مصيرًا مشؤومًا؛ كل ما في الأمر أننا سنتحمل كلفة عالية، وسنبقى بعد ذلك إلى أمد طويل، ولا ألمس دليلًا واضحًا على ما ذكر قبل قليل من التأثيرات السياسية السلبية، أو بروز النزعة الدكتاتورية.

غير أن أغلبية المتناقشين وافقوا على وجهة نظر الأكاديمي أبالكين:

لا يمكن إنقاذ الإصلاح والديموقراطية، إلا إذا حدث تغيُّر جذري في المسار.

تحدثت مرتين في سياق المناقشات، وقلت:

علينا جميعًا أن نتحلى بقدر من الشجاعة للاعتراف بإساءة التقدير والأخطاء التي ارتكبناها في الماضي، وبالمرات التي جانبنا فيها الصواب. وعلينا أن نعيد النظر في بعض الأمور، ونتخلى عن أمور أخرى، ولكن ليس بقصد التوقف نهائيًّا عن التحرك إلى الأمام، بل على العكس من ذلك؛ فإن علينا أن نمضي قدمًا بصورة واثقة. لقد كانت السنتان الأخيرتان هما الأكثر مشقة بالنسبة إلى روسيا، غير أنني لن أفرض الحظر على التحليل النقدي للمرحلة الماضية. لقد بدأت عام 1985م عملية التحول في البلاد، وإحداث التغير العميق فيها، ولم تكن هذه المهمة سهلة ولا سلسة ولا خلوًا من الأخطاء.

لن نفيد شيئًا إذا عكفنا على تقديم الاعتذارات أو تسجيل النقاط؛ إذ إن ذلك لن يؤدي إلا إلى سلسلة لا نهاية لها من المساجلات والمشاحنات، حتى في صفوف أنصار الإصلاح، وسيصب ذلك كله في مصلحة القوى السياسية المتطرفة.

إنني لا أوافق على موقف بعض (الأتراك الشباب) الذين يرون أن جيلَي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين جيلان ميئوس منهما، وقد عفا عليهما الزمن؛ فهذان الجيلان يمثلان شريحة السكان التي يفترض أن لا غناء عنها، لأنها هي التي تحافظ على تماسك روسيا، وتشد الأواصر بين أطرافها، ونحن بحاجة إلى الإجماع الذي يحمي الإصلاح ويمضي به إلى الأمام، وذلك أمر في غاية الأهمية. ويجب علينا أن نبتعد عن الصور النمطية المألوفة، والثقافة السياسية التي تصنف البشر إلى (هم) مقابل (نحن)، و(البيض) مقابل (الحمر)، و(السود) و(الحمر-السُّمر).

وأوجزت النقاش على النحو الآتي:

لقد جمع هذا المؤتمر نخبة من الشخصيات الواسعة النفوذ، المرتبطة بفرق البحث العلمي العريضة، وبمنظمات الدولة والجمعيات العامة، ولها مكانة مرموقة في ميدان الصحافة والتلفاز، وأعتقد أن من المهم أن نتفق على مبدأ عريض واحد: يتعين على مؤيدي الإصلاح المعنيين بمستقبل روسيا أن يحرصوا على أن يفهم بعضهم بعضًا.

وعلى الرغم من التنوع في المواقف، والتفاوت في وجهات النظر، فقد كان نقاشنا بنَّاء وغيورًا على مصلحة البلاد، مع التصميم على إيجاد الحلول. وأود أن أؤيد الرأي السائد هنا الآن بأن الفرصة ما زالت متاحة، وليس من واجبنا أن نلهب العواطف، أو نقضي على الحكومة، بل إن علينا بالأحرى أن نساعدها على تبني الخيارات الصحيحة، وبلورة السياسات القادرة على التعامل مع الأوضاع الصعبة الراهنة، وتقديم الإجابات، للمستقبل المنظور على الأقل، فليس بوسعنا أن نواصل رحلة الضياع التي بدأناها منذ شهر أيار/مايو 1992م.

يرتبط ذلك كله ارتباطًا وثيقًا بماهية روسيا التي نريدها في المستقبل، وإذا لم نحدد ذلك فإننا نفسح المجال لتيارين: فإما أولئك الذين يريدون العودة إلى نظام الهيمنة الإدارية الذي كان قبل الإصلاح، أو أولئك الذين يتَّبعون، بصورة عمياء، الأنماط النموذجية الغربية، ويوجهون التنمية في الفيدرالية في المستقبل، من دون أن يأخذوا بالحسبان خصائصها وتقاليدها المتميزة. فإذا لم نواجه هذا السؤال الأعرض، فلن نستطيع إيجاد الحلول الصحيحة لقضايا أكثر تفصيلًا.

لقد أخطأت هنا عندما قلت إن المؤتمر قد ضم (شخصيات واسعة النفوذ)؛ فمن دواعي الأسف أن الرئيس والحكومة، على حد سواء، لم يحرصا على التجاوب مع نصيحة الخبراء المستقلين؛ فقد ضربوا بهذه الآراء عُرض الحائط، واستمروا- بدلًا من ذلك- في (إطفاء الحرائق)، ومعالجة حالات الطوارئ عند ظهورها، وكان من الواضح تمامًا أنهم يعانون الحساسية من وجهة النظر الأكاديمية الروسية للعلوم التي سيرثها بالمناسبة بعض أعضاء الفئة الحاكمة المحيطة ببوتين في سنوات لاحقة. وأدت هذه المقاربة إلى تقزيم الإدارة، وإلى التخبط في واقع الأمر، بدلًا من انتهاج سياسات محسوبة على المدى الطويل، ولا قدرة لنا- فيما يبدو- على تحرير أنفسنا من ذلك، وأعتقد أن ذلك يمثل واحدًا من أسوأ حالات الإخفاق خلال المرحلة الانتقالية الممتدة التي عشناها.

نيكيتا خروتشيف: دروس في الشجاعة ودروس من الأخطاء

لا أحفل كثيرًا بالتواريخ والمناسبات، غير أن تاريخًا واحدًا خلال عام 1994م أعاد إلى ذاكرتي سيرة رجل تركت حياته وتجاربه أثرًا سحريًّا في نفسي مدة طويلة، وشجعتني على التأمل في قضية الاستمراريات Continuities التي يقال إنها مضلِّلة على الدوام بصفتها متوازيات تاريخية؛ ففي تلك الأيام كنا نقترب من الذكرى المئوية لمولد نيكيتا خروتشيف.

قررنا بهذه المناسبة إقامة مؤتمر في المؤسسة عن حياة هذا الإنسان المرموق، وعرضت أفكاري حوله في مقالة بعنوان (نيكيتا خروتشيف: دروس في الشجاعة ودروس من الأخطاء)، وقلت فيها إنني أتماهى وأتعاطف مع تجاربه الحافلة.

لم يكن من الممكن تنفيذ مشروع بضخامة البيريسترويكا إلا بالاقتداء بمثال خروتشيف، ومن الإنصاف القول إن العلاقة بين الاشتراكية والديموقراطية في التفكير النقدي في روسيا إنما بدأت في أثناء ممارسته الحكم، وكنت أدرك أنني سأواصل ما بدأه عندما رَأَست البيروقراطية الحزبية، التي قاومت الإصلاح السياسي بكل عناد.

وليس من العسير تحديد مواطن الضعف، والأخطاء والثغرات التي تخللت تصرفات خروتشيف، ولكنني أود أن أؤكد الدعوة لا لحمايته من الأحكام غير المنصفة فحسب، بل للامتناع عن إصدار حكم على هذه المرحلة اعتمادًا على ما نعرفه ونحس به اليوم، وعدم فرض منظورنا على اتجاهاتٍ وأوضاع تاريخية مختلفة، للمحافظة على سلامة المقاربة التاريخية.

إن استحضارنا لتلك المرحلة الزمنية، ذهنيًّا، هو وحده الذي يمكِّننا من تقييم شجاعة خروتشيف الاستثنائية على نحو منصف؛ فقد وجه اللكمة الأولى للنظام التسلطي، وذلك في زمن كانت فيه آلة القمع الستالينية تعمل بنشاط، وكان أعضاء

الحزب يقفون ضد التغيير مهما كان نوعه، وكان المسؤولون على استعداد لخوض معركة شرسة من أجل المحافظة على ما يتمتعون به من امتيازات، ووظائف وصلاحيات، ولم يكن التقرير الذي قدمه في المؤتمر العشرين عام 1956م جزءًا من ثورة انطلقت من قصر؛ لقد كان عملاً يدل على شجاعة مدنية عظيمة.

في سياق نوبات السياسة الداخلية والخارجية السوفييتية، صعودًا وهبوطًا، آنذاك، لم يكن العنصر الفاعل هو مستوى فهم خروتشيف للقضايا، بل كذلك الإطار الصلب الذي وجد نفسه فيه، والذي لم يكن ثمة مناص من الوقوف في وجهه.

ولا بد أنه لم يفكر قط في التنديد بالدور الرئيس للحزب الشيوعي؛ فذلك لم يكن ليخطر على باله على الإطلاق، ومع ذلك فقد أدرك الحاجة إلى تقليص احتكار الحزب للصلاحيات والسلطات التي يمارسها على كل شخص وكل شيء، وقد حاول أن يفعل ذلك بطريقته الخاصة، واتخذ قرارات ارتجالية في أكثر الأحيان، وكان ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى هزيمته.

لقد حاول تفعيل النظام، ولكن باستخدام أساليب النظام نفسها، وذلك لم يكن ليؤدي إلى ما كان يطمح إليه. لقد أخفق نيكيتا خروتشيف، لكن ما زال أمامنا كثيرٌ مما نتعلمه اليوم من شجاعته ومن أخطائه.

لم يكن مؤتمرنا الأكاديمي حول خروتشيف مجرد تجمع احتفالي، بل كان لقاء حيًّا لتبادل وجهات النظر بروح حماسية بين أشخاص كان لدى كل منهم فهمه الخاص لهذا الشخص الاستثنائي. وكان من جملة المشاركين: الأكاديمي ألكساندر نيكروف Alexander Nikrov، مدير المعهد الزراعي؛ وسيرجي، نجل خروتشيف؛ والكاتب فكتور روزوف Victor Rosov؛ والسفير أوليج ترويانوفسكي Oleg Troyanovsky؛ والمؤرخ روي ميدفيديف Roy Medvedev؛ والكاتب المسرحي ميخائيل شاتروف Michail Shatrov؛ والمؤرخة زويا سيريبرياكوفا Zoya Serebryakova؛ والأمريكي بيل تويمان، كاتب سيرة حياة خروتشيف؛ والأكاديمية جيرمين جفيشياني Dzhermen Gvishiani؛ والبرفسور فاديم زاجلادين Vadim Zagaladin؛ والصحفية نينا خروتشيفا Nina Khrusheva

حفيدة نيكيتا خروتشيف؛ والعضو المراسل في الأكاديمية الروسية للعلوم، ومساعدي جريجوري Georgiy Shakhnazarov؛ وآخرون.

في الكلمة التي افتتحت بها المؤتمر، قلت إننا في سبيلنا إلى تكريم سياسي شجاع وجه اللكمة الأولى للأيديولوجية الستالينية وللنظام التسلطي، وكذلك فإننا- من جهة أخرى- سنغتنم هذه المناسبة، التي نعترف بتأخرنا في انتهازنا، لإجراء تقييم جاد لجهود نيكيتا خروتشيف الإصلاحية، ومناقشة صريحة للدروس المستفادة منها في الوقت الحاضر.

وقد نقلت تأملاتي وتقييماتي تلك إلى المشاركين في المؤتمر، وأعتقد أنهم اهتموا بها:

لم يكن خروتشيف هو أول من شكك، علنًا، ومن قمة السلطة، بـ«صحة وسلامة» الترتيبات السياسية التي اتخذت على مدى عقود، وقد أثبت بأفعاله، وسواء عن معرفة أو غير معرفة، أن من الممكن تغيير هذه الترتيبات بصورة جذرية.

وعلى الرغم من جميع المحاولات لتشويه سمعة خروتشيف، أو حتى الهزء منه، فإنه لم يحتل مكانة متميزة في التاريخ فحسب، بل ترك بصمته- بحق- على حقبة كاملة من حياة بلادنا.

لم يسدل ستار النسيان بعد على محاولات خروتشيف، وسيجد الجيل القادم من المصلحين مسوغًا كافيًا ليطلقوا على أنفسهم اسم (أبناء المؤتمر الحزبي العشرين)، ففي خلال سنوات الكساد في عهد بريجينيف Brezhnev جرت محاولات مترددة للتغيير، ولكنها اقتصرت على المجال الاقتصادي، ومع ذلك فإنها لم تُجْدِ نفعًا؛ لأن النظام نفسه ظل يحتفظ بقداسته.

لقد شعر جيلنا أن من واجبه استئناف عملية التغيير، والمضي بها إلى الأمام؛ ففي أواخر عام 1987م، شعرنا أن الإصلاحات التي نُفِّذت حتى ذلك الحين كانت تواجه المصير نفسه الذي لقيته الإصلاحات التي أعقبت مؤتمر الحزب العشرين، وكان

كل شيء على المحك؛ فقد أفاق الرسميون ليواجهوا واقعًا جديدًا؛ ذلك أن التعددية الأيديولوجية والسياسية قد قوَّضت احتكارها للسلطة، بكل ما تنطوي عليه، وبدأت تقاوم بكل عناد، وغدا واضحًا أنه إذا كان من الممكن المضي قدمًا بالبيريسترويكا، التي كانت عنصرًا حيويًّا لروسيا، فإن من الجوهري تحقيق الإصلاح السياسي الشامل. فمن خلال نشر الديموقراطية وإجراء انتخابات حرة، يمكن تمهيد الطريق لقوى جديدة نشطة، وتمكين الشعب الروسي من التأثير الحاسم في النشاط السياسي الوطني.

وذلك هو ما حدث بالضبط، غير أننا عاملنا باستخفاف ألاعيب قوى الماضي، ولم نستطع مواصلة مسيرة التغيير التطوري التدريجي.

إن الهجمة الكاسحة التي شنها خروتشيف على النزعة التوتالية التسلطية قد أعقبتها فترة من ردود الفعل التي لم تكن في واقع الأمر إلا ستالينيةً جديدةً ملطفة. وبينما كان العالم قد بدأ بإحداث تغييرات بنيوية أساسية، كانت روسيا تعاني الكساد والتخلف عدة عقود وراء الركب، وذلك هو ما يجب علينا أن نتذكره:

إن الأمر ليس لمصلحة خروتشيف بقدر ما هو لمصلحتنا ولمصلحة روسيا والعالم، وعلينا- من ثم- أن نعود إلى تجارب مبادرات الإصلاح السابقة ونتعلم منها.

كان من الممكن إنقاذ الاتحاد

المشروع المهم الآخر هو الذي أطلقت عليه المؤسسة اسم (الكتاب الأبيض) بعنوان: كان من الممكن إنقاذ الاتحاد[5]. ويضم الكتاب الأبيض في العادة وثائق تتحدث عن نفسها بنفسها، وكثير منها لم ينشر من قبل، ومن ضمنها سجلات المفاوضات التي جرت حول اتفاقية اتحاد جديدة في نوفو- أونماريفو خلال اجتماعات المكتب

السياسي، ونشر بعضها ووزع على نطاق ضيق آنذاك، ولكنه، في ضوء معرفتنا بما حدث منذئذٍ، يدل على أمور مختلفة.

نُظم حفل إطلاق الكتاب في سياق مؤتمر صحفي عقد في المؤسسة، وفي أثنائه أبلغت الصحفيين أنهم لا يمكن أن يعيدوا عقارب الساعة إلى الوراء تاريخيًّا؛ فالفرص التي سنحت في الماضي لم تعد من جملة الخيارات المطروحة الآن. وفي معرض الإجابة عن بعض الأسئلة قلت:

يحاول بعض الناس إقناعنا بأن روسيا ليست مستعدة لتقبل الديموقراطية، وأن أغلب مشكلاتنا يعود إلى أننا قد بدأنا التغيير الديموقراطي قبل الأوان. ويتبنى هذا الرأي كذلك جانب مهم ورئيس من القطاع الصحفي، ويسعى لإثبات هذا الموقف، وذلك خطأ فادح. إن علينا ألَّا ننحو باللائمة على الديموقراطية على ما نعانيه من مشكلات، بل إن من واجبنا أن نلوم الواقع الجديد الذي لا نتمتع فيه إلا بأقل القليل من الديموقراطية؛ فجماعات حكم القلة الأوليغاركية كلها تميل إلى تقليص الفضاء الديموقراطي. كذلك فإن شيوع الاستكانة والخنوع في أوساط مؤسساتنا التمثيلية، وغياب المشاركة العامة، يعززان هذه الاتجاهات، وذلك هو المصدر الرئيس لحالة الفوضى الراهنة التي تضرب أطنابها في كل اتجاه، وهي الآن أكثر جلاء مما كانت عليه يوم كان الحزب الشيوعي هو المحتكر الأوحد للسلطة.

إنني -على العكس من ذلك- أعتقد أن الديموقراطية ليست هي حالة انعدام النظام والفوضى، وليست حالة التردد والتخبط والافتقار إلى المبادئ، بل هي نسق صارم يمتثل في ظله كل شخص- من الرئيس إلى المواطن العادي- للقانون بصورة حقيقية، ويتطلب ذلك جهازًا مستقلًّا للقضاء وللادعاء العام يعمل بالتزام كامل وفق نصوص القانون، ولا ينتظر الأوامر من علٍ. وعلى كل شخص يشارك في هذا الرأي، ويدرك أن هذا الموقف هو لمصلحة الأغلبية، أن يؤسس حركة معارضة ديموقراطية، وهذه هي الخلاصة التي انتهيت إليها بعد أن شهدت تشديد الحكومة وتكثيفها للسياسات التي لم تجلب لهذه الأمة إلا الكوارث.

الاقتصاد: ماذا بعد؟

في النصف الأول من عام 1994م، قررت الحكومة أن تكون أولى أولوياتها محاربة التضخم، وحاولت، مرة أخرى، حل المشكلة بحملة شعواء، وكأنها غاية بحد ذاتها، أو أنها ستنتهي بلمح البصر، ومرة أخرى، كانت النتائج جديرة بالرثاء، وكان الدواء أفتك من الداء.

وقد أوضح زميلي فاديم مدفيديف، العضو المراسل لأكاديمية العلوم، في أحد التقارير البحثية التي عرضها علي بصفتي رئيسًا للمؤسسة، ما يأتي:

في مطلع هذه السنة، جرى تقليص التضخم ولكن بكلفة فادحة؛ وذلك باستحداث انكماش إضافي في النشاط الاقتصادي لا يمكن السيطرة عليه وبمعدلات خطرة، وفي الربع الأول من السنة انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 24.9% مقارنة بالوقت نفسه في السنة الفائتة، ولم نشهد مثل هذا السقوط الصادم منذ أوائل العام 1992م. ويدل ذلك، حقًّا، على هبوط انزلاقي حلزوني؛ فقد انخفض مستوى الإنتاج الصناعي للمرة الأولى إلى ما يقل عن نصف المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة، وغدت البلاد أقرب إلى الانهيار الاقتصادي منها في أي وقت آخر. أما المشروعات الكبرى التي تمثل العمود الفقري لقدراتنا التصنيعية، ومصدر فخر للصناعة الروسية، مثل مصنع (زيل) للسيارات، ومجمع (كيروف) الهندسي، فقد أوشكت على التوقف، في وقت يتعثر النشاط في مشروعات عديدة أخرى.

وقد شهدت الأشهر الأخيرة تصاعدًا في معدلات التعطل والبطالة الجماعية، وحين يؤخذ بالحسبان العمال بدوام جزئي، فإن معدل التعطل الكلي وفق بيانات لجنة الإحصاء تشمل الآن 8.8 ملايين شخص، أو11.7% من القوى العاملة.

وعلى الرغم من التأكيدات الصادرة عن زعماء الإدارة الحالية بأنهم يصححون أساليبهم السابقة في تطبيق السياسة الاقتصادية، وأنهم يدركون أن العلاج بالصدمة

ليس أمرًا مقبولًا، فإن الأوضاع الراهنة هي في الحق من نتائج استمرارهم بتأكيد ثقتهم بالقدرة الكلية للسياسة النقدية المتشددة، في حين يغفلون عن آثارها على الإنتاج التصنيعي.

اجتماعات في الأقاليم

في عام 1994م زرت كلًّا من سانت بطرسبرج، وكرانسنيويارسك، وفلاديمير، وأوفا، ونوفغورود؛ إذ كنت أريد الحديث مع الناس، ومعرفة مزاجهم وردود فعلهم على ما كان يجري في البلاد، وموقفهم مني كذلك.

زرت سانت بطرسبرج بدعوة من شخصيات ثقافية وأوساط تجارية هناك، وكذلك من أناتولي سوبشاك Anatoly Sobchak، عمدة سانت بطرسبرج، وفكتور سوريكوف، مدير الإدارة في كرونستات Cronstadt.

فوجئنا -خلافًا لما هو مقرر في البرنامج- بتغيب سوبشاك عن اجتماعاتنا، ثم عرفنا أن ذلك كان نتيجة لضغط مباشر من يلتسين، وقد تولى نائب عمدة المدينة تنسيق الترتيبات التي أعدتها سانت بطرسبرج، واستقبلنا في مطار بولكوفا، ورافقنا طيلة إقامتنا هناك، وأبدى كثيرًا من اللباقة والتفهم، وأشعرنا أنه يعرف تمامًا مشكلات المدينة، وكثيرًا من الجوانب الأخرى فيها. واستمتعنا برفقة ليودميلا بويِّنا، التي عرَّفت رايسا بعمل أطفال المدارس في المدينة.

قضينا أمسية في (نادي الممثلين) التابع لاتحاد العاملين في المسرح، حيث قابلنا بعض الممثلين المرموقين في سانت بطرسبرج؛ مثل فلاديسلاف ستريجلتشك Vladislav Strzhelchik، وكيريل لافروف Kirill Lavrov، وأندريه توليوبييف Andrey Tolubeyev، وعددٍ من نجوم الفن المشاهير الآخرين. وأذكر أن أندريه توليوبييف أخذ بيدي إلى أحد الأركان وقال بهدوء: «ميخائيل سيرجييفتش، إذا أردت ملجأ تلوذ به فإنني

سأدعك تختبئ في (الداشا) الخاصة بي في الغابة، ولن يستطيع الشيطان نفسه أن يعثر عليك، يمكن أن تثق بي»، وضحكت، مع أنني أعتقد أنه كان جادًّا في هذا العرض، وأخبرته أنني أقدر انشغاله بهذا الأمر، ولكنني لا أعتزم الاختباء في أي مكان.

ذهبنا، أنا ورايسا، لمشاهدة مسرحية مكسيم جوركي (بوسليدنيا) [الأخيرون] في مسرح البولشوي للدراما.

خلال اجتماعاتي مع الرواد الشباب في المدينة، عرفت المصاعب الاستثنائية التي عليهم أن يتخطوها لإنجاح أعمالهم التجارية، وقد حاولت جماعة صغيرة من المحتجين أن تعطل اجتماعي مع طلاب جامعة بطرسبرج الرسمية، الذين جاؤوا ليستمعوا إلى جورباتشوف، فلم يؤيدوا المحتجين. وكما هي العادة في اجتماعاتي مع الشباب، جرت الأمور على ما يرام وتركت. ولاحظت- بالمناسبة- أن إحدى الفتيات المحتجات كانت تصفق بصوت عالٍ، وقد بقيت هناك، وهي تستمع بهدوء، حتى النهاية. وقد تولد لديَّ انطباع عام جيد، ومع أنني قد انزعجت من (اختفاء سوبشاك)، فقد غادرت سانت بطرسبرج بروح إيجابية.

«لم أفعل شيئًا ينتقص من قدر وطني، أو الرئيس، أو الشعب في روسيا»- رايسا جورباتشوفا

عدت إلى سانت بطرسبرج بعد ذلك عدة مرات، وفي كانون الثاني/يناير 1999م كنت هناك مع رايسا، لتكون المرَّةَ الأخيرة معها. وقد أجرت مجلة سَمينا [النوبة القادمة] معها مقابلة صحفية اكتشفتها أخيرًا في الأرشيف الخاص بنا، وقد تأثرت كثيرًا لقراءتها:

الصحفي المقابِل: رايسا ماكسيموفنا، لقد فوجئت بأنك، وبأن زوجك أحيانًا، تتسوقون في المتاجر كالناس الآخرين، ما انطباع الناس عن ذلك؟

ر. ج: عندما أذهب إلى المتاجر، فإن ما يلفت انتباهي أنني بعد سنوات من غيابي عن شاشة التلفاز، فإن الجميع ما زالوا يعرفونني، وبعضهم ينظر إليَّ بصمت من

بعيد، ولكن بعضهم الآخر يتقدم نحوي للسلام. لم أتعرض للإساءة في حياتي قط، يسألني الناس أحيانًا كيف ندبر أمورنا، وكيف حال ميخائيل سيرجييفتش، وقد يشكو بعضهم أو يحدثونني عن شيء ما، وأحيانًا يقترب مني بعضهم قائلًا: «يا إلهي، إنك تشبهين رايسا جورباتشوفا»، فأجيبهم: «ذلك لأنني رايسا جورباتشوفا حقًّا»، فيكون جوابهم: «أوه، ولكن لماذا تأتين إلى المتاجر بمفردك ودونما حراسة؟»، والواقع أن ابنتنا هي التي تتسوق للعائلة، ونستطيع بذلك أن نتقاسم الأعباء، ولديها سيارة، ومن ثم فهي التي تتبضع بالنيابة عنا.

الصحفي: وكيف تسير أمور عائلتك هذه الأيام؟

ر.ج: أعتقد أننا محافظون نوعًا ما، وقد كان آباؤنا وأمهاتنا معنا دائمًا، وتقيم معنا الآن ابنتي والحفيدات كل الوقت. ومن سوء الحظ أن ابنتي مطلقة، وقد حزنت لذلك كل الحزن، ولكن ماذا يمكنك أن تفعل في مثل هذه الحالة؟ فهم بالغون وراشدون، والحياة ليست يسيرة على الإطلاق.

الصحفي: ما أسعدُ مرحلة في حياتك؟

ر.ج: أهم مرحلة، بالتأكيد، هي التي كان جورباتشوف فيها رئيس الدولة، أما المرحلة الأكثر صفاء، والأكثر خلوًّا من الهم فهي مرحلة الشباب، والسنوات التي كنا فيها طلابًا في جامعة موسكو، مع أننا كنا نتضور جوعًا، ونعتاش من المنحة الدراسية، وليس لدينا ما نلبسه، وكان في خزانة ملابسي ثوب واحد فقط متعدد الأغراض، ولم يكن بوسعنا على مدى سنتين أو ثلاث سنوات شراء معطف مَطَري. ومع ذلك، فقد كان زماننا مدهشًا؛ كنا شبابًا يجمعنا الحب، وكنا في تلك الأيام مسؤولين عن أنفسنا فحسب، ونقدم الامتحانات، ونشتري فطائر (بيروجوك)، ونذهب إلى السينما أو المسرح.

الصحفي: في عام 1991م تخلى عن جورباتشوف عدد كبير ممن كانوا زملاءه، مَنْ أقرب الأصدقاء لكم اليوم؟

ر.ج: بالنسبة إلي شخصيًّا فإن زوجي وأطفالي كانوا- وما زالوا- أفضل أصدقائي؛ فلقد عانينا معًا ما قد يكون أسوأ التجارب في هذا العالم؛ وهو الخيانة، ولكي تقدِّر ذلك وتتفهمه فإن عليك أن تتسلق إلى قمة السلطة، وتشاهد هؤلاء الناس، ثم أن تتحمل جنون الخيانة الجماعية التي عانيناها. وفي هذا السياق، أحس أننا أكثر قربًا على نحو خاص ممن وقفوا إلى جانبنا بالتأكيد، والأمر الجميل في ذلك كله أن من هُرعوا لمساندتنا هم الذين لم نكن نتوقع منهم قط أن يدعمونا في تلك المرحلة الصعبة من حياتنا. طيلة هذه السنوات كنت أخشى أن أفقد إيماني بالناس؛ فقد كانت تجربة الخيانة هذه محنة قاسية، وعلى نطاق واسع كل الاتساع. والحمد لله على أننا حظينا- وما زلنا نحظى حتى الآن- بأشخاص ساعدونا على اجتياز ذلك كله.

الصحفي: سؤال أخير؛ لقد كنتِ السيدة الأولى في البلاد لنحو سبع سنوات، ما النصيحة التي تودين تقديمها إلى السيدات الأوليات الأخريات، الآن وفي المستقبل؟

ر.ج: أود أن أقول إنني لا أرى أن رد الفعل العام تجاهي يرتبط بصفاتي الشخصية فحسب؛ إنني أعتقد أنه يأتي من الخروج على التقاليد الذي يمثله مظهري أمام الجمهور؛ فنحن، ببساطة، لم نعرف قبل ذلك أي مفهوم يعادل (زوجة رئيس البلاد)، ثم ظهرت أنا على نحو مفاجئ، وكان رد الفعل ملتبسًا من جانب الجمهور، فكان لي آلاف من المؤيدين، ووصلتني منهم رسائل تشكرني على أنني أعرض للعالم مثالًا راقيًا للمرأة الروسية، غير أنه كان هناك ساخطون وغاضبون، وأود اليوم أن أقول للمعجبين والساخطين على السواء ألَّا يحسوا بالحرج من السيدة الأولى في البلاد، لأنني لم أفعل قط شيئًا ينتقص من قدر وطني، أو الرئيس، أو الشعب في روسيا.

وأعرب عن أصدق تمنياتي للسيدات الأوليات الآن أو اللواتي سيدخلن هذا الباب في بلادنا في المستقبل، وآمل أن يكُنَّ على مستوى العبء الذي يفرضه هذا الدور عليهن.

إن عرش (مونوماخ) يلقي بثقله على رأس البلاد، ولكنه شديد الوطأة كذلك بالنسبة إلى من تقفون إلى جانبه، وما من دليل يمكن الاسترشاد به في أسلوب التصرف.

أعود الآن إلى عام 1994م؛ فقد زرنا، أنا ورايسا، في الصيف شواطئَ ينيسي في سيبيريا عندما دعانا فكتور أستافييف Victor Astaviev إلى الاحتفال بعيد مولده السبعين، وكان أديبًا ذا شأن، وكاتبًا روسيًّا كلاسيكيًّا حقيقيًّا حديثًا. وعلى الرغم من أنني لم أكن على اتفاق معه (لأنه كان أحيانًا يبالغ إلى الحدود القصوى فيما يحب وما يكره)، فإنني أحسست أن من غير اللائق رفض الدعوة. وبهذه المناسبة دعمت مؤسستنا نشر كتابه المسمى رَسْكي ألماز [الآلئ روسية]، وهو مجموعة من قصصه القصيرة[6]، وكان الاجتماع وديًّا.

وزرت أيضًا فلاديمير بدعوة من الحاكم الشاب فيها، يوري فلاسوف Yuri Vlasov، وأتذكر الاجتماعات غير الرسمية إطلاقًا مع أهل المدينة في الشوارع. وكان يبدو أن بعض الذين جاؤوا لم يتيقنوا على الإطلاق أن الشخص الذي يقابلونه أهو جورباتشوف حقًّا أم مستنسخ عنه أم شبيه به تمامًا، وسرعان ما قصفوني بأسئلة شتى: «كيف حالك الآن، بعد الكرملين؟»، «أين تسكن؟»، ولا بدَّ أن بعض الناس كانوا يطلقون الشائعات بأن جورباتشوف قد هاجر، وأنه يعيش الآن في ألمانيا، أو ربما أمريكا. «ما الذي يجري الآن، هل هذا هو الهدف من البيريسترويكا التي أطلقتها؟»، ومرة أخرى: «ما رأيك في الحرب في الشيشان؟».

قابلت بعض العاملين في السلطات المحلية ممن وفدوا من جميع مقاطعات الإقليم إلى فلاديمير للنقاش، وعلى مقربة من كاتدرائية (صعود العذراء)، وكاتدرائية سانت ديمتري، وهما النصبان المعماريان الرئيسان في هذه المدينة الروسية الألفية، تحدثت مع المصلين والسواح. وفي الكنيسة، تقدم مني أحد الكهنة على نحو غير متوقع، وارتفع صوت الكورس داعيًا لي: «حياة مديدة»، وتمنوا لي ولرايسا تمام الصحة والعافية.

سعدنا بهذا الدفء الإنساني الذي اكتنف استقبالنا، وأفحم كل من كان يكره جورباتشوف، وتقوَّل عليه، ونشر عنه الشائعات المغرضة في روسيا، غير أنني بقيت نهبًا للقلق.

لقد تنقلت في البلاد طولًا وعرضًا، وعقدت الاجتماعات، وأجريت المحادثات في المصانع، والاتصالات غير الرسمية مع فئات شتى من الناس، من الشباب وغير الشباب، والعاملين القدامى، وأصحاب المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، لكن ما استخلصته من ذلك كله هو أن الناس قد بدؤوا يفقدون إيمانهم بالإصلاح الديموقراطي، وأخذوا يعلقون الآمال على (يد حازمة) جديدة.

وقد دفعني ذلك إلى إرسال رسالة مفتوحة إلى وسائل الإعلام في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1994م:

تعيش روسيا الآن أيامًا عصيبة للغاية، ويقاسي ملايين الروس المشقة، ويعانون اليأس وضياع الأمل، ويتعرض أمن بلادنا وأمن دولتنا للأخطار، وقد نفد صبر الناس أو بلغ منتهاه. ولسوء الحظ، يُنحي كثيرون باللائمة على الديموقراطية على أنها السبب في ذلك كله، ونحن نسمع التنديد بها وشجبها بصورة متزايدة مثلما نسمع الدعوة إلى الدكتاتورية.

من المستحيل إعادة العافية إلى حياتنا من دون حكم ديموقراطي يقوم على الثقة والدعم من جانب أغلب المواطنين الروس، وأعتقد أن الخطوة الجوهرية الأولى لإرساء الحكم الديموقراطي إنما تتمثل في تنظيم انتخابات ديموقراطية حرة لانتخاب الرئيس، والبرلمان، وبالسلطات المحلية.

يمكننا الاعتماد على أنفسنا فقط، وأقترح لذلك تشكيل لجان عامة في (المركز) وفي الأقاليم؛ لضمان انتخابات حرة في روسيا، وسيكون إنشاؤها خطوة مهمة في النضال من أجل إقامة بديل ديموقراطي للنظام الحالي، ولمحاولات الأصوليين والقوميين المتعصبين لجر البلاد إلى التوتالية التسلطية.

سيكون بوسع اللجان التي يؤسسها المواطنون أنفسهم أن تحتج ضد انتهاك الدستور، وتسهل خلق ضمانات قابلة للتصديق من الانتخابات البرلمانية العادية والرئاسية، ومن حملة انتخابية منصفة، وفتح الصناديق التي تضم نتائج الاقتراع في ظل رقابة ديموقراطية.

لم تأبه وسائل الإعلام لنداءاتي، وهمومي ومقترحاتي، وأهملتها بأغلبية صارخة، واقتصر أوتو لاتسيس Otto Latsis، المعلق السياسي في صحيفة الإزفستيا، على ذكرها بصورة عابرة، مضيفًا أنه لا جديد في دعوة جورباتشوف. أما المجلة الحكومية روسكايا جازيتا، فبعد أن أوردت بضع عبارات مجتزأة من الرسالة، فإنها اتهمتني بالتحريض على المواجهة، وبالتخطيط لتشكيل تحالف معادٍ ليلتسين، ولم تورد كلمة واحدة عن مضمون ذلك النداء، وهو الحاجة إلى انتخابات حرة عادلة. وكان لابد أن ينقضي نحو عقدين من الزمن قبل أن يظهر جيل من الشباب الغيورين في روسيا، ويظهروا استعدادهم النشط للنضال من أجل تنظيم انتخابات عادلة.

كان من الممكن تحاشي حرب الشيشان

في سياق التاريخ الروسي الحديث، تمثل الشهور والأيام الأخيرة من عام 1994م بداية حرب متطاولة دموية في الشيشان وروسيا، وتجلى تاريخ المرحلة التي سبقت اندلاع الحرب في سلسلة من القرارات الخرقاء البهلوانية غير المسؤولة، وقد بدأت كلها بِـ(موكب السيادات)، الذي حض عليه يلتسين في صراعه على السلطة مع الإدارة المركزية للاتحاد السوفييتي، وعجَّل الانقلابُ الذي أوشكت على تنفيذه لجنة الطوارئ الدولية عام 1991م في حدوث أزمة في حكومة الشيشان- إنغوشتيا.

إنني أعرف هذه الجمهورية حق المعرفة؛ فقد كانت الجمهورية الجارة في إستافروبول التي عشتُ وعملت فيها سنوات عديدة، وكنت أعرف كثيرًا من الحساسيات الحادة التي تراكمت هناك؛ ذلك أن الإقليم بأكمله يحتاج إلى مقاربة

حذرة للغاية ومحسوبة بمنتهى الدقة. وسياسةُ الضرب تحت الحزام في ذلك الجزء من العالم تعني إثارة المتاعب، ومن دواعي الأسف أن المشورة السياسية الحمقاء هي كل ما قدمته حاشية الرئيس له عندما قررت دعم الجنرال جوهر دوداييف Djohar Dudaev، وأغرته بعزل مجلس السوفييت الأعلى في جمهورية الشيشان- إنغوشتيا المستقلة التي كان يرأسها آنذاك دوكو زافجاييف Doku Zavgaev، وقد وجد دوداييف تحت تصرفه كميات ضخمة من السلاح، خلفتها قوات روسيا الفيدرالية التي سحبتها من الجمهورية وزارة الدفاع الروسية، ولولا انقلاب عام 1991م، وتفكك الاتحاد السوفييتي، لما كان هذا الأمر ليحدث على الإطلاق.

عزز دوداييف موقعه باستخدام شعارات السيادة والاستقلال لشعب الشيشان، الذين ما زالت ذكرى التهجير المرعبة أيام ستالين في العام 1944م حية في ذاكرتهم، وتضافر الانحطاط الاقتصادي، وتوسع نطاق الجرائم، وتعاظم النزعة القومية المغالية، ومجرد الكراهية العميقة الجذور لإرغام ربع السكان (وأغلبهم من الروس) على الهجرة. واستمرت المعارضة ضد حكومة دوداييف؛ لأنها شابكت على نحو متزايد مع شبكات المافيا، وأخفقت الحكومة، على مدى ثلاث سنوات، في استعادة سيطرتها ونفوذها السياسي في الشيشان، وأضحى الوضع عسير المعالجة بصورة متزايدة؛ ثم قرر الرئيس حل المشكلة بالقوة.

أبلغتني مصادر مطلعة أن يلتسين تردد كثيرًا وطويلًا في مسألة التفاوض مع دوداييف، وكان ميالًا إلى ذلك حتى اللحظة التي أبلغه فيها أحدهم (في الوقت المناسب) عن ملاحظة مؤذية يفترض أن دوداييف أدلى بها عن الرئيس الروسي، إذ رفض بعدها يلتسين اقتراحًا بإجراء المفاوضات، وقرر أنه آن الأوان ليؤكد إرادته وقدرته على الحسم باللجوء إلى القوات المسلحة. وعلى حد تعبير أحد أعضاء بطانة يلتسين المباشرة: «أراد الرئيس الانتصار في حرب صغيرة لتحسين معدل قبوله لدى الجمهور؛ وبعبارة أخرى: فإنه أراد إظهار فاعلية الحكومة وإفزاع المعارضة، كما أراد، بالتأكيد، أن يُري الغرب عنفوانه وصلابة عوده».

وجه يلتسين في 29 تشرين الثاني/نوفمبر إنذارًا إلى زعماء الشيشان بوقف إطلاق الرصاص، وحل جميع الجماعات المسلحة، وإلا فسوف تعلن حالة الطوارئ في الجمهورية.

كان بوسعي أن أؤيد الدعوة إلى حقن الدماء، ولكن كل الأمور الأخرى كانت مرهونة بتطبيق حالة الطوارئ في الدولة وباستخدام القوة، وكان ذلك سيتطلب استقدام مستلزمات حالة الطوارئ: الجنود، والدبابات، والطائرات، وجنود المظلات، وما إلى ذلك، وكنت أعتقد أن تلك هي المقاربة الخطأ.

كان رد الجمهورية الروسية على مراهنة يلتسين على حل عسكري يتميز بالسلبية، وقد دانته الصحافة، وأصدر مجلس الدوما بيانًا دعا فيه إلى العودة إلى التسوية السلمية، بل إنه قرر في وقت لاحق إقامة لجنة للتحقيق في الأوضاع التي اكتنفت أزمة الشيشان، واعترض مجلس الفيدرالية على استخدام الجيش والعمليات العسكرية، وبينت جميع استطلاعات الرأي في موسكو وعموم روسيا أن 65 إلى 75 بالمئة من المواطنين يقفون ضد استخدام العسكر، أما الجهاز التنفيذي فقد أكد نزعته التسلطية بتجاهل الرأي العام.

أدركت منذ البداية أن المسار الذي تبناه الرئيس كان حافلًا بأخطار كبيرة، ولكنني -مع ذلك- عرضت أن أضطلع بالوساطة إذا رغبت بذلك أطراف الصراع كافة، وصرحت في مؤتمر صحفي عقد في المؤسسة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر بما يأتي:

قد يؤول بنا الأمر إلى حرب قوقازية ثانية، وهذا هو الطريق الخطأ؛ فالفعل السياسي والاتصالات السياسية عنصر جوهري، وعلينا الاجتماع بدودابييف لبدء الحوار، فنحن لا نريد على الإطلاق حل هذه المشكلة باللجوء إلى قوة السلاح، وسنكون واهمين إذا تصورنا أن ذلك سيكلل بالنجاح. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نسمح بمزيد من الإصابات في كلا الجانبين، ولهذا السبب فإنني أعرض الوساطة.

أبلغني دوداييف هاتفيًّا بموافقته على وساطتي، ولا أريد إضفاء صفات مثالية على دوداييف، ولكنه قال آنذاك: «نحن لا نتصور مستقبلنا خارج روسيا»، ولم يوضح ذلك تحديدًا، ولكن افترضت أن ذلك سيكون هو موضوع المفاوضات، وكان ذلك هو المدخل المفتاحي لإجراء الحوار والبحث عن سبل التعايش بيننا، بيد أن يلتسين لم يقبل بهذه المقاربة.

في 30 تشرين الثاني/نوفمبر وقَّع الرئيس المرسوم رقم 2137 سي: «تجريد (نزع سلاح) العصابات المسلحة في جمهورية الشيشان»، وهو المرسوم الذي مهدت له العمليات العسكرية الواسعة النطاق من جانب القوات الفيدرالية الروسية. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، وُقِّع مرسوم حول استعادة الشرعية الدستورية في البلاد، وأرسلت وزارة الدفاع ووزارة الداخلية أرتالًا من الجنود إلى الشيشان، أما مسار التطورات اللاحقة فمعروف لدى الجميع.

عشية العام الجديد 1995م، لقي عشرات من الجنود مصرعهم خلال هجوم خائب على (جروزني)، ولم تدفن جثثهم، بل ألقيت في العراء في شوارع المدينة، وفي 4 كانون الثاني/يناير منحت لنفسي صفة الرئيس، ودعوت إلى اجتماع المجلسين في الجمعية الفيدرالية في جلسة استثنائية مشتركة، وأعلنت أن الحرب في الشيشان قد اتخذت طابع الأزمة الوطنية.

دعوت إلى حقن الدماء، وإجراء مفاوضات حقيقية تجري مع الأطراف الفاعلة، وليس باختراع حكومة من الدمى المتحركة في موسكو، ومحاولة تصدير الأزمة إلى هناك، وحذرت من أن هذه الخطوة لن يحالفها النجاح. غير أن قوة الحرب الماحقة كانت قد مضت قدمًا، وكأن للحرب منطقها الخاص.

وبالنسبة إلى ما حدث في الشيشان، فإن مسؤولية الجريمة لا تقع على عاتق الجيش، ولا الجنود، ولا الموظفين العسكريين، بل على عاتق السياسيين وخبراء الإستراتيجية العسكرية. وقد بدأ سلوك جنودنا مدفوعًا بالرغبة في الانتقام، وذلك أمر مفهوم؛

فعندما شهد هؤلاء مقتل رفاقهم، والتخلي عن هؤلاء أنفسهم في المؤخرة، وعندما تركت الجثث دون دفن، وبعثرت في الشوارع، فإن حوافز الانتقام تنامت وتعاظمت.

ويصدق ذلك تمامًا على الجانب الشيشاني؛ فما الذي يفترض أن يشعر به من فقد عائلته، أو أباه، أو بيته، وبعد أن أتى الدمار على ما بني على مدى سنين عديدة؟ كان من المهم أنهم سيأخذون بثأرهم كذلك. ومع مرور الوقت، تزايدت صعوبة الخروج من الأزمة.

تثاقلت خُطا الحرب، وفي شباط/فبراير 1996م أصدرت بيانًا اقترحت فيه خطة عمل لوضع تسوية سياسية للصراع.

يتصدر إنهاء الحرب في الشيشان قائمة الأولويات بالنسبة إلى جميع الروس، ولا بد من العثور على حل اليوم أو غدًا، حقيقة، وكل يوم من التأخير يجلب معه موجات جديدة من الموت والدمار تهدد بزعزعة الاستقرار في جميع أرجاء روسيا.

إن من يزعم أن ثمة سبع طرائق لحل المشكلة لا يعرف حلًّا واحدًا في واقع الأمر؛ فاللجان التي لا حصر لها، والمناقشات البيزنطية، ليست بديلًا عن الإدارة السياسية من جانب القيادة الروسية العليا.

إذا أردنا حل المشكلة فإن من المستلزمات الجوهرية فهم الوقائع ومواجهة الحقائق؛ وهي ما يأتي:

- إن محاولات الزعماء السوفييت لحل القضية قد باءت بالخيبة؛
- إن خطة دوداييف لشن حملة (جهادية) لفصل الشيشان عن روسيا لم تكلل بالنجاح؛
- إن المراهنة على تسوية النزاع بانتخاب زعماء جدد للجمهورية يرأسهم دوكو زافجاييف Doko Zavgaev قد باءت بالخيبة.

يضاف إلى ذلك أن المطالبة بانسحاب الجنود غير المشروط من الشيشان لا تبشر بنتيجة مقبولة لدى الجميع؛ ففي غياب التسوية لا بد أن يؤدي ذلك بصورة تكاد تكون حتمية إلى حرب أهلية في الشيشان، قد تمتد إلى بقاع أخرى في روسيا.

إن حل المشكلة يكمن في الحوار المباشر بين المسؤولين عن الصراع وأولئك الذين يعتمد عليهم احتمال إنهائها، ويتعين على الرئيس يلتسين، وجوهر دوداييف، ودوكو زافجاييف، وربما زعماء آخرين في الشيشان أن يجتمعوا دونما تأخير، ويتولوا صياغة الشروط الخاصة بتسوية سياسية، ويشمل ذلك- في تقديري- اتفاقية لوقف الأعمال العدائية على الفور، وشجب الإرهاب واستخدام أي صورة من صور القوة؛ كما يشمل وضع التفاصيل للمقاربات التي ستتناول المنظومة الكاملة للقضايا التي تحتاج إلى حل، وأولها وأكثرها أهمية قضية الشيشان، على أن تؤخذ بالحسبان مصالح شعب الجمهورية ومصالح روسيا على حد سواء. ولا بد من إيجاد وسائل لتسوية قضايا أخرى، من ضمنها انسحاب القوات المسلحة، وإجراء انتخابات حرة في جميع أرجاء الشيشان، وصياغة برنامج وطني للتعافي واستعادة الوضع السابق، وحل القضايا الإنسانية.

إن من الضروري والمحتَّم إيقاف الحرب في الشيشان، ويتطلب ذلك حكمة وإرادة سياسيتين من جانب رئيس روسيا وزعماء الشيشان.

لم تعلن الحكومة الروسية (خطة سلام) مفترضة تبشر (بإحلال السلام في الشيشان) إلا بعد سنة ونصف السنة من المحاولات العقيمة لحل المشكلة باستخدام القوة، وقد جاء ذلك مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، فاتخذت الحكومة آخر الأمر قرارًا ببدء المفاوضات مع الجانب الشيشاني، ووقعت اتفاقية وقف إطلاق النار.

غير أن العمليات العسكرية استمرت، وإن على نحو مختلف، وبعد الانتخابات الرئاسية تواصل الانهيار في أوضاع جيش الشيشان، وكلف بإجراء مفاوضات جديدة الجنرال ألكساندر ليبيد Alexander Lebed، الذي نجح في التوصل إلى اتفاقية، غير أن كلفة ذلك كانت التستر بصورة فاعلة على هزيمة الحكومة الفيدرالية.

لم تكن تلك هزيمة لروسيا بل لنظام يلتسين، ودعوتُها المبكرة للاستحواذ (على أعرض مساحة سيادية تستطيع ابتلاعها)، ثم تدمير الاتحاد السوفييتي، وقصف البرلمان، كانت كلها خطوات تمهيدية على الطريق المؤدية إلى الحرب في الشيشان. والتطورات التي أعقبت ذلك كانت كلها من نتائج هذه السياسات المتهورة المعوجة، واللجوء إلى القوة، والتلكؤ في استيعاب الوقائع المستجدة والسعي إلى حل سياسي حيثما أمكن ذلك.

صرحت في مقابلة مع وكالة **موسكوفسكي نوفوستي** Moscovskie Novosti أن الأحداث المتصلة بالشيشان تبين لنا طبيعة النظام الذي نتعامل معه في روسيا؛ «لا يمكنني أن أسميه ديموقراطيًّا». لقد استنفدت الحكومة كل ما لديها من طاقة في المجال الداخلي وفي السياسة الخارجية، فتحولت- على هذا الأساس- إلى نزعة تسلطية. وأظهرت هذه الأحداث، مرة أخرى، ثغرات خطيرة في الدستور الحالي، وهو ما أدى إلى وضع الرئاسة خارج سيطرة السلطة التشريعية والمجتمع، وقد أقر يلتسين اتفاقية خازافيورت، ولكنها لم تستطع تسوية الصراع؛ بل كانت هدنة ستفضي- لا محالة- إلى مواجهة عسكرية جديدة.

سيذكر التاريخ سنة 1994م بوصفها السنة التي اتخذت فيها سلسلة من القرارات المتتابعة التي دفعت بروسيا إلى طريق مسدود، وشهدت اضمحلال ما كانت تتمتع به حكومة يلتسين من سلطة وصلاحيات، وازدادت حياة المواطنين العاديين سوءًا على نحو لا رجعة فيه. وغني عن البيان أن تلك السنة كانت سنة مشهودة بالنسبة إلى الروس فيما يتعلق بِ(معدل الوفيات العالي غير المعتاد) في أوساط الرجال ممن هم في سن العمل (بين 16 و60 سنة)، أما ما يتعلق بالمؤشرات الديمغرافية السلبية، وبمعدل الانتحار، فإن لروسيا قصب السبق في هذا المجال بين جميع الدول الأوروبية.

الإنتلجنسيا

شهد عام 1995م الذكرى السنوية العاشرة للبيريسترويكا، غير أن الأجواء خلال الأيام والأسابيع الأولى من تلك السنة كانت بعيدة كل البعد عن الطابع الاحتفالي، فازدادت بذلك أهمية الاستمرار بتحليل الدروس المستفادة خلال البيريسترويكا وتطبيقها على التحديات والهموم الجديدة. وفي إحدى جلسات المائدة المستديرة في مؤسسة جورباتشوف، نوقشت واحدة من أصعب المشكلات لدينا؛ ألا وهي دور الفئة المثقفة (الإنتلجنسيا) في البيريسترويكا. وشارك في النقاش أشخاص يمثلون تيارات مختلفة ونزعات سياسية متباينة، ومنهم: الأكاديميون نيكيتا موسييف Nikita Moiseyev، وفيتالي جولدانسكي، وبوريس روشنباخ Boris Rosherbakh؛ والكاتبان المسرحيان فكتور روزوف Victor Rosov، وميخائيل شاتروف Michael Shatrov؛ والمخرجان السينمائيان ستانسلاف جوفورخين Stanislav Govorukhin، ونيكيتا ميخالكوف؛ والممثل أناتولي روماشين Anatoly Romashin؛ والصحفية لودميلا ساراسكينا Ludmila Saraskina؛ والفيلسوف فالنتين تولستيخ؛ وفاديم ميزوييف Vadim Mezhuyev.

كانت قد تجمعت لدي خبرة غنية من خلال التفاعل مع الإنتلجنسيا، في المجالين العام والخاص، وفي دوائر واسعة النطاق وحصرية على السواء، وخلال مرحلة البيريسترويكا كانت الإنتلجنسيا تغدق علي المديح أحيانًا، وتدير ظهرها لي وتوجه لي النقد القاسي في أحيان أخرى، وكنت مستعدًّا لذلك؛ ففي السياق التاريخي حظي المصلحون بفترات متقطعة من المديح، حتى المديح المفرط، الذي سرعان ما يتحول إلى الذم والتشهير. ومع ذلك فإن لدى المثقفين القدرة على تفسير الأحداث والرأي العام في أثناء تطورهم، وعندما يستوعبون ما يحدث حقًّا، فإنهم يواظبون على مؤازرة المصلحين، ويساعدون المجتمع على فهم التطورات الجارية وأسبابها. وفي جلسات المائدة المستديرة، أذكر كيف شن الأكاديميون (مع استثناءات قليلة)، والكتَّاب، والمعلقون، في وسائل الإعلام، حملة شعواء على خطة حكومتنا برفع سعر الخبز ثلاثة

كوبيكات، ولكنه لم يكن يثير السخرية لدينا آنذاك، فقد جرم الأكاديميون ودكاترة العلوم والصحفيون الخطط التي طرحناها ولعنونا شخصيًّا، وفي وقت لاحق وجه هؤلاء الأشخاص إلى جورباتشوف تهمة التردد.

وبوسعي عرض قائمة مطولة من الحالات التي أعلنت فيها الإنتلجنسيا أن جورباتشوف كان يمضي قدمًا في الاتجاه الخطأ، أو يتصرف بما يجانب الصواب، غير أن الممارسة السياسية الجادة لا تقوم على النصيحة الجاهزة، فقد يستغرق الأمر وقتًا طويلًا قبل أن يتكشف ما فعله هذا الطرف أو ذاك، وتتضح أقرب المسالك وأقصرها؛ وعلى سبيل المثال فإن الإنتلجنسيا كانت أساسًا تفضل العلاج بالصدمة الذي بدأ في كانون الثاني/يناير 1992م، وخلَّف وراءه نتائج وخيمة.

لقد أعلنتُ في تلك الأيام أنني لا أريد أن أندد بالإنتلجنسيا، أو أن أنحو عليها باللائمة، ورأيت آنذاك، وما زلت أرى حتى الآن، أن مثل هذا التصرف لا غناء فيه، بل هو محفوف بالأخطار؛ فالمجتمع لا يمكن أن يقوم إلا بالمثقفين، ولا يمكنه من دونهم أن يعبر عن نفسه، ويفهم ويفسر ماضيه وحاضره، أو يرسم الخطوط الإرشادية للمستقبل؛ فالإنتلجنسيا هم خميرة الأمة، وبغيرهم يكون رغيف الخبز مسطحًا عديم الملامح، وهم بذور النخبة اللازمة لإنبات محصول وافر، ولهذا السبب فإننا كنا نراهن على الإنتلجنسيا عندما أقدمنا على تطبيق البيريسترويكا.

ثمة معضلات عديدة لا تستطيع الحكومات، ومن ضمنها الإدارات الإصلاحية، التصدي لها بغير المساندة والمساعدة من جانب الإنتلجنسيا، ولا أعني بذلك إنتلجنسيا الحواضر الكبرى فحسب، بل كل من يعمل في مجالات التعليم، والعلوم، والطب، ووسائل الإعلام والفنون. ونحن نتحدث هنا عن ملايين الأشخاص الذين يمثلون أحد الأصول الاجتماعية التي لا تقدر بثمن.

تتحمل الإنتلجنسيا مسؤولية خاصة تجاه روسيا المستقبل، وعليها المساهمة في تجديد الإصلاح الديموقراطي وضمان ديمومته. وتمثل الديموقراطية والحرية

والثقافة القضايا الأكثر أهمية بالنسبة إلى أغلبية الإنتلجنسيا، وعلى الإنتلجنسيا مهمة حمايتها والدفاع عنها.

الحكومة والمجتمع

بعد موافقة رئيس لجنة الدوما للتشريع والإصلاح القضائي والقانوني، قدمت رأيي للدوما عن مسوَّدة قانون حول (انتخاب رئيس الفيدرالية الروسية)، واقترحت «الإدراج الفوري لإضافات وتعديلات جوهرية لدستور الفيدرالية الروسية؛ من أجل استعادة توازن معقول في مشاركة السلطة، وتصحيح تحيز فعلي وقانوني واضح كل الوضوح يميل إلى إسباغ الحصانة على السلطة الرئاسية؛ وهو تحيز نشأ من التسرع في وضع الدستور الذي جرى تبنيه فيما بعد بوصفه من إجراءات الطوارئ».

عرضت- من جملة المقترحات- تعديلًا يبين بوضوح الشروط والتدابير المطلوبة لإجراء انتخابات مبكرة لرئيس الفيدرالية الروسية، وكذلك التدابير اللازمة لتعزيز الضمانات للطابع الديموقراطي لانتخابات الرئاسة، وتمحيص المقترعين للكيفية التي جرت بها، ولأسلوب احتساب الأصوات. وبعبارة أخرى: فإنني طلبت ضمانات لانتخابات عادلة وحرة.

كان من المستحيل التزام الصمت خلال تلك الأشهر المتوترة عام 1995م، وقد تحدثت إلى كثير من الصحفيين، وزرت الأقاليم الروسية. وكانت الرحلات المقررة إلى نوفوسبريك في شباط/فبراير وسانت بطرسبرج في أيار/مايو، قد أعطت المعلقين مسوغًا يوحي بأنني سأرشح نفسي للانتخابات الرئاسية في العام القادم، وقررت أن أغتنم هذه الفرصة لتقييم أوضاع المجتمع، ومعرفة مدى تقبل الناس لما أطرحه من أفكار.

زرت أكـادمجـورودوك Akademgorodov في نوفوسبريك، واجتمعت وعـددًا من الصحفيين، والتقيت أيضًا عمالًا في مصنع ستانكوسيب، وطلابًا جامعيين ورجال أعمال، فوجدت أن الناس كانوا منشغلين جدًّا في كل مكان، وقد انهالوا علي بالأسئلة حول موضوعات تهمهم كل الأهمية وتبدد الأسطورة القائلة بأنهم ليسوا معنيين بالنشاط السياسي.

أمضيت كذلك أربعة أيام حافلة بالمشاغل في سانت بطرسبرج، وعقدت مؤتمرًا في قصر مارينسكي في الذكرى السنوية العاشرة لبدء تطبيق البيريسترويكا، وتحدثت عن البيريسترويكا مع العمال في مصنع بلتيكا، ومع الأكاديميين والكتاب في قصر كشيزنسكايا، والمدرسين والطلاب في جامعة سانت بطرسبرج التعليمية. وفي كل مكان كان السؤال نفسه يتكرر بصيغ عدة: «كيف ترى مستقبل روسيا؟ ما مدى التقارب بين السياسات الراهنة وأفكارك؟ وهل تمثل استمرارًا منطقيًّا لما بدأ 1985؟».

وكان ردِّي على النحو الآتي:

إنني على يقين بأن ما حدث بعد كانون الأول/ديسمبر 1991م لم يكن استمرارًا للبيريسترويكا، وهناك- بلا ريب- أنشطة استمرت بعد أن بدأتها البيريسترويكا، خذ غلاسنوست على سبيل المثال؛ لقد تعرضت للهجوم، وبُذلت- وما تزال تُبذل- محاولات لتحريفها بفرض ضغوط اقتصادية، وعلى الرغم من أن الصحف تختفي واحدة إثر أخرى، وأُبطل الترخيص الممنوح لمحطات تلفاز مستقلة، وما إلى ذلك، حتى إن من الصعوبة بمكان أن أظهر على شاشة القناة1، كما أنني هذه المرة لم تُتح لي الفرصة للحديث على شاشة التلفاز في سانت بطرسبرج، على الرغم من ذلك كله فإن الغلاسنوست، حتى لو حُذفت أو خُفضت نفقاتها، ستظل قائمة ونشطة، وما زال جانب كبير مما اكتسبه الناس في مجال الحرية متاحًا لهم ويجب الانتفاع به.

إن السياسات الراهنة لا تشترك مع البيريسترويكا بأي صفة من قريب أو بعيد.

في مصنع خيمفولوكنو للآليات التولينية في كورسك، شهدت، في أجواء صاخبة، جولة من تبادل الآراء، كان العمال وعائلاتهم يعانون مشقَّة بالغةَ الحدة من جراء التخفيض الحاد في مستوى الإنتاج، بالإضافة إلى أنهم لم يتقاضوا رواتبهم منذ عدة أشهر. ولعدة دقائق منعني من الحديث أول الأمر مئات من العمال، ومن بينهم نساء حوامل، ممن يئسوا من تحقيق العدالة، فتريثت قليلًا، ثم نزلت من المنصة وتقدمت بضع خطوات من الصفوف الأمامية، وسألتهم: «هل أتيتم هنا للصراخ أم للحديث؟ إذا كنتم تريدون الصراخ فقط فإنني أعتقد أنه قد آن الأوان للتوقف، وإذا أردتم أن تسمعوا ما سأقوله فأرجو أن تصيخوا السمع!»، فهدأت القاعة، واستطعنا بدء الحديث. لم أتقدم من جانبي بأي أعذار، بل وجهت للحضور بعض الأسئلة الصعبة، واستمر النقاش بيننا نحو ساعتين، وانتهى بالتهليل والتصفيق.

في شوفاشيا، كان من المقرر أن أزور الجامعة وألتقي المحاضرين والطلاب، غير أن هذا النشاط نقل إلى قاعة الموسيقى الكلاسيكية في المدينة؛ لأن (موسكو نصحت بمنع) السياسيين من الحديث في الكليات والجامعات، ونتيجة لذلك اكتظت القاعة بالحضور الذين اضطرت أعداد كبيرة منهم إلى الوقوف في الممرات، بل وعلى المسرح. وقد أحبط الجمهور نفسُه محاولةَ جماعة صغيرة لمقاطعة خطابي، وبدا من تدفق الأسئلة أن محادثاتنا لن تنتهي أبدًا، وكان من بين الأسئلة أسئلة عدائية أيضًا، ولكنني أجبت عنها بصراحة.

وفي المساء، تناولت العشاء مع رئيس شوفاشيا نيكولاي فيدوروف Nicolai Vedorov، وكان قبل ذلك بثلاث سنوات قد هددني- وكان وزيرًا للعدل- بإحضاري مكبلًا بالأغلال إلى زوكين في المحكمة الدستورية، ويبدو أنه قد لانت عريكته منذئذ.

كان همي الأساسي خلال تلك الأشهر هو البحث عن وسيلة لإنقاذ روسيا من الانزلاق باتجاه النزعة التسلطية، وكانت حينها تتردد على نطاق واسع شائعات بأن الحكومة تبحث عن وسيلة لتجنب الانتخابات، ومن ثَم ففي تشرين الأول/أكتوبر 1995م أعلنتُ أن تأجيل الانتخابات يعادل اغتصاب حق الشعب في تقرير مصيره،

وإذا سُمح بهذا التأجيل فإنه سيعلن نهاية الديموقراطية في روسيا، ونهاية مستقبلها بصفة دولة متحضرة.

وقد أجريت الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ديسمبر لجس النبض على ما يبدو، ولتقييم ميزان القوى، وقد اتُّخِذ القرار حول ما يجب عمله بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية.

أسفرت الانتخابات عن هزيمة الحكومة، وحصل حزب (روسيا بيتنا) على عشرة بالمئة من أصوات الناخبين، وحصل الحزب الشيوعي على المرتبة الأولى، وبنسبة أعلى من ذلك مرتين ونصف المرة، واحتل حزب (الليبراليين الديموقراطيين) الذي يرأسه جيرينوفسكي المرتبة الثالثة. وللمرة الأولى، خابت محاولات تخويف الناخبين من أخطار (الأحمر والبنيِّ). وبالنسبة إلى الشيوعيين وإلى جيرينوفسكي فقد كان من الواضح أن التصويت خطوة احتجاجية، وقد اتضحت المشاعر الشعبية في استطلاعات الرأي، التي أعطت يلتسين نسبة قبول لا تتجاوز ستة بالمئة.

استمر التدهور في الوضع الاقتصادي، وانبتَّت الأواصر بين مخصصات الميزانية العامة، ولحل مشكلة عائدات الميزانية مع تأمين التمويل للحملة الانتخابية في الوقت نفسه، أقدم يلتسين على ترتيبات خصخصة بهلوانية غير مسبوقة هي (مزادات الودائع).

كانت الآلية سهلة؛ فقد سُلمت مجموعةٌ صغيرة من أصحاب المصارف المشروعاتُ الأكثر إغراء في روسيا بوصفها ضمانات إضافية (يفترض أن تقوم على أساس تنافسي)، وقدم هؤلاء لميزانية الحكومة قروضًا لا يمكن قياسها بصورة تناسبية مع القيمة الحقيقية للمشروعات، وإذا لم تستطع الدولة تسديد هذه المبالغ، فإن هذه المشروعات ستغدو ملكًا لأشخاص عرفوا بعدها بقليل باسم (الأوليتا) [حكم الأقلية]. وقد حصل ذلك حسب الأصول، وبرزت في الأغلبية الغالبة من الحالات سلسلة من التجاوزات والمخالفات في عملية الدمج الفاسدة تلك بين الحكومة والمصالح التجارية.

في شهر كانون الثاني/يناير 1996م، أعلن يلتسين أنه قد يوافق على الترشح لولاية رئاسية ثانية، وفي الأول من آذار/مارس، أي بعد ستة أشهر من صدور المرسوم الرئاسي الذي يضمن الأصول المالية للدولة، اجتمع يلتسين بسبعة من أصحاب المؤسسات المصرفية الكبرى، وقد تعهد بيريزوفسكي، وجوزنسكي، وبوتانين، وسمولنسكي، وفريدمان، وآفن، وخودورتوفسكي، أن يبذلوا قصارى جهدهم لتمويل حملة إعادة انتخاب يلتسين وإعادته رئيسًا لروسيا، وذلك ما فعلوه بالضبط. ويقول بيريزوفسكي إن المؤسسات المصرفية التي كانت طرفًا في هذه الصفقة سيطرت على أكثر من نصف الاقتصاد الروسي، والأهم من ذلك أنها سيطرت على جميع محطات التلفاز وجميع وسائل الإعلام تقريبًا، وقررت الحكومة (إعادة انتخاب نفسها) بمساعدة من التمويل الضخم، وفرض الاحتكار الحصري على وسائل الإعلام و(الموارد الإدارية للدولة)، وبوسائل نظيفة وفاسدة على حد سواء.

الحاجة إلى بديل

طيلة عام 1995م كنت دائمًا ما أُسأَل هل سأرشح نفسي في الانتخابات الرئاسية؟ ومع أنني لم أكن أعامل العقبات المتوقعة باستخفاف، فإنني لم أتسرع في الإجابة. ووقف أغلب زملائي وأصدقائي ضد هذه المشاركة، بل إن بعضهم، مثل ألكساندر ياكوفليف وفاديم ميدفيديف، اتخذوا هذا الموقف علنًا، وكانت رايسا من المعارضين، غير أنني لم أعوِّد نفسي على أن الانتخابات ستكون خيارًا بين يلتسين وزيوجانوف، اللذين كانا يمثلان ثنائيًّا طريفًا؛ فقد دمر الأول الاتحاد السوفييتي، وقصف أول برلمان روسي، ودمج الحكومة والمصالح التجارية الكبرى، وأعطى الضوء الأخضر للعصابات الإجرامية في روسيا؛ أما الثاني فلم يتنكر للنزعة التسلطية الستالينية، ووافق على تصرفات الانقلابيين عام 1991م، وأقنع حزبه بتأييد اتفاقية بيلافيزا في مجلس السوفييت الأعلى في روسيا.

شعرت عندها أن بقائي خارج الحلبة سيكون تملصًا من أداء الواجب، وكان عليَّ أن أفعل كل ما في وسعي لتوحيد القوى الديموقراطية الحقيقية القادرة على تمثيل المصالح الخاصة بأغلبية المواطنين، وعلى أن تكون هي البديل المدني لتيار يلتسين وزيوجانوف.

وكان لا بد من اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق هذا الغرض؛ ومن ثم فلا بد من إقناع الناس، كما كانت ثمة حاجة إلى تفسير الماضي والحديث عن المستقبل، وقد أتاحت الحملة الانتخابية فرصة فريدة لهذه الغاية، فقررت آخر الأمر اغتنامها.

في شباط/فبراير 1996م، أسس أنصاري فريقًا لبدء الحملة، وبدؤوا بجمع التواقيع التي كنا نحتاج منها إلى مليون. ولم أكشف قراري علنًا أول الأمر، ولكنني في إحدى المقابلات الصحفية، وفي معرض الإجابة عن سؤال حول أني سأرشح نفسي للانتخابات الرئاسية أو لا، قلت إن منطق الأحداث يدفعني إلى هذه الوجهة.

دعوت جميع القيادات السياسية لأحزاب الوسط ويسار الوسط لمناقشة توحيد ما نبذله من جهود، واجتمعنا مع ممثليهم، وفي الأول من آذار/مارس 1996م، أرسلت إلى وسائل الإعلام نداء موجهًا إلى جميع القوى الديموقراطية بعنوان (أعطوا الخيار للشعب)، أقول فيه:

إن الحملة الرئاسية هي مجرد البداية، غير أن الخطة المدبرة هي ببساطة الخيار بين أمرين أحلاهما مُرٌّ، وكأنه ليس ثمة تيارات بديلة ذات مصداقية في الساحة غير حزب الحكومة والحزب الشيوعي. ويحاول بعضهم إقناع المواطنين بأن حزب الحكومة هو صمام الأمان الوحيد لعدم العودة إلى النظام القديم، وثمة آخرون يعرضون أنفسهم بوصفهم القيمين على إنقاذ روسيا.

...إن الحكومة الحالية تراوح مكانها، وذلك أمر في غاية الخطورة، وزعماء الحزب الشيوعي ليسوا أقل خطرًا، وعليهم أن يقطعوا الحبل السري الذي يربطهم بالماضي التسلطي، ويجب ألا تنطلي علينا شعارات الديموقراطيين الاجتماعيين والليبراليين

الخادعة السائدة التي يروج لها أتباع زيوجانوف. ومن خلال معرفتي بهؤلاء وبطبيعة الجهاز الرسمي للحزب، فإنني أخشى أن تسلُّمَهم للسلطة سيعني وقف الإصلاح، ومصادرة الحريات الديموقراطية، وسيمهدون الطريق- عن دراية أو غير دراية- لنشوء الاشتراكية الوطنية في روسيا. وفي بلاد ضحَّى ملايين الناس بأرواحهم على مذبح الانتصار على الفاشية، سيكون ذلك إيذانًا بالانحطاط الأخلاقي الكامل.

وباختصار فإن جهود حزب الحكومة وقيادات الحزب الشيوعي في الفيدرالية الروسية قد ضيقت علينا الخناق بحيث تضمن عودة فريق النظام القديم أيًّا كان الطرف الفائز في الانتخابات.

وعلى الرغم من المحن التي عاناها شعبنا؛ حرمانًا وخسارة وخيبة، فإنه لم يتنكر للديموقراطية، ولم تعد الفرص متاحة للانتهازية الرخيصة والطموح الشخصي والضغينة، وينبغي ألا تفوتنا الفرصة التاريخية لتحويل روسيا إلى أرض تتمتع بالحرية والازدهار، وما لم يحدث ذلك فإن علينا أن نموت خزيًا.

أعتقد أن ثمة طريقًا واحدًا وحيدًا لضمان التقدم في المستقبل نحو الإصلاح والديموقراطية: إن على جميع الزعماء الغيورين الحريصين على الإصلاح، والأحزاب والحركات المناصرة للديموقراطية، أن تتحد وتخوض الانتخابات فريقًا موحدًا، يوافق على توزيع المناصب المفتاحية في الحكومة المقبلة، ويكشف النقاب عن هذا الاتفاق علنًا، وبهذه الطريقة سنضمن الشرعية لا للرئيس القادم فحسب بل للحكومة كذلك.

وعلى هذا الأساس أرى أن علينا أن ندعو على الفور إلى انعقاد ندوة وطنية للديموقراطيين للاتفاق على خطة عمل مشتركة. إن واجبنا المقدس هو أن نمنح روسيا الخيار الحقيقي.

في تلك الأثناء كان المؤيدون لي يجمعون التواقيع لدعم ترشيحي، وقد جُمِعت التواقيع المليون بسرعة، وفي 21 آذار/مارس، عندما تجاوز عدد التواقيع مليونًا ونصف المليون، أعلنت- بعد وقت طويل من التبصر والتردد الجدي- أنني سأشارك

في السباق الرئاسي، وقدمت في هذا الإعلان لحكام روسيا قائمة مطولة بمواطن الإخفاق التي شهدناها في عهدهم:

- لقد سمحتم لشريحة ضئيلة من السكان بالاستيلاء على ثروات فاحشة، مع حرمان الأغلبية مصادرَ الرزق، بل الحياةَ الكريمة.
- تزعمون أنكم قد ملأتم الرفوف بالمواد الغذائية والبضائع، ولكنها بعيدة تمامًا عن متناول عشرات الملايين من الناس.
- إنكم بسياساتكم المتهورة لم تخفقوا في تأمين الوسائل الكفيلة بالتغلب على الأزمة الاقتصادية فحسب، بل دفعتم بصناعة روسيا إلى الكساد والموت.
- خلقتم أوضاعًا غير مسبوقة لم يتقاضَ العاملون فيها مستحقاتهم عدةَ شهور، وقد أبقتهم معاشات التقاعد الشحيحة، والمنح التعليمية لشرائح السكان المستضعفة أكثر من غيرها، دون خط الفقر، ولم تصدر عن كبار المسؤولين في الحكومة كلمة واحدة تفسر لماذا حدث ذلك وكيف.
- لقد ضربتم عُرض الحائط بمستلزمات العلوم والثقافة والتربية، وأرغمتم المعلمين والأطباء والعلماء على إعلان الإضراب.
- حولتم البلاد إلى ميدان للتدريب، ومرتع خصب للإجرام الذي لا يستطيع المواطن العادي الهرب منه أو الحصول علىً تعويض عما ارتُكب بحقه.
- وقد شننتم في الشيشان حربًا لا يَفهم أسبابها الجنود الذين خاضوها، وتسببت في إصابات لا تتفهم مسوغاتها أمهاتهم أو عائلاتهم، ولا يسعنا إلا أن نبرز أن الحرب التي تندد بها البلاد بأكملها قد دخلت الآن عامها الثاني.
- بل إنكم لم تبدؤوا بإصلاح أوضاع الجيش، وهو ما أدى إلى تقويض الروح المعنوية في صفوف الجنود، والانتقاص من جهوزيتهم القتالية، واضمحلال ما يكنه المجتمع له من احترام.
- لقد أهدرتم تراث النيات الحسنة الذي ولَّدته السياسة الخارجية خلال البيريسترويكا، وتثير سياستكم الخارجية الحيرة والبلبلة، في أوساط شعبنا وفي العالم الخارجي على السواء، وألحقت الضرر بالهيبة والأمن اللذين كانت

تتمتع بهما بلادنا على الصعيد الدولي، كما أنها لا تسهم في تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية لروسيا.

- لم تعترفوا قط بما هو واضح كل الوضوح للجميع؛ أن المصاعب والكوارث التي ألمّت بملايين الناس إنما هي من تداعيات السياسات التي تستخف بمفاهيم (الإصلاح) و(السوق)، و(الديموقراطية) و(احترام الحكومة).

ولهذه الأسباب فإنني أعلن رفضي التام للسياسات التي تمارسها الحكومة الحالية، وأؤكد إصراري على تغييرها.

ويحق لي أن أطرح القضية بهذه الصيغة لأنني أدرك مدى مسؤوليتي الأخلاقية، لا عما بدأ بمبادرة مني وبإرادتي منذ عشر سنوات فقط، بل كذلك عما حدث حقًّا في السنوات الأخيرة، وما زال يحدث من دون مشاركة مني، وخلافًا لما كنت أعتزم فعله.

لقد صرحت كذلك أنني لا أتستر على أهدافي ونياتي:

إنني أُومِنُ إيمانًا عميقًا بأن النظام الحالي، من الناحيتين السياسية والأخلاقية، لا يستحق الحياة، ولا بد من التخلص منه عن طريق الانتخابات الحرة والتدابير الديموقراطية، والاستعاضة عنه بحكومة تتصدر قائمة أولوياتها مصلحة الشعب، والحرية والعدالة الاجتماعية، ويكون فيها احترام هذه القضايا هو المؤشر والدليل المؤكد على مدى ما تتمتع به أي حكومة من الديموقراطية الحقة.

في بياني الذي سأطرحه قريبًا للنقاش بين الناخبين، أُستُهل الحديث ببديهية تؤكد أن الإصلاح يجب أن يكون لمصلحة الجميع، لا لقطاع واحد من المجتمع؛ وأن نصيب كل فرد وكل عائلة من الازدهار والرفاهة يجب أن يكون مرهونًا بمقدار ما يبذلونه من جهد في أعمالهم، وروح المبادرة لديهم، وحصافتهم في الأمور التجارية، لا على براعتهم في نهب ما لا يخصهم وما ليس يسجل باسمهم.

علينا أن نوفر أفضل الظروف الممكنة للمقاولين الرواد، ولا سيما أصحاب المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة، لتمكينهم من توسيع عملياتهم؛ وعلينا

تمكين المهنيين العاملين في مجالات الثقافة والعلوم والتربية للمحافظة على طاقات المجتمع الروحية وتنميتها، ولا بد من أن يكون الحافز على تحويل روسيا إلى دولة غنية ومزدهرة وديموقراطية، هو الذي يستطيع- بل يجب- أن يوحدنا جميعًا.

إنني أعلن على الملأ أنني أدخل السباق الرئاسي مرشحًا مستقلًّا (غير حزبي)، غير مرتبط بأي مصالح أو التزامات، وليس لدي حزب خاص بي، ولا أعتزم إقامة مثل هذا الحزب، وأنا مستعد للعمل مع أي شخص يضع مصلحة روسيا الوطنية ومستقبلها قبل التحيزات الجهوية والمطامح الشخصية. إن (حزبي) هو كل روسيا وكل الروس، سواء صوتوا لي أو ضدي، وأَوْلى الأولويات عندي توحيد روسيا التي دهمتها حركات الانشقاق والتمرد، وبذل كل ما أستطيعه لتمكينها من الدخول بثقة إلى القرن الواحد والعشرين.

في الثالث عشر من آذار/مارس، سُجِّلتُ لدى المفوضية المركزية للانتخابات مرشحًا لرئاسة روسيا، وقد حاول كثير من الأشخاص، ومن بينهم الأصدقاء والمقربون مني، إقناعي بالعدول عن المشاركة في السباق الرئاسي، غير أنني كنت أدرك تمامًا مقدار دعمهم الأخلاقي منذ قررت اتخاذ تلك الخطوة، أما رايسا، التي لم تكن شكاكة فقط بل قلقة كذلك، (ولأسباب وجيهة كما تبين فيما بعد)، فقد رافقتني خلال تلك المرحلة من ألفها إلى يائها، ولكنها لم تستطع احتمال العبء النفسي، ولا سيما أن الحملة تحولت إلى سباق لا تحكمه الضوابط والقيود.

وحتى قبل بدء الحملة الرئاسية، فإن انتهاكات القانون الانتخابي من جانب الإدارة الرئاسية والدوائر الأخرى في الجهاز التنفيذي، كانت تزداد وضوحًا وانتشارًا، ولم يكن هناك ما يردع الحكومة عن ذلك، ولا سيما أنها كانت تقيد الدعم المالي الباذخ لحملتها الانتخابية.

أطلقت مجموعات يلتسين الانتخابية حملة دعائية لجوجة وعظيمة النفقات، ترفدها مجموعات من الموسيقيين والمغنين والراقصين، والمغريات الأخرى، ومن بينها

الشعارات الجذابة التي جُرِّبَت على الناخبين الأمريكيين: (اخْترْ أو اخْسرْ، صوِّت بقلبك).

وخلال هذه الحملة، تجاوزت الأتعاب التي سيتقاضاها نجوم الغناء والموسيقى لقاء الأداء كل التقديرات، فقد دعا أحد المساعدين لديَّ مجموعة موسيقية مشهورة يشرف عليها موسيقار أعرفه حق المعرفة، للمشاركة في واحد من اجتماعات الحملة في موسكو، غير أن الأتعاب التي طلبها (مع المراعاة) كانت أعلى بكثير مما تصورناه.

وكانت هناك كذلك وعود أُطلِقت لاجتذاب أصوات الناخبين لمصلحة يلتسين، على الرغم من أن رصيد دفعات الأَجور والمعاشات التقاعدية والرفاهة بلغت مليارات الروبلات، وفي الوقت نفسه قدم المسؤولون في موسكو طلبيات لحساب عمال الحكومة المحليين، وكانت من نصيب فريق مؤلف من مسؤولي الحكومة وممثلين لأجهزة المخابرات.

وانتشرت على نطاق واسع جماعات الأفَّاقين، والفرق، واللجان، والحركات المتنافسة التي اختُلقت لكي تظهر (المؤازرة الشعبية الشاملة) لهذا الطرف أو ذاك، وانتُهكت نصوص قانون الانتخاب بتشكيل لجنة يرأسها الرئيس آنذاك لتنسيق أنشطة الفرق والجمعيات لإعادة انتخابه، وضمت اللجنة جميع المسؤولين الكبار في الحكومة؛ من رئيس الوزراء إلى مدير مكتب الأمن الفيدرالي. واستقطبوا مدير إن. تي. في، وهي محطة التلفاز المستقلة الوحيدة، ويعني ذلك أنهم فرضوا سيطرتهم الكاملة على الخدمة التلفازية، وبذلك تحولت الانتخابات إلى مباراة بكرة القدم لتحقيق هدف واحد، ألا وهو استرذال جميع المعايير الأخلاقية والقانونية بدعوى أن الغاية تسوِّغ الوسيلة. والقوة الوحيدة الفعالة التي كانت قادرة على الوقوف في وجه هذه المسخرة العدوانية الخارجة على القانون هي جهود المعارضة المشتركة من جانب مرشحي الرئاسة الديموقراطيين، غير أن هؤلاء كانوا- كما تبيَّن وقتها- يعانون التفتت والعجز، والعزوف عن التعاون والتسوية، والمصالحة بينهم، وقد استغلت الحكومة ببراعة موطن الضعف القاتل ذاك.

إماطة اللثام عن مؤامرة الصمت

مع بداية الحملة الانتخابية بدأتُ بالتجوال في أرجاء البلاد، واجتمعت إلى الناسِ في الشوارع والساحات العامة، وفي محالهم التجارية، والمؤسسات التعليمية، والجمعيات الأهلية، وسرعان ما وجدت نفسي أتصدى للمعيقات ومحاولات عرقلة اجتماعاتي المبرمجة؛ فقد رفضت -مثلًا- أكثر من مرة مطالباتي بأماكن للتجمع، وكثيرًا ما كانت الاجتماعات تنقل في الدقيقة الأخيرة إلى قاعات بعيدة وأقل اتساعًا، وحُظر عقد اللقاءات في عدد من المؤسسات التعليمية، ومن ضمنها معهد إستافروبول الذي تخرجت فيه.

ومع ذلك وجدت نفسي على العموم أتحدث في قاعات ومواقع أخرى غصت بالحضور الذين اضطروا إلى الوقوف في الممرات، أو الجلوس على السلالم أو على المسرح والأرض، وتجمهر الناس حيث أمكن ذلك أمام الأبواب المشرعة، أو استمعوا أحيانًا إلى الأحاديث التي تبثها الإذاعات المحلية أو من مكبرات الصوت عند المداخل.

لقد تعرضت من جانب وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة لمؤامرة صمت، ومن جانب الجماعات الشيوعية والقومية المتطرفة لهجمة همجية مسمومة، كما تعرضت لجلافة زعماء الأقاليم الذين تخوفوا من لقائي مواجهةً، وتغيبوا عن استقبالي أو وداعي.

وعلى الرغم من ذلك كله فإنني لم أفكر في التوقف عن التجوال في البلاد والاجتماع إلى الناخبين، وقد زرت، بين شهري آذار/مارس وحزيران/ يونيو، عشرات من المدن في أكثر من عشرين منطقة، وحضرت عديدًا من الاجتماعات مع آلاف الأشخاص، ونظمت هذه اللقاءات في سانت بطرسبرج، ونزني نوفجورود، ونوفوسبرسك، وكراسنويارسك، وإركوتسك وأورال- أودي، وكيميروفو، وبارونول، وأومسك، وفولجوجراد، وروستوف-أون- دون. ونُظمت كذلك لقاءات مماثلة في إستافروبول،

وسمارا، وإيكاترينبيرج، وكازان، وأوفا، وفلاديمير، وقد عقدت على العموم لقاءات في كل المدن.

وفي عدد من المدن، أدى مذيعو التلفاز دورهم على نحو يدعو إلى الإعجاب، بل بشجاعة إذا أخذت بالحسبان الأوضاع السائدة آنذاك، وعلى سبيل المثال دارت مناقشة صريحة في روستوف –أون– دون بيني وبين الصحفي ديمتري دبروف Dmitri Dibrov، وأذيعت من دون أي (تحرير). وفي المدينة نفسها، أجبت مدةً تزيد على الساعة، عن أسئلة وجهها مئات من مواطني روستوف، في اجتماع في الهواء الطلق في الحديقة العامة في المدينة.

وقد بدا أحيانًا أنه كلما ازداد بعدنا عن موسكو، فإن الناس –ومن بينهم الزعماء المدنيون المحليون– يتصرفون بثقة وحرية أكبر. وقد عقدت اجتماعات في ألتاي مع الحاكم ومع رئيس المجلس التشريعي الإقليمي، وعقدت كذلك مؤتمرًا صحفيًّا، وتحدثت على شاشة التلفاز في الإقليم.

ولأن أكثر من ثلث المواطنين في ألتاي قد صوتوا لمصلحة الشيوعيين، فقد ركزت عليهم في خطابي، وفيما يأتي نص الخطاب الذي أعتقد أنه ما زال يحتفظ بأهميته حتى الآن:

بصراحة، لم أكن لأشارك في الحملة الانتخابية الحالية لو اقتنعت بأن الشيوعيين اليوم قد جددوا الحزب وعرضوا برنامجًا جديدًا، فإذا نظرتم إلى من يحيطون بزيوجانوف، فستدركون أنهم هم الذين خانوا وغدروا برئيس الاتحاد السوفييتي وبقضية الإصلاح، وهم الذين حالوا دون توقيع معاهدة الاتحاد، وإصلاح الحزب، وتنفيذ البرنامج الكفيل بحل الأزمة. واليوم، يقف الحزب الشيوعي في الفيدرالية الروسية عاجزًا عن إخراج البلاد من تلك الأزمة.

إنني على اتصال مع زعماء الجمعيات السياسية والأهلية، من سفياتوسلاف فيدوروف حتى جريجوري يافلنسكي، ونحن نلتقي، ونتحادث، ونبحث عن السبل

الكفيلة بتحقيق الوحدة؛ لأن نصيب (حزب الحكومة) والحزب الشيوعي في الفيدرالية الروسية يراوح بين 40 و45 بالمئة من أصوات الناخبين، أما النسبة الباقية التي تراوح بين 50 و60، بل ربما 70 بالمئة من الناخبين، فهم في حيرة من أمرهم ولا يعرفون لمن سيصوتون.

إن المرشحَيْن اللذين يتصدران القائمة الآن يعتزمان فرض خيار مضلل على الناخبين: فإما يلتسين أو زيوجانوف؛ فأما يلتسين فيراهن على الفوز في الانتخابات بالأصوات المعادية للشيوعيين، وأما فريق زيوجانوف فيعتقد أن الطريق الأسهل للفوز هو توجيه النقد للرئيس الحالي الضعيف، الذي بدد ما كان يتمتع به من دعم شعبي. وأعتقد أنه يجب على 50 أو 60 أو 70 بالمئة من الناخبين غير الملتزمين أن يرفضوا هذه الألاعيب. وقد اتفقنا، أنا، ويافلنسكي، وليبيد، وفيدروف، على أن كلًّا منا سيمضي قُدمًا في حملته الرئاسية، ويتجول في أرجاء البلاد، ثم نلتقي معًا بعد ذلك، وسيكون بوسع كل منا أن يقيِّم الفرص المتاحة له، ثم نستعرض الوضع في أيار/مايو، ونقرر أفضل السبل لتحقيق الوحدة، وخلق فرق قوي حقيقي وقادر على تولي الحكم.

تحدثنا مع أمان توليف، واتفقنا على أن يصدر مرشحو الأحزاب جميعًا عند إعلان القائمة النهائية -بصرف النظر عن نتائج الانتخاب- بيانًا عامًّا (وقد قدم توليف هذا الاقتراح الذي أؤيده كذلك) يؤكد أننا نفضل إجراء انتخابات ديموقراطية عادلة، يتخذ فيها الشعب الروسي قراره بنفسه، وستكون أمامهم فرصة للاستماع إلى مختلف البيانات والخطط وللتعبير عن إرادتهم بحرِّية، وأعتقد أن ذلك يمثل خطوة مهمة إلى الأمام.

في غضون الأشهر التي استغرقتها الحملة الانتخابية، برزت تجارب كريهة كثيرة؛ وها هي ذي واحدة منها:

وصلت صباح يوم 24 نيسان/أبريل إلى أومسك التي كان قد أُعلن أن فيها اجتماعًا بناخبي المدينة، وقد تجاهل زعماء المدينة هذا الاجتماع، واحتشد قبل ذلك جمهور عدائي في نادي التربية السياسية، واقترح ممثلو الإدارة المحلية أن أدخل من الباب

الخلفي، ولكنني رفضت ذلك بصورة قاطعة، ودلفت بهدوء من البوابة الرئيسة والبهو الأمامي نحو الدرج المؤدي إلى الطابق الأول وقاعة مكتظة كان ينتظر فيها نحو ألفَي شخص، وعندها اندفع شاب تنذر ملامحه بالشر إلى الأمام، ووجه إلى جانب من رأسي لكمة لا يتقنها إلا جنود المظلات، وتمكن أحد ضباط الأمن من دفع المهاجم إلى الوراء، فساعد ذلك على تخفيف آثار اللكمة، وعندها حاولت مجموعة من الأفراد الذين كانوا يقفون على أحد الجانبين ويراقبون الوضع تحرير المهاجِم المحتجز.

أرجئ الاجتماع، وتوتر الوضع، وتفاقم الأمر، وعندها تسللتْ إلى القاعة جماعات كان من الواضح أنها تعتزم عرقلة النشاط، وقد وصفت وكالة موسكوفسكيا نوفوستي Moscovskiya novosti ما حدث على النحو الآتي:

عندما صعد ميخائيل جورباتشوف إلى المسرح بعد شرطة مكافحة الشغب، وقف صامتًا يستمع إلى الصراخ والزعيق بين الجمهور، ثم صاح بأعلى صوته: «هكذا تبدأ الفاشية في روسيا!».

ران على القاعة الصمت، ولكن ليس على الفور، وهنا أردف جورباتشوف قائلًا: «الواقع أنني أحس بعد ما حدث بأن عليَّ المغادرة، لا لأنني أخشى مواجهة الغوغاء، بل لأنني حريص على راحة الناس العاديين هنا، وعندما أنظر إلى الوجوه في هذه القاعة، أدرك أنهم يمثلون نحو نصف الحضور، ويساورني القلق بالنسبة إليهم في هذه المعمعة، لأنهم يريدون التصويت لمصلحة روسيا جديدة. لا تأبهوا لمثل هذه المهازل- أيها المواطنون- وتذكروا أن السنوات الأربع المقبلة ستقرر مصير بلادنا لعقود طويلة قادمة، ولا تسمحوا بتحويلكم إلى قطيع من العبيد».

وغادر جورباتشوف القاعة.

أعتقد أن مهاجمتي، ومقاطعة خطابي أمام الناس في أومسك، كانا خطة مدبرة، وبلغني في وقت لاحق أن حزب (الديموقراطيين الليبراليين) الذي يتزعمه زيرينوفسكي، كان وراء هذه الواقعة، وقد زل لسان أحد المسؤولين في ذلك الحزب

عندما لعبت برأسه الخمر في عيد مولد زيرنيوفسكي فهلل قائلًا: «يا له من مستقبل أعددناه لجورباتشوف في أومسك!»، وعندما عرفت ذلك، قدمت هذه المعلومات إلى مكتب الادعاء العام، غير أنني لم أتلقَّ منه غير رد بيروقراطي لا معنى له ولا دلالة.

حاول ممثلو الحزب الشيوعي، في عدد من المدن، عرقلة الاجتماعات؛ بالضوضاء، وصيحات الاستهجان، وطرح الأسئلة المحرجة، غير أنني أحبطت محاولاتهم تلك، وأسهم المشاركون في الاجتماع في إخراسهم.

وفي هذه الاجتماعات، كان الناخبون يسألونني باستمرار عن علاقاتي بمرشحي الرئاسة الآخرين: جريجوري يافلنسكي، وألكساندر ليبيد، وسفياتوسلاف فيدوروف؛ هل اتفقنا على تأسيس ائتلاف يجمع القوى الديموقراطية؟ وقيل لي بصريح العبارة إنه إذا لم تتوصل إلى مثل هذه الاتفاقية، فإنك ستطلب منا أن نرمي أصواتنا في سلة المهملات. وقد وصف الوضع بأسلوب بالغ الخشونة: لماذا لا نفهم، أنا ويافلنسكي والآخرون، أن مطامحنا الشخصية لا أهمية لها على الإطلاق عندما لا تحتاج روسيا إلا إلى الوحدة؟

لم أكن أعد يافلنسكي، وليبيد، أو فيدوروف، منافسين، بل أعدهم شركاء، أو على العموم أعضاء فريق واحد، وكنت أعتقد أن إدارة كل منا لحملته الانتخابية بنفسه ستوضح لنا من منا ستكون له فرصة أفضل للفوز، وسنتفق من ثَمَّ على الشخص الذي سيواصل الحملة بوصفه مرشح الوحدة نيابة عن القوى الديموقراطية. وبدا لي ذلك خطة واقعية تمامًا، وتحدثت عنها علنًا، وقد أقنعتني زياراتي لأكثر من عشرين مقاطعة أن أغلب الناس قادرون بصورة كاملة على تبين الخيار المزيف الذي فرض عليهم، وتأكيد المطالبة الحقيقية بإنشاء قوة ثالثة.

بيد أن اللقاء المأمول لم يحدث قط؛ ذلك أن شركائي المحتملين كانوا يفتقرون إلى الحنكة السياسية، ولم يدركوا أن المسارات الفردية لن تفضي إلى أي نتيجة، فقد عملت الحكومة بصورة نشطة على زرع بذور الشقاق بيننا، واستهدفت بالدرجة الأولى ليبيد الذي كانت شعبيته في تزايد مستمر، وقد سمحت له الحكومة بأن يواصل

حملته من غير أي عوائق، وبعد جولة الاقتراع الأولى أغْرَته بأن عرضت عليه منصب الأمين العام لمجلس الأمن الروسي، فلم يبق لي بعدها إلا خيار وحيد، هو المضي قُدمًا إلى الأمام.

وللمرة الأولى من عدة سنوات أتيحت لي الفرصة لمخاطبة الناس على شاشة التلفاز الوطني، ولم تكن ثمة مناظرات بين المرشحين (وما تزال الحكومة الروسية تتحاشاها حتى اليوم)، غير أنني استطعت أن أفسر موقفي للمشاهدين حتى في خطاب مسجل مسبقًا.

سأتناول الآن الموضوع الرئيس؛ إنه الحكومة. وأول ما يجب عمله هو إخضاع الحكومة للرقابة، ولا بد أن تنبع سلطتها من الشعب، وأن تظل دائمًا تحت السيطرة الشعبية. إن روسيا تحتاج إلى رئيس لا إلى طاغية مستبد ولا إلى دكتاتور بالتأكيد، ولا يمكن أن يكون مصير أمة عظيمة مرهونًا بنزوات فرد واحد أو مزاجه أو وضعه الصحي. ولسنا بحاجة إلى العصا، ومعها جزرة ملوكية على حساب المال العام، ولا بد أن يعمل البرلمان والحكومة جنبًا إلى جنب مع الرئيس، وأن يتمتعا بكل السلطات والصلاحيات اللازمة لذلك. وفوق هذا وذاك فإننا نحتاج إلى أشخاص يتحلون بالأمانة والمعرفة.

إنني أعتزم اتخاذ إجراءات حازمة لكشف النقاب عن المؤامرة غير القانونية بين السياسيين الأراذل، والمسؤولين الفاسدين، وعالم الإجرام، ويجب أن يحس المواطنون الروس بأنهم يتمتعون بحماية الدولة أينما كانوا؛ في أماكن عملهم، وفي الشارع، وفي البيت.

وما يجب علينا أن نكبره غاية الإكبار هو العلاقات الطيبة هنا، في بيتنا المشترك، فقد كانت روسيا -وستظل- عالمًا يضم عدة عوالم، وإن الروس، الذين يمثلون الأغلبية، عاشوا دائمًا على وئام مع شعوبنا الأخرى.

إن العدالة الاجتماعية -كما أفهمها- تعني دخلًا كريمًا للقادرين على العمل، ودعمًا للمعوزين، ولا بد أن يكون الكسب الحلال في روسيا أكثر نفعًا آخر الأمر من

السرقة، وأعتقد أن من الجوهري، حتى في وضعنا الراهن، تقديم المعونة الفورية لمن يجدون أنفسهم دون خط الكفاف، وأعني هنا أصحاب الرواتب التقاعدية، والمعوقين والطلاب واللاجئين. وقد أضفت في بياني، من خبرتنا السوفييتية، جوانب أخرى أثبتت جدواها: التعليم المجاني لكل عائلة بصرف النظر عن الدخل، والرعاية الصحية المتاحة للجميع، ويجب علينا- بطبيعة الحال- أن نحسِّن القطاع الخاص بدعم من الدولة كذلك.

وفي روسيا التي أصبو إليها لن يتحول المدرسون، والأطباء، والعلماء، والمثقفون، إلى متسولين، وعلينا أن نستعيد سلطة القانون وهيبته، والتزام القانون والشرعية، والأدوات الكفيلة بإنقاذ القانون، عن طريق الدعم لا التدخل من جانب الدولة، واستقلال القضاء، وفوق كل شيء حكم القانون، هذا ما نريده.

لم يعد بوسعنا أن نترك جيشنا في وضعه الحالي، وسأعيد الهيبة والاحترام للقوات المسلحة.

العدالة الاجتماعية: ليست العدالة الاجتماعية -في نظري- انتقاصًا من قيمة الفرد، ولا تحويله إلى عالة على معونة الرفاهة الاجتماعية، ولكن هل نستطيع أن نلتزم الهدوء ونحن نشهد بعضهم يبددون المال يمنة ويسرة في جميع أرجاء العالم في حين تنزلق الأغلبية العريضة إلى مهاوي الفقر؟

الاقتصاد: إنني أرى أن التصدي لهذه المهمات، وحل هذه المشكلات الضخمة، يكمن في إنتاجنا الصناعي الروسي؛ ذلك أنه لا يمكننا أن نجعل كل شيء يدبر أموره بنفسه، وعلينا أن ندير استثماراتنا واعتماداتنا المالية، ونضع سياسة إيجابية حول الضرائب والروابط الاقتصادية الأجنبية، وأتوقع أن تؤدي المشروعات الخاصة، وبخاصة المصالح التجارية الصغيرة والمعتدلة، دورًا أساسيًّا. وسيؤمن القانون ويحمي جميع صور الملْكية، الخاصة والعامة على حد سواء، ومن الضروري أن يتمتع الناس بملْكيتهم بحرية وسلام، وبصورة يضمنها ويكفلها القانون، وأن يدفعوا الضرائب المستحقة عليهم بإنصاف، لا أكثر ولا أقل، وكما هو شائع في جميع بقاع العالم، فإننا

سنعزز كل ما لدى الدولة من قوة لحماية العمال الزراعيين ودعمهم. إن من واجبنا اليوم أن نبني لا اقتصاد الأمس، بل اقتصاد الغد، ولكي تحقق روسيا هذا الهدف فلا بد أن تظل قوة علمية كبرى.

السياسة الخارجية: من أجل إعلاء مرتبة روسيا على الصعيد الدولي، فسوف أسخر لذلك كل ما اكتسبته من خبرة وسلطة، وعلينا أن نتحرك- في إطار الكومنولث الذي يجمعنا- صوب اتحاد جديد على أساس التعاون المتبادل، وفي الوقت نفسه يتعين على روسيا ألا تتحمل ما لا طاقة لها به من أعباء.

وأخيرًا، لا تصدقوا من يوزعون عليكم الوعود مرة أخرى بأن تغنموا الأرض وما عليها، ويُقسمون الأيمان المغلظة بأنهم يفضلون الموت على الإخلال بالوعد، وأنهم سيؤمنون زوجًا لكل امرأة، وما إلى ذلك؛ إن إنقاذ روسيا وإنقاذ أنفسنا من هذا الوضع مرهون بنا وحدنا إذا عملنا معًا، فليس لنا إلا روسيا واحدة، ونحن مسؤولون عنها.

لقد أظهرت الجولة الأولى من الانتخابات أن الحكومة قد نجحت في فرض خيارها بين التوءم الخبيث المتمثل في يلتسين وزيوجانوف، اللذين حصل كل منهما على نحو ثلث الأصوات، ولو كان ثمة ترشيح موحد للقوى المناصرة للديموقراطية، لَكَان من المحتمل أن يتغلب على الطرفين الآخرين، غير أننا- مجتمعين- لم ننل في غياب ذلك إلا نحو ربع الأصوات، ولكن... من يعلم حقيقة الأمر؟ لقد تعاظمت عمليات التزييف والتزوير و(التلاعب السري) بنتائج الاقتراع، وكان المجموع الكلي المعلن للأصوات يرجِّح كِفَّتي في كل منطقة من مختلف المناطق، وعلى نحو متقارب بصورة مدهشة في حدود واحد بالمئة، غير أن استطلاعات الرأي، وحتى أعداد الأصوات الأولية التي يفترض أن تكون قد تسربت سهوًا، تروي حكاية أخرى، فلن يصدق أحد على الإطلاق الزعم بأن المرشح الذي حصلت أوراق ترشيحه في مدة وجيزة على مليون ونصف المليون من التواقيع قد حصل على هذا العدد الضئيل من الأصوات في الانتخابات الفعلية.

وقد وقعت حادثة فاضحة وواضحة الدلالة شملت ممثلي الشخصي آرثر يمانسكي؛ فقد أبلغني هاتفيًّا من الشيشان أنه سيأتي إلى موسكو حاملًا بعض الوثائق عن عمليات تزوير خطيرة لنتائج الانتخابات، وقد علمنا بعدها بوقت قصير أن بعض المسلحين اقتحموا منزله واختطفوه، ولم يره أحد بعدها قط، وذهبت الاستفسارات العديدة التي وجهناها إلى وزارة الداخلية ومكتب المدعي العام أدراج الرياح.

وكنت قد أكدت مرارًا وتكرارًا أن الانتخابات الأكثر نزاهة في تاريخ الاتحاد السوفييتي والفيدرالية الروسية بأكمله هي التي جرت عامي 1989 و1990م؛ فلم يشكك أحد قط بأي منهما؛ لأنهما حدثا- ببساطة- في أجواء منصفة، أما ما تلا ذلك فهو سلسلة من التطورات المؤسفة، فعوضًا عن الانتخابات الحقيقية العادلة، أقيمت وكالة بديلة، وغدونا نشهد- سنة بعد أخرى- تطبيقات متزايدة لأساليب التلاعب والتحايل الجديدة لمنع التعبير الحر عن إرادة الشعب. ولمصلحة من يحدث ذلك كله؟

إن الأطراف التي ستتضرر في التحليل الأخير هي: الاقتصاد وقطاع الأعمال التجارية اللذان قدمت الشخصيات البارزة فيهما التمويل اللازم لحملة يلتسين؛ والإنتلجنسيا، التي أخفقت في دق ناقوس الخطر وغضت الطرف في الغالب عن الأساليب والوسائل غير القانونية التي استخدمت لإقصاء الشيوعيين، الذين واجهوا محنة قاسية خلال هذا السباق.

رسائل تأييد من أواخر التسعينيات من القرن العشرين

عزيزي ميخائيل سيرجييفتش،

... لقد دمر مدبرو انقلاب آب/أغسطس الاتحاد السوفييتي، وأضفت أفعالهم طابع الشرعية على (الإخوة بييلوفيجا)، يلتسين، وكرافيتش شوشكيفيتش.

وإذا كان جورباتشوف يستحق اللوم، فلأنه كان رؤوفًا للغاية مع الطرفين كليهما.

يوري أندرييفتش إشكوف
متقاعد، عضو في نادي ريازان للناخبين
26 نيسان/أبريل 1996م.

عزيزي ميخائيل سيرجييفتش،

إنني أدرك أنك تشعر الآن بحزن شديد، وأرجو أن تساعد هذه الرسالة النابعة من القلب على التخفيف قليلًا من الأعباء التي تتحملها.

لقد مرت أوقات في المراحل المبكرة للبيريسترويكا كنت فيها- على ما يبدو- محبوبًا من جانب الشعب السوفييتي بأكمله، وكنتُ في غاية السعادة والحماس عندما كنت أنت في فرنسا، وقد هللت فرحًا مع شعب الولايات المتحدة الذين كانت آلاف مؤلفة منهم تتوق إلى مصافحتك. لقد كنت شديد الاعتزاز بك! إلا أنه مرت أوقات أخرى أحسست فيها بالألم والخزي، والأهم من ذلك أنني شعرت بالسخط عندما حدثت تلك المذبحة في باكو، حين قتل أناس عزل في تفليس وفيلنيوس، وغيرها.

وتتحمل أنت جانبًا من اللوم على هذه الكوارث.

وقد تولاني الذهول عندما تذبذب موقفك؛ مرة إلى اليمين ومرة إلى اليسار، ولكن بعد عشر سنوات بدأت أفهم ما كنت تخشاه، فأنت تعرف من موقفك أكثر بكثير مما أعرف.

عندما أخذوك رهينة في فوروس كنت شديد القلق عليك، وأعتقد اليوم أنه لولا لجنة طوارئ الدولة اللعينة، لكنا قد مضينا قدمًا، وإن بصورة بطيئة جدًّا، صوب الديموقراطية، ولم تحدث تلك المذبحة في الشيشان، أو تلك المأساة في طاجيكستان، غير أن التاريخ يكتب وفق ما نتمناه.

لقد شعرت بالأسف عليك، غير أن بطلًا جديدًا- هو يلتسين- غدا النجمَ المتألق، وحين وقف على تلك الدبابة خارج البيت الأبيض، فإنه كان يجسد انتصار الديموقراطية على النزعة الشمولية التوتالية، وقد غمر الفرح الناس (ومنهم أنا)، أما أنت فقد انهال عليك السباب والتقريع من جانب الديموقراطيين والشيوعيين على حد سواء؛ لقد تحمل جورباتشوف الأخطاء جميعها.

ولم أنسَ أنك أنت الذي ألقى في الأمم المتحدة خطابًا أعلنت فيه نهاية الحرب الباردة، ومنعت حربًا عالمية ثالثة أو نووية، وإنني على يقين أن البشرية الشاكرة لن تنسى ذلك.

إنني أتابع من كثب ما تفعله الآن، وأعلم أنك لا تفعل ذلك لنفسك بل لروسيا والديموقراطية وللبشرية جمعاء. إنك تحمل الآن صليبًا ثقيلًا في طريقك إلى الجلجلة. ومرة أخرى، أعرب لك عن إعجابي....

مع الاحترام، والإيمان، والأمل،

سفتلانا لوتشيتش

عضو حملة نزع السلاح النووي

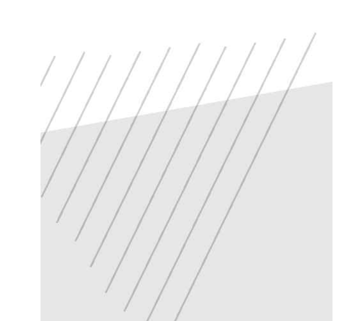
16 أيار/مايو 1997م.

إنني لا أندم على المشاركة في انتخابات عام 1996م.

2

الجزء الثاني

روسيا إلى أين؟



في 9 آب/أغسطس 1999م عينَّ يلتسين فلاديمير بوتين نائبًا لرئيس الوزراء، وأعلنه خليفة له، وهكذا بدأ (عصر بوتين) في تاريخ روسيا بعد المرحلة السوفييتية.

كان تعيين يلتسين لبوتين خليفة له اعترافًا بأن عهده قد مضى وانقضى، وكان ذلك اعترافًا متأخرًا، وربما كان قد أرغم على إعلانه؛ فقد كان ضعفه الجسماني واضحًا كل الوضوح، وكان بوسعه، في جميع الأحوال، أن يمهد الطريق لانتخابات رئاسية تنافسية عادية، ولو فعل ذلك لكنت مستعدًّا لدعم ترشيح يفجيني بريماكوف.

خلال الأشهر شديدة العسر بعد خيبة عام 1998م، استطاع بريماكوف، الذي كان يلتسين قد رشحه ليكون رئيسًا للوزراء، أن يتبنى مسارًا ثابتًا، ويحوِّل دون انهيار الاقتصاد في هوة سحيقة. وأظهرت مسوح الرأي العام أن أعداد من يثقون به في تزايد مستمر، بل إنه ظل أهلًا للترشح والفوز حتى بعد تقاعده، أو بصورة أدق بعد أن عزله يلتسين.

لم يكن يلتسين مرتاحًا لبريماكوف، وقد أُطلقتْ حملة إعلامية للانتقاص من قدره، غير أن بريماكوف انسحب -على نحو ما- على عجل، ولم يبدر عنه ما يشير إلى صلابته أو إرادته السياسية. وعندما استقال يلتسين عشية رأس السنة 1999م ورشح بوتين نائبًا للرئيس، اتضح أن نتائج الانتخابات المقبلة ستكون من باب تحصيل الحاصل.

وغني عن البيان أنه لم يكن ثمة ما هو ديموقراطي في عملية الاستخلاف تلك، التي حاكتها عصبة يلتسين، ومن بينها بوريس بيريزوفسكي؛ فقد جرى تمهيد الطريق أمام الخليفة المعين على نحو تحولت معه الانتخابات القادمة إلى مجرد إجراء شكلي، أي إلى (مصادقة) على قرار استباقي. لقد كانت انتخابات لا خيار فيها أمام الناخبين، وقد ساند الناس بوتين، غير أنه كان واضحًا تمامًا أنه هو وروسيا سيواجهان سلسلة من المحن الكبرى.

بوتين: البداية

لقد ورث بوتين الفوضى؛ في الاقتصاد، وفي المجال الاجتماعي، وفي الساحة السياسية، بيد أن المشكلة الكبرى كانت الفوضى في إدارة الاتحاد الفيدرالي، وفي إدارة روسيا؛ ففي السنوات المنصرمة كانت عشرات من الأقاليم قد سنت قوانين وتعليمات تناقض دستور الفيدرالية الروسية، وكان الوضع ملتهبًا في القوقاز، في حين اكتسحت عصابات باساييف داغستان. أما في موسكو وفولغودونسك فقد أقدمت جماعات من المجرمين المجهولين على نسف المباني السكنية، وهو ما أدى إلى مصرع العشرات من الأشخاص.

وفي آب/أغسطس 1999م، كان على بوتين، بوصفه رئيس الوزراء الجديد، أن يتخذ قرارًا حاسمًا وبالغ الصعوبة حول ما يجب عمله بالنسبة إلى الشيشان.

وهذه المشكلة لم تكن من صنعه؛ فالمسؤولية عن سقوط عشرات الآلاف من القتلى خلال حرب الشيشان والسنوات التي تلتها، وتدمير البلدات والقرى، والفوضى التي عمت أجزاء من البلاد، إنما تقع على كاهل يلتسين نفسه، الذي أصدر أوامره في كانون الأول/ديسمبر 1994م بإرسال العسكر إلى الشيشان.

كان على بوتين أن يتحمل أعباء اتخاذ القرار بإطفاء الحرائق التي كانت قد امتدت إلى جمهورية مجاورة، وغدت تهدد باكتساح أراضي القفقاس بأكملها، ولم يخامرني الشك حتى اليوم في أنه قد اتخذ القرار الصحيح؛ فقد كان من الضروري تدمير مرتع الإرهاب الخصب في الشيشان. وقد أَعلنتُ بصورة واضحة تمامًا موقفي من تلك القضية التي ربما كانت هي القضية الأكثر إلحاحًا التي واجهتها روسيا، وأظهرت تأييدي لقرار بوتين: «لا بد أن يلقى هؤلاء الأشخاص عقوبة قاسية؛ فإما أن يستسلموا أو يُقضَى عليهم».

ذهل بعض أصدقائي لموقفي ذاك، ووجه الغرب النقد لبوتين، وعندما كنت في الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 1999م، طرح عليَّ السياسيون والصحفيون كثيرًا من الأسئلة حول هذه القضية، فقلت لهم يومها إن عدم اتخاذ أي قرار في تلك الأيام لم يكن من جملة الخيارات؛ وقد اتخذ بوتين قرارًا صعبًا ولكنه صحيح. وذكرت آنذاك ما كررته مرارًا وتكرارًا بعد ذلك؛ وهو أنه كانت هناك مشكلة سياسية موازية للمشكلة العسكرية، وبرزت من ثم الحاجة إلى البحث عن حل سياسي بأسرع وقت ممكن، وأعتقد أن بوتين قد أبطأ في هذه الناحية.

وفي أواخر عام 1999م، نشر فلاديمير بوتين مقالة مطولة في مجلة نيزافيسيمايا جازيتا بعنوان: (روسيا على منعطف الألفية)، وقد جرت العادة ألا يأبه لمثل هذه البيانات والتصريحات غير قلة قليلة من الناس، غير أنني- بعد دراسة متأنية للمقالة- لمست فيها إحساسًا بالخيبة تجاه روسيا والشعب الروسي، فبلدنا اليوم -كما يرى بوتين- ليست على مستوى البلدان الأخرى في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الحديث، والأهم من ذلك كله أننا «نشهد تناقصًا مستمرًّا في دخل السكان الحقيقي خلال سنوات الإصلاح». غير أن المحور الرئيس للمقالة -كما بدا لي- هو أن مشكلات روسيا لا يمكن حلها إلا ببناء دولة قوية؛ «علينا أن نحول الدولة الروسية إلى منسِّق فعال للقوى الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، بصورة تحافظ على التوازن بين مصالحها».

وطرح كذلك عددًا من المبادئ التي تضمنتها البرامج التي نادت بها بعض الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية: «إن توافر الحرية، شأنه شأن وجود الدولة نفسها، هو من الضرورات الجوهرية».

تضمنت مقالة بوتين نقطة أخرى مهمة؛ إنها الضرورة الملحة لمحاربة الفقر، فهو يقول: «إن علينا، في روسيا، أن نتجنب -بالتأكيد- أي تغييرات أو إجراءات تتضمن خفضًا لمستويات المعيشة، وإذا لم نفعل ذلك فإننا -إذا جاز التعبير- سنكون في أسفل سافلين. لقد انتشر الفقر بصورة خاصة على نطاق واسع... وهذه هي المشكلة الاجتماعية الأكثر إلحاحًا».

يختلف هذا الإقرار، ولهجة بوتين عند إعلانه، اختلافًا صارخًا عن مقاربة يلتسين السياسية لهذه المسألة. ولا تفوتني الإشارة إلى أن بوتين أظهر في السنوات اللاحقة أحيانًا اهتمامه بالواقع الفعلي لحياة الناس ومشكلاتهم، وقد آمن المواطنون الروس يومها أن ثمة زعيمًا سياسيًّا يهتم بأمرهم، ويتساءل عما يجب عمله لتمكين الناس من التمتع بالحياة الكريمة.

كان اختيار الأولويات- على ما يبدو- إجراء سليمًا، غير أن السؤال كان: مَن الطرف الذي سيبلور هذه السياسات الجديدة ويتولى تنفيذها؟ لكن حاشية بوتين كانت تضم أشخاصًا من الحقبة الماضية ممن لم تكن هذه المهمات من جملة أولوياتهم؛ فقد كانوا يريدون خصخصة قوة الدولة في روسيا، وتسخيرها لتحقيق أهدافهم الخاصة. وقد دعوت بوتين، من خلال وسائل الإعلام، مباشرةً إلى التخلي بأسرع وقت ممكن عن تلك الزمرة التي تمثل خطرًا عليه وعلى البلاد، وأن ينأى بنفسه عن بطانة الرئيس السابق. ولكن المفارقة كانت تتمثل في أن عليه الابتعاد عن دائرة الأشخاص الذين أوصلوه إلى منصبه القوي الراهن؛ ولم يكن ذلك بالمهمة اليسيرة.

وفي أعقاب الانتخابات التي جرت في شهر آذار/مارس 2000م، أتيحت للرئيس بوتين الفرصة لإجراء تعديلات رئيسة، وقد اغتنم هذه الفرصة، غير أن اختياره لكبار الموظفين لم يكن موفقًا في جميع الحالات، وكان من نتائج ذلك أن مسار الحكومة كان في أكثر الأحيان يختلف عن أهداف الرئيس المعلنة.

كانت أولُ وثيقة وقَّعها بوتين عندما كان نائبًا للرئيس مرسومًا «حول ضمانات حصانة لرئيس الفيدرالية الروسية عند تخليه عن السلطة، ولأفراد أسرته كذلك». وقد سئلتُ يومها عن ذلك، فأجبت بأنني أَعُدُّ المرسوم الخاص بحصانة الرئيس السابق، وحظر محاكمته، إجراءً غير دستوري، وأنني شخصيًّا لم أكن بحاجة إلى أي ضمانات خاصة، ولم أطلبها.

خلال الأشهر الأولى التي كان بوتين فيها نائبًا للرئيس قبل انتخابات آذار/مارس، نوَّهت بالسمات الإيجابية فيه؛ من قوة الإرادة، والذكاء، والمنهجية، والاستعداد لتحمل

المسؤولية دونما تردد، غير أنني أشرت كذلك إلى جوانب تثير الريبة في شخصيته وأسلوبه؛ ففي تلك الأشهر ارتكب عدة هفوات وأخطاء، بعضها طفيف وبعضها فاحش، غير أن الناس لم يضعوه موضع المساءلة، فلم أعلق من جانبي على هذا الأمر، فالسياسيون يرتكبون الأخطاء في العادة، ويصْدُق ذلك بصورة خاصة على من يتولى السلطة العليا من دون أن تكون لديه خبرة سابقة في هذا المجال، غير أننا شهدنا مظاهر مفزعة من النزعة التسلطية، وقد تحدثت عنها بصراحة في مؤتمر صحفي في 10 آذار/مارس، إلا أنني رأيت آنذاك أن قدرًا من النزعة التسلطية يجب ألَّا يثير الذعر إذا كانت البلاد تحتاج في مرحلة من المراحل إلى زعامة قوية. وقد أضفت إلى ذلك، في مقابلة مع صحيفة (لاريبليكا) الإيطالية: «إن على فلاديمير بوتين أن يختار بين العمل لمصلحة الديموقراطية، واللعب ببطاقة النزعة التسلطية، وأعتقد أنه سيتبنى الخيار الصحيح آخر الأمر».

في تلك المرحلة تحديدًا كانت مؤسسة جورباتشوف تضع اللمسات الأخيرة لاستكمال تقرير بعنوان **روسيا وتقرير المصير**[9]، وكان المشرف على فريق البحث صديقي وزميلي في مرحلة البيريسترويكا جريجوري شاخنازاروف، وقد خلص التقرير إلى ما يأتي:

من المحتمل جدًّا أن يقوم في روسيا في المستقبل القريب نظام تسلطي معتدل، وسيكون موضع ترحاب من جانب الجمهور، وإذ تفضل النخبة السياسية استعادة مكانة عظيمة النفوذ، فإن المجتمع الروسي- أو أغلبيته على الأقل- يأمل في أن يحقق الازدهار بصفته دولة قوية.

اعتمد التقرير على تحليل معمق وقاعدة سوسيولوجية صلبة، وقد رسم صورة مركبة، ومقنعة على أكثر من وجه، إلا أنني لم أكن -وربما لم أرغب في أن أكون كذلك- ميالًا إلى الاتفاق التام مع تقييم التقرير باحتمال الانتقال إلى مرحلة من الحكم التسلطي، وقد ذكرت ذلك عند إطلاق التقرير في المؤسسة، فمسار التاريخ ليس محتومًا من قَبل؛ لأن جانبًا كبيرًا منه يعتمد على العامل البشري، وعلى القيادة،

ولم أعدَّ فلاديمير بوتين شخصًا اختاره عدد قليل من الأشخاص الذين كانوا من المجموعة الحاكمة في الماضي، بل عددته رئيسًا منتخبًا بطريقة شعبية.

الرئيس الجديد: آمال.. ومشكلات.. ومخاوف

بعد الانتخابات التي فاز بها فلاديمير بوتين في الجولة الأولى منها، نشرتُ على الفور مقالة في صحيفة **أوبشايا جازيتا** Obshchaya gazeta (الجريدة التبادلية)، وقلت فيها إنني لا أعتقد أن البلاد قد ارتكبت خطأ يوم 26 آذار/مارس؛ بل على العكس من ذلك فإن هذه الانتخابات الرئاسية تبشر بحدوث تغيرات أساسية، لا بسبب شخصية الرئيس الجديد، بل بسبب المزاج العام الذي يسود المجتمع.

كان أهم الاكتشافات التي تجلت خلال الحملة الانتخابية أن «سبعين بالمئة من المواطنين لم يفقدوا بعد إيمانهم بمستقبل كريم، وبقدرتهم على تغيير الوضع، في وقت بدا فيه أن الناس قد فقدوا الأمل بتغيير أي شيء، ولن يضعوا ثقتهم بأي زعيم وطني مرة أخرى، وكان انتخاب بوتين تصويتًا لنوع مختلف من الحكم. وبالنسبة إلى الرئيس الجديد سيكون الامتحان الصعب هو اختبار صلابته في محاربة الفساد وهيمنة حكم القلة الأوليغاركية».

إن علينا -كما قلت في تلك المقالة- ألا نتوقع معجزة فورية من جانب الزعيم الجديد، وأن نتحلى بالصبر، فإنني أدرك من تجربتي الشخصية مدى صعوبة العمل عندما يصرخ كل من حولك: «النجدة! حريق! قتل!»، فالدعم والمساندة أول الأمر أهم من النقد، حتى وإن كانت له مسوغات وجيهة.

غير أن تلك المسوغات والتحذيرات كانت واردة بالتأكيد؛ فقد تعرضت مؤسسة إن تي في التلفازية وشركتها القابضة ميديا بوست (الجسر الإعلامي) للهجوم بعد الانتخابات مباشرة، واتخذت الحملة طابع العمليات التي تقوم بها القوات الخاصة،

وهو الأسلوب الذي أصبح السمة المميزة للتصرفات الأخرى التي أنجزتها الحكومة الجديدة: فقد أقدم رجال مقنَّعون على تفتيش المرافق، وأُمر الموجودون برفع أياديهم، أو الاستلقاء على الأرض، وما إلى ذلك.

وفي 15 أيار/مايو، أجرت إن تي في معي مقابلة أوضحت فيها موقفي من ذلك الحدث، وأعلنت فيها أن روسيا بلد يفتقر إلى خبرة ديموقراطية ناضجة، وثمة حاجة إلى إقامة ضمانات تحول دون النزوع إلى الحكم التسلطي، وهذا هو الدور الذي يتعين على الوسائل الإعلامية أن تؤديه؛ لأن من واجبها الإعلام بطريقة موضوعية، وجادة، ونزيهة. ورأيت تصرف الحكومة مجرد بالون تجربة لاستشفاف ردود الفعل الممكنة من جانب المجتمع، ورأيت كذلك أن هذه الخطوة هي «أكثر من محاولة للضغط على هذه المؤسسة، بل إنها محاولة للضغط على وسائل الإعلام عمومًا وعلى المجتمع»، وقلت: «إن ممارسة الحكم في البلاد عن طريق الخوف والتخويف قد تشير إلى التحرك باتجاه المنزلق الذي يفصل بين التسلطية المعتدلة والتسلطية الكلية التامة. وقد توقعت أن يتخذ الرئيس الجديد موقفًا محددًا، ويضع حدًّا لاستخدام العنف من أجل إرهاب وسائل الإعلام.

كان الموقف يتطلب مني اتخاذ موقف ما، واستجابة لطلب من الإدارة والمواطنين في إن تي في، وافقت على أن أرأس مجلسًا أهليًّا يتولى تقديم النصح لتلك المحطة التلفازية. وكانت هيئة الإدارة في ذلك المجلس تضم محرر جريدة أوبشايا جازيتا إيجور يالوفليف، ومحرر نوفايا جازيتا ديمتري ميوراتوف؛ والأكاديميين أوليج بوجوموليف، ويوري رايزوف، وهو سفير روسيا سابقًا في فرنسا، وسكرتير اتحاد الصحفيين الروس؛ وميخائيل فودوتوف، وهو أحد مؤلفي قانون الفيدرالية الروسية (حول وسائل الإعلام)؛ وألكساندر تكاتشنكو المدير العام لمركز القلم PEN في روسيا؛ ويوري ليوبيموفن، المدير الفني لمسرح تاجانكا؛ والكاتب جنكيز آيتماتوف؛ والمؤلف المسرحي ألكساندر جلمان؛ وعميد كلية الصحافة في جامعة موسكو ياسن زاسورسكي. وكان رد الفعل تجاه تلك الجهود الرامية إلى استقلال تلك القناة التلفازية هو اعتقال فلاديمير جوزنسكي رئيس شركة (ميديا بوست) القابضة.

كان من الواضح خلال تلك الواقعة أن ثمة صراعًا على السلطة بين جماعات تمارس النفوذ على الرئيس، ومنها واحدة تبذل قصارى الجهد للاستيلاء على مصدر ربحي للأخبار، ومن الواضح أن الهدف الرئيس كان كبح وسائل الإعلام، وتحديد الزعامة التي تمارس الهيمنة على الإعلام في روسيا، وقد خضعت قناة إن تي في لحصار منهجي استخدمت فيه سلسلة من مختلف الوسائل والأساليب التي شملت التفتيش الضريبي ومحاولات تفليس القناة، وإعادة اعتقال جوزنسكي المقيم في إسبانيا، الذي كان قد أطلق سراحه سابقًا، بناء على طلب من الأجهزة القانونية والقضائية الروسية.

وفي التصريحات التي أدليت بها، لم أعُدّ فلاديمير بوتين شخصيًّا مسؤولًا عن التصرفات التي وصفها المجلس الأهلي في قناة إن تي في بأنها «إجراءات مدبرة لا للقضاء على إن تي في فحسب، بل لتعطيل وسائل الإعلام المستقلة الأخرى بوصفها قنوات للتعبير عن آراء معارضة ومستقلة في المجتمع»، وقد حاولت أن أترك للرئيس مجالًا لمنع التصعيد في هذه التحركات.

وفي اجتماعنا في أواخر أيلول/سبتمبر، قال بوتين إنه لن يتدخل في موضوع إن تي في، الذي وصفه بأنه نزاع بين طرفين تجاريين هما: ميديا بوست وغازبروم- ميديا، وأعلن بوتين: «إنني أؤيد وسائل الإعلام الموضوعية المستقلة». هل يستطيع أحد أن يجادل في ذلك؟

وفي لقاءاتي مع الصحفيين، نقلت لهم تأكيدات الرئيس بأنه يفضل ويؤيد الإبقاء على إن تي في وفريق الصحفيين العاملين فيها، غير أنه كان من الواضح أن الأحداث كانت تتحرك بسرعة في الاتجاه المعاكس؛ وبحلول نهاية العام كانت إن تي في- بلا شك- تواجه مصيرها المحتوم؛ فسقطت ضحية للمصالح التجارية الضارية التي افترست ميديا- بوست، وسرعان ما انكسرت شوكة هذه المصالح نفسها على يد أشخاص أكثر دهاءً ومكرًا. وقد وُجهت ضربة قاصمة لوسائل الإعلام الروسية، وأُبلغ الجميع بوضوح بأنه إذا لم يخضعوا ويفعلوا ما يؤمرون بفعله فإنهم سيذوقون الأمرَّين.

ما الغلاسنوست؟

بطبيعة الحال، كان الصراع حول إن تي في الذي شاركت فيه مجرد معركة في حرب من أجل حرية وسائل الإعلام في روسيا، وبالنسبة إلي كان ذلك -وما زال حتى الآن- قضية أساسية بالغة الأهمية، وكانت الغاية المستهدفة هي العناصر الجوهرية في تراث البيريسترويكا- الغلاسنوست، والشفافية وحرية الرأي.

ترى، ما الغلاسنوست؟ لقد قال ديمتري ميدفيديف في إحدى المناسبات عندما كان رئيسًا للدولة بعد ذلك بسنوات: إن الغلاسنوست دواء (مهدئ)، «إنني أعارض الغلاسنوست؛ فهي مصطلح متخلف، وإن ما نحتاجه هو حرية الرأي، غير أن الغلاسنوست مجرد مهدئ استُحدث خلال المرحلة السوفييتية لتحاشي إعطاء هذا المفهوم اسمه الصحيح». وقد قال الروائي ألكسندر سولجنتسين Alexander Solzhenitsyn ذات يوم، وربما في لحظة غضب لأنه كان يحس بالألم لما يحدث في روسيا: «لقد دمرت غلاسنوست جورباتشوف كل شيء»، وقد نسي أنه هو الذي قال عام 1967م: «إن الغلاسنوست النزيهة والشاملة هي من المتطلبات المتقدمة لإقامة أي مجتمعات صحية ومعافاة، ومن ضمن ذلك مجتمعنا، ومن لا يريد الغلاسنوست في بلادنا لا يعد وطنيًّا، بل هو شخص لا يفكر إلا في مصلحته الذاتية، ومن لا يتمنى إشاعة الغلاسنوست في أرض الآباء والأجداد هو من لا يريد تخليصها مما تعانيه من أمراض، بل يريد التستر على تلك العلل لتتقرح وتتفاقم».

هذا المفهوم محدد بدقة بالغة في معجم بروكهاوسوإفرون، الذي نشر مرارًا بين عامي 1890 و1913م: «في دولة يعيش الشعب وفقًا لأحكام القانون، تضمن الغلاسنوست أداء مؤسسات السلطة السياسية والمنظمات الاجتماعية لوظائفها بصورة سليمة»، وهي ليست الضمانة الوحيدة، ولكنها عنصر جوهري لم نعرفه في روسيا قبل البيريسترويكا.

إن عدَّ الغلاسنوست مرادفًا لحرية الرأي يدل على خطأ فادح؛ فالغلاسنوست -كما فهمتها منذ البداية- تتضمن تمتع المرء بالفرصة للتعبير عن رأيه، وللمناقشة، ولنقد الحكومة والمطالبة بالتغيير، ولكنها تشمل ما هو أكثر من ذلك؛ فالغلاسنوست هي الشفافية في أنشطة المجتمع كافة، وهي الشفافية في الحكومة نفسها، وفي إخضاع الحكومة للمحاسبة والمساءلة العامة، واستعدادها للمشاركة في حوار مع الناس، ولم يكن لدينا شيء من ذلك قبل البيريسترويكا. ولولا الغلاسنوست لكان ألكساندر سولجنتسين سيمضي وقتًا طويلًا وهو يقطع الأخشاب لمدفأته في ولاية فيرمونت، ولم تكن أغلبية المواطنين الروس لتعرف شيئًا عن كتبه؛ وربما كان ديمتري ميدفيديف يواصل إلقاء محاضراته على الطلاب الجامعيين.

ولهذا السبب أحسست بعد أن تنحيت عن منصب الرئاسة أن من واجبي النضال من أجل تحقيق حرية الرأي، والغلاسنوست وشفافية الحكم، وقد فعلت ذلك بطرائق شتى؛ ليس بالخطابات فحسب، بل وبوسائل أخرى؛ مثل مساندة فريق إن تي في، والمشاركة في توجيه مجلة **نوفايا جازيتا** Novaya gazeta، وهي المهمة التي بدأها صحفيون من صحيفة كوزمولسكايا برافدا لم يوافقوا على (تَبْلَدتها) [أي تحويلها إلى صحيفة مبتذلة من نوع التابلويد]. ومنذ البداية قدمت لهم الدعم، ومن ذلك المعونة المالية، عندما كانوا يتلمسون طريقهم، وقدمت لهم أيضًا الدعم المعنوي بعد ذلك، عندما واجهوا بعض المصاعب بالمشاركة في المناقشات حول توجهات الصحيفة ومضمونها في المستقبل؛ فأتحتُ لهم إجراء المقابلات الصحفية، ونشرت بعض مقالاتي في الصحيفة. ويمكن القول -من غير مبالغة- إن الصحيفة قد أصبحت هي الأكثر جرأة وعنادًا بين وسائل الإعلام الصحفية الروسية، وغدت تحقيقاتها الصحفية تتسم بالجسارة، وتعمق إحساسها بمسؤولياتها المدنية.

وقد واجهت الصحيفة بعض الصعوبات في أكثر من مناسبة، ووجدت نفسها على وشك الإغلاق، ولم تكن هذه من جملة المصاعب التي تصادفها الصحافة عادة في أوضاع جديدة يلتقط فيها الناس الأخبار من التلفاز، أو المذياع، أو الإنترنت، بصورة

خاصة؛ فقد تعرضت الصحيفة للضغط بعدة وسائل، بل إن الحكومة لم تتورع عن استخدام (العمليات الخاصة).

عندما دخل الوضع مرحلة الحرج، واتضح أن الأمر يدعو إلى مزيد من التكاتف، قررنا، أنا وألكساندر ليبيدف، وهو رجل أعمال مشهور، أن نكون من المسهمين في نوفايا جازيتا، وكان ذلك بالنسبة إلى ألكساندر يتضمن التزامًا ماليًّا جديًّا، في حين أنه كان يمثل بالنسبة إلي دعمًا معنويًّا، وقد اتفقنا في الوقت نفسه على عدم التدخل في عمل فريق التحرير، وقد أعجبني موقف ألكساندر من هذه المسألة، وهو رجل قوي وغيور، وقد حقق النجاح في أعماله التجارية ودخل بعدها حلبة النشاط السياسي، ورشح نفسه في انتخابات عمدة موسكو، وأصبح نائبًا في مجلس الدوما، وكان ناشطًا في المشروعات الاجتماعية والخيرية.

وبفضل ما قدمه ألكساندر من معونة، أصبح بالإمكان استكمال المباني والتجهيزات لمركز رايسا جورباتشوف لأورام الأطفال وأمراض الدم في سانت بطرسبرج، الذي افتتح في الذكرى المئوية الثالثة للمدينة، وما زال يعمل حتى اليوم، وينقذ مئات الأطفال.

أعباء الرئاسة الثقيلة

واصلتُ دعمي الثابت، ولكن المشروط على نحو ما، لبوتين وأنا أراقب تصرفاته من كثب، فقد تولى الرئاسة في أوضاع بالغة الصعوبة؛ فبالإضافة إلى المشكلات والمهمات الوطنية الكبيرة، فإن على الرئيس أن يواجه طوفانًا من الأحداث اليومية التي تتطلب الاهتمام الدائم من جانبه، وكثيرًا ما تكون آثارها النفسية عليه ثقيلة الوطأة، ولم يكن بوسعه أن يسيطر بصورة فورية على الأنشطة الإرهابية الهوجاء، وينظم مقاومة فعالة ضد هذه الأعمال الهمجية الوحشية. وفي آب/أغسطس 2000م، أصيبت روسيا

بصدمة من جراء الكارثة المروعة التي أدت إلى غرق الغواصة (كورسك)؛ فقد أسفر أحد الانفجارات فيها عن مصرع 118 شخصًا من طاقمها.

تجلت المأساة بأبعادها الكاملة أمام الملأ، وبدا في البداية أن من الممكن إنقاذ بعض أفراد الطاقم، بيد أنه سرعان ما ترسخ لدى الناس انطباع أن البحارة تُركوا يواجهون مصيرهم، وكانت ثمة انتقادات عنيفة لفظيًّا لمسلك المرجعيات العسكرية، وكذلك لرئيس الجمهورية الذي كان في إجازة لم يقطعها فورًا، ودأبت الصحف على نشر صور لبوتين متزلجًا على الماء، وهو ما أوحى بأنه لم يطلع على ما حصل، أو هو مخفق في تقدير مدى خطورة الوضع وجديته، وكانت تلك ضربة لثقة الجمهور بالرئيس الشاب. الذي حاول لملمة الأمور بعد ذلك من خلال زيارة فيدياييفو، قاعدة الغواصة، للقاء أرامل المفقودين وعائلاتهم، متحملًا متاعب جلسة عتاب صعبة وطويلة.

في ذلك الحين سئلت كثيرًا عما كان يحصل، وعُقِدت مقارنات بكارثة تشيرنوبل النووية، وقد أجبت عن تلك الأسئلة في مقابلة مع ناتيلا بولتيانسكايا في برنامج صدى (إيكو) بإذاعة موسكو. قلت:

> «الرئيس مسؤول عن كل شيء، تمامًا مثلما لا يستطيع أحد أن يعفيني من المسؤولية الأخلاقية- على الأقل- عن كل ما حصل، غير أن الرئيس لا يستطيع أن يتحمل مسؤولية كل حدث وكارثة؛ فوظيفته، وواجبه ومسؤوليته الأولى هي استخلاص العبر من كل حادثة وضمان عدم تكرارها. إنها مسألة بقاء وأمن بالنسبة إلى البلاد والدولة».

ثم أضفت:

> «أكرر؛ المسألة الحيوية هي الشفافية، والغلاسنوست، والمعلومات، وصحافة حرة مستقلة مسؤولة؛ ذلك أمر حاسم، ونحن بحاجة إلى أن نضفي على وسائل إعلامنا ما تستحقه من قيمة وثقة».

كنت واثقًا من أن الرئيس والجمهور سيتجاوبان تجاوبًا بنَّاءً مع هذه المأساة؛ ففي روسيا تدفع الكوارث الناس إلى التلاحم دائمًا، قلت، وأنا أرى حدوث ذلك في هذه الحالة أيضًا: «آمل أن تبادر الحكومة الآن إلى التصرف بما يضمن إفضاء هذا الإحساس المشترك بالقضية إلى قدر أكبر من التفاهم المتبادل بين المجتمع والحكومة».

والأحداث اللاحقة برهنت حقًّا على أن ذلك كان هو جوهر القضية؛ فالقضية الرئيسة في تلك السنة الأولى -كما في سنوات رئاسة بوتين اللاحقة في الحقيقة- كانت متمثلة بمسألة الديموقراطية، وبدا لي عمومًا أن بوتين كان ملتزمًا بها، وقلت ذلك لكل أصدقائي والإعلاميين الروس والأجانب على حد سواء، وحيث تكون الأولوية الأولى استعادة هيبة الدولة، وجلب الاستقرار للاقتصاد، فلا بد من تدابير قاسية، غير أن ما اعترضت عليه هو الاندفاع نحو النزعات التسلطية ذات التأثير في الدولة والمؤسسات العامة.

وبموجب الدستور يتمتع رئيس الجمهورية في روسيا، سلفًا، بنفوذ هائل، ما جعل الحيلولة دون إضعاف فروع الحكم الأخرى؛ التشريع والقضاء، جنبًا إلى جنب مع السلطات المحلية للأقاليم، أو تقويضها؛ أمرًا أكثر أهمية بما لا يقاس. ومن المؤسف أن التدابير المتخذة من قبل المركز الاتحادي كانت متزايدة الاستهداف لذينك الإضعاف والتقويض.

أولًا، عُيِّن سبعة ممثلين مطلَقي الصلاحيات للرئيس في سبعة أقاليم اتحادية، وهذا الإجراء لم يشرَح شرحًا كافيًا للجمهور، كما أن سلطات ممثلي رئيس الدولة هؤلاء ومسؤولياتهم لم تتحدد بوضوح.

ثانيًا، عُدِّلت تركيبة **مجلس الاتحاد**؛ فمن قبلُ كان المجلس مجلس حكام ورؤساء منتخبين شعبيًّا للمجالس التشريعية في أقاليم روسيا، أما بموجب الترتيبات الجديدة فإن **مجلس الاتحاد** سيتألف من ممثلي الحاكم والمجلس التشريعي المعينين، وسرعان ما اتضح أن هؤلاء الناس كثيرًا ما كانوا بلا جذور في الأقاليم، وعُينوا عمليًّا من قبل موسكو؛ ونتيجة لذلك تعرضت المهابة السياسية لهذا المجلس، التي لم تكن استثنائية

العظمة حتى من قبل، لمزيد من الإضعاف، و**مجلس الدولة** الذي شُكِّل تعويضًا على ما يبدو، والذي يشغله الحكام بالتناوب، لم يتمكن قط من اكتساب أي وزن سياسي، أو الاضطلاع بأي دور ذي شأن، ووظائفه غامضة واجتماعاته نادرة.

أما مجلس البرلمان الأدنى، **مجلس دوما الدولة**، فقد كان (ترويضه) بأساليب أخرى، وحتى في ظل **يلتسين** لم يستطع هذا المجلس أن يؤدي أي دور جوهري في اتخاذ القرارات حول القضايا الرئيسة المؤثرة في البلاد، وظل يعاني غياب الأحزاب السياسية القوية التي من شأن سائر المؤسسات الأخرى أن تبقى -في مثل هذا الغياب- مؤسسات ديموقراطية زائفة.

في العقد الأول من الألفية الثالثة بدت الأحزاب السياسية بائسة، وكان ثمة (حزب الحكومة) الذي تغير اسمه من حين إلى آخر إلا أنه بقي ثابتًا في تمثيله لمصالح الجهاز البيروقراطي وكبار رجال الأعمال؛ و**الحزب الشيوعي** في روسيا الاتحادية، الذي اختار عدم رفض التراث الستاليني؛ وحزب روسيا (**الليبرالي الديموقراطي**) بزعامة فلاديمير جيرونوفسكي، الذي تظاهر بأداء دور معارضة صاخبة؛ **وحزب يابلوكا**، الذي بدا فاقدًا إرادة الحياة؛ واتحاد قوى اليمين، الموصوم أبديًّا بلعنة الارتباط بـ(إصلاحات) تسعينيات القرن العشرين التي أقحمت الملايين من الروس في حالة الفقر المدقع. اتضح لي أنه ليس أمام روسيا، في ظل هذه التركيبة السياسية أي أمل في الخلاص من مخالب السياسة الخائبة القديمة.

خياري الديموقراطي- الاجتماعي

أفكار الديموقراطية الاجتماعية وسياساتها حاجات روسية، وسواء في التسعينيات أو بعد ذلك، كنت متأكدًا من أن ما يفتقر إليه طيف روسيا السياسي هو حزب ديموقراطي- اجتماعي قوي، وإن الزعم بأنني كنت قبل البيريسترويكا أقيم الديموقراطية الاجتماعية كما صرت أفعل بعدها، خداع.

بداية رحت أعاين الديموقراطية تجريبيًّا، محاولًا امتلاك فهم أفضل للفلسفة، وللقناعات السياسية، وللمواقف الأخلاقية لدى أولئك الذين وقفوا حيواتهم لها. أولًا وقبل كل شيء طرحت سؤالًا عمليًّا عن مدى إمكانية إطلاق حوار وتفاعل سياسي مع ديموقراطيين اجتماعيين في الخارج.

في حزيران/يونيو 1993م ألقيت محاضرة في أستوكهولم تكريمًا لذكرى رئيس الوزراء السويدي **أولوف بالمه**، وأطلعت جمهوري على حدث جرى إبان المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي السوفييتي، إذ وصلنا نبأ اغتيال **بالمه** في أثناء المؤتمر، وحين افتتح الرئيس الجلسة الآتية، اقترح دقيقة صمت لذكرى الرجل المرموق، فبادر المندوبون جميعًا إلى الوقوف. أعتقد أن دقيقة الصمت تلك كانت نقطة انعطاف مهمة على طريق انعتاقنا الروحي، طريق اعترافنا بأهمية وجود قيم إنسانية مشتركة.

ففي أفكار الديموقراطية الاجتماعية الدولية وتجربتها كنا نلتمس شيئًا نستطيع توظيفه لإصلاح المجتمع السوفييتي، إذ كان يستحيل إغماض العين عن إسهام الديموقراطية الاجتماعية في جملة خطط الإصلاح الاجتماعي التي كانت قد أحدثت تحسنًا حقيقيًّا في حيوات العمال في عديد من البلدان الغربية.

وبالنسبة إليَّ شخصيًّا، فإن دورًا ذا شأن على ذلك الصعيد أدته سلسلة لقاءاتي ومحادثاتي مع قادة ديموقراطيين اجتماعيين في الغرب، ولا سيما مع ذلك السياسي الألماني العظيم فيلي براندت، الذي تولى على امتداد ربع قرن رئاسة الحزب الديموقراطي الاجتماعي الألماني، واضطلع بدور رئاسة **الدولية الاشتراكية** ستة عشر عامًا. في أثناء مؤتمر الحزب الثامن والعشرين تلقيت منه رسالة قال فيها:

> «رغم الفروق التي يعرفها كلانا، عليك أن تعلم أن الأحزاب المنضوية تحت لواء الدولية الاشتراكية- ليست هي وحدها فحسب على أي حال- تعلق أهمية كبيرة على المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي... من غير المناسب أن نسعى إلى التدخل في مناقشاتكم، غير أن من نافلة

القول أننا شديدو التنبُّه إلى الاهتمام الجديد والمتنوع الذي يجري التعبير عنه إزاء موقف الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية والدولية الاشتراكية».

كنت قد غادرت الكرملين حين تلقيت رسالة من براندت يدعوني فيها إلى المشاركة والحديث في المؤتمر التاسع عشر **للدولية الاشتراكية**، فرحبت بالدعوة بشدة، وحينها كان **براندت** مريضًا، وعاجزًا عن حضور المؤتمر، ورحل بعد بضعة أسابيع.

كنت شديد التأثر بتلك الخسارة، إذ إن **فيلي براندت** لم يكن- بالنسبة إليَّ- سياسيًّا عقدت معه حوارًا مستمرًّا شفهيًّا وبالمراسلة وحسب، بل أصبح صديقًا شخصيًّا، وكان عميق الفهم والتفهم لمثل البيريسترويكا عندنا، وهو ما وفر لي دعمًا معنويًّا عظيمًا. ومخاطبًا المؤتمر التاسع عشر **للدولية** قلت:

«تسرَّع بعضهم كثيرًا وصوَّروا جملة الأحداث المسرحية المثيرة الجارية في عقدَي ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته (انتصارًا) لليبرالية الاقتصادية، و(نهاية للتاريخ)، ورأوها دليلًا على أن الليبرالية باتت الحل القابل للتطبيق كونيًّا لجميع مشكلات الحياة الاجتماعية الأساسية، وهو ما أدى إلى سد الطريق أمام وجهات النظر السياسية الأخرى. وقد تعرضت هذه النظرية لوابل من الانتقادات، وهي تستحقها بنظري.

أخفقت الديموقراطية الليبرالية في توفير الحل الحاسم لجملة تحديات الوجود الأساسية؛ فلا توسيع الحريات الاقتصادية، ولا الانعتاق السياسي، قادران وحدهما على التمخض عن فرد حر، ومتنوِّر، وأخلاقي؛ فمؤسسات المجال العام هشة أمام تأثيرات المصالح الخاصة والجماعية الراسخة.

كان سقوط النظام الشمولي في الاتحاد السوفييتي السابق انهيارًا لنظام محدد حمل عنوان (الاشتراكية)، وعُدَّ كذلك من قبل كثيرين، سواء من موقف العداء أم بقدر من الاستحسان والشعور بالتضامن. لم يكن النظام اشتراكيًّا في الواقع؛ فالقيم التي تتولى عادة إغناء مفهوم الاشتراكية ما زالت اليوم ذات شأن كما حالها منذ الأزل؛ كانت مصدر إلهام لأجيال

عديدة من فرسان التحرر، والمساواة، والأخـوَّة، وشكلت قاعدة لنشوء حركات جماهيرية واسعة.

في بلدي اليوم، يؤدي مجرد ذكر (الاشتراكية) إلى استثارة غضب كثيرين، غير أن الناس لا يسعهم إلا أن يتساءلوا: «ماذا بعد؟ إلى أين نحن متوجهون؟»، ثمة حنين ماضوي لدى كثيرين إلـى الضمانات الاجتماعية السوفييتية القديمة، التي لم تكن استثنائية غير أنها كانت موجودة؛ فالحكومة، والمعارضة الشيوعية، وكثرةٌ من منتسبي الطبقة المثقفة الليبرالية المزعومة، دائبة على التلاعب بجملة مُثُل الديموقراطية الاجتماعية وشعاراتها.

ثمة ما يجدر بالتفكير بالنسبة إلى أي ملتزم حقيقي بمبادئ الاشتراكية الديموقراطية. أعتقد أن القوى السياسية المتبنية لأي قناعة ديموقراطية اجتماعية تستطيع- ويجب عليها- أن تضطلع بدور أكبر بكثير في روسيا الحديثة.

لا أستطيع أن أرى مستقبلًا مقنعًا تمامًا وناجحًا لروسيا بعيدة عن قيم الديموقراطية الاجتماعية، وفي الوقت نفسه أجدني شديد العداء لوضع هذه النوعية من الديموقراطية ضد تلك؛ فلا بد للسياسة الذرائعية (البراغماتية) من الاستناد إلى المزاوجة بين جملة التجارب، والأفكار، والقيم التي سبق لها أن اختبرت بالممارسة في الماضي».

يستطيع القارئ أن يحكم على طريقة وصولي إلى هذه الأفكار، وأسلوب تغلبنا التدريجي، أنا ومؤيدي البيريسترويكا الآخرين، على التفكير الدوغمائي وصيغ الستالينية النمطية، في ضوء حواري مع صديق أيام الدراسة بجامعة موسكو، هو **زدنك ملينار**، الذي ما لبث- فيما بعد- أن أصبح أحد قادة (ربيع براغ) لعام 1968م.

شاء القدر أن يجمعنا، أنا و**ملينار**، قبل الأحداث بزمن طويل، لم نكن من طلاب كلية الحقوق بجامعة موسكو الرسمية وحسب، بل من طلاب السنة ذاتها والفريق نفسه، ومتابعين للمحاضرات والحلقات ذاتها، ومقيمين في المجمع السكني نفسه. في

الأماسي كنا نغوص بحماسة في المناقشة بيننا وبيننا وبين طلاب آخرين، متناولين المشكلات التي تواجه الجميع، ولا سيما الشباب في ذلك الوقت، وكان من شأن المودة القائمة بيننا أن تتطور إلى صداقة دامت نحو نصف قرن، إلى أن قضى **زدنك** نحبه في 1997م.

بعد أن كنت قد تركت منصب رئاسة الاتحاد السوفييتي، شعرنا بالحاجة إلى مناقشة جميع ما سبق لنا أن كنا خبرناه على امتداد السنوات الأربعين الماضية بقدر أكبر من التفصيل، واتفقنا على اللقاء دوريًّا لهذا الغرض. تركزت أولوياتنا على فرز آرائنا ومشاعرنا بشأن أدوارنا السياسية، ليساعد كل منا الآخر على امتلاك فهم أفضل لما سبق أن فعلناه أو لم نفعله، لما سبق لنا أن أنجزناه أو أخفقنا في إنجازه، ولماذا، وكم كانت أفعالنا في منعطفات معينة مسوغة.

نظرًا إلى وصولنا إلى نتيجتين متشابهتين من خلال طريقتين مختلفتين، أردنا حقيقةً أن يفسر بعضنا لبعض وجهتَي نظرنا في الأحداث التي شهدناها وشاركنا فيها، وكذلك إلى المشكلات التي كنا قد حاولنا حلها. وقد تجادلنا، إلا أن هذا كان نقاشًا بين صديقين شديدي الحرص على فهم كل منهما للآخر.

لسنوات عديدة بقي **زدنك** دائبًا على فهم عِبَر ربيع براغ؛ وكانت تلك ساعته الأكثر روعة، وبقي وفيًّا للمبادئ التي كانت قد ألهمت الإصلاحيين في براغ عام 1968م، بيد أنه كان أيضًا ذا شعور قاس بالمسؤولية عما آلت إليه تلك الحركة من عواقب، ولا سيما عن التدخل العسكري السوفييتي. وفي عمق نقاشاتنا كان ثمة- بلا ريب- مسألة موقفنا من الشيوعية إيديولوجيَّةً ونظامًا، وكانت تلك- آخر المطاف- نقطة انطلاق سيرتنا السياسية المشتركة التي ما لبثت أن أفضت لاحقًا إلى جعله أحد قادة **ربيع براغ**، وقادتني إلى البيريسترويكا.

تحدثنا عن تقلبات الاشتراكية وأوهامها في القرن العشرين، وعن مستقبل المثل الأعلى الاشتراكي، وكنت -مثل **ملينار**- بحاجة إلى أن أتغلب تدريجيًّا، بالاستناد إلى تجاربي الحياتية الخاصة، واكتشاف اتجاهات أخرى في الفكر والرأي الاشتراكيين،

على نوع دوغمائي جامد من فهمِ النظام الاشتراكي، فهمٍ فُرض علينا في مجتمع مغلق منذ أيام الدراسة.

نحن لم نتبرأ من القيم الاشتراكية، قيم الحرية، والمساواة، والعدالة، والتضامن، بكل ما فيها من ترابط وتراكب، من حيث المبدأ؛ فهي منطوية- بنظري- على فرص متكافئة من وفرة التعليم والرعاية الصحية المقنعة، وعلى سوق اجتماعية مسؤولة، وعلى حد أدنى من شبكة أمان الرفاهة الاجتماعية. وبالتأكيد، فإن هذا يستدعي انخراط الدولة الذي يكون جوهريًّا لدى إخفاق السوق، فمع بقائنا اشتراكيين إيمانًا، أصبحنا نقر بأننا لا نستطيع أن ننعزل عن أي توجهات فكرية ديموقراطية وإنسانية أخرى. وتبقى الأصولية، بتجلياتها المختلفة، إذ تتعامى عن البدائل والأمور غير المألوفة، سلبية النتائج وخطرة؛ إذ إنها تحرفنا عن تناول قضايا مطروحة على عالم متزايد العولمة.

من خلال تأمل تجربة البيريسترويكا والتاريخ السوفييتي بمجمله، والتفكير في وقائع الأزمنة الحديثة والطرائق المختلفة التي يمكن أن يتطور بها عالم معولم، توصلت إلى استنتاج أن علينا هذه الأيام أن نتحدث عن الاشتراكية لا بوصفها نظامًا بل على أنها سياسة أو خطة.

إنه استنتاج منطقي بنظري، وحين بادرت إلى إطلاق البيريسترويكا رأيتها انقلابًا جذريًّا على سياسة الحزب الشيوعي السوفييتي التي كانت قد شلت البلاد، وحتى اليوم ما زال دوغمائيو اليسار واليمين يلومونني على عدم تقديم هدف برنامجي كامل التفصيل، وعلى عدم طرح خطة عمل إلزامية. كنت موقنًا -وما زلت- بأن الإيمان الأعمى بقوة الخطط الإعجازية، وبالعقائد الجامدة، والبرامج غير القابلة للتحدي، هو الذي حرم بلدنا العظيم من فرصة التطور والنمو على نحو صحي وسليم؛ فالاشتراكية ليست -كما أفهمها الآن- إلا وجهة نظر، وأنا على يقين من استحالة صوغ أي سياسة بعيدة عن القيم الاشتراكية في عالم اليوم، وهذه القيم استثنائية الضرورة الآن؛ فاللامساواة يراها الجمهور مشكلة كوكبية عويصة، ولا يستطيع ساسة جميع القارات إلا أن يستجيبوا. عادت أفكار الديموقراطية الاجتماعية إلى جدول الأعمال.

روسيا تحتاج إلى الديموقراطية الاجتماعية

بداية القرن العشرين، كانت الديموقراطية الاجتماعية قوة سياسية رئيسة في العالم، إلا أن قَدَر الديموقراطية الاجتماعية الروسية كان استثنائي الإثارة الدرامية، إذ مسخت الستالينية مُثُلها العليا وحرَّفت ممارستها.

ونتيجة الانتصار على ألمانيا النازية، وبعد القرارات التاريخية للمؤتمر الحزبي العشرين في 1956م التي دانت نظرية الستالينية وممارستها، حصل نوع من التقارب التدريجي بين الشيوعيين والديموقراطيين الاجتماعيين. وإبان سنوات البيريسترويكا كان ثمة قدر لافت من إشاعة الروح الديموقراطية الاجتماعية في إيديولوجية الحزب الشيوعي السوفييتي وسياساته.

مع التخلي عن البيريسترويكا، تمخضت سياسة العلاج بالصدمة عن استقطاب مباغت في المجتمع، وما كان مطلوبًا- في ظل الأوضاع السائدة- هو حزب قادر على تزويد الجمهور بإستراتيجية بديلة لتنمية المجتمع، وكان هذا هو هدف **الحزب الديموقراطي الاجتماعي الروسي الموحد**، الجامع لجملة من الروابط والجمعيات الديموقراطية الاجتماعية المبعثرة.

حاولت توجيه الحزب نحو نوع من الغرس المنهجي لقيم الديموقراطية الاجتماعية الدولية؛ مثل الحرية، والعدالة، والتضامن، ونحو صوغ برنامج مناسب لتحديث روسيا، وكان على الحزب ألَّا يمثل مصالح جماعات ومافيات معينة، بل الأكثرية الساحقة من مواطني روسيا.

في إحدى مداولاتي مع الرئيس فلاديمير بوتين، قلت إن تأسيس حزب ديموقراطي اجتماعي كان قد أثار الاهتمام ولقي ترحيب الجمهور، وجاء رده على النحو الآتي (أقتبس كلامه حرفيًّا): «ما الذي تعنيه؟ بلدنا ديموقراطي اجتماعي سلفًا؟». لا

أعرف رأي بوتين حول الأمر اليوم: لم يقل شيئًا على هذا الصعيد منذ وقت طويل، أقله على الملأ.

تعيَّن علينا في روسيا أن نبادر إلى بناء حزب ديموقراطي اجتماعي بدءًا من الصفر تقريبًا، وكان من المهم بالنسبة إلينا أن يتخذ الناس قراراتهم الخاصة، والانتساب شخصيًّا إلى الحزب.

في الاجتماعات الأولى للَجْنتنا التوجيهية لوحظ أن القطبين المتطرفين (الحزب الشيوعي و(الليبراليين) المتطرفين) كانا يخفقان في التجاوب مع توقعات الجمهور من خلال عدم توفير الردود على التحديات المنتصبة في وجه البلاد. كنا متأكدين من أن الحاجة تدعو إلى وجود برنامج ديموقراطي اجتماعي حقيقي، جديد جذريًّا، وكان من شأن البرنامج أن يطرح بوضوح عقيدة الحزب، وأن يصف الوضع الذي بات البلد فيه بدقة، وأن يفصل جملة المشكلات التي تقض مضاجع مواطني روسيا، وأن يبين المطلوب بإلحاح من أجل حلها. كتبنا في بياننا ما يأتي:

> «تعيش روسيا أزمة نظام؛ فالاقتصاد مشلول بالاحتكارات والنزعة الحمائية، والدولة مشلولة بالفساد، والمجتمع مشلول بالجريمة المنظمة، ومشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي انبثقت في سنوات البيريسترويكا مثقلة برسوم وضرائب غير عادلة، بخُوَّات حماية العصابات، وبابتزاز الموظفين.
>
> تعرض أساسُ الرفاهة الاجتماعية الرئيسُ في البلاد للتقويض، والأرصدة التي تخصصها الدولة للعلم، والثقافة، والتعليم، والصحة، غير كافية لا لتعمل بفاعلية وحسب، بل وحتى لبقائها، ومداخيل العاملين ليست كافية لتأمين مستويات معيشة محترمة، والوظائف تتعرض للتقليص باطراد، وإفقار الملايين يؤثر في صحتهم المعنوية والجسدية وفي أعمارهم المتوقعة أيضًا. والحزب الديموقراطي الاجتماعي الروسي الموحد يرى أن سبب أزمة النظام الاجتماعية-الاقتصادية متمثل بخيارات إستراتيجية خاطئة؛ بانفصال الحكومة عن الشعب، جنبًا إلى جنب مع نوع من الغرق في بحر أزمة أخلاقية وفكرية أساسية في العمق إذ تكبح الحكومة مبادرة الشعب،

فتولد سلبية اقتصادية واجتماعية، ونوعًا من الكفر بالديموقراطية. وما لم يوضَع حد لهذا النزوع المهلك بالجهود المشتركة لأكثرية المواطنين، فإن روسيا ستكون محكومة بأن تعيش حياة كئيبة على هامش الحضارة.

نظرًا إلى هذا الوضع فإن الحزب الديموقراطي الاجتماعي الروسي الموحد يقترح لا على مؤيديه السياسيين وحسب، بل على المجتمع كله، بديلًا ديموقراطيًّا اجتماعيًّا لتمكين البلد من التقدم.

... أظهر التاريخ استحالة قبول أي إستراتيجية قائمة على التخلف عن الغرب، ويؤمن الحزب الديموقراطي الاجتماعي الروسي الموحد بأن البديل الوحيد هو التقدم التنافسي لروسيا من خلال اعتماد إستراتيجية اختراق. ولا يرى الحزب الديموقراطي الاجتماعي الاستثمار في التنمية البشرية والبرامج الاجتماعية إحسانًا أو عمل خير، بل وسيلة فعالة لبلوغ التحديث، والنمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي».

على الرغم من العقبات التي وُضعت في طريقنا، وشح مواردنا المالية، نجحنا في تأسيس منظمات حزبية، وفي ممارسة النشاط في أكثرية أقاليم الاتحاد الروسي، وذلك بذاته لم يكن إنجازًا ضئيلًا.

كنت أشعر أن على **الحزب الديموقراطي الاجتماعي** أن يصبح حزبًا جماهيريًّا، وهو ما كان خلف قرارنا الذي قضى بالالتحاق بركب **حزب الديموقراطية الاجتماعية** الذي كان بقيادة ألكساندر ياكوفليف بداية، وكونستانتين تيتوف لاحقًا. لم يكن جميع أعضاء **الحزب الديموقراطي الاجتماعي** مع هذا الاندماج، إذ توجس كثيرون منهم من الانحياز الليبرالي المتطرف لقادته، غير أننا ما لبثنا أن برزنا بوصفنا **حزبًا ديموقراطيًّا اجتماعيًّا** روسيًّا (ح د ا ر SDPR).

عشرات من المنظمات الديموقراطية الاجتماعية الإقليمية والمحلية الجديدة انبثقت تحت مظلة حزب حدار (ح د ا ر)، إلا أننا كنا نرى إنجاز الحزب الرئيس متمثلًا بكتابة بيانه المتضمن إستراتيجية الحزب وتكتيكاته بالتفصيل ونشره.

أكد منطلقنا أن الإصلاحات لا يمكن أن تستند إلى الأفكار الليبرالية الجديدة في الاقتصاد، الأفكار القائمة على تجاهل تاريخ روسيا وثقافتها. كنا أكثر تعاطفًا مع أفكار كل من جون مينارد كينز John Maynard Keynes، ولودفيج إيرهارد Ludwig Erhard، الأفكار التي وفرت إمكانية التغلب على أزمة ما قبل الحرب الاقتصادية في الولايات المتحدة، وعلى أزمة ما بعد الحرب في ألمانيا؛ فهذه الأفكار افترضت تدخلًا نشطًا للدولة في الاقتصاد، وذلك الذي بادر ديموقراطيو أوروبا الاجتماعيون أيضًا إلى تأييده، والذي كان لصيقًا جدًّا بروسيا، حيث ظلت الدولة على الدوام مضطلعة بدور بارز.

في الوقت نفسه كان واضحًا أنه ليس هناك أي بدائل جدية لقوى السوق في الاقتصاد الروسي، ومثل الديموقراطيين الاجتماعيين الآخرين كنا ميالين إلى نوع من اقتصاد السوق، ولكن لا إلى مجتمع سوق. انطلقنا من فكرة أن هناك دائمًا- إضافة إلى السوق- قطاعات في أي مجتمع خارج إطار السوق: قطاعات العلم، والتعليم، والثقافة، وأعلنَّا: «يجب الجمع بين القدر الممكن من السوق، والقدر الضروري من الدولة».

رأينا الرافعة الرئيسة للتنمية الاقتصادية متمثلة بتشجيع مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ورأينا هذه المشروعات بوصفها الأدوات القادرة على إشباع السوق بالسلع والخدمات، وعلى اختزال البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، وعلى استيعاب التجديد التكنولوجي وتمثله بسرعة.

طرحنا السؤال عن أفضل المجالات لتوظيف عائدات موارد روسيا الطبيعية، وقَدَّرَ الاقتصاديون أن العائدات من بيع النفط والغاز في الخارج وحدها بلغت خمسة أضعاف إجمالي ميزانية الدولة، وبرأينا أن هذه العائدات يجب إنفاقها على حاجات الدولة وعامة الشعب، فرأس المال الدائر حاليًّا في قطاع المضاربة المالية، حيث تتحقق أعلى الأرباح، يجب إعادة توجيهه، من خلال آليات ضريبية، نحو الإنتاج.

اقترحنا على الجمهور برنامجًا من شأنه- إذا ما أُنجز- أن يمنح روسيا فرصة الانتقال إلى الحقبة ما بعد الصناعية على قدم المساواة مع البلدان المتطورة، وفرصة امتلاك التكنولوجيات الحديثة، وفرصة الاضطلاع بدور في التقدم الكوكبي. سجلنا في بياننا أن أعلى مستويات الاستثمار يجب أن تكون في الناس؛ في تعليمهم وتدريبهم، وفي تقدم العلوم، ويجب كذلك أن تتوافر خطة صناعية قائمة على الاستفادة من نقاط قوة الدولة والأعمال (البزنس).

لعل الخطأ الذي يقع فيه الشيوعيون والديموقراطيون الراديكاليون هو الإكثار من الكلام على الناس مع إهمالهم في الحقيقة؛ فالشيوعيون يرجئون حل مشكلاتهم إلى المستقبل البعيد، إلى (الغد الشيوعي المشرق)؛ أما الراديكاليون فدائبون بالمقابل على جعل كسب المال أولوية أولى، وتحويل الناس إلى (قوة عمل)، إلى وسيلة تفريخ أرباح، أما نحن الديموقراطيين الاجتماعيين فقد أردنا أن نضع الإنسان في مركز المسرح.

كنا شديدي المعارضة لتوسيع التعليم الخاص على حساب مجانية التعليم؛ لأن شراء التعليم ينتهك مبدأ المساواة الواردة في صلب الدستور، ويختزل فرص التطور الحر لفردية الإنسان.

تبقى البيئة والصحة أولويتين عزيزتين بالنسبة إلى الديموقراطيين الاجتماعيين، فأعلنَّا استعدادنا للتعاون مع (الخضر)، ورفعنا صوتنا عاليًا احتجاجًا على جعل الرعاية الصحية سلعة تجارية.

في العالم الحديث تظل المشكلات الإثنية استثنائية العناد والاستعصاء، ونجاح سياسة القوميات يتوقف على النجاح في اعتماد اثنين من مبادئ الديموقراطية الاجتماعية الرئيسة: مبدأي المساواة والأممية، وعلى التحلي بقابلية الإصغاء إلى أصوات كل القوميات وهمومها.

كان بياننا لافتًا لأنظار كثيرين من النشطاء ذوي الاهتمام، ونجحنا في تأسيس **الحزب الديموقراطي الاجتماعي الروسي** وتسجيله في ثلاثة وثمانين إقليمًا.

أجد أجواء الحزب متجانسة؛ كانت منفتحة وعامة جدًّا، وما من أحد إلا وكان يستطيع أن يقول لأي كان، حتى لقادة الحزب، ما يجول في خاطره حول السياسة، وأن يعبر عن رأيه بالرئيس والحكومة، وأن يناقش جميع القضايا العامة بلا استثناء.

نجحنا في إقامة صلات مع **الدولية الاشتراكية**، وأصبحنا عضوًا مراقبًا، وكان ذلك مهمًّا على الصعيدين الإيديولوجي والتنظيمي، ومع ذلك فإننا كنا، نتيجة افتقار حزبنا إلى التجربة السياسية، محكومين بمواجهة عدد من الصعوبات، واقتراف سلسلة من الأخطاء.

أرى أن أكبر أخطائنا تمثل بقرار عدم خوض انتخابات 2003م بقائمتنا الحزبية الخاصة من المرشحين، فتَحْتَ تأثير موقف كونستانتين تيتوف، سلَّمت أكثرية في مؤتمر الحزب بـ(الخيار السهل) المتمثل بالتنافس في دوائر المرشحين المستقلين وحسب، بالتعاون مع **حزب روسيا الموحدة** التابع للحكومة، ونتيجة لذلك أخفق الحزب في ممارسة أي تأثير سياسي في انتخابات مجلس **الدوما**. ولأن الحزب كان قصير الباع، فإن مرشحيه المستقلين تجرعوا أيضًا كأس الهزيمة، في حين كان مرشحو روسيا الموحدة عمليًّا منافسين سياسيين بدلًا من أن يكونوا حلفاء.

حظوظ الحزب تأثرت سلبًا في مجالات أخرى من جراء تصرفات تيتوف؛ ففي أثناء الانتخابات ساوم على منصب رئاسة الحزب لمصلحته الخاصة، في موقف أناني قدَّم خدمة لأولئك الذين لم يكونوا راغبين في أن يشارك الحزب **الديموقراطي الاجتماعي الروسي** في الانتخابات بالمطلق. وفي ظل هذا الوضع شعرت بالعجز عن مواصلة قيادة الحزب، فأعلنت استقالتي، وكان ذلك هو التصرف الصحيح، غير أنني أصررت على البقاء في الحزب، وحاولت المساعدة؛ لشعوري بأن المجتمع كان حقًّا بحاجة إلى حزب عائد للشعب بدلًا من أي تنظيم بيروقراطي معين دائب على تنفيذ أي قرار تختار الحكومة اتخاذه. وقد سلَّم الناس بهذه الحاجة حتى في الدوما، الذي كان فيه نوع من التحرك لتأسيس كتلة ديموقراطية اجتماعية مستقلة.

بدا لي أن جميع النواب كانوا على الطريق الصحيح، وكان المطلوب إقناع الإدارة الرئاسية بالأمر، غير أنني سرعان ما اكتشفت أنني كنت مخطئًا؛ إذ لم تكن الإدارة الرئاسية راغبة في ذلك، بل كان هدفها متركزًا على إحكام سيطرة الكرملين المباشرة على جميع الأحزاب والكتل السياسية، وقد تبنى الكرملين خطة (احتواء) الديموقراطية، وجميع الأحزاب السياسية التي لم تكن تروق له في البلاد، حتى إن نائب رئيس الإدارة الرئاسية قال لي حرفيًّا: «لماذا تبدد وقتك على هذا الحزب الديموقراطي الاجتماعي؟ لن نسجله على أي حال». ثمة قانون جديد أتاح للكرملين فرصة إغلاق عدد من الأحزاب السياسية المستقلة، من بينها **الحزب الديموقراطي الاجتماعي الروسي**، لأسباب حقوقية خالصة.

في حربهم على **الحزب الديموقراطي الاجتماعي**، عمد أعداء الديموقراطية الحقيقية إلى اختبار جميع الوسائل المستخدمة اليوم لمسخ الديموقراطية، وتمكين الحكومة من إحكام قبضتها على كل تجليات السياسة في روسيا، وهم يزعمون أن هذا يجلب الاستقرار، غير أن تكتيكهم لا يفضي، حقيقة، إلا إلى تجريد السياسة من كل ما فيها من معنى، وتقويض أساس الاستقرار الاجتماعي. أما الأحزاب المصطنعة المفرخة في أنابيب الاختبار الكرملينية، الأحزاب الخالية من الإيديولوجيا أو التأييد الجماهيري، فعرضة للذبول في أي لحظة؛ وهل يبقى شيء، بعدئذ، من كل بنيانهم المصطنع؟!

ما زلت مقتنعًا أن المجتمع الروسي بحاجة إلى أفكار الديموقراطية الاجتماعية وقيمها؛ ففي إطار **اتحاد الديموقراطيين** الاجتماعيين، يواصل أصحاب القناعات الديموقراطية الاجتماعية التحليل والتعليم، والحاجةُ إلى عملهم مطردة التزايد في كل من روسيا والعالم على حد سواء.

يطيب لي صراحة سماع الديموقراطيين الاجتماعيين يتخاطبون بينهم بلقب (رفيق)، وعلينا ألا ننسى أبدًا أن هذه الكلمة لا تعني العضوية في حزب شيوعي ما وحسب، بل هي مشحونة أيضًا بمعنى التضامن الاجتماعي، والإنساني. لا يراودني الحد الأدنى من الشك في أن صوت الديموقراطيين الاجتماعيين عنصر جوهريٌّ في

أي حوار أهلي-مدني واسع. ما من ديموقراطي اجتماعي إلا وهو قادر على الإسهام في جعل روسيا بلدًا ديموقراطيًّا حديثًا، من خلال الاضطلاع بما يناسبه من دور في عملية خلق نظام عالمي جديد، أكثر استقرارًا، وعدلًا، وإنسانية.

قضايا ومزيد من القضايا

أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين كانت لي لقاءات دورية مع رئيس الجمهورية بوتين، وكنا نتحدث عن أمور عديدة، ومن ضمنها النظام السياسي والأحزاب السياسية. وأحد هذه اللقاءات كان في السابع عشر من حزيران/يونيو 2002م، بعيد تسجيل وزارة العدل **الحزب الديموقراطي الاجتماعي الروسي**، وأتذكر أن بوتين قال في ذلك اللقاء إن المجتمع بحاجة إلى حزب يسار وسط، وإنه مستعد للتعاون مع الديموقراطيين الاجتماعيين. هذا بالتحديد ما كنت آمله، غير أن الأحداث اللاحقة أظهرت أن الحكومة الروسية لم تكن حريصة على التفاعل مع أحزاب مستقلة قوية، بل كانت تريد روابط أو جمعيات هزيلة يسهل عليها تجاهلها، أو إخضاعها، أو استئصالها.

وبات أداء الجهاز القضائي يثير قدرًا متزايدًا من القلق؛ فتحت شعار (دكتاتورية القانون) الذي تحدث عنه فلاديمير بوتين في بداية رئاسته، صارت (عدالة الهواتف) -وذلك بتوجيه القضاة بواسطة الهاتف للأحكام التي يجب أن يصدروها- مترسخة أكثر فأكثر، وباتت الأجهزة القضائية والقانونية متزايدة التوظيفِ وسائلَ تخويف، ولتصفية الحسابات الشخصية، ولإخضاع الأعمال (البزنس) للقوي، ولممارسة الضغط على الخصوم السياسيين، وفي غياب قضاء قوي مستقل كان مستحيلًا أن تنجح محاربة الفساد، وهو ما أقر رئيس الجمهورية بأنه أساسي.

مع بقاء الأمور على حالها كان يصعب تصور أي تحول عن إستراتيجية الاستقرار نحو إستراتيجية قائمة على التنمية والاختراق، إلا أنني متزايد اليقين بأن هذا حاجة

ماسة إذا أردنا ألا نفوِّت الفرصة، وإذا أردنا ألا نخفق في الإمساك باللحظة المؤهلة لنقلنا قدمًا إلى تخوم جديدة. ثمة حديث أجريته مع ديمتري مارتوف من **نوفايا جازيتا** نُشر في الثلاثين من أيلول/سبتمبر 2002م، ويعكس جانبًا مهمًّا من تفكيري في ذلك الوقت، وهاكم زبدة الحوار:

«س: البيريسترويكا انتهت يا ميخائيل سيرجييفيتش؛ فبدلًا من (إطار القانون) عندنا اليوم (فرز وضع معين)؛ وبدلًا من الغلاسنوست (الشفافية)، عندنا الاستعراضات الخطابية (التوك شوات)؛ وبدلًا من (الحرية الشخصية) ثمة تعزيز الدولة بوصفها مشروعًا تجاريًّا خاصًّا.

ج: لكلذلك أجد ما يحصل الآن قابلًا للفهم والتفسير، وليس ثمة ما يدعوني الآن إلى التشكيك في نية الرئيس أو أفعاله. ثمة- آخر المطاف- نوع من الخروج من الأزمة؛ ابتعادًا عن الفوضى التي ورثها.

لقد عشنا ما كان حقًّا خطر احتمال تمزق روسيا، أو نكوصها- على الأقل- إلى حالة إقطاعية إقليمية. جربنا، بالتأكيد، هيمنة البيروقراطية، ولا سيما البيروقراطية الاتحادية، حيث لم تكن المافيات تخفي شراء الأصوات الانتخابية والنفوذ السياسي طمعًا بالحصول لاحقًا على حصة من الملكية العامة التي سُطي عليها، وكان لذلك- ولا يزال- تأثيره في الجو الأخلاقي في المجتمع. فمن غير جهد لاستعادة ثقة الجمهور بأن الحكومة صادقة الاهتمام بالقضايا الوطنية بدلًا من مجرد الانشغال بخدمة هذه المافيات، سيبقى فعل أي شيء أمرًا مستحيلًا. حقًّا يتعين على الحكومات أحيانًا أن تكون متشددة، وأن تتحرك دون تقديم تفسيرات مطولة، بما يمكن أن يجعل فهم تدابيرها مستحيلًا.

س: وهل هناك ما ليس مفهومًا؟ كل الأمور واضحة وضوح الشمس.

ج: كل شيء واضح آنيًّا بالنسبة إليكم أنتم الشباب، أما أنا فقد رأيت بضعة أمور في زماني، ولا أجد معرفة حقيقة كل الأشياء أمرًا ميسرًا تمامًا. ومع

وكون البلد في مثل هذه الحالة، فإن أعقل العقلاء يعزف عن التورط، إذ إنه حتى أعقلهم لم يستوعب ما هو جار بعد.

س: حسنًا، لا شك. القصة ذاتها دائمًا؛ الإصلاحات مقابل الحرية، والحرية مقابل الملكية، ويتعرض أفق الديموقراطية للاختزال والتضييق (خدمة لمصالح الشعب والديموقراطية).

ج: سأكرر ما قلته: ليس ثمة أي أساس لاتهام الرئيس بمعاداة الديموقراطية؛ لقد كنت في موقعه، وأستطيع أن أقول إن ما نجح فلاديمير بوتين في إنجازه هو في مصلحة أكثرية الشعب.

س: حسنًا، فلنطلع على بعض الأمثلة.

ج: خذ التعليم؛ يميل الرئيس إلى تكييفه بما يتفق مع هذه الأيام، غير أن عليه أيضًا أن يكون مجانيًّا وفي المتناول. وتدخَّل في مقاربة إصلاح المرافق العامة للحيلولة دون حصول تغييرات راديكالية على حساب المستهلكين.

س: في الوقت نفسه أسعار البترول محلقة، وسيارات القيادة اليمينية تتعرض للخطر، والصناعيون المحليون باتوا من جديد مفضلين على المستهلكين المحليين، ويُحظَر استيراد السيارات الأجنبية؛ فهل ذلك هو أيضًا لمصلحة الأكثرية؟

ج: ثمة أشياء في قائمتك ما كنت لأفعلها، غير أن الواقع هو أنَّ على رئيس الجمهورية أن ينخرط في معركة الدفاع عن السوق الداخلية، وذلك صحيح أيضًا بالنسبة إلى أغنى البلدان وأكثرها تطورًا. انظر إلى الحرب التي يشنونها لمنعنا من دخول أسواقهم! فالاتحاد الأوروبي رفع أكثر من ستين قضية إغراق ضد روسيا؛ فهل هذا هو ما يعنونه بعبارة: (صفحة جديدة من العلاقة)؟ في الوقت نفسه فإن الدعم يشكل ثلث دخل المزارعين في الاتحاد الأوروبي. بعبارة أخرى، تُدعَم الزراعة لتمكينها من الفوز في المنافسة.

س: عندهم- يا سيرجييفيتش- مستهلكون أغنياء قادرون على الاستغناء عن أي سيارات مستعملة ذوات أعمار تصل إلى سبع سنوات، ولكن كيف يستطيع سائقنا نحن، بدخله الروسي، أن يتدبر أمره دون سيارة قديمة، ولكنها رخيصة ويمكن التعويل عليها؟

ج: صحيح تمامًا، لا بد لنا من حفز صناعتنا الميكانيكية الهندسية وتشجيعها. حاليًّا ما لا يزال يعمل عندنا في المقام الأول هي قطاعات المواد الخام، والصناعات المعدنية، ونظيرتها الكيميائية، وكل ما عدا ذلك بحاجة إلى تحديث، وذلك يأخذ وقتًا ويستلزم تدابير حمائية.

س: الحياة قصيرة يا سيرجييفيتش، والناس يريدون أن يعيشوا الآن، وأن يكونوا قادرين على اقتناء سيارة، وهم ليسوا دائمًا متمتعين بترف الوقت اللازم للتحلي بالوطنية.

ج: (حياة) الرئيس هي أيضًا أقصر حتى من ذلك؛ أربع سنوات، أو ثمان على الأكثر، وقد كان بحاجة إلى أن يحدث فرقًا بالنسبة إلى البلد، أن يشعره بأنه قادر على الخروج من هذا المستنقع.

س: يبدو لي أن هناك تناقضًا بين ما تقوله الآن وما فعلته حين كنت رئيسًا للاتحاد السوفييتي؛ فقد بادر جورباتشوف إلى إطلاق إصلاح سياسي، مدركًا حقيقة استحالة بناء أي اقتصاد حر دون حريات سياسية ومواطنين أحرار، والآن تؤيد، بكل ما لديك من طاقة، فرض نوع من القيد على السياسة. البدائل لم تعد رائجة؛ لا وقت لها عند أحد، فالجميع دائبون على تأكيد عدم وجود أي بديل، وأن الخيارات محسومة لسنوات كثيرة قادمة؛ **مجلس الاتحاد** بات في حكم الملغى، **ودوما الدولة** أصبحت هيئة طيعة تمامًا تبصم على بياض. أكرر: هل اختزال الحرية السياسية هو ثمن الإصلاحات الناجحة في الحقيقة؟ هل نستطيع قول ذلك بصدق؟

ج: حسنًا، أنت تملكها، حرية الكلام ليست ميتة.

س: في الكلام معك؟

ج: صحيح... الوضع في روسيا شديد التعقيد والتناقض حتى إنه يؤدي إلى جعل الحلول هي أيضًا شديدة الصعوبة بالضرورة.

ما رأيته في الرئيس، والأحاديث التي أجريتها معه، يقنعني بأنه ملتزم بالحوكمة الديموقراطية، وليس عازمًا على إقامة نوع من الحكم التسلطي، ولو بالصيغة الستالينية الجديدة التي عشنا وعملنا، أنا وأنت، في ظلها، وأنا لا أشك في ذلك على الإطلاق.

كثيرًا ما ألاحظ ارتفاعًا مصطنعًا للحرارة لدى مناقشة هذه الأمور، إلا أنني جاد مئة بالمئة في موقفي الحالي المؤيد لبوتين. أتمنى للرئيس كل النجاح، وأظن أن لدى الناس إحساسًا غريزيًّا بأن الرجل مصمم على انتشال روسيا من الوحل الذي غرقت فيه، غير أن هناك قوى ذات شأن فعلي نشأت وتطورت إبان السنوات العشر الماضية. ثمة نوع من الصراع يجري على قدم وساق بين أولئك الذين يملكون كل شيء، ممن لن يفضي الإصلاح إلا إلى تقليص مواردهم غير الخاضعة لأي مراقبة أو تحكُّم، من ناحية، وأكثرية السكان التي تعيش على الكفاف من الناحية المقابلة.

في الحقيقة، أعتقد أن كبرى خيباتنا كامنة في تعرض معنويات شعبنا وإيمانه بالمستقبل للتقويض. يا لها من حالة مؤلمة وخطرة تعانيها الذهنية الروسية، بالنسبة إلينا! في نمط الأداء الروسي، ما إن يكف الناس عن الشعور بأن لهم قيمة، وما إن تجري إزاحتهم جانبًا من جديد، حتى تتبدد جميع هذه الخطط المستقبلية.

ذلك يعني أن كل فكرة الحفاظ على الواقع كما هو، ومواصلة عطالة السنوات العشر السابقة، مع بقاء عصابة متحكمة في كل شيء من شأنها أن تجلب الكارثة لروسيا.

مرة أخرى يكثر الرئيس الحديث عن الحاجة إلى سياسات تجديدية، وخطط دعم للمبادرات القاعدية، في مدة تزيد قليلًا على عامين جملة من

القوانين البنَّاءة أكثر مقارنة بما سبق، وقطعت شوطًا على طريق خلق جو من الشرعية، غير أنك تقول إن شيئًا لم يتغير.

س: مطلقًا؛ يبدو لي أن أي شيء لم يتغير لأن جميع المحاكم مشتراة بالمفرق وبالجملة من قبل المنظمات الطغامية الكبرى لضمان صدور الأحكام المناسبة، فالنزعة التسلطية تتجلى حين لا تستطيع الحصول على العدالة من خلال المحاكم، وتتجلى حين تكون العدالة معتمدة على كونك ممن يتخاطبون مع الرئيس، وكون الرئيس يصغي إلى ما تقوله أم لا، أليس ذلك هو الوضع الآن؟

ج: ما تتحدث عنه توجه يريد بوتين عكسه. المقدمات جاهزة للسير قدمًا، والاستعداد للإصلاحات القضائية والإدارية، والسعي إلى تحقيق التوازن في توزيع الصلاحيات لتمكين الإدارات الإقليمية والمحلية من العمل، إن هما إلا خطوتان في الاتجاه الصحيح، ولكن انظر فقط إلى الجهد المطلوب لتحقيق أي خطوة إلى الأمام في جميع هذه الأمور.

من دون إصلاح قضائي، وفي غياب نظام محاكم فعال مستقل لا مجال لمحاربة البيروقراطية والفساد. يبدو لي أن الرئيس في بداية طريق قضية محاربة الفساد هذه، وما الذي ستفعله بكل العراقيل البيروقراطية على طريق دفع الدوما نحو إقرار قانون ضد الفساد؟

س: أي **دوما** تتحدث عنه؟ مجلس الدوما هذا؟

ج: حول الفساد، نعم.

س: كل ما هو مطلوب اتصال هاتفي والقراءات الأولى، والثانية، والثالثة، ستُنجز في نصف ساعة.

ج: أنت مخطئ؛ لو كان الأمر بتلك السهولة... أنت تعرف أن مشروع قانون موجود في أدراج الدوما منذ زمن طويل، غير أن أي إشارة إلى احتمال إقراره ليست موجودة بعد.

لست حريصًا من بعيد على توفير أي أعذار لسياسات الرئيس وخططه، ولا حاجة لي إلى ذلك، ولست ممن يتزاحمون على حضور جلساته، غير أنني أعرف من الرئيس نفسه واقع موقفه من هذه المسألة، إنه ليس هشًّا أمام التملق، ولا يمكن تغيير موقفه بالمداهنة. ما نلاحظه يثبت أن هناك نقصًا في الناس الجيدين، في الأخيار، وما من مرة قال فيها الرئيس إن الاهتداء إلى أشخاص مناسبين هي مشكلته الأساسية راهنًا.

وصلت روسيا إلى مرحلة تقضي بضرورة إحلال إستراتيجية تنمية محل إستراتيجية بقاء، ولا بد من إصدار قرارات حول قضايا كثيرة. من الجوهري أن نشهد، بالضرورة، تطويرًا شاملًا لجملة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. نحن بحاجة إلى خطة صناعية.

ليس المطلوب مقاربة دكتاتورية، بل قوانين.

يتعين علينا أن ندعم الرئيس كي ننعم جميعًا بالنجاح، لا بد من تأييده؛ فالرئيس ونحن جميعًا بحاجة إلى قوة وعزيمة سياسية.

الناس يتفهمون الرئيس، وذلك هو الذخر الحاسم الذي سيمكننا من التغلب على كل مقاومة.

ذلك كان نمط تفكيري، وذلك ما قلته في أيلول/سبتمبر 2002م، فما الذي كان يكمن خلف مزاعمي؟ رغم سلسلة من الإخفاقات والأخطاء كان بوتين قد نجح إبان تلك السنوات الأولى في كسب ثقة الشعب والحفاظ عليها، ونجح في إشاعة الاستقرار، وإطلاق عملية الخروج من الأزمة الاقتصادية، لا على حساب الناس العاديين، بل بتمكينهم من الإحساس بالثمار الأولى، ولو البسيطة، للتعافي الاقتصادي، وباتت الأجور تُدفع في أوقاتها، والمعاشات التقاعدية زادت؛ وهما أمران كانا حاسمي الأهمية.

اجتمع لدي ما جعلني أنظر نحو المستقبل بتفاؤل حذر، إلا أن جملة الشكوك، والأسئلة، والانتقادات التي عبرَّ عنها ديمتري موراتوف، وشاركه فيها قطاع أساسي من المجتمع، لم تكن مطلقًا بلا أساس، وكان كل شيء متوقفًا على

نوعية القرارات الأساسية التي كان من شأن رئيس جمهورية روسيا أن يتخذها في الأعوام القادمة.

سنوات الصفر مطلع الألفية الثالثة

بتنا نضفي على أعوام مطلع الألفية الثالثة عنوان (العجاف)، (سنوات الصفر). هل يحتمل أن يكون في الأمر مجاز مقصود أو غير مقصود؟ ألم تكن هذه سنوات مبددة بالنسبة إلى روسيا؟ لا شك أن الحكم الأخير يجب أن يترك للتاريخ. توقفت أمور كثيرة على الاتجاه الذي وقع عليه اختيار الدولة والمجتمع في سنوات العقد الأولى، حين كانت الأمور كلها لا تزال سائبة، وكان ثمة حوار محموم حول الاتجاه الذي يجب أن يسير فيه تطور الاقتصاد والخدمات الاجتماعية؛ التعليم، والعلوم، والرعاية الصحية، ونظام التقاعد. تابعت هذه المناقشات من كثب، وكثيرًا ما عبَّرت عن آرائي للملأ.

نحن بحاجة إلى الانتقال من إستراتيجية قائمة على البقاء إلى إستراتيجية قائمة على التنمية، تلك كانت الفكرة الرئيسة التي أكتبها في خطبي، ومقابلاتي، وعديد من المناقشات التي دارت في كل من **الحزب الديموقراطي الاجتماعي ومؤسسة جورباتشوف**، حيث كانت أعداد من السياسيين والخبراء والإعلاميين يلتقون.

كان ثمة قلق إزاء بقاء سياسة الدولة في بعضِ القطاعات استثنائيةِ الأهمية غامضةً وضبابية، وبدت هذه السياسة مفتقرة إلى تقديم آفاق إبداعية جديدة لتنمية روسيا، وكثير مما اقترحه مجلس الوزراء وجدته مثيرًا للرعب الخالص.

باتت الخطة الاقتصادية محصورة بصون استقرار الاقتصاد الكلي وانضباط الموازنة، مسددة الدين القومي ومراكمة احتياطات مالية. صحيح أن ذلك كله مهم، إلا أن جميع الإنجازات، مثل تقليص عجز الموازنة والدين الأجنبي، والتضخم، باتت،

في غياب تدابير كفيلة بحفز الاقتصاد الفعلي أو خطة صناعية فعالة، هدفًا بذاته، ولم تسهم إلا في الحفاظ على البنية القديمة للاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، والوصفاتُ التي طرحها اقتصاديون قريبون من الحكومة وجدتها بعيدة جدًّا عن الإقناع؛ فهم يرون علاقات السوق خصخصة إلزامية لكل شيء، وأن على الدولة أن تتخلى عن أهم مسؤولياتها تجاه السكان، ووجدت ذلك غير مقبول.

عام 2001م اتصل بي عدد كبير من الأكاديميين والمربين الذين كانوا شديدي الانزعاج من إصلاح التعليم المقترح من الحكومة، وكان من بين أولئك أناس معروفون وموثوقون، وأكاديميون وأكاديميات، مثل ناتاليا بختريفا، وسيرجي كابيتسا، وبوريس باوشنباخ، ورائد الفضاء جريجوري غريتشكو، والمؤرخ أنطون أنطونوف- أوفسيتكو، وأستاذ العلوم السياسية فيودور بورلاتسكي. وحسب رأيهم لم يكن هذا هو الوقت المناسب لاقتراح أي إصلاح؛ وهو الآن غير مسوَّغ، ومن شأنه أن يكون كارثيًّا بالنسبة إلى نظام التعليم الروسي. وقد أيدت وجهة نظرهم، ونُشرَت مناشدتنا لكل من رئيس الجمهورية والبرلمان في الصحف في أيلول/ سبتمبر.

بجدية بالغة قلنا إن الإصلاح المقترح المستند إلى مقدمات زائفة، غير مسوغ كليًّا، إذ فيه تأكيد مثلًا أن التعليم الروسي، في كلٍّ من حقبَتَي ما قبل الثورة والسوفييتية، كان متخلفًا، وضعيفًا، وعاجزًا عن توفير مستلزمات دفع المجتمع إلى الأمام في الحقبة ما بعد السوفييتية؛ وتجلى اعتراضنا على ذلك في حقيقة أن التعليم الروسي كان من بين أفضل أنواع التعليم في العالم؛ إذ كان مربون ومعلمون ومفكرون مرموقون قد أوجدوه وخدموه، أما (المصلحون) الحاليون فكانوا يقترحون وجوب اعتماد نظام أجنبي، أمريكي في المقام الأول، وصولًا إلى خصخصة التعليم، وكان من شأن ذلك أن يخفض من مستوى التعليم، ويفتح الطريق أمام نظام تعليمي نخبوي خالص لمصلحة الأغنياء.

في رسالتنا المفتوحة انتقدنا عددًا من الجوانب المحددة في الإصلاح الحكومي المقترح، تضمنت استحداث كفيل تعليمي مزعوم، وامتحان مدرسي وحيد، و(رفع

مستوى) المدارس الريفية و(إعادة تأسيسها)؛ أي عمليات إغلاق بالجملة، وتحدثنا عن المستوى المتدني البائس لرواتب المعلمين والمحاضرين.

وتمثل الأمر المرفوض كليًّا في أن الإصلاح كان سيفرض دون أي مناقشة عامة علنية، وتعامى دعاة الإصلاح كليًّا عن رأي الباحثين، وكبار الإعلاميين، والمعلمين، والمحاضرين أنفسهم. أتذكر أننا دعونا الإيديولوجي الكامن خلف هذا وغيره من الإصلاحات الحكومية، نائب مستشار المعهد العالي للاقتصاد، ياروسلاف كوزمينوف، إلى طاولة مستديرة في المؤسسة، وبعد أن تحدث بلهجة متعجرفة قاطعة في بداية النقاش، غادر المكان بعد قليل، مبديًا قدرًا كليًّا من عدم الاحترام لآراء المشاركين، ولم يكن ذلك إلا موقفًا كثيرًا ما وجهناه من جانب الإصلاحيين الراديكاليين.

وفي رسالة مفتوحة خلصنا إلى عدم الحاجة إلى الإصلاح بصيغته المقترحة، فما كان جوهريًّا في الحقيقة هو سلسلة تدابير استثنائية طارئة لتمكيننا من الحفاظ على النظام التعليمي الروسي الموجود وتطويره.

لا بد للتعليم، بوصفه بعدًا ثقافيًا بالغ الأهمية، من أن يشكل إحدى أولويات البلاد الإستراتيجية، ولا بد له من أن يكون في المتناول ومجانيًّا، من المرحلة الابتدائية إلى التعليم العالي في مؤسسات التعليم الرسمية؛ بمعنى وجوب تمويله من ميزانية الدولة، ومن ثَم يكون التعليم الخاص خيارًا إضافيًّا ويوفر مستوى تعليميًّا لا يكون دون مستوى التعليم الذي توفره الدولة؛ فإقحام أي مؤسسة تعليمية رسمية في القطاع الخاص أمر لا يمكن قبوله.

ومن الجوهري إحياء مبدأ التعليم القائم على جملة المواد الكلاسيكية الأساسية، ولا سيما استعادة دراسة فعالة تمامًا في المدارس لكل من اللغة والأدب الروسيين، والرياضيات، والفيزياء، والبيولوجيا، والكيمياء.

ويتعين على الدولة دعم المعلمين والمحاضرين في التعليم العالي، دافعة لهم أجورًا تكفي للعيش على الأقل، ولا بد من تمتع المعلمين والمدرسين بالدعم المعنوي من جانب

قادة البلاد ووسائل الإعلام. ومما ينطوي على أهمية بالغة تعزيز سلطة المعلمين، والمدرسين، وأساتذة الجامعات. ويتعين جعل تخصيص الموارد المالية اللازمة لتجهيز غرف الصف بتكنولوجيا المعلومات في صدر الأولويات.

واصلت مستقبلًا النضال في سبيل الحفاظ على نظام التعليم الروسي وتطويره، وفي سبيل توفير التمويل المناسب له، وفي سبيل سد الطريق أمام تسليعه، وفي سبيل الحيلولة دون شطره إلى شطرين منفصلين؛ واحد للنخبة والآخر لباقي الناس.

أولئك الداعمون لتوفير التعليم الشامل على أساس أفضل التقاليد التعليمية الروسية نجحوا حقًّا في انتزاع بعض التنازلات من براثن الحكومة، وتمكنوا، على الأقل، من إبطاء وتيرة عدد من العمليات المدمرة؛ ففي غضون بضع سنوات نجحنا في تحقيق زيادة في الإنفاق على التعليم وتحسين رواتب المعلمين، وكنا نأمل بالدعم من بوتين الذي كرر في أكثر من مناسبة تأييده للتعليم المتاح للجميع، ولكن مثل هذا الدعم لم يكن يحصل في كل الأوقات.

ما زالت المعركة حول قضايا التعليم مستمرة إلى اليوم، وبات الناس أكثر فاعلية ونشاطًا في الدفاع عن مصالحهم ومصالح المجتمع. وكان ثمة مثال لهذا حدث منذ وقت قريب، في 2013م، عندما حاولت الحكومة تمرير عملية (إصلاح)، ولكنها في الحقيقة كانت تريد الإجهاز على **أكاديمية العلوم الروسية**، فكانت موجة الاستنكار والاحتجاج كبيرة جدًّا، واضطرت الحكومة إلى التراجع، ولكن جرى تمرير قانون لإصلاح **أكاديمية العلوم** آخر المطاف، ولا أعتقد أن القصة قد انتهت.

آنذاك أزعجني أنه لم تتخذ أي تدابير حاسمة على صعيد مكافحة الفساد، ومن نافل القول أن مشكلة كهذه غير قابلة للحل بحركة بهلوانية، وأولئك الذين طالبوا بالاعتقال وسيلةً أساسية لعلاج هذا الوباء استخفوا بتعقيد المشكلة، وبمدى عمق تجذرها في الدولة، وفي الحكومة، وفي الاقتصاد، وفي الحياة الاجتماعية. كان الجمهور راغبًا في أن يرى بعض النتائج على الأقل، وكان يتوقع رؤية نهاية تحمل الفساد على كل

المستويات الرسمية، وذلك لم يحصل، وأنا شديد القلق إزاء انتشار الفساد في أجهزة تطبيق القانون.

في أيار/مايو 2001م كان لي لقاء مع فلاديمير بوتين، وكنت حينها عازمًا على إطلاعه على رحلتي إلى الولايات المتحدة، إذ كانت بحوزتي أخبار تهمه؛ فقد قابلت الرئيس جورج دبليو بوش، الذي كان قد تولى مهامه حديثًا، وبدا لي أنه قال عددًا من الأمور التي يجب نقلها إلى رئيس جمهورية روسيا. ثم إن حديثنا اتسع لما هو أكثر من ذلك بكثير على أي حال، وتوغلنا في الكلام عن بنية السياسة الروسية، وعن وجوب إنشاء الأحزاب السياسية لمجمل طيف الآراء والمواقف الموجودة في المجتمع؛ يسارًا، ويمينًا، ووسطًا، وقد عَبَّرَ الرئيس عن موافقته على ذلك.

تقاسمت مع بوتين هواجسي حول خطة الحكومة بشأن الصحة والتعليم، وعبَّرت عن الاعتقاد بأن سبيل حل المشكلات لا يمر بتوسيع دائرة (علاقات السوق) ومدها إلى هذين القطاعين، بل بالاقتداء بأفضل ما في تجربة الحقبة السوفييتية، مع الاستفادة- بطبيعة الحال- من أي فرص وآليات جديدة. شعرت بأن هذا يجب أن يحدث بما يضمن توفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية لجميع المواطنين، ولعل الأهم من كل شيء هو ألا يجد المسنون، الذين أفنوا حيواتهم وهم يكدحون، أنفسهم في أوضاع قاسية مثقلة بالحرمان.

ربما بدت مقاربتي للرئيس في غير وقتها، لا أدري، ولكن على أي حال فإن التطورات اللاحقة أظهرت أن خطط الحكومة الرامية إلى إعادة تصميم المجال الاجتماعي لم تتعدل، ولكن قناعتي بحسن نيات الرئيس نفسه بقيت كما هي، كنت مؤمنًا بأنه كان يبذل كل ما يستطيعه من جهد لرسم خطط وسياسات منسجمة مع مصلحة المواطنين الروس، وللتغلب على عطالة الحقبة اليلسينية، حين لم تبد الحكومة أي اهتمام بالثمن الاجتماعي للإصلاحات؛ فالمجموعة التي كانت ذات نفوذ حاسم في التخطيط والسياسة إبان التسعينيات كانت متزايدة التعرض للإبعاد عن مراكز صنع القرار، غير أن من الواضح أن مقاومة جدية كانت موجودة في الوقت نفسه، وأن أي

تغييرات حاسمة في السياسة والتخطيط لم تكن وشيكة. هل سيتمكن بوتين من حل الوضع؟

في نيسان/ أبريل 2002م، فتشتُ عن الإجابة في هذه الرسالة السنوية للرئيس، الموجهة إلى الجمعية الاتحادية، ونشر تعليقي على الرسالة في الراسيسكايا جازيتا حيث كتبت:

«أرى أن من نقاط قوة الرئيس أنه حين يُعدُّ خُطة لا ينسى أن ثمة بلدًا يقف وراءه ثلثا الشعب الروسي يعيشون على خط الفقر. إلى أين نحن ذاهبون من هنا؟ كم هي مليارات الروبلات التي يجري تصديرها إلى خارج البلاد سنويًّا؟ حان وقت توظيف تلك الأموال في اقتصادنا.

وعلى أي حال؛ من أين تأتي تلك المليارات؟ أواصل الإصرار على حاجة البلاد إلى نظام ضريبي منهجي بالنسبة إلى الموارد الطبيعية؛ ففي أوروبا والولايات المتحدة، كما في أمكنة أخرى من العالم، أُسأل باطراد: «هل أنتم عاجزون عن تدبير أمر الثروة التي تملكونها بذكاء؟»، ربما يتعين علينا أن نستحدث صندوق ثروة سيادي روسي للتنمية القومية، مثل النروج، لمراكمة حصائل بيع ثروتنا المنجمية. متوفرون نحن على الموارد العائدة؛ ولا ينقصنا سوى إدارتها على نحو صحيح، (لخير شعبنا)».

مسألة (يوكوس)

كانت قضية الموارد الطبيعية، لا سيما النفط، مطروحة بحدة في تلك الأيام، إذ كانت الأسعار بادئة بالارتفاع في الأسواق العالمية؛ فمن المستفيدون: الحكومة، أم أصحاب الشركات، أم ربما حتى الشعب الروسي؟ برزت القضية بروزًا دراميًّا مثيرًا حين شاعت قصة مسألة (يوكوس)، في 2003م، تلك القصة التي ما زالت مترددة الأصداء الصاخبة إلى اليوم.

ثمة قضايا كثيرة متداخلة في هذه المسألة: ثمة الموروث عن تسعينيات القرن العشرين، ودرجة عالية من المراوغة في التهرب، ومشكلات الملكية، وطبيعة العلاقة بين الحكومة و(حيتان الطغام)، وثمة -بلا ريب- مشكلة النظام الحقوقي، ومشكلة حياد المحاكم، ومدى إيمان المواطنين بجدارتها بالثقة.

مع شروع الرعود في التكاثف حول ميخائيل خودوركوفسكي، كان ثمة نوع من الشح في المعلومات حول طبيعة التغييرات الدقيقة الحاصلة، ولو سئلت عن موقفي من المسألة لأجبت: «لست متوفرًا بعد على ما يكفي من الوقائع الثابتة للتعليق على ميزاتها، ولكن يتمثل الأمر الرئيس بوجوب التحرك في الإطار الحقوقي، وفي إطار احترام الحقوق الفردية، وفي إطار عدم إلحاق أي ضرر بالاقتصاد الروسي».

قابلني ميخائيل في حفل إحدى السفارات، وبادرني: «هل تتذكرني يا سيرجييفيتش؟» أجبته: «أتذكرك بالتأكيد، ولكن هل تتذكرني أنت؟».

بدا لي أن خودوركوفسكي انزعج من منحى الكلام، لكن كيف أستطيع أن أنسى أحد أوائل المبادرين الروس الذي أطلق مشروعه التجاري إبان سنوات البيريسترويكا، كان صاحب إنجاز باهر، وأصبح صاحب ثروة، وأوجد شركته (يوكوس) إحدى الشركات الطليعية في قطاعها؟

بذل خودوركوفسكي، وحيتان آخرون مزعومون، كل ما استطاعوه من جهد لضمان إعادة انتخاب يلتسين في 1996م، ولم يتأخر الأخير في تسديد الثمن؛ فـ(مزادات الديون مقابل الحصص) في 1996-1997م كانت حركة غير مسبوقة، هادفة إلى التخلي عن أملاك الدولة مقابل مبالغ ضئيلة لمصلحة حاشية مختارة من الأفراد.

تشاركت الحكومة وهذه العصابة في رئاسة اقتسام أرصدة روسيا القومية، واثقتين تمامًا من أنها لن تعاد قط إلى ملكية الدولة. على هذا الصعيد لم يتغير شيء في الأعوام الماضية، وأكثرية المواطنين الروس ترى أن عملية الخصخصة في تسعينيات القرن العشرين كانت جائرة، ولو أُجري استفتاء حول الاختيار بين البيع وإعادة

التأميم لكانت النتيجة واضحة دون أي لبس؛ فأحد السفراء الأوروبيين قال لمساعدي إن الجميع، ومن بينهم الغربيون، كانوا سيتفهمون تمامًا لو بادرت الحكومة إلى إلغاء مزادات الحصص مقابل الديون. وفي ظل بوتين، أُعلن إبقاء مسافة بين الحكومة والحيتان، غير أن اعتماد مشروعات الأعمال الكبرى على الحكومة بقي ثابتًا؛ فأرباب الأعمال لا يستطيعون الاضطلاع بأي شيء دون الحصول على إذن من الحكومة على هذا المستوى أو ذاك.

مركِّزًا أنظاري على ما كان يحصل للاقتصاد في ذلك الوقت، لم أنتبه إلى كون عمليات (يوكوس) منافية في أي شيء لما هو عادي، ولم أوجه أي اهتمام كبير إلى واقع أن خودوركوفسكي كان قد راح يتحدث عن قدر كبير من الشفافية في عمليات الشركات الكبرى، وعن خلق الأجواء المناسبة للاستثمار ومحاربة الفساد، وقد بدا الأمر حينها معقولًا وفي الوقت المناسب.

وفي الأثناء نفسها بدأت تُتداول معلومات حول أن شركته كانت في التسعينيات قد تهربت من دفع مليارات الدولارات من الضرائب، وذلك حين لم يكن ملايين الناس يحصلون على رواتبهم ومعاشاتهم أشهرًا، ووفق ما يقول المطلعون فإن تلك هي الطريقة التي اعتمدتها جميع الشركات الكبرى، وإن الحكومة فضلت آنذاك أن تغمض العين عن خطط التهرب الضريبي. وعند توجيه الاتهامات إليه حاول خودوركوفسكي أن يحصِّن (يوكوس) من خلال الاستقالة من الشركة، ودُعي فكتور جيراشينكو لرئاستها.

عرفت فكتور رئيسًا لبنك الدولة في الاتحاد السوفييتي والبنك المركزي الروسي لاحقًا، إلا أن الوضع كان يغدو أكثر شؤمًا يومًا بعد آخر، وحذرني رجال أعمال أجانب من احتمال إفضاء محاكمة خودوركوفسكي إلى التأثير سلبًا في مناخ الاستثمار، وقد دُهشت وارتبكت عند اعتقال خودوركوفسكي بطريقة استعراضية فظة من قبل مقنعين يحملون أسلحة أوتوماتيكية.

سمعت عن قصص مشابهة حاصلة في الولايات المتحدة إبان زيارتي لتلك البلاد، وكانت تُتوج بطرائق مختلفة، وبضرائب باهظة أحيانًا، وبأحكام سجن أخرى، ويبقى جوهر القضية هو ضرورة عدم وجود أي ذرة شك حول حياد المحكمة واستقلالها عن الفرع التنفيذي؛ تجنبًا لأي انطباع بوجود شائبة انتقائية في مجال تطبيق (العدالة). في النهاية- أكرر- كل شيء يتوقف على الخلفية السياسية، وعلى وجود مؤسسات ديموقراطية، ووجود سلطات حكم قوية مستقلة إحداها عن الأخرى. وأما أننا سنمتلك مثل هذه المؤسسات والسلطات في روسيا فعليه إشارة استفهام كبيرة.

كانت الانتخابات على الأبواب، وباتت روسيا وكتلة مواطنيها شاعرتين بالنتائج المترتبة على الاستقرار الحاصل على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ومعدلات النمو راحت تتحسن تدريجيًّا، والأجور بدأت ترتفع؛ من جراء تدفق غير مسبوق تاريخيًّا لمداخيل الموارد النفطية على البلاد في المقام الأول، ففي ظل بوتين كانت الحياة قد تحسنت بالنسبة إلى ثلثي السكان الذين كانوا قد تعرضوا للسحق من جراء ويلات (الإصلاحات) الراديكالية ليلتسين.

وفي هذه الأوضاع اتضح لي أن كل الاحتمالات كانت ترجح فوز الرئيس بتأييد الناخبين من خلال النجاح في الجولة الأولى، أما السؤال فكان متمثلًا بكيفية توظيفه لسلطته ولأي غاية؛ أمِنْ أجل السير قدمًا على طريق إشاعة الديموقراطية والتحديث، بإصلاح الاقتصاد بما يخدم مصلحة جميع مواطنينا، أم لخدمة مصالح الحكومة وأزلامها في المقام الأول؟

حزب من البيروقراطيين الجدد

كان من الواضح أن مافيات جديدة، وعصابات لم تكن أقل نهبًا من الأفراد المتنفذين رفيعي المستوى السابقين الذين كانت تلك المافيات أو العصابات قد جردتهم من السلطة والثروة لمصالحها الأنانية، راحت تتشكل. أما الناطق باسم مصالح هؤلاء،

وما يتبعهم من جهاز بيروقراطي متنام، فكان هو **حزب روسيا المتحدة** على نحو متزايد. والأسلوب الوحيد لمحاربة هذه التوجهات السلبية تمثل بتطوير الديموقراطية.

تأملاتي لجملة هذه الأمور كانت كئيبة ومزعجة، ورأى آخرون كثيرون الوضع من منظار مشابه. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2003م بادرت إلى مناقشة القضايا الراهنة مع سميري ومحاوري الثابت ديمتري موراتوف، وقد نُشرت مناقشتنا في **نوفايا جازيتا** تحت عنوان: (هل نحن بحاجة إلى حزبِ بيروقراطيين جدد؟ لا أعتقد).

س: ما الذي كان يجعل حرية التعبير والشفافية من العوامل المساعدة لدى انخراطك أنت- يا سيرجييفيتش- على تنفيذ الإصلاحات التي باتت تعرف بالبيريسترويكا؟ لم يمض وقت طويل على ذلك، غير أننا الآن نجد أن الغلاسنوست وحرية التعبير تقفان في طريق إصلاحات اليوم. كيف حصل هذا؟ بقدر أكبر من التحديد: لماذا كان البلد كله، عندما كنت رئيسًا، يتجمد في أثناء البث المباشر لجلسات **مؤتمرات نواب الشعب**؟ للمرة الأولى اهتدى الناس إلى اكتشاف أمور جديدة عن أنفسهم، وعنك أنت، وعن الشعب الروسي، أما الآن فإن حزب الحكومة يرفض المشاركة في أي مداولات عامة مكشوفة.

ج: سؤال جيد. فيما يخص الماضي سأقول -بصراحة- إننا لو لم نعتمد الشفافية وحرية التعبير أولًا لما استطاعت البيريسترويكا، بوصفها سياسة خطرة، وصعبة، وكلية الفرادة، أن تقلع بالمطلق. وكنت أثق -وأنا أكثر ثقة الآن- بأن ذلك لم يكن ليحدث قط. أما عن رفض الحكومة للانخراط في المداولات فأجدني مصعوقًا؛ فمن الذي نصحهم بهذا؟ يبدو الأمر كما لو أن **حزب روسيا الموحدة** الذي لم يفز بعدُ في الانتخابات، لم يعد راغبًا في التعامل مع أحزاب أخرى، فكيف سيكون وضعهم بعد الانتخاب؟ يبدو أن لديهم فكرة شديدة الغرابة عن الديموقراطية. باختصار، ليس الجميع قادرين بعد على الارتقاء إلى مستوى امتحان الشفافية، وحرية التعبير، والديموقراطية، وينطبق الأمر على الصحافة أيضًا؛ فما أكثر ما نرى أنكم جميعًا مع الحرية حين تكتبون عن جماعاتكم، أما حين تبادر وسائل الإعلام

إلى لفت الأنظار إلى مادة نشرتموها فإنكم تسارعون إلى عدِّ الأمر عدوانًا على حرية التعبير، وتبادرون إلى الدفاع عن زميلكم.

س: حسنًا، وماذا تتوقع؟ بالتأكيد نفعل؛ إنها حرية، وتضامن، وروح جماعية.

ج: ذلك يكفي لتسليط الضوء على عنصر الروح الجماعية في الدفاع عن المصالح! إنه نضال، ما يجعلني راغبًا حقًّا في التأكيد مرة بعد أخرى أن إنجازنا الأعظم، إنجازنا الذي كان منطلق كل شيء، منطلق الإصلاحات، تمثل بالغلاسنوست والحرية. لا أظن الآن، بعد سنوات حكم بوريس يلتسين العجاف المثقلة بالآلام التي أورثتنا الفوضى، أن أحدًا يستطيع الحجاج بعقل زاعمًا أن ما تحتاج إليه روسيا هي (قبضة حازمة)، وفي الحقيقة فإن كل هذا الكلام عن دولة قوية كما لو كانت شيئًا منفصلًا عن الديموقراطية مثير للسخرية؛ فالدولة الأكثر قوة هي دولة ديموقراطية.

مرة كنت أتحدث مع أحد رؤساء الوزارة السابقين الفرنسيين، وقد قال لي: «أستطيع أن أرى أن بوتين لا يسعه في هذا الوضع تجنب استخدام أساليب سلطوية لحل جملة معينة من المشكلات الخاصة»، غير أنه سألني عن كوني متوجسًا من إفضاء الأمر إلى قيام نظام تسلطي، وأبلغته أن ذلك- حسب ما كنت أرى فلاديمير بوتين وأفهمه- لا يبدو محتمل الحدوث.

س: وما أساس مشاعرك هذه؟

ج: قلت إنها مشاعر، إنه حدسُ سياسيٍّ وعقلُه الفياض، لكن دعني أعلق على ملاحظتك: انظر إلى ما هو حاصل؛ تقول إحصائيات الأمم المتحدة إن أكثر من ثمانين نظامًا دكتاتوريًا أو تسلطيًّا اختفت من ميدان التاريخ والسياسة إبان ربع القرن الأخير؛ إذًا ثمة موجة ديموقراطية اكتسحت العالم. فكر بعدد مثل هذه الأنظمة التي اختفت نتيجة الانتخابات الحرة في كل من أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفييتي السابق!

س: كم العدد؟

ج: إلا أننا بتنا نرى نوعًا من الردَّة مع نهاية القرن العشرين، وهذا هو ما لا يزال يقلقني منذ سنوات. في الأقاليم ما بعد السوفييتية يتزايد شيوع السعي لحل المشكلات المعقدة بأساليب تسلطية، بل وكنا شهودًا -في بعض الحالات- حتى على إقامة أنظمة دكتاتورية. وفي عديد من البلدان، حتى في أوروبا، راح الناخبون يصوتون لسياسيين ذوي نزعات دكتاتورية؛ ففي مؤتمرهم العالمي المعقود بكوبك، توصل أساتذة علوم سياسية إلى استنتاج أن انتشار العولمة تمخض عن توترات على الصعيدين القومي والأممي، ورأى هؤلاء أن من شأن النزعات السلطوية لا أن تبقى وحسب، بل وأن تترسخ حقًّا.

س: هل سيكون أول قرون الألفية الثالثة قرنًا دكتاتوريًّا ببساطة؟ وهل هذا يسوغ ما هو حاصل في روسيا؟

ج: دعني أكمل. لا أتفق مع أساتذة العلوم السياسية، أو مع أكاديميين آخرين يرون الرأي نفسه، وأعتقد أنهم متسرعون، ويستبقون إشارة الانطلاق، أظن أنهم مصابون بالذعر. لعل الطريقة الوحيدة لتجنب الأخطاء والزلات، على الصعيدين القومي والأممي، هي تلك المعتمدة داخل إطار الديموقراطية، والحجة الرئيسة هي أن الأساليب الشمولية لم تثبت أنها كفيَّة في أي مكان (يكفي النظر إلى التاريخ). أما عن روسيا فنحن في وضع صعب، غير أننا سنتمكن من حل أصعب المشكلات شرط التزام المسار الديموقراطي. لا شك أن خصوصياتنا القومية، وعقليتنا، وثقافتنا، وتاريخنا، وتجربتنا، وديننا، ستضع بصماتها على العمليات الديموقراطية، إلا أن ذلك هو ما يحصل في جميع الأمكنة، والجميع يسلمون بذلك هذه الأيام.

أنا عائد التوَّ من ندوة كانت في أوكيناوا، شارك فيها ممثلو بلدان تعتنق المسيحية، والإسلام، والبوذية، وكان بينهم سياسيون مثل زبجنيو بريجنسكي، ورئيسا وزارتي اليابان وماليزيا السابقان، وممثلون لكل من الصين وكوريا الجنوبية. كانوا ممتازي التأهيل، ووافق الجميع على استحالة

غرس نظام ديموقراطي في بلدٍ ما من خلال اجتياحه بالدبابات. لا يمكن أن تكون طريق البشرية الإستراتيجية إلى المستقبل ناجحة إلا إذا قامت على قاعدتي الحرية والديموقراطية.

س: لا أفهم يا سيرجييفيتش؛ يبدو أنك تقول إن الديموقراطية يتعذر فرضها ولكنها ضرورية لا غنى عنها. أرجو أن تفسر.

ج: أقول إننا حينما نكون متعاملين مع دول في مرحلة انتقالية، فنحن بحاجة إلى أن نتذكر أن الأمر لن ينتهي في (عشرة أيام) أو (خمسمئة يوم)، بل قد يستغرق عقودًا، وربما أول قرون الألفية الثالثة كله؛ وذلك مفتاح لفهم السياق الذي يتحرك فيه فلاديمير بوتين.

لا أظن أن أَوّلى أولويات بوتين اليوم هي كبح الرأي العام وإخضاع روسيا؛ المجتمع والدولة، لشخصه، سيكون ذلك غير واقعي في المقام الأول، كما أعتقد- ثانيًا- أن من شأنه أن يكون متناقضًا مع آرائه. تحذيرًا من الانزلاق إلى النزعة التسلطية، أرى أن ما تقوله الصحافة مسوغ، أما اتهام الرئيس بوتين بذلك فخطيئة بلا أساس.

س: غير أن جهاز الحكم البيروقراطي وأسلوب عمله يقومان على جوانب ذاتية فيما يفعله القائد، ولا مهرب من ذلك. أنت حاولت تفكيك النظام التسلطي القائم على التعيين لتمكين المجتمع من توليد أفكار جديدة واكتساب قيم حديثة، أما الحكومة الحالية فقد دأبت، عمليًّا، على احتكار السياسة.

ج: إلا أن المجتمع آنذاك كان مسحوقًا. ما الذي ورثه بوتين؟ حالة فوضى وخلخلة، وخطر احتمال تعرض الدولة للانحلال.

س: وما الذي يعنيه ذلك؟ هل كان يتعين علينا أن نعيد اختراع حزب جهاز بيروقراطي رسمي؟

ج: لا، يعني فقط أنني كنت أواجه مشكلة وهو يتصدى لمشكلة مختلفة: مشكلة إنقاذ الوضع، وإشاعة الاستقرار، واستعادة الشروط المناسبة للسير قدمًا في طريق التغييرات الديموقراطية.

س: وهل تعتقد أن هناك نوعًا من إعادة فرض التحكم في الحقوق والحريات المدنية؟ إذا فتحت الدستور ثم نظرت من خلال الشباك بحثًا عن الحقوق المرعية وتلك المنتهكة، فسترى صورة غير عادية: ليس ثمة سوى حزب واحد، والتلفاز محتكر، والصحافة عرضة للضغوط.

ج: أنت تبالغ في جميع المجالات.

س: وكيف؟

ج: لأن هناك أحزابًا مثل **يابلوكا**، **واتحاد قوى اليمين**، **وحزب جيرينوفسكي**، وهناك بالتأكيد **الحزب الشيوعي**، **والحزب الديموقراطي الاجتماعي الروسي**، والقائمة تطول.

س: ليس ذلك ما أشير إليه، بل أعني أنه ليس هناك عمليًّا، فيما يخص قابلية الوصول إلى التلفاز، باستثناء الحوارات، سوى حزب واحد؛ هو **روسيا الموحدة**، وكثيرون لاحظوا أن الناس يجدون الأمر مثيرًا للسخرية.

ج: محق أنت إلى حد بعيد في ذلك. إن استحداث شروط جديدة للإعلام قبيل الانتخاب خطأ، إذ لا يريد الناس أن يحرموا من الحصول على المعلومات، فهم راغبون في معرفة أكبر قدر ممكن من المعلومات عن جميع المرشحين.

س: أتفق معك في ذلك.

ج: كذلك لا يريد الناس أن يحرموا من حرية الاختيار، وحين يتعرضون للضغط، ويُفرض عليهم حزب واحد، فإنهم يبدؤون بالشك في جدوى التصويت.

الناس يدعمون الرئيس لأنه يطرح سياسات جديدة، ويحاول أن يخدم المصلحة القومية. إن الحالة الاجتماعية بادئة حقًّا بالتحسن، ولو ببطء، وذلك هو الأمر الرئيس، أما ما يخص مناهج الرئيس فإن الناس يتخذون موقفًا مختلفًا.

حين أقرأ الحوار اليوم يبدو لي فيه فيض من القلق وحشد من الانتقادات، لا من جانب زميلي الأكثر شبابًا، المسكون أبديًّا بالقلق وحسب، بل ومن جانبي أنا أيضًا.

كانت ثمة أسباب وجيهة لذلك، بيد أنني كنت أرى دعم الرئيس هو الإستراتيجية الصحيحة الوحيدة، وإن كان دعمًا مشروطًا، دعمًا مشفوعًا بالنقد.

جرت انتخابات **دوما الدولة** في كانون الأول/ديسمبر 2003م، وحصل مرشحو قائمة **روسيا الموحدة** على نسبة 37.6% من الأصوات، وهي نسبة لم تكن بالغة الضخامة لحزب يقدم نفسه بوصفه (حزب بوتين). من الطبيعي أن شعبية الرئيس، وبدايات نوع من التحسن في حيوات الناس، رجحتا كفة الحزب الممسك بالسلطة، إلا أن نصف النواب انتخبوا في دوائر تنافسية، من دون قوائم حزبية، وانتُخِب أكثرهم بوصفهم مستقلين. وبعد الانتخاب مباشرة سيقوا بالجملة إلى صفوف حزب **روسيا الموحدة**، ومن ثم فقد كاد حزب **روسيا الموحدة** يضاعف تمثيله في البرلمان، وصار متوفرًا على أكثرية دستورية.

ولكن ماذا عن الناخبين؟ سألت. كان هناك فيض من المعلومات المؤكدة لحصول مخالفات منهجية لتضخيم أرقام النتائج وأعداد الناخبين، حتى نفد صبر الناس أخيرًا، فنزلوا في 2011م إلى الشوارع. كان إحساسي يتأكد بأن الحكومة كانت قد اقترفت خطأ إيجاد برلمان تابع لا حول له ولا قوة.

وفي مقابلة عشية الانتخاب الرئاسي قلت ما يأتي:

«أعتقد أن لدى الرئيس ما يدعوه للقلق، ومن ذلك نتائج الانتخاب البرلماني؛ فحزب روسيا الموحدة تصرف بلا حياء، مثل أي مغتصب، مسيئًا استخدام

حسن نية الرئيس. يمكننا امتلاك دوما ببغائيًّا، دوما مطواعًا، غير أن من شأن ذلك أن ينطوي على عواقب وخيمة بالنسبة إلى الديموقراطية».

تابعت كلامي مؤكدًا أن المسألة الحاسمة كانت متمثلة فيما كان من شأن الرئيس بوتين أن يفعله بعد فوزه في الانتخاب بتاريخ 14 آذار/ مارس: «إذا أراد كسب السلطة من أجل السلطة وحسب لا في سبيل تدشين مرحلة إصلاحات ديموقراطية جديدة، فإن من شأن ذلك أن ينطوي على عواقب خطيرة بالنسبة إلى روسيا». ومن شأن أمور كثيرة أن تتوقف على نوعية الفريق الذي يختاره: ورث بوتين حكومة مثقلة بالالتباس، ولا بد له من تأسيس حكومته الخاصة، ومن تشكيل فريق يشاطره أولوياته سيتولى تنفيذ برنامجه، فريق يتعين عليه استهداف تحديث الاقتصاد، وتقليص الاعتماد على النفط، وتشجيع مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

ولاية رئاسية ثانية.. لماذا؟

انتخاب آذار/مارس 2004م أكد صواب نبوءتي؛ إذ أُعيد انتخاب بوتين في الجولة الأولى، وقد قلتُ معلقًا على النتيجة، في مقابلة مع **إنترفاكس**:

«استنادًا إلى بيانات الاقتراع الأولية، كثير من العارفين يقولون إن على كل شيء أن يستمر كما كان من قبل، وإن كل الأمور ستكون هادئة ومستقرة، وأظن أنهم مخطئون.

النسبة العالية من الأصوات التي حصل عليها بوتين هي نوع السلطة التي تنبئنا بأن الشعب ما زال يأمل بالتغيير ويتوق إليه، وبأن ذلك هو ما يوجب على الرئيس الآن أن يقدم ما كان من شأن المطالبة به إبان ولايته الأولى أن يكون افتقارًا للمسؤولية».

ويوم تنصيب فلاديمير بوتين كنت على مسافة آلاف الكيلومترات؛ في أمريكا اللاتينية، وأرسلت إليه تهنئتي وتمنيت له النجاح قائلًا:

«في الانتخاب الأخير، أعاد الناخبون تأكيد ثقتهم بك وبآمالهم، إنهم يرون أن أفكارك وهواجسك هي حول شعب روسيا ومستقبلها. آمل أن تشهد السنوات الأربع الآتية خطوات ثابتة على الطريق المفضية إلى الديموقراطية، وإلى النمو الاقتصادي، وإلى تقوية سيادة القانون، وإلى بناء مجتمع مدني. أرجو أن تستمر في التمتع بالتأييد الواسع لمواطني روسيا».

هذه كانت ما رأيتها من أولويات ولاية بوتين الرئاسية الثانية، والنمو الاقتصادي المستدام مستحيل دون دولة ديموقراطية قوية في ظل سيادة القانون ومجتمع مدني. والأحداث اللاحقة كانت ستبين- على أي حال- أن تطوير المؤسسات الديموقراطية وتعزيزها لم يكونا من الأولويات الأولى بالنسبة إلى قادة روسيا.

سرعان ما اتضح أن مجلس الوزراء، برئاسة ميخائيل فرادكوف، لم يكن متوفرًا على إستراتيجية متماسكة لتحديث الاقتصاد الروسي، وللتغلب على تبعيتنا لتصدير المواد الخام، ولتحقيق الانتقال إلى (اقتصاد قائم على المعرفة)، وهذا على الرغم من أن الأوضاع كانت مناسبة لاستحداث جملة من الإصلاحات ذات شأن؛ فالأسعار العالمية للنفط والغاز واصلت الارتفاع، وتمخضت عن موارد متزايدة قابلة للتوظيف لا لمراكمة الاحتياطيات (وهو الذي كان -بلا ريب- مهمًّا وضروريًّا) وحسب، بل ولمشروعات البنية التحتية، من خلال دعم قطاعات حاسمة بالنسبة إلى الاقتصاد، وتمويل العلوم، والرعاية الصحية والمجال الاجتماعي، وذلك لم يحصل.

كذلك تُركت القوات المسلحة في حالتها البائسة المفتقرة إلى الإصلاح، وقد كنا في الأعوام الأخيرة من عمر الاتحاد السوفييتي، قد أطلقنا جملة من التغييرات الأساسية في الجيش بالاستناد إلى عقيدة دفاعية جديدة، واتفاقات مع الغرب لتقليص الأسلحة النووية والتقليدية. كانت ثمة بداية لتحويل الصناعة الدفاعية إلى أغراض سلمية، ثم

إبان التسعينيات نُسي الجيش، وبدل إصلاحه حُرم من التمويل، وتُرك يذوي ويخبو، مع ترك عشرات الآلاف من العسكريين يتدبرون أمورهم بأنفسهم.

وفي العقد الأول من أول قرن في الألفية الثالثة لم يحصل أي تغيير ذي شأن، وإذ أخفقت في اتخاذ تدابير مؤلمة ولكنها ضرورية، فإن الحكومة مهدت الطريق لما كان سيحل في سنوات لاحقة؛ حين أقدمت حفنة خاصة من الأفراد، بذريعة تحديث القوات المسلحة، على تفكيك هذه القوات في أوضاع مثقلة بمستويات عالية من الفساد.

انزعجت أيضًا من الوضع في القفقاس؛ ففي بلاد الشيشان تمكنت الحكومة من تحقيق انتصار عسكري على الانفصاليين، بيد أنها أخفقت في استعادة أي شيء يشبه ما هو عادي ومألوف على الصعيد السياسي في الإقليم، وثمة مشكلات بالغة الحدة في العلاقات بين الإثنيات والأعراق بقيت دون حل، وقد نجح الانفصاليون- شأنهم شأن عصابات التطرف والإرهاب- في استغلال الأمر.

في أيلول/ سبتمبر كانت مأساة بسلان التي زرعت الرعب في قلوبنا جميعًا، إذ تصرف الإرهابيون بقدر شنيع من الوحشية والقسوة؛ ففي الفاتح من أيلول/ سبتمبر أخذوا ما يزيد على الألف -من الأطفال مع ذويهم ومعلميهم- رهائن. وعلى امتداد يومين ونصف اليوم ظلوا محتجزين في أوضاع مفزعة، رافضين كل شيء، ودائبين على تعذيب الأطفال والراشدين على حد سواء. وإذ أخفقتْ قوات الأمن في إحباط الهجوم، فإنها برهنت بذلك على أنها عاجزة عن التعامل الناجح مع الأزمة. ثم كان الهجوم على المباني، وتبادل إطلاق النار، اللذان بدءا عصر اليوم الثالث من أيلول/ سبتمبر، كارثيَّين؛ إذ تمخضا عن مقتل 334 شخصًا، بينهم 186 طفلًا.

في الرابع من أيلول/ سبتمبر وصل بوتين إلى بلدة **بسلان**، وزار المستشفى حيث كان الجرحى يعالَجون، وعزَّى بمن قُتلوا، وفي المساء خاطب الأمة بواسطة التلفاز، متحدثًا عن ضرورة الدفاع عن الوطن، وحاضًا الناس على عدم الاستسلام للذعر، وفي الوقت نفسه أعلن التصميمَ على المبادرة سريعًا إلى تعزيز وحدة البلاد وإلى إقامة نظام إدارة أزمة فعال.

بعد ذلك، في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر، أعلن برنامج إصلاحات سياسية، كان أهم ما فيه إلغاء الانتخاب المباشر للحكام (المحافظين) [حكام الأقاليم والجمهوريات الاتحادية]، ووضع حد لانتخاب الدوائر مرشحين لعضوية دوما الدولة ممن ليسوا منتسبين لأي حزب سياسي. وكان هذه التدابير- وفق ما رأيتُ- غير عادية، وعبرت عن موقفي في مقالة نشرتها **موسكوفسكي نوفوستي** (أنباء موسكو)، قلت فيها:

«ما زلت غير مصدق لما حدث في بسلان، كانت مأساة مرعبة، ولن تكون حياةُ أيٍّ منا بعدها كما كانت قبلها. يتعين أن تتركز أولى الأولويات على مساعدة الضحايا، وقد بادرت سلفًا مؤسسة جورباتشوف إلى تحويل مبلغ إلى حساب الصليب الأحمر، وستحاول الآن مساعدة أشخاص معينين وعائلات محددة.

أجد من غير المقبول كليًّا أن يكون موظفو الأجهزة الخاصة قد أخفقوا في الحيلولة دون وقوع الهجوم الإرهابي في المقام الأول، أو الخاتمة الدامية للأحداث، وأنا متأكد من وجوب تحميل المسؤولية الشخصية عما حصل لكل من باتروشيف ونورعلييف، وأظن أن الرئيس أيضًا يتفهم ذلك وسيفعل ما هو ضروري.

كنت أتوقع من الحكومة ردًّا حاسمًا على ما جرى، وجزء كبير مما قاله الرئيس بوتين في خطابه أراه بالغ الأهمية والضرورة، ومن الجوهري- بالتأكيد- الاعتراف بعمل الأجهزة الخاصة لمكافحة الفساد ومعالجة المشكلات الاجتماعية في شمال القفقاس. يتعين إلحاق الهزيمة بالإرهاب بالسياسة أولًا، لا بواسطة القوة. غير أني أعتقد- خلافًا للرئيس- أن التحركات الإرهابية في الأسابيع الأخيرة ذات علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية في القفقاس، وأذكّر أني سابقًا، في 1994م، إبان الحرب الشيشانية الأولى، تصورت بوضوح شديد جملة العواقب الكارثية المحتملة، ومن المؤسف أنني كنت على صواب، وذلك يعني أننا بحاجة مرة أخرى إلى التماس حلول سياسية، وإلى التفاوض مع الحركيين المعتدلين، وفصلهم عن المتطرفين الذين يتعذر التصالح معهم.

لا شك أن الحكومة اليوم بحاجة إلى تأييد الجمهور لتحركاتها، لكن كيف تستطيع التغلب على كل هذا الفساد في غياب برلمان ناجح الأداء أو صحافة حرة، وفي غياب مجتمع كامل دائب على مراقبة كل شيء؟

من المؤسف أنه ليس ثمة ما يشير إلى أي تحرك بذلك الاتجاه؛ بل لعل العكس هو ما يحدث؛ فَتَحْتَ غطاء الحاجة إلى محاربة الإرهاب يجري اقتراح قدر كبير من التقليص للحريات الديموقراطية، وحرمان المواطنين من قابلية التعبير المباشر عن مواقفهم من السلطات الرسمية في انتخابات حرة. ونُدعى إلى الإذعان لعملية التعيين الفعلي لحكام الأقاليم والمناطق من قبل المركز، وكذلك إلى التخلي عن انتخاب نواب برلمانيين مستقلين، على الرغم من أن جل الأحزاب اليوم تابعة للكرملين.

إنني أعرف ما أتحدث عنه: عندما كنا نحاول تأسيس حزب ديموقراطي اجتماعي جوبهنا بجهاز بيروقراطي يسعى إلى تكبيلنا وشلنا، ومن ثم فليس من شأن مثل هذا النظام أن يفيد في محاربة الإرهاب، بل ومن شأنه بالمقابل- من دون شك- أن يجعل فرض تدابير مؤذية للناخبين، مثل تدبير إلغاء مكاسب الرفاهة، أسهل.

كلي أمل ألا يكون الأمر أكثر من مجرد خطة محتملة مطروحة على الرئيس بوتين، أو فكرة خاضعة للمناقشة بدلًا من أن يكون قرارًا نهائيًّا؛ فمهمتنا المشتركة هي فعل كل ما هو ممكن من أجل وقف كسب الاقتراحات لقوة القانون، وهو ما يشكل عمليًّا تراجعًا عن الديموقراطية. آمل أن يحرص ساستنا، وناخبونا، ورئيس جمهوريتنا نفسه، حقًّا، على صون الحريات الديموقراطية التي كان الفوز بها بالغ الصعوبة».

ومما يدعو للأسف أنه سرعان ما بات واضحًا أن الرئيس لم يكن مستعدًّا للإصغاء إلى الشكوك والتحذيرات التي صدرت لا من قبلي أنا وحسب؛ إذ بقي نورعلييف وزيرًا للداخلية، وظل باتروشيف رئيسًا للإف إس بي FSB، في حين استُحدِثت التغييرات في النظام السياسي، في ظل إذعان برلمان مطواع، ونفِّذت بحزم.

إتياني على ذكر إلغاء مكاسب الرفاهة كان مدروسًا بعمق؛ ففي الثاني والعشرين من آب/أغسطس 2004م وقع بوتين قانونًا بدأ بالكلمات الآتية: «إن اعتماد هذا القانون الاتحادي هو بهدف حماية حقوق المواطنين وحرياتهم»، وليته كان كذلك! مهما كانت نية أولئك الذين تولوا صوغ القانون، فإن قذارته كانت شديدة الوضوح؛ فتحويل (المكاسب إلى نقد) فَعَلَ فِعْلَه بصور مختلفة في حيوات ما يزيد على أربعين مليونًا من البشر: من ذوي الإعاقات، ومن أفراد القوات المسلحة، ومن مخضرمي الحرب العالمية الثانية، ومن قدماء العمال، ومن المتقاعدين، وغيرهم من المواطنين الذين يحصلون على مكاسبهم من الميزانيات الاتحادية والإقليمية.

لا يمكن أن يكون اتخاذ مثل هذه القرارات المؤثرة في حيوات هذه الأعداد الكبيرة من الناس، الذين باتوا سلفًا يعيشون في ظل أوضاع بالغة القسوة، معقولًا إلا بعد أوسع وأشمل قدر ممكن من الدراسة والنقاش العام للوقوف على آراء أولئك الذين يتأثرون بها، وبدلًا من ذلك تسرعت الحكومة وأقرت جملة مسوَّدة كبيرِ إيديولوجيي التحويل النقدي ميخائيل زورابوف، ولم يتأخر **الدوما** والمجلس الاتحادي عن الموافقة دون نقاش، وأقدم الرئيس، غاضًّا الطرف عن حقيقة أن الأمر لم يكن ماليًّا بل سياسي، على وضع توقيعه! وكان رد فعل الجمهور استثنائي العداء!

بدأت الاحتجاجات حتى قبل توقيع اقتراح الرئيس لجعله قانونًا؛ ففي نهاية تموز/يوليو احتشد ضحايا تشيرنوبل في موسكو، وفي الثاني من آب/ أغسطس موجةٌ من مظاهرات الاحتجاج اجتاحت البلاد، وبات واضحًا أن النقاش العام كان أساسيًّا، وأن الخطة كلها بحاجة ماسة إلى إعادة نظر. وفي كانون الثاني/يناير 2005م، حيث أنزلت عملية التحويل النقدية ضربتها بأصحاب الاستحقاق والمتقاعدين، اندفع الناس إلى الشوارع، وكانت الاحتجاجات الأوسع انتشارًا في المدن الكبيرة، ومن ضمنها العاصمتان التوءمان موسكو وسان بيترسبورج، حيث عمد المتقاعدون في أحد المنعطفات إلى قطع شارعي نيفسكي وموسكوفسكي الرئيسين. وراحت الأحزاب السياسية تعلن تأييدها للمتقاعدين، حاذية حذو شخصيَّات عامة، وبادر البطرك ألكسي الثاني إلى مناشدة السلطات.

بدأ الوضع يتفاقم، وبات الرئيس بحاجة إلى التحرك، فعقد عددًا من الاجتماعات مع الحكومة، واقترح مراجعة عدد من مواد الإصلاح التقاعدي، وأمر بزيادة مرتبات العاملين. لا أعرف المنعطف الذي كان يمكن أن تتخذه الأحداث لو لم تطبق هذه التدابير المعترف بأنها جاءت متأخرة. عبرتُ عن تقييمي في مؤتمر صحفي عقدتُه في المؤسسة قائلًا:

«في الأزمة الناشئة عن قانون المكاسب تصرف الرئيس بحزم، وتسير الأمور الآن نحو الانفراج، غير أن مجلس الوزراء ليس جديرًا إلا بحكم واحد: لا بد من رشق كل وجهه بالبيض؛ فقد جرى كل شيء بقدر كبير من الصخب واللامسؤولية، ما أدى إلى حصر البلاد والرئيس في زاوية».

وأضفت قائلًا: «قد يكون الرئيس في مواجهة أكبر مشكلاته الآن، إلا أن علينا أن نتوقع منه التصرف بما يخدم مصلحة الأكثرية».

وفي مقابلة مع إنترفاكس آنذاك قلت إن على الرئيس- كما يبدو لي- أن يتشدد أكثر مع أخطاء مجلس الوزراء في المجال الاجتماعي، وتابعت قائلًا:

«بعد الانتخاب أطلق الرئيس تصريحًا في الجمعية الاتحادية، تصريحًا أدهش كثيرين، وأنا منهم؛ إذ تحدث عن مهاجمة الفقر، ومحاربة الفساد، ودعم مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والسير قدمًا على الطريق المفضية إلى مجتمع ينتمي إلى ما بعد الصناعة. ومع مرور الوقت راح يبدو كما لو أن الحكومة عاكفة على تنفيذ برنامج مختلف تمامًا عن البرنامج الذي أعلنه الرئيس. ولا أعرف السبب الذي يمنعه، إن لم يكن من تغيير مجلس الوزراء كله، فمن المبادرة- على الأقل- إلى الرد على أدائه. يسيء المجلس استغلال الصبر اللامحدود للشعب الروسي».

عنوان مقابلة أخرى مع **نوفايا جازيتا** (الجريدة الجديدة)، حيث قيل: «مؤيد أنا للرئيس، إلا أنني أريد إبلاغه هواجسي»، يلخص موقفي. ثمة أحداث جديدة عمَّقت مخاوفي، وبدا لي هذا الموقف من الشعب مشيرًا إلى عيوب خطيرة في مقاربة الحكومة

لا للاقتصاد وحسب، بل للسياسة عمومًا؛ فالارتداد عن الديموقراطية الذي كنت قد كتبت عنه في مقالة نشرتها **موسكوفسكي نوفوستي** بات متزايد الوضوح، وقد تحدثت أنا وديمتري موراتوف عن ذلك، غير أن حوارنا انتقل إلى قضايا أكبر كانت ذات أهمية بالنسبة إلى كلينا.

س: يبدو أن روسيا تغدو دولة تسلطية، فهل تعتقد أن تحولًا نحو صيغ ديموقراطية للحكم ما زال مطروحًا؟

ج: هذا موضوع يقلقني كثيرًا، لأنني وقفتُ جزءًا كبيرًا جدًّا من حياتي لرعاية الديموقراطية. سيتوقف كل شيء على الخيار الذي تختاره السطات الحالية. دعنا نتذكر حملة انتخاب الرئيس، ومن قال ما قيل، ومن ضمن ذلك ما قلتُه أنا. آنذاك قلت إن الرئيس سيفوز من دون شك؛ لم يكن ثمة أي منافسين جديين آخرين، إلا أنني قلت في الوقت نفسه، صراحة وعلى نحو هادئ تمامًا، إن من شأن استخدام الرئيس تفويضه ولاية ثانية لمجرد مضاعفة تعزيز سلطته أن يشكل خطأ فادحًا.

من مصلحة الرئيس بالذات أن يعمل لمصلحة البلد ومواطنيه؛ فهذه مهمته الرئيسة، وإذا كان سيغرق في جميع هذه الألاعيب السياسية، فسأصاب بخيبة أمل، مثلي مثل كل مواطن روسي -باعتقادي- بصرف النظر عن قناعاتهم السياسية والإيديولوجية.

السبب الرئيس الذي ضمن انتصار الرئيس الحاسم تمثل باستغلال إمكانات الدولة الإدارية، غير أنني أميل إلى أن أضيف أن أي كم من الإمكانات لن يكون ناجحًا في غياب تأييد المجتمع؛ ففي مثل هذا الغياب لن تتوافر إمكانية حل المشكلات إلا بخفة اليد. وربما كان شيء من هذا قد حصل في الانتخاب الأخير، بيد أن الواقع هو تعذر توظيف ذلك على نطاق واسع حقًّا، ولن يفضي ذلك إلا إلى الإخفاق. كان لنسبة السبعين بالمئة من التأييد للرئيس تأثيرها، وكان الناس يعلقون آمالهم عليه.

إبان ولايته الرئاسية الأولى تحققت درجة معينة من الاستقرار، واتخذ عدد من التدابير على صعيد تحسين رخاء المواطن، وفرض شيء من الرقابة على أداء

مؤسسات الدولة، وتوقعت حقًّا أن يعمد إلى توظيف تفويضه لولاية رئاسية ثانية لدفع الأمور إلى الأمام، ولا سيما من أجل تحسين مجالات الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، بما ينسجم مع مصلحة الشعب؛ فتلك هي الكيفية التي تنطلق بها الديموقراطية، غير أن ما بدئ به الآن يجعلني شديد التوجس. وأنت بالذات أحسست بذلك في ملاحظاتي الأخيرة، حتى حين كانت هذه بالغة الإيجاز، فقد ظلت مشحونة بقدر كبير من العاطفة والأسى.

س: ولكنك لست مستعدًّا لتوريم صفوف المعارضة؟

ج: أنا جاهز لأدل الرئيس صراحة على ما يجري في البلد. وما ألاحظه هو نكوصٌ عما أعلَنه، وما يجري ليس هو ما يتوقعه البلد، فإلى متى يمكن إبقاء الناس في وضعهم الحالي؟ يكفي مشروع التحويل النقدي لبيان مدى سينيكية السلطات وخساستها في التعامل مع المتقاعدين. كل هذه الدمى السخيفة مع (مشروعاتها) تدفع الشعب نحو الالتحاق بمظاهرات الاحتجاج! فلتذهب هذه الدمى إلى الجحيم! يجب طردهم الآن! ولكن المشكلة هي أن أحدًا لم يُطرد، ولم يُحمَّل المسؤولية، وبتنا الآن نسمع كل هذه التأكيدات لكون الرئيس ممسكًا بزمام الأمر، ومسيطرًا على الوضع.

ثمة سؤال حقيق بالعرض: ما نوع الناس الذين يتحدث معهم؟ ما زال الجمهور العام بعيدًا عن امتلاك أي فكرة عما يفترض أنهم دائبون على فعله، وعما يتعين عليهم أن يفعلوه، وعن الوثائق التي يتعين عليهم اعتمادها.

في كانون الثاني/يناير كان ثمة اضطراب شامل، ودفع السخطُ المرضى إلى الشوارع احتجاجًا في ظل البرد والصقيع.

س: ما الذي جعلك استثنائي الغضب إبان (أحداث شغب المتقاعدين)؟

ج: العاقبة؛ فمنذ الأيام الأولى بدؤوا يبحثون عن (المشاغبين)، وهم دائمًا ما يبحثون عنهم بين صفوف الناس الذين لا همَّ لهم سوى متابعة أعمالهم، وسوى شراء أدويتهم ومواصلة حيواتهم! مثيرو الشغب الحقيقيون ملتصقون

بكراسيهم الرسمية الوثيرة. أي نوع من الإدارة هي هذه؟ في وقتٍ ما حاولت أن ألتمس مسوغًا للأمر، ولم أستطع أن أصدق أن أولئك الناس المكلفين بصوغ وثائق ذات تأثير في حيوات ملايين البشر كانوا على هذا المستوى من الوقاحة واللؤم. كانت هذه سياسة قومية رئيسة، وقد أذهلني إدراك أن خطط خض مصير الملايين مفبركة بهذا القدر من الصفاقة والاستخفاف.

تمخض استحداث (سلطة) بوتين (الرأسية) عن الفوضى، فالموظفون جالسون حيث هم منتظرين الطرد أو الإهمال، ولا يعرفون مايفعلونه، وتجري (إعادة تنظيمهم) خارج العمل، ومن شأن مواصلة هذه المقاربة أن تفضي إلى مشكلة بالغة الضخامة.

سابقًا في تموز/ يوليو وآب/أغسطس، شنت الحكومة هجمة على التعليم والرعاية الصحية، أعني استحداث الدفع مقابل الخدمات، وفي الحقيقة فإن ما يتعرض للهجوم هو الدستور الذي ينص صراحة، في المادة الثانية والأربعين، على حق التعليم المجاني؛ وهو أحد إنجازات الديموقراطية العظيمة، فأي عائلة- بصرف النظر عن دخلها- تعلم أنها مؤهلة لتعليم أولادها حتى نهاية المرحلة الثانوية، والآن تفكر الحكومة في سحب هذا الحق، وذلك عنوان صارخ لانعدام المسؤولية والأخلاق.

سبق لنا أن أخذنا جرعة من العلاج بالصدمة عند فرض الخصخصة، والسطو على ملك الشعب، وكل مدخرات المواطنين المودعة في المصار طارتْ، وبقي الناس برواتب هزيلة، والآن يقال لنا، من خلال أحدث الجداول الإحصائية، إن روسيا خالية من الفقراء، يا للكذب المفضوح! في 1990م أعدنا النظر في عتبة الفقر في الاتحاد السوفييتي ورفعناها، وقد تضمنت السلة- إضافة إلى نوع من انتقاء مواد غذائية أساسية- بنودًا أخرى مثل المبلغ اللازم لإعالة الأولاد.

في عهد يلتسين اهتدت الحكومة إلى حل سهل جدًّا للمشكلة؛ وذلك بخفض العتبة ببساطة إلى نصف مستواها السابق، وتقليص عدد الفقراء، بسحر ساحر، إلى النصف! وبذلك استطعنا اختزال المقننات إلى المستويات التي سادت أيام حصار

لينينجراد، فلا يعود لدينا أي فقراء بالمطلق. ما من إجراء يُعتمَد إلا لغرض، بلؤم وبعدم احترام. من المهين- في مثل هذا الوضع- الحديث عن الديموقراطية، وأجد ذلك مرفوضًا تمامًا. علينا أن نسأل عما جرى لدولة الرخاء والرعاية الاجتماعية؟ وماذا حل باحترام بنود الدستور؟ في غياب تلك الضمانات يتحول الدستور إلى مجرد ورقة مهملة.

س: تدعي الحكومة أن إصلاحاتها للرعاية الصحية والتعليم إنما هي مقتبسة من الممارسة الغربية.

ج: كل هذه العبارات الماكرة المراوغة تثير غضبي في الحقيقة؛ فإذا كنت تريد التهرب من المسؤولية عن الشعب، وتريد التحرر من مسؤولية رعاية شؤون المواطنين، فأي جحيم بحاجة إليك؟ لماذا أنت هنا؟ لا مجال للمقارنة بالغرب. إذا كنا سنتحدث بتلك الطريقة، فلتبادر الحكومة إلى تأمين مستويات أجور مشابهة، إن لم يكن لنظيرتها في أمريكا، فلنظيرتها في فرنسا، أو إيطاليا، أو ألمانيا، على الأقل، وعندئذ سيكون شعبنا قادرًا حقًّا على أن يقول: «ليذهبوا إلى الجحيم! لا نبالي بالدفع»، فحين يكون الناس متوفرين على كنوز من المال لا يترددون في اختيار ما يحلو لهم من علاج طبي وتعليم، أما اليوم فهم- بكل بساطة- لا يستطيعون أن يطيقوا ذلك، وكثيرون باتوا سلفًا عاجزين عن الحصول على الكفاف، وإذا كانت مثل هذه السياسات ستتواصل فإننا مرشحون لأن نشهد، في المستقبل القريب، اضطرابات جدية.

س: أي نوع من الاضطرابات؟

ج: ببساطة أعتقد أن الناس لن يتحملوا هذه السياسة؛ إنها ليست حتى سياسة على أي حال. أولئك الذين يدفعون الرئيس بهذا الاتجاه هم خبراء اقتصاد كلي لا يتحركون أبدًا إلا من منطلق الموازنة المباشرة، ولكن الموازنة تموَّل من اقتصاد نام، ومن وظائف جديدة، ومن جملة مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة المزدهرة، فما الذي فعلوه على تلك الأصعدة؟ لا شيء،

أو الشيء القليل جدًّا، وهذه هي المشكلة الحقيقية. لدى رئيس الجمهورية برنامج أعلنه أمام **الجمعية الاتحادية**، وتلك هي الطريق التي نريد السير فيها.

س: ألا يذكرك الوضع الحالي فيما يخص **الغلاسنوست** بحقبة الركود؟

ج: كان ثمة نوع من الستالينية الجديدة في ظل بريجينيف؛ صحيح أنه بلا قمع، غير أن كل شيء كان خاضعًا للتحكم، فحين تحدث أحدهم ذات مرة، وهو عامل أو مهندس، في أحد المؤتمرات النقابية فقال: «ما الذي يفعله الأمين العام تجاه الأمر؟ أليس من المفروض أنه مسؤول؟ هل هو مطلع على ما يجري؟ إنها مسؤوليته!»، اجتمع المكتب السياسي: حالة طوارئ! كيف سُمح لمثل هذا التعليق أن يُسمع في مؤتمر؟ تلك كانت سوية ديموقراطيتنا، وذلك كان مستوى الشفافية وحرية التعبير المتوافرين. لعله جواب سؤالك!

س: الهجمات متزايدة التكرر على الغرب، والكلام على المعايير المزدوجة مثال آخر على فِلم سبق أن رأيناه، ألسنا عائدين إلى أيام الحرب الباردة؟

ج: حقيقةً هناك مشكلة معايير مزدوجة، ومن الصواب أن نتكلم عليها مباشرة وبصراحة. إن ممارسة الضغط، ودبلوماسية مكبرات الصوت، ليستا مقبولتين في العلاقات بين البلدان، ونحن نعلم من حقبة الحرب الباردة إلى ماذا يؤول ذلك، ومن ثم فمن مصلحة جميع البلدان أن تسود أجواء هدوء، وحوار، وتعاون، نحن بحاجة إلى التجارة، وإلى تبادل التكنولوجيا والمعرفة، وما من بلد يستطيع، وحده، أن يعد نفسه آمنًا.

س: يبدو أننا نشهد نوعًا خبيثًا من أنواع نفخ الروح في مواقف قديمة وشعارات أكل الدهر عليها وشرب؛ فما السبب الكامن وراء ذلك؟

ج: أنا أيضًا لاحظت ذلك، فهل من الطبيعي حقًّا أن يبادر رئيس دوما الدولة فجأة إلى الشروع في الإشادة بستالين؟ أنا في دهشة! مع حلول المساء كان جريزلوف قد بدأ يتراجع.

في الصباح رفع صوته عاليًا، وفي المساء... لا، هذه ليست ستالينية، بل هي حالة هجينة. راحوا يتحدثون عن بوليس سري، وعن (أساليب مخابراتية)، وليس هذا في الحقيقة إلا اختراعًا روسيًّا أصيلًا. بدلًا من ذلك لا بد لنا من اتباع طريق أكثر استقامة، طريق مفضية إلى الحرية، وإلى الديموقراطية، وإلى الاحترام، وإلى الانفتاح القومي، وإلى حرية الصحافة، وإلى حرية التعبير عن الرأي. يبدو أنهم يفزعون من كل شيء، ولكن ما الذي يخيفهم؟ في الحد الأقصى قد يخسرون السلطة، وماذا في ذلك؟ عندما بدأت الإصلاحات قلت سأتولى ولايَتين لا أكثر.

كان ثمة نوع من العطالة في صفوف العاملين على كل المستويات، عطالة كانت تشلُّ، حقيقةً، البلد، وبات الوضع كله بحاجة إلى نسف، ولكن كيف؟ لا من خلال قمع ستاليني، بل عن طريق الديموقراطية. هذه الأيام كثيرون يرون أن الناس لم يعودوا قادرين على أن يبالوا بالديموقراطية، وعلى الصعيد الكوكبي يبدو أن سوق الساسة الدكتاتوريين هي الرائجة، أما في روسيا فنحن دائمو التطرف؛ فالسلطة تؤول إما إلى أقصى اليسار أو إلى أقصى اليمين، والذين هم عمليًّا خارج الإطار؛ إنه جنون! كثيرًا ما أؤكد أن آخر ما نحن بحاجة إليه هو الانزلاق إلى **حقبة استنقاع** جديدة، حقبة جديدة مهووسة بالتحكم والمركزية المفرطة.

س: كيف تسير الأمور مع حزبكم؟

ج: على الرغم من كل شيء، كنا عاكفين على إنشاء **حزب ديموقراطي اجتماعي** جديد، وقد عبَّر الرئيس علنًا عن تأييده لنا، بل وقال: «بلدنا ديموقراطي اجتماعي»، غير أن الرسميين في الإدارة الرئاسية لم يؤيدونا، بل وظلوا يدسون العصي في العجلات، فقد أرادوا أن يُرقصوا جميع الأحزاب على لحنهم، وأن تكون مطواعة، وأن تكون قابلة للإدارة عن طريق المنادي كما تدار الكتل في الدوما، ولكن ساءهم ألا يكون جورباتشوف مستعدًّا للرقص على ألحان أحد.

لم ننجز إنشاء الحزب الديموقراطي الاجتماعي كما هو الوضع الآن عمومًا، حيث جُمعت نحو ثلاثين منظمة، كل منها تعلن أنها حزب ديموقراطي، أو

قومي متطرف، أو محافظ. لم نقبل في صفوف الحزب سوى أولئك الذين كتبوا طلبات انتسابهم بأنفسهم شخصيًّا، في مقاربة مختلفة تمامًا. وقد لاذ بنا أناس ظلوا سنواتٍ ينأون بأنفسهم عن الأحزاب الأخرى، وكانوا ينتظرون ظهور حزب ديموقراطي اجتماعي، وجاء اثنان وثلاثون ألفًا منهم إلينا.

كانت اجتماعاتنا الموسعة ومؤتمراتنا بالغة الإثارة، وقد شعرت بالغيرة إيجابيًّا من هؤلاء الشباب كاملي الحرية بالغي الذكاء، لقد قضيت عمرًا كاملًا كي أنمو وأكتسب حكمة منتقلًا من ذلك المقال في الصف العاشر بعنوان: (ستالين هو مجدنا العسكري)، إلى إدراك ضرورة الانعتاق من الستالينية، ومن مجمل التراث الستاليني، ومن النزعة الشمولية، ومن نمطنا الأحادي في التفكير. اليوم أيضًا نحن بحاجة إلى تحرير شعبنا من الخوف من الدولة، لأننا لا نستطيع -ما لم نفعل ذلك- بناء دولة ديموقراطية. ذلك الخوف لم يتركنا تمامًا قط، وقد عاد الآن من جديد.

س: هل يستطيع أي من الأحزاب السياسية الحالية أن يضطلع بقيادة معارضة؟

ج: الآن، لا. لا بد من بنائها، ومن القاعدة، بالتأكيد، ذلك أن محاولات استيلاد واحد من الأحزاب الموجودة محكومة بالإخفاق، ولن يكون الوليد إلا نسخة عن الأب أو الأم، تلك هي الطريقة التي اعتُمدت في خلق **حزب روسيا الموحدة**، عن طريق استخدام **الحزب الشيوعي** أنموذجًا، فكانت النتيجة ظلًّا للحزب الشيوعي السوفييتي! لو بادر أصحاب وجهات النظر الديموقراطية الاجتماعية إلى التلاحم بصدق، من كلٍّ من حزب الوطن، وحزب الأقاليم، وصولًا إلى تبني رأينا، لكان من شأن ذلك أن يتمخض عن شعور جيد حقًّا.

س: هل أنت متفائل يا سيرجييفيتش؟

ج: دائمًا. يقال إن المتفائلين عديمو المسؤولية، غير أن ذلك هراء، لا قطعًا. جميع البلدان مضطربة اليوم، لا روسيا وحسب، ولا نستطيع أن نستسلم

للرعب، وليس التاريخ حتميًّا؛ فثمة بدائل وحلول بديلة على الدوام، فليس التاريخ طوفانًا غير متأثر بما نفعله وبالخيارات التي نُقْبِل عليها، ومن ثم فعلينا أن نهتدي إلى موقعنا في مسيرة التاريخ، موقعنا الذي يتعذر إلغاؤه، نقطة على السطر. وكما قال بسمارك فإن «على أي سياسي أن ينتظر إلى حين شعوره بأن قدرًا ربانيًّا يرتسم في الأفق، من خلال الأحداث، فيسارع إلى القفز لاقتناص تلك الفرصة الربانية». المتفائل هو ذلك الذي يرى كل شيء، ويحلل ويفهم، ولكنه يواصل التفكير للاهتداء إلى حل، وإذا كان لكل عصر أبطاله، فإن أولئك الذين يرون، ويحللون، ويفهمون، على الرغم من كل شيء، يقدِّمون حلولًا.

س: هل ترى أي متفائلين بين سياسيينا؟

ج: لا، حتى اللحظة، ولكن ماذا في ذلك؟ أنا متفائل بذلك أيضًا، ثمة فرص للرئيس، وليس له وحده دون غيره. لا داعي للذعر.

اتجاه جديد أم السير على المنوال نفسه؟

عُدَّ خطاب الرئيس السنوي الموجه إلى **الجمعية الاتحادية** في نيسان/ أبريل 2005م ذا أهمية ومغزى. تخيلت وقتها أن بوتين كان قد حلل بعمق جملة أحداث السنة السابقة، واستخلص استنتاجات حصيفة حول ضرورة تعديل سياسة الحكومة، فقد قال بعض الأشياء المشجعة حول التصدي للفقر، ومحاربة الفساد، ودعم مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والسير قدمًا نحو بناء مجتمع ما بعد الصناعة؛ وتمثلت الأولويات المعلنة بالتعليم، والرعاية الصحية، والسكن الميسر، والزراعة؛ وأعلن اعتزامه إنجاز المبادرات القومية الشاملة في هذه الميادين.

أثارت مقاربته اهتمامي؛ لكونها مهمة وواعدة جدًّا: أسعار المواد الخام المرتفعة في الأسواق العالمية كانت توفر تدفقًا لثروات قابلة للتوظيف من أجل انتشال تلك

القطاعات من حالتها الكارثية الراهنة. إن خطاب الرئيس جعلني أستأنف تأييدي لمقاربته العامة، ولكن...

بينما كنت أتابعه على شاشة التلفاز، وألاحظ قاعة اجتماع النواب وممثلي النخبة الآخرين في ذلك اليوم، راودتني شكوك جدية؛ فقد رأيت التعابير المملة نفسها، والوجوه الخالية من أي اهتمام وانشغال حصيفين بهذه الأمور ذات التأثير البالغ في مستقبل روسيا. لم أتمكن من ملاحظة أي شعور بالاستنفار الملحاح في القاعة، أو أي حركة قابلة لأن توحي بنوع من الاستعداد لدى النواب والرسميين لتأييد ما كان الرئيس يتحدث عنه، ومن ثم شعرت كما لو كنت قد رأيت هذا كله من قبل. ومتذكرًا خطاب السنة السابقة الذي لم يكن أقل وزنًا ومسؤولية، والذي كان تلخيصًا لخطط مشابهة، اعتقدت أن الرئيس يعاني، بالضرورة، صعوبات كبيرة.

عام مرَّ، ولكن الحكومة واصلت التخبط، مقدمة مزيدًا من الأشياء المكررة، بدلًا من الدأب على الاضطلاع بالمهمات المقترحة؛ فكانت قد استمرت في اعتماد المقاربة النقدية الراديكالية المألوفة، وواضعة استقرار الاقتصاد الكلي فوق الأولويات الاجتماعية، أو الخطة الصناعية، أو السياسة الزراعية، حيث لم يُنجَز شيء ذو شأن، وبدلًا من ذلك كانت ثمة عملية تحويل نقدي للمكاسب، تلك العملية التي أثارت حفيظة البلاد كلها وخضَّتها. ما من شيء إلا وكان يوحي بأن المطبخ الحكومي كان لا يزال مشغولًا بخَبْز الفطائر ذاتها: خطط خصخصة أو شبه خصخصة التعليم والرعاية الصحية، ومشاريع رفع رسوم المرافق وصيانة المساكن إلى مستويات أعلى من قدرة أكثر العائلات.

ردًّا على أحد أسئلة مراسل **إنترفاكس** قلت: «أؤيد مقاربة الرئيس وخططه السياسية الإجمالية، إلا أن حالة المؤسسات المكلفة بتنفيذها تثير شكوكًا جدية حول ما سيحصل حقًّا. أعتقد أن بلدنا وجمهورنا يواجهان الآن لحظة الحقيقة». وبالتحديد فإن ذلك كان يعني أن روسيا بحاجة إلى حكومة وبرلمان جديدين؛ ذلك هو ما استخلصته بعد تأمل عميق، وأعلنت للملأ: «يتطلب الوضع إجراء انتخابات برلمانية

جديدة، وتشكيل حكومة جديدة؛ ذلك هو ما يتعين على الرئيس أن يقترحه، وأنا واثق من أن الجمهور سيؤيده. دقت ساعة التحرك».

جاءت الردود على دعوتي متباينة إلى حدود معينة؛ فـ(**الإزفستيا**) التي كانت لا تزال متمتعة بالمستوى المتميز من النوعية، والمسؤولية، والموضوعية، كتبت تقول: «نصيحة جورباتشوف الأخيرة للرئيس بوتين كانت مشوبة بشيء من الإثارة»، ومن نافل القول أن ذلك لم يكن ما قصدته، بل أردت أن أبين للجمهور لماذا رأيت تلك هي الطريقة السليمة للخروج من المأزق الذي وجد الرئيس والبلد نفسيهما فيه. وكانت لي مقابلة طويلة مع ألكسي بانكين، أحد مراسلي **إزفستيا**:

بانكين: بقولك أخيرًا إن على الرئيس بوتين أن يُقيل الحكومة ويدعو إلى انتخابات جديدة للدوما، طيَّرتَ مقابلتنا المخطط لها حول قضايا تاريخية إلى أمكنة بعيدة.

جورباتشوف: لا أعلم لماذا كان الأمر بالغ الإثارة؛ عرضت الاقتراح بهدوء بالغ.

س: مع ذلك، حين يحُضُّ رئيس الاتحاد السوفييتي رئيس روسيا على مثل هذا التصرف فإن الناس يتنبهون ويلاحظون؛ لماذا في هذه اللحظة بالذات؟

ج: لا يزال مزاجي متقلبًا قليلًا، إلا أنه لم يسبق لي قط أن فقدت السيطرة على أعصابي، وما من تصريح أُدْلي به إلا ويكون مدروسًا بعمق، وكان ذلك رد فعلي المدروس على خطاب الرئيس. ربما كان غير استثنائي كليًّا، إلا بالنسبة إلى ما قاله الرئيس في البداية، حيث أفاد: «لن أكرر ما قلته في خطابي الأخير، وأرجو منكم أن تنظروا إلى الخطابين بوصفهما قسطين، وتواصلوا العمل من منطلق برنامج أقترحه للعقد القادم».

يجب أن أقول إني تابعت الخطاب باهتمام شديد في العام الماضي، جنبًا إلى جنب مع الإضافات الجديدة هذا العام حول الدولة، وحقوق الإنسان، والنظام القضائي، والقضايا السياسية، بما أدى إلى جعل الأمر حقيقة

أشبه ببيان سياسي (مانفيستو). بدا إعلانًا لخطة سياسية طويلة المدى، ورفع معنوياتي، وشعرت أنه مشروع جدي أستطيع دعمه، إلا أنه سرعان ما شُرِع في تخفيف وزنه من خلال التعليقات: ربما كان الرئيس قد قلب خططه الإجمالية رأسًا على عقب في الدقيقة الأخيرة. كيف حصل ذلك، إذا كان قد بدأ المشروع في العام الماضي؟ لا أعتقد أن هذه مجرد لعبة، إذ يبقى الرئيس -على كل حال- رجلًا طموحًا، رجلًا يعرف قدر نفسه، وأظن أنه كان يعني ما قاله، فضلًا عن أنه كان من الواضح أنه يجد الأمر كله بالغ الصعوبة، وحين قرأه كان شديد الحرص- ربما لاحظت- على اعتماد أفضل الأساليب لإيصال وجهة نظره، وقد بدا غاصًّا بالكلمات، ولاهثًا. وأتذكر أنه بدا يقول إنه لا يستطيع الموافقة على ما هو حاصل، وراغب في أن ينأى بنفسه. بعض الناس هنا في روسيا، وفي الخارج أيضًا، يقولون إنه كان شديد التوتر من جراء حملاته على الديموقراطية، وهجماته ضد وسائل الإعلام، ولأنه كان قد قرر أن يضع الأمور في نصابها، ولا أعتقد أن ذلك يمكن أن يؤخذ مأخذ الجد، فقد رأيت الأمر خيارًا مدروسًا بعناية من قبل الرئيس.

ولكن كيف سيجري تنفيذ كل هذا؟ ذلك هو ما يقلقني. هل يعوِّل على البرلمان؟ يمرِّر البرلمان الحالي، دون أي معاينة مناسبة، اقتراحات ذات أهمية اجتماعية كبيرة، ومؤثرة في قطاع واسع من السكان الذين يتعين على الدولة أن تدافع عنهم، ومن ثم فقد يجد ذلك النوع من البرلمانات مناسبًا، ولكن ما جدواه، بالله عليك، بالنسبة إلينا نحن الباقين؟ لا فائدة فيه بالنسبة إلى روسيا. انس البرلمان على أي حال؛ فقد تتوافر إمكانية قلبه، وإن كنت أشك بصراحة.

ولكن ماذا عن مجلس الوزراء؟ هذه هي الحكومة التي أقدمتْ، أوائل هذه السنة، ودون أن يرف لها جفن، على طرح قانون التحويل النقدي للمكاسب، وفي هذه اللحظات بالذات ما تُعِده الحكومة في مطبخها يؤثر في كل من التعليم، والرعاية الصحية، وصيانة المساكن، والمرافق العامة. مقاربتها تقوم على مبدأ إحالة جميع التكاليف على الجمهور العام. لست مقتنعًا بأن هذه الحكومة مؤهلة لوضع برنامج الرئيس موضع التنفيذ؛ لا أعتقد أن

الحكومة سترتقي إلى مستوى معالجة كل ما ينطوي عليه الخطاب. ليست مؤهلة لذلك ببساطة! إنها ليبرالية-جديدة راديكالية مثلها مثل حكومة جايدر؛ فالخطوة الأولى إذن هي جعل الحكومة ترحل.

س: هل يمكن أن ترشح أحدًا للحكومة الجديدة؟ من تقترح، مثلًا، لرئاسة مجلس الوزراء، ولوزارات الخارجية، والدفاع، والمالية، والاقتصاد؟

ج: ما من أحد إلا ويفكر في أشخاص، لستُ وحدي في ذلك. (مقاربة أصدقاء بيترسبورج) خابت، والمطلوب (كما علَّمنا الحزب الشيوعي) هو انتقاء الناس بالاستناد إلى مواصفاتهم السياسية والمهنية.

س: لنفترض أن الرئيس قرر تبني الجزء الثاني من نصيحتك، وبادر إلى حل مجلس الدوما؛ دعنا نتخيل أن الانتخابات نزيهة مئة بالمئة، بتغطية تلفازية متوازنة بعيدًا عن إساءة استخدام موارد الدولة الإدارية؛ كيف سيبدو البرلمان الجديد برأيك؟ مَنْ، وأيُّ قوى، وبأي تشكيلة، ستكون ممثلة فيه؟

ج: أظن أننا سنكون -في ظل انتخابات عادية، دون تلاعب بالأصوات وخداع، انتخاباتٍ قائمة على أساس المبادئ التي تحدث عنها الرئيس، وإن بقي المجتمع على وضعه الحالي- مع أشخاص فاعلين تمامًا في الحقيقة. الأولوية الأولى هي امتلاك برلمان مؤهل للاهتداء إلى وسائل ديموقراطية مفضية إلى انعتاق المجتمع من هيمنة الجهاز البيروقراطي، وما إن نحصل على ذلك حتى يصبح لدينا أمل بفتح السدود أمام المشروع الخاص والمبادرات الأهلية- المدنية، حتى هيئاتنا التمثيلية الإقليمية مسحوقة وتابعة للبيروقراطية. لدينا انحياز مفرط للفرع التنفيذي.

بعد ذلك تحول الحوار إلى التاريخ؛ فعام 2005م كانت الذكرى العشرين لبدء البيريسترويكا، وهو ما جعلنا نعاين أوجه الشبه بين تلك الأيام والحاضر، ومن المحتَّم بروز موضوع الديموقراطية، وتطوير مؤسساتها، وكيفية تشكيل الأحزاب السياسية.

بانكين: لنتحدث عن الشؤون الراهنة في التاريخ؛ بعضهم يرى بوتين جورباتشوفًا جديدًا.

جورباتشوف: نحن شخصان مختلفان كليًّا، مع سيرتين متباينتين تمامًا على الصعيدين الحياتي والمهني، وهذه أزمان مختلفة، إلا أنني قلت منذ زمن طويل -وما زلت أعتقد- أن الرئيس وضع بصمته، وقد أظهرت التجربة أنه مجتهد وطموح، غير أنه في مأزق، إذ جُرَّ يمينًا ويسارًا من قبل كل هذه الزمر والحلقات التي ما زالت متفرقة حول تقاسم ممتلكات الدولة.

س: وماذا عن وجود نوع من التناظر؟ كلاكما ظهر بعد مرحلة حكم عجوز، عديم الكفاءة؛ وكلاكما جرى تجنيده من الشبيبة المرشحة بطريقة ما لإنقاذ النظام وإنعاشه، إلا أنكما أنتما الشابان حملتما أفكارًا وانحرفتما عن الخط.

ج: كان بوتين ناجحًا في ولايته الأولى، ولو جرت مسابقة لمعرفة القادر على الاهتداء إلى العدد الأكبر من أخطائه، فلربما استطعت أن أتفوق بالإتيان على ذكرها أكثر من أي شخص آخر، غير أن تلك ليست هي الطريقة المعتمدة للحكم على مثل هذه الأمور، فحين يكون شخص عاكفًا على تنفيذ مشروع معين، ومبادرًا إلى اتخاذ قرارات حول قضايا كبرى، محددة، فستكون ثمة على الدوام حالات تعقيد، وتأخير، وأخطاء، وحماقات صارخة.

عليك أن تتذكر الفوضى التي كانت سائدة في كل الميادين: في المجال الاجتماعي، وفي العلوم والتعليم، وفي الرعاية الصحية، وفي الجيش، وفي العلاقات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، ولا مجال لإدراج جميع المجالات، أعتقد أنه قد أنجز أشياء كثيرة، أنجز- على الأقل- ما يكفي لتمكينه من الفوز بمكان في التاريخ.

غير أن المسألة الآن هي: ماذا بعد؟ كيف نستطيع تجنب مواصلة الانحدار إلى هاوية العطالة، التي أخفقنا إلى حد كبير في التغلب عليها، مثلنا مثل يلتسين؟ علينا الآن أن نغير المسار. عندما كان لا يزال في بداية حملته الرئاسية، قلت

إن ما يهم هو ما كان سيفعله، وإذا ما استخدم السلطة الممنوحة له مرةً ثانية لتعزيز نفوذه الخاص، وواصل عملية خلق (ديموقراطية مدارة) ، فإن الأمر سينتهي نهاية بائسة.

س: ثمة وجه شبه آخر مع البيريسترويكا إذًا؛ أنت أيضًا اتخذت باطّراد مواقف رسمية أكثر فأكثر، إلا أن نفوذك الفعلي صار أقل فأقل. ألا تظن أن بوتين يتبع المسار نفسه؟ هو أيضًا يتولى قدرًا أكبر فأكبر من الصلاحيات...

ج: إلا أن الوضعين مختلفان؛ فقد كنت بحاجة إلى ذلك لإيجاد نوع مغاير من أنواع النظام من خلال دستور جديد، ومن خلال العملية السياسية، وعن طريق انتخابات حرة، ونظام قائم على أسس وإجراءات ديموقراطية. وكنت أيضًا بحاجة إلى تحرير الدولة، تحرير الفرع التنفيذي والفروع الأخرى من قبضة الحزب الشيوعي السوفييتي. كانت المشكلة التي واجهتها متمثلة بإيجاد نظام دولة لإدارة البلد، لأننا كنا قد وصلنا إلى منعطف شطب المادة السادسة المتضمنة احتكار الحزب الشيوعي السوفييتي للسلطة من الدستور، وتلك المشكلة بالنسبة إلى فلاديمير بوتين كانت قد باتت محلولة، ومن ثم كان يتصدى لمهمة مختلفة، مهمة خلق أحزاب سياسية قومية واتحادية حقيقية قادرة على توفير القاعدة اللازمة لإنشاء مؤسسات ديموقراطية. غير أن عليَّ أن أقول صراحة إن شيئًا لا يمكن أن يكون أكثر خطأً من اصطناع سلسلة من الأحزاب في مكتب فلاديسلاف سوركوف وفبركتها. فأي حزب لا يمكن أن يُؤسس إلا من حركات سياسية، وقطاعات معينة من المجتمع، وكتل كبيرة من الشعب، ولا تقوم الأحزاب إلا على أساس اكتشاف الناس أن لها مصلحة مشتركة معها.

إذًا، كانت المهمة بالنسبة إلينا متمثلة بخلع قيود الحزب الشيوعي، أما بالنسبة إلى الحكومة الحالية فإن تلك المهمة منجزة سلفًا، والمطلوب الآن هو تيسير عملية تأسيس الأحزاب.

س: سؤال آخر عن أوجه الشبه؛ كثيرون يتذكرون شعور الكارثة الوشيكة الذي كان طاغيًا على وعي الجمهور في 1990–1991م، والجميع كانوا يقولون

لأنفسهم إن من شأن عدم فعل هذا أو المبادرة إلى تنفيذ ذلك، أن يفضي إلى كارثة، أو إلى حرب أهلية. شعور مشابه بقيامة وشيكة يبدو اليوم متنامياً في روسيا؛ فرئيس بلدية موسكو، ورئيس الإدارة الرئاسية، يسمحان لنفسيهما بالتحدث عن خطر فعلي يتهدد البلاد بالتفكك، وما أعظم اهتمام قراء **الإزفستيا** بالثورات الملونة!

ج: أظن أن تفاقم الوضع ناجم عن الأسلوب المعتمد في طرح الإصلاحات المقترحة، فالإصلاح الحكومي أصيب بالشلل، وإصلاح ديمتري كوزاك الإداري تجمد، وبتنا مع كل هذه الإصلاحات في القطاع الاجتماعي. مقاومة المقاربات الكامنة خلف جميع هذه التغييرات لم تبدأ في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2005م وحسب، أي حين نزل المتقاعدون إلى الشوارع احتجاجاً على قانون التحويل النقدي، بل نشبت المعركة منذ أمد طويل حول نوعية الخطط الواجب اعتمادها على أصعدة التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، والمرافق. من الواضح أنها -أي الخطط- على أعلى درجة من البدائية، بحيث تؤدي إلى تحميل الناس العاديين كل الأعباء والنفقات. وأعتقد أن ذلك هو الذي استطاع أن يحرك الشعب ويخرجه من حالة الرضا والتسليم. استيقظت روسيا بعد إقدام المسنين على الاحتجاج، وثمة الآن أناس محتجون يومياً ضد هذا الإجراء أو ذاك، لم يعد الناس مستعدين لأن يتحملوا أكثر بعد الآن.

وأخيراً، جئنا إلى الموضوع الشاغل للجمهور على نحو متزايد في اقتراب موعد الانتخابات الآتية: إمكانية ولاية رئاسية ثالثة بالنسبة إلى فلاديمير بوتين.

س: هل يعد قول بوتين: «هاكم برنامج عمل للسنوات العشر الآتية!» تلميحاً إلى أنه عازم على البقاء لولاية ثالثة أو على التمسك بالسلطة بطريقة أخرى ما؟

ج: اعتقدت أنه كان قد قلَّب الأمر برويَّة سلفاً، وسبق له، شخصيًّا، أن أفاد أنه لن يترشح لولاية ثالثة، ويبقى احترام الدستور أمراً عاديًّا تماماً حقًّا.

وفي الوقت نفسه، ثمة أمور قد تكون بحاجة إلى توضيح، إذ يتساءل الناس عن مدى حاجة المواد ذات العلاقة بالرئاسة إلى إعادة نظر. أعتقد أنها بحاجة، على الرغم من أن بوتين يقول بوجوب عدم المساس بالدستور.

س: إعادة نظر في أي اتجاه برأيك؟

ج: أرى أننا بحاجة إلى نوع من الترجمة للدستور الفرنسي، معدلة بما ينسجم مع روسيا؛ فالحزب الفائز بأكثر المقاعد في الانتخابات يشكل الحكومة، إلا أن رئيس الجمهورية يكون منتخبًا من قبل الشعب في الوقت نفسه، وصلاحيات الجميع مبينة بوضوح، وتبقى الحكومة قادرة على متابعة وظيفتها. ويستطيع رئيس الجمهورية حضور اجتماعات الحكومة، كما يفعل شيراك، ورئاسة جلسات مجلس الوزراء كلما رأى ذلك مناسبًا، بيد أن الحكومة تمارس عملها بتوجيه رئيس الوزارة، ومن الطبيعي أنه ورئيس الجمهورية يتفاعلان.

قد يحلو لبعضهم رؤية رئيس جمهورية دمية انتخبها البرلمان. هل يريدون دعوة البرلمان إلى اجتماع شبيه باجتماعات اللجنة المركزية الموسعة للحزب الشيوعي من أجل الإطاحة العاجلة برئيس الجمهورية كما حدث في التعامل مع خروتشوف؟

مرة بعد أخرى تعززت قناعتي بأن الأمور كلها تتلخص بالسياسة ودور الديموقراطية. في تلك الأعوام كنت ألتقي مرارًا كثيرة بصديقي ألكساندر نيكولاييفيتش ياكوفليف، وإيجور فلاديميروفيتش ياكوفليف؛ كانا رفيقي سلاح -وخصمين أحيانًا غير قليلة- إبان سنوات البيريسترويكا وبعدها. الأول ومن بعده الثاني رحلا في عامي 2005 و2006م. كانا شديدي التباين بشخصيتين مركبتين، وواجها صعوبات كثيرة في حياتيهما المهنيتين، وتصديا لعديد من المحن، وتغلبا على حشد من الأوهام والخيبات، لكنهما لم يكفرا قط بكون الديموقراطية هي طريق خلاص روسيا.

كان موت إيجور ياكوفليف ضربة كبيرة بالنسبة إلي، ذلك أننا غدونا استثنائيي الحميمية في سنوات ما بعد البيريسترويكا، وفي ظل رئاسته لهيئة التحرير صارت **موسكوفسكي نوفوستي** (أنباء موسكو) قناة تواصل فعلية بالنسبة إلى الغلاسنوست والبيريسترويكا، ومبادرة، في مناسبات عديدة، إلى مساعدتي شخصيًّا في أوضاع بالغة الصعوبة.

كانت لنا، أنا وإيجور، سجالاتنا وخلافاتنا، وذلك أمر طبيعي، وأتذكر أننا نحن الثلاثة، قبيل موته، كنا عاكفين، مثل جنود قدامى، نستحضر معارك سابقة، وذكرتهما بأنهما كانا قد طالبا باستقالتي بعد أحداث فيلنوس في كانون الثاني/يناير 1991م، وقد مارست الصحيفة (أنباء موسكو) ضغطًا مرعبًا علي، وحاولا الإنكار، غير أني برهنت لهما صحة ما قلته. لدى وصوله إلى موسكوفسكي نوفوستي كان إيجور قد مر بفيض من التجارب الخائبة، وأقدم على ممارسة كل أنواع الأمور: كان قد كتب عن لينين، وحرر جملة متنوعة من المنشورات، وكان قد أزيح من مناصب مختلفة، إلا أنه كان دائمًا ينجح في العودة من جديد. لم يؤد ذلك كله إلا إلى تصليب عوده، كان شخصًا ناضجًا بالغ العمق، وكان ما يقوله ذا مغزى، ودقيقًا، ومثيرًا للجدل.

كنا متفقين حول قضايا عديدة، سوى واحدة؛ إذ لم يستطع أن يتفهم كيف تمكنت من تسويغ ما كان يجري، وكيف اهتديت إلى ما سوَّغ دعم بوتين. قلت له: صديقي العزيز، لو كنت في موقف رئيس جمهورية في زحمة هذا الطوفان من الاضطرابات، مهدَّدًا بما يشبه التفكك، لأدركت أن الوقت ليس وقت ديموقراطية كتب مدرسية؛ لم تكن العملية سوى عملية إنقاذ، وكان لا بد من التحرك الفوري.

في 2005م قضيت كثيرًا من الوقت عاكفًا على العمل لإنجاز **فهم البيريسترويكا: ما أهمية ذلك الآن؟**[1] مع كل من مساعدي وزملائي آناتولي تشيرنايف، وألكساندر فيبر، وجريجوري أوستروموف، وألكساندر جالكين، وبوريس سلافين، أعدنا قراءة

[1] م. س. جورباتشوف، بانيات بيريسترويكا... بروبليما إيتافاخبا سيتشاسي، إم. آلبنا بيزنس بوكس، 2006م.

تلك السنوات، واستحضرنا الأحداث، وحللنا جملة الإنجازات والأخطاء. وبالعودة إلى تلك المرحلة، ومقارنتها بما كان بعدها، تعزز إيماني بأن البيريسترويكا، على الرغم من تعرضها للبتر قبل تمكُّنِها من تحقيق جميع أهدافها، كانت مظفرة، فقد تمخضت عن سيرورات تحويلية جعلت النكوص والعودة إلى الغرق في الماضي من المستحيلات، إلا أننا لن نطمئن أبدًا، ولا بد للبلد من أن يتقدم، وفي مسار ديموقراطي وحسب، وذلك يستدعي نضالًا. وعلى الرغم من أن طاقتي لم تعد كما كانت، مع شروع الأمراض في أخذ نصيبها من قوتي، فإنني شعرت بأن من واجبي الإلزامي أن أشارك في تلك المعركة النضالية.

متخم بالتناقضات: العقد الأول من الألفية الجديدة انتخابات جديدة؟

حصائل 2005م السياسية كانت سلة مختلطة، حللتها في مقالة نَشَرَتْها **بولشايا بوليتيكا** (السياسة الكبرى) في شباط/ فبراير 2006م، كتبتُ فيها عن المشكلات التي كان الرئيس قد ورثها والتي كانت لا تزال معلقة تنتظر حلولًا:

«ثمة أكثرية تعيش في فقر، عاجزة عن الاهتداء إلى توظيف ما لديها من مهارات ومعارف، وكثيرون لاذوا بالهجرة، ومن بينهم أعداد من المعلمين، والأطباء، والعاملين في الجيش، والمتفرغين للمهن الإبداعية. في ظل الرئيس بوتين بدأ الوضع يتحسن، إلا أننا ما زلنا بعيدين عن العودة إلى مستويات 1990م.

ما المنتظر تاليًا؟

لم يبق للرئيس سوى عامين في المنصب، ونظريًّا قد لا يكون ميالًا إلى الإقدام على أي أمر بالغ الجدية الآن. ولما كانت نسبة مؤيديه عالية، وأسعار النفط

اخترقت السقف، ومستوى معيشة السكان ليس مستمر التدهور؛ فإن عليه أن يختار- بالأحرى أن يكون قد اختار- خيارًا مختلفًا.

في العام الماضي اقترح رأس الدولة في روسيا إضفاء صفة الأولوية على أربع حملات قومية في ميادين التعليم، والرعاية الصحية، والسكن الميسَّر، والزراعة، وهذه مقاربة ديموقراطية اجتماعية من حيث الجوهر. تولى الرئيس شخصيًّا مسؤوليات رئيسة، ربما لأنه يرى جهود الحكومة على صعيد الرفاهة الاجتماعية غير مرضية.

وهل ثمة من يستطيع أن يرى غير ذلك؟ الإصلاحات الاجتماعية مشلولة على الرغم من أن الأموال الموجودة في البلاد أكثر من كافية بفضل أسعار النفط العالية. ومما زاد الطين بلة أن الحكومة تصر متعجرفة على تجاهل الانتقاد الصادر عن الجمهور».

في هذه المقالة تحدثت بصراحة عن قضية كانت تقلقني، مع كثيرين آخرين في روسيا، قضية لم تكن السلطات تتناولها- بنظري- بما يكفي من الجدية:

«لعل لعنة روسيا الكبرى هي الفساد، ويؤكد الناس أن هذا نتيجة حتمية لتدخل الدولة في الاقتصاد، وهم ينتقدون الرئيس على أن الدولة، في أثناء توليه للمنصب، استعادت التحكم في قطاعي النفط والغاز، وأنا أخالفهم؛ وأمحض كامل تأييدي لما يفعله الرئيس في هذا المجال، إلا أن الرسميين يجب ألا يحصلوا على أي تفويض مطلق؛ فهم موجودون حيث هم لخدمة المجتمع. تكاثروا على نحو غير معقول، وإذا لم يُوضَع حد لذلك فإن من شأن مشكلة الفساد أن تزداد سوءًا؛ إنها مشكلة لا يمكن أن تعالج إلا بالديموقراطية.

الآن، والانتخابات الآتية على الأبواب، بدت العصابات واضحة الحرص على التحكم في قنوات الموارد واستغلالها لخدمة أغراضها السياسية.

من حيث المبدأ، على السياسيين في المناصب الرسمية أن ينأوا بأنفسهم عن الأعمال ومصالحها، وذلك هو كل المطلوب، وينطبق على الرئيس استثنائيًّا.

يتعين على الساسة أن يتفرغوا للسياسة، وإلا فلن يعملوا في خدمة مصالح البلد، بل في خدمة منافعهم الشخصية الخاصة.

بعد استقالتي تلقيت دعوات كثيرة للانخراط في الأعمال (البزنس)، إلا أنني رفضت دائمًا، واخترت السياسة منذ وقت طويل».

فكرت طويلًا وبجدية في الانتخابات القادمة، وتقاسمت بعضًا من استنتاجاتي مع القراء:

«نحن على مسافة نحو عامين من الانتخاب الرئاسي الآتي، وثمة نقاشات كثيرة دائرة سلفًا حول الموضوع، بل ثمة حتى قدر أكبر من الجهود المبذولة من قبل مختلف الجماعات لصون مصالحها، وعلى نحو متزايد نسمع اقتراحًا يفيد بأن الحاجة تدعو إلى نوع من (عملية الاستخلاف)، أو -وهذا حتى أفضل- رسم خطة تكتيكية تمكن الرئيس الراهن من الاستمرار لولاية ثالثة، وهذا خطأ بالغ الفداحة، والسبب الوحيد الكامن وراء احتمال اللجوء إلى نوع من عملية الاستخلاف هو تجنب إجراء انتخاب نزيه، وليس الهدف الجلي مرة أخرى سوى تشويه الحملة الانتخابية، وهو انتهاك للديموقراطية ولحقوق المجتمع المدني. أعتقد أننا، الآن بالذات، بحاجة إلى تركيز مناقشة الانتخاب القادم كلها حول هذه القضية.

وأنا واثق من أن الرئيس بوتين لن ينتهك الدستور، وسيترك المنصب في التاريخ المحدد، وسيضمن إيصال سيرته رئيسًا للجمهورية إلى خاتمة تحظى بالتقدير. لن أفاجأ إذا ما بُذلت محاولات لجعله يوافق على سيناريو مختلف، وليس صعبًا تصور مقاربة: «يا فلاديمير بن فلاديمير العزيز، إن الشعب يتوسل إليك...»، لا أظن أن الرئيس سينصاع لمثل ذلك الإغراء، وفي جميع الأحوال لا أتوفر على ما يدعوني إلى الارتياب بأنه سيفعل.

ما زال الجميع اليوم يتحدثون عن تعديل تشرين الثاني/ نوفمير لكل من مجلس الوزراء والإدارة الرئاسية، ويحاولون تخمين المرشحين الجدد الذين يمكن أن يحلُّوا محل فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين، أما أنا فلا أعتقد

أن ذلك جدير بأي نقاش جدي، ولا أرى الرئيس حاذيًا حذو سلفه المتمثل بالاستقالة قبل الموعد، وتعيين رئيس وزارة جديد نائبًا لرئيس الجمهورية، مع نوع من المصادقة على أن ذلك الفرد هو رأس الدولة المستقبلي».

وكما رأينا لاحقًا فإن إحدى نبوءاتي صدقت: لم يترشح بوتين لولاية رئاسية ثالثة، إلا أنني كنت على خطأ في نبوءتي الثانية، ومن جديد أصرت الحكومة على نوع من **عملية الاستخلاف**، بصيغة معدلة قليلًا، غير أن ذلك لم يشكل تحسينًا ذا شأن، وقد رأيت وحذرت من خطر احتمال انحراف روسيا عن المسار الديموقراطي.

«ثمة خطر جدي أن تكون الحملة الانتخابية زائفة، وحسب ما أرى فإن روسيا لم تشهد أي انتخابات نزيهة وحرة منذ انتخابَيّ عامي 1989 و1990م، وانتخاب 1991م عندما أصبح بوريس يلتسين رئيسًا لروسيا، أما جميع الانتخابات الأخرى فكانت مشبوهة، ولم يتوفر للمرشحين فرص متكافئة، وموارد الدولة الإدارية وُظفت على نحو غير سليم، والنتائج تعرضت لقدر فاضح من التزوير. وأنا لا أسوق ذلك الادعاء بالاستناد إلى القيل والقال؛ فشخصيًّا كانت لي تجربة مباشرة إبان حملة 1996م.

هل نستطيع إجبار السلطات على عقد انتخابات منسجمة مع المعايير الديموقراطية؟ نعم نستطيع ويجب أن نفعل، ولن ينوب عنا أحد في ذلك. لا بد للمجتمع المدني من أن يدافع عن حقوقه، وذلك أمر علينا تعلمه؛ لا يجوز تمكين حزب السلطة، حزب الحكومة، من خصخصة الانتخابات.

غير أن هناك موضوعًا آخر يثير مخاوفي؛ فالانتخابات لن تكون حقيقية ما لم يتوافر عدد من المتنافسين السياسيين الأقوياء، وأنا متأكد من أنهم سيظهرون، وحقًّا أن بعضهم فعل، ولكنني أحجم عن تسميتهم؛ فأنا واسع الاطلاع على أساليب النخبة المزعومة، التي ستسارع مباشرة إلى سحقهم».

فقرتا المقالة الأخيرتان كانتا تعكسان تعقيد الوضع، وآمالي، وشكوكي:

«تكرارًا أعلن رئيس جمهورية روسيا اعتزامه قيادة البلد نحو ديموقراطية تشعر الناس العاديين بالفائدة، وأنا لا أعتقد أنه مخادع، وإذا ما أقدم قبل نهاية الولاية الرئاسية على دفع روسيا بصدق نحو ذلك الاتجاه، فإن انتخابات 2008م ستدار وفقًا لممارسة أي بلد متمدن، بناخبين نشيطي الانخراط، وحملة نظيفة وعادلة، ومنافسة سياسية حقيقية، وبعيدة عن تزوير النتائج.

وإذا بقي كلامه كلامًا مجردًا، وسادت التوجهات التسلطية في الواقع، فإننا سنشهد (انتخابًا) ليس فيه خيار. علينا أن ننتبه إزاء ذلك الخطر، ونفعل كل ما هو ممكن للحيلولة دون وقوعه».

محنة الديموقراطية

على صعيد النمو الاقتصادي، كان عاما 2006 و2007م ناجحَين نجاحًا معقولًا، أما طبيعة التوسع فكانت مثار فيض من التساؤلات، عمومًا تحقق النمو من جراء تدفق الموارد النفطية على الاقتصاد، بما أفضى إلى زيادة الاستيراد. لم يكن ثمة أي تغييرات هيكلية ذات شأن في الاقتصاد الذي بقي مواصلًا إدمانه على النفط، ولم يحصل أي تحول نحو اقتصاد قائم على التجديد، ولم يكن ثمة ما يشير إلى تحرك الإدارة باتجاه بلوغ الأهداف التي أدرجها رئيس الجمهورية في خطبه السنوية أمام **الجمعية الاتحادية**.

لم أكن أريد أن أصدق أن الخطب الرئاسية كانت طقسية مجردة، ولَفْتَة علاقات عامة أخرى، وعرضة للنسيان فور انقضاء المناسبة، وحين قلت إنني كنت متبنيًا رؤية الخطاب الأخير، ومؤيدًا جملة الأهداف المطروحة من قبل الرئيس، كنت آمل

أن أشجعه على اعتماد تدابير جدية مفضية إلى بلوغ تلك الأهداف. وفي مقابلة مع **إنترفاكس** في أيار/مايو 2006م، قلت ما يأتي:

«لا أعتقد أن الرئيس يريد مجرد نفض اليد لإطلاق التصريحات وتركها دون متابعة، أمامه فرصة في السنة القادمة أو السنة والنصف حتى نهاية ولايته لإطلاق عملية موجهة نحو تنفيذ كل ما أوجزه في خطابه، غير أن من شأن تحقيق ذلك أن يتطلب جهودًا كبيرة جدًّا. والسؤال هو: من سيبذل هذه الجهود؟».

وتابعت معلقًا: «لا أرى أي جهاز رسمي راهن مؤهلًا لترجمة تلك الأفكار إلى واقع».

كذلك انزعجت من تنامي نفوذ أشخاص واضحي الحساسية إزاء الحوكمة الديموقراطية في الحكومة الروسية، وكان هؤلاء قد أصيبوا بالرعب من جراء (الثورات الملونة)، لا سيما **الثورة البرتقالية** في أوكرانيا. لم يتمثل ما أفزعهم بالأضرار الجانبية والمبالغات المصاحبة لأحداث الفوضى في بلدان مجاورة (مع أنها فعلية) بمقدار ما تمثل بإمكانية حصول تغيير للحكومة بواسطة صندوق الاقتراع. راح بعضهم يتحدث عن (ديموقراطية مدارة)؛ جملة منوعة من المجموعات المفبركة جرى تمويلها على حساب الجمهور، زمر شبابية على غرار **ناشي** (فريقنا)، و**مالادويا غفارديا** (الحرس الفتي)، و**يدينايا راسيا** (حزب روسيا الموحدة). أنا نفسي بدأت عضوًا في **الكومسومول** (الشبيبة الشيوعية)، وجيد الاطلاع على السياسة الشبابية في المرحلة السوفييتية، لم أستطع إلا أن أقارن. وإذا أدهشني **حزب روسيا الموحدة** بكونه تقليدًا مبتذلًا **للحزب الشيوعي السوفييتي**، فإن المنظمات الشبابية الجديدة لم تبد أفضل، بوصفها أدوات مناورة، بل وحتى وسائل تخويف، أحيانًا. كانت رموز الديموقراطية مطردة التناقص في (الديموقراطية المدارة) المثقلة بحشد متعاظم من المؤشرات الدالة على الرقابة، والتحكم، والتقييد. من الواضح أن الحكومة لم تكن تثق بالشعب، وبقيت حريصة على إبقاء نتائج الانتخابات قابلة دومًا للتنبؤ، وفي مصلحتها.

في المؤسسة، كما في عدد من الأحاديث مع الأصدقاء، والزملاء، والسياسيين، والصحفيين، تكلمت عما كان جاريًا، لم نكن نتحدث عن إشاعات حول نوع من شد البراغي ومفاهيم زائفة مثل (**التشيكائية**) (النزعة المخابراتية السرية)، بل عن تغييرات فعلية كان يجري إحداثها في التشريعات. كنت أتساءل: إلى أين؟ عمليًّا جرى صرف النصف الأول من عام 2006م كله على تقليب جملة هذه التطورات المزعجة وغربلتها، وكانت النتيجة مقالة نشرت في **راسيسكايا جازيتا** بتاريخ 19/7/2006م.

كنت صريح النقد والتحذير، وفوجئ كثيرون بموافقة صحيفة رسمية عائدة للحكومة الروسية على نشر المقالة، وأعتقد أن هذا دليل على أن آخرين كثرًا كانوا يشاطرونني قلقي؛ ففي عقول كثيرين؛ مواطنين عاديين وآخرين قريبين من السلطات، كانت الشكوك والأسئلة تأخذ صورًا خطرة، وسوف أعيد كتابة المقالة هنا:

«عشية الاستعداد لقمة الـ(جي 8) الأخيرة في سانت بطرسبرج، اكتسبت النقاشات الجارية سلفًا حول الديموقراطية في روسيا قدرًا استثنائيًّا من الحدة، وجزء كبير مما كان سياسيون ومعلقون غربيون يقولونه قوبل برفض مباشر في روسيا؛ لشعور الناس في المقام الأول بأن موضوع النقاش هو بلدنا وديموقراطيتنا نحن، ونحن- لا نائب رئيس الولايات المتحدة- من يحق له أن يقرر كيف يجب أن تكون (هذه الديموقراطية)، والأسلوب الذي يتعين اعتماده لبلوغها، وأنه آن للغرب أن يدرك أن محاولات ممارسة الضغط على روسيا لا تتمخض دائمًا إلا عن نتائج عكسية.

إلا أن نبذ الضغط الخارجي يُلزمنا بتحليل الوضع الراهن لتقدم بلدنا نحو الديموقراطية وتقييمه بقدر أكبر بما لا يقاس من التروي والروح النقدية، وفي اعتقادي الخاص أن روسيا لا تستطيع بلوغ الأهداف التي نسعى إليها إلا من خلال اتباع طريق الديموقراطية، وفي الوقت نفسه لا بد من الاعتراف بأن الانتقال من الشمولية (التوتاليتارية) إلى الديموقراطية لا يحدث من فراغ، في أوضاع مثالية، بل في إطار سياقنا التاريخي، ومن ثم تبدو العملية صعبة وستتطلب قدرًا غير قليل من وقت شعبنا كله وجهوده.

ثمة سياسات وخطط خائبة اعتمدتها القيادة الروسية في التسعينيات أدت إلى جعل الأوضاع التي تحدث فيها عملية (الانتقال إلى الديموقراطية) عندنا أصعب كثيرًا؛ فنظرًا إلى إفقار أكثرية السكان، للفوضى المتوغلة إلى قلب الحكم ولب الاقتصاد، والخطر المتمثل باحتمال تفكك الدولة، هل تبقى ثمة أي فرصة لإنشاء الديموقراطية؟ انتفت الفرصة على جميع الأصعدة، فجرى اعتماد ديموقراطية شوهاء، ممسوخة.

وفي ظل وراثة ذلك الوضع، تمثلت أولى أولويات فلاديمير بوتين بالحيلولة دون انهيار البلد، والعمل على إشاعة الاستقرار في الاقتصاد والمجتمع، وتعين عليه أن يتحرك بسرعة، ومن المؤكد أن المهمات كلها لم تكن قابلة للتنفيذ دون اتخاذ تدابير غير واردة في كتب الديموقراطية التعليمية الرائجة؛ فعلى سبيل المثال ثمة قادة إقليميون مفرطو الاستقلالية، وكان لا بد من إجبارهم على جعل التشريعات الإقليمية متناغمة مع القانون الاتحادي، وثمة تدابير جائرة كانت ضرورية لمحاربة الإرهاب.

التدابير المتخذة عالجت أزمة الدولة الروسية، وأفضت إلى نمو اقتصادي انعكس إيجابيًا على حيوات الناس. صحيح أن ذلك غيَّر الوضع ولكنَّ شيئًا آخر صحيح أيضًا: أن الاستقرار الاجتماعي وقدرًا ملحوظًا من التحسن في الأرقام الاقتصادية لا يفضيان وحدهما إلى حل جميع القضايا ذات العلاقة بحالة ديموقراطيتنا، والعكس تمامًا هو الصحيح؛ فإذا جرت معالجة الأوضاع الصعبة، حتى الطارئة، التي جابهناها في بداية العقد، فإن الوقت الآن أكثر من مناسب لمعاينة مدى تطابق مؤسساتنا الديموقراطية واقتراحاتنا التشريعية الراهنة مع الهدف الإجمالي الطاغي المتمثل ببناء مجتمع جديد ينعم بالحرية والديموقراطية في روسيا.

ثمة ما يدعو للقلق؛ فقد مضت عشرون سنة منذ بداية الإصلاحات الديموقراطية، غير أن هناك- على الرغم من ذلك- جملة لا مسوِّغ لها من القيود، وألوان الخطر، والعوائق؛ القديمة منها والمستحدثة على حد سواء. لا أشك في أن ألكساندر فيشنياكوف، رئيس اللجنة الانتخابية المركزية، كان

يعرف ما كان يتحدث عنه حين عَبَّرَ أخيرًا عن خطر احتمال تحول الانتخاب إلى مهزلة، بدلًا من منافسة سياسية حقيقية. والرئيس بالذات اضطر إلى تذكير الجميع بأن للمعارضة الحقَّ في التعبير عن آرائها، وبوجوب الإصغاء إلى ما تقوله، إنها مسألة عظيمة الأهمية؛ لأن الانتخابات التنافسية ووجود معارضة فعلية سمتان جوهريتان لأي نظام ديموقراطي.

ومما يجب قوله أن رغبة قطاع من النخبة الروسية في تقييد مشاركة المواطنين في العملية السياسية واختزالها تزداد وضوحًا كلما اقتربت مواعيد الانتخابات البرلمانية والرئاسية؛ فبدلًا من إشراك الناس في السياسة، باتخاذ قرارات حاسمة من خلال الإفادة من حقوقهم الدستورية، نرى محاولات هادفة إلى الحد من انخراطهم في شؤون الدولة، وإلى قولبة العملية الانتخابية بما يؤدي إلى مسخها، بل وإفراغها من كل معنى.

لعل التغييرات في قانون الانتخاب هي الأكثر بعثًا للقلق.

ثمة قانون صدر العام الماضي قضى بمنع الدوائر من تقديم مرشحين مستقلين، وقد كانت هذه خطوة متقهقرة؛ ففي هذه الدوائر يتولى النائب تمثيل ناخبيه (ها) ومصالحهم تمثيلًا مباشرًا، أما في القوائم الحزبية فلا يرى الناخب سوى أسماء نجوم متصدرة للقوائم، أشخاص ليسوا- عادة- مهتمين حقًّا بالعمل في الدوما، وتلك ممارسة مشينة، وعملية خداع مفضوحة، غير أن أحدًا لم ينبس ببنت شفة عن ضرورة إلغاء ذلك القانون. أما (فضيلة) النظام فتكمن في أنه يمكِّن الأحزاب من إيصال (الأشخاص المناسبين) إلى الدوما، من ليس ولاؤهم لمواطني روسيا بل لقادة أحزابهم وحسب.

لم يكن تسويغ الانتقال إلى نظام تمثيل نسبي كامل ممكنًا؛ لأن روسيا لم يسبق لها أن أنجزت إنشاء نظام حزبي راسخ قائم على قاعدة أحزاب سياسية تعكس- مجتمعة- مصالح جميع قطاعات المجتمع وفئاته على نحو صحيح؛ إن أمامنا طريقًا طويلة قبل بلوغ ذلك المستوى. أما في الوضع

الحالي فإن ما يفقأ العين بوضوحه هو أن هدف هذا التجديد هو فرض نوع من الاحتكار على سياسة روسيا.

فرض قانون الأحزاب السياسية، المعتمد في 2001م، ضبطًا وتحكمًا رسميين جامدين على نشاطات الأحزاب، ثم ما لبث أن زاد تشددًا مع إضافة مزيد من الشروط على عدد الأحزاب، وعدد المكاتب الإقليمية التي يتعين عليها افتتاحها، وما إلى ذلك. وحين كنت رئيسًا للحزب الديموقراطي الاجتماعي وافقت مكرهًا على هذه البنود، مفترضًا أن أي إطار قانوني أفضل من لا شيء، إلا أن التجربة أظهرت أن مثل هذا النظام لا ينسجم مع المبادئ الديموقراطية؛ فالناخبون، لا الدولة، هم الذين يجب أن يقرروا مدى مصداقية الأحزاب وجدارتها بالثقة على الصعيد السياسي.

ما زالت عملية قضم حقوق الأحزاب السياسية وفرصها متواصلة؛ فحاجز السماح بدخولها الدوما رُفِع إلى 7 بالمئة من المجموع الإجمالي للأصوات، في محاولة واضحة للحيلولة دون ظهور أحزاب معارضة (غير مرغوبة) في البرلمان. وينص قانون الانتخاب الجديد على وجوب جمع 200.000 توقيع من قبل أي حزب يحلم بالمشاركة في الانتخابات، والنسبة المسموح بعدها موضع شك أو باطلة، إذ قُلِّصت من 20 بالمئة السابقة إلى 5 بالمئة. من الواضح تمامًا أن أولئك المضطلعين بإدارة التفتيش لن يجدوا صعوبة في الاهتداء إلى العدد المطلوب من حالات الرفض إذا ما أرادوا. ثمة مجال واسع لحصول انتهاكات واختلالات إدارية.

يتمثل أحد الابتكارات الأخيرة بحذف خانة (ضد جميع من سبق ذكرهم) من قسائم الاقتراع، زعمًا أن من شأن هذا أن يرفع مستوى الشعور بالمسؤولية المدنية لدى الناخبين، إلا أن الحقيقة هي أن قطاعًا ذا شأن من الكتلة الناخبة يجري- حقًّا- منعه من التصويت؛ ففي 2003م صوَّت نحو 13 مليونًا (ضد جميع من سبق ذكرهم)، وكان أولئك الذين فعلوا ذلك- أكثر الأحيان- مثقفين محتجين على غياب الخيار الفعلي، والاحتمال المرجح هو أن أكثريتهم ستبادر في المستقبل إلى مقاطعة الانتخابات ببساطة.

حتى ذلك ليس هو آخر المطاف؛ فقد نفخت الحكومة الروح في بند الاقتراع المبكر الذي يعدُّ صكًّا للتزوير، إذ باتت المنظمات غير الحكومية الآن مستبعدة من مراقبة الانتخابات، والصحف التابعة للأحزاب السياسية ممنوعة من إطلاع الناخبين على فعاليات أحزابها حتى شهر قبل الانتخاب، وهذه كلها مبادرات صادرة عن حزب روسيا الموحدة، الذي يستغل أكثريته في الدوما الرابع، والذي يتركز همُّه الأول في تأمين أكثرية مضمونة لـ(حزب الزعماء) في الانتخابات المقبلة مهما كان الثمن.

ما قد تبدو تعديلات جزئية في التشريعات تقود تراكميًّا إلى نوع من الانحطاط لمجمل النظام الانتخابي الذي يتزايد تحوله إلى مجرد إجراء شكلي، وهذا شديد الوضوح فيما يخص المجلس الاتحادي المؤلف الآن من موظفين معينين لا علاقة لهم في الغالب بالأقاليم التي (يمثلون)ها. من زمن قريب كُشف عن أمثلة فساد فضائحية، ولا يسع المرء إلا أن يتعاطف مع مطالبة رئيس المجلس الاتحادي، سيرجي ميرونوف، بإعادة النظر في أسلوب تشكيل هذه الغرفة.

في الأعوام الأخيرة باتت ثقة الناخبين بالانتخابات والمؤسسات الحكومية متضائلة، والدليل الصريح على هذا هو الإقبال المتدني على الانتخابات والاستفتاءات الأخيرة.

غير أن المرء يتصور، في الحقيقة، أن (للنخبة) الحاكمة مصلحة مباشرة في اختزال مشاركة المواطنين، وإلا فما الذي كان من شأنه أن يؤدي إلى خفض النصاب المطلوب على المستوى الاتحادي من 50 بالمئة إلى 25 بالمئة، مع خفضه إلى ما هو حتى أدنى من ذلك بالنسبة إلى الانتخابات المحلية؟

يبدو أن بيروقراطيينا يرون أن النتيجة المطلوبة تكون أضمن كلما كان عدد المقترعين أقل.

وهذا كله جار على قدم وساق في ظل حصول تطورات أخرى في السنوات الأخيرة، ويحضرني الآن فرض القيود على استقلالية وسائل الإعلام

الإلكترونية في العمل؛ وسوء الاستخدام الدائم لموارد الحكومة الإدارية إبان الحملات الانتخابية؛ وتشديد القوانين الناظمة لعقد الاجتماعات والمظاهرات؛ وتبني قانون استفتاءات أدى إلى جعلها شبه مستحيلة ما لم تكن بمبادرة من السلطات الرسمية؛ وتكثيف الرقابة على نشاطات جميع المنظمات غير الحكومية. إلى أين يفضي هذا كله مجتمعًا في ظل وضع ينتمي فيه جميع الحكام والمحافظين إلى الحزب نفسه؟

هل تشكل المواصفات القومية لديموقراطيتنا، أو جملة أوضاع خارجية أخرى، مسوِّغًا لهذا؟ لا أعتقد.

لا بد للديموقراطية- بطبيعة الحال- من أن تتجذر في تربة كل بلد، ومن امتلاك ميزانيتها القومية الخاصة، غير أن هناك بعضًا من المبادئ الكونية الشاملة؛ فالقيود التي قد تكون ضرورية في وضع تكون فيه حيوات الناس ووجودهم بالذات في خطر، يجب عدُّها مؤقتة، ولا يجوز تأبيدها كما لو كانت مبادئ أساسية كما يفعل منظرو الديموقراطية (السيادية) أو (المدارة)، فمثل هذه السفسطات تشوه جوهر الديموقراطية بالذات بما لا يقل عن تشويهات صرعات أخرى مثل الديموقراطية (الاشتراكية) أو (الشعبية).

على الدوام يجري تذكيرنا بضرورة محاربة الإرهاب والتطرف، ومع أنه ما من عاقل ينكر ذلك، فإن إصدار قانون يعرِّف التطرف على نحو مفرط الاتساع بما يوفر إمكانية توظيفه لقمع أي معارضة أو انشقاق، يلزم المرء بعدم الموافقة؛ فالمستفيد من مثل هذا التشريع المقيد لحقوق المواطن الروسي الانتخابية هو الجهاز البيروقراطي في حملته الرامية إلى تحصين نفسه ضد محاسبة الجمهور.

من وقت قريب قيل كثير من الكلام عن الحاجة إلى لجم البيروقراطية، إلا أن الترياق الوحيد الفعال ضد غطرستها هو مجتمع مدني ناضج، مستند إلى تشريع صارم، وقناة تغذية راجعة بين السلطات الرسمية والسكان، أما إذا بقيت البيروقراطية بعيدة عن المعاينة الحقيقية من الأعلى والأسفل، وغارقة في الصفقات والفساد، فإنها في موقع يمكنها من تحويل الترتيبات

الديموقراطية إلى شكليات مجردة، ومن إلحاق الأذى بسمعتها، إضافة إلى الحط من قيمتها، وصولًا إلى التشكيك بانطوائها على أي فائدة.

من شأن تحليل الصعوبات الراهنة التي تواجهها مسيرتنا الديموقراطية أن تعيدنا إلى السؤال الروسي الأبدي: ما العمل؟ أولى الأولويات هي التسليم بأن من المستحيل في ظل نفاذ التشريعات الراهنة عقد انتخابات ديموقراطية حقيقية، وضمان مشاركة فعلية صادقة من قبل الشعب في العملية السياسية.

ما زال هناك وقت لتصويب الأمور، وأعتقد أن على رئيس الجمهورية، بما لديه من قابلية نقض، أن يبادر إلى توظيف صلاحياته وسلطته الهائلة، ومن شأن تحرك حاسم يقدم عليه أن يحدث تغييرًا في الوضع. وفي هذا المنعطف يتوقف شيء كثير عليه هو وحده، وأنا متأكد من أن تحركات الرئيس ستحظى بدعم مواطني روسيا.

آخر المطاف، لا بد لنا، نحن الشعب الروسي، جميعًا، من أن نقرر هل سيتطور البلد باتجاه الإشراك الفعلي للمواطنين بالشؤون العامة، أم أن أنموذجًا بيروقراطيًّا أبويًّا قائمًا على الوصاية سيسود. لا شك أن روسيا جديرة بالاحتمال الأول».

كان خيار السلطات الرسمية يزداد وضوحًا باطراد، على الرغم من أن مناقشة الخيارات المختلفة ذات العلاقة بالانتخابات الوشيكة كانت جارية على قدم وساق خلف الكواليس، وتعين على الباقي أن يكتفي بالنتف المتطايرة من كلام الكرملين. جوقة الأصوات الدائبة على دفع بوتين باتجاه تعديل الدستور والاستمرار لولاية رئاسية ثالثة كانت متزايدة الصخب، مع مبادرة عدد من قادة البلدان المجاورة- من ضمنهم، ولا غرابة، نورسلطان نازارباييف الكازاخستاني- إلى الالتحاق بالركب. بطبيعة الحال كانت لهذا الأخير بالذات، كما لألكساندر لوكاشينكو البيلاروسي، تجربة شخصية في هذا المجال، إلا أن بوتين بدا لي عازفًا عن تقليدهما. لا شك أنه كان قادرًا على تمرير التعديلات المقترحة من خلال برلمان مروَّض، وعلى الرغم من إعلانه المتكرر عدم اعتزامه ذلك، فإن نقاشًا وترددًا حول الأمر كانا موجودين بوضوح.

بدا لي أن الأمر الرئيس تمثل بوجوب توفير الانتخابات لاختيار حقيقي بين مرشحين طارحين بيانات بديلة. كان بوتين في وضع من يقدم للجمهور مرشحين متنافسين، وحملة انتخابية سلمية، وحوارات صحية، بما يفضي في المحصلة إلى استعادة العافية السياسية الروسية، وإعطاء هذه السياسة دفعة جبارة باتجاه الديموقراطية، وهو ما لم يحصل، غير أن تقديري للرجل كان عظيمًا؛ لإقدامه- على الأقل- على اتخاذ قرار عدم الترشح لولاية رئاسية ثالثة.

وفي مقابلة لي مع **إنترفاكس** علقت قائلًا: «أعتقد أن تصرفه صحيح ومنسجم مع الدستور. أرى الأمر دليلًا مهمًّا على أننا نتعامل مع شخص ذي عقل جدي يدعم القيم الديموقراطية. إذا استقال بوتين ديموقراطيًّا، دون تسمية أي خلف، فإنه يكون قد قدم خدمة كبيرة أخرى إلى الشعب».

عبَّرت عن الثقة بأن «الرئيس بوتين سيهتدي- من غير شك- إلى موقع في حياته المستقبلية، وأنا متأكد من أن الموقع سيكون وازنًا»، وتابعت قائلًا: «يتعين على الجميع تقدير المسار الذي اختاره بوتين؛ فهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة إلى روسيا والعالم. نحن بصدد تأسيس دولة جديدة، ومن المهم أن نبين للعالم كيف نتعامل مع الدستور».

وفي الوقت نفسه كانت أمور أخرى تدفعنا نحو الاتجاه المعاكس، وقد تكلمت عليها بصراحة: «خطوة خطوة، يستغل **حزب روسيا الموحدة** أكثريته في البرلمان وتوظيفها لتفكيك عديد من السمات الإيجابية للنظام الانتخابي، وتمهيد الطريق لفوزه. هذا سلوك غير ديموقراطي، وكان يتعين على رئيس الجمهورية أن يتدخل».

التضييق على الإعلام تواصل، بل وتكثَّف، في كل من موسكو والأقاليم، وصرح الرئيس بأن الإعلام يجب أن يكون حرًّا، ولكنْ مسؤولًا أيضًا، وهذه معادلة أيَّدْتُها كليًّا، غير أن السلطات الرسمية كانت في الواقع تريد إعلامًا ينفذ الإملاءات، وقلت حينها: «ثمة نوع من الانتكاس عند إعادة تأميم قناة تلفازية أخرى كل ثلاثة أشهر»، وكانت النتيجة حرمان المواطنين من حقوقهم الانتخابية، وحرمان الإعلاميين من حرية التعبير، وحرمان السياسيين من إمكانية تأسيس أحزاب جديدة.

لم أكن مع اتخاذ خطوات راديكالية أو خض المركب، ولم أرد رؤية الأحداث خارجة عن إطار التحكم، وفي الوقت نفسه لم يكن ثمة أي أسباب أو أوضاع داعية لاحتجاجات جماهيرية. كان الناس شاعرين بآثار التحسن الراهن في الاقتصاد؛ فعديد من العائلات التي كانت من وقت قريب تعيش تحت خط الفقر أحست بالانفراج والأمل. ونظرًا إلى الأوضاع، فلو جرت الانتخابات البرلمانية بأساليب أكثر ديموقراطية، وبأحزاب قاعدية سليمة قائمة على ما هو حقيقي من منافسة ونقاش بيانات وخطط، لبقي الحزب قادرًا على الفوز بنتيجة محترمة، وإن لم يكن بأكثرية ساحقة، ولكن مما يدعو للأسف أن السلطات بقيت مصرَّة على ضمان بقاء البرلمان بعيدًا عن أن يكون (مكانًا للنقاش) و(ندوة للمداولة) كما سبق لبوريس جريزلوف، رئيس الدوما أن قال ذات مرة صراحة دون أن يرف له جفن.

انطلق عام 2008م لا ليكون مجرد عام آخر في السياسة الروسية؛ إذ كان الانتخاب الرئاسي مرشحًا ليكون حدثًا مهمًّا على الرغم من وضوح احتمال عدم صيرورته منعطفًا وعلامة طريق في مسار تطور الدولة والسياسة الروسيتين؛ إذ ما من انتخاب تكون نتائجه محسومة سلفًا من شأنه أن يكون أداة تجديد ذات أهمية فائقة، وعامل تدفق دم جديد، وعنصر تصويب أخطاء وتجليس اعوجاجات اقترفها أولئك الذين كانوا من قبل ممسكين بزمام السلطة.

لم أكن وحدي مَن راودته الآمال والشكوك في تلك الأيام، تلك الآمال والشكوك المنعكسة في مراسلتي مع يلينا بونر التي عبَّرتُ لها عن تمنياتي الطيبة في عيد ميلادها، فأرملة آندري زاخاروف كانت شخصية معقدة ومتناقضة، وكنا قد تبارزنا سجالًا في أكثر من مناسبة، إلا أنني أحترم الشجعان ذوي القناعات الراسخة التي يدافعون عنها بشغف، وهاكم فيما يأتي رسالتينا المتبادلتين:

«يلينا بونر العزيزة،

كنت شديد الرغبة في أن أتمنى لك ميلادًا سعيدًا من خلال الهاتف، ولكنني لم أوفق، فهاك، إذًا، تحياتي في رسالة!

يطيب لي أن ألتحق بركب أولئك الذين يعرفونك ويقدرونك، والحريصين اليوم على التعبير عن أطيب تمنياتهم لك. قلبك وعقلك دائما الترحيب بالآخرين، والتعاطف مع آلامهم. أنت من أولئك الذين لم تكن السياسة بالنسبة إليهم قابلة للاختزال إلى إيديولوجيا أو (دوامة)، بل خاضعة لمعايير إنسانية، أخلاقية، وذلك هو سبب نيلك إعجاب حتى أولئك الذين لا يتفقون معك، ولكنهم يشاطرونك توقك المحموم لرؤية وطننا وقد أصبح ديموقراطيًّا، دولة خاضعة لسيادة القانون، ولرؤية العالم وقد غدا مكانًا أكثر عدلًا.

أعتقد أن هذه المثل، التي كان آندري زاخاروف يتبناها، ستصبح واقعًا ذات يوم، بفضل روح كثيرين وجهودهم الخيرة، ولا سيما روح جهود أمثالك أنت.

أتمنى لك عمرًا مديدًا، وحيوية، وروحًا لا تعرف معنى الكلال، وحبًّا ورعاية من جانب أسرتك وأصدقائك.

المخلص لك

ميخائيل جورباتشوف

2008/2/15م».

أما رسالة يلينا بونر الجوابية فكانت:

«ميخائيل سيرجييفيتش العزيز،

أشكرك على تمنياتك الطيبة، وعباراتك اللطيفة عن قلبي وفضائلي الأخرى. ما إن تلقيت رسالتك حتى فكرت في أن من المؤسف أنك لم تتصل هاتفيًّا، إلا أنني بعد لحظة قدرت أن ذلك كان أفضل، لأنك لو فعلت لربما كنا قد تشاجرنا من جديد، ولما كان ذلك لائقًا في عيد ميلادي.

أستطيع مشاطرتك أملك بأن تتحقق مُثُل آندري ديمتربيفيتش في بلدكم ذات يوم، إلا أنني أظن أن الطريق ستكون أطول وأكثر أشواكًا مما تظن أنت، غير أن ذلك لا يعني، على أي حال، أن روسيا لن تفلح أبدًا.

مع الذكرى العصية على الامحاء لأحبائنا الراحلين، أشكرك ثانية وأتمنى لك، ولإيرينا، ولعائلتك، الصحة والخير كله.

يلينا بونر، 2008/3/4م».

عملية الاستخلاف

مع أن نتيجة الانتخاب الرئاسي كانت مضمونة، وقابلة للتنبؤ، بل وحتى (حتمية مثل القدر)، شعرت بوجوب الذهاب إلى صندوق الاقتراع والتصويت، للمشاركة بالإجراءات الديموقراطية، وشجعت لا أصدقائي وأقاربي وحسب، بل وجميع مواطني روسيا على أن يحذوا حذوي.

كثيرون انتقدوا ذلك، وأنا نفسي كنت قادرًا على رؤية عدم احتمال تمخض هذه الانتخابات عن جعل روسيا أقرب إلى الديموقراطية الأصيلة المفعمة بالحياة، وقلت ذلك صراحة، مثلًا، في لقاء مثير على الخط مع أهالي تشيليا بنسك، الذين طرحوا أكثر من 400 سؤال وتمكنت من الرد على عدد كبير منها، دون أي تهرب من تلك التي كانت ملغومة، وقد جاء في أحد الأسئلة: «ما رأيك في عملية الاستخلاف؟»، فأجبت: «كل الأمور جرت وفق نص الدستور حرفيًّا، ولكن ليس حسب روح الديموقراطية».

على الرغم من ذلك كله لاحظت أن رأيًا مغايرًا طغى على الاعتراضات: حتى إذا لم تكن آلية الديموقراطية الروسية مثالية، وهي مشوهة أحيانًا، فإن علينا ألا ندير ظهورنا للسياسة. ذلك هو ما قلته في مقابلة مع **إنترفاكس** مباشرة بعد الانتخاب الذي ربحه ديمتري مدفيديف من الجولة الأولى: «قبل كل شيء، أريد أن أشير إلى

الحصيلة العالية، مع مشاركة لافتة للشباب؛ فلا يسع المرء إلا أن يرحب بأنهم لا يديرون ظهورهم للسياسة، بل يسهمون في مستقبلهم بأنفسهم». ومعلقًا على التصويت التمهيدي قلت: «أولئك الذين تنبؤوا -وكنت واحدًا منهم- أن مشاركة فلاديمير بوتين في حملة **الدوما** من شأنها أن تقرر إلى حد كبير مسار الانتخاب الرئاسي، صدقت نبوءتهم».

شعبية بوتين ما زالت عالية، وكثيرون يرونه صاحب فضل في تحسن الاقتصاد، الذي كان متزايد الوضوح، وكان لافتًا أيضًا -أضفت- أن فلاديمير بوتين وديمتري ميدفيديف كانا، قبل الانتخابات مباشرة، «قد قالا فيضًا من الأشياء المهمة التي حددت الخطوات اللازمة لدفع روسيا إلى الأمام في المستقبل المباشر». لم أخف إعجابي بمدفيديف: «إنه رجل ذكي، ومجتهد، ولكنه- بلا ريب- قليل الخبرة في مجال العمل الرسمي، وأعتقد أن عواطفه مع الديموقراطية. قلت الشيء ذاته تقريبًا عن بوتين قبل ثمان سنوات، وسيتعين علينا أن ننتظر فنرى».

كنت عاكفًا على التفكير بعمق في الاتجاه الذي ستسير فيه الأحداث، وتقاسمت بعضًا من استنتاجاتي مع قراء **راسيسكايا جازيتا** في مقالة نُشرت أوائل آذار/ مارس 2008م:

> «الانتخابات انتهت، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لكل من الانتخابات البرلمانية ونظيرتها الرئاسية، فإن ما يهم الآن هو ما سيلي. إلى حد ما لم يصبح الوضع أكثر وضوحًا إلا بعد انتهاء الحملة، لم تُتَح للناخبين فرصة مقارنة مشروعات المرشحين المتنافسين، أو أساليب بديلة لحل المشكلات التي تواجهها روسيا. ونوعية المرشحين هي كذلك لم تكن مثالية، وعلى الرغم من ذلك جاء الناس، واقترعوا، وهذا إن هو، مرة أخرى، إلا إحدى نتائج الظاهرة البوتينية وثقة الناس بالرجل.
>
> أما الآن فإن المسألة الكبرى هي الغاية التي سيجري التفويض من أجل بلوغها؛ فبعد وضع الثقة في بوتين ومدفيديف يحق للناخبين أن يتوقعوا

منهما أن يفيا بوعودهما؛ ففي روسيا اليوم بلغت مشكلة التفاهم المتبادل بين الدولة، والمجتمع، والفرد، مستوى غير مسبوق قط من الحِدَّة.

وكما أرى فإن لدينا الآن فرصة فريدة، بالاستناد إلى المقدمات التي ظهرت في الأعوام الأخيرة، والأوضاع الدولية الملائمة، نستطيع أن ننطلق بثبات على طريق تحديث روسيا، لا في الصناعة وحسب، بل وفي جميع القطاعات الأخرى؛ قطاعات السياسة، والاقتصاد، والخدمات الاجتماعية. ولعل المجالات الحساسة التي يجب التركيز عليها هي مجالات التعليم، والابتكار، والرعاية الصحية، والحوكمة، وصولاً في آخر المطاف إلى التغلب على الفقر، والتصدي الكفاحي لهيمنة البيروقراطية وطغيان الفساد.

كان من المهم جدًّا أن كلًّا من الرئيس بوتين والمرشح الرئاسي مدفيديف بادرا، في الأيام الأخيرة للحملة الانتخابية، إلى قول الشيء نفسه حول هذه المسألة بالذات، ولا أشك في أنهما سيبذلان جهودًا كبيرة لعلاجها، إلا أن ذلك وحده ليس كافيًا؛ فالأمر الحيوي هو أن الضرورة تقضي بإنشاء آلية مؤهلة لتحقيق جملة كاملة من التغييرات المعقدة.

من الواضح أننا إذا أردنا أن ننجح في توفيق الجهود على الأصعدة الاتحادية، والإقليمية، وحتى المحلية، فنحن بحاجة إلى رؤية تحسُّن جدي في سياسة الملاكات، لا يجوز للأمر أن يتحول إلى مطاردة ساحرات، فلا بد لتدريب الملاكات من إعدادها لتكون مؤهلة لتنفيذ مهمات جديدة كليًّا، لتصبح جزءًا من نظام مدروس بعناية، ومما ينطوي على أهمية استثنائية أيضًا تجنيد الشباب، وإذا لم يبادر الرئيس والحكومة إلى فعل ذلك، فإن كثيرًا من تصريحاتهما ووعودهما ستثبت أنها فارغة، ولن يكون أي قدر من نشاط العلاقات العامة منقذًا للوضع.

تجارب العالم كله تقول لنا إن المعالجة الناجحة لمثل هذه المهمات الكبرى لا يمكن أن تحدث إلا في وجود ديموقراطية حقيقية ومشاركة أهلية، وفي وجود تفاهم متبادل بين المجتمع وسلطات رسمية مسؤولة أمامه، وحين لا يكون الناس خائفين من المبادرة.

سيقول بعضهم: «قد لا نستطيع ترك الحبل على الغارب!»، إن روسيا ليست بحاجة إلى تجارب ديموقراطية جديدة، إن ما ينجح عندنا هو حكم مركزي قوي، (قبضة صارمة)، إلا أن أي سلطة قوية معزولة كثيرًا ما تبرهن على أنها بلا حول ولا قوة، والحاجة تدعو إلى دعم شعبي حقيقي. أحس بوتين بالشيء المهم، بما أراده الشعب حقًّا؛ لقد أراد الشعب نوعًا من العودة إلى الاستقرار، ودولة فعالة؛ ففاز بذلك التأييد، أما الآن، حيث يتعين الاضطلاع بمهمات تاريخية حقًّا، مهمات حتى أكثر تعقيدًا، فإن المطلوب مستوى أعلى بما لا يقاس من التفاعل بين الدولة والمجتمع».

في المقالة لفتُّ مرة أخرى نظر الجمهور وسلطات الدولة إلى ضرورة إحداث تغيير في النظام الانتخابي:

«نظامنا الانتخابي بحاجة لا إلى مجرد تعديل، بل إلى نفض كامل، فمن الضروري إحداث تغييرات في تنظيم الانتخابات الرئاسية ونظيرتها البرلمانية، كما في الطريقة المعتمدة لانتخاب الحكام والمحافظين أو الولاة.

وأجدني ميالًا إلى إدراج ضرورة العودة إلى نظام اقتراع مختلط، قائم على التصويت النسبي للقوائم الحزبية والانتخاب المباشر لمرشحين مستقلين، بوصفها أولوية أولى. يجب أن يكون الناس قادرين على معرفة المرشحين والاختيار من بينهم، فبعد انتخابات الدوما في كانون الأول/ديسمبر 2007م، أقدم 113 مرشحًا على قوائم أحزاب ناجحة على العزوف عن الاضطلاع بمسؤولياتهم نوابًا، بل أحالوها ببساطة على أناس شبه مجهولين، غير أن المقاعد الـ 113 تشكل ربع المجموع الإجمالي لعدد مقاعد المجلس، فأيُّ نوع من عدم احترام الناخبين هو ذاك؟ نحن بحاجة أيضًا إلى خفض الحد الأدنى من النسبة المئوية من الأصوات الإجمالية المطلوبة بالنسبة إلى أي حزب لدخول مجلس الدوما إلى 5 بالمئة.

أعتقد أن الانتخاب المباشر للمحافظين والحكام يجب أن يُعاد، بدلًا من تعيينهم، كما يجري الآن، من قبل الرئيس، والمصادقة على هذا التعيين من قبل الهيئات التشريعية الإقليمية».

أحيانًا قلت هذا بفظاظة أكثر مما في الصحف الحكومية الرسمية، مشيرًا إلى أن **حزب روسيا الموحدة** كاد يصبح نسخة معدلة عن الحزب الشيوعي السوفييتي، وعلى الدوام كنت أسمع أن هذا يثير كثيرين في السلطة، وأسوأ. كان الجيل الجديد من الموظفين يريدون حياة سهلة، ولا يميلون إلى سماع أي انتقاد، وبدلًا من النظر في كيفية استعادة المسار والطبيعة الديموقراطية للانتخابات، تمثل ما كان يحضَّر في مكاتب الكرملين واجتماعاته بـ(تكنولوجيا سياسية) لتطوير أساليب جديدة لشل الانتخابات، وتأبيد التزوير والخداع الصريحين، كما تبين بكل ما في ذلك من مجد في 2011م.

في ربيع 2008م رأيت أمرين وجدتهما بالغَي الأهمية؛ كان الأول نجاح الرئيس الجديد في تحقيق بداية جيدة، مكتسبًا الخبرة والثقة بسرعة، وتمثل الثاني بامتلاك روسيا حكومة قوية استعادت شبابها.

في السابع من أيار/مايو حضرت حفل تنصيب الرئيس مدفيديف، وتقاسمت انطباعاتي مع مراسل **إيتار- تاس** عن مدفيديف قلت: «أنا متزايد الثقة بأنه سيرقى إلى المستوى المطلوب»، رأيته «رجلًا حريصًا على التواصل، وعلى الإصغاء وسماع ما يقوله الروس، وما أشد رغبتي في أن يبقى ذلك لب عمله في الأعوام الأربعة المخصصة له رئيسًا!». ورأيت مهمته الرئيسة متمثلة بتعبئة الجهاز التنفيذي واستنفاره: «ذلك بالغ الصعوبة، ولكنه فائق الأهمية، ولعل المشكلة الأكثر إحراجًا هي ملء المؤسسات بالأفراد، وأسلوب أداء هذه المؤسسات من المستوى المحلي إلى المستوى الاتحادي. وتعيين أمانَتَيِ الرئاسة والحكومة ينطوي على أهمية موازية». إذا نجح مدفيديف وبوتين في إنجاز ذلك فإن آفاقًا جديدة ستنفتح أمام روسيا، تابعت كلامي.

كان الجميع- بلا ريب- تواقين لرؤية مدى نجاح التعاون بين رئيس الجمهورية الجديد وبوتين الذي لم يعد الآن إلا رئيسًا لمجلس الوزراء، وراح الناس يصفون علاقتهما بالترادفية. كنت أعلم أن هناك أناسًا في فريقي الزعيمين كليهما ممن لم يكونوا حريصين على تيسير التعاون بل على إضعافه أو نسفه. جميع أنواع الكلام كان متطايرًا في الأجواء بعد إعلان نبأ تولي بوتين لمنصب رئاسة الوزارة مباشرة، وكنت متأكدًا من احتمال انطواء مثل هذه المناورة السياسية على كارثة، وقد تمنيت لكل من مدفيديف وبوتين كل النجاح في مساعيهما المشتركة.

مقتنع أنا بعدم وجود أي تناقض بين انتقادي للانتخاب وتأييدي للرئيسين الجديدين (لكل من الجمهورية والوزارة) بعده، فقد كنت مسترشدًا بمبادئي، مع حرصي على أخذ مصالح روسيا وشروط الثقافة السياسية الأساسية بالحسبان.

الأفكار والشعب

كانت أشياء كثيرة، وإن لم يكن كل شيء، متوقفة على تشكيل الحكومة، وبالاستناد إلى ما اطَّلعنا عليه في وسائل الإعلام أثبتت عملية تشكيلها أنها لم تكن سهلة. في الوقت نفسه، كان لا بد من التوافق على الخطوط العريضة لسياسة الحكومة الاقتصادية؛ كيف ستكون؟ وفي حزيران/يونيو- تموز/يوليو بادرت مؤسسة جورباتشوف إلى استضافة ندوة مناقشة حول هذا الموضوع بالذات، بمشاركة اقتصاديين مخضرمين ذوي مرجعية مثل روسلان جرينبرج، وألكساندر نكيبلوف، وفلاديسلاف إينوزتسيف، وألكساندر آوزان، ويفجيني جونتماخر، وقد أقر الجميع بضرورة التغلب على تركة الإخفاق الموروث عن التسعينيات، وبأن الزمن كان عاملًا جوهريًّا.

جرى التطرق للأولويات: أيَتعيَّنُ على روسيا استخدام التكنولوجيا المتقدمة المتوافرة سلفًا في الغرب، وإعادة توجيه بعض (الأموال النفطية) لشرائها، أم يجب علينا أن نعتمد على برامجنا الابتكارية الخاصة؟ رأى الجميع أن نفعل الاثنين كليهما،

لأن من شأن إخفاقنا في وضع حد لاعتماد الاقتصاد على صادرات الموارد الطبيعية وجعله ابتكاريًّا في المستقبل القريب، ألا يترك لنا فرصة أخرى أبدًا، فلن ننجح ما لم ندعم اقتصادًا متخلفًا.

تمثل موضوع آخر بكون تخلف قطاعاتنا الاجتماعية، ولا سيما التعليم والرعاية الصحية، وتراصفنا الاجتماعي المتزايد سوءًا، عقبة كبرى أمام أي اقتصاد قائم على التجديد والابتكار. ورأى أساتذة الاقتصاد أن تخلف مؤسسات الدولة هو العائق الرئيس أمام التحديث؛ مؤسسات التشريع، وأجهزة تطبيق القانون، والقضاء، إضافة إلى غياب الفصل الفعلي بين سلطات الحكومة وفرعها، مع جهاز بيروقراطي مهيمن هيمنة مطلقة دون أي رقابة. عُرض الأمر بوصفه إنذارًا جديًّا، لكن هل كانت السلطات الرسمية ستبدي استعدادًا لتناول هذه المشكلات جديًّا؟

كان هذا النقاش جاريًا قبل ما لا يزيد على بضعة أشهر من اندلاع أزمة مالية واقتصادية في الولايات المتحدة أولًا، وكوكبيًّا بعد ذلك، أزمة خضَّت اقتصاد العالم ولم تترك روسيا سالمة. سنناقش الموضوع لاحقًا، إلا أنني الآن لن أقول سوى أن أحدًا من جماعتنا، أو من الأكثرية الساحقة من اقتصاديي البلدان الأخرى، لم يتنبأ آنذاك بأي شيء من هذا القبيل. ما زال علم الاقتصاد مفتقرًا إلى أدوات جديرة بالثقة لتحليل عدد من العمليات الاقتصادية وتقييمها، ومن ضمنها عمليات خطرة.

في هذه الأثناء شُكِّلت الحكومة، وظهرت مؤشرات معينة أنعشت آمالي بتغييرات نحو الأفضل، وفي مقابلة مع **إنترفاكس** قلت: «حين كان الناس يطرحون أفكارًا جيدة في الماضي كنت على الدوام أقول إن ما يهمني هو رؤيتها نافذة. يبدو لي -مع ذلك- أن الحكومة تتغير، ونحو الأفضل، وقد أكون مخطئًا؛ والزمن سيكشف». أعجبني خطاب ألقاه، في ندوة سانت بطرسبرج الاقتصادية، نائب رئيس الوزراء الأول إيجور شوفالوف، الذي كان اسمه جديدًا بالنسبة إلي، وبعض أفكاره لم تكن متوقعة، وجاءت منطوية على الوعد بمقاربة جديدة. أضفْتُ بتأكيد أن «علينا ألا نغفل التأثير الاجتماعي؛ فالناس الذين يجري كل شيء من أجلهم بالذات...» خلف أي إصلاحات؛

«لا نريد لعربة موسيقى التجديد أن تتحول **قفزة كبرى إلى الأمام** أخرى، تعقبها، كما توحي الحالة في روسيا، انهيارات كبرى».

مسلسل البحث والنقاشات في **مؤسسة جورباتشوف** تواصَلَ مقدِّمًا مادة وفيرة للتفكير، وحظيت البحوث والنقاشات باحترام كبير لدى الخبراء. سررتُ بعرض الأكاديمية تاتيانا زاسلافسكايا لكتاب **التفاوت الاجتماعي والتخطيط العام**، الذي هو حصيلة أعوام من البحث الجاري في المؤسسة بتوجيه حليفي من سنوات البيريسترويكا، فاديم مدفيديف[1]. كتبت زاسلافسكايا تقول: إن الكتاب «مخصص للمشكلة الاجتماعية الرئيسة التي تواجه روسيا، وما لم يجرِ علاجها فقد لا تكون البلاد قادرة على احتلال موقعها المشروع في الأسرة الدولية». وهاكم فيما يأتي توصيفها للوضع في البلد نتيجة (إصلاحات) التسعينيات:

> «في الواقع ثمة طبقتان اجتماعيتان متعايشتان اليوم على الأرض الروسية؛ إحداهما صغيرة نسبيًّا، مؤلفة من مواطنين أصحاء، وأحرار، ووافري التعليم، ومتطرفي الثراء، متمتعة بالحقوق المدنية الكاملة، ونبالة البلاط هذه تعيش في عالم خاص شيدته لذاتها وحدها، وهي متوفرة على ما هو حصري من بيئة، وطريقة، ونوعية، ونمط حياة. أما الطبقة الثانية، وهي أكثر عددًا بما لا يقاس، فهي الكتلة السكانية الدائبة على الكفاح لكسب لقمة العيش، وأكثرية هؤلاء أناس بمداخيل متدنية، وتعليم أقل، وحقوق محدودة، وليسوا متمتعين بصحة جيدة، ولا يحصلون على الرعاية الطبية الأساسية، ومحكومون بأعمار قصيرة حسب المعايير الحديثة»[2].

---

[1] فاديم إيه مدفيديف وآخرون، تحريرًا، **التفاوت الاجتماعي والتخطيط العام**، بالروسية، ثقافة الثورة، 2007م.

[2] تاتيانا إيه زاسلافسكايا، **التفاوت الاجتماعي** و(عرض، بالروسية)، 2008/7/14م، موقع **مؤسسة جورباتشيف** الإلكتروني، 2015/8/21م.

لم تر زاسلافسكايا القيمة الرئيسة للكتاب في وصفه وانتقاده للوضع الراهن بمقدار ما لاحظته في البوح عن جذور هذا الوضع العميقة. أثنت على مقترحات التقرير المحددة، «المؤهلة للتمخض عن خطة عامة متناغمة في هذا المجال، ولوقف أو كبح التنامي المفرط للتفاوت الاجتماعي، ومخففة من عواقبه، وجالبة تكافؤ الفرص لمواطني روسيا». تعلق زاسلافسكايا قائلة: إن الزخم الإجمالي لهذه الخطط المقترحة هو زخم ديموقراطي اجتماعي في المقام الأول، وتختم: «راهنًا، تفتقر روسيا إلى حركة ديموقراطية اجتماعية قوية تتولى جعل المعركة ضد التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، غيرِ القابل للإساغة، إحدى أولوياتها الرئيسة. يوفر هذا الكتاب مادة أساسية صالحة لابتكار نمط التفكير والبرنامج السياسي المناسبين لمثل هذه الحركة بالذات».

أفكار الباحثين واستنتاجاتهم أدهشتني بمدى عمليتها والتصاقها بالموضوع، وأنا واثق من بقائها ذات أهمية اليوم.

استمرت الحياة بحتمية شبيهة بحتمية الفصول المتعاقبة بين الفرح والترح، وحين أعود بالذاكرة إلى عام 2008م ثمة حدثان مختلفان تمامًا ولكن لكل منهما بحد ذاته أهمية شخصية كبيرة بالنسبة إلي، يطفوان على السطح؛ مات ألكساندر سولجنيتسن، ووُلدتْ حفيدتي ساشا.

كنت مع سولجنيتسن على علاقة احترام متبادل وفضول نقدي، وكانت لنا خلافات علنية. التقينا مرة في حفل استقبال في السفارة السويدية تكريمًا لحَمَلَة جائزة نوبل من الروس، وكان سولجنيتسن مرحًا مستمتعًا بالاهتمام، اقترب وتبادلنا التحية بدفء، وقال: «ربما أزعجتك يا سيرجييفيتش؛ ففي السنوات الأخيرة أطلقت عددًا من الانتقادات، ومن بنيها ما كانت عنك، ولكن يجب أن تتفهم أنها لم تكن عن سوء نية، بل لأن قلبي ينزف دمًا من أجل روسيا»، كانت نبرته ودية وصادقة، وقد أجبته: «يا بن عيسى، هذا يوم تكريم لك ولفائزين آخرين بالجائزة، أعتقد أن لدينا، أنا وأنت، أشياء كثيرة نتحدث عنها، وآمل أن نتمكن من الاهتداء إلى الوقت، فلنلتقِ ولنتحدث!».

لم يحصل ذلك؛ إما هو أو أنا كان مريضًا، ثم ما لبث يوم وداعه أن حل. حضرت مراسم الجنازة التي عُقدتْ في أكاديمية العلوم وعزَّيت زوج سولجنيتسن، ناتاليا ديمترييفنا، وعائلته، وأصدقاءه، وعبرت عن موقفي مما كان قد فعله قائلًا:

«نحن في وداع رجل عظيم وكاتب كبير، فائز بجائزة نوبل، رجل ذي مصير فريد سيخلد اسمه في حوليات التاريخ الروسي. مثله مثل ملايين مواطني بلدنا الآخرين تعرض لمحن قاسية، وكان سولجنيتسن أحد أوائل من رفعوا أصواتهم عاليًا احتجاجًا على لاإنسانية النظام الستاليني، وإطراء لأولئك الذين لم يُسْحقوا تحت وطأة محنهم. يوم في حياة إيفان دنيسوفيتش، وأرخبيل الجولاج، كتابان أحدثا انقلابًا في تفكير الملايين، مجبرين إياهم على إعادة رَوْز الماضي والحاضر. من المتعذر المبالغة في مدى إسهامهما في إلحاق الهزيمة بالنزعة الشمولية التوتاليتارية. أنجز سولجنيتسن عملَ عمرٍ بجدارة، مواصلًا الكفاح حتى آخر أيامه لا من أجل انعتاق روسيا من براثن الماضي وحسب، بل ومن أجل دفعها قدمًا نحو مستقبل جدير وذلك بصيرورتها بلدًا حرًّا ديموقراطيًّا حقًّا. إننا مدينون له بأشياء كثيرة».

وفي تشرين الأول/أكتوبر استقبلت عائلتنا مولودًا جديدًا: حفيدتي كسينيا أنجبت بنتًا، هي ساشا، حفيدة ابنتي. طفلة قوية بوزن 3.9 كيلوغرامات، أو 8.6 باوندات، وبطول 52 سنتيمترًا أو 20 إنشًا. أرسلت كسينيا صورة لوليدتها الجديدة إلى هاتفي الجوال. البنت الصغيرة تشبه أمها تمامًا، باستثناء حاجبيها الأسودين. سألتني أولجافانديشيفا، إحدى مراسلات **كومسومولسكايا برافدا**: «هل تعلم أن البوذيين يؤمنون بأن من يعيش ليرى أحفاد أولاده سيذهبون إلى الجنة مباشرة؟»، أجبتها: «وماذا أفعل هناك؟ أنا مدمن على العمل».

أما النصف الثاني من عام 2008م فقد تميز بحدثين كان لهما تأثير زلزال سياسي، لن أحاول روز قوتهما إلا أن عواقبهما التدميرية، كما بات واضحًا مباشرة، كانت ستدوم طويلًا؛ أشير إلى النزاع العسكري عبر القفقاس والأزمة المالية الاقتصادية الكوكبية.

مغامرة ساكاشفيلي والغرب: موقفي من ذلك

ليلة السابع من آب/ أغسطس 2008م، أقدمت القوات المسلحة الجورجية، بعد إطلاق النار على قوات حفظ السلام الروسية، على قصف تسخينفالي، عاصمة أوسيتيا الجنوبية، بالصواريخ واحتلالها، وأعلنت السلطات الجورجية شروعها في (إعادة النظام الدستوري) إلى أوسيتيا الجنوبية (كانت الصياغة مطابقة تمامًا للصياغة التي استخدمها بوريس يلتسين في 1994م حين قرر السعي لحل مشكلة الشيشان بالوسائل العسكرية)، ولم يكن أمام روسيا خيار سوى الرد. في أوضاع صعبة، والقوات المسلحة الروسية غير متعافية بعد من فوضى التسعينيات، بادر الرئيس مدفيديف والجيش إلى التحرك بحزم، وطردت الوحدات الجورجية من أوسيتيا الجنوبية.

كنت في إجازة، غير أني حرصت- بلا ريب- على متابعة الأخبار الواردة من كثب، محاولًا عدم تفويت أي شاردة أو واردة. أظن أن ما استفزني أكثر من نزعة المغامرة لدى الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي إذ أمر بقصف مدينة مسالمة ومهاجمتها، هو رد فعل عدد من الساسة وأكثرية وسائل الإعلام في الغرب، التي أعلنت أن روسيا هي المعتدية؛ لأنها «هاجمت جورجيا الصغيرة»، وكان أحد أوائل المعترضين قائلًا: «لا يجوز ترك العدوان الروسي دون عقاب» هو نائب رئيس الولايات المتحدة ديك تشيني، الذي يُعتقد أنه المحرض الأول على الغزو الأمريكي للعراق في 2003م.

كان ردي مباشرًا، أولًا في مقابلة وجيزة مع إيتار تاس، ثم بقدر أكبر من التفصيل يوم 13/8 في مقالة رئيسة بـ(**راسيسكايا جازيتا**)، وفي الوقت نفسه واصل الساسة والإعلاميون الغربيون، بأكثريتهم، بذاءاتهم. وفقط بعد عدة أشهر كان الاعتراف أخيرًا في تقرير لجنة **تاجليافيني**، المعد برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بأن جورجيا هي التي بدأت الأعمال العدوانية.

يوميًّا دأبت على التصدي لدوامة الحملة الغربية؛ وسريعًا جدًّا نشرت اثنتان من مقالاتي في روسيا والصحافة الدولية، وقابلني كل من لاري كنج من سي إن إن (CNN) وعدد من المراسلين الفرنسيين والإيطاليين. مقالتي في راسيسكايا جازيتا نُشرت في اليوم التالي في كل من نيويورك تايمز وإنترناشيونال هيرالد تريبيون. كتبت فيهما ونُشر النص الروسي في نوفايا جازيتا. وفيما يأتي تلك المقالات مع رد فعلي الأولي و(استنتاجاتي التمهيدية) في المقالة الأولى، كتبت:

«لا يمكن لأحداث الأسبوع الماضي في أوسيتيا الجنوبية إلا أن تؤلم الجميع وتقلقهم؛ فموت الآلاف، وتحويل عشرات الآلاف إلى لاجئين، وتدمير البلدات والقرى، غير مسوَّغ على الإطلاق، إنها مأساة كبرى وإنذار للجميع.

يمكن إرجاع جذور الوضع المأساوي الحالي إلى قرار قادة جورجيا الانفصاليين في 1991م، الذي قضى بإلغاء الاستقلال الذاتي لأوسيتيا الجنوبية، والذي كان قنبلة موقوتة بالنسبة إلى الوحدة الإقليمية لجورجيا. وكلما حاولت خلافة قيادية جورجية فرض إرادتها بالقوة، لم تفعل سوى مفاقمة الوضع هناك وفي أبخازيا، حيث المشكلتان متشابهتان، وجعله أكثر سوءًا. ومن ثم كانت جروح جديدة تضاف إلى ضغائن تاريخية قديمة.

ومع ذلك، كان من شأن الوضع أن يطبِّع وصولًا إلى نوع من الحل السياسي، فقد امتد الحفاظ على الهدوء النسبي في أوسيتيا الجنوبية مدة طويلة، واضطلعت قوة حفظ سلام مختلطة بمهمتها، وتمكن الأوسيتيون والجورجيون المتعايشون من الاهتداء إلى لغة مشتركة.

من المهم الإشارة إلى أن موقف روسيا ظل قائمًا، في كل هذه الأعوام، على الاعتراف بوحدة جورجيا الإقليمية، ولكن المشكلة غير قابلة للحل إلا بالوسائل السلمية المستندة إلى ذلك الأساس، ولا يجوز اللجوء إلى أي وسائل أخرى لحل المشكلات في العالم المتحضر، لكن أصرت القيادة الجورجية على الاستهزاء بذلك المبدأ المقدس.

ما حدث ليلة الثامن من آب/ أغسطس، من قَصْفِ عاصمة أوسيتيا الجنوبية تسخينفالي براجمات الصواريخ المصممة لإحداث تدمير كامل، أمر غير قابل للتصديق ببساطة، ومن ثم كان من المستحيل على روسيا ألا ترد، وأما اتهامها بالعدوان على (جورجيا الصغيرة الضعيفة) فليس نفاقًا وحسب، بل سلوك لاإنساني.

بات الآن واضحًا أن قرار القادة الجورجيين بدفع قوات ضد سكان مدنيين كان عملًا طائشًا غير مسؤول، تمخض عن عواقب مأساوية بالنسبة إلى الآلاف من أبناء قوميات مختلفة، ولولا إيمانهم بالحصول على الدعم والتشجيع من قوة أكبر بكثير لما استطاعوا قط أن يقترفوا مثل هذه الحماقة. فقد تدربت القوات المسلحة الجورجية على أيدي مئات المدربين الأمريكيين، وظلت دائبة على شراء تكنولوجيا عسكرية حديثة من بلدان عديدة، وهذا- إضافة إلى الوعد بعضوية الناتو- أدى إلى جعل النظام مفرط الثقة، ومنحه الإحساس بالمنعة الذي أسهم في تبنيه لفكرة شن نوع من (الحرب الخاطفة) (البليتزكريج) ضد أوسيتيا الجنوبية.

باختصار، كان ساكاشفيلي معوِّلًا على دعم الغرب غير المشروط، وهو ما كان الغرب قد وفر له أساسًا لتوقعه، ويتعين على الصد الحازم لمغامرته العسكرية أن يوفر مادة للتفكير لا للحكومة الجورجية وحسب.

المطلوب الآن هو وضع حد بأسرع وقت ممكن للقتال، والمبادرة إلى معالجة أمور حيوية مثل مساعدة ضحايا كارثة إنسانية قليلة الانعكاس في وسائل الإعلام الغربية، وإعادة بناء البلدات والقرى، وما لا يقل أهمية إجراء دراسة جدية لأفضل طرائق حل هذا الوضع، الذي هو أحد أكثر الأوضاع هشاشة في القفقاس؛ الإقليم الذي يحتاج إلى معالجة شديدة الحساسية.

قلت ذات مرة إن حل مشكلَتَي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا كامن في تأسيس اتحاد على قاعدة استقلالية ذاتية واسعة للجمهوريتين، وقد قوبلت الفكرة بمعارضة شرسة، ولا سيما من جورجيا، ولاحقًا تغيرت المواقف، أما بعد

الأحداث المأساوية الحالية فإن من شأن حتى ذلك الحل أن يكون صعب التحقيق.

تحمُّل الذكريات والآلام صعب، وشفاؤها أصعب حتى، وهذا لا يكون ممكنًا إلا بعد علاج طويل، علاج منطو على حوار عميق، ومستند إلى الاستبعاد الكامل لاستعمال القوة، وثمة نزاعات مشابهة في أوروبا وغيرها استغرق حلها عقودًا، وبعضها لا يزال ينتظر التسوية. إنها بحاجة لا إلى الصبر وحسب، بل وإلى الحكمة. تاريخ الشعوب المتعايشة في دول القفقاس الصغيرة وتجربتها شاهدان على أن التسامح والتعاون كفيلان بضمان السلم الدائم، وتوفير الشروط الضرورية للحياة والتقدم، وذلك هو الشيء الرئيس الذي يجب تذكره.

نحن بحاجة إلى قادة سياسيين كاملي الوعي لهذا، قادة مستعدين لتوظيف طاقاتهم لا لتطوير عضلات عسكرية، بل لإرساء الأسس اللازمة لسلام دائم.

إلى وقت قريب، كانت مواقف بعض البلدان الغربية غير متوازنة، ولا سيما في مجلس الأمن الدولي، وأدى ذلك، من البداية، إلى نسف قابلية المجلس للعمل بفاعلية، وإذ أقدمت الولايات المتحدة على إعلان القفقاس، البعيد عن القارة الأمريكية آلاف الكيلومترات، منطقة (مصالح حيوية)، فإنها اقترفت خطأ آخر. السلم في الإقليم هو في مصلحة الجميع، والفطرة السليمة البدائية تدعو إلى الاعتراف بأن روسيا مرتبطة بالقفقاس من خلال الجغرافيا المشتركة والقرون من التاريخ، وهي لا تسعى إلى أي توسع إقليمي، إلا أنها صاحبة حق لا يمكن تحديه في إعلان مصلحة مشروعة في المنطقة.

قد تبادر الأسرة الدولية إلى هدف طويل المدى لخلق نظام أمن وتعاون إقليميين من شأنه أن يحول دون مثل هذا الاستفزاز في المستقبل، بل وإمكانية نشوء أزمات شبيهة بهذه، ومن شأن تأسيس ذلك النوع من النظام أن يكون بالغ الصعوبة، ويتعذر بلوغه ما لم يحصل توافق بين البلدان المتجاورة. وقد

تعمد قوى من خارج الإقليم إلى تيسير الأمر، شرط تبنيها مقاربة متوازنة وموضوعية، فالألاعيب الجيوسياسية خطرة، ولا تقتصر على القفقاس وحسب. وتلك عبرة إضافية يجب تعلمها من الأحداث الأخيرة هناك».

مقالتي الثانية التي تابعت فيها تحليلي واستنتاجاتي، استدرجت سيلًا من التعليقات، على موقع **نيويورك تايمز** من جهة، وفي رسائل من جهة ثانية:

«جُرَّت روسيا إلى هذه الأزمة، ولم تكن قادرة على اتخاذ موقف المتفرج.

باتت مرحلة النزاع الساخنة الناجمة عن هجوم القوات الجورجية على تسخينفالي، عاصمة أوسيتيا الجنوبية، وراءنا، غير أن من المستحيل ببساطة إزالة الصور المخيفة من الذاكرة: صليات الصواريخ المنهمرة ليلًا على مدينة مسالمة، والتدمير البربري لأحياء كاملة، وجثث القتلى في أقبية المنازل التي لاذوا بها، وتحطيم أوابد قديمة وقبور الأجداد.

لم تسعَ روسيا إلى هذا التصعيد؛ فالوضع الداخلي للقيادة الروسية مستقر تمامًا، وهي ليست بحاجة إلى أي (حرب مظفرة صغيرة)، ومن ثَم فقد جُرَّت روسيا إلى الأزمة من جراء انتهازية ساكاشفيلي، تلك الانتهازية التي ما كان ليستغرق فيها لولا حصوله على تأييد أجنبي.

لم تستطع روسيا أن تبقى متفرجة، ومن ثم بادرت إلى الرد، ووُضِعَ حدٌّ للعدوان، وكان إقدام الرئيس مدفيديف على وقف الأعمال العدائية خطوة حكيمة ومسؤولة. وفي هذه الأثناء تصرف الرئيس الروسي بهدوء، وبثقة، وبحزم، وإذا كان ثمة من حَلَم برؤية موسكو في حالة اضطراب فإن أمله خاب.

الآن هناك تغيير للمسلك بات متزايد الوضوح؛ مهما كانت المحصلة، فإن روسيا ستلام على تدهور الوضع في المنطقة والعالم، وثمة حرب دعائية شاملة شُنت عليها في وسائل الإعلام الغربية، ولا سيما الأمريكية، دون أي

موضوعية- ولو تظاهرًا- على صعيد الأسلوب الذي اعتُمِد في تناول الأزمة، لا سيما في البداية.

كان ساكاشفيلي في بحر من الدمار والخراب، الآلاف كانوا يهربون طلبًا للنجاة بأرواحهم من مدينة لم تدخلها القوات الروسية بعد، وإن كانت روسيا متهمة سلفًا بالعدوان، تكرارًا لأكاذيب أطلقها زعيم جورجي طائش.

وإذا كان الغرب مطلعًا على مخططات ساكاشفيلي فإن هناك سؤالًا خطيرًا ينتظر جوابًا محددًا. في جميع الأحوال لم تفض البرامج التدريبية للقوات الجورجية، وشحنات الأسلحة الضخمة، إلى تعزيز قضية السلم، بل صبت الزيت على نار الحرب.

إذا جاءت هذه المغامرة العسكرية مفاجئة لرعاة الزعيم الجورجي وأسياده، فإن الوضع يكون أفضل قليلًا ، لأنه يوحي بأن الذيل هو الذي يجر الكلب. كم من الإطراءات صبت على ساكاشفيلي زاعمة أنه «حليفنا، الديموقراطي»، الذي ساعد في العراق، وإلخ..! والآن نحن الروس، والأوروبيين، والمدنيين الأبرياء، وهذا أهم، بتنا نعاني عواقب جرائم (أفضل رفيق سلاح) لأمريكا.

قبل الاندفاع نحو إصدار أحكام حول الوضع في القفقاس، بل وحتى قبل ادعاء النفوذ هناك، لا بد -على الأقل- من امتلاك قدر معين من الفهم لجملة تعقيدات المنطقة؛ هناك أوسيتيون يعيشون في جورجيا كما في روسيا، ويتكرر المشهد في الإقليم كله: حرفيًا، كل بلد كشكول من الأعراق المختلفة من الأقوام المتعايشة جنبًا إلى جنب، وليس مقبولًا أن يبادر أيٌّ كان إلى تأكيد: (هذه أرضي!)، أو (نحن نحرر أرضنا!)، فهناك أناس يعيشون على تلك الأرض، ويتعين علينا أن نفكر فيهم.

لا جدوى من السعي إلى حل مشكلات منطقة القفقاس بالقوة. كفى تجريبًا! وما من تجربة إلا وكانت ذات عواقب كارثية وخيمة بالنسبة إلى المعتدي. إن معاهدة عدم اعتداء ملزمة حقوقيًا مسألة جوهرية، غير أن ساكاشفيلي رفض التوقيع على مثل هذه المعاهدة مرة بعد أخرى، وصار الأمر واضحًا

الآن. إذا أبدى الغرب استعدادًا لتيسير تبني مثل هذه الاتفاقية فإن من شأن ذلك أن يضع حدًّا للمشكلة، وأن يشكل تصرفًا صائبًا، أما إذا اختار السير في اتجاه مختلف، وإذا أصر على شجب روسيا وإعادة تسليح جورجيا (وهو ما بات بعض الرسميين الأمريكيين يقترحونه سلفًا)، فإن أزمة جديدة ستكون حتمية، أزمة قدرية مشحونة بعواقب أوخم، عواقب أدهى وأمرّ.

في الأيام الأخيرة، ظلت كوندوليزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، ومعها الرئيس بوش بالفعل، دائبة على التهديد بعزل روسيا، وثمة ساسة أمريكيون يتحدثون عن استبعاد بلدنا من (جي 8)، وإلغاء مجلس الناتو- روسيا، وقطع الطريق على عضويتنا في منظمة التجارة العالمية، وكل ذلك تهديدات فارغة. تكمن المسألة- بالنسبة إلى روسيا- في مدى فائدة هذه المؤسسات؛ فإذا كان رأينا يجري تجاهله ببساطة؛ فما جدوى الجلوس إلى طاولة فاخرة والإصغاء إلى محاضرات؟!

يشير الواقع إلى أن روسيا كانت في الأعوام الأخيرة تواجه أمرًا واقعًا بعد آخر: هذا هو حالنا في كوسوفا؛ الآن ننسحب من معاهدة حظر الصواريخ البالستية، ونبادر إلى نشر منظومات مضادة للصواريخ في البلدان المجاورة؛ وها نحن أولاء مستمرون في توسيع الناتو لانهائيًّا! تعايشوا مع كل ذلك! وكل ذلك يرافقه فيض من الكلام المعسول عن (شراكة) ليست إلا ستارًا من الدخان والضباب، ومن الذي سيطيق ذلك النوع من السلوك؟

في الولايات المتحدة الآن نداءات داعية إلى نوع من (مراجعة) العلاقات مع روسيا، وأعتقد أن أول ما يستدعي المراجعة هو هذا الأسلوب الاستخفافي في التكلم مع روسيا، أسلوب تجاهل آرائها ومصالحها، بلدانًا جيدة الأهلية لرسم برنامج تعاون جدي، بالأفعال لا بالأقوال المجردة، وأعتقد أن أمريكيين كثيرين، وروسًا كثيرين أيضًا، يدركون ذلك. آن أوان مسارعة السياسيين إلى اللحاق بالركب.

أخيرًا شُكِّلت هيئة مؤلفة من الحزبين لدراسة السياسة الأمريكية حيال روسيا، برئاسة مشتركة لكل من عضو مجلس الشيوخ السابق جاري هارت،

وعضو مجلس الشيوخ الحالي تشاك هاجل. تضم الهيئة في عضويتها بعض أصحاب النفوذ، ممن يتفهمون، بالاستناد إلى ما جاء في تفويض الهيئة المنشور، ما تعنيه روسيا ومدى أهمية إقامة علاقة بنَّاءة معها.

أفادت الهيئة بأنها ستصدر توصيات تقضي بـ«خدمة المصالح القومية الأمريكية في إطار العلاقات مع روسيا خدمة فعالة». إذا لم تكن الهيئة تفكر إلا في ذلك فإن أي خير لن يترتب على المبادرة، وأما إذا حرصت على أخذ بالحسبان مصالح الشريك، ومصالح الأمن المشترك، مشفوعة بجرعة ضرورية من الواقعية، فإن من شأن طريق إعادة بناء الثقة والتعاون المثمر أن يكون قد أصبح ممهدًا».

من نافل القول أنني لم أستطع العزوف عن تلبية دعوة صديقي القديم لاري كينج، أَشْهَر مقدمي البرامج التلفازية، وقَدَّرت عاليًا استعداده لمنحي فرصة الرد على طوفان الأكاذيب والتهم الموجهة ضد روسيا. من الطبيعي أنني عبَّرت عن حججي بقدر أكبر من العاطفة في المقابلة مقارنة بالمقالات الصحفية، ونظرًا إلى التعليقات الكثيرة الواردة، فإن المقابلة تركت انطباعًا لدى المشاهدين.

هاكم فيما يأتي رسالة من مارك ستفن ريتر، مثلًا:

«السيد جورباتشوف العزيز،

قرأت -من فوري هذا- مقالتك في الواشنطن بوست، وتابعت مقابلتك مع لاري كينج، وأريد أن أشكرك على تقديم تقييم واضح ومدروس للوضع في جورجيا وأوسيتيا الجنوبية.

على الرغم مما تقوله وسائل الإعلام الأمريكية الرئيسة، فإن من المتعذر استحماق الغرب بهذه الأبلسة المطردة لروسيا، فنحن ندرك أن الرئيس ساكاشفيلي هو الذي بدأ هذا النزاع. أذهلني أيضًا أن تكون الولايات المتحدة قد نجحت في توفير المساعدة لجورجيا أسرع مما فعلت بالنسبة إلى مواطنيها بعد إعصار كاترينا.

وكما قلت لـلاري كينـج، فـإن لدينا فرصة بعد الحـرب البـاردة لتقليص الإنفاق العسكري في العالم، وهو ما من شأنه أن يجلب السلام والاستقرار والثقة، وبدلًا من ذلك زادت ميزانية الولايات المتحدة العسكرية زيادة غير مسبوقة، وهو ما أضفى زخمًا على سباق تسلح جديد، معرضًا أمان العالم كله للخطر».

إليكم بعض التعليقات الإضافية:

«طرح السيد جورباتشوف وجهة نظر حكيمة ومعللة حول تعقيدات المنطقة، واقترح أيضًا أسلوبًا معقولًا لحل الأزمة سلميًّا.

علينا أن نصغي إلى فارس جائزة نوبل للسلام هذا! تعالوا نتسلح بالمعرفة بدلًا من المدافع، لنقف بقوة في صف السلام!».

أيضًا:

«أعترف بأنني مفرط الإعجاب بميخائيل جورباتشوف، وألتحق بركب أولئك الذين يهنئون الواشنطن بوست على نشرها هذه المبادرة بالغة الأهمية.

كنت أيضًا أرى أن إلغاء الاستقلال الذاتي لأوسيتيا الجنوبية كان حماقة كلاسيكية، وكان على جورجيا أن تفكر مليًّا بحسنات الحل الاتحادي المقترح من جورباتشوف».

كذلك:

«كان ميخائيل ساكاشفيلي يتوقع دعمًا غير مشروط من الغرب، وكان الغرب قد أقنعه بذلك، والطرف الذي بدأ هذا كله يبقى غامضًا، إلا أن الجورجيين توهموا أن أمريكا ستنوب عنهم في انتشال حبات الكستناء من النار؛ يا للحماقة!».

كان تقديري استثنائيًّا لرسالة السفير الأمريكي السابق في الاتحاد السوفييتي، جاك إف ماتلوك، التي قال فيها:

«سمعت أن الرئيس جورباتشوف سيكون محاضرًا في فيلادلفيا بتاريخ 17/9 لدى تسلُّمه جائزة، ويؤسفني ألا أكون قادرًا على حضور الاحتفال لارتباطي بالتزام آخر في كاليفورنيا ذلك اليوم.

مروَّعون نحن إزاء الأسلوب المعتمد من قبل الصحافة في التعامل مع المجابهة الراهنة بين جورجيا وروسيا. مقابلات الرئيس جورباتشوف ومقالاته المميزة كانت مهمة على صعيد لفت الأنظار إلى أحداث 1990-1991م، التي تشكل جذر كثيرٍ مما حصل.

آمل أن نتمكن جميعًا من التعاون لإضفاء شيء من العقل على الوضع الدولي الراهن. لحظة راودني الإحساس بأننا موشكون على السير في الاتجاه الصحيح. بالنسبة إلى القضايا النووية انفجر الوضع في جورجيا فصار الأمر صعبًا»[1].

بعد أسبوعين من بدء النزاع، اعترفت روسيا باستقلال **أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية**، فهل كان ذلك هو أفضل الحلول في الأوضاع القائمة؟ ثمة شكوك جدية راودتني آنذاك، وما زالت تراودني إلى اليوم. سيكون الاهتداء إلى حل سلمي لمشكلة ما وراء القفقاس السياسية حتى أكثر صعوبة الآن، غير أني لا أستطيع إلا أن أكرر ما سبق لي أن قلته آنذاك: مسؤولية أحداث آب/أغسطس 2008م الكارثية، وجميع عواقبها، تقع على الرئيس الجورجي في ذلك الوقت، ميخائيل ساكاشفيلي، كما على أولئك الذين شجعوه- بوعي أو دونما وعي- على السعي إلى حل عسكري.

[1] جاك إف ماتلوك، الابن، رسالة، 2008/9/12م، موقع **مؤسسة جورباتشوف** الإلكتروني.

مصيبة الأزمة العالمية

سرعان ما كانت روسيا- ولم تكن وحدها- ستجد نفسها في امتحان آخر لتصميمها، في مواجهة أزمة مالية كوكبية. عند تفجر الأزمة كنت في الولايات المتحدة بدعوة من الرئيس السابق جورج بوش الأب، وقبل يوم واحد بالتحديد كنت سأُكافأ **بوسام الحرية لعام 2008**م من **المركز القومي للدستور**، الذي يتولى رئاسته، يومها شاعت أنباء عن انهيار مؤسسات ليمان براذرز المالية. لم يتضح مباشرة أن هذه كانت البداية لانهيار كارثي، إلا أن السلطات والمواطنين العاديين في أمريكا ما لبثوا أن أدركوا، في غضون يومين أو ثلاثة، أن الأمور كانت سيئة، ولعلها المرة الأولى التي يقبل فيها الأمريكيون صراحة على تبادل هواجسهم معنا، وكاد الجميع يعلقون المسؤولية وآمالهم على الدولة، أو على الحكومة كما يقولون في أمريكا. وتعين على الرئيس جورج دبليو بوش أن يزيح عقيدة الليبرالية الجديدة الجامدة القائمة على قول إن (السوق ستنظم كل شيء) جانبًا، وأن يتفق مع أولئك المصرين على تدخل حكومي طارئ لمنع انهيار النظام المصرفي.

عدنا إلى الوطن مسكونين بالقلق، وبعد عشر سنوات من تخلف 1998م عن التسديد، كان الاقتصاد في مواجهة تسونامي (إعصار) مالي، قادم هذه المرة لا من آسيا بل من قلب النظام المالي الكوكبي بالذات، ومن المؤكد أن روسيا متأثرة.

غير أننا وجدنا، لدى عودتنا، أن السلطات الروسية، ومعها عدد من أساتذة الاقتصاد، لم تر شيئًا يدعو إلى كل هذا الذعر فيما كان حاصلًا. وعلى امتداد عدد من الأسابيع بعد اندلاع الأزمة، كانت السردية السائدة متمثلة بانتفاء دواعي الخوف في روسيا، بل ومن شأنها حتى أن تكون نوعًا من أنواع جزر الاستقرار، نوعًا من أنواع (الملاذ الآمن) إبان الإعصار، وذلك هو الرأي الذي عبَّر عنه رئيس الوزراء بوتين في أحد اجتماعات نادي فالداي للخبراء الأجانب.

أردت امتلاك فهم أوضح للوضع ولمدى ضخامة الخطر، ومن ثم فقد بادرنا، في 29/10، بالتعاون مع **المجلس القومي للاستثمار**، إلى عقد طاولة مستديرة **بمدرسة موسكو للاقتصاد**. كانت قائمة المتداخلين في النقاش تضم أساتذة اقتصاد ذوي نفوذ، ومحللين ماليين، وبرلمانيين، وإعلاميين، وافقوا جميعًا على نفي احتمال نشوء أي (ملاذ آمن). أفاد الأكاديمي ألكساندر نكيبلوف أن الأزمة ناجمة عن إخفاق هائل للسوق في تقييم الخطر وإدارته، وأقرت السلطات، ولو بعد حين، بأن عدم فعل شيء لم يكن خيارًا، وراحت تنشط للتعامل مع الأزمة. ولكن ما مدى صوابية تحركاتها؟ فرسان الطاولة المستديرة اقترحوا حزمة منوعة من التدابير؛ من دعم سيولة النظام المصرفي، وإعادة تمويل الرهونات، إلى مساعدة مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والمبادرة إلى اتخاذ تدابير أمنية اجتماعية. أما المزاج العام فيمكن تلخيصه بأنه كان نوعًا من التسليم بأن أوقات امتحان صعب تلوح في الأفق.

المؤشرات الاقتصادية العائدة إلى الأشهر الأخيرة من عام 2008م أكدت ذلك الرأي كليًّا؛ ففي منتصف كانون الأول/ديسمبر اعترف وزير الاقتصاد بأن الإنتاج في روسيا في حالة تدهور ستدوم ستة أشهر، حسب أفضل الاحتمالات، وبالتحديد فإن هذا لم يكن إلا ركودًا. وقال معاون الوزير في مقابلة: «أخشى ألا ينتهي ذلك في فصلين»، وعلى نحو متزايد أخلى الكلام عن الملاذ الآمن مكانه لكلام عن احتمال السقوط في الهاوية.

فريق من الاقتصاديين والشخصيَّات العامة دعاني إلى المشاركة في مبادرة معادية للأزمة، وعبرنا عن قلقنا في مذكرة أُطلِقت في مؤتمر صحفي بوكالة **إنترفاكس**:

> «هناك خطر بالغ الجدية، خطر أن تفضي الأزمة المالية في المستقبل القريب جدًّا إلى قدر حتى أكبر من الاستقطاب الاجتماعي، إلى زيادة كبيرة لخطر الفقر بالنسبة إلى أكثرية السكان، وإلى قدر ملحوظ من الإضعاف للطبقة الوسطى.

ليست التدابير المتخذة راهنًا سوى بداية جهود بالغة الاتساع يتطلبها تجاوز الأزمة، ابتكار نماذج تنمية أنجح، ومنع أوضاع مشابهة من التكرر. ثمة بيانات صادرة مبدئيًّا متضمنة أن روسيا مرشحة للخروج من الأزمة ملاذًا آمنًا أثبت أنها كانت بلا أساس. لا يمكن توظيف الاستشهاد بعوامل خارجية للتهرب من تنفيذ نوع من التحليل النقدي لخطة الدولة الاقتصادية ولجملة القرارات المتخذة أخيرًا.

تمامًا كما كانت أهم قرارات السنوات الأخيرة قد اتخذت بمعزل شبه كامل عن أي مداولة عامة أو نقاش علني، فإن الخطط والسياسات التي يجري الآن اعتمادها للتعامل مع الأزمة لا تخضع لأي معاينة علنية، ويجري صوغها أساسًا خارج إطار العملية الديموقراطية، ويتزايد الإحساس بأن السلطات ليست متوفرة على أي إستراتيجية للتغلب على الأزمة. وإجراءات (إطفاء الحرائق) ليست مجدية، والموارد المالية المخصصة لا تلبث أن تتلاشى في الرمال، أو تختفي في أحد الجيوب المحددة. من الواضح أن روسيا لا تتوفر على أي قابلية لإدارة الأزمات، ولا على أساليب فعالة لاتخاذ القرارات.

خمسون مليارًا من الدولارات يجري توظيفها لتسديد ديون أجنبية لشركات عائدة إلى أغنى المواطنين الروس، ممن يواصلون- أكثرهم- الاستخدام الفعال لأساليب التهرب الضريبي بالنسبة إلى أرباحهم المحققة في روسيا. إنه مبلغ كان يمكن استثماره في روسيا من أجل الحصول على نتيجة اقتصادية واجتماعية.

جرى تحويل ما يزيد على ثلاثة تريليونات من الروبلات ودائع إلى أكبر ثلاثة مصارف عائدة للدولة، وبعد مدة قصيرة صرف 950 مليارًا من الروبلات قرضًا.

إلا أن إمكانية الوصول إلى هذه الصناديق محصورة في عدد قليل من المستفيدين، وليس ثمة أي جواب عن سؤال: ماذا جرى للنشوة الأولى؟ لا لشيء إلا لأن الحكومة لم تطرحه علنًا. ما من شيء إلا ويدعو إلى افتراض أن الموارد المالية المحولة إلى المصارف لم تنتقل إلى الأعمال، بل يجري

استغلالها لإعادة التمويل القائم على المضاربة، من خلال شراء الدولارات وتصدير القَطْع إلى الخارج.

كذلك لم يكن ثمة أي نظام قرارات حول حماية الجمهور من الأزمة ومضاعفاتها».

أن نحصر أنفسنا في النقد لم يكن كافيًا، فجاءت المذكرة متضمنة جملة من المقترحات المحددة:

«يتعين على الإجراء الجدي الأول ضد الأزمة أن يتمثل بإجراء تحليل شامل لأسباب الأزمة الداخلية، ومناقشة علنية لمشروع برنامج قومي ضد الأزمة حول نوع من البديل، على أساس ديموقراطي.

من شأن البرنامج أن يشترط عددًا من التدابير الاقتصادية والاجتماعية الطارئة، التي تشكل الآتية منها صدر الأولويات:

- اتخاذ حزمة من التدابير الطارئة لدعم الفئات الضعيفة اجتماعيًّا من الكتلة السكانية؛
- تغيير خطة القروض الخارجية؛
- دعم الروبل وإطلاق حملة ضد التضخم بالإفادة من جميع الإجراءات المتاحة؛
- الدعم المتزايد للصادرات وتقليص الاستيراد؛
- تجميد الأسعار المفروضة من الاحتكارات الطبيعية؛
- استحداث خطط قائمة على مكافحة الاحتكار؛
- اختزال نفقات الدولة الإدارية؛
- إقامة نظام موثوق للضمان القومي ضد الإسراف؛
- اتخاذ إجراءات طارئة لخفض مستويات الفساد».

اقترحنا توحيد جهود اقتصاديين محترفين وممثلي مبادرات مجتمع مدني مختلفة لتحليل الوضع وصوغ الخطط اللازمة لدعم الاقتصاد والمجتمع كليًّا، وكنا نأمل

أن تفضي مبادرتنا إلى انبثاق مجموعات مبادرة شعبية مستقلة أخرى على جميع المستويات لمكافحة الأزمة؛ لأن «حكومة معزولة عن المجتمع عاجزة عن الاهتداء إلى خطط مُثْلى وحدها؛ فمن المستحيل تجاوز الأزمة دون الانخراط الشعبي الفعال والثقة المضاعفة».

كانت الحاجة تدعو إلى قرارات توفر حلولًا للمشكلات الأكثر حدة هذه الأيام، وتقوم في الوقت نفسه بإرساء الأساس اللازم لتنمية روسيا على مرِّ سنوات قادمة. رأى مؤيدو المبادرة تعذر خلق مثل هذه القرارات في عزلة من قبل حلقة ضيقة من (الخبراء المنزهين رسميًّا).

تلك المقاربة ما زالت تبدو لي صائبة، وقد يُسأل عن جدوى مثل هذه المبادرات الشعبية في ظل معالجة الحكومة آخر المطاف لهذه الأزمة، ونجاح روسيا في تجنب اضطرابات اجتماعية كبرى، وجرى الآن استئناف النمو الاقتصادي، بعد نوع من التعديل. ربما ذلك هو ما يجب أن يكون، ولا يجوز للغرباء أن يزعجوا المشغولين بنصائحهم غير المرغوبة.

لا أستطيع الموافقة؛ ويمكنكم أن تُلقوا نظرة على الثمن الذي دفعته روسيا للخروج من الأزمة؛ فعلى صعيد تدهور الإنتاج وإنفاق الاحتياطيات المراكمة، كانت روسيا من البلدان الأقسى تضررًا، أما البرازيل، والهند، والصين، شركاؤنا في البريكس، وأكثرية البلدان المتطورة في الغرب، فلم تعان من أي تقلص حاد مشابه لإجمالي الناتج القومي، وقد تمثل الأسوأ من كل شيء بضياع فرصة المزاوجة بين إطفاء الحريق والتدابير الأخرى اللازمة للتغلب على الأزمة من خلال حل المشكلة الكبرى التي هي قضية تنمية الاقتصاد وتحديثه، ممكِّنًا إياه من الانتقال من التبعية لصادرات الموارد الطبيعية إلى شيء أكثر استنادًا إلى التجديد والابتكار.

أقدمت الحكومة حقًّا على تبني بعض توصياتنا؛ ففلاديمير بوتين كرر غير مرة أن تبني تدابير قائمة على دعم السكان ومساعدتهم على تجاوز الأزمة كان أمرًا بالغ الأهمية، غير أن ذلك بقي- بطبيعة الحال- غائبًا كليًّا عن الإعلان الأصلي لخطط

الحكومة، رغم مطالبتنا بإلحاح. ومن المؤسف أن كثيرًا من مقترحاتنا، ولا سيما مقترح تجميد أسعار (الاحتكارات الطبيعية) (المرافق المخصخصة وما إليها)، وتكثيف عملية مكافحة الفساد، تعرضت للإهمال. كان ذلك مؤسفًا حقًّا، ومع ذلك فإن استحضار قضايا حيوية لتنمية الاقتصاد الروسي ظل مكبوحًا.

بالنسبة إلى ديمتري مدفيديف، شاغل منصب رئيس الجمهورية، لم يكن ترك بصمته بوصفه سياسيًّا مستقلًّا وقائدًا قوميًّا غير مشروط، أمرًا ميسرًا، فمباشرة تعرض لضربة قوية من جراء التخبط في التعامل مع الأزمة المالية العالمية والنزاع مع جورجيا، وبالتزامن، كان الناس ينتظرون رؤية الصيغة التي كانت رئاسة مدفيديف ستأخذها، هل كانت ستبقى مجرد مزيد من السياسات نفسها، أم أن روسيا كانت ستقدم على خطوات جديدة في اتجاه التحول إلى مجتمع حديث؟ متابعًا تحركات الرئيس، لاحظت أن الرغبة في الاستمرار كانت طاغية.

قد يتعاطف المرء مع مأزق سياسي شاب لم يرغب في (الإجهاز على الأثاث)، أو الاندفاع مثل ثور في مخزن صيني مقتحمًا مثل هذه البيئة المثقلة بالتحديات، فقبل المبادرة إلى اتخاذ قرارات خاصة بشأن قضايا تفصيلية، يتعين على المرء أن يكون مطمئنًا إلى استيعابه لمجمل السياق؛ إنه مبدأ رأيته، على الدوام، حاسمًا.

بصحبة ديمتري موراتوف، رئيس تحرير **نوفايا جازيتا**، قابلت الرئيس مدفيديف بدعوة منه أوائل عام 2009م، وما إن وصلنا حتى سارع إلى الإفصاح عن الرغبة في انتهاز الفرصة لتقديم تعازيه لهيئة تحرير **نوفايا جازيتا** في مقتل الإعلامية ناستيا بابوروفا. كان حينها قد استؤصل الإجرام الشنيع، وحُكم على القتلة من القوميين المتطرفين بمُدَد طويلة من السجن، ويومها عبَّر مدفيديف عن تأييده لفكرة إقامة نصب تذكاري لضحايا القمع الستاليني، وتحدثنا عن الوضع الراهن، والتطور المستقبلي لروسيا الحديثة، وعن وضع الصحافة والإعلام.

إبان حديثنا، وفي خطبه، طرح مدفيديف أفكارًا مهمة حول الحاجة إلى السير نحو اقتصاد قائم على الابتكار، وعلى تحرير الأعمال من القيود البيروقراطية، مع

دفع موظفين أكثر شبابًا إلى الأمام، غير أن هذه العبارات لم تُترجم بتوفير الأجهزة الضرورية وتعزيز المؤسسات الديموقراطية؛ فمشكلة النظام السياسي الحزبي المتخلف الكبرى، ومشكلة الدور المستكين لكل من البرلمان والجهاز القضائي، ومشكلة الفساد، بقيت جميعًا دون حل.

في حاشية الرئيس، وبين مستشاريه الأساسيين كذلك، سرعان ما بدأ الإيقاع يجري فرضُه من قبل أشباه فلاديسلاف سوروكوف وجليب بافلوفسكي، أنصار مفهوم (الديموقراطية السيادية). على الأقل نحن لم نسمع بتلك الصيغة من رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، إلا أن غرس التعبير في عقل الجمهور كان يجري بحماسة فائقة، وكثيرًا ما سئلت عنه في تلك الأيام، حتى إنه ذات مرة قال لي أحد مراسلي **النيوزويك**: «يرجى أن تبين لنا موقفك من هذا المفهوم، فأنت -آخر المطاف- أبو الديموقراطية الروسية»، وقد جانبت الجواب مازحًا: «لقد أصبحت أبًا لجدة!»، وبعيدًا عن الهزل، كنت شديد القلق إزاء تعرض مفهوم الديموقراطية للتفريغ من محتواه، وقلت في المقابلة ما يأتي:

> «الديموقراطية إما أن تكون أو لا تكون. لدى إيجاد نظام ديموقراطي، لا بد من بذل جهود كبيرة لضمان نموه، ونضجه، وتجذره؛ لضمان تمتع جميع مؤسساته بالحرية، وتحركها بفاعلية، مع ضمان عدم وجود أي انحياز لمصلحة السلطة التنفيذية».

لم أر أي إشارة دالة على بذل جهود كهذه.

لا يتوفر المجتمع الروسي على أي تقاليد عريقة على صعيد تنظيم الناس أنفسهم، بتشكيل روابط لحل المشكلات على جميع المستويات القاعدية والقومية على حد سواء. صحيح أن البراعم باتت ظاهرة، لكن محاولات تُبذل مباشرة لسحقها، إنها عملية بطيئة، حتى في أفضل الشروط.

وقلت أيضًا في المقابلة:

«الناس خائفون من تدهور الأمور إلى ما هو أسوأ؛ ولا يريدون خض المركب، غير أن على السلطات الجديدة ألا تنخدع، فالناس يريدون الديموقراطية، والانتخابات تؤكد ذلك. وكي نواصل السير نحو الديموقراطية، نحن بحاجة فضلًا عن تعبئة المجتمع المدني واستنفاره، إلى استعداد وإرادة من جانب النظام للتشجيع على تشكيل قوى سياسية حقيقية.

ذلك كله موجود في النظام الانتخابي، وما ينطوي على أهمية فائقة هو وجوب الإجهاز على التزوير الانتخابي، ووجوب إبراز مرشحين حقيقيين جديرين، ووجوب طرح بيانات وشخصيات وأحزاب متنافسة».

لكن ذلك كان آخر ما أراده فرسان ضبط السياسة في الكرملين، ممن كان نفوذهم متعاظمًا بوضوح، وبدلًا من التفكير في كيفية تطوير المؤسسات الديموقراطية وتقويتها، دأبوا على تمضية أوقاتهم حالمين بمسرحيات هزلية مبتذلة، وتكتيكات ألعبانية لقلب الانتخابات إلى قوقعة فارغة، وإلى اقتراع زائف، وإلى احتيال خادع.

دفاعًا عن مبدأ البيريسترويكا

بالنسبة إليَّ، كما إلى **مؤسسة جورباتشوف**، شكلت بداية 2010م موعدًا لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانطلاق البيريسترويكا. لم تكن المسألة مجرد مسألة تنظيم النوع المألوف من الولائم، فقد كنا قادرين على رؤية أن المعركة السياسية الكبرى كانت دائرة حول البيريسترويكا، وكانت الأمور دائبة على التدهور نحو الأسوأ.

إحياءً للذكرى نشر العاملون في **مؤسسة جورباتشوف** مجلدًا مؤلفًا من نحو ألف صفحة من الشواهد الوثائقية حول سياسة البيريسترويكا الخارجية. ففي كتاب **ردًا على تحدي الأيام** (بالروسية) نُشرت للمرة الأولى وثائق من أرشيف المؤسسة عن محادثاتي ومفاوضاتي مع سياسيين أجانب، مشفوعة بتسجيلات المناقشات في المكتب

السياسي، واللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، وبمواد أخرى أيضًا[1]. وهذا المنشور الفريد يوفر إمكانية الحكم على نوعية المبادئ التي استرشدنا بها لدى رسمنا مسارًا جديدًا في العلاقات الدولية، ويجيب عن الأسئلة العديدة التي لا تزال عرضة لقدر غير شريف من المضاربة لدى ذلك الفريق من المعلقين الغائبين عن الوعي. هؤلاء يكابرون ويتعامون إذ يتجاهلون منشورات المؤسسة، لأنهم يجدون الاقتصار على الاختلافات والتشهيرات عند السعي لتشويه سمعة البيريسترويكا أنسب.

في آذار/ مارس 2010م طُرح الكتاب في مؤتمر دولي في المؤسسة، وحظي بكثير من الإطراء لدى عديد من الخبراء والباحثين، والشخصيَّات العامة من الروس والأجانب الحاضرين.

كنا بصدد الإعداد لمؤتمر دولي آخر حول سياسة البيريسترويكا الخارجية، عاكفين على التخطيط لمؤتمرات صحفية ومحاضرات، وللقاءات مع طلاب، ولتحرير كتاب جماعي بعنوان: **روسيا – 2010: التحولات الروسية في سياق التطور الكوكبي**[2]، وكان هذا مشروعًا مشتركًا بين **مؤسسة جورباتشوف، ومؤسسة أوراسيا الجديدة، ومدرسة موسكو للاقتصاد**.

الكتاب الذي أسهمتُ فيه بالتوطئة ألَّفه باحثون كبار من أكاديمية العلوم الروسية، ممن كانوا يعملون عملاً مثمرًا مع المؤسسة منذ سنوات، وهم: فلاديمير بارانوفسكي، وديمتري فورمان، وفكتور كوفالدين، ويفجيني جونتماخر، وألكساندر نكيبلوف، وفلاديمير بيتوخوف. قد تكون آراؤهم ليست متطابقة في كل الأمور، ولكننا لسنا ساعين إلى الأحادية.

كتبت ما يأتي في التوطئة:

---

[1] ردًّا على تحدي الأيام، فيس مير، 2010م.

[2] روسيا- 2010... (بالروسية)، لوجوس، 2010م.

«كثيرًا ما سئلت، وما زلت أُسأل، هل كنت سأطلق عملية الإصلاح لو علمت وقتئذٍ كل ما نعرفه اليوم؟ جوابي الثابت هو أن الأمور لم يكن يمكن أن تبقى كما كانت: كانت الإصلاحات جوهرية... في الوقت نفسه منصف تمامًا أن يسأل هل كنا قادرين على الانسحاب من النظام السوفييتي بقدر أقل بكثير من الجيشان؟ أعتقد أن ذلك كان ممكنًا».

كانت ثمة أحكام مدروسة، وفي أثناء الرد على أسئلة الناس في الاجتماعات، وعشرات المقابلات، دافعت عن تلك الأحكام، وعن شرعة البيريسترويكا، وكنت صريحًا جدًّا. وفيما يأتي مقتطف من مقابلة أجريتها مع جريدة مترو الروسية ذات الملايين من القراء:

س: هل كان التنبؤ بكل العواقب صعبًا؟

ج: نعم، مع أن القادم كان، عمومًا، واضحًا وضوحًا كافيًا، ربما كنا ناقصي الخبرة؛ إذ لم يكن أحد قد حقق انتقالًا من الشيوعية إلى الرأسمالية من قبل.

س: كثيرون حمَّلوك مسؤولية الصعوبات التي تعيَّن على بلدنا أن تعيشها، فما الذي ساعدك على عدم الانسحاق تحت وطأة الاتهامات المنهمرة من جميع الاتجاهات.

ج: كان الأمر صعبًا، ولكن الشخص إذا كان مفتقرًا إلى طاقة التحمل على الأصعدة الجسدية، والفكرية، والأخلاقية، فإنه لا يكون أَهْلًا ليحكم بلدًا مثل بلدنا. كنت متمتعًا بمثل تلك الطاقة اللازمة لحكم البلد من ناحية، وكنت، إذًا، عصيًّا على الانسحاق من ناحية ثانية.

س: ما شعورك نحو من ينتقدونك؟

ج: قد يكونون على صواب، ومرحب بهم في أن يفعلوا.

أوائل آذار/ مارس أطلقنا تقريرًا مؤسسيًّا بعنوان: **العبور إلى الحرية والديموقراطية**، كان قد أعده فريق من العاملين في المؤسسة بمبادرة مني[1]. وإذ أستعرض الآن صورة الإطلاق، أتعرف على عديد من الإعلاميين، ولكن أيضًا عديد ممن مهدوا الطريق للبيريسترويكا وكانوا فاعلين في إنجازها.

في نيسان/ أبريل كان لي لقاء مع **جامعة موسكو الرسمية**، الجامعة التي تخرجت فيها، وكان العميد فكتور سادوفنيتشي حاضرًا، وكان الطلاب آتين من كليات فقه اللغة، والفلسفة، والحقوق، والعلوم السياسية، والإعلام، والعمليات الكوكبية، وقد طرحوا فيضًا من الأسئلة، وأجبت على امتداد ما يزيد على ساعة ونصف الساعة.

سأل أحد الطلاب هل كانت إشاعة الديموقراطية نزوعًا حتميًّا في تطور البشر؟ وهل الرغبة في الحرية السياسية والشخصية طموح مشترك لدى جميع المخلوقات البشرية؟ ما أساس المجتمع المدني؟ أجبت: «إنها أسئلة جيدة!»، وتابعت:

> «جوابًا عن سؤالك الأول، أقول: نعم، إشاعة الديموقراطية حتمية، وجوهرية؛ ففي الربع الأخير من القرن العشرين، جملة من الأنظمة المتسلطة في العشرات من الدول غادرت المسرح، نتيجة عمليات ديموقراطية، ونتيجة للبيريسترويكا جزئيًّا.
>
> إلا أن على المرء، ولا سيما إذا كان باحثًا، أن يكون صادقًا، ودقيق الملاحظة، وآخذًا جميع الوقائع بالحسبان؛ فإحدى الوقائع تفيد بأن الديموقراطية تتعرض في عديد من البلدان لامتحان عسير، وفي بعضها ثمة نوع من التخلي عن الديموقراطية من جديد. كان -وما زال- حاصلًا في روسيا؛ في بلدنا نعيش مرحلة انتقالية.

[1] **العبور إلى الحرية والديموقراطية** (بالروسية)، مؤسسة جورباتشوف، 2010م.

على صعيد انتقالنا الحالي إلى الديموقراطية لم نتمكن بعد- باعتقادي- من قطع نصف الطريق، والأمر مختلف حين تكون متوفرًا على ديموقراطية راسخة الجذور ذات مؤسسات فعالة، أما أي عملية إشاعة ديموقراطية فمن شأنها أن تستغرق مئة سنة. ما زلنا بعيدين جدًّا من امتلاك القدرة على الزعم بأن لدينا ديموقراطية.

وفيما يخص التماس الحرية السياسية والشخصية، فإنه أمر مفهوم كليًّا. أشياء كثيرة حصلت، والأحداث الأخيرة في بلدنا أثبتت أن عليك أن تناضل في سبيل الحقوق السياسية والحريات الشخصية. هذه القضايا لم تحل بعد تمامًا».

سؤال آخر: «ما النتيجة التي كنتم تتوقعونها عندما أطلقتم البيريسترويكا؟ هل تحقق جزء كبير منها؟»، أجبت: «أُنجز الشيء الكثير».

«كثيرًا ما أُسأل هل تعرضت البيريسترويكا للهزيمة؟ لا أدري هل كنتم ستقفون معي، غير أن جوابي هو أن عملية البيريسترويكا لم تخفق. أعتقد أن السياسيين، ومطلق البيريسترويكا الرئيس في المقام الأول (أرجو ألا أبدو شديد الغطرسة)، أخفقوا حقًّا، شخصيًّا وسياسيين، غير أن ما أحدثته البيريسترويكا في روسيا، وما زالت تتسبب في حدوثه، يراه العالم كله بوصفه الحدث الأهم في العقود الأخيرة».

كذلك تمخضت الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لبداية البيريسترويكا عن استثارة سلسلة من الهجمات عليها، وعليَّ أنا بالتأكيد، ولا سيما بعد تأكيدي لرأيي الثابت الذي لا يتزحزح في العمليات الجارية راهنًا في إطار سياستنا. تحدثنا وأنا ديمتري موراتوف عن هذا في مقابلة لـ **نوفايا جازيتا**:

س: بعد تصريحاتك في **نوفايا جازيتا**، ومن خلال **إذاعة أوروبا الحرة**، عن أن حزب روسيا الموحدة بات أشبه بنسخة وضيعة عن الحزب الشيوعي السوفييتي، سارعت أبواق الإنترنت إلى إعلان الحرب عليك زاعمة: «كانت

البيريسترويكا خيانة للوطن»، «رقص جورباتشوف على ألحان السي آي إيه»، فما ردُّك على هذا الإعصار الأخير حول شخصك؟

ج: أنا على يقين تام بأن المأجورين يحصلون على المال ثمنًا لأداء هذا الدور، ومن ثم فعليهم أن يشكروني على تمكينهم من كسب قوت يومهم. إنها دلالة خوف. يتزايد انخراط الناس العاديين في شؤون البلد، وثمة مناخ اجتماعي جديد، إذ راح الناس يعودون إلى قيم طبيعية، وذلك يقض مضاجع الاحتكارات القوية التي تصاب بالذعر لدى حصول الناس على الحرية، ولدى ازدهار صحافة ديموقراطية، ولدى انعتاق المجتمع من عبودية الخوف والرقابة؛ فقد يفضي ذلك إلى تعريض سلوكها للمعاينة! فالأفراد الذين اغتنوا من السلطة السياسية (وهي مثل السلطة الاقتصادية بنظرهم) يدافعون عن مكاسبهم غير المشروعة، من خلال مثل هذا الزعيق في قنوات الإنترنت جزئيًّا. جدير أن يضاف أن نخبتنا الحاكمة المزعومة تأخذ كل إيجابيات الديموقراطية لنفسها (اقتصاد السوق، والحدود المفتوحة، إلخ)، زاعمة في الوقت نفسه أن الديموقراطية بالغة السوء بالنسبة إلى الناس العاديين، ولكن الناس اكتشفوا ألاعيبها.

س: بعبارة أخرى، ألست مباليًا بهجمات شبكات التواصل الاجتماعي هذه؟

ج: من المؤكد أنهم بحاجة إلى تشويه سمعتي؛ لأنهم فاسدون من قمة الرأس إلى أخمص القدم، والديموقراطية صيغة حكم بالغة الحزم، تشترط تداولًا دوريًّا منتظمًا للسلطة واحترامًا للقانون، ولا تسمح لأي كان باحتكار السلطة. الديموقراطية عدو للفساد أقوى بما لا يقاس من أي (قبضة صارمة)؛ فالفساد يفتح الباب لجميع أنواع الكوارث؛ من تهديد سلامة الناس الشخصية، إلى تجريد روسيا من أي نوع من أنواع المستقبل الطبيعي. ولا يمكن التغلب على الفساد إلا من خلال الديموقراطية والقضاء المستقل، وإلا من خلال تمكين المجتمع من الاطلاع على كل ما له علاقة بمن يتولون حكمه، وذلك هو ما يفزعهم ويدعوهم إلى مهاجمة كل من يناصر الحرية.

س: خلافنا القديم: ما الذي يجعلك واثقًا كل هذه الثقة بأن المجتمع يريد الحرية، ويعشق الديموقراطية أكثر من قبضة قوية مكسوة بالشعر؟

ج: يا للعجب! نكاد نغوص في الكلام عن النظرية التي تزعم أن روسيا ليست جاهزة للديموقراطية. الحقيقة هي أننا لم نجربها على نحو سليم قبل الشروع في التراجع، نحن بحاجة إلى إلحاق الهزيمة بالفساد، ونحن بحاجة إلى نظام انتخابي مجدَّد، وإلى تغيير في كيفية عد الأصوات، للإجهاز على أسلوب حشو الصناديق!

تحاول سلطات الدولة على جميع المستويات أن تتمسك بمواقعها بالاحتيال والتزوير؛ من خلال تشويه سمعة فكرة الانتخابات ذاتها لمصلحتهم؛ فتقييد الديموقراطية إن هو إلا تقييد حق الناس في ممارسة التأثير في الحكومة، وتغيير الحياة نحو الأفضل. هل ثمة أي وسائل أخرى لدى الناس؟ هل ثمة سوى المشاركة في تظاهرات الاحتجاج؟ دأبت السلطات على جعل تنظيم المظاهرات أمرًا بالغ الصعوبة.

س: قبل وقت قريب اقترح رئيس شرطة موسكو سجن من يشارك في احتجاجات شارعية غير مرخصة خمسةَ عشر يومًا.

ج: صحيح، في الاتحاد السوفييتي كان يُسمح للقوات الأمنية، لدى نفاد حجج السلطات، بسجن المعارضين في مشافي الأمراض النفسية، غير أن السلطات السوفييتية ما لبثت أن اضطرت في النهاية إلى التوقف عن ذلك.

لا تستطيع أن تسمح لنفسك بأن تكون خائفًا من الناس. هؤلاء مسكونون بالذعر من أهلهم، من ناسهم، ويحاولون كم أفواههم. لماذا هم خائفون؟ لأنهم يدركون أنهم سيضطرون إلى تحمل مسؤولية أمور كثيرة لحظة شروع دولاب الديموقراطية في الدوران بهذا البلد.

س: فيخسرون مناصبهم.

ج: في الحدود الدنيا.

س: بمناسبة اجتماع نيسان/ أبريل الموسع احتفالًا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين، كنت قد قلت في نيسان/ أبريل 1985م: «... حاجة ماسة لا مهرب منها إلى التغيير»، «التواصل مع الناس»، «تنمية اقتصادية»، «... أخذ الرأي العام في الحسبان»، ما أشبه ذلك بخطاب لمدفيديف! غير أن جورباتشوف حاول -كما لاحظ أحد أساتذة العلوم السياسية- «إعادة السلطة إلى المجتمع بعد موت آندروبوف، أما مدفيديف فيجهد للتحديث مع بقاء آندروبوف على قيد الحياة».

ج: وما رأيك أنت؟

س: أظن أن التحديث يعني تفكيك النظام الفاسد الذي أُقيم في السنوات الأخيرة.

ج: ثمة استياء في المجتمع من النخبة الحاكمة التي لا تعمل لمصلحة روسيا ولا تهتم إلا برخائها هي. النظام دائب على استبعاد الناس الشرفاء، والفاعلين اجتماعيًّا، ورجال الأعمال الذين يمتلكون آراءهم الخاصة، ممن لا يدفعون الرِّشا، وممن لا يشاركون في مشروعات مفروضة من فوق.

أكرر أن النخبة تخاف الشعب، وذلك يقود إلى فقدان السيطرة على الوضع. نحن بحاجة إلى التحرك قدمًا دون تأخير، عاكفين على بناء بلد ديموقراطي حديث متطور؛ لا مجال لغير ذلك.

س: يرى بعض الخبراء أن من الأنجح والأجدى إصلاح البلد دون الاستعانة بالديموقراطية.

ج: إصلاحه لمن؟ الناس لن ينتظروا، وسيديرون ظهورهم لروسيا. تحديث مع الشعب أم في غيابه؟ سؤال لا يجوز حتى طرحه من هذا المنطلق، فمن الضروري والواجب أن يشارك المجتمع في تقرير مستقبله؛ وإلا فإن الطغام ستقوم- بذريعة استحداث إصلاحات- بتهريب الأرصدة إلى جيوبها.

يتعين علينا العيش في عصر العولمة، ولا نستطيع أن نكون جزءًا من هذا العالم بأساليب تسلطية، أنا لا أستطيع أن أتفق مع أولئك الذي لا يثقون بالشعب، ولن أفعل أبدًا، وليس ذلك إلا غطاء لرعبهم من إدراك أن محاسبة الجمهور كفيلة بالإجهاز على صفقاتهم الفاسدة. لا يمكن أن تتولى سلطات الدولة المسؤولية عن مستقبلها السياسي الخاص؛ إنه طريق مسدود.

اتجاهات تدعو للقلق

كان عام 2010م حافلًا بالأحداث، ومن ضمنها سلسلة من الرحلات إلى الخارج، إلا أن التركيز الرئيس لاهتمامي ظل على الدوام منصبًّا على ما يجري في روسيا. ففي آذار/ مارس تعرض البلد لصدمة من جراء فِعْلة إرهابية أخرى؛ عملية التفجير في مترو موسكو، وقد أصدرت بيانًا قلت فيه:

> «واضح تمامًا أن أولئك الذين يكمنون وراء هذه الفعلة اللاإنسانية أرادوا نشر الذعر وزرع الخوف في قلوب الناس والسلطات، وأنا واثق من أنهم سيخفقون، ومن شأن الرد دون تبصر على هذا الاستفزاز أو الظهور حتى بمظهر المرتبك، أن يكون خطأ، والعكس هو الصحيح؛ علينا جميعًا؛ السلطات والمجتمع كتلة واحدة، أن نتحلى بالحزم، ونبادر إلى اتخاذ جميع التدابير التي يمكن أن تكون ضرورية للحيلولة دون إمكانية حدوث أي هجمات إرهابية خبيثة».

كان ثمة قلق من محاولات توظيف الذكرى السنوية الخامسة والستين للانتصار في الحرب العالمية الثانية لتكون واحدة من وسائل عملية إعادة الاعتبار الزاحفة لستالين؛ فلجنة الإعلان التابعة لمكتب رئيس بلدية موسكو قررت عرض ملصقات تحمل صورته في موسكو. سألني أحد مراسلي **إنترفاكس** عن رد فعلي، فأجبته قائلًا:

«من المؤكد أن المرء لا يستطيع أن يتغافل عن الوقائع، واضطلاع ستالين بدور في الحرب واقع، غير أنني أعتقد أننا بتنا كاملي الاطلاع على كل ما يتعلق به، وعلى ما حصل، وكيف يتعين أن يُكتب بموضوعية في الكتب المدرسية وعلى نحو أعم. إذا تعرضت موسكو فجأة للإغراق بطوفان الألواح المزينة بصور ستالين، فإن عددًا كبيرًا من الناس سيصابون -على الأقل- بالدهشة والحيرة. في النهاية كان ستالين مسؤولًا عن فيض من الأخطاء، لا سيما قبيل اندلاع الحرب مباشرة وفي مراحلها الأولى.

صحيح أننا انتصرنا في الحرب، إلا أن التضحيات التي بذلها شعبنا لبلوغ ذلك الانتصار هي مأساة قومية سيستغرق التعافي منها وقتًا طويلًا».

كانت ثمة أحداث مزعجة في الصيف أيضًا، ومرة أخرى أجريت مقابلة مع **نوفايا جازيتا** كانت على النحو الآتي:

س: صحيح أنه صيف حار، يا ميخائيل سيرجييفيتش، ولكن لا يوجد نقص في التطورات السياسية: ثمة فضيحة تجسس عجيبة، ومحاولات لإضفاء صلاحيات إضافية على الإف سي بي (جهاز الأمن الروسي)، وتطلعات لمسك زمام التحكم في الإنترنت، وشجارات دائمة مع مسيرات الاحتجاج في الحادي والثلاثين من كل شهر [دفاعًا عن المادة الواحدة والثلاثين من الدستور الضامنة لحق التجمع السلمي]، وتصريحات أعضاء في الحكومة عن رفع سن التقاعد، وما إلى ذلك. علينا أن نتفق أن الحياة تبدو زاخرة بالتناقضات: من جهة، تعليقات صحيحة كليًّا حول الحاجة إلى التحديث؛ ومن الجهة المقابلة، عملية شد البراغي، ومحاولة التحكم في كل شيء، كما لو أن كبار القادة الأمنيين عاكفون على الاستعداد لفرض أحكام عرفية.

ج: حقًّا هناك دلائل جدية على أن نزاعًا بين سلطات الدولة والمجتمع الروسي بدأ يطل برأسه، ولم تعد حقوق الإنسان شاغلة للأكثرية بوصفها مسألة مجردة وغربية وحسب؛ فالناس يتذكرون حقوقهم في الرعاية الطبية، وفي التعليم، وفي السكن، وراحوا يلتمسون طرائق تمكنهم من تأكيدها. وباتت

أسئلة قوية تُطرح حول العدالة الاجتماعية: (أتعيش السلطات معنا، أم هي موجودة في بلد آخر مختلف؟)، ذلك هو ما يستفز الناس في الحقيقة.

س: وهل تعتقد أن استمرار الحوار ممكن؟ أم نحن عائدون إلى إرسال شرطة مكافحة الشغب أولًا بما يفضي إلى خلع أنيابكم، ومن ثم نتحادث؟

ج: لا غنى عن الحوار، بالنسبة إلى كل من الشعب والسلطات الرسمية على حد سواء، ولا مهرب من ذلك.

من الخطأ تصنيف الناس وفقًا لآرائهم السياسية: «هؤلاء الشباب في الحركة الشبابية ركائز للنظام، أما أولئك الآخرون في المقلب الحرج فلا علاقة لهم بـ(نا)، وسوف نطحنهم بالمحادل!». بعض الأشياء أهم من الإيديولوجيا، فالقانون والعدل هما فوق كل شيء آخر، وتقسيم المجتمع إلى فئتين؛ فئة معنا وفئة ضدنا، وصفة أنموذجية للمبادرة إلى عمليات التطهير وافتتاح معسكرات الاعتقال. سلطات الدولة في مأزق، وهذا يسوقها إلى الاستخدام المجنون للقوة.

س: أهم في مأزق، أم مصرُّون -عذرًا على التعبير- على عدم التنازل؟

ج: لا، هم في ورطة، وهم عاجزون عن مواصلة الحوار، ويحلو لهم أن يعلنوا أن جميع الذين يتصدون لهم ويعارضونهم (أعداء). حين تصر على إخراج الناس من دائرة الحياة الاجتماعية والسياسية فإنك تدفعهم إلى عدم التوازن، وذلك يفضي حتمًا إلى سلسلة متعاقبة الحلقات من النزاعات الاجتماعية غير القابلة للضبط.

س: ولكن كيف يستطيع المرء أن يسمع صوته في الحياة العامة أو السياسية حين تكون الأبواب كلها موصدة؟

ج: ذلك بالتحديد هو ما يحوجنا -إذا لم نكن نريد انفجارًا اجتماعيًّا- إلى سياسة جديدة، ونحن نسمع من السلطات أقوالًا صحيحة عن التحديث، وعن المحاكم، وعن الحرية. عليها أن تناقش الأمر مع الجمهور وتحصل على

تأييده، بدل الإصرار على إخراسه، وإلا فلن يكون أحد مستعدًّا للدفاع عن هذه الأفكار، فوحده المجتمع قادر على الدفاع عنها، أعني المجتمع المدني، لا الجهاز البيروقراطي.

إجمالًا، النخبة الراهنة المعينة في مناصب السلطة امتثالية، وليست على مستوى تحديث روسيا. ستعطلها أو ستعمد- وهذا هو المرجح- إلى سرقة كل الأرصدة أولًا؛ وتلك هي العواقب الوخيمة لتشكيل النخبة على أساس الانتماء الجغرافي، أو المهني، أو التجاري.

س: وما الذي تقترحه يا سيرجييفيتش؟ استيراد نخبة جديدة معفاة من الجمارك؟ أو إنشاء حزب جديد؟

ج: لا نستطيع إيجاد حزب جديد، ولن يسمحوا بذلك، وقد سبق لي في إحدى المناسبات أن تحدثت مع (المنظم الحزبي) عندنا، وقد أفاد بما يأتي: «لماذا تضيع وقتك على هذا **الحزب الديموقراطي الاجتماعي**؟ لن نسجله على أي حال». أنا متأكد من أنهم لن يسجلوه، ولا أفترض، للحظة واحدة أن تلك هي سياسته حصريًّا؛ سيبقون متمسكين باحتكارهم، إلا أن الناس يبحثون عن أساليب تمكنهم من التأثير في الحكم؛ فإذا تبين أن ذلك متعذر من خلال البرلمان، فإنهم سيلوذون بالمسيرات، وإذا قُمعت المسيرات، فإن من المؤكد أنهم سيبتكرون شيئًا آخر. حقًّا، هل يصعب فهم أن الحوار الحقيقي الصادق جوهري في الوضع الراهن؟ لا بد لنا من إيجاد منبر ديموقراطي جديد، ومن دون تأخير.

س: ما الفرق بين المنبر والحزب؟

ج: الواقع يفرض أن يكون حركة غير حزبية، حركة قادرة، باسم الجمهور، على تمثيل رأي هذا الجمهور والتأثير في الحكومة؛ شريك مستقل جديد لكل من الحكومة والمجتمع، ممثل لمصالح الجمهور؛ شريك لن تكون السلطات الرسمية قادرة على تجاهله.

س: لم لا؟

ج: في **المجلس الاتحادي لدوما الدولة** تُوَزَّع المقاعد أو تباع ببساطة، وسيكون هذا المنبر فريق قادة ذوي مرجعية، محصنين ضد الفساد؛ سيكون تجاهلهم أو الامتناع عن الإصغاء إلى ما يقولونه متعذرًا.

حبذا لو أَقْدم قراء الصحف، ومستخدمو الإنترنت، وجميع المواطنين ذوي التفكير الجاد، على الاستجابة والمبادرة إلى مناقشة هذا الاقتراح، وليتهم يسمون قادة وأشخاصًا مؤهلين ليكونوا أعضاء في هذا المنبر، أناسًا قادرين على تشكيل فريق تأسيس، ومؤهلين- وهو الأهم من كل شيء- لصوغ البرنامج الذي يمكن أن يطرحه المنبر على الجمهور والحكومة. يتعين على المنبر أن يعقد دون عوائق حزبية، ودون إجازات (من فوق)، ودون أي إكراه، في إطار الدستور بدلًا من أي ديموقراطية زائفة، من أجل تجنب الانقلاب والقمع البوليسي، ومن أجل حوار حقيقي لمصلحة البلد، باختصار.

جرى استحداث موقع لـ **منبر الحوار المدني** على الإنترنت بعيد ذلك، وفي أيلول/ سبتمبر كان اجتماعه التدشيني، وقد حضر الاجتماع كل من رجل الأعمال: ألكساندر ليبريف؛ ورئيسة **فريق هلسنكي الموسكوفي**، لودميلا ألكسييفا؛ وناشط حركة **حقوق الإنسان**، سيرجي كوفاليف؛ ورئيس **مؤسسة الدفاع عن الغلاسنوست**، ألكسي سيمونوف؛ ونائب رئيس تضامن (سوليداريتي)، بوريس نمتسوف؛ ورئيس تحرير **نوفايا جازيتا**، ديمتري موراتوف؛ والناشط الاجتماعي والسياسي فلاديمير ريجكوف؛ ونائب رئيس **الاتحاد الروسي لأرباب الصناعة والمبادرين**، إيجور يورجنز؛ **ومحقق شكاوى مجلس مدينة موسكو للأطفال**، يفجيني بونيموفيتش؛ وشخصيات عامة أخرى. كان هناك اهتمام واسع؛ وفي البداية حققت المبادرة انطلاقة مقبولة.

في تشرين الأول/أكتوبر، أصدرنا بيانًا عن مشكلات التعليم الروسي، جاء فيه:

«في 2010م، بالارتباط مع إقرار قانون: (حول الوضع الحقوقي للمؤسسات الممولة رسميًّا)، صارت مشكلة التعليم إحدى بؤر الخلاف الرئيسة في

المجتمع الروسي. كان هناك انتقاد عنيف من ممثلي أحزاب سياسية، ومن الكنيسة الأرثوذكسية، ومن اختصاصيين، ومن الجمهور العريض. فالقانون الذي عُدَّ -حسب البيانات الرسمية- مركزيًّا بالنسبة إلى الإصلاحات اللازمة لتحديث التعليم ورفع مستوياته، رفضه عمليًّا مواطنو روسيا.

رأى هـؤلاء، وهم على صواب، أن القانون الجديد ليس- تحت ستار نقل التعليم إلى الفضاء القائم على قاعدة حرية السوق- إلا محاولة للإجهاز على مجمل المبدأ المهم المتمثل بـ(تعليم مجاني ومتاح للجميع في مراحل ما قبل المدرسة، والعام الأساسي، والمهني الثانوي). في الأشهر الأخيرة جرت مفاقمة الوضع من جراء تحديث قانون (حول التعليم) الأحادي، الشامل لجميع المؤسسات التعليمية في الاتحاد الروسي، من معاهد التمريض وصولًا إلى الجامعات. ومرة أخرى أثار المشروع الجديد عاصفة من الاحتجاجات».

أيدنا مبادرة الرئيس ديمتري مدفيديف الذي أوعز لوزارة التعليم طالبًا عقد جلسات حوار عام حول مشروع القانون، وعرض تنظيم مناقشة لوضع التعليم الرسمي الراهن في روسيا وصوغ مقترحات لتعديله، كذلك في إطار المنبر. لعل الأهم من كل شيء هو أن «مجلس التنسيق يرى أن المخالفات غير الدستورية مرفوضة، وأن القوانين المعتمدة حديثًا حول التعليم يجب إخضاعها للمراجعة وإعادة النظر لجعلها منسجمة مع الدستور».

لا بد لي من الإقرار بأن **منبر الحوار المدني** تعثر في هذه المرحلة، وثمة جملة من الأسباب: أولًا، كانت السنة الآتية صعبة بالنسبة إلي؛ إذ بدأت صحتي تتدهور، وتعين علي أن أبدد كثيرًا من الوقت وأنا أطوف على الأطباء والمستشفيات. وثانيًا، أولئك الذين أطلقوا **المنبر** معي أخفقوا في الانتظام والانشغال بنوع متماسك وهادف من العمل، ولعل تلك نقطة ضعف روسية قديمة، علة قومية إذا شئت، لا تلبث أن تقوض عددًا من المشروعات الجديرة والقيِّمة. وثالثًا وأخيرًا، في 2010م كانت الطبقة السياسية الروسية مشغولة على نحو شبه حصري بكيفية حل (مشكلة رئاسة الجمهورية) بعيدًا عن جميع القضايا الأخرى، وكانت الانتخابات مقررة في آذار/

مارس 2012م، غير أن الجميع كانوا مدركين أن صراعًا على السلطة كان قد بدأ بعيدًا عن أنظار باقي العالم. كان ثمة كلام لانهائي وكثير من اللغط حول الموضوع، كلام ولغط احتكر اهتمام (النخبة السياسية) الروسية.

عيد ميلادي الثمانون

في 2011، لم يكن هناك، بلا ريب، أي مهرب من واقع عيد ميلادي الثمانين. في الحقيقة لم أكد أصدق أنني كنت قد عشت حتى أُراكِمَ هذا العمر المديد. تذكرت أنني أنا ورايسا كنا نرى الشيخوخة مستحيلة؛ كان السبعون يبدو غير قابل للتصديق. وبينما لم تصل هي حتى إلى السبعين، فقد شعرت بأن علي أن أحاول التكيف مع بلوغ هذه المرحلة من العمر، أحاول الاعتراف بالواقع، والاحتفال به، بالتأكيد، ومن ثم التحرك قدمًا. تساءلت حقًّا عن مدى الحاجة الفعلية إلى الاهتمام بالأمر، واعترفت لأحد مراسلي إيتار تاس بأنني كنت أفضل الذهاب إلى مكان هادئ للاحتفال بعيد ميلادي هناك في إطار حلقة ضيقة من الأهل والأصدقاء، والاكتفاء بذلك، غير أن أصدقائي، أقنعوني بوساطة من أسرتي؛ ابنتي وحفيداتي، بإقامة احتفال أوسع وأكثر علنية.

قلت لمراسل **صوت روسيا**:

«لم أتوقع قط أن أحتفل بعيد ميلادي الثمانين، فحين كنا في زحمة البيريسترويكا، كنا نأمل أن نعيش حتى عام 2000م على الأقل. لا أستطيع التباهي بعمري أو بكوني عجوزًا مدهش العافية والصحة، إذ أجدني كثير التردد على المشافي، بل وحتى الإقامة فيها أوقاتًا مديدة، غير أنني صامد وسأتابع المسيرة! اختبرت أشياء كثيرة، وأشعر أنني عشت في تلك الأعوام الثمانين عددًا غير قليل من الحيوات، وربما عشت حتى قرنًا كاملًا، وكان

حشد هائل من الأفراح العظيمة، ومن الأتراح الجدية، ومن المحن الثقيلة، بالجملة، محشورًا في تلك السنوات».

بدأت الاحتفالات مع نهاية كانون الثاني/يناير 2011م، لدى افتتاح معرض بعنوان (ميخائيل جورباتشوف: البيريسترويكا) في صالة عرض **مانج** المركزية بموسكو. وفي برلين، حضرت مستشارة ألمانيا أنجيلا ميركل افتتاح معرض (من ألبوم العائلة) للصور، وكان لنا حديث ودي ومثمر.

في الثاني من آذار/ مارس أقيم حفل عشاء في موسكو دعونا إليه نحو 300 ضيف، من بينهم «المواطنون الأكثر أهمية على نحو مطلق»، ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وإن لم يتمكنا من إقحام الأمر على برنامجيهما المزدحمين، أما أولئك الذين لبوا الدعوة وجاؤوا فجعلوا الأمسية سهرة لا تنسى. وقدَّم لي أصدقاء كانوا قد عملوا معي كل هذه السنوات هديةً رائعة: أسطوانة بعشر نسخ عليها (أغاني ميخائيل ورايسا جورباتشوف المفضلة)؛ أغنيتان منها مسجلتان مع آندري ماكرفيتش: (رسائل قديمة) و(ما أحلك ظلام الليل!)، وكانت مفضلاتنا الأخرى أيضًا موجودة بأداء محترفين: الأوكرانية (تسحرني السماء)، الأغنيات الحالمة (صبيحة ضبابية)، (كاريليا)، (ضفتا نهر)، (كم كنا شبابًا)، وغيرها.

كانت تمنيات ابنتي إيرينا الطيبة هي الأكثر إثارة لي؛ فقد جاءت إلى خشبة المسرح بصحبة حفيدَتَيَّ كسينيا وآناستاسيا، واستمع الجميع إلى ما قالته بصمت كامل:

> «تعرف أنني لا أبالي كثيرًا بمتابعة ما يُكتب أو يقال عنك؛ فهي تزعج الذاكرة، وأحيانًا تكون الأكاذيب شديدة الأذى، إلا أنني عمدت في الأشهر الأخيرة مع اقتراب عيد ميلادك الثمانين، إلى قراءة كل ما كتب عنك عمليًّا وسماعه، وقد عشت، بكل ذرة من كياني، من جديد مسرحيتك ومسرحيتنا الدرامية، وانتصار حياتك، وحياتنا.
>
> عشرون سنة مضت منذ كنت رئيسًا للجمهورية؛ أولئك الآخرون ما زالوا -تمامًا كما في ذلك الوقت- يعرفون أن كل شيء والبلد حيث هو تمامًا،

واليوم، في عيد ميلادك الثمانين، أريد- لأني الشخص الوحيد الذي عرفك عن قرب لأكثر من نصف قرن- أن أكشف أشياء معينة أرغب في قولها عنك بوصفك إنسانًا، وذلك يعني عن السياسة أيضًا.

يتميز عالمنا، وهو الآن كوكبي، بنوع متطرف من الريبية السياسية، فالسياسة العليا تابعة كليًّا لجني الأرباح، إما من خلال مشروعات الأعمال الكبرى، أو على نحو مباشر عن طريق السلطات الرسمية، وحيث لا وجود بعدُ لأي مؤسسات مدنية ناضجة، يكون الغرض الأول للسياسة هو السلطة نفسها والاغتناء الشخصي، إضافة -بالتأكيد- إلى مجالات نفوذ. إذا تلفتنا حولنا بأعين مفتوحة، فإننا نلاحظ كيف يجري- بقدْر لافت من الهدوء وكمٍّ هائل من الشك- إغماض الأعين، وسد الآذان، عن مشكلات شديدة الإيلام على نحو لا يصدق تعانيها بلدان وشعوب كاملة: بلدان وشعوب محرومة من المنافع والحريات الأساسية.

لماذا؟ لأن أي شركة عابرة للحدود القومية تجد من الأنسب والأيسر ألف مرة أن تتوصل إلى اتفاق مع أي نظام تسلطي ودكتاتوري، نظام قائم، عمليًّا، على شخص واحد أو اثنين، بدلًا من التعامل مع المجتمع المدني، لا سيما إذا كان البلد متوفرًا على ثروات طبيعية.

أوائل ثمانينيات الألفية الثانية تعرضت صورة العالم هذه للتعقيد من جراء عوامل معينة؛ مثل المجابهة السياسية بين نظامين، وخطر النزاع النووي الحقيقي، وسباق تسلح غير ملجوم؛ أي من جراء الحرب الباردة. كان العالم مقسومًا؛ ففي الاتحاد السوفييتي نفسه- وفي بلدان (المعسكر الاشتراكي) بدرجات مختلفة- كان نظام شمولي يحرم مواطنيه من عدد كبير من الأساسيات، غير أنه استطاع أن يدوم حقبة زمنية طويلة.

ثم جئت أنت وقلت إن سياسة تتنكر لقيم إنسانية أساسية، في الطليعة منها حق العيش بكرامة وحرية، هي سياسة منافية للأخلاق، سياسة غير أخلاقية، وكان ذلك إيمانك الشخصي النابع من طبيعتك بوصفك بشرًا، غير أنك نجحت في توظيف تلك القناعة لتكون قاعدة وأساسًا لسياسة

خارجية تمكنت حقًّا من إحداث تغيير في مسار تاريخ العالم في العقود الأخيرة من الألفية السابقة، وإجراء تحولات في بلدك بالذات.

في مسقط رأسك الخاص تعين عليك أن تتنبه إلى واقع بلد لم يسبق له قط أن عرف الديموقراطية أو الاختيار الحر، بلد كانت الملكية كلها فيه عائدة إلى الدولة، إلى دكتاتورية الحزب الشيوعي، بلد يعاني من صور مروعة من النقص، بلد ذي شعب حقيقي كان قد نسي -إذا سبق له أن عرف بالمطلق- منذ زمن طويل معنى الحرية وحق الاختيار؛ وبعد ذلك انطلق كل شيء، أيضًا بتوازن فعلي لقوى سياسية، توازن اختل فصارت صور المجابهة متزايدة التطرف باطراد.

كل الذين عارضوك اتفقوا على افتقارك إلى الحزم، وعلى عدم تحليك بما يكفي من الراديكالية؛ اليمينيون شكوا من تحركك ببطء شديد، واليساريون تذمروا من تسرعك. زعموا أنك غفلت عن تبني الموقف الصحيح، أو خفت منه، وأنا لم يسبق لي قط، في حياتي كلها، أن رأيتك خائفًا.

في زحمة النضال لم يتوقف أحد منهم للتفكير في أن من شأن تبني أحد الخيارات المتطرفة أن يمثل انتهاكًا لطبيعتك الإنسانية الخاصة، أما أنت فكنت دائم البحث عن الطريق الصواب إلى إصلاح بلدنا بين ألوان التطرف، إلا أن الحقيقة، مثلها مثل الاعتدال، مراوغة، وهو ما يبقي الاهتداء إلى ذلك الطريق والتزامه أمرًا بالغ الصعوبة كالمشي على حد السيف.

كنت تنشد التوافق؛ الموقف القادر على توحيد المواطنين والأمم والأقوام، وكثيرون سخروا؛ فما معنى هذا التوافق؟! ما الذي كانوا سيفعلون به؟! والأكثر تدميرًا: من كان بحاجة إليه؟! لا أضيع وقتي أبدًا على ذلك الطوفان من نظريات المؤامرة الغامضة المشوشة، التي دأبت على زعم أنك كنت تنفذ أحد المخططات السرية؛ فلست أنت بالمطلق من يفعل ذلك، ولو قبلت التلاعب بكل الأمور خلف الكواليس، لاستطعت -دون أدنى شك- أن تبقى أمينًا عامًّا للجنة الحزب الشيوعي المركزية. ما زلت أتذكر كل انفجارات

التطرف، وكل الصدامات في تلك السنوات، لأنها كانت تؤلمك بعمق، وتؤلمنا معك.

لم يسبق لك قط أن كنت ساذجًا، وأنا على يقين من هذه الحقيقة. يقولون إنك لم تعرف الشعب الروسي، يا للهراء! ولدت ونشأت في كنف الشعب؛ قلما كنت في وضع من يترعرع في بيئة ساذجة وردية عائدة للدولة. خلاصة الأمر هي أن معرفتك لم تغير معتقداتك وإيمانك بقدرة الشعب على التغير نحو الأفضل إذا ما تغيرت أوضاعهم. كل الأمور سارت كما فعلت، فكانت النتائج كما هي؛ ذلك هو ما أراده الناس. ما من شعب إلا ويقدم على خياره في ضوء الآفاق المنفتحة أمامه، إلا ويعتصر أقصى ما في الفرص الجديدة، وطريق روسيا أثبتت أنها طويلة وشاقة.

تحليت بالجرأة اللازمة للبقاء في البلد الذي عزلك تمامًا، حتى حاولوا إلباسك ثوب المذنب الرئيس والمسؤول الأول عن تصرفات الدكتاتورية الشيوعية على امتداد كل الأعوام السبعين من وجودها، وعلى الرغم من ذلك كله، فإنك امتلكت الشجاعة اللازمة لمواصلة العمل الجاد والكثيف في خدمة بلدك وسائر شعوب العالم. وبوصفك إنسانًا فأنت أقوى وأغنى حكمة من أولئك الذين يفترون عليك ويتنطعون للحكم عليك.

نحن فخورون بك! أنت جذر حياتنا بكل المعاني، يا صاحب السعادة!».

دعاني الرئيس مدفيديف إلى الكرملين، وهنأني بدفء، وأعلن منحي أرفع الأوسمة الروسية، **وسام القديس أندرو**، وأعترف أن هذا لم يكن متوقعًا، وحاولت التعبير عن عواطفي بعد سنة، عشية مغادرته الكرملين، حين سلمني الرئيس الوسام، قائلًا:

«ديمتري آناتولوفيتش العزيز،

أرحب بأسمى مكافأة من الدولة الروسية بمودة وامتنان.

حياتي كلها تمر أمام عيني، ولست خجلًا مما فعلت. عن نفسي وعن أولئك الذين أقدمت معهم على اتخاذ قرار تنفيذ إصلاحات راديكالية،

أستطيع أن أقول مقتبسًا فيلي براندت: «بذلنا أقصى جهودنا»، أطلقنا عملية الإصلاح لا طلبًا للفخر والمجد، بل لإدراكنا مدى حاجة روسيا الماسة إلى التغيير، فالناس جديرون بالحرية، ويحق لهم أن يقرروا مصائرهم الخاصة ومصير بلدهم بأنفسهم؛ تلك الفكرة كانت طاغية.

أردنا تحقق التغيير العظيم دون إراقة دماء، ولكن لم ننجح في تجنب ذلك تمامًا، إلا أن أي حمامات دم لم تحصل. اقترفنا أخطاء، وهي تعذبني إلى اليوم، ومع ذلك فإننا استطعنا في غضون سنوات قليلة، تحقيق قدر من التقدم باتت معه أي عودة إلى الماضي الشمولي من المستحيلات.

لن أسلِّم قط بأن الحرية غريبة عن روسيا، وبأن شعبنا ليس بحاجة إليها، فهو بلا ريب بحاجة، والأحرار في بلدنا اليوم أكثر عددًا من أي وقت مضى.

متأكد أنا من أن أولئك الذين نزلوا أخيرًا إلى شوارع مدننا مطالبين بانتخابات نزيهة كانوا يعبرون عن رأي الملايين من المواطنين الروس، ولا يجوز إحباط هؤلاء! لا يجوز النظر إليهم كما لو كانوا أعداء!

نحن بحاجة إلى إصلاح دون فوضى، إلى منافسة سياسية حرة دون انشطار في المجتمع، وذلك صعب؛ إنه يشترط نضجًا ومسؤولية لدى الجميع، لكنه ممكن. أريد تيسير الأمر، وذلك هو ما يجعلني أرى أن من واجبي أن أعبر عن آرائي، وأن أصارح الشعب وأولئك الذين يتولون حكم الدولة.

ستقوم الأجيال الحالية من المواطنين والقادة السياسيين بخلق روسيا عظيمة، وقوية، ومزدهرة. تلك هي روسيا التي نحن والعالم- حسب قناعتي- بحاجة إليها. مرة أخرى، أعبر عن امتناني على هذه المكافأة الجليلة، متمنيًا الإفصاح عن إيماني الراسخ بمستقبل ديموقراطي لبلدنا».

تلقيت كثيرًا من التمنيات الطيبة، من روسيا ومن الخارج، بعث جورج بوش الأب برسالة لطيفة، وأبلغ مراسل إيتار تاس بأن بلوغ الثمانين من العمر أمر لا يثير الفزع، وبالنسبة إلى جورباتشوف فليس ثمة أي مسألة شيخوخة. مع نهاية آذار/ مارس نُظِّمت أمسية موسيقية، وجُمعت تبرعات خيرية في **الألبرت هول الملكية** بلندن. في

الحقيقة، لست مغرمًا بالاحتفالات الفخمة، ومن المؤكد أنني لم أتصور قط شيئًا من هذا القبيل، ولكن عددًا غير قليل من الناس اقترحوا الفكرة، وحظِيتُ بفيض من التأييد، وثمة أشخاص بادروا إلى تنظيم المناسبة كلها، وما أقنعني أخيرًا هو كون الحفلة مناسبة خيرية لجمع التبرعات وتوزِّع فيها مكافآت تحمل عبارة (إنسان غَيَّرَ العالم).

أصدقاء وزملاء قدامى جاؤوا، أشخاص سبق لي أن عرفتهم منذ زمن طويل، وآخرون تسنى لي أن أعرفهم في وقت أقرب، وكانت ثمة خطابات لكل من حاملَيّ جائزة نوبل شيمون بيريز وليخ فاليسا؛ وليتد تورنر؛ ولرئيس الوزراء الفرنسي، ميشال روكار؛ ولحاكم ولاية كاليفورنيا، آرنولد شفاتزنيجر؛ كما أن جورج شولتز وبيل كلنتون بعثا بتحيات مسجلة بالفيديو. كان الحفل الموسيقي يمكن أن يدوم بضع أمسيات.

استمعنا إلى رحمانينوف الذي أعشق موسيقاه، وأداء أندريه جافريلوف، وأوركسترا لندن السيمفونية بقيادة فاليري جريجييف؛ غنى ديمتري هفوروستوفسكي، كما فعلت، شيرلي باسي، بول آنكا، أندري ماكاريفيتش **وآلة الزمن**، إيجور كروتوي، لارا فابيان، **العقارب**، **وكورس تورتسكي**. عريفا الحفل كانا شارون ستون وكفن سبيسي، ممثلين رائعين أعرفهما من كثب، ولي معهما إلى هذا اليوم علاقات ودية ممتعة.

فكرة منح جائزة (إنسان غيَّر العالم) لأناس لم يسبق لهم أن حصلوا على جائزة نوبل، ولكنهم أسهموا مساهمة فريدة في التقدم خدمة للبشرية، تلك الفكرة التي انبثقت في أثناء التحضير للحفل، أيدتها. وفي مقولات **البيريسترويكا**، **والغلاسنوست**، **والتسريع**. كان الفائزون هم: السير تيموثي بيرنز- لي، العالم الذي ابتكر **الشبكة العابرة للعالم**؛ تيد تورنر، الذي أسس قناة سي إن إن وغيَّر وجه التلفاز؛ والمهندس الكيني إيفانس وادونجو، الذي أوجد مصباح **موانجابورا** الشمسي الذي أضفى نعمة النور على الملايين من الأفارقة.

مع حلول نهاية السهرة، آن لي أن أتحدث، وقد كان الكلام صعبًا، وكنت شديد الانفعال، وكان يومٌ طويل صاخب قد فَعَل فعله، من ثم تعين علي أن أَلمِم نفسي.

صعدت إلى خشبة المسرح ونظرت حولي إلى أرجاء الصالة الفسيحة المزدحمة، كانت الصالة قد شيدت بأمر من الملكة فكتوريا تخليداً لذكرى زوجها الأمير ألبرت الذي قضى شاباً. تذكرت **رايسا**، وقلت إن هذه الصالة العظيمة كانت آبدة مخلِّدة للحب، ولاذ الآلاف بالصمت. شكرت المشاركين في الأداء، والضيوف، والجمهور، على هذه السهرة الرائعة التي هزتني من الأعماق، ثم دعوت الجميع إلى أن يعودوا لحضور الاحتفال بعيد ميلادي التسعين، فضجت القاعة بالتصفيق، وكادت تتفجر. شعرت بأن الحضور أرادوا إظهار تأييدهم لي، وبأنهم مؤمنون بأن إرادة الحياة، والرغبة في عمل الخير، ومواصلة النضال في سبيل ما يؤمن به المرء، أقوى من وخزات الألم والمرض.

السياسة الروسية في مأزق

في الوقت نفسه، لم تكن السياسة الروسية قد غابت؛ فجيش الساسة، والإعلاميين، والزملاء، والأصدقاء والمعارف، كان- بقضه وقضيضه- يريد معرفة آرائي حول الأحداث المتعاقبة، وكانت لحظة حاجة الجمهور إلى معرفة هوية من سيتنافس على الرئاسة إذا كانت ثمة- حقاً- أي منافسة وشيكة.

شعرت بأن الأمر كان يمس عدداً من قضايا أكبر بكثير، وهي ذات العلاقة بالسياسة الروسية، ورحت أتحدث صراحة في كل مناسبة، في عديد من المقابلات، ومن ضمنها تلك تتعلق باحتفالاتي السنوية.

إعلامية تدعى لودميلا تيلن علّقت قائلة:

«على عتبة عيد ميلاده الثمانين، لا يلوك جورباتشوف كلاماً، ولا يتجنب أسئلة حتى إذا لم تكن -بوضوح- على مزاجه، وهو لا يكتفي بمجرد النقد، إنه شبه ساخط استثنائي الصراحة في تقييماته. هذه تقييمات شخص قادر

على الصمود برباطة جأش دونما خوف أو اهتمام بردود أفعال الآخرين المحتملة».

وفي مقابلتها قلت: «يكفي النظر إلى كيفية انتخاب قادة البلد هذه الأيام؛ إنك تدعم أصحابك، أو من كنت معهم على مقاعد الدراسة، أو من تعايشت معهم في الشارع نفسه، أو من لاعبتهم كرة القدم، أو أي ألعاب أخرى، وربما ما زلت تفعل؛ بعبارة أخرى المعيار الرئيس هو الولاء الشخصي، والمعرفة القديمة، وعلاقات الصداقة، وأرى تلك المقاربة مرفوضة من ألفها إلى يائها!».

ترد لودميلا تيلن قائلة: «غير أن الأصدقاء لا يغدرون بصديقهم، أما في آب/ أغسطس 1991م فقد تعرضت للخيانة من قبل أفراد حاشيتك المباشرة».

ج: ألا يهم أن يكون هؤلاء (الأصدقاء) خونة للشعب الروسي؟ ألا يهم سطوهم على ملكية الجميع وتهريب الأموال إلى الخارج بهدوء؟ بدلًا من محاربة الفساد نجدنا أمام نوع من التظاهر والتمثيل، فما النتيجة؟ السروال هو نفسه، فقط قُلِبَ الأمام إلى الخلف، كما يقول المثل.

س: ما مأخذك الرئيس على السلطات الرسمية الروسية الراهنة؟

ج: يحلو لحكامنا إخضاع جميع الأمور للتحكم والبقاء في مواقع القمة من خلال تعطيل الجهاز الديموقراطي.

س: ما الذي يجعل الناس الذين وصلوا إلى السلطة في روسيا بعيدين عما يُعرف عمومًا باسم مُثُل البيريسترويكا؟

ج: يكمن السبب في أنهم لم يُنتخبوا؛ فأولئك الذين جاؤوا إلى السلطة لم يُنتخبوا في انتخابات ديموقراطية، ولا هم حاصلون على أي تفويض من مؤسسات ديموقراطية. لم نشهد مزيدًا من أي انتخابات ديموقراطية منذ عامي 1989 و1990م، حيث عقدت، للمرة الأولى في الجمهوريات السوفييتية، انتخابات حرة.

س: إلا أن فلاديمير بوتين فاز في الانتخابات، وحتى إذا سلمنا بقدْر معين من التزوير فإن أحدًا لا يجادل حول أن أكثرية صوتت له حقيقة في كل من عامي 2000 و2004م.

ج: لو كانت الحملات الانتخابية أكثر حرية لواجه منافسة من أعداد أكبر بكثير من ممثلي المعارضة؛ ولكانت الانتخابات أكثر حيوية، ولشهدنا إذًا قصة مختلفة تمامًا في مناخ سياسي مغاير. انظري إلى تلك البلدان التي تنعم بديموقراطية ناضجة؛ ثمة جملة من الأحزاب ممثلة في البرلمان، ليس بينها ما هو حائز أكثر من 40 بالمئة من المقاعد، والأحزاب المتوفرة على أكثرية المقاعد ملزمة بالتشاور مع المعارضة.

س: لماذا تعتقد أن الحكومات في روسيا تنزع تقليديًّا نحو الدكتاتورية؟

ج: يتوقف الأمر على هوية من يصل إلى السلطة.

س: على الفرد؟

ج: نعم على الشخص، وعلى مواصفاته الشخصية، وعلى خبرته. أي خبرة يتوفر عليها قادتنا؟ خبرة التحكم عن بعد وحسب، وهم مدمنون على إبقاء الناس حيث هم عن طريق الخوف، وهذا هو السبب الذي يجعلني أقول الآن إن مشكلتنا الرئيسة، مشكلتنا الأولى، متمثلة بافتقارنا إلى نظام انتخابي معدل يمكِّن الناس من الاختيار الحقيقي.

س: لا يبدو الوضع السياسي في روسيا مرشحًا للتغير في أي وقت قريب: ماذا لو تنبأت عن كيفية تطور الأحداث السياسية؟

ج: لن أفعل.

س: ولو للعقد الآتي، ربما؟

ج: لن أفعل. القضية الرئيسة الآن تحديدًا هي امتلاك إجراءات ديموقراطية سليمة فاعلة، إجراءات تتولى شل أولئك الذين يريدون السطو على الحرية السياسية وقضم حقوق الملكية.

س: هل تتمنى أن تقوم روسيا، مثلًا، بانتخاب فلاديمير فلاديميروفيتش رئيسًا للجمهورية من جديد في 2018م؟

ج: لا. من الجوهري أن نتفق جميعًا على عدم جواز شغل أيٍّ كان لذلك المنصب لأكثر من دورتين.

س: هل ترى أي أفق لاحتمال حصول منافسة سياسية حقيقية في انتخاب 2012م الرئاسي؟

ج: لا إلى الآن. حتى اللحظة أرى أن النخبة الروسية مهووسة بهاجس السلطة... الحكومة فوق كل سلطة! أولًا يفعلون كل شيء، ثم يذهبون إلى الكنيسة، مصطحبين بعض الشموع لمناشدة كلي القدرة في الصلاة للعفو عن خطاياهم. على أنني أشعر، على الرغم من ذلك، أن لدينا طيفًا كاملًا من الكتلة السكانية مؤهلًا لمعرفة شخص على مستوى مُقْنع من الأهلية، وترشيحه ليصبح رئيسًا للجمهورية.

س: يجب أن تكون أنت نفسك قد تعرضت لإغراء التمسك بالسلطة مهما كان الثمن.

ج: هل يصعب حقًّا رؤية جورباتشوف بادئًا- حتى إبان الحقبة السوفييتية- بنقل السلطة، بإحالة مزيد ومزيد منها إلى آخرين؟ أعتقد أنني فعلت الشيء الصحيح، وأنا متأكد من ذلك. كان ذلك خياري.

وفيما يأتي مقابلة أخرى صريحة، حيث بدأنا نناقش الانتخاب الرئاسي الذي بات وشيكًا، أجريتها مع ثمرة أخرى من ثمار **البيريسترويكا كوميرسانت**. سألني ستانيسلاف كوتشر حشدًا من الأسئلة، عن البيريسترويكا من

ناحية، وعن الوضع الراهن للأمور من ناحية ثانية. لم أحاول تقليمها، بل وكنت استفزازيًّا عن قصد.

س: يظن الناس أن على مدفيديف أن يكون قاطرة الإصلاح. في العام الماضي قال ميخائيل خودورفسكي إن مدفيديف قد أصبح رمزًا للإصلاح، وليست قاطرته كذلك، والآن يحضه الناس على إبداء شيء من الإرادة السياسية للخلاص من بوتين، بطريقةٍ ما، وعلى نحو شرعي وقانوني بالتأكيد. أولئك الذين يعارضون تلك الفكرة يقولون إن على مدفيديف أن يسلِّم بأنه سيجد نفسه مضطلعًا بدور جورباتشوف، وبأن العملية التي أطلقها ستفضي إلى تكنيسه عن المسرح السياسي. إذا أقدم مدفيديف على إطلاق العملية، فليس ثمة أي ضمانة بألا تتمخض الموجة عن تكنيس بوتين وحسب، بل هو نفسه أيضًا، وبطريقة ستفضي إلى إجباره على الهجرة من روسيا؛ لأنه جزء من النظام. ما رأيك بهذه النظائر؟

ج: في المقام الأول، أعتقد أن تعليقاتهما الدوريةَ ومتزايدةَ التكرر عن اللقاء للكلام والاتفاق على كل شيء في الوقت المناسب دليل- في أحسن الأحوال- على نوع من الافتقار إلى التواضع من جانبهما. لا يحق لهما أن يتصرفا بتلك الطريقة، فقد انتخبهما الشعب الروسي وليسا هما من يقرر، بل الشعب الروسي، والهيئة الناخبة.

س: ذلك هو ما يفترض أن يحصل، لكنه ليس ما هو حاصل على أرض الواقع.

ج: إذا كان ذلك هو المفترض فإن عليهما أن يتصرفا وفقًا لذلك.

س: صحيح، غير أنهما يعتقدان أنهما سيقرران.

ج: ومن يبالي بما يعتقدانه؟ كيف يفكران أنهما سيقرران؟ هما، في النهاية، أمام انتخاب.

س: أنت بالذات تعرف كيفية إدارة الانتخابات في روسيا. لم يعد أحد يؤمن بإمكانية حصول انتخابات نزيهة.

ج: ذلك بالضبط هو ما يجب ألا يكون؛ إنه لأمر يقلقنا جميعًا.

س: وما العمل يا سيرجييفيتش؟

ج: نحن بحاجة إلى نظام انتخابي جديد كليًّا؛ نظام ينص وجوبًا على جعل الدورتين حدًّا أقصى.

تواصلت السجالات حول الرئاسة، فقال بعضهم إن بوتين سيترشح، واستمر آخرون في تعليق الآمال على مدفيديف. وطُلب إلي توقيع رسالة موجهة إلى مدفيديف تحضه على إعلان ترشحه لولاية ثانية.

كان ذلك منطقيًّا؛ فبعد تعديل الدستور (وما أسهل ذلك علينا!)، بات يستطيع المطالبة بست سنوات أخرى في المنصب، وهو ما سيكون كافيًا لفتح الباب أمام تحرك نحو ديموقراطية حقيقية، ومن شأن ذلك أن يشهد تشكيل أحزاب تنافسية أصيلة، وتمهيد أرضية مستوية تمكِّن جميع المرشحين من خوض حملاتهم في أوضاع متكافئة، وإدخال تغييرات جوهرية على النظام الانتخابي، والمبادرة- وهذا أهم من كل ما عداه- إلى خلق شعور بالتعددية وببدائل فعليين. أعتقد أن ديمتري مدفيديف كان مستعدًّا لتأييد ذلك كله، غير أني لم أكن واثقًا من امتلاكه الإرادة، والعزيمة، والاستقلالية اللازمة لذلك. مهما يكن كنت أفضل ألَّا أرى هذه المناورات حول أيٍّ من الرجلين؛ مدفيديف أم بوتين، (سيفوز بالرئاسة)، بل منافسة حقيقية مفضية إلى بروز مرشحين جدد.

وبلا ريب فإن ثغرة الدستور التي تسمح لرئيس سابق كان قد شغل المنصب لولايتين بالعودة إليه بعد فاصل، كانت خللًا كبيرًا، وأظن أن هذا الخلل كان مقصودًا كليًّا. إبان سنواتي في الحكم وبعدها، كانت لي مقاربة مختلفة جدًّا؛ كنت- وما زلت- أعتقد أن فرصة الإبدال والتجديد المطردين لجماعة السلطة ضرورية في السياسة الحديثة. ولدى الحديث مع الإعلاميين لا أتردد في تأكيد قناعتي هذه: الإخفاق في

استبدال سلطات الدولة أعادتنا إلى الأساليب القديمة. فريق بوتين البيترسبورجي أخذ فرصته، واستهلك دورته.

فيما يخص العلاقة بين رئيس الجمهورية والوزارة، لم أكن ميالًا إلى السعي إلى (فصل الترادف)، وقدرت أن من شأن أي فصل، إذا ما كانا صادقَي التعاون على نحو منسق، أن يلحق أذى مباشرًا بالبلاد، إلا أن التباين في مقاربتهما لمشكلات روسيا كان جوهريًّا، ويتزايد تجليًا باطراد مع مرور الوقت. وبعد عودتي إلى الوضع الطبيعي عقب جراحة في ظهري في الصيف، بدأت ألفت الأنظار إلى الأمر؛ ففي مقابلة مع صديقي البريطاني القديم جوناثان ستيل، مراسل الغارديان، قررت أن أسمي الأشياء بأسمائها:

«خُطَطُ الرئيس الرامية إلى تحديث الاقتصاد والسياسة، ومجالات أخرى، جيدة بمجملها، ولا غبار عليها، إلا أن خياراته محدودة، وإن تحالفًا مع قوى المجتمع المدني الديموقراطية شرط أساسي.

إلا أنني أرى أن بوتين يسبقه ويتفوق عليه، وهو- بوتين- دائب على تشكيل جميع أنماط (الجبهات الشعبية) المزعومة، ولا أعرف كم عدد هذه الجبهات التي سيتحفنا بها، ولكنها توحي بأنه غير واثق من قدرة حزب روسيا الموحدة على الإنجاز، وهو على صواب، على هذا الصعيد على الأقل، فهو يستطيع أن يرى أن هذا الحزب عاجز وحده عن الفوز.

مرة أخرى، ما الذي سيشكل عماد عملية التحديث؟ لا يكف فلاديمير فلاديميروفيتش عن الدعوة إلى الاستقرار، وهو يعتقد أن علينا صون الأمر الواقع، أما نحن فنقول: «لا! وهل يبقى أي مجال للتحديث في ظل الحفاظ على الأمر الواقع؟»».

تابعت كلامي لأكون أكثر صراحة ووضوحًا:

«نحن الآن بحاجة إلى التأكد من أننا في مواجهة موجة من المشكلات الاجتماعية التي ستقرر مصير مستقبل روسيا، مشكلات الوضع في التعليم،

> وفي الرعاية الصحية، وفي ميادين أخرى، وإذا لم نستطع الاهتداء إلى حلول لهذه المشكلات، فإن روسيا لن تتحدث. نحن بحاجة إلى برنامج مختلف عما طرحه بوتين.
>
> انتقدت بوتين على الغرور. أحترمه قائدًا سياسيًّا وشخصًا، ولكنني أعتقد أن خططه وسياساته الراهنة عقبات وعراقيل في طريق التقدم».

إجازات الصيف لم تكن قد انتهت بعد، ولكن الجدل في موسكو كان محتدمًا سلفًا حول من سيكون: بوتين أم مدفيديف؟ ثم تدريجيًّا بدأت كفة بوتين ترجح. وقد سألتني رئيسة تحرير **نيو تايمز** (الأزمنة الحديثة) صراحة: «هل أنت متأكد من عودة بوتين إلى الكرملين في 2012م؟»، فأجبتها: «لا، لست على يقين».

لا أدري كيف جرى اتخاذ القرار في النهاية، أكان ثمة نوع من التفاهم منذ البداية، كما ألمح بوتين ذات مرة، حول بقاء مدفيديف (رئيسًا بالوكالة)، أم أن ذلك القرار جاء لاحقًا؟ ذلك ليس استثنائي الأهمية الآن؛ ما يهم هو أن اتخاذ القرار كان دون التشاور مع مواطني البلد، الذين فوجئوا، مثل (النخبة السياسية) تمامًا، بنوع من الأمر الواقع. من الواضح أن بوتين كان متمتعًا بقدر أكبر من نوعية روسية خاصة من المكر السياسي وقوة الإرادة.

كانت ثمة مناسبة واحدة في أواخر 2010م نجح فيها ديمتري مدفيديف في إظهار نوع من قوة الإرادة، وكانت تلك حين أقدم على عزل رئيس بلدية موسكو، يوري لوجكوف، الذي أعرفه تمامًا؛ ففي وقت صعب بالنسبة إلى البلد، بعد انقلاب آب/أغسطس 1991م، كان أحد قادة **لجنة إدارة اقتصاد الاتحاد السوفييتي**، وبذل جهودًا كبيرة للحفاظ على المؤن الأساسية، وإبقاء الوضع تحت السيطرة، وله إنجازات كثيرة حين كان رئيسًا لبلدية موسكو، لذلك كله كان لوجكوف مثالاً حيًّا لعدم جواز بقاء أحد في منصب رفيع مدة عقود؛ فبعد التعرض للإغراق في بحر الروابط العشائرية، وجملة المصالح الشخصية والعائلية، وسلسلة طويلة جدًّا من الحركات الآلية المتقنة، لا بد لأي سياسي من أن يصبح عاجزًا عن حل المشكلات من منطلق المصلحة العامة

وحدها. ومع مرور الوقت، فإن تلك المصالح تزداد طغيانًا، وذلك هو ما حصل مع لوجكوف، ولكن بتقديري فإن ذلك لم يكن سبب عزله؛ بل إن عزله لأنه تسرَّع في التورط في الدسائس والمؤامرات المحاكة حول الرئاسة، مبادرًا، صراحة وبحيوية، إلى إعلان تأييده لبوتين.

ربما كان يعرف أو قد سمع شيئًا، وربما كان يريد- بأسلوبه الخاص- أن يشكر بوتين على عدم صرفه من الخدمة في صيف 2010م بعد إخفاقه- إبان حرائق الغابات التي حاصرت موسكو بالدخان- في المسارعة إلى العودة مباشرة من إجازته. ومهما يكن بات في الصف المناوئ لمدفيديف، ولم يكن عزله، إذًا، لأي أسباب سياسية وجيهة، بل لأسباب شخصية.

حقبة جديدة من الركود؟

عندي رأي مختلف حول الأسلوب الصحيح لـ(ممارسة السياسة)، وقد عبرت عنه في مقالة نُشرت بتاريخ 21/9/2011م في اثنتين من الصحف واسعة التداول: **موسكوفسكي كومسوليتس، ونوفايا جازيتا**:

> «كلما زدت لقاء بالناس، واطلاعًا على نمط تطور الأحداث، وملاحظة لمزاج الجمهور، أزداد إحساسًا بالتوتر المتنامي، والتسليمُ بأن الدولة باتت منحطة، والمجتمع بلا معنويات، متواصلُ الانتشار.
>
> ومن الجلي بصورة متزايدة أن الطريقة التي تطورت بها العلاقات بين الحكم والمجتمع في روسيا لا توفر للمواطنين الأمن الشخصي، ومستوى المعيشة اللائقة، أو قدرًا حقيقيًّا (لا زائفًا ومصطنعًا) من الاحترام لروسيا على المسرح العالمي. نحو نصف أصحاب الأجوبة الروس يعتقدون أن روسيا (سائرة في الاتجاه الخطأ)، وإدراكُ الطبيعة غير الواعدة للوضع بات ملموسًا في صفوف الطبقة السياسية.

يصعب استبعاد الانطباع بأن سلطات الدولة الروسية مفتقرة إلى القرار والإرادة السياسيين بشأن البحث عن حل حقيقي؛ فهذه السلطات تحصر اهتمامها بحفنة من التدابير التجميلية، أو بنوع من ادعاء الإصلاح المصحوب بفيض من البيانات الطنانة، أكثر الأحيان. من الواضح أن هناك مصالح شخصية وتعاونية قوية متجذرة في صون الأمر الواقع.

حتى عديد من أولئك الذين يقرون بالحاجة إلى التغيير يأملون بأن يأتي الإصلاح من فوق، وينتظرون هبوطه من الكرملين. أما زلنا في هذا اليوم والعصر معولين على قيصر إصلاحي بدلاً من قوانا الذاتية الخاصة؟ أما زلنا ننظر إلى الشعب باحتقار كما لو كان قطيعًا من البقر؟

آخرون يدعون إلى تغيير (تدريجي) أو (تطوري)، وأنا شخصيًّا عدو لـ(التكنيس النظيف)، إلا أن هناك تغييرات معينة غير قابلة، ببساطة، لأن تكون متدرجة؛ إذ كيف تستطيع، مثلًا، اعتماد سيادة القانون خطوة بعد أخرى؟ هل سيجري مد حماية القانون أولًا إلى فئات معينة من السكان؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما تلك الفئات؟ وفي الوقت نفسه ماذا عن الفئات الأخرى؟ أتُترك في منطقة رمادية، أم ستُعامل على أنها مؤلفة من مواطني درجة ثانية؟

وكيف سيدار نوع من استحداث (تطوري) متدرج لمبدأ المنافسة السياسية؟ من سيقرر الجدير وغير الجدير بالانتخاب؟

كثيرًا ما يزعم أن العزوف عن إطلاق الإصلاح، أو الرغبة في حصره في حفنة من التغييرات المجتزأة والناقصة، ليسا نابعين من الخوف من فقدان السلطة، بل من نوع من الرغبة في تجنب انهيار جديد لروسيا. لعل ما يهدد بإحداث الفوضى وبتعريض مستقبل البلد للخطر، بدلًا من ذلك، هو غياب التغيير.

الحملة الانتخابية جارية على قدم وساق، وقد باتت صاخبة وفضائحية، وموشكة على أن تغدو قرية بوتمكين أخرى بأقنعة زائفة. لا يحاول النظام

حتى إخفاء تصميمه على التحصن ضد التنافس النزيه، وعلى ضمان بقائه الذاتي طوال باقي حياته؟

هذا كله يذكرني بثمانينيات القرن الأخير من الألفية الثانية، غير أننا آنذاك حشدنا القوة اللازمة لاختراق الطوق الفولاذي للاحرية المقيِّد للمجتمع، وأطلقنا موجة غير مسبوقة من الحماسة السياسية. اندفع الناس في المسيرات بعزيمة متنامية، وباتت مطالبهم متبلورة عمليًّا في شعار واحد: (هذه ليست طريقة حياة!).

أدرك قادة الاتحاد السوفييتي أن النظام السوفييتي غير كفيٍّ، ويقف في طريق التقدم، وقد بادرنا إلى استحداث إصلاحات أساسية رغم كل الصعاب والأخطار، وبدأنا نفكك احتكار الحزب الشيوعي للسلطة، ونظمنا الانتخابات الحقيقية الأولى في التاريخ السوفييتي.

باختصار، كانت البيريسترويكا هي الرد على انسداد الأفق في ذلك الوقت، وللمرة الأولى في التاريخ الروسي، توافرت للناس فرصة التعبير عن أمانيهم. وبمقارنة ذلك بالسبات الراهن في المشهد السياسي ولدى جمهورنا الحزين، نجد أن تلك الأيام تبدو أشبه بأيام انتصار مدهش للديموقراطية.

ولكننا لم نكن، نحن الحكومة والمجتمع كله، في ذلك الوقت قادرين -للأسف- على استيعاب البيريسترويكا، وصولًا إلى خلق نظام قائم على المنافسة السياسية وعلى ضمان الحرية والشفافية. أوقِفت البيريسترويكا، وفي التسعينيات آلت سلطة الدولة إلى أيدي أناس دأبوا، تحت ستار شعارات ديموقراطية، على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وإضافة إلى ذلك نجحت الرأسمالية الطغامية في شد أزر بيروقراطية جديدة عن طريق إلباسها ثوب الجريمة.

كانت أعوام العقد الأول من أول قرون الألفية الثالثة -إذ نشرت وهم الاستقرار والازدهار- مرحلة تبديد ثروات روسيا الطبيعية.

سجن النظام نفسه في دشمة حصينة تختفي خلف درع من جميع ألوان الخداع، وسوء استخدام موارد الدولة الإدارية، والتشريعات المنافقة التي تجعل أي تغيير للنظام مستحيلًا، وتجري إعادة روسيا قسرًا إلى الحقبة البريجنيفية، مع نسيان ما آلت إليه تلك الحقبة في النهاية. ثقة الناس بالنظام متناقصة، وأملهم بالمستقبل يتلاشى، وهم يتعرضون للإذلال من جراء الفقر والانقسامات الاجتماعية المتزايدة عمقًا، خلافًا لحال حفنة من المشاهير العاكفين على تكديس الأموال.

بعد خمس سنوات أخرى أو ست على هذا المنوال لن تعود روسيا أبدًا قادرة على الخروج من هذا الوضع المقفل.

كيف يمكن أن تتجاوز روسيا المأزق؟ ساذج من تصور أن الإصلاح الاقتصادي وحده سيكفي، وعلى أي حال فإن ذلك لن يحصل دون تحولات بالغة العمق؛ ودون تحرير نظامنا الانتخابي من القيود الطنانة غير المسوَّغة التي لا تهدف إلا إلى تمكين (النخبة) الراهنة من الحكم إلى الأبد؛ ودون تأسيس فرع تمثيلي مستقل، وقضاء مستقل، وإدارة محلية مستقلة؛ ودون تحرير وسائل الإعلام؛ ودون انبثاق مجتمع مدني.

في روسيا اليوم يتحكم الفرع التنفيذي بالمجتمع تحكمًا لم يسبق له مثيل؛ فرئيس الجمهورية يستطيع تعيين خلفه، وتمديد سلطته أو تجديدها بواسطة انتخابات مزورة، ومع بقاء الرئاسة على هذا الوضع فلا أساس لدينا للتفاؤل بأن أداء فروع الحكم الأخرى سيكون طبيعيًّا، أو بأن الحقوق المدنية ستحترم، ثمة نظام قائم على التعيين من فوق حل محل الانتخابات الحرة.

أولئك المسؤولون عن الوضع الراهن في روسيا غير مؤهلين للمبادرة إلى إحداث تغيير حقيقي؛ لأنهم خائفون من تقويض سلطتهم هم، لم يسبق لأي نظام خائب في التاريخ أن جرى إصلاحه من قبل أولئك المسؤولين عن تأسيسه.

من المؤكد أن روسيا بحاجة حيوية إلى انتخابات حرة ونزيهة، مثلما هي بحاجة إلى منافسة سياسية. فالانتخاب لمواقع السلطة، والتبديل الدوري لمن يشغلون المناصب، شرطان مسبقان لتطور أي مجتمع حديث تطورًا طبيعيًّا، ولن يكونا ممكنين في روسيا من دون نَفْضٍ جذري لكل من النظام الراهن وركائزه الداعمة.

لن يفضي أي تغيير حكومي مع الحفاظ على القواعد القديمة إلا إلى إحلال فئة من الأراذل محل أخرى، وفي الوقت نفسه ستواصل القافلة متدحرجة نحو الهاوية.

سيتعين على روسيا أن تبادر إلى الإصلاح في بيئة داخلية ودولية صعبة، لكنها مضطرة، لا خيار آخر أمامها؛ فكل مفصل من مفاصل المجتمع بحاجة إلى تغيير. لا بد لنا من إرساء الأسس اللازمة لدولة ونظام يخدمان المجتمع لا العكس، وستكون هذه هي المرة الأولى التي يتعين فيها حل لهذه المشكلة في تاريخ روسيا، ولا يتوفر أحد اليوم على مخطط جاهز لكيفية فعل ذلك، وذلك هو السبب الكامن وراء الحاجة إلى حوار عام واسع حول كيفية بناء روسيا جديدة».

غير أن أي نقاش من هذا النوع كان آخر شيء تريده سلطات الدولة الروسية.

التعديل الرئاسي وانتخابات الدوما

كل الأمور سُوِّيت، وفي الرابع والعشرين من أيلول/سبتمبر 2011م أُعلن نوع من (التعديل) في مؤتمر **حزب روسيا الموحدة**، في حدث شديد الشبه، بل ومتفوق على المؤتمرات المبرمجة للأحقاب البريجنيفية، بل وربما حتى الستالينية؛ سيُنتَخب بوتين رئيسًا للجمهورية، وسيصبح مدفيديف رئيسًا للوزارة، وهكذا تنفست البيروقراطية الروسية الصعداء، واستجابت بنشوة. وفي النهاية، كان عدد كبير من البيروقراطيين

مسكونين بالخوف من احتمال حصول تغييرات باتجاه الديموقراطية الفعلية، بما يفضي إلى فقدانهم لكراسيهم المريحة إذا ما استمرت رئاسة مدفيديف ولاية ثانية، فقد كان بوتين رهانًا أفضل بكثير. أما ذوو العقليات الديموقراطية، بالمقابل، فشعروا بأنهم خُدعوا، ومهما بلغت محاولات تسويغ ما حصل، على غرار زعم مدفيديف أن التعديل كان (شرعيًّا على الصعيدين الحقوقي والأخلاقي)، فإنها لم تتمكن من تغيير رأيهم، كما لم تتمكن أيضًا من تغيير رأيي أنا.

في أول ردود أفعالي ذكرت بأنني كنت قد وصفت الوضع في البلد بالمقفل، وبالطريق المسدود، وأضفت أن الشخص المسؤول عما كان قد حدث في الأعوام الأخيرة فقاد إلى ذلك الوضع هو رئيس الوزراء الراهن:

> «ماذا بعد؟ إذا كان رئيس الجمهورية المستقبلي يترك كل شيء كما هو ولا يفكر إلا في كيفية الاحتفاظ بالسلطة، والاحتفاظ، تاليًا، بذات الطريق القديم الذي كان مسؤولًا عما وصلت الأمور إليه الآن، فإنه مقبل على اقتراف خطأ جسيم. لا شيء سيتحرك إلى الأمام من غير تغييرات رئيسة ذات تأثير في مجمل النظام. دون ذلك نحن في مواجهة احتمال ست سنوات ضائعة. أعتقد أن على رئيس الجمهورية المقبل أن يفكر في ذلك تفكيرًا بالغ الجدية».

تمثل المشهد الأول من السيناريو المكتوب في الكرملين بانتخابات لمجلس الدوما في 4/12، وكان النظام بحاجة إلى نتيجة قابلة للتنبؤ وأخذ تدابيره التمهيدية وفقًا لذلك. حرص على تفعيل كل ما هو متوفر من سلطة وأسلوب: (الموارد الإدارية) سيئة السمعة للدولة، وتقنيات تزوير الانتخابات القذرة، والتحكم في وسائل الإعلام. ووُظِّفت أساليب فضائحية وقحة لتزوير النتائج صراحة: تزوير الاقتراع، والاحتيال، ونقل الناس بالحافلات من صندوق إلى آخر (للتصويت باكرًا وأكثر من مرة)، والضغط المباشر على الناخبين. مفترضًا أن كل شيء كان سيجري حسب ما هو مرسوم، وأن برلمانًا مطواعًا كان سينبثق، وأن المواطنين كانوا سينفضون أيديهم قائلين ما كان غير

هذا متوقعًا، كان النظام في مزاج مفعم بالثقة. ظنوا أن كل شيء كان تحت السيطرة، وأخفقوا في تحري رجفات الاستياء الاجتماعي.

أتذكر جيدًا كيف أن دعائيي النظام المروضين راحوا، في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر، اليوم التالي للانتخابات، منذ الصباح الباكر قبل إعلان النتائج يتشدقون بالنصر من خلال المذياع والتلفاز. إذا كان حصة **روسيا الموحدة** من الأصوات أقل من نظيرتها في انتخاب **الدوما** السابق، فإن الحزب كان لا يزال متمتعًا بأكثرية كان من شأنها أن تمكن النظام من الشعور بالاطمئنان في البرلمان، «ولا حاجة لفعل أي شيء؛ كل ما نفعله صحيح تمامًا».

لا بد من الاعتراف بأنني شعرت في الساعات الأولى من الانتخاب بأنه من الضروري عد النتائج ماءً تحت الجسر، وبأن الوقت قد حان لتحليل تلك النتائج، واكتشاف الشكل الذي أخذه توازن القوى السياسية. على الرغم من التشريع الانتخابي الرديء، ومن التعامل غير المتكافئ مع المرشحين، ومن انتهاكات المعايير الانتخابية، فإنني كنت شخصيًّا قد اقترعت، ودفعت آخرين إلى أن يحذوا حذوي، وتبعًا لذلك علينا أن نقبل بالنتائج، وكان سيتعين علي بعد قليل أن أتخلى عن ذلك الموقف.

حين وصلت إلى المؤسسة بدأت أعاين الأساليب المعتمدة للوصول إلى النتائج المعلنة، وفجأة وجدتني في طوفان من المكالمات الهاتفية، وقد تمثل الموضوع المشترك بالشجاعة والخطر. في يوم واحد، باتت الصورة واضحة وضوح الشمس، ونُصحت بمتابعة أشرطة الفيديو على الإنترنت، تلك الأشرطة التي كانت تعرض أدلة تزوير واحتيال اقتراعيين على مستويات غير قابلة للتصديق من الغطرسة والتباهي. شاهدت بعضها، وصُدمت من الأعماق! ثم بدأت المعلومات ترد مؤكدة أن الأمر كان خطيرًا وعامًّا، ولذا فإن انطباعي الأول كان غير صحيح، وكنت بحاجة إلى أن أتأكد من شعوري حول ما كان جاريًا فأحدد الموقف الذي يتعين عليَّ تبنيه الآن. لم أتأخر في إدراك استحالة القبول بنتيجة الانتخابات، ولم تكن المطالبة بإعادة العد في أقاليم وصناديق اقتراع معينة كافيًا؛ كانت الحاجة تدعو إلى اقتراع جديد كليًّا، وكان من

شأن أي مقاربة أخرى أن توحي بعدم احترام كامل للملايين ممن سرقت أصواتهم وشُوِّه تمثيلهم.

وشاءت الأقدار أن تكون صحفية إيطالية تدعى فياميتا كوكورينا المطَّلعة الأولى على قراري، وقد كنا على صلة منذ سنوات، ولديها رقم هاتفي، فاتصلت بي في السادس من كانون الأول/ديسمبر، وكانت المظاهرات مساء اليوم السابق قد بدأت في موسكو مطالبة بإلغاء نتائج الانتخاب، فقلت لها:

«آنيًا، ليس هناك سوى حل واحد، وهو ما أنا ميال أيضًا إلى النصح باعتماده؛ يجب إلغاء نتائج الانتخاب، وعقد انتخاب جديد. ثمة موجة احتجاج متنامية، وأعداد متزايدة من الناس في البلد لا يصدقون النتائج، ومن شأن تجاهل الرأي العام أن يضعف الثقة بالسلطات وينسف استقرار المجتمع. على الحكومة أن تعترف بحصول عديد من عمليات التزوير والتلاعب بالأصوات، وبعبارة أخرى: النتائج لا تعكس إرادة الناخبين. من الواضح، بعد النقد والاحتجاجات في كريستيه برودي، أن هناك رفضًا متعاظمًا للتسليم بالطريقة التي اعتُمدت في عد الأصوات لمصلحة حزب روسيا الموحدة، وثمة اقتناع راسخ أن حزب بوتين لم يحصل- كما يقول المحتجون- على أكثر من 25 بالمئة من الأصوات، ودون نسبة الـ 50 بالمئة بكل تأكيد، والأمر بالغ الجدية، فقد أقدم الكرملين على تجاوز الخط الأحمر، ومن ثم فالوضع خطير. يجب عدم مفاقمة المجابهة، لا لزوم لرفع مستوى التوتر.

إنني مقتنع أن على رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية أن يسارعا إلى طرح مبادرة هادفة إلى إبقاء كل شيء في إطار الإجراءات الديموقراطية. ثمة قرارات صعبة علينا اتخاذها، وتغييرات كبيرة لا بد منها علينا استحداثها، وذلك غير ممكن بمعزل عن مواطنينا أو ضدهم؛ فالخداع يدمر الثقة بسلطات الدولة، وذلك ما يجعلني أرى أن من الضروري والأساسي إلغاء هذا التصويت وإعلان انتخابات جديدة».

كنت أحد أوائل من تقدموا بذلك المطلب، ولم أتراجع، وقد تمخض الأمر عن صرخات سباب وشتائم حقيقية، وبادر **حزب روسيا الموحدة** إلى الهجوم، مطلقًا التهديدات المباشرة والمداورة، معلنًا أن جورباتشوف هو المسؤول عن الإجهاز على الاتحاد السوفييتي، ويحاول الآن أن يجهز على روسيا، ومن الأفضل له أن يتذكر أن الشعب الروسي قد بالغ، حتى اللحظة، في التساهل معه! تلك الجوهرة خرجت من فم رئيس **دوما الدولة**، سيرجي ناريشكين؛ إنه مستوى الثقافة السياسية لدى الشرائح العليا من الممسكين بزمام الدولة الروسية. ولكن إذا أراد أن يخيفني، فقد خاب ظنه.

في العاشر من كانون الأول/ديسمبر، نزل عشرات الآلاف من أهالي موسكو إلى الشوارع في أضخم تظاهرة احتجاجية منذ سنوات، مطالبين بإلغاء نتائج الانتخاب وبعقد انتخابات جديدة.

(الشعب يريد انتخابات نزيهة)!

في الأيام التالية، دافعت عن موقفي في سلسلة من المقابلات بالمذياع، ومع وكالات الأنباء، ومع الصحف، وعرض النقد العنيف الأولي في مقابلة مع **نوفايا جازيتا** في 23/12:

ديمتري موراتوف: هناك حشد احتجاجي في 24/12 ما رأيك؟ هل سيبادر الناس إلى الاحتشاد؟

جورباتشوف: كنت آمل أن أطرح عليك أنت ذلك السؤال.

س: أستطيع أن أخبرك بأننا جميعًا في مكتب هيئة التحرير ممن لم يكونوا منشغلين بإخراج العدد الحالي، وبعض من كانوا، ذهبنا إلى الاجتماع في ساحة بولوتنايا. أعتقد كان الجميع يريدون شيئًا واحدًا، يريدون أن يظهروا أننا بشر، يتعذر خداعنا، وأننا مواطنون حديثون في بلد حديث؛ ذلك هو سبب خروج هؤلاء الناس، إنهم يذهبون إلى هناك طلبًا للحرية الشخصية، لا للهمس بها في المطبخ، بل لإعلان موقفهم والكشف عن وجوههم.

ج: أريد أن أقول مرة أخرى، أنا سعيد بهذا الموقف من مواطنينا، وإذا حاولوا من جديد إخافتنا فإنهم سيخفقون. أنا متأكد من ذلك، وانظر كم من الآلاف تدفقوا على **ساحة بولوتنايا!**

س: مزاج الجمهور تغير، ألا تعتقد؟ شعور الاكتئاب تلاشى.

ج: نعم، المزاج تغير، والناس يتحررون من قنوطهم. عصرنا لم يذهب سدى! صحيح أننا تعرضنا للإساءة والتشهير بشأن البيريسترويكا، وحاولوا كسرنا، ووصمونا بكل النعوت البذيئة الموجودة تحت الشمس، ولكن العلاقة مع كل ما بدأناه بقدر كبير من الإيثار، مع ما خاطرنا من أجله كل هذه الأخطار، تعود الآن. والأشياء التي أردناها حين أطلقنا البيريسترويكا تتلخص بالحرية، وبالكرامة الشخصية، وما يمت إليهما. من المؤكد أننا لم ننجح في كل شيء؛ لم نتمكن من إنجاز البيريسترويكا وإيصاله إلى غايته، غير أنني اليوم دهِش إزاء ما هو أساسي ورئيس من...

س: هل حقيقةً أن (جينات الحرية) يمكن أن تكون موجودة عند الروس؟

ج: بكل تأكيد! إنها الحقيقة. لا يستطيعون الآن أن يلقوا اللوم عن كل شيء على تخلف شعب «لا يمكن تركه يقرر أي شيء بنفسه، شعب لا يعرف مصلحته، شعب سعيد بحاله ما دام حاصلاً على الفودكا»، يا لها من إهانة لشعبنا! أذهلني ما حدث في ساحة بولوتنايا يوم 10/12- إذ حرص هؤلاء المئة ألف من البشر، لدى مغادرتهم، على أخذ نفاياتهم معهم تاركين الساحة نظيفة!- كثيرًا، كان ثمة عدد من المخربين المندسين لإثارة الشغب، ولكنهم أخفقوا، وسرعان ما نجح الناس في إيقافهم عند حدهم، وبالمناسبة تلك مسألة يجب عدم نسيانها في المستقبل! تلك الدسيسة الخبيثة قابلة لأن تتكرر، ربما على نطاق أوسع.

س: هل تظن أن من المحتمل حضور مشاغبين بملابس عادية يوم الأحد، في 24/12؟

ج: أعتقد أن حضور المخربين وارد، لأن الحركية المدنية أمر يثير حفيظة كثيرين.

س: أتكون إثارة الشعب من قبل السلطات أم من قبل الراديكاليين المتطرفين؟

ج: معاذ الله! كيف تستطيع حتى أن تطرح مثل هذا السؤال؟ السلطات تثير مشكلات؟ كيف يمكنك أن تكون على هذا المستوى من الغفلة وأنت رئيس لتحرير جريدة ذائعة الصيت، ومواطن جيد الاطلاع؟ أنت، من بين جميع الناس، يجب أن تعرف الحقيقة!

س: يا سيرجييفيتش، كنت أول القائلين بوجوب إلغاء هذه الانتخابات، أما زلت على موقفك؟

ج: ما زلت شديد الدهشة إزاء ما شاهدته وسمعته. في ذلك اليوم والليلة التالية تابعت من كثب كل ما كان جاريًا على قدم وساق، وسمعت كل ما كان يقال في الإذاعة (من الجانبين) كليهما، وشاهدت كل تلك الخيمياء والشعوذة على صعيد الاقتراع وعد الأصوات.

س: نحن أيضًا زودناك بفيض من الوثائق...

ج: تلك الصورة التي قدمتها لي صحافتنا أذهلتني حقًّا؛ كان حق مواطني روسيا في التصويت قد سُرق منهم، وفي اللحظة ذاتها يظهر الساحر مفضوحًا أمام الملأ. أشير إلى تشوروف رئيس اللجنة الانتخابية.

س: على الإنترنت أضفوا عليه لقب تشورودي[1].

ج: يمكنني إدراج بضعة ألقاب أخرى جديرة به؛ فما أكثر ما كرر عبارة: «سننظم أنزه الانتخابات!»، يبدو أنه صدَّق نفسه وراح يحاول إقناع الجمهور. أعتقد أنه كان ناجحًا في استحماق رئيس الجمهورية.

---

[1] كلمة تشورودي هذه تعني (ساحر) بالروسية.

س: تعني أن تشوروف كان الفأس الصغيرة المختبئة تحت بوصلة ديمتري مدفيديف التي أخرجته عن المسار؟

ج: إنك تطرح أسئلة بالغة الصعوبة!

س: وما الصعوبة في ذلك؟ ما لبث مدفيديف، على حين غرة، أن أصبح مسؤولاً عن **روسيا الموحدة**، وحزب **روسيا الموحدة** هذا كان هو الحزب الذي أحيلت عليه كل تلك الأصوات.

ج: لا أصدق أنه كان يعرف كل ما كان جاريًا؛ فما زال مفتقرًا إلى ما يكفي من الخبرة لذلك. لا بد للمرء من اجتياز عديد من الحواجز، والمطبات، والكدمات، بل وحتى الجروح، قبل امتلاك الفهم الكامل لكيفية حصول ذلك كله. ما الذي قاله بالتحديد؟

س: هنأ **حزب روسيا الموحدة** على تجاوز عتبة الحصول على امتياز القبول في الدوما.

ج: ولكنه طلع على الإعلام بعبارة: «ليس لدي أي تعليقات أو شكوك حول الانتخابات»، في ذلك المنعطف لم يكن ديمتري آناتولييفيتش موفقًا على الإطلاق برأيي.

س: يحزنني ذلك.

ج: صرنا اثنين. لم يكن بحاجة إلا إلى مزيد من الوقت، وهو الآن في وضع صعب، والناس يسخرون منه. سيتعين عليه أن يتعلم كيف يطيق ذلك أيضًا.

س: بالعودة إلى دعوتك إلى إلغاء نتائج الانتخاب؛ هل الدعوة قائمة؟ أم إنها باتت غير واقعية؟

ج: إنها ما زالت قائمة! حتى أذكى أصدقائنا يقولون: «لا، انتهى الأمر، لن يحصل ذلك»، لكن القضية لم تنته، وإلا فكيف يمكن السماح **لدوما** منتخب على ذلك النحو بالاستمرار خمس سنوات إبان مثل هذه المرحلة

الصعبة تاريخيًّا؟ لا بد من مصارحة الشعب وإطلاعه على الحقيقة، لأن بناء الجسور على الأكاذيب مستحيل. كان سولجنيتسن على صواب مئة بالمئة حين قال: «لا تستطيع بناء المستقبل على أكاذيب»، والمسألة التي نحن في مواجهتها تخص المستقبل بالتحديد: ما الذي سيحدث في هذه السنوات الخمس القادمة؟

س: هل سنبني مستقبل روسيا على كذبة أم لا؟ هل تلك هي...؟

ج: بكل دقة.

س: أفاد مدفيديف بأنه مقتنع بنتائج الانتخاب، وصرح بوتين أن مسألة الإلغاء ليست حتى مطروحة، وأن الأمر لا يتقرر لا بواسطة التظاهرات الاحتجاجية ولا عن طريق الإنترنت، إذًا من الذي أُنذر من **ساحة بولوتنايا** وطولب بإلغاء الانتخابات؟

ج: سلطات الدولة.

س: في برنامج صدى في إذاعة موسكو، كما في نوفايا جازيتا، قلت إن على السلطات أن تبادر إلى إلغاء نتائج الانتخاب، ولكنها رفضت، فإلى أين نذهب من هنا؟

ج: صراحة كنت أبحث عن طريقة لإحالة المبادرة إلى السلطات لدفعها إلى أداء المهمة بنفسها.

س: لكنها رفضت، ومدة الأسبوعين التي منحتها **ساحة بولوتنايا** انقضت، فهل تقترح مناشدتها مجددًا؟

ج: لست بصدد تقديم أي مقترحات بعد، فنحن لم نصل إلى تلك النقطة. بادئ ذي بدء، ذانك الأسبوعان من العاشر وحتى الرابع والعشرين من شهر كانون الأول/ديسمبر لقنانا دروسًا كثيرة.

س: مثل؟

ج: عن روسيا، وعن النظام، وعن المجتمع. يعيش المجتمع عملية تجدد؛ إنه يتغير!

س: هل نستطيع أن نعتز بالمجتمع من جديد؟

ج: لقد تكلم! خرج عن الصمت!

س: من المؤكد أنني كنت فخورًا بما شاهدته في **ساحة بولوتنايا**، يا للوجوه! أعرفها: إنها وجوه قرائنا! غمرتني السعادة.

ج: إنها الوجبة الأولى؛ رأينا بلدنا، شعبنا. ما زال أهلنا يكررون: «هذه ليست طريقة عيش!»، وذلك بالحيلولة دون تمكين الشعب من تقرير مستقبل البلد؛ لأنه فاقد الأمل تمامًا كما يُزعم.

س: من الواضح أن ستانيسلاف جوفورخين يعتقد أن هذه هي طريقة العيش الصحيحة تمامًا، فقد وافق على تولي رئاسة حملة فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين الانتخابية.

ج: لا يسعني إلا أن أعبر عن الأسف. لا أحترمه وحسب، بل أعده صديقًا، لكن سيتعين عليه أن يروز ذلك كله بينه وبين نفسه.

س: مع ذلك، ما الذي يتعين على الناس أن يفعلوه في 24/ 12 برأيك؟

ج: أرى أن الأكثر أهمية هو ربط هذا بالحملة الرئاسية.

س: تعني ربط طلب إلغاء نتائج انتخاب الدوما بالانتخاب الرئاسي القادم؟

ج: دعني أفسر: لا نطمئن على أصواتنا إلا للمرشحين الذين يثيرون مسألة إلغاء نتائج انتخاب الدوما.

س: (يثير المسألة) أم يلغي النتائج؟

ج: يلغيها! يتعهد بإلغاء انتخابات الدوما؛ لا نستطيع تحمل دوما منتخب بهذه الطريقة خمس سنوات.

س: عندي سؤال آخر: من هم أولئك الذين سيخرجون إلى الساحة من جديد للاحتجاج؟ بالإضافة إلى أن هؤلاء أحرار يحبون بلدهم ويحتجون من أجل روسيا، من هم بالنسبة إليك؟

ج: جيل جديد، ناخبون، باتوا سلفًا رابطة ناخبين أهلية قوية!

س: مع كثير من الآراء المتباينة، غير منتسبين إلى حزب روسيا الموحدة، لكنهم أشخاص متمتعون بحق إنساني دستوري في انتخاب نزيه؟

ج: بعيدًا عن أي عبارات من نمط (إذا) و(لكن)، سأقول إن أولئك الناخبين وطنيون!

س: شبكات التواصل الاجتماعي- الفيسبوك مثلًا- تقترع لمن يجب أن يخطب في تظاهرة 24/ 12، وهي لا تختار أي ناطقين باسم النظام أو المعارضة الحالية، وتشير الشبكات إلى ليونيد بارفينوف، وبوريس آكونين، ويوري سيفتشوك؛ وهم مواطنون ليسوا سياسيين؛ فلا أحد يثق بالسياسيين عمومًا، وليس فقط بمن هم في السلطة، لماذا؟

ج: لأن سياسيين كثيرين ليسوا مستعدين للإصغاء إلى المواطنين، فلا يتردد جينادي زيوجانوف مثلًا في نعت المحتجين، أولئك المنتفضين دفاعًا عن حقوقهم الدستورية، بـ(ذلك الطاعون البرتقالي)، ويقول إن من ليسوا جزءًا من النظام من المعارضين لا يتمتعون بحق الكلام ويجب تجاهلهم. إنه مرتاح في مقعده البرلماني وليذهب الباقون كلهم إلى الجحيم! فهم خارج دائرة النظام؛ وذلك هو السبب الكامن وراء انعدام الثقة بالسياسيين.

أما ما يخص النظام، فلك أن تتابع كلام بوتين من خلال شاشات التلفاز بعد **ساحة بولوتنايا** لم يكن الغرض كله من العرض سوى تضليل الشعب، وذلك مزعج تمامًا، ومشين، وأنا أشعر بالخجل الآن، أشعر بأني على صلة

مع بوتين؛ بمعنى أنني أيدته بنشاط هنا، وفي الخارج، وفي كل الأمكنة، بداية، لدى مجيئه إلى السلطة أولًا... أما الآن؟

س: يدأب النظام على تبنيه أن منظمي الحشد، والناشطين الاجتماعيين، ومحرري الصحف، سيعدون (مسؤولين إذا ما أريقت أي دماء)، كما لو لم تكن ألاعيب النظام وفبركاته هي الأسباب التي من أجل رفضها احتشد الناس في الساحة!

ج: من واجب الدولة ضمان سلامة الناس، وقد راح الشعب ينخرط شخصيًّا في أمور الدولة المهمة، وذلك حق له، فسارعوا، إذًا، إلى حمايته!

س: سيعقد اللقاء يوم السبت، ثم ستبدأ عطلة السنة الجديدة، والناس سيغادرون؛ فثمة أشجار الميلاد، والهدايا، وحالات السكر... ثم ماذا؟ هل تعتقد أن على الحشد الذي سيجتمع في جادة زاخاروف، أن يشكل نوعًا من أنواع الهيئة التنظيمية الدائمة؟

ج: أجدني ميالًا إلى قول إن ذلك أساسي على نحو مطلق، وأولئك الذين كانوا في اللجنة التنظيمية التي بادرت في المكان الأول يمكنهم تولي الرئاسة.

س: ألا تظن أنهم سيتشاجرون، يا سيرجييفيتش؟

ج: حسنًا، لم يفعلوا إلى الآن. قد تكون هذه بداية نجاح ديموقراطيين في التعاون.

س: حتى الآن لم يتقنوا إلا التشرذم والانقسام إلى زمر وفئات.

ج: صحيح، ولكن هناك الآن وضع سيمكن أشياء أخرى من النمو، وكل هذه الصلات الإيديولوجية الخالصة البالية ستتلاشى لتصبح قضية الانتخابات مركزية. ومهما كانت الزاوية التي ينظر منها المرء فإن هذه قضية جدية، والأولوية الأولى بالنسبة إلى روسيا الآن بالذات في الحقيقة.

س: تزعم الحكومة الراهنة أن من شأن الانتخابات الحرة أن توصل الشيوعيين والنازيين إلى السلطة، وعندئذ سندرك مدى أفضلية النظام الحالي؛ تلك هي حجتهم.

ج: ثمة قوميون في كل بلد، وفي كل مجتمع، وأعتقد أن هواجس القوميين الطبيعيين مشاعر يجب أن يكون لها مكانها في أي مناخ اجتماعي مختلف.

س: هل تعرف حقًّا أي قوميين طبيعيين؟ أنا لا أعرف.

ج: القومي الطبيعي في روسيا شخص يتحرَّق قلبه من أجل شعبه، ولكنه يدرك أن روسيا بلد يتألف من عوالم كثيرة، ومن ثقافات مختلفة، من دولة مركبة، من مجتمع متشكل منذ قرون، وُجد وتطور، مصادفة، على هذا النحو.

س: أما بالنسبة إلي فإن القوميين الحديثين هم أولئك الذين قتلوا صحفيتنا ناستيا بابوروفا، والمحامي ستانيسلاف ماركيلوف، أولئك الذين يطعنون الطاجيك والعمال المهاجرين بالخناجر؛ أولئك هم القوميون.

ج: لا أستطيع أن أوافق على أن أولئك قوميون: إنهم مجرمون.

س: غير أن تلك هي قصة الرعب التي ينشرها النظام: إذا لم يبق في السلطة ويتولى صون الاستقرار، فإن الشيوعيين أو القوميين سيمسكون بزمام الأمر.

ج: يحاولون فرض البدائل الزائفة نفسها كما في 1996م، عندما طُلب من الناس أن يصوتوا ليلتسين وإلا فإن الشيوعيين سيفوزون.

س: وهل تعتقد أن فوز الشيوعيين كان أفضل؟

ج: عندئذ نجحوا في تلك الإخافة ويريدون توظيفها الآن. إنه خيار زائف! إذا كانت الانتخابات نزيهة فلا حاجة إلى الخوف من النتائج؛ فعند حصول انتخابات نزيهة تتغير الحكومات.

س: حسنًا، لنعد إلى تظاهرة 24/ 12؛ ما الذي يجب أن يحصل؟

ج: البند الأول في ذلك اليوم هو اعتماد شعار: (الشعب يريد انتخابات جديدة، وحرة، ونزيهة!)، وشرط تأييد أي مرشح لرئاسة الجمهورية سيكون موافقته على ذلك الشعار. أما البند الثاني فيتمثل بتشكيل لجنة تنظيمية باسم (**ناخبو روسيا**) مع الاتفاق على يوم لـ(**مؤتمر ناخبي روسيا**)، وسيكون أعضاء اللجنة أشخاصًا ذوي آراء سياسية مختلفة ولكنهم أصحاب قناعة مشتركة بأن الانتخابات يجب أن تكون نزيهة، والصحافة حرة، والحكومة خاضعة لرقابة المجتمع ومحاسبته.

س: يا سيرجييفيتش، أما زال يتعين علينا أن نتوجس من عدم قابلية نتائج الانتخابات النزيهة للتنبؤ أم لا؟

ج: لا يتعين علينا ذلك، ومن واجبنا أن نشارك في الانتخابات الجديدة بعد إلغاء الزائفة.

المجتمع يستيقظ

تظاهرة 24/ 12 حصلت، وكان الحضور هائلًا حقًّا؛ ففي يوم كانونيٍّ بارد، شديد الرطوبة، احتشد عشرات الآلاف من البشر في **جادة زاخاروف**، في مشهد لم تره موسكو منذ سنوات. كان الاحتجاج صارمًا، ولكنه سلمي؛ كانت مظاهرة احتجاج للمطالبة بانتخابات نزيهة، وبات واضحًا أن من غير الممكن للسياسة في روسيا أن تبقى على حالها؛ وكان لا بد للسلطات من أن تضطر إلى تلبية مطالب الشعب، ولكن كيف سيتجلى رد فعلها؟ كان ذلك هو السؤال الكبير.

جاء رد فعل السلطات متناقضًا، وملتبسًا؛ ففي خطابه الأخير أمام **الجمعية الاتحادية**، اقترح رئيس الجمهورية ديمتري مدفيديف عددًا من التغييرات في النظام السياسي، من ضمنها نوع من التحرك باتجاه انتخاب مباشر للحكام الإقليميين من

قبل السكان المحليين؛ نوع من الإجراء الميسر لتسجيل الأحزاب السياسية بموجب طلب يقدمه 500 شخص يمثلون 50 بالمئة على الأقل من أقاليم **الاتحاد الروسي**؛ واختزال عدد تواقيع الناخبين المطلوب للترشح لمنصب رئاسة الجمهورية إلى 300.000، أو لمرشحين من أحزاب غير ممثلة في البرلمان إلى 100.000. وعلى الرغم من أن تفاصيل كيفية تطبيق هذه التغييرات تُركت غامضة، فإن من شأنها أن تشكل خطوة متقدمة، وقد تمثل حتى ما هو أهم بواقع أن الرئيس المغادر كان قد أبدى استعدادًا للإصغاء إلى الناس، ولم يكن الساخطون أعداء بنظره كما أوحى أسلوب الخطاب ونبرته.

من الواضح أن رسالة الرئيس مدفيديف لم تَرْقَ إلى مستوى أي إصلاح للنظام السياسي الروسي، وذلك بالتحديد ما كان قد أعلن حصوله من قبل خبراء قريبين من الحكومة، وكثيرون من هؤلاء كادوا يخرجون عن أطوارهم فرحًا.

لم أستطع أن ألتحق بركب المصفقين، لأنه من الواضح أن فلاديمير بوتين كان متوفرًا على آرائه الخاصة حول الوضع، وكان من شأن هذه الآراء أن تكون حاسمة.

بعد عطلة السنة الجديدة الطويلة، بدأ الوضع يزداد وضوحًا، وثبت أن مخاوفي كانت مسوَّغة، إذ أدى التنفيذ التفصيلي لمقترحات مدفيديف إلى الكشف عن عدم كفايتها، بل قصورها، والعناصر الإيجابية فيها كانت تتعرض لقدر متزايد من التحييد. شيء مختلف جدًّا طفا على السطح، تمثل بنبرة اعتمدها بوتين في خطاباته كما بموقفه من الجملة الرئاسية الوشيكة؛ كانت ثمة هبة من نَفَس الماضي البائد، وامتنع رئيس وزارة روسيا عن المشاركة في أي حوارات مع منافسيه، وظلت البرامج التلفازية دائبة على إبراز مدى انشغاله الكثيف، موجهًا الوضع في منطقة، ثم في أخرى. وإذ كان (عاكفًا على استعادة النظام) لم يجرؤ أحد على مقابلته بصرامة، كما لم يطرح عليه أحد أسئلة محرجة. أما المرشحون الآخرون فكانوا يَبدون غير منطقيين ومهووسين بالتفاصيل. خلسة كان يجري دفع المشاهدين إلى التساؤل عن هؤلاء الناس، وعن مدى قدرتهم على تقديم شيء بالمقارنة بهذا الشخص الدائب على حل مشكلات الناس يوميًّا؟ كان المجندون لخدمة بوتين يبالغون في تأكيد غياب البدلاء، والأسوأ حتى من ذلك أنهم كانوا يلمحون إلى كون أي معارضة لبوتين غدرًا،

ومن صنع الأعداء، ففي الحشد الأخير للحملة الانتخابية، حين اتضح أنه مرشح، قال بوتين في خطابه كلامًا مشابهًا.

كان شعار الحشد: (دافعوا عن روسيا!)، وفي الخطاب شبه بوتين الوضع في روسيا بذلك الذي كان إبان حرب 1812م ضد نابليون، ومما قاله رئيس الوزراء: «المعركة من أجل روسيا مستمرة، وسيكون النصر لنا! وفي هذا السياق كيف لا نتذكر ليرمونتوف وأبطاله الرائعين الذين أقسموا عشية معركة موسكو بأن يكونوا أوفياء لأرض الآباء ولم يكونوا يرغبون إلا في الموت فداء لها؟». وعند هذا المنعطف اقتبس كلام (بورودينو) ليرمونتوف: «سنموت قبل موسكو، كما مات إخوتنا! أقسمنا أن نموت، وقسم وفائنا ظل محلقًا فوق بورودينو».

وجدت اللهجة كلها مقززة، ولم أخف الحقيقة:

> «مؤخرًا راح أحد المرشحين يحضنا على الموت في سبيل أرض الآباء، نحن بحاجة إلى أن نعيش من أجل الوطن الأم، وللكفاح في سبيل مستقبله الديموقراطي؛ نريد حماية حق مواطنينا في السير قدمًا على طريق ابتكار مزيد من الأساليب السلمية للتعبير عن الاحتجاج.

وسنحصل على انتخابات نزيهة!».

من المؤسف أن حشد تأييد بوتين شكَّل نذير إستراتيجية مجابهة مع قطاع مهم من المجتمع كان يطالب بالتغيير، وكان كل العام الأول من ولاية فلاديمير بوتين الرئاسية الثالثة مظللًا بتلك المجابهة.

أُوجزت اقتراحات بوتين الإيجابية في سلسلة من المقالات المنشورة من خلال منافذ إعلامية مختلفة، وكان جزء كبير منها جيدًا، على الرغم من ورود بنود مثيرة للارتياب أيضًا، وما بقي غامضًا هو طابع الموارد التي كانت ستوفَّر لإنجاز أهداف البرنامج، وطابع التأييد الشعبي الذي كان رئيس الجمهورية يتوقع التعويل عليه. وبالنظر إلى تحركاته كان قد قرر أن يعتمد في المقام الأول على دعم (الأكثرية

الصامتة) السلبية، ذات الميول المحافظة، مع العمل على مضاعفة استبعاد القطاع ذي التفكير النقدي من المجتمع.

متحدثًا في برنامج **صدى** بإذاعة موسكو، قلت إن قرار بوتين القاضي بالترشح لولاية رئاسية ثالثة خطأ. إن تغييرًا منتظمًا، وتجديدًا دوريًّا للمؤسسة السياسية، أمر جوهري، وبوسع بوتين أن يضرب مثلًا للمبدأ على الصعيد الفعلي؛ «من شأن أشخاص جدد مؤهلين لدفع العملية إلى الأمام أن يظهروا، ومن شأنه هو (بوتين) أن يترك إرثًا غنيًّا بالإيجابيات».

ولكن، يا للهول! وُضِع القط مع سرب الحمام! أنصار حزب **روسيا الموحدة** الأشداء، ومواقع الإنترنت الانتقامية الحاقدة، ومحترفو الاتجار بالسياسة، تضافروا وشكلوا فريقًا واحدًا لا همَّ له سوى إغراق جورباتشوف في بحر من الشتائم، كما لو كنت قد قلت كلامًا تخريبيًّا، كلامًا (معاديًا لروسيا)، كلامًا مقوضًا لأساس الدولة. وأقنعتني أشهر عام 2012م الأولى بأن سلطات الدولة كانت عاجزة وخائفة من إدارة أي حملة انتخابية نظيفة، وقد طرحت استنتاجاتي في حديث مع حشد من الطلاب والمحاضرين **بجامعة موسكو الدولية**:

> «بعد الاحتجاجات الحاشدة التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر، شعرت الحكومة أخيرًا بأن أملها في احتمال انقضاء كل شيء بخير لم يكن مرشحًا للتحقق، غير أنها- على الرغم من ذلك- لم تبذل سوى بعض الجهود الرمزية لخطب ود المجتمع، وتريد إبقاء الأمور الأشد خطورة دون أي تغيير.
>
> رأيت أن من واجبي المدني أن أبادر إلى البوح بما عندي، فقلت في عدد من المقالات والمقابلات، بكل صراحة ووضوح، إن هذا لم يكن مقبولًا.
>
> تدعو الحاجة إلى تغييرات لا تجميلية بل جذرية، راديكالية، ونريد تغيير المواد الدستورية الناظمة لبنية علاقات سلطات الدولة لنتمكن من منع أي فرد أو جماعة من احتكار السلطة.
>
> نريد ضمان استقلال القضاء عن الفرع التنفيذي وحرية وسائل الإعلام.

أخيرًا، وعلى نحو بالغ الأهمية، نريد أحزابًا سياسية تعكس مصالح الناس الحقيقية، وجملة التوجهات الفكرية والسياسية في المجتمع، ديموقراطية اجتماعية، ليبرالية، محافظة، وغيرها.

يستحيل إنجاز كل هذه المهمات بين عشية وضحاها، ولكننا لا نستطيع في الوقت نفسه أن نطيق ضياع الوقت، لأن من شأن غياب الإصلاح العميق والتخلف عن وضع حد لاحتكار نظامنا السياسي، أن يعنيا استحالة التحديث. سنبقى عاجزين عن وضع حد للفساد، لاعتماد الاقتصاد المفرط على الموارد الطبيعية، واللامساواة الاجتماعية».

حصيلة الانتخاب الرئاسي وما حصل في المجتمع إبان الأسابيع التي سبقته تطلبا تحليلًا مفصلًا، وقد عبرت عن انطباعاتي الأولى في مقابلة مع قناة يورو نيوز التلفازية قائلًا:

«أعتقد أن هذا الانتخاب جاء مختلفًا عن الانتخابات السابقة على صعيد أنه بات واضحًا إبان الحملة أن المجتمع خارج- أميل إلى أن أقول- من حالة سبات وخدر، وراح الناخبون يشاركون في صوغ البرنامج. إذا كان رئيس الجمهورية عازمًا حقًّا على تنفيذ البرنامج، وجملة الالتزامات التي وافق عليها قبل انتخابه، إذا لم يكن الأمر خداعًا، ونحن مدعوون لأخذ وعود الرئيس مأخذ الجد، فإننا سنكون بحاجة إلى بعض العمل الحثيث من جانب التنفيذيين، والتشريعيين، والمواطنين، والجمهور كله... لن يستطيع الاستمرار على الطريقة ذاتها، حتى لو أراد. كذلك فإن مسألة الحاجة إلى برلمان جديد ستطفو على السطح قريبًا جدًّا؛ لأننا جميعًا مطلعون على أسلوب انتخاب البرلمان الحالي، وإذا كنا نريد برلمانًا فعالًا، ناجحًا، فإن هذا لا بد من إبداله بصراحة».

وفي غضون بضعة أسابيع، قفزت إلى السطح موجة احتجاجات، وقد سئلت عما ستؤول إليه، وكيف كانت هذه القوة الجديدة ستتصرف، وكيف كان من شأن أداء السلطات الرسمية أن يكون؟ كانت هذه أسئلة حاسمة فعلًا، وقد أدليت بردي في مقابلة مع **إذاعة الحرية** (إذاعة ليبرتي):

س: نزلوا إلى الشوارع، إلى **ساحة بولوتنايا**، إلى **جادة زاخاروف**، ومن ثم إلى **بولوتنايا** من جديد... وماذا الآن؟

ج: إنهم مستمرون، ويعودون من الشوارع إلى الشوارع ليعيدوا تأكيد مطالبهم، وحين تكون حكاية الانتخاب هذه قد انتهت، يكون الإلحاح على تنفيذ كل الوعود المقطوعة إبان الحملة الانتخابية، فليبادر بوتين إلى تفسير موقفه، وليحاسبْ! من شأن الضغط أن يكون أقوى بكثير مما تتوقعه الحكومة، بل وأكبر حتى مما نتوقعه نحن.

س: هل تتطور الحركة التي بدأت في **ساحة بولوتنايا وجادة زاخاروف** أم ستخمد بعد الانتخاب؟

ج: ستتوسع.

س: وهل يدرك بوتين ذلك؟

ج: أعتقد أنه يفعل، هو يشعر بذلك في المحصلة، لم ينزل إلى الشوارع حتى الآن إلا المسنون لدى حرمانهم من مكاسبهم الرخائية، ومصادفة كانوا أوائل الخارجين في البرد الشديد لقطع الطرق، وكانوا مثالًا جديرًا بالاقتداء من قبل الشباب، وأنا واثق تمامًا بأن التقدم مشروط بمضاعفة الضغط، وهو سيتضاعف، وسيصبح أكثر تنظيمًا وأغنى تسييسًا، ولن يكون بوتين قادرًا على تجاهل ذلك. هل كانت هذه نبوءة أو أمنية عبرت عنها فيما يخص رئيس الجمهورية المنتخب حديثًا؟ ربما شيء من هذه وشيء من تلك.

قرار لإحكام السيطرة

كان الوضع السياسي مختلفًا بعد الانتخاب الرئاسي: لم يعد ترادف مدفيديف- بوتين موجودًا: أعيد تأسيس (السلطة الرأسية) لبوتين بصيغة غير محدثة، دون أي من (الريب) الفعلية والمتصورة، العائدة إلى الحقبة المدفيديفية. وفي ظل هذه الأوضاع، أرى أن الحل لكل من الحكومة والمعارضة تجنب توسيع أي صدع في المجتمع. ففي مقابلة مع **إنترفاكس** أوائل أيار/مايو قلت: «يجب على كل من السلطات الرسمية وقوى المعارضة أن تحول دون حصول أي انشقاق في المجتمع، ويتعين عليها أن تبذل كل ما تستطيعه من جهد لتجنب ذلك». إلا أن الوضع سار- لسوء الحظ- في الاتجاه المعاكس، وكان ثمة قدر متزايد من انعدام الثقة والعداء، ومن الملوم أكثر؟ بعيدٌ أنا كل البعد عن إعلان أن المعارضة بريئة، إلا أنني أعتقد أن الحكومة تتحمل قدرًا أكبر من المسؤولية، فبعد الفوز في الانتخاب كان عليها أن تفعل كل ما هو ممكن للشروع في تضميد الجراح والتماس قاعدة مناسبة لتناغم اجتماعي.

وفيما يخص حركة الاحتجاج، نصحتُ بضرورة إبقائها حركة انتخابات حرة ونزيهة، وعلى ذلك الأساس كان تقديم الجبهة الموحدة الضرورية الحالية ممكنًا. أما فيما عدا ذلك فإن مسألة كيفية هيكلة كل من حركة الاحتجاج والمجتمع ككل برزت على السطح على نحو حتمي، وتبعًا لذلك كررتُ تأكيد الحاجة إلى أحزاب سياسية قوية ذات معنى على الصعيد الإيديولوجي؛ فالأحزاب الراهنة عديمة الجدوى، وقبل كل شيء فإن الحاجة داعية إلى وجود حزب يعتنق مُثُل الديموقراطية الاجتماعية ذات السجل المصوَّب تاريخيًّا، لا سيما في أوروبا. كنت لدي الاستعداد التام لتيسير هذا قدر استطاعتي، غير أنني أخفقت بالتأكيد، ولم أرغب في الاضطلاع بدور القائد؛ فإن سني وصحتي لم تسمحا بذلك ببساطة. علي أن أعترف أن أحد أكبر خيبات السنوات الأخيرة تمثلت في ندرة أشخاص مستعدين للاضطلاع بمهمة تحقيق هذا البديل السياسي، فما زلنا قاصرين على صعيد مهارة تنظيم أنفسنا من أجل تنفيذ مشروعات سياسية كبيرة، طويلة المدى، أما في المقابل فإن النظام متوفر بكل تأكيد-

بعد أن تحصن وتعزز بنخبة جديدة من الموظفين- على مشروع: مشروع إبقاء الأمور على حالها.

في السادس من أيار/مايو عشية التدشين الرئاسي، نزل آلاف الناس إلى شوارع موسكو مطالبين بالتغيير؛ ماذا جرى لذلك الحشد؟ حسب تقرير الشرطة الذي بات معروفًا للعامة بعد سنة، لم تقع أي حوادث ذات شأن، فضلًا عن الاضطرابات الجماهيرية في ساحة بولوتنايا: «نتيجة التدابير التي اتخذتها أجهزة وزارة الداخلية في موسكو، فقد كان ثمة اضطلاع كامل بمهمات تأمين النظام والأمن العامين، فلم تكن أي أحداث جدية قادرة على التطور»، ومن التقرير نفسه علمنا أن نحو 13.000 عنصر فرض قانون جُنِّدوا لصون النظام.

أكثرية المحتجين الساحقة كانت هادئة ومسالمة، إلا أن قضية إجرامية اصطُنعت من بضعة أحداث، ودامت المحاكمات أكثر من سنة، واعتُقل عشرات الأشخاص.

وبعد شهر تبنى مجلس الدوما إجراءً طارئًا، وقعه رئيس الجمهورية، قانونًا تضمن سلسلة طويلة من العقوبات، مع غرامات بين 300 و10.000 روبل، بل وجملة قيود على «الحضور الجماعي العفوي لمواطنين في أمكنة عامة»، وقد صيغ هذا القانون على نحو يترك مجالًا للسلطات من أجل تأويله بما يمكنها من حظر كل ما لا يروق لها.

إن واقع أن القانون جاء فضائحي التناقض مع مبدأ حرية الاجتماع المضمون دستوريًّا كان شديد الوضوح، ما جعلني، مثل آخرين، آمل حتى اللحظة الأخيرة، بأن يمتنع رئيس الجمهورية عن توقيعه، أما وقد وقَّعه فقد قلت: «هذا خطأ سيتعين تصويبه».

بالسرعة الفائقة نفسها اعتُمِد قانون طارئ حول (المنظمات غير الربحية التي لها وظيفة عميل أجنبي)، وقد تمثل هدفه المعلن بمنع الدول الأجنبية من التدخل في السياسة الروسية، وضمان شفافية نشاطات المنظمات العامة وشؤونها المالية. قد تبدو هذه أهدافًا جديرة بالثناء، ولم يكن ثمة ما يحول دون بلوغها في إطار القوانين

النافذة، غير أن النص الذي سلقه الدوما بسرعة دون مناقشة، وسارع رئيس الجمهورية إلى توقيعه، واستخدام كلمتي (عميل أجنبي)، وواقع حصول عمليات (تفتيش) كثيفة لمنظمات غير حكومية، مع إشراك مكتب المدعي العام بعد توقيع القانون مباشرة، والتعامل مع أي نشاط عام بوصفه نشاطًا سياسيًّا، لم يترك مجالًا للشك حول كون المقصود وصم كل مبادرة اجتماعية لا يباركها النظام بوصمة العمالة والخروج على القانون.

مع حلول أواخر 2012م بات اعتزام السلطات الرسمية الروسية تقييد النشاط المدني، وإخضاع المجتمع كليًّا لأغراضها الخاصة، واضحًا دون أي لبس، وكان فاليري زوركين، رئيس المحكمة الدستورية، أحد عتاة المدافعين عن هذه السياسة، ولم أستطع ترك موقفه دون تحد، وقد نُشِر ردي عليه في **نيزا فيسمايا جازيتا**:

«إلى رئيس المحكمة الدستورية في الاتحاد الروسي، في دي زوركين:

فاليري ديمترييف العزيز:

مقالك بعنوان (ليست هذه أخلاقًا في فوضى)، المنشور في راسيسكايا جازيتا بتاريخ 11/12/2012م، لفت نظري بعد شيء من التأخير. لن أخفي حقيقة أن كثيرًا مما في النص فاجأني لأنه- تحديدًا- مكتوب بقلم رئيس المحكمة الدستورية في روسيا ومنشور في جريدتنا الحكومية.

في سجالك مع الأحكام المفرطة في ذاتيتها لأستاذ العلوم السياسية الأمريكي ليون آرون، (حول الخيار الأخلاقي والشخصي في بناء الدولة الروسية) (نيزا فيسمايا جازيتا، 28/11/2012م)، فإنك- دونما أساس بالمطلق، وعلى نحو مناقض للحقائق التاريخية المعروفة للقاصي والداني- تنحي بالخلو من أي قيم أخلاقية إيجابية على بيريسترويكا جورباتشوف، هذه البيريسترويكا التي تراها مسؤولة عن الفتنة، وضربًا من ضروب الفوضى الخالية من الأخلاق؛ كما لو أن أولى الانتخابات الحرة مع مرشحين بدلاء طوال عقود من التاريخ الروسي لم تحدث في عامي 1989 و1990م! أو كما

لو أن الغلاسنوست الذي أتاح للناس فرصة البوح بما يجول في خواطرهم بحرية لم يكن! أو كما لو أن انفتاحًا على المعلومات، وعلى كنوز الأدب الروسي والعالمي لمصلحة المواطنين لم يكن! أو كما لو أن حرية المواطنين لمغادرة الوطن والعودة إليه لم تعتَمَد!

وماذا عن حرية الضمير والتنظيم الديني؟ وعن إعادة أمكنة العبادة إلى المؤمنين، والاحتفال الموسع بمرور ألف عام على اعتناق روسيا للمسيحية؟ لماذا تتغافل عن استئناف إعادة الاعتبار المعلقة لضحايا القمع الستاليني وإطلاق سراح السجناء السياسيين؟ كي لا أقول شيئًا عن إنهاء الحرب الباردة، واتخاذ خطوات فعلية تجاه إزالة خطر الحرب النووية وتجاه تقليص الأسلحة، ألا تستطيع أن ترى (مضمونًا أخلاقيًّا إيجابيًّا) في كل هذا؟

يمكنني أن أتصور بوضوح أصحاب جملة المصالح التي تخدمها حملات تشهير البيريسترويكا الصاخبة، والسبب الكامن وراء إعادة إطلاقها الآن، غير أنني لم أتوقع كاتبًا من مستواك ومرجعيتك منتقدًا بعنف أولئك الذين (يمجدون) بيريسترويكا جورباتشوف، ومن شأنه أن يبادر- حرفيًّا في العبارة الآتية- إلى مماهاته بانتفاضات تسعينيات آخر قرون الألفية الثانية وجرائمها، وتوظيف ذلك للحط من قدر (فتنة البيريسترويكا) الجديدة الرامية- حسب الزعم- إلى السير قدمًا في (مضاعفة تمثيل المجتمع).

المقاطع الآتية في مقالك، مثلًا، تبدو شديدة الغرابة؛ إذ تكتب: «أليس واضحًا أن تمجيد البيريسترويكا وقصف يلتسين لبرلمانه الخاص وتبريرهما يتناولان الماضي لا المستقبل؟ [كذا] إنه أنموذج، نعم أنموذج حرفيًّا، لموجة جديدة من سلبية أخلاقية مطلقة إزاء ما يحدث الآن، وأن هذه الموجة من السلبية الأخلاقية المطلقة يطلق عليها كثيرون اسم (بيريسترويكا- 2)؟».

ولأن كل هذه المتاعب تحظى -كما قد يوحي مقالك- بتمجيد ليون آرون وإطرائه، فقد يبدو هو وأمثاله ساعين إلى إغراقنا اليوم من جديد في بحر من الفوضى، وانعدام الأخلاق، والفتن. ما أعظم غَرامك بأن تصرخ:

«حرامي، قف!»، وصولًا إلى إقامة ستار حديدي جديد، إلا أنني راسخ القناعة بأن طريقًا أكثر وعدًا بما لا يقاس، طريقًا إلى الأمام، يكمن في تطهير سلطاتنا الرسمية وتجديدها، كما أعلن أعلى منصب في البلد أخيرًا ضرورة ذلك.

المناخ الفكري المفضي إلى حركات مثل البيريسترويكا لا ينشأ من رغبات مشاغبين مولعين بالفتن بمقدار ما يكون نتيجة إخفاق نظام سياسي ونخبة حاكمة في مواكبة مطالب مجتمع متطور والوعي المدني الناضج لكتلة سكانية معينة. من شأن العجز عن إدراك الصعود المطرد للاحتجاج المدني في أوضاع الاستنقاع السياسي، ومن شأن محاولة إزاحة الأمر جانبًا كما لو كان ناجمًا عن (عيوب) أخلاقية وحقوقية يعانيها (مواطنوك المبالغون في التطلب)، أن يكون قصر نظر بالغ الخطورة وخطأ فادحًا. ومن شأن السير في مثل ذلك الطريق أن يفضي بنا إلى سلسلة من الانتفاضات والثورات الدرامية.

وفيما يخص تقييم بيريسترويكا جورباتشوف الوارد في مقالك حول الفوضى الخالية من الأخلاق، سأسمح لنفسي، نشدانًا للموضوعية، باقتباس كتابة واعترافات مختلفة بعض الشيء من برقية حكومية رسمية تلقيتها. جاء في البرقية:

«ميخائيل سيرجييفيتش العزيز، أرجو أن تتقبل أطيب تمنياتي في عيد ميلادك الخامس والسبعين. ما من أحد إلا ويعرف الجهود الكثيرة التي بذلتها لتمكين بلدنا من الإقدام على اتخاذ قرار تاريخي قضى بالسير في اتجاه الإصلاح الديموقراطي، من أجل انبثاق مجتمع مدني، وبناء دولة خاضعة لسيادة القانون.

من كل قلبي أتمنى لك صحة جيدة، وأرصدة غير قابلة للنفاد من التفاؤل والإيمان بالمستقبل، وأتمنى لك النجاح في كل ما تُقْدِم عليه، والسعادة والازدهار لك ولأسرتك.

في دي زوركين

رئيس المحكمة الدستورية في الاتحاد الروسي، 2006/3/2م».

ما الذي دفعك، فجأة وعلى نحو معكوس مئة وثمانين درجة، إلى تغيير أحكامك وتقييمك؟ قد يكون السبب كامنًا في واقع أنني بدأت في السنوات الأخيرة أنتقد الحزب الحاكم علنًا، الحزب الذي يجسد أبشع السمات البيروقراطية للحزب الشيوعي السوفييتي، وقد تحول إلى آلية لصون احتكاره الخاص للسلطة، جهاز يصدِّق دون تبصر على جميع القرارات والأوامر النازلة عليه من الأعلى؟

سعادة فاليري ديمترييف العزيز! هل تصدقني حين أقول إنني لم أكتب كل الذي كتبته إلا خدمة للحقيقة والعدالة، ولا علاقة للأمر بما هو شخصي؟ أنا لا ألوذ بالغضب ولا أعرف معنى الضغائن، وأتمنى لك صحة جيدة وآمل أن تقضي عامًا جديدًا وعيد ميلاد رائعين».

رسائل تأييد في السنوات الأخيرة

«أجدني راغبًا حقًّا في شكرك على التغييرات الحاصلة في العالم الحديث بسببك أنت.

العالم أكثر انفتاحًا مما كان من قبل بما لا يقاس؛ فالفرص المتاحة لنا أعظم بما لا يقاس أيضًا مما كانت قبل 1985م، وذلك منطبق استثنائيًّا على مواطني الاتحاد السوفييتي السابق.

أنا أعرف ما أتحدث عنه، لأنني مولود في 1954م.

شكرًا لشجاعتك، ولشعورك بالمسؤولية، ولكل الاهتمام الذي تواصل إبداءه. لم تكن الحياة في الاتحاد السوفييتي قابعة خلف ستار حديدي، بل كانت أشبه بالعيش في صندوق بلا نوافذ، ومن الطبيعي أن يكون تفكك العلاقات في المجتمع قد تمخض عن

ضربة قاسية لحيوات الناس، إلا أن ذلك أمر لا مهرب منه. على الصعيد الإيجابي، فازت أجيال اليوم والمستقبل بآفاق حقيقية للمستقبل.

فاليري غيفا

سان بسترسبورج

2012/6/19».

«مرحبًا ميخائيل سيرجييفتش العزيز،

قد تكون في غنى عن ذلك، غير أنني أريد أن أخط لك بضعة أسطر؛

أنا وأهلي كنا دائمي التأييد لك، منذ مجيئك الأول إلى السلطة وحتى اليوم،

أريد أن أعبر عن رأيي عن (محاكمات) جورباتشوف الهزلية؛ كانت مقيتة وغادرة بحقك، وأعوام البيريسترويكا لا تزال كما هي الآن.

نحن السلاف، والبيلاروسيين، والروس، والأوكرانيين، طورنا تقليدًا يقضي بإغراق من يصل إلى السلطة في بحر من المدائح، وجرف من يستقيل بسيل من آيات القدح والذم، يا له من تقليد مشين!

أعتقد أن إثارة مسألة (جورباتشوف أهو مذنب أم غير مذنب؟) خطأ؛ فكيف تستطيع افتراض محاكمة شخص وفَّر الحرية (حرية الكلام، وحرية الحركة) لشعب الاتحاد السوفييتي، وصولًا في النهاية إلى توفير حق الاختيار بالذات؟ كيف تحاكم رئيسًا للاتحاد السوفييتي فعل كل ما هو ممكن، وأكثر، من أجل إصلاح الاتحاد؛ للحفاظ على كل ما كان خيرًا فيه؟ ثم كانت الفتنة، محاولة 1991م الانقلابية مع كل ما جرته من عواقب (سلسلة ردود أفعال).

أكِنُّ أعظم الاحترام لرايسا ماكسيموف؛ إنها امرأة، وزوجة، وأمٌّ، وجدَّة ممتازة.

ميخائيل سيرجييفيتش العزيز، حماك الله، أنت، وأسرتك، وأصدقاءك، من كل شر.

المخلص بصدق
بافل ليفادا (35 سنة)
لفيف، أوكرانيا
2012/8/6م».

«ميخائيل سيرجييفيتش العزيز،

اسمي آنَّا، وأنا في الثانية والثلاثين من العمر، وقد ولدت في الاتحاد السوفييتي وأتذكر خطبك في التلفاز. في طفولتي كنت أرتبك، ولا غرابة، كنت أتساءل عن سبب مسارعة أبويَّ اللذين كنت أحبهما كثيرًا إلى التحول إلى الأخبار أو تقارير الاجتماعات، ومطالبتهما إيانا نحن الأطفال بالسكوت وعدم مقاطعة ما كانا يتابعانه.

ثم جاءت كلمة (انقلاب)، وصارت متداولة في كل الأمكنة؛ جدتي أولًا وأمي بعدها توقفتا عن الإعجاب بك. وأتذكر منذ الطفولة أنه قيل لي إن جورباتشوف هو المسؤول عن كل الأخطاء. فقط الآن عندما أستمع إلى خطبك ومقابلاتك في تلك الأيام أجدني دَهِشة من قابليتك لتحمل كل ذلك. كيف امتلكت القوة والشجاعة اللازمتين لاتخاذ تلك القرارات وتحمل مسؤوليتها، حين لم يكن الناس قادرين على فهم لماذا هي ضرورية؟

أدرك أنه من غير المحتمل أن تقرأ رسالتي، ولكن... أريد حقيقة أن أخبرك، يا ميخائيل سيرجييفيتش، أنني أعتقد أنك رجل رائع! وقد كنت رئيسًا رائعًا أراد بحق تغيير حيوات الناس إلى الأفضل. ما أشد أسفي أن نكون مفتقرين إلى أمثالك في حكومتنا الحالية، والأمل في الحصول قريبًا على أي منهم ضئيل.

لك مني جزيل الشكر، وعذرًا على السذاجة المؤكدة التي طبعت أسلوب هذه الكتابة.

آنا، كييف، 2013/1/31م».

«ميخائيل سيرجييفيتش العزيز،

صدقًا، لم يسبق لي، في الحقيقة، أن فهمت (كي لا أستخدم عبارة أقسى) ما أنجزته، على الرغم من أنني أتذكر أعوام 1989–1991م بوصفها أفضل الأعوام في حياتي؛ الحرية!

الآن وحسبُ أرى مدى أهمية ما فعلته! ولدتَ في كنف النظام، ولكنك أحدثت فيه مثل هذا القدر غير القابل للتصديق من التغييرات، مثل غريب من خارجه، وحققت المستحيل. لا أعرف هل كنت متوفرًا على فريق من الزملاء ذوي العقول المتناغمة أو لا، إلا أنني أستطيع أن أتصور مدى ثقل الأعباء التي حملتها.

أرجو أن تتقبل جزيل شكري الصادق على ذلك الوقت.

أجدني عاجزًا عن تفسير مدى أهمية تلك التغييرات وغناها بالمعاني لكثيرين، لكن ماذا في ذلك؟ الزمن نفسه سيضع كل شيء في نصابه، وتلك واحدة من مواصفاته.

المخلص

كونستانتين كابوستين

2013/2/5م».

«اسمي فلاديسلاف غورفيتز،

ولدت ونشأت في أوكرانيا، وفي 1989م سُمح لعائلتي أن تهاجر من الاتحاد السوفييتي.

كنت في السادسة عشرة من العمر وقتئذ، والآن أنا في الأربعين.

في حياتي كلها بقيت شديد الرغبة في شكر ميخائيل جورباتشوف على كل ما فعله لعائلتي، كما لملايين البشر في العالم.

لا أريد إلا أن أبعث بامتناني الشخصي باسم مئات ملايين البشر الذين أنقذ حيواتهم، في سجون الشرطة وأفغانستان، وعلى منحنا الحرية. لا أبكي أبدًا، ولكن دموعي تتدفق وأنا عاكف على كتابة هذه الرسالة إلى ميخائيل العزيز.

شكرًا بلا حدود يا ميخائيل جورباتشوف العزيز. أرفق صورة لي مع أبوي حين كنت صغيرًا، كي تتمكن من رؤية ثلاثة من الملايين الذين جعلت حيواتهم أفضل.

فلاديسلاف غورفيتز (فلاد جيمس ميتشل الآن)

2013/2/28م».

«مرحبًا يا ميخائيل سيرجييفيتش العزيز،

اسمي إيفان، وأنا مقاول في الرابعة والثلاثين من العمر. أريد أن أشكرك على مساهمتك في تنمية روسيا، وأنا شاكر لك شخصيًّا على الحرية التي أتمتع بها اليوم.

ليهبك الله الصحة الجيدة والخير كله، وأتمنى أيضًا أن ترى إنجازاتك تتطور ولا تضيع مع مرور الوقت، وهذا شيء نحن جميعًا بحاجة إليه.

أعداد هائلة من الناس الديناميكيين شاكرون لك على ما فعلته. شكرًا! أتمنى لك السعادة والسلام.

المخلص باحترام،

إيفان يابلونكس

2013/6/3م».

«السيد جورباتشوف العزيز،

منذ وقت قريب قرأت كتابك وحيدًا مع نفسي، وأريد- إن أمكن- أن أتقاسم معك بعض ردود أفعالي. أنا في السابعة والأربعين من العمر، وولدت في سيلكوفو بمنطقة موسكو، وترعرعت في أرمينيا، في يريفان.

إبان رئاستك كنت كافي الرشد لفهم كل ما كان يحدث وتأمله، وأتذكر أن أكثر الناس كانوا ساخطين على سياساتك وخططك.

على الدوام كان يراودني الشعور بأننا غير مطلعين على الصورة الكاملة، وهو ما منعني من إلقاء اللوم كله على شخص واحد، يحاول أن يكون إمبراطورًا.

كتابك أتاح لي فرصة امتلاك فهم واضح لأسباب ما حصل، وأنا متأكد الآن من أن أحدًا لم يكن قادرًا على الحيلولة دون تلك الحصيلة أو تحسين الوضع.

رغم كل الأخطاء المقترفة في الماضي، وتلك التي ما زلنا جميعًا- وأنا من بينهم- نواصل اقترافها، فإنني أقدِّر ما كنت تحاول فعله. الأعوام ستمضي، إلا أن أجيالًا جديدة ستظل تتحدث عنك، وستتذكرك بوصفك رجلًا أدار وجه البلد نحو الاتجاه الصحيح، وأعتقد أن ذلك إنجاز عظيم.

كذلك أكنُّ قدرًا عظيمًا من الاحترام لطريقتك في استحضار زوجتك رايسا في الكتاب؛ التي كانت وستبقى إلى اليوم السيدة الأولى الوحيدة للدولة، السيدة الأولى التي كانت قادرة على مناقشة مشكلات البلاد صراحة، وبفطنة ورؤية، لم يكن شعبنا قط معجبًا بذلك.

أتمنى لك صحة جيدة ومزيدًا مزيدًا من الأعوام في الحياة.

ليباركك الله!

بافل ساركيسيان

2013/6/11م».

«يسرني استثنائيًّا أن أؤكد أنك إحدى الشخصيَّات المرموقة في عصرنا، وأن مكانتك في التاريخ مضمونة؛ لا لأنك- كما يزعمون- (دمرت الاتحاد السوفييتي)، فتلك سخافة! بل لأنك تنبهتَ إلى الصدوع في هيكل الاتحاد السوفييتي، وأقدمت على خطوات لتصويب الأمور، ورفعت أولوية العامل الإنساني عاليًا، وأصلحت المجتمع لخير الناس، ووضعت حدًّا لعزلة الاتحاد السوفييتي الدولية، ومهدت الطريق إلى حضارة

حديثة. أولئك الذين أجهزوا على الاتحاد السوفييتي هم (النابوبات) الصغار[1]، أولئك الهائمون جدًّا بحب السلطة والمال. لو أعيدت هيكلة الاتحاد السوفييتي وفقًا لأنموذجك لدام إلى اليوم، دون إلحاق أي أذى بكتلتنا السكانية أو الأمم الأخرى، وكان من شأن ما لديه من طاقة، واقتصاد، وثقافة ممركزة، أن تبقى محفوظة.

أتمنى لسعادتك النجاح، والصحة الكاملة!

البرفسور تيو- تيودور مارشالكوفسكي، د.ع.

بلتسي، مولدوفا

2013/10/18م».

«يطيب لي أن أتمنى لميخائيل سيرجييفيتش الصحة، والثبات، والنجاح، وأقول له شكرًا على اجتهادك ماضيًا وحاضرًا لخير المجتمع، وعلى اهتمامك بتوفير الحرية والعدالة في روسيا. آمل أن يتوقف الروس ذات يوم، على الرغم من كل شيء، عن أن يكونوا عبيدًا، أن يفتحوا أعينهم ويعبروا عما يلزم من الاحترام لا لإصلاحيي هذه الأيام على الورق، بل لرجل أقدم بصدق على التضحية بامتيازاته وموقعه من أجل الآخرين، وأن يبادر- على الأقل- إلى إقامة ولو نصب تذكاري لإنسان حقيق الإنسانية، بدلًا من كل تلك الأعداد التي لا يحصرها عد من قتلة حملات الإبادة الجماعية.

تي إيه قاسوموف

سان بيترسبورج

2013/10/20م».

«مؤمن أنا بصدق رجل حكم بلدًا كان شعبه بائسًا ومضطهدًا على مرِّ التاريخ، ومؤمن أنا بأن ذلك الصدق هو الذي وفر الحافز الذي أيقظ شعورًا بالاعتزاز القومي وإحساسًا بحرية داخلية لدى عديد من مواطني بلدنا.

---

[1] النابوب هو الحاكم الإقليمي في الإمبراطورية المغولية بالهند.

تتعذر كتابة التاريخ اشتراطيًّا، انهار الاتحاد السوفييتي لأسباب نظامية (ذات علاقة بالنظام)، وكان يتعين علينا منذ زمن طويل أن نواجه تلك الحقيقة. ما لدى روسيا الآن هي دولة بوليسية ذات نظام سياسي غير ناضج، ومفتقرة، إذًا، إلى الخيار. قطعًا لا يمكن استئصال الشعور بالحرية، وبالكبرياء، وبالاحترام المتبادل، ولا معنى للرد على خساسة الروح؛ فهي لن توصل إلى شيء وستزول لأنها مقيتة. نحن بحاجة إلى أن نواصل العمل الفعلي، وذلك هو أسلوب الفوز الوحيد.

مع الاحترام والإخلاص

إيليا أليكسييف

روستوف على الدون

2013/11/12م».

«ميخائيل سيرجييفيتش العزيز،

لسنوات عديدة وأنا متعايش مع شكري لك على تحريري من التوقع اليومي للحرب النووية، وكان الأمر واقعًا ملموسًا بالنسبة إلي منذ كنت في الثامنة من العمر. أنت- وحدك أنت- حررتني من ذلك الخوف، الذي كان أصبح جزءًا من حياتي.

أشكرك أيضًا على الكتب الرائعة التي استطعتُ قراءتها في صغري حيث تدفق الأدب الرائع على عقول الجميع في البلاد.

شكرًا على البث المباشر لجلسات المؤتمر الأول لنواب الشعب في الاتحاد السوفييتي عام 1989م، ذلك البث الذي تابعته وأنا عاكفة على المراجعة استعدادًا للامتحانات.

المخلصة بصدق

يلينا رودينا

2013/12/1م».

«يسرنا أن نخاطب عظيم الاحترام ميخائيل سيرجييفيتش جورباتشوف بعبارات التأييد والشكر هذه، غير أننا وجدنا أنفسنا متعثرين بعدد من الإشاعات الوضيعة عنه على الإنترنت. يهمنا أن يكون ميخائيل سيرجييفيتش على يقين بأن هناك أناسًا يحبونه ويقدسونه، على الرغم من الحملة القذرة المتواصلة الهادفة إلى تشويه سمعته.

ميخائيل سيرجييفيتش العزيز، في سنوات طفولتنا ومراهقتنا كنت أنت على رأس الدولة، وكنا متطرفي العرفان لك على سياسة الغلاسنوست (يا لها من كلمة مشرقة!) التي وفرت لبلدنا فرصة حقيقية ليصبح حرًّا ومزدهرًا. مؤسف حقًّا أننا لم ننجح حتى اللحظة في توظيف هذه الفرصة، وربما لم يضع كل شيء بعد.

الصحة الجيدة لك ولمن يلوذ بك، وشكرًا مرة أخرى.

ألكسندر ياجودكين والعائلة

2013/12/26م».

الحاجة إلى الحوار بين الحكومة والمجتمع

ما النتيجة المحتملة لمسار السلطات الرسمية الراهن إذا لم يبادر رئيس الجمهورية إلى ضبطه؟ لا أشك في أن استمرار الوضع القائم هلاكٌ لروسيا. وقد تحدثت عن هذا الموضوع في محاضرة عامة للشباب ألقيتها في آذار/ مارس 2013م في وكالة **نوفوستي للأنباء**؛ وهو يوم أتذكره جيدًا؛ حديثي، وجلسة الأسئلة والأجوبة بعده، داما نحو ساعتين، وفيما يأتي النقاط الرئيسة التي تطرقت إليها أمام الشبيبة التي ملأت القاعة:

«تتزايد صيرورة السياسة صورة زائفة للديموقراطية؛ فالسلطة كلها متمركزة بأيدي الفرع التنفيذي؛ بيدي رئيس الجمهورية، ويكتفي البرلمان بتوقيع القرارات على بياض.

نحن مفتقرون إلى قضاء مستقل ذاتيًّا، والاقتصاد محتكر، وهو أشبه بتاجر مخدرات مدمن على صادرات النفط والغاز، ومبادرة أصحاب المبادرة مكبلة، وجملة مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة تواجه عقبات هائلة، وثمة هوة من الضخامة غير مقبولة بين المداخيل ومستويات معيشة أكثرية الشريحة الميسورة من السكان وسائر الآخرين.

ثمة مجالات، مثل التعليم والصحة والعلوم، تثير قدرًا كبيرًا من القلق.

منذ 2004–2005م وأنا دائب على الكلام باستمرار على هذه المشكلات، وهي قضايا أثيرت بكثير من الصراحة من قبل آخرين إضافة إلي، ولكن الحكومة لم تقدم ردودًا ذات معنى على الإشارات الصادرة عن المجتمع، وأخيرًا تمخض ذلك السلوك عن رد فعل المجتمع.

استيقظ المجتمع وطالب بحقوقه، ومن جديد طالب الناس بالتغيير، ولكن الحكومة بدلًا من إطلاق أي حوار، لاذت بالمخادعة، لا همَّ لها سوى البقاء في السلطة مهما كان الثمن. لبعض الوقت، نجحتْ في مقاومة موجة الاحتجاج، ولكن مشكلات روسيا لم تختف، وهي مرشحة لأن تصبح أكثر سوءًا إذا بقيت الأمور على حالها دون تغيير.

ذلك يعني أن روسيا تتصدى، مرة أخرى، لمهمة الاختراق التاريخية وصولًا إلى الديموقراطية الحقيقية.

لا يستطيع الناس أن يؤثروا في مسار التاريخ ما لم ينخرطوا في السياسة، فالواقع يوحي بأن فرصة التأثير في صنع القرار من خلال منظمات حزبية واجتماعية فاعلة ممثلة لمصالح الناس تكاد تكون معدومة، ومن ثم فهم مجبرون على البحث عن أساليب أخرى، من خلال الإنترنت، وعن طريق مظاهرات احتجاج عفوية أو منظمة، أو باتصالات غاضبة مع البرامج الإذاعية.

غير أن المطلوب هو انخراط سياسي حقيقي، ولكن ذلك مغيب بإسالته فيما يشبه البالوعة (المصرف) من قبل حزب روسيا الموحدة، وسلسلة من المنظمات الرسمية وشبه الرسمية الأخرى.

إذا تصدَّر أي شخص خارج المؤسسة المعتمدة رسميًّا، فإنه يتعرض لعملية تهميش سريعة، ويمنع من الوصول إلى المسرح السياسي، وأستطيع إدراج عشرات الأسماء لأناس كانوا فاعلين في السياسة خمس سنوات إلى عشر، وهم الآن مختفون عن الأنظار ببساطة. مهما كانت علاقة المرء بهم، يبقى طرد الناس من الحلبة السياسية شرًّا.

مقلدًا الحزب الشيوعي، صار حزب روسيا الموحدة (القوة القائدة والموجِّهة) في السياسة الروسية، ولكن المشكلات الفعلية المنتصبة في وجه الناس لا تجد من يتولى معالجتها، فتطفو على السطح متطلبة تدخلًا (على أعلى المستويات). أمام تحديقاتنا المروعة، تنحط الإدارة الجزئية للسياسة من القمة إلى مستوى توجيه حركة المرور، وإعداد جداول مواعيد القطارات.

يجري تسويغ هذا كله من منطلق الحاجة إلى الحفاظ على الاستقرار، وهذا صحيح؛ فلا ريب أننا بحاجة إلى استقرار، ولكنه الاستقرار القائم على الديموقراطية، الاستقرار الذي يتحقق بالحوار، وبالتنافس بين قوى سياسية مسؤولة، قوى عاكفة على صوغ برامج متنافسة، وعلى السعي إلى دعمها، وهذا شيء لا نتوفر عليه، على الرغم من أننا قطعنا جزءًا من الطريق؛ ربما النصف وربما أقل، في ذلك الاتجاه، وإذا لم نتقدم فقد ننزلق إلى الخلف فنغدو مضطرين إلى إعادة اكتشاف الطريق ذات يوم في المستقبل، ومن ثم فسنضيع الزخم، وسنبدد الوقت، وذلك بالغ الخطورة في عالم اليوم، فجيراننا في عصر العولمة باتوا- سلفًا- منجزين لتلك القفزة، أو أنهم يوشكون على فعل ذلك.

لا نستطيع أن نتحمل التخلف عن الركب، وفي غياب التنظيم السياسي نحن محكومون بالاستنقاع في أوحال الماضي، والانحدار نزولًا إلى ما تحت طاولة الأسرة الدولية.

أعتقد أن كلًّا من الحكومة الحالية والمجتمع يواجهان خيارًا تاريخيًّا، ومن الحيوي أن يدرك الطرفان، وجوبًا، أن لا حل لمشكلات روسيا المعقدة إلا

بوسيلة التعاون الديموقراطي، فالصدع بين الحكومة والناس لم يعد قابلًا لأن يطاق.

سأقول بصراحة إن السلطات هي المدعوة أساسًا، في هذه اللحظة، إلى أن تخطو الخطوة الأولى، أما متابعة السير على طريق إحكام السيطرة، وشد البراغي، وإصدار القوانين المقيدة لحقوق الناس وحرياتهم، ومهاجمة وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، فمدمِّرة، ولن تفضي في النهاية إلى أي مكان.

أنا واثق من أن الحكومة ستلقى ردًّا إيجابيًّا إذا ما اختارت طريق الحوار مع طرف فعال ومهتم في المجتمع.

كان للشبيبة دور مؤثر في نهوض حركة الاحتجاج المدنية، وقد شجعتني طاقتهم ونمط سلوكهم في الاجتماعات، غير أن خبرة حياتي كلها في السياسة تحذر وتنبه إلى أن الأمر سيكون صعبًا؛ فلا يمكن كسب التغيير الكبير بسهولة؛ لا بد للطاقة والحماسة من أن تكونا مشفوعتين بالمثابرة، وبالقدرة على التنظيم الذاتي، وبالتفكير الواضح، وبالإصغاء إلى آراء الآخرين وأخذها في الحسبان. باختصار، تدعو الحاجة إلى تعلم فن النضال في سبيل الديموقراطية مع مواصلة ممارسة هذه الديموقراطية.

ثمة نقطة بالغة الأهمية أريد الإتيان على ذكرها وتأكيدها تحديدًا: تجنبوا الانشقاقات! لن تكون ثمة أي هوة بين الأجيال أو بين الاتجاهات المختلفة في إطار قوى الديموقراطية.

ستكونون بحاجة إلى إظهار النضج والروح الوطنية الصادقة، أي تذكر مسؤولياتكم تجاه البلد، وتجاه المجتمع، وتجاه مستقبل روسيا، فإذا فعلتم ذلك فإنكم ستكونون قد بينتم أن الناس قادرون على تغيير التاريخ، وأن مواطني روسيا جيدو التأهيل والجدارة لأخذ مستقبل البلاد بأيديهم وبنائها ديموقراطيًّا.

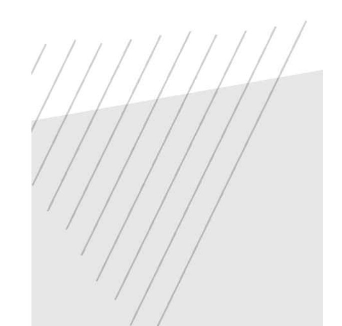
حقيقة الأمر هي أن ذلك هو خيارنا النافذ الوحيد».

3

الجزء الثالث

عالم اليوم المسكون بالقلق





أهمية التفكير الجديد

الأعوام المنقضية منذ مغادرتي للكرملين كانت زمن تغييرات هائلة، ولم أستطع الانعزال عما كان يجري؛ وقد تفاعلت على الدوام مع الأحداث، وحاولت التأثير فيها في إطار قدراتي وفُرصي، وأطلقت ودعمت مشروعات دولية، وحرصت- في الأوضاع الجديدة- على مواصلة ما كان قد بدئ به في أعوام البيريسترويكا.

تساءلت عن أفضل طرائق الكلام على العشرات، بل المئات حقًّا، من اللقاءات، والأسفار، والندوات، والمحاضرات، والمقالات التي خصصتها لأحداث عالمية، فكيف كنت أستطيع إغفال رؤية الغابة بالتركيز على الأشجار وحسب؟

سألت نفسي عن الشيء الرئيس؛ الخيط المخترق لمسلسل نشاطاتي الدولية على امتداد السنين، وحضر الجواب مباشرة: كنت دائم الحرص على متابعة الدفاع بالتزام عن **التفكير الجديد** لحقبة البيريسترويكا، وجملة الأفكار والمبادئ التي عرضتها أنا وزملائي على العالم في النصف الثاني من ثمانينيات آخر قرون الألفية الثانية، محاولاً تطويرها والسعي لتطبيقها على أوضاع عالم سريع التغير. يطيب لي أن أكررها هنا، لأني متأكد من أن **التفكير الجديد** هو الذي جعل وضع حدٍّ **للحرب** الباردة ممكنًا. وأعتقد أن العالم ما زال بحاجة ماسة جدًّا إليه- إلى **التفكير الجديد**- اليوم.

لم يكن تفكير البيريسترويكا الجديد حزمة عقائد دوغماتية جامدة، أو شرعة ممارسة؛ لقد تطور وتكامل بأفكار جديدة عاكسة مسار أحداث العالم، إلا أن أساسه بقي ثابتًا: التسليم بترابط العالم وتبعيته المتبادلة، وباستحالة تجزئة الأمن الكوكبي، وبأهمية القيم والمصالح الإنسانية الكونية الشاملة. ففي شباط/ فبراير 1986م، أعلنتُ ذلك من على منصة المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. وصار منظورَ الحزب، وبات منطويًا على أهمية مصيرية خطيرة.

لم يكن **التفكير الجديد** وحيًا مفاجئًا خارجًا من العدم؛ بل كان له نوع مما قبل التاريخ، جملة سوابق. وفي مناسبات غير قليلة عمدت- في أثناء إلقائي للمحاضرات أو الكلام في الولايات المتحدة- إلى اقتباس خطاب ألقاه الرئيس جون إف كندي في الجامعة الأمريكية بواشنطن العاصمة، في حزيران/يونيو 1963م، حيث دعانا إلى «عدم رؤية النزاع محتومًا، والتوافق مستحيلًا، والتواصل مجرد تبادل للتهديدات وحسب»[1]. وفي زحمة الحرب الباردة، استطاع كندي أن يتحرر من الحلقة الشيطانية المفرغة لظاهرة شيطنة (العدو)، والسعي إلى الهيمنة على العالم؛ قال كندي: إن عالم المستقبل لن يكون «سلامًا أمريكيًّا مفروضًا على العالم بأسلحة حرب أمريكية»، إما أن يكون سلامًا للجميع، أو لا يكون أي سلام بالمطلق، وحين ننتقد الشيوعيين كان يقول: يجب علينا ألا نشيطن الشعب السوفييتي؛ إنهم مثلنا تمامًا.

تمثل مبشرون آخرون **بالتفكير الجديد** بمفكرين وساسة مرموقين؛ من أمثال الديموقراطيين الاجتماعيين **أولوف بالمه** و**فيلي براندت**، اللذين تمكّنا قبل غيرهما من إدراك جملة تحديات الأزمنة الحديثة واستيعابها. ذلك هو أصل مفهوم (الأمن المشترك) الإبداعي في العصر النووي الذي أشاعه **بالمه** ودعمه، ونماذج التغلب على المجابهة بين الشرق والغرب، والتعاون العابر لأوروبا، أوروبا الكبرى، التي طورها كل من **براندت**، و**فرانسوا ميتران**، و**هلموت شميدت**.

كذلك انطوى **التفكير الجديد** على مبادئ مهمة حول التعاون الدولي، مبادئ جرى تطويرها، حتى إبان الحرب الباردة، في الأمم المتحدة. مقاربة **التفكير الجديد** الإنسانية كانت متناغمة مع مناشدات الحركات المعادية للحرب وقيادات الأديان العالمية وطلباتها.

ولما كان نوعًا من التوليف أو التركيب فإن **التفكير الجديد** هو النزعة الإنسانية الحديثة، الرامية إلى دفعنا نحو مجتمع أكثر استقرارًا، وأمنًا، وعدلًا، وإنسانية.

[1] جون إف كندي، متحف المكتبة الرئاسية، خطاب افتتاح عام دراسي، الجامعة الأمريكية، 1963/6/10م.

لم يكن الاعتراف بترابط العالم وتبعيته المتبادلة، وبأولوية القيم والمصالح الكونية الشاملة، منطويًا -بأي صورة من الصور- على نوع من غياب احترام سيادة الدول والمصالح القومية، ولم يجادل أحد في أهميتها بالمقارنة بأهمية المصالح الطبقية والتعاونية وغيرها، أما الآن فتعين على الجميع أن يأخذوا في الحسبان أوضاعًا جديدة مع تصدر مصالح مشتركة للبشرية كلها سلم الأولويات، إذ باتت الحاجات الضرورية متمثلة بمنع الحرب النووية من جهة، وبإنقاذ البشرية من الكارثة البيئية من جهة ثانية.

اقتنعنا بأن ذلك لا يمكن بلوغه إلا من خلال جهود مشتركة لجميع البلدان والشعوب؛ ومن هذه الوثيقة المحددة المتضمنة أهداف سياسة البيريسترويكا الخارجية وسماتها كان استخلاص البنود الآتية:

- رفض مجابهة الغرب الإيديولوجية؛
- رفض أي مقاربة معسكرة للعلاقات الخارجية؛
- اعتماد سياسة قائمة على وقف سباق التسلح، وإزالة أسلحة الدمار الشامل، واختزال القوات المسلحة، والشروع في نزع السلاح وصولًا إلى مستوى (الكفاية المعقولة)؛
- إعلان نوع من الرغبة في دمج اقتصادنا في الاقتصاد العالمي، وشمل روسيا في دائرة الحضارة عمومًا؛
- الاعتراف بحق الاختيار للجميع، ومن ذلك اختيار النظام الاجتماعي؛
- نبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية لفرض سلطة هذا على ذاك؛
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة؛
- تعزيز الدبلوماسية الوقائية وغرس الثقة بوصفها عاملًا حاسمًا في السياسة الكوكبية؛

- إبداء الاستعداد للتعاون مع جميع المبادرين إلى التحرك المشترك لمعالجة قضايا غير واردة من قبل على جدول الأعمال الدولي مثل حقوق الإنسان، والبيئة، وأمور الإغاثة الخيرية.

كان هذا جديدًا بالنسبة إلينا، واشترط تغييرًا في كل من السياستين الخارجية والداخلية، وفي الوقت نفسه تعمدتُ قاصدًا تمامًا تأكيد أن التبعية المتبادلة الكوكبية الحديثة لم تترك لأحد أي خيار غير التغيير لشركائنا في المفاوضات ولقادة الدول الغربية. والأحداث اللاحقة كانت ستكشف عن أن جميع شركائنا، بلا استثناء، لم يكونوا مراعين لمبادئ هذا النوع من التفكير، وهو ما كان العالم كله وهم أنفسهم كانوا سيدفعون ثمنه عاجلًا أو آجلًا.

بعد الاستقالة من رئاسة الجمهورية نهاية عام 1991م، وجدت نفسي، بالتأكيد، في وضع مختلف جدًّا، غير أنني رأيت أن عليَّ واجب السعي لضمان تمكين **التفكير الجديد** من التجذر بقوة في العالم، على الرغم من التغيير الحاصل في ميزان القوة الكوكبي الناجم عن اختفاء الاتحاد السوفييتي عن الخريطة. لم يكن الوضع سمنًا على عسل، وكانت الحرب الباردة قد انتهت حتى قبل تفكك الاتحاد السوفييتي، باعتراف شركائنا الغربيين، ولم تعد روسيا وبلدان الغرب تنظر نظرة عداء بعضها إلى بعض، وتوافرت فرص للتعاون، ثنائيًّا من ناحية، وعلى صعيد التصدي لتحديات كوكبية من ناحية أخرى.

بدأ هنري كيسنجر، أحد أوائل ضيوفي في المؤسسة، حوارنا قائلًا: إن روسيا الجديدة الظاهرة على المسرح العالمي للمرة الأولى بلا أعداء، وباستطاعتها أن تثق بأن أمنها مضمون حتى المستقبل المنظور. ثم أضاف: «وذلك بفضل جهودك أنت إلى حد كبير». وافقته، ولكن مع التنبه المهم إلى حقيقة أن نِعَم الأمن، والعلاقات الجيدة، والتعاون مع بلدان أخرى، لا تأتي مرة وإلى الأبد، ولجعلها دائمة لا بد من اعتماد سياسات وخطط قائمة على قاعدة ما تم إنجازه، وهو ما يشكل انعكاسًا صادقًا لتلك التغييرات.

تحديات العولمة

في الوقت نفسه، كان العالم دائبًا على التغير السريع، والعمليات التي بدأت من قبل اكتسبت زخمًا من جراء انتهاء الحرب الباردة، ومن المؤكد أن المجابهة الكوكبية كانت قد لجمتها، وإن لم تستطع وقفها، أما الآن فقد تسارعت وانتشرت على كوكب الأرض افتراضيًّا، وراح الأكاديميون والساسة يطلقون على جملة تلك العمليات التي غدت التوجه السائد للتطور العالمي اسم العولمة.

من البداية أقدمنا، أنا وزملائي في **مؤسسة جورباتشوف**، على جعل هذه الظاهرة قمة الأولويات في أبحاثنا. اعتقدت أن العولمة وفرت فرصة للانتقال إلى نظام عالمي أكثر أمنًا واستقرارًا، وصولًا -آخر المطاف- إلى حضارة جديدة قائمة على المزاوجة بين جملة المثل والقيم الرئيسة لدى مختلف الثقافات والأيديولوجيات. اخترنا عبارة (**نحو حضارة جديدة!**) شعارًا لمؤسستنا، ومع ذلك بقيتُ بعيدًا عن إضفاء الصفة المثالية على النهج الذي كانت تتبعه العولمة، وقد طرحتُ آرائي حول هذا الأمر في ندوة عُقدت في صيف 1992م، قائلًا:

«تتقدم حركة البشرية المشروطة موضوعيًّا نحو التفاعل والتبعية المتبادلة بسرعة كبيرة، ما يجعلها تقتلع، عنوة، نمط الحياة المألوف لمئات ملايين البشر، مجبرة إياهم على الانقطاع عن أنماط سلوك وأساليب تفكير راسخة منذ أزمان طويلة. ورد الفعل الغريزي لأي شخص عادي يشعر بالعجز بعد تعرضه لصفعات رياح التغيير من كل الجهات؛ هو الانسحاب إلى عالمه الخاص الصغير، وعالمه التقليدي؛ الديني أو القومي، وهذا هو ما يفسر الطوفان الحاصل لجملة النزعات الأصولية، والدينية المتعصبة، والقومية الفظة، والطاغي على مناطق عديدة من العالم.

يعيش عالمنا عملية انتقالية كبرى نحو صيغة جديدة من التعايش التكافلي بين الشعوب، وهذا يثير مشكلات ضاغطة بحاجة إلى تحليل معمق وحلول

منسقة، وإحدى هذه المشكلات، ولعلها الأكثر إرباكًا، هي كيفية التوفيق بين الموارد المتوافرة ورغبة الكتلة السكانية سريعة التنامي ذات المليارات في أن تعيش حياة محترمة كريمة لائقة... منذ اللحظة من المهم أن نبادر، نحن الأسرة الدولية، إلى أخذ الوضع في الحسبان في أثناء مغادرتنا لحقبة الحرب الباردة. يتعين علينا أن نسلِّم بأن جميع التغييرات المؤكدة في المشهد الكوكبي كما في منظومة العلاقات الدولية ليست- حاليًّا- إلا مؤقتة.

فبعد انهيار العالم الثنائي ثمة عالم متعدد الأقطاب بدأ ينبثق، عالم ستضطلع فيه بأدوار متعاظمة كل من أوروبا الغربية الموحدة، والصين، واليابان، وعدد من البلدان الأخرى... على الرغم من كل العقبات والمعارضة، ثمة نظام ضبط دولي لقضايا اجتماعية مهمة ينبثق وسيواصل الانبثاق، وهذه العملية محكومة- على الرغم من كل ما فيها من تناقض- بأن تحدث من خلال- أعتقد وآمل- تفويض طوعي من دول إفرادية، بصلاحيات أساسية لحل مشكلات لا يمكن تناولها إلا على مستوى دولي. من المنتظر أن يتسع طيف هذه الصلاحيات التي يتعذر بالتأكيد ألا تكون إلا على أساس طوعي... ستكون الثقة المتبادلة أساسية كي تكون المؤسسات الدولية فاعلة، أما الثقة فإنها ستنشأ إذا ما بادر أولئك المنخرطون في العملية إلى صوغ سياساتهم وخططهم على قاعدة إجراءات ديموقراطية شفافة».

أشعر أنني تمكنت في ذلك الخطاب من تلخيص وعد عملية العولمة من جهة، وجملة المشكلات الشائكة الناشئة مع تقدمها من جهة ثانية. بداية جرى تقديمها بوصفها عملية إيجابية دون لبس، عملية تفضي إلى إمكانات لا حدود لها بالنسبة إلى الجميع، وإلى حدٍّ ما كان ذلك خطأ بريئًا، لكنه حظي بالتأييد، جزئيًّا، لاستغلال الوضع الجديد، وتثبيت احتكار القيادة من قبل الغرب، والولايات المتحدة بالدرجة الأولى.

صارت العولمة هدف أحد مشروعات البحث الرئيسة لدى **مؤسسة جورباتشوف**، وكنا من أوائل المنبهين إلى المناحي السلبية التي ما لبثت أن أصبحت متزايدة البروز مع تسارع العولمة، والمشيرين إلى أخطارها الوازنة. وكان الاستقطاب بين الثراء والفقر الكوكبيين تنامى بوتائر خطرة.

مشكلات العولمة وعواقبها باتت بندًا ثابتًا على جدول أعمال المنابر الدولية، ومن ضمنها تلك التي هي على أعلى المستويات؛ ففي 2000م نوقشت في القمة الألفية المعقودة بنيويورك في مقر الأمم المتحدة، بحضور 160 رئيس دولة وحكومة، وجيء على ذكرها في **البيان الألفي** المعتمد في القمة، وأقرت من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

بالتوازي، أيضًا في نيويورك، في شهر أيلول/ سبتمبر نفسه، عقدت ندوة 2000 لحال العالم، بمشاركة أعضاء مرموقين من نخبة العالم السياسية، وكنت أحد مُطْلقي الندوة، وتوليتُ رئاستها، وألقيت كلمة الافتتاح مؤكدًا الحاجة الماسة إلى الاهتداء إلى طريقة ما من أجل ضبط عملية العولمة العمياء، غير الخاضعة لأي تحكم.

كانت حصيلة مشروعنا عملًا جماعيًّا بعنوان: **تجليات العولمة: القضايا الصعبة للتنمية المعاصرة**[1]، وذلك المجلد لا يحاول تحليل ظاهرة العولمة، وتعقيداتها، وإيجابياتها وسلبياتها، وحسب، بل وتلخيص مفهوم (عولمة ذات وجه إنساني)، عولمة مسؤولة اجتماعيًّا وبيئيًّا. هذه المحاولة الأولى لاقتراح بديل لم تستطع أن تحلم بتقديم أجوبة وحلول لجميع القضايا والمشكلات، ولكنها حرصت على التجاوب مع مطلب عام فعلي: كانت الحركة المطالبة بعولمة بديلة تكتسب زخمًا، وتسلط الأضواء على مشكلات جدية. وقد زادت الحركة قوة بعد إفضاء أزمة 2008م الاقتصادية الكوكبية إلى الكشف عن عيوب الادعاءات الكامنة راهنًا في التنمية العالمية.

تمثل أحد الاستنتاجات بالغة الأهمية، المنتصبة في وجهنا متحدية إيانا لدى معاينتنا ما كان جاريًا في العالم، بأن أي بلد، أو حتى مجموعة بلدان، لن يكون -وحده- قادرًا على الارتقاء إلى مستوى التصدي لتحديات الألفية الجديدة الكبرى، وهذه التحديات هي تحديات الأمن، والفقر، والتخلف الاقتصادي، والأزمة البيئية، وهي مترابطة وتتطلب في النهاية ردًّا موحدًا ومتكاملًا؛ وإن مجرد مداها، والأخطار

---

[1] إم إس جورباتشوف، تجليات العولمة:... (بالروسية)، منشورات آلبينا، 2003م.

التي تنطوي عليها، أمور غير مسبوقة باعتقادي، وناقشتها في عديد من المناسبات مع سياسيين، وعلماء، وناشطين اجتماعيين، وشاركت في العشرات من المؤتمرات والندوات، وأجريت المقابلات، ونشرت المقالات، وثابرت على تأكيد قناعتي مرة بعد أخرى بأن العالم سيخفق في التصدي الناجح لجملة هذه التحديات، في غياب **التفكير الجديد**.

تحدي الأمن

التحديات التي تواجه الأمن ترتدي أثوابًا مختلفة؛ أخطرها أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، ويتضاعف القلق من جراء احتمال وصول الأسلحة الأكثر إثارة للرعب إلى أيدي متطرفين.

قضية نزع السلاح النووي تتلبَّس كل أعوام حياتي العملية وعقودها، وأحد الإنجازات الكبرى **للتفكير الجديد** كان إنهاء سباق التسلح؛ فبعد عقود من المراكمة بدأ تقليص المخزونات الاحتياطية. وكان المنعطف في قمة ريكيافيك عام 1986م، ومع أن إنجاز الاتفاق هناك كان مستحيلاً؛ بسبب رغبة رونالد ريغان في جرنا إلى الموافقة على استمرار اختبار المنظومات المضادة للصواريخ البالستية ونشرها، لا على الأرض وحسب، بل وحتى في الفضاء، فإن أفق اختزال 50 بالمئة من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية، وإزالة الصواريخ متوسطة المدى، جرى التوافق عليه في ريكيافيك. وقد أُضفِيت الصفة الرسمية على الأمر لاحقًا في معاهدات 1987م حول **القوى النووية متوسطة المدى**، ومعاهدة 1991م **لاختزال الأسلحة الإستراتيجية** (ستارت).

وفي خريف 1991م تبادلنا، أنا والرئيس جورج بوش، رسائل نيات لإزالة الجزء الأكبر من الأسلحة النووية التكتيكية، وكل هذه الاتفاقات جرى لاحقًا تطبيقها. وشكَّل ذلك اختزالاً غير مسبوق، اختزالاً لا نظير له، لمثل هذه الأسلحة الفتاكة في مثل هذه المدة القصيرة من الوقت.

بداية، بدا أن من شأن تحرير العالم من أسلحة الدمار الشامل أن يتواصل على المنوال الذي نجحنا في اعتماده، وفي 1992م وقَّع الرئيسان يلتسين وبوش معاهدة (ستارت2)، ووضعت مسوَّدة اتفاقية أسلحة كيميائية، غير أن العملية بدأت فيما بعد تتباطأ قبل أن تتجمد تمامًا، وتعرضت معاهدة (ستارت2) للجرجرة في كل من **الكونغرس** الأمريكي و**الدوما** الروسي لعدد غير قليل من السنوات، ودون مصادقة روسيا، وكان التأخير ناجمًا على نحو خاص عن الأزمة الاقتصادية المتمادية في روسيا. وكذلك فإن معاهدة **الحظر الشامل للتجارب النووية** هي أيضًا لم تتم الموافقة عليها، والمفاوضات بشأن مراقبة الالتزام **باتفاقية الأسلحة البيولوجية** لم تصل إلى نتيجة؛ بسبب تعطيلها من قبل الولايات المتحدة.

أصبح تقليص أسلحة الدمار الشامل وإزالتها رهين الوضع العام للعلاقات الدولية، وفي تسعينيات الألفية الثانية انقلب اتجاه المسار عكس التحسن التدريجي ونمو الثقة، وأنا لا أشك في أن السبب الرئيس لذلك تمثل بنوع من القراءة الخطأ من قبل الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، لأوضاع انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة.

ادعى الغرب انتصارًا، كما لو أن الحرب الباردة انتهت لا على أنها نتيجة جهود مشتركة، ولا من خلال التفاوض، بل بفضل سياسة القوة، وقد جره هذا إلى استنتاج أن عليه مضاعفة قوته العسكرية. نفض الغربيون أيديهم من الالتزام المشترك، الموثق في بيانٍ بجنيف صادر عن قادة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، بيان نص على أن البلدين لن يسعيا إلى أي تفوق لأحدهما على الآخر، غير أن هذا التأكيد لم يكن أقل أهمية من بند تاريخي آخر في ذلك الإعلان المشترك، بند يقر بعدم جواز السماح بنشوب حرب نووية أبدًا، وبأن أحدًا لن يكون رابحًا في حرب كهذه.

كان العالم شاهدًا على تعرض رصيد الثقة المراكم في النصف الثاني من الثمانينيات للتآكل، مع السعي إلى إحلال شبح الفوضى وعالم الحق للقوة محل نظام عالمي أكثر أمنًا؛ فاستخدام القوة ضد يوغسلافيا، وتوسيع الناتو، والقصف الصاروخي للعراق إبان النصف الثاني من التسعينيات، سلط الضوء على طبيعة الأسلوب الذي تعتزم الولايات المتحدة اعتماده في معالجة قضايا الأمن، هذا مع تجاهل صوت روسيا،

والصين، وحتى بعض حلفاء الولايات المتحدة. سياسة النزعة الأحادية التي صيغت، بالمناسبة، قبل وصول جورج دبليو بوش إلى البيت الأبيض، صارت عاملًا سلبيًّا متماديًا في سياسة العالم. صارت القوة هي الحق، ولتسجِّلِ البلدان الأخرى كما ينبغي!

أواخر التسعينيات، أقدمت الهند وباكستان على إجراء تجارب نووية، ولحقت بهما كوريا الشمالية، وكانت ثمة أسئلة حول برنامج إيران النووي، وعن أنها لم تكن تهدف حقًّا، كما زعم القادة الإيرانيون، إلا إلى أغراض سلمية. هناك العشرات من بلدان العَتَبة النووية المحتملة القادرة -إذا اختارت- أن تصنع أسلحة نووية، أما أنموذج جنوب إفريقيا التي أقدمت- بعد إلغاء نظام الفصل العنصري- على التبرؤ من الأسلحة النووية، ودمرتها، فلم يقلده أحد، وبات خطر الانتشار النووي، مصحوبًا بسباق تسلح جديد، واقعًا.

على صعيد السياسة الدولية جرى التخلي، حقيقة، عن هدف إزالة الأسلحة النووية، ومن جديد عادت هذه الأسلحة تعد في العقيدة العسكرية للقوى النووية وسيلة مقبولة لشن الحرب، ضربة أولى أو حتى ضربة (وقائية)، وهذا التحول حصل أولًا في العقيدة العسكرية الأمريكية، قبل أن تسارع أطراف أخرى إلى أن تحذو حذوها.

علينا أن نواجه واقع العزوف عن متابعة الفرص التي نشأت مع انتهاء الحرب الباردة. بل جرى، حقيقةً، تبديدها صراحة.

حظر القنبلة!

كنت، وما زلت، أعتقد أن الحل الوحيد لإنقاذ العالم من خطر الأسلحة النووية هو الخلاص منها تمامًا؛ وذلك هو السبيل الوحيد في التحليل الأخير. وفي عام 2007م حصل شيء أوحى بأن الأمر بات مفهومًا لدى أوساط نخبوية على الصعيدين

السياسي والفكري في الولايات المتحدة، البلد الذي كان في الماضي (المسهم) الأكبر في سباق التسلح النووي.

ففي الرابع من كانون الثاني/يناير 2007م نشرت **وول ستريت جورنال** مادة بعنوان (عالم خال من الأسلحة النووية)، موقَّعة من قبل ساسة أمريكيين مرموقين من الحزبين السياسيين الرئيسين كليهما؛ مثل جورج شولتز، وهنري كيسنجر، ووليم بيري، وسام نان. وحقيقة أن هؤلاء (الحكماء الأربعة) من مخضرمي السياسة ذوي الباع الطويل، البعيدين عن الانبهار بالمشروعات الطوباوية الحالمة، والمتوفرين على خبرة فريدة في صوغ جملة خطط وسياسات سلسلة من الإدارات السابقة، قرروا أن يعلنوا موقفهم على الملأ حول قضية كهذه بوصفها الحاجة إلى التبرؤ من الأسلحة النووية، جاءت شاهدًا على حصول تحول مهم في موقف المؤسسة الأمريكية، وكان هذا انعطافًا بالغ الأهمية.

ردَدْتُ بمقالة، نشرَتها أيضًا **وول ستريت جورنال** في 31/12، وذكَّرتُ قرَّاءها أن حائزين جائزةَ نوبل كانوا، في ندوتهم بروما في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006م، قد أصدروا نداء حول الخطر النووي، وذكَّرتهم أيضًا بالحملة التي أطلقها عالم الفيزياء الشهير عالميًّا حامل جائزة نوبل، السير جوزف روتبلات (رحل في 2005م)، والتي شاركت فيها، لتنبيه الجمهور على الخطر النووي، وذكرتهم بالعمل العظيم الذي اضطلعتْ به **مبادرة الحظر النووي** لتيد تيرنر، وتقاسمنا إدراكًا مشتركًا بعدم جواز السماح للغبار بالتراكم فوق معاهدة **حظر الانتشار**، وبكون العبء الرئيس لضمان ذلك واقعًا على عاتق أعضاء (النادي النووي). كتبت:

> «علينا أن نعيد هدف إزالة الأسلحة النووية إلى جدول الأعمال، لا في مستقبل بعيد ما، بل بأسرع وقت ممكن. إنه قارنٌ بين الضرورة الأخلاقية –أي رفض مثل هذه الأسلحة من منطلق أخلاقي– من جهة، وضرورة ضمان الأمن من جهة أخرى. ومما يزداد وضوحًا أن الأسلحة النووية لم تعد وسيلة لبلوغ الأمن؛ بل تجعل، في الحقيقة، أمننا أكثر هشاشة مع كل عام يمر».

من جديد ثمة، كما في منتصف الثمانينيات، قضية إرادة سياسية، مسألة مسؤولية قادة دول رئيسة عن ردم الهوة بين الكلام حول السلم والأمن والأخطار الفعلية التي تتهدد البشر.

دعوت إلى إطلاق حوار «في إطار **معاهدة حظر الانتشار النووي**، يضم دولًا ذات أسلحة نووية وأخرى دونها على حد سواء؛ لتغطية مجمل طيف القضايا المتعلقة بإزالة تلك الأسلحة». كان من شأن الهدف أن يتمثل بصوغ مفهوم مشترك للتحرك نحو عالم خال من الأسلحة النووية، وكان من شأن مفتاح النجاح أن يتجسد (تبادلًا للالتزامات والأفعال):

«لا بد لأعضاء النادي من أن يبادروا رسميًّا إلى استئناف التزامهم باختزال، وصولًا إلى إزالة الأسلحة النووية. ودليلًا على عزمهم الجدي يتعين عليهم، دون تأخير، أن يُقْدِموا على خطوتين حاسمتين: تصديق **معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية**، وإحداث تغييرات في عقائدهم العسكرية، شاطبين الأسلحة النووية من قائمة حالة الإنذار القصوى الموروثة عن حقبة الحرب الباردة. في الوقت نفسه على الدول المتوفرة على برامج قوة نووية أن تتعهد بإنهاء جميع عناصر تلك البرامج القابلة للاستخدام العسكري».

ليس حظر الأسلحة النووية شعارًا مجردًا، إنه واجب عملي محدد. لكن ما السبيل إلى تأديته؟ ما العائق الذي يعترض التحرك نحو ذلك الاتجاه؟ هذه الأمور كانت بؤرة نقاش مكثف ومتواصل بإلحاح، في **الندوة السياسية العالمية** التي عقدناها أنا وجماعة من الأصدقاء والحلفاء. وفكرة عقد الندوة لقيت تأييدًا سياسيًّا في عدد كبير من البلدان، وكان المؤتمر التدشيني في تورين بتاريخ 18/5/2003م، وفي كلمتي الافتتاحية قلت:

«يتمثل الغرض الرئيس **لندوتنا** بالمساهمة في إعادة إطلاق الحوار بوصفه الوسيلة الوحيدة لمقاربة المشكلات المتراكمة في العالم، في خلق قواعد سلوك جديدة للدول يجري عرضها على الحكومات، والقوى السياسية، والجمهور الواسع؛ أملًا في

اهتدائها إلى مقاربات جديدة لحل الأزمات على المستوى الدولي، بما يتمخض عن إرادة سياسية عازمة على إصلاح المؤسسات الدولية، وخلق نظام عالمي جديد، عادل، وآمن».

باختصار، كنا نريد مساعدة السياسة على الارتقاء إلى مستوى مجاراة وتيرة التغير الكوكبي.

وكانت إحدى أهم مبادرات **الندوة** مؤتمر حول (التغلب على الأخطار النووية)، عقد في روما يومي 16 و17 نيسان/ أبريل 2009م. نظمنا المؤتمر بالتعاون مع دعوة **التغلب على الخطر النووي** ووزارة الخارجية الإيطالية، وضمت قائمة المشاركين كلاًّ من جورج شولتز، ووليم بيري، وسام نان، وهانس- ديتريش جنشر، ورود لوبرز، وألكساندر بسمرتنيخ؛ وأعضاء في المجلسين التشريعيين الأمريكي والروسي؛ مثل دايانا فاينشتاين، وميخائيل مارجيلوف، وكونستانتين كوساتشيف؛ مع مجموعة من كبار الباحثين والخبراء.

اكتسب المؤتمر زخمًا بعد تصريح باراك أوباما، الرئيس المنتخب حديثًا للولايات المتحدة، الذي أطلقه من براغ في الخامس من نيسان/ أبريل، داعيًا إلى عالم دون أسلحة نووية، وقد تأكد هذا الهدف في لقاء الرئيسين الأمريكي والروسي بلندن. هذه الأحداث أضفت قدرًا استثنائيًّا من الأهمية على المبادرة إلى مناقشة أساليب عملية لإنجاز المهمة.

وفي تصريحي لدى افتتاح المؤتمر قلت: إن «الأسلحة النووية تجلٍّ متطرف لعسكرة العلاقات الدولية والتفكير السياسي. لم ننجح في معالجة التركة الثقيلة الموروثة عن القرن العشرين»، ولا بد من تحرك حاسم. كان نائب الرئيس جورج شولتز موافقًا تمامًا، إذ أعلن أن إزالة الأسلحة النووية فكرة آنَ، أخيرًا، أوان تنفيذها، ولكن الوقت أيضًا ضدنا؛ والحاجة تدعو إلى التحرك الحصيف مباشرة.

كان هذا صحيحًا، ولكن هل كان من الممكن عَدُّه واقعيًّا إذا بقي بلد واحد، بعد خلاص العالم من الأسلحة النووية، حائزًا كمية من الأسلحة تفوق ترسانات جُل البلدان الأخرى في العالم مجتمعة؟ إذا ما ظل بلد واحد محتكرًا تفوقًا عسكريًّا كوكبيًّا مطلقًا؟ في خطابي حذرت من أن الجواب محال إلا أن يكون سلبيًّا.

> «سأقول صراحة إن من شأن مثل هذا الاحتمال أن يشكل عقبة متعذرة التجاوز أمام تحرير العالم من الأسلحة النووية؛ فإذا لم نبادر إلى تناول قضية نوع من الإلغاء العام لعسكرة السياسة العالمية، وقضية اختزال ميزانيات التسلح، وقضية وقف تطوير أسلحة جديدة، وقضية فرض حظر على عسكرة الفضاء، فإن كل الكلام عن عالم خال من السلاح النووي لن يفضي إلى أي نتيجة».

ذكَّرت المؤتمرين بأننا حين بادرنا، في أعوام سابقة، إلى اقتراح السير قدمًا نحو عالم غير نووي، كان شركاؤنا الغربيون قد أثاروا مسألة تفوق الاتحاد السوفييتي بالأسلحة التقليدية، وحينها لم نحاول المراوغة، بل أقبلنا على مفاوضات أفضت إلى اختزال متبادل للأسلحة التقليدية في أوروبا، واليوم نريد من الغرب أن يتبنى مقاربة مشابهة.

بانتظام عدت إلى موضوع نزع السلاح النووي، في تشرين الأول/أكتوبر 2009م، طارحًا موقفي تفصيليًّا في مكتب الأمم المتحدة بجنيف. وبحضور ممثلي عشرات البلدان وبان كي مون، أمين عام الأمم المتحدة، قلت إن من الجوهري أن تضطلع هذه المنظمة الكوكبية بدورها كاملًا:

> «إن الأمم المتحدة هي الإطار الذي من خلاله نستطيع، ويجب علينا، أن نتناول قضايا مثل إشراك شريحة قوى نووية ثانية بعملية نزع السلاح النووي. فبعد إنجاز روسيا والولايات المتحدة معاهدة جديدة، تكون ملزمة حقوقيًّا وقابلة للتحقق، حول تقليصٍ رئيس لترسانتيهما النوويتين، وتبادر

الولايات المتحدة إلى تصديق **معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية**، ستصبح هذه المسألة استثنائية الإلحاح».

أضفت: أعتقد أن على القوى النووية الأخرى، والأعضاء الرسميين في النادي النووي، وغيرهم على حد سواء، أن تبادر، على الأقل، إلى إعلان نوع من التجميد لترسانتها النووية، والتعبير عن استعدادها للانخراط في مفاوضات هادفة إلى تحديدها واختزالها.

كذلك اقترحت مناقشة جملة المفاهيم والمبادئ العسكرية الموروثة عن حقبة الحرب الباردة في إطار الأمم المتحدة، وطرحت أن من الممكن إثارة الموضوع من قبل **هيئة الأركان العسكرية** لدى **مجلس الأمن**، وهو رأي كان قد سبق لي، في 1988م، أن اقترحت في خطاب لي أمام **جمعية الأمم المتحدة العمومية**، وجوب إخراجه من كرات العث.

في نيسان/ أبريل 2010م وقع رئيسا روسيا والولايات المتحدة **معاهدة تقليص أسلحة إستراتيجية** جديدة بدلًا من (ستارت1)، وعلى نحو شبه مباشر تعرض الاتفاق للهجوم والانتقاد من اليمين واليسار على حد سواء، وزعم بعضهم أن التقليصات المقترحة خطرة، وقال آخرون إنها قاصرة ولا تشكل أكثر من نوع من المحاسبة الخلاقة. وفي مقالة نشرتها كل من نيويورك تايمز (22/4/2010م) وراسيسكايا جازيتا، دافعت بقوة عن المعاهدة، وكتبت أنها شكلت اختراقًا كبيرًا، على الرغم من أن التقليصات المقترحة كانت حقًّا متواضعة بالمقارنة بما كان قد أُنجز في الاتفاق الذي وقعناه أنا والرئيس جورج بوش، في 1991م.

«أولًا، تستأنف العملية التي أُطلقت في النصف الثاني من ثمانينيات آخر قرون الألفية الثانية، التي وفرت إمكانية تحرير العالم من آلاف الرؤوس النووية ومئات منصات الإطلاق.

وثانيًا، الترسانتان الإستراتيجيتان لكل من الولايات المتحدة وروسيا أُخضعتا مرة أخرى لنظام تحقق وتفتيش متبادلين.

ثالثًا، أظهرت الولايات المتحدة وروسيا أنهما قادرتان على حل أعقد مشكلات الأمن المتبادل، وهو ما يبعث على الأمل في أن تتعاونا بقدر أكبر من النجاح على صعيد تناول قضايا كوكبية وإقليمية.

أخيرًا، ولعله الأهم، من خلال **المعاهدة الجديدة لتقليص الأسلحة الإستراتيجية**، تقول أكبر قوتين نوويتين في العالم إنهما جادتان بشأن التزامهما بالسير قدمًا على صعيد معاهدة **حظر الانتشار النووي** وصولاً إلى إزالة الأسلحة النووية».

وبالارتباط مع توقيع المعاهدة اقترحت إدارة أوباما على كل من روسيا والصين إطلاق حوار حول قضية الاستقرار الإستراتيجي، وكان تعليقي هو عدم وجوب حصر الأمر بقضايا الأسلحة الإستراتيجية؛ «ثمة أيضًا مشكلات أعم يجب تناولها إذا كنا نريد بناء علاقة قائمة على أساس الشراكة والثقة؛ لعل أولاها هي مشكلة التفوق العسكري».

أشرت إلى أن **إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية** المعتمدة عام 2002م أعلنت صراحة مبدأ وجوب تمتع الولايات المتحدة بتفوق عسكري كوكبي، «وهذا المبدأ أصبح، عمليًّا، جزءًا لا يتجزأ من عقيدة أمريكا، وهذا يتجلى تحديدًا في الترسانات الهائلة من الأسلحة التقليدية، وفي الميزانية الدفاعية الضخمة، وفي الخطط الرامية إلى تسليح الفضاء الخارجي. يتعين على الحوار الإستراتيجي المقترح أن يشمل كل هذه القضايا».

عواقب توسيع الناتو

ما من سياسي سليم العقل إلا ويتعين عليه أن يأخذ الترابط بين اختزال أسلحة الدمار الشامل وإزالتها من ناحية، والوضع العام للعلاقات الدولية والأمن الدولي، من ناحية ثانية، في الحسبان. جيل السياسيين الذي حل محل جيلنا أخفق إخفاقًا

فاضحًا في تحسين الأمن بأوروبا وباقي العالم، وتمثلت أسوأ الحماقات بقرار توسيع الناتو وجعله (ضامنًا) للأمن، لا في أوروبا وحسب بل وخلف حدودها.

متحدثًا في تشرين الأول/أكتوبر 2009م أمام **المجلس الأوروبي**، وفيت تلك المنظمة حقها في بناء **أوروبا كبرى**، إلا أنني أضفت: «لم تتمكن أوروبا بعدُ من حل مشكلاتها الرئيسة المتمثلة بتوفير أساس متين للسلم، وابتكار هندسة أمنية جديدة». استحضرت **ميثاق باريس** من أجل **أوروبا جديدة**، الموقَّع في 1990م، الذي كان سيرسي الأساس اللازم لتلك الهندسة. مباشرة بعد انتهاء **الحرب الباردة**، عكفنا على مناقشة أسلوب خلق تدابير أمنية جديدة لقارتنا، وجرى حديث عن **مجلس أمن أوروبي**، وهو نوع من الإدارة ذات الصلاحيات الكاسحة، وكانت الفكرة متمتعة بتأييد ساسة كبار مثل هانس- ديتريش جنشر، وبرنت سكوكروفت، ورولان دوما، غير أن الأحداث أخذت مسارًا مختلفًا.

قادة الناتو، بزعامة الولايات المتحدة، قرروا توسيع الحلف ليشمل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، مورِدين اعتبارات أمنية تسويغًا لقرارهم، غير أن وجود التهديد هو الذي يحيج إلى الأمن، فمن الذي يهدد من؟ من الذي كان يهدد كلًّا من بولونيا، وهنغاريا، أو جمهورية التشيك، تلك البلدان هرعت لتكون الأولى في صف طالبي الانتساب إلى الناتو؟ إذا كان هناك مثل ذلك التهديد فلماذا لم تطلَق نداءات الاستغاثة، ولم يُدع لعقد اجتماعات طارئة لمؤسسات **مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا**، أو **المجلس الأوروبي**، أو حتى **مجلس الأمن الدولي**؟

ما الذي كان يجري؟ لا شك أن عددًا كبيرًا من بلدان أوروبا الشرقية والوسطى طلبت عضوية الناتو، وانطلاقًا من تاريخها ربما كان من الصعب توقع امتلاكها مقاربة متوازنة عقلانية للمسألة بعد الافتقار إلى الاستقلال عقودًا من الزمن، غير أن ذلك لا يعني، بأي حال من الأحوال، أن الشروط الطاغية للتوازن والأمن كان يجب إخضاعها لعواطفها، وجنبًا إلى جنب مع هذه العواطف كانت ثمة جملة من المصالح البراغماتية- العملية الراسخة التي لم تكن على أي علاقة وثيقة بالقضايا الأمنية.

بعد إخفاقها بداية في اتخاذ موقف (إبان زيارةٍ لبولونيا في آب/ أغسطس 1993، أقدم يلتسين حتى على توقيع بيان ينص على أن تفضيل بولونيا للالتحاق بركب الناتو لن يكون متناقضًا مع المصالح الروسية) عادت روسيا لاحقًا إلى وعيها، وأعلنت معارضتها لخطة توسيع حلف شمال الأطلسي. عمليًّا تعرضت آراؤها للإهمال، وقيل إن روسيا لا يحق لها أن تعترض على قرارات تخص دولًا أخرى، وهذا التأكيد، غير القابل للدحض من النظرة الأولى، انطوى على أن روسيا لم تكن- على نحو ما- طرفًا في الأمور الأمنية العامة.

أقصى ما كان الأمريكيون مستعدين لأن يفعلوه هو تحلية الجرعة، إلا أن ذلك لم يُحدث أي تغيير فعلي؛ إذ تعرضت علاقات روسيا بالغرب لخلل يتعذر ترميمه. هل خطر ببال أولئك الذين أيدوا توسيع الناتو أن يفكروا ولو للحظة في تشكيلة القوى السياسية في روسيا آنذاك؟ هل كان الغرب أعمى فعلًا إزاء نوعية العواطف التي تمخض عن إثارتها توسيع الناتو في صفوف أوساط نافذة بروسيا؟

يجب أن يقال إن المواقف في الغرب من خطط الناتو لم تكن متماثلة التأييد، وأستطيع الاستشهاد بأحاديثي مع ساسة مرموقين مثل رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق جوليو أندريوتي؛ ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق، إدوارد هيث؛ وسفير الولايات المتحدة السابق في الاتحاد السوفييتي، جاك ماتلوك؛ وعميد الدبلوماسيين الأمريكيين، جورج كينان؛ وسياسيين كبار وقياديين في كل من إسبانيا، والبرتغال، وفرنسا.

إلى ذلك الوقت كنت قد زرت الولايات المتحدة مرات عديدة، وعقدت مناقشات مع عديد من كبار سياسيي الحزبين كليهما، ومع رجال أعمال، ومثقفين، وأمريكيين عاديين، ووجدت أن قلة تؤيد توسيع الناتو شرقًا. وبلا ريب فقد كان ثمة أولئك المستعدون، دون أي حماسة استثنائية، للسير بالأمر قدمًا، إلا أن أكثرية الأمريكيين راودتها بوضوح شكوك حول حكمة العملية، وعديدون كانوا معارضين بقوة، ولكن جرى تجاهلهم.

في روسيا، أصبحت خطط توسيع الناتو مشكلة داخلية حادة، ومباشرة انقض عليها أو تلقفها عشاق المجابهة مع الغرب، وأولئك العازمون على توظيف (الخطر الخارجي) لخدمة أغراضهم، وكان ثمة فيض من التحريض في صفوف المتحمسين لإحالة المسؤولية عن كل شيء على جورباتشوف، وبين أناس لم يكونوا يعرفون شيئًا من وقائعها، وزعموا أنني أخفقت في اتخاذ تدابير كان من شأنها أن تقطع الطريق على توسيع الناتو، ففي أثناء إعادة توحيد ألمانيا كان عليَّ أن أبالغ في المماحكة، وصولًا إلى نسف إمكانية أي توسيع أو توسع للناتو مستقبلًا.

هذه الاتهامات كانت سخيفة من الألف إلى الياء؛ فإعادة توحيد ألمانيا كانت منجزة عندما كان حلف وارسو لا يزال موجودًا، ومطالبة أعضائه بعدم الالتحاق بركب الناتو كان من شأنها أن تثير السخرية، فما من منظمة قادرة على تقديم تعهد ملزم حقوقيًّا بعدم التوسع مستقبلًا. كانت تلك مسألة سياسية خالصة، وكل ما كان يمكن فعله سياسيًّا قد تم، والاتفاق بشأن التسوية النهائية مع ألمانيا نص على عدم جواز نشر قوات ناتو إضافية على أراضي جمهورية ألمانيا الديموقراطية السابقة، ولا أي أسلحة دمار شامل، وكان ذلك يعني أن بنية الناتو التحتية العسكرية لن تتحرك شرقًا.

وقرار توسيع الناتو المتخذ بعد تفكك الاتحاد السوفييتي جاء منافيًا لروح تلك التعهدات والضمانات كما أشرت تكرارًا لدى تفادي اتهامات لا أساس لها، وقد كانت المشكلة الرئيسة متمثلة بكون خطة قادة الناتو منطوية على تهديد فعلي، وليس ضد روسيا وحدها. كان ثمة خطر احتمال انزلاق العالم من جديد إلى شيء شبيه بالحرب الباردة، بعد انقضاء نصف قرن على اندلاع هذه الحرب.

أدى توسيع الناتو إلى تقويض أسس نمط الحياة الأوروبي التي أرساها **قرار هلسنكي** الأخير الصادر عن **مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا** في 1975م، وشكل الأمر قلبًا كاملًا للإستراتيجية المؤسَّسة جماعيًّا من قبل جميع دول أوروبا من أجل الانتقال إلى ما بعد **الحرب الباردة**، وزعزع أسس **معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا**، مع رسم خط جديد يقسم أوروبا، وراح الناتو يتصرف كشرطي مكلف بصون النظام

في أوروبا، بل وحتى في العالم، وبدأ ذلك في وقت مبكر يعود إلى النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين، مع التدخل في النزاع عند تفكك يوغسلافيا.

كان النزاع في البوسنة والهرسك استثنائي الحدة والدموية؛ إذ لم تزد البلدان الغربية الطين إلا بلَّة، بدلًا من بذل أقصى جهودها لدعم مساعي الوسيطين وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، سايروس فانس، واللورد أوين [أحد القادة السابقين **للحزب الديموقراطي الاجتماعي البريطاني**]. للمرة الأولى في تاريخه بدأ حلف شمال الأطلسي التدخل العسكري المباشر، والأنكى، في انحياز واضح ضد صرب البوسنة، ففي 1995م أرغمت صربيا على التسليم بشروط الناتو واتفاقية دايتون المفروضة أمريكيًّا.

إستراتيجية الناتو الجديدة، المعتمدة في الذكرى السنوية الخمسين للحلف في اجتماع **مجلس شمال الأطلسي** بواشنطن في ربيع 1999م، نصت على احتمال تركيز قوات الناتو، ونشرها، واستخدامها خارج الحدود التي كان الحلف مسؤولًا مسؤولية مباشرة عنها، في أي مكان من مجمل المنطقة الأوروبية والأطلسية، وهذه الإستراتيجية طُبقت بحزم في كوسوفا، حيث كان الانفصاليون الألبان يقاتلون لفصل الإقليم عن يوغسلافيا.

أخيرًا، بعد تدخل الناتو وقصف بلغراد، أُجبرت يوغسلافيا على التسليم، وأُعلن استقلال كوسوفا، واختُزِلت الأقلية الصربية هناك إلى حالة رهائن، وخلقت سابقة تحرك عسكري ضد بلد سيادي دون تفويض من مجلس الأمن الدولي، وهي سابقة خطرة، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

العالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر

على الرغم من هذا توافرت للأسرة الدولية فرصة العودة إلى الصون المشترك للأمن، وبرزت الفرصة في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001م المأساوية.

لن أنسى كيف سمعت عن الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي بنيويورك، كنت حينها أعمل في مكتبي **بمؤسسة جورباتشوف** حين دخل مساعدي المكتب قائلًا: «يا ميخائيل سيرجييفيتش، يحصل شيء لا يصدق؛ طائرة نطحت ناطحة سحاب في نيويورك، دعنا نفتح التلفاز!»، ولم أستطع حقًّا أن أصدق ما كنت أراه، فعندما كنت في نيويورك لمخاطبة الأمم المتحدة عام 1988م، كنت قد زرت **مركز التجارة العالمي**، وقابلت عددًا من رجال الأعمال هناك، والآن هذان البرجان غارقان في ألسنة اللهب وكتل الدخان الأسود، في مشهد لم يكن المرء يستطيع تصوره إلا في أفلام الرعب. في اليوم نفسه أرسلت برقية تعزية إلى الرئيس بوش من خلال السفارة الأمريكية بموسكو:

> «مصعوق أنا بهذه الجريمة غير المسبوقة ضد الولايات المتحدة والبشرية كلها. أتقدم إليك وإلى جميع الأمريكيين بأعمق التعازي وأصدقها، وأعرف أن جميع حسني النوايا موحدون اليوم في التضامن مع مواطني أمريكا. تواجه الإنسانية تحديًا غير مسبوق؛ وفقط من خلال الجهود المشتركة سنتمكن من وضع حد لهذا الجنون».

كذلك عبَّرت عن تعاطفي وتضامني مع الشعب الأمريكي في رسالة نشرتها **النيويورك تايمز**، وأدى ذلك إلى نشر عديد من الردود التي يسرني أن أعيد نشر بعضها هنا:

> «المستر جورباتشوف العزيز،

شكرًا على دعمك لنا بعد هذه الهجمة الإرهابية، ففي عالم مسكون بالرعب، جاء صوتك الهادئ جالبًا الطمأنينة. بالتعاون مع بلدنا هدمت سور برلين، ليكن صوتك الآن عاملًا مساعدًا في هدم الجدار الذي رفعه الإرهاب بين شعب حر والحرية ذاتها.

ألينا كاميرر (مونرو- أوهايو)».

«لن أنسى الأوقات العصيبة التي عشتموها لدى نقل الاتحاد السوفييتي إلى حكم ديموقراطي وإلى اقتصاد قائم على الديموقراطية، وقد حاولت آنذاك أن أهتدي إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات عن صانع السلام من موسكو! كنت وستبقى دائمًا منبع إلهام لنا، نحن الذين عايشنا هذه المأساة المرعبة، جميعًا، منبعًا للإلهام. لا شك أن الأسى سيرحل، والحياة ستستمر، فبمساعدة رجال دولة مثلك سنتمكن من التلاحم والتضامن لمحاربة الشر الذي يتهددنا جميعًا. عشت طويلًا يا ميخائيل جورباتشوف!

دونالد سبنير (لويزفيل، كنتكي)».

«كلماتك الصادقة والدافئة تعبيرًا عن التعاطف والتضامن كانت ذات تأثير عميق بالنسبة إليَّ وكذلك بالنسبة إلى عائلتي؛ فحين نتذكر تاريخ العلاقات بين بلدينا، وكيف تغيرت، فإن كلماتك تعطيني الأمل. ستنتقل البشرية إلى مستقبل أكثر إشراقًا إذا أزحنا جانبًا خلافاتنا، وعكفنا معًا على حل المشكلات التي تخيم على حيواتنا اليوم. شكرًا مرة أخرى لدعمك وتعاطفك، حقًّا أنت تجسد تلك المثل العليا التي يعطفها الناس على **جائزة نوبل للسلام**.

مارك بيلور (فرسنو، كاليفورنيا)».

«شكرًا، مستر جورباتشوف! طفولتي كانت إبان سنوات الحرب الباردة، وأتذكر كيف كنا نخاف الروس. لك الشكر لإدراكك أن الناس يخافون المجهول دائمًا حين يبقون متوجسين حول الأهم والأغلى بالنسبة إليهم، حول

مصائر عائلاتهم وأصدقائهم. جميع الناس يتوقون، مهما كانت قوميتهم أو دينهم، إلى أن يعيشوا بسلام، ويتطلعون إلى حياة كريمة لأحبائهم، وإنك تجسد ذلك الحلم. شكرًا على ذلك!

شارون سويني (نيو ميدفورد، كونتيكت)».

أن تكون أمريكا التي تبدو محصنة قد ضُربت في الصميم، أظهر بوضوح أن لا أحد في العالم محصن؛ ما من أحد إلا ويمكن أن يكون ضحية للإرهاب. ومشاعر التعاطف والتضامن التي سادت أكثرية البشر في طول كوكب الأرض وعرضه طبيعية كليًّا، وكان من الطبيعي أيضًا أن تلقى دعوة أمريكا إلى تحالف دولي معاد للإرهاب ترحيبًا إيجابيًّا. عقب ذلك الحادث شهد العالم أمرًا غير مسبوق البتة: ثمة توافق عام بين أمريكا، وروسيا، وأوروبا، والهند، والصين، وكوبا، والجزء الأكبر من العالم الإسلامي، وجملة أقاليم وبلدان أخرى، حصل هذا على الرغم من كل الخلافات الجدية بين هذه الأطراف، وكان ذلك حدثًا فريدًا في التاريخ الحديث، شبيهًا بالتحالف ضد هتلر في الحرب العالمية الثانية.

كان الزعيم الأجنبي الأول الذي هاتف جورج دبليو بوش للتعبير عن التأييد والتضامن مع أمريكا المنكوبة هو رئيس جمهورية روسيا، فلاديمير بوتين. معلنًا التحاقه بركب الائتلاف المعادي للإرهاب، بادر الرئيس بوتين إلى التعاون في الحرب ضد الإرهاب، وقد أيدتُه مئة بالمئة، معتقدًا أننا -في هذه اللحظة- بحاجة إلى وضع جملة المنغصات، التي ظلت حتى وقت قريب تشكل عبئًا ثقيلًا على العلاقات الروسية-الأمريكية، جانبًا. وقلت كلامًا موازيًا في مقابلة مع لاري كينج بواسطة القمر الصناعي الرابط بين موسكو والولايات المتحدة، وأضفت: «من المهم جدًّا الآن الامتناع عما من شأنه أن ينسف الائتلاف، والعمل بدلًا من ذلك لتحويله إلى وسيلة لخلق نظام عالمي جديد، ينعم بالسلام والعدل».

وفي مقالة نشرتها عشرات الصحف في بلدان مختلفة، طورت فكرة ائتلاف من أجل نظام عالمي جديد قائلًا:

«لا نستطيع مرة أخرى أن نفوِّت- كما حصل في تسعينيات آخر قرون الألفية الثانية- فرصة بناء مثل هذا النظام. محزن حقًّا أن أفكارًا مثل التضامن والتعاون مع بلدان العالم الثالث لتمكينها من التغلب على الفقر والتخلف، اختفت من الخطاب السياسي، وإن إعادة هذه القضايا إلى جدول الأعمال وسيلة ناجحة لجمع بلدانٍ وشعوبٍ ذات ثقافات مختلفة، وعلى مستويات متباينة من التطور الاقتصادي والسياسي.

إذا بقيت الحرب على الإرهاب محصورة بممارسة العنف، فإن العالم سيخسر المعركة؛ فبناء نظام عالمي عادل في جزء من جهودنا المشتركة، كفيل بجعل الجميع رابحين.

انضمت روسيا إلى الائتلاف المعادي للإرهاب لا قولًا وحسب بل وفعلًا؛ فقدمت مساعدة فعلية لأمريكا من بداية انطلاق الحملة العسكرية المخصصة دوليًّا في أفغانستان ضد نظام طالبان، متقاسمة الاستخبارات، ومنسقة الموقف مع الغرب وجاراتها، ومانحة حق التحليق في الأجواء الروسية، وموفرة المساعدات الإنسانية للسكان الأفغان والأسلحة لتحالف الشمال. واستكمالًا لهذا، أقدم الرئيس الروسي على خطوات أحادية لاحتواء الولايات المتحدة؛ مثل إغلاق مركز المراقبة الإلكترونية في كوبا وقاعدتنا العسكرية في فيتنام.

لم يكن الجميع في النخبة الروسية والبلاد راضيًا عن هذه السياسة، وكان بعضهم لا يزال عالقًا بمقولات التفكير القديم، وآخرون كانوا صادقين في تساؤلهم عن مدى صوابية قصف أقوى دولة في العالم لأفغانستان الغارقة في أوحال الفقر، وثمة فريق ثالث راح يغمغم متذمرًا من المسارعة إلى دعم أمريكا في ساعة الحاجة، مشككًا في أن ترد بالمثل حول قضايا تهمنا نحن».

أكدت في مقالي أن هذه المسائل لا يجوز تجاوزها ببساطة.

«لا أشك في أن روسيا ستكون شريكة رئيسة في الحرب على الإرهاب الدولي، غير أن ما لا يقل أهمية هو وجوب أخذ وجهات نظرها بالحسبان لدى المبادرة

إلى بناء نظام عالمي جديد؛ فمنغصات العلاقات الروسية-الأمريكية؛ مثل توسيع الناتو، وقضية الدفاع ضد الصواريخ، وعديد من المشكلات الأخرى، لا بين روسيا وأمريكا وحسب، ستكون أسهل حلًّا إذا توافرت إستراتيجية شاملة مشتركة قائمة على السير قدمًا نحو أسرة كوكبية جديدة».

إلا أنني، ومعي المتطلعون إلى تغيير بعيد المدى في السياسة العالمية، بدأت مع مرور الوقت أشك؛ هل كان الائتلاف سيبقى؟ هل كان أولئك الذين شاركوا فيه سيتمسكون بمبدأ التحرك الجماعي في الحرب على الأخطار الكوكبية المهدِّدة للبشرية؟

وهذه الشكوك تعاظمت مع تزايد طول مدة التحرك العسكري ضد أفغانستان، بما سلط الضوء على تلاشي الأمل بنجاح سريع. وباطراد راح الكلام عن توسيع العمل العسكري زمانًا ومكانًا يتردد، وكلما طالت الحرب كان من شأن الحفاظ على الائتلاف أن يصبح أصعب، كما حذرت في مقالة بشهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2001م. قد يتحول الأمر إلى كارثة من جراء خطط سياسية وجيوسياسية مصممة لإشباع طموحات قادة إقليميين، أو بسبب مصالح أخرى، أو بسبب- وهذا حقيقي- السعي، تحت ستار محاربة الإرهاب، إلى الفوز بقدر أكبر من السيطرة على دول أخرى، وتوسيع دوائر النفوذ.

بدا لي أن من المهم تحليل جملة الأسباب والعواقب الكامنة في كارثة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وقد كتبت في المقال نفسه ما يأتي:

«شكل الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر نهاية أيديولوجيا عالم أحادي القطب، ونقطة انعطاف شكلت أيضًا نهاية (العولمة الأحادية). أظن أنه تاريخ مأساوي، تاريخ دفن فلسفة وُلدت بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي».

عقد كامل ضاع منا.

«الاحتفالات تعبيرًا عن الفرح بموت الشيوعية تواصلت أطول مما ينبغي على ما يبدو، وجعلت الناس يتعرضون للعمى إزاء تعقيد العالم المثقل بحشد

هائل من المشكلات والتناقضات. نسي الناس آفَتيَ الفقر والتخلف، ونسوا مدى ضرورة خلق نظام عالمي جديد، نظام أعدل من الذي تركنا وراءنا».

مرة بعد أخرى أكدت بإلحاح أن الحرب على الإرهاب لا يجوز قصرها على مجرد رد عسكري، ولا سيما استخدامها ستارًا لخدمة مصالح أنانية خالصة، غير أن مخاوفي الأشد سوءًا سرعان ما أثبتت أنها مسوَّغة تمامًا.

بعد شيء من النجاح الأولي في أفغانستان، نجاح ظهر أنه عابر، وسريع الزوال، بات قادة الولايات المتحدة مقتنعين من جديد بأن الولايات المتحدة قادرة على التعامل مع الوضع بالتعويل على قوتها العسكرية الخاصة، فزادوا من لجوئهم إلى قرارات وتحركات أحادية، معلنين أن الولايات المتحدة منسحبة أحاديًّا من **معاهدة حظر الصواريخ البالستية**، التي بطلت في حزيران/يونيو 2002م، ورفضوا تطبيق **معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية**، وانسحبوا من بروتوكول كيوتو حول تغير المناخ للأمم المتحدة (حيث شطب جورج دبليو بوش توقيع سلفه)، ورفضوا الاعتراف بقضاء المحكمة الجنائية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

بدأ العالم ينجرُّ إلى جولة جديدة من العسكرة، ومن تنامي الموازنات العسكرية، إلى تطوير مزيد ومزيد من الأسلحة (الذكية) المتطورة وإنتاجها، ثم بدأت الاستعدادات لعملية عسكرية ضد نظام صدام حسين في العراق.

كان غزو العراق تتويجًا لسياسة الولايات المتحدة القائمة على التحرك الأحادي، وكنت سمعت عن الغزو في محطة قطار طوكيو، حين تلقيت مكالمة بالجوال من مراسل **إنترفاكس**. ومباشرة وصفت ذلك بأنه خطأ من شأنه أن يتمخض عن جملة هائلة من العواقب السلبية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وباقي العالم، وهذه العواقب سرعان ما طفت على السطح، وهي مترددة الأصداء إلى اليوم.

الفقر مشكلة سياسية

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بات واضحًا، إذًا، أن سياسيي العالم يخفقون في التصدي لتحديات الأمن، أو الأسلحة النووية، أو الإرهاب، ولكن كانت الأمور أفضل فيما يخص مشكلتين كوكبيتين حاسمتين أخريين: تحدي الفقر والتخلف من جهة، والأزمة البيئية الكوكبية من جهة ثانية.

في تشرين الأول/أكتوبر 2004م، خصصنا اجتماع الجمعية العمومية **للندوة السياسية العالمية** لمشكلة الفقر، وقد كان الاهتمام بالموضوع ومستوى المشاركة استثنائيين حقًّا؛ فمن المتحدثين في الاجتماعات الموسعة كان نائب أمين عام الأمم المتحدة، أنوارول تشودهوري؛ ورئيس وزراء ماليزيا الأسبق، مهاتير محمد؛ ورئيسة الوزارة الباكستانية السابقة، بناظير بوتو؛ ووزير خارجية ألمانيا السابق، هانس-ديتريش جنشر؛ وأمين عام الأمم المتحدة الأسبق، بطرس بطرس- غالي؛ ونائب رئيس جنوب إفريقيا، جاكوب زوما؛ ورئيس وزراء اليابان الأسبق، توشيكي كايفو؛ ورئيس وزراء الهند الأسبق، إندر كومار جوجرال؛ ورئيسا وزراء فرنسا السابقان، ليونيل جوسبان وميشيل روكار؛ ومدير عام منظمة التجارة العالمية السابق، مايك مور؛ ومعاون أمين عام الأمم المتحدة جيفري ساتشس؛ ورئيس جمهورية بولونيا السابق فويتشيخ ياروزلسكي؛ ورئيس جمهورية البرتغال السابق ماريو شواريز؛ والممثلان الشخصيان لرئيس جمهوريتي نيجيريا وقيرغيزيا؛ وسياسيون آخرون، إضافة إلى ممثلي جملة من المنظمات الاجتماعية، والحكومية، والدينية، ووسائل الإعلام.

بعد أن قلت في كلمتي لدى افتتاح جلسة الجمعية العمومية، إن الفقر قضية سياسية، أصبحت هذه العبارة لازمة الاجتماع. أعتقد أن التوجه الرئيس لخطابي يبقى مهمًّا اليوم:

> «في تسعينيات آخر قرون الألفية الثانية ساد الأمل في أن تجد هذه المشكلة حلًّا لها مع تطور اقتصادات جميع البلدان وفقًا لـ(الأساس الصحيح

الوحيد) المتمثل بإجماع واشنطن، ونتذكر الحماسة التي أبدتها الأعمال، ولا سيما الشركات الدولية، في تأييد هذه النظرة، غير أن ذلك النوع من المقاربات الأحادية يفضي دائمًا إلى عواقب وخيمة.

أولئك الذين كانوا أكثر معاناة من جراء هذه النظرية المجردة هم أبناء البلدان النامية، إلا أن الضرر لم يبق محصورًا فيهم، فقد كانت النظرية- إلى حد كبير- مسؤولة عن ضياع الفرص المترتبة على إنهاء الحرب الباردة، ومن الواضح اليوم أن الحاجة تدعو إلى مقاربات جديدة.

في قمة الألفية بالأمم المتحدة عام 2000م أقدم رؤساء دول العالم وحكوماته على خطوة متقدمة بالغة الأهمية؛ بإعلانهم اعتزامهم السياسي حل مشكلة الفقر في العالم، وتعهدوا بالتزامات كمية محددة على صعيد مكافحة هذه الآفة، والآن بعد ما لا يزيد على بضعة أعوام من الحدث، ما زالت تلك الأهداف مجرد نيات طيبة بالنسبة إلى مئات الملايين من البشر في العالم الثالث، ولا سيما إفريقيا. أما وعود تطوير أوضاع تجارية منصفة للبلدان النامية، وتمكين هذه البلدان من الوصول إلى الأسواق، وإعفائها من الديون، فلا يفي بها أحد.

الآن وقد بات العالم متوفرًا على ما يكفي من الموارد ثمة طرائق محددة للقضاء على الفقر وهي طرائق أثبتت جدواها، فإن الإخفاق في حل هذه المشكلة يعود في المقام الأول إلى غياب الإرادة السياسية، وقادة الدول يبدون مرة أخرى أكثر انشغالاً بالبحث عن ترياق سحري جديد بدلًا من الوفاء بوعودهم.

وبوصفها الصيغة السحرية الأخيرة نسمع سيل المدائح للتجارة الحرة والإدارة الجيدة، ومن ضمن ذلك الحكم الأسلم ومحاربة الفساد. لا أحد ينفي أهمية هذه الأمور، مثلها مثل اعتماد خطة اقتصادية ذكية، ومراعاة قوانين اقتصاد السوق، إلا أن التركيز على هذه الحقائق غير القابلة للنقاش، كثيرًا، وكثيرًا جدًّا، ما يبدو ذريعة للتهرب من التزامات معينة؛ مثل تخصيص نسبة (سبعة بالألف) من إجمالي الناتج المحلي لمساعدة

البلدان النامية، وفي الوقت نفسه ليس ثمة أي صعوبة، على ما يبدو، في العثور على عشرات المليارات من الدولارات لتغطية تكاليف عمليات عسكرية واسعة، وتطوير منظومات أسلحة جديدة.

الفقر قضية سياسية أيضًا؛ لأن من شأنه، في حال عدم تجاوزه، أن يؤدي حتمًا إلى انقسام جديد للعالم، وبعواقب أوخم حتى من تلك الناشئة عن الانقسام الذي تغلبنا عليه من خلال جهودنا المشتركة المنصبَّة على وضع حد للمجابهة بين الشرق والغرب؛ فانقسام العالم إلى جزر مزدهرة من جهة وأقاليم فقر ويأس من جهة ثانية أخطر من الحرب الباردة، لأن عزل إحداهما عن الأخرى مستحيل، واليأس يوفر الشروط المناسبة لازدهار التطرف والإرهاب، بل فيضانات الهجرة، والأوبئة، ونشوء بؤر عدم استقرار جديدة.

أخيرًا، الفقر قضية سياسية لأنه غير قابل للفصل عن قضايا الديموقراطية، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية؛ فالديموقراطية والتنمية ليستا متناقضتين بحال من الأحوال، لكن الناس، عندما لا يكون موضوع الفقر قد عولج لعقود من الزمن، مستعدون للتضحية بالديموقراطية، ولوضع ثقتهم في سياسيين ذوي توجهات دكتاتورية، وإن انحسار موجة الديموقراطية التي غيرت العالم أواخر ثمانينيات القرن الأخير من الألفية الثانية وأوائل تسعينياته ناجم عن هذا.

أنا واثق بأن الديموقراطية لا يمكن فرضها بالدبابات والضربات الوقائية، بل يجب أن تنمو مع تطور كل بلد وشعبه، إلا أن أننا نستطيع أن نوجد شروطًا أفضل لنموها، في طليعتها شرط الإجهاز على الفقر».

ما شعرت به في خطب السياسيين والخبراء الذين حضروا اجتماعات الندوة كان قدرًا كبيرًا من القلق إزاء وضع الفقر الحساس في العالم. وإذ عكفوا على تحليل تجربة بلدان مختلفة في محاربة الفقر، راحوا يطرحون اقتراحاتهم المتباينة حول طرائق حل المعضلة، غير أن ما اتفقوا عليه جميعًا تمثل بكمون الفقر خلف جميع المشكلات التي

تواجهها البشرية في المرحلة الحالية من تطورها: تدهور البيئة، وغياب الأمن والنمو الاقتصادي المستقر، والإرهاب، والتهميش الاجتماعي، وقائمة طويلة من الجوانب السلبية الأخرى للعولمة.

شدَّدْتُ على أن علينا أن نصغي إلى الإشارات الصادرة عن الحركة المناهضة للعولمة؛ فعلى الرغم من الوجود المؤكد لمجرمين، ومشاغبين عدوانيين، ومثيري فتن محترفين في صفوف المحتجين المطالبين بـ(عولمة بديلة)، تبقى الأكثرية الساحقة من مئات آلاف البشر الذين ينزلون إلى الشوارع أناسًا صادقين، شرفاء، مهتمين يحرصون على طرح مطلب معقول تمامًا مئة بالمئة: لا يجوز أن تكون العولمة عملية أحادية الاتجاه دائبة على جعل الأغنياء أكثر ثراء وعلى إهمال الفقراء. وإليكم صورة الوضع الفعلي:

- نحو مليار من البشر في العالم يتضورون جوعًا، في حين يعاني شخص من كل أربعة في الولايات المتحدة البدانة؛
- 23 مليونًا من الـ 24 مليونًا المصابين بالإيدز يعيشون في إفريقيا؛
- في طوكيو وحدها عدد من الهواتف يساوي عدد الهواتف الموجودة في إفريقيا كلها؛
- 57 مليونًا من الأطفال محرومون من فرصة الالتحاق بالمدارس؛
- معدل العمر المتوقع في بوتسوانا هو 41 عامًا!

كان استئصال الفقر والجوع الأولَ من بين أهداف التنمية الألفية المعتمدة من قبل قادة العالم في قمة الألفية عام 2000م، وكان وضع خطة لتقليص نسبة الفقراء إلى النصف، ونسبة الجياع إلى النصف أيضًا، حتى عام 2015م (مقارنة بعام 1990م)، المهمة الأكثر مباشرة وإلحاحًا، فكيف كانت النتائج؟ وفقًا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة في 2013م، فإن المهمة الأولى أُنجزت: نسبة الذين يعيشون على 1.25 دولار في اليوم (عتبة الفقر المدقع) انخفضت من 47 بالمئة في 1990م إلى 22 بالمئة في 2010م.

وكما نرى فإننا ما زلنا بعيدين جدًّا عن الإجهاز على الفقر، وكذلك نحن بعيدون عن القضاء على الجوع؛ ففي المدة نفسها نسبة أولئك الذين يعانون الجوع المزمن تقلصت، ولكن بلوغ الهدف مع حلول عام 2015م غير مؤكد. حصل تقدم، ولكنه غير كاف مطلقًا وشديد التفاوت، وعلى الرغم من التقدم اللافت في كل من الصين، والهند، وعدد من البلدان الأخرى، فإن الوضع في أكثر البلدان الإفريقية أكثر بؤسًا بما لا يقاس، والمساعدات الآتية من البلدان الغنية إلى نظيرتها الفقيرة تناقصت بدلًا من أن تتزايد.

قلق أمين عام الأمم المتحدة بان كي- مون مفهوم تمامًا حين يدعو إلى نوع استثنائي وطارئ من تكثيف الجهود لحل المشكلات، ولكن هل سيسمعه قادة الغرب؟ هم يتحدثون عن الحاجة إلى (إصلاح) العالم إلى وقت قريب كما في دافوس، ولكننا نسمع ذلك الخطاب الإنشائي منذ سنوات طويلة دون أن نرى أي نتائج ملموسة.

فالهوة الكوكبية بين قطبي الثروة والفقر متواصلة الاتساع، وثمة تقرير قُدِّم إلى **الندوة الاقتصادية** بدافوس حول التمركز المتزايد للثروة بأيدي قلة، يطلعنا على حقيقة أن نحو نصف ثروة العالم متركز الآن بأيدي واحد بالمئة من السكان. ويقدر المجموع الإجمالي لثروة هؤلاء برقم 110 تريليونات الخيالي، 65 ضِعفًا لمجمل ثروة النصف الأفقر من أهل الأرض. وثروة أغنى 85 شخصًا في العالم تساوي ما يملكه النصف الأفقر من سكان العالم.

وحسب ما جاء في مجلة **فوربس** ارتفع عدد أصحاب المليارات في عام 2013م، إلى 1427، بالغًا ثلاثة أضعاف نظيره في نهاية القرن العشرين، ورأسمال هؤلاء الإجمالي هو 5.4 تريليونات، بزيادة 800 مليار على ما كان في السنة السابقة! وثروة أصحاب المليارات تزيد على ثلاثة أضعاف ما يملكه النصف الأفقر من سكان كوكب الأرض.

هذا التمركز غير المسبوق للثروة بأيدي حفنة من الناس يقوِّض الديموقراطية، ويهدد نسيج المجتمعات، ويلغي تكافؤ الفرص للجميع، وفي الوقت نفسه فإن الفقر الجماعي يقف في طريق التنمية الاقتصادية، ويفضي إلى عدم الاستقرار، وييسر

انتشار الجريمة والإرهاب. إن السماح للفقر الجماعي بالاستمرار في حين يتواصل تراكم الثروة الشخصية في الطرف الآخر من الطيف دون كبح، يعد تحديًا للأسرة الكوكبية، وتهديدًا للسلم، وخطرًا على أمن العالم.

ثمة، على أي حال، قضية أخرى لا يمكن إغفالها في أي مناقشة صادقة لأحوال العالم. وهنا أتذكر حديثًا أجريته في 1992م مع وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جورج شولتز، قلت له: «أنتم الأمريكيين تريدون تصدير طريقتكم في الحياة إلى باقي عالمكم، إلا أنكم تستهلكون 44 بالمئة من كهرباء العالم. إذا كانت البلدان الأخرى ستعيش في مستوياتكم، فإن موارد الكوكب ستنفد كليًّا في غضون بضع سنوات». في ذلك الوقت لم يكن لدينا، لا هو ولا أنا، أي حل للمعضلة، وسأعود إلى الموضوع عندما نصل إلى مناقشة موضوع الأزمة الاقتصادية التي تفجرت في 2008م.

لدى الإتيان على ذكر المسألة كنت أفكر أن من شأن استمرار العالم في السير على المنوال القديم أن يفضي لا إلى نضوب الموارد الطبيعية وحسب، بل وإلى كارثة بيئية؛ ففي كل الأعوام التالية كنا شهودًا على صدع متزايد اتساعًا بين الإنسان والطبيعة، وقد كان بعضهم يشاهد بأعصاب باردة، وبلامبالاة، في حين حاول آخرون وقف هذه العملية الخطرة. بقيتُ واقفًا بثبات في صف المنزعجين من الأزمة البيئية والذين يحاولون أن يفعلوا شيئًا لعلاج الأمر.

مواجهة التحدي البيئي

في 1992م عُقد مؤتمر عن **البيئة والتنمية**، (قمة الأرض) الأولى لرؤساء الدول والحكومات، من قبل الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو. وبالتوازي، عُقدت ندوة لممثلي منظمات شعبية، وشخصيات ثقافية، وقادة برلمانيين ودينيين، من بضع عشرات البلدان، وقد نوقش الدور الذي يتعين على المجتمع المدني أن يضطلع به في النضال ضد الأخطار التي تتهدد البيئة.

المشاركون في هذه الندوة راسلوني مذكرين إياي بمبادرة كنت قد اقترحتها في 1990م في ندوة عن **مؤسسة لبقاء البشرية وتنميتها**: لإيجاد منظمة بيئية كوكبية، مثل منظمة الصليب الأحمر الدولي في المجال الإنساني، من شأنها أن تصبح مركزًا للجهود الرامية إلى إنقاذ الكوكب من كارثة بيئية. وطلبوا مني ترؤس المساعي الهادفة إلى إيجاد **صليب أخضر دولي**، وقد كانت صيغة الرسالة أصيلة وملحاحة، فلم أستطع رفضها.

وأنا شديد القرب من الطبيعة منذ الطفولة، أعرف من تجربتي مدى اعتماد البشر على حالها وعلى التغيرات التي تطرأ عليها. ولم أنس قط تلك العواصف الغبارية في مسقط رأسي ستافروبل، إلا أنني لم أقف على التأثير البيئي لمحطات توليد الطاقة الكهربائية على الفولجا، وعلى التدمير البطيء لبحر آرال نتيجة أخذ مياه نهري سيرداريا وآموداريا للري، إلا بعد الاطلاع على الوثائق في موسكو. وحين أعلنا خطة **الغلاسنوست** (الشفافية)، كان من بين أوائل من انتهزوا الفرصة للتعبير عن آرائهم مواطنون محتجون على تلوث الهواء ومخزونات المياه الصالحة للاستهلاك البشري، وعلى الاستغلال الجائر للغابات، وعلى أضرار أخرى تتعرض لها البيئة. كان الوضع قد أصبح خطيرًا حتى إن عشرات من المشروعات الصناعية الملوِّثة أُغلقت نتيجة إلحاح أهالي محليين. واعتصم الناس أيامًا في الساحات، ولم يكونوا ليغادروها من غير النظر في شكاواهم على النحو اللائق.

عاكفًا على تأمل ردي على طلب تولي واجبات رئيس منظمة كوكبية لحماية الطبيعة، أدركت جيدًا أنني لن أرضى بأن أكون رئيسًا صوريًا، وهذا يترتب عليه عمل شاقٌّ، وكنت قادرًا على رؤية أن من شأن التحدي البيئي أن يثبت أنه المهمة الأكثر تطلبًا من بين سائر المهمات التي ستنتصب في وجه البشرية في القرن الواحد والعشرين. وفي مقابلة جريدة **آساهي شيمبون** [شمس الصباح] اليابانية، قلت إن البيئة باتت الآن شغلي اليومي الشاغل.

يومُ الثامن عشر من نيسان/ أبريل 1993م، يومُ عقد المنظمة اجتماع هيئتها العامة الأول بمدينة كيوتو اليابانية، يُعَدُّ تاريخ تأسيس **الصليب الأخضر الدولي**.

كان الحدث مسبوقًا بنقاش محموم حول نوعية المنظمة التي يجب اعتمادها، وجادل بعضهم قائلين إن عليها أن تكون نوعًا من كتائب الرد الطارئ، موفدة (الخوذات الخضر) إلى بؤر الكوارث البيئية، وآخرون اقترحوا أن علينا أن نحذو حذو السلام الأخضر (جرين بيس)، مستنفرين الناس لعمليات احتجاج طموحة.

لم أشعر بأن أيًّا من الخيارين كان ينطوي على إنجاز مهم ذي بال، وأيدني أشخاص ذوو خبرة عظيمة وفهم عميق للقضايا؛ ففي الاجتماع التنظيمي السابق للجمعية العمومية الأولى، قال العالم والمستكشف النرويجي المرموق، ثورهير داهل: «إذا كنا سنعمل على إيجاد (خوذ خضراء) فلن أكون معكم؛ فالحاجة تدعو إلى شيء مختلف، منظمة هادفة إلى تغيير طريقة تفكير الناس، وإلى إحداث نقلة على صعيد الوعي البيئي. تدعو الحاجة إلى مشروعات محددة تفضي إلى ذلك الهدف». ومع تواصل النقاش، بمشاركة نشيطة من ممثلين من كل من الولايات المتحدة، وروسيا، واليابان، وهولندا، وسويسرا (وهذه البلدان كانت لاحقًا ستضفي زخمًا تنظيميًّا على **الصليب الأخضر**)، فازت وجهة نظرنا بالتفضيل.

طرحنا فلسفة المنظمة في **ميثاق الصليب الأخضر الدولي**، قائلين:

«الحياة نفيسة، ولجميع صور الحياة قيمتها الأصلية، وتتقاسم مسقط رأسنا الكوكبي في أسرة متبادلة التبعية حيث جميع الأطراف أساسية لحسن أداء الكل. واجبنا المعنوي والأخلاقي هو الحفاظ على الحياة في تكاملها، وصون كوكبنا معافى وآمنًا للأجيال الحالية والمستقبلية».

انطلقت العملية بتأسيس فروع وطنية للمنظمة، حيث زرت في أثناء التأسيس عددًا كبيرًا من البلدان، وشاركت في مؤتمراتها التأسيسية. **فالصليب الأخضر الدولي** يرى رسالته متمثلة بالتصدي لجملة التحديات المركبة الماثلة على أصعدة الأمن، والفقر، وتدهور البيئة، ولإنجاز هذا سنعمل على:

- دعم معايير حقوقية، وأخلاقية، وسلوكية ضامنة تغييرات أساسية في قيم الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وأفعالها، ومواقفها، الضرورية لخلق أسرة كوكبية مستدامة؛
- المساهمة في منع النزاعات الناجمة عن التدهور البيئي ونقص الموارد الطبيعية، وحلِّها إذا نشبت؛
- توفير المساعدة للمتأثرين بالعواقب البيئية المترتبة على الحرب، والنزاعات، والنكبات التي هي من صنع البشر[1].

لسنوات عديدة، عملت رئيسًا **للصليب الأخضر الدولي** ورئيسًا **لمجلس المديرين**، وفي 2008م أعدنا تنظيم الإدارة: احتفظت بمنصب الرئيس المؤسس الفخري، وبقيت عضوًا في **مجلس المديرين**؛ أما لمنصبَيّ الرئاسة ورئاسة المجلس فقد انتخب كل من ألكساندر ليخوتال (روسيا)، ويان كولتشيك (بولونيا) على التوالي، اللذين أكنُّ العرفان لهما ولعشرات الآخرين الذين ظلوا يؤيدونني ويدعمونني في هذا المشروع الكبير والذين يواصلون اليوم عملهم بنشاط وحماسة.

إبان وجوده بادر **الصليب الأخضر الدولي** إلى إطلاق سلسلة من البرامج الهادفة إلى ضمان (العافية البيئية) للأرض، وأحد أهم تلك البرامج تمثل في **برنامج التراث**، الذي كان يستهدف معالجة الموروث البيئي عن الحرب الباردة وسباق التسلح (إزالة مخزونات الأسلحة الكيميائية، والتلوث السام... إلخ). وفي عام 2000م أطلقت مبادرة رئيسة للتغلب على العطالة المتسللة إلى عملية إزالة الأسلحة الكيميائية التي كانت الولايات المتحدة وروسيا مجتمعتين قد راكمتا ما يزيد على 65000 طن منها. تدمير المخزونات الروسية من الأسلحة الكيميائية كان قد أوقف بسبب الافتقار إلى التمويل، وكذلك بسبب مطالب وأسئلة أثارتها أطراف أخرى في الاتفاقية الدولية حول **إزالة الأسلحة الكيميائية**، مطالب وأسئلة لم تكن قد عولجت منذ سنوات غير قليلة.

[1] ميثاق الصليب الأخضر، جنيف، 2010/12/16م، ص1.

وجهتُ رسائل إلى قادة روسيا، والولايات المتحدة، وسويسرا، وغيرها، مناشدًا إياهم أن يقدموا تعهدًا ماليًّا ثابتًا فيما يخص الإجهاز على الأسلحة الكيميائية، وقد ردت الحكومة الروسية بزيادة مهمة لتمويل البرنامج، ونفِّذت خطوات ذات شأن أيضًا من قبل حكومة الولايات المتحدة.

تمثل مشروع مهم آخر **للصليب الأخضر الدولي** بمشروع حوارات الأرض، وهو سلسلة ندوات عامة مخصصة لجوانب التنمية المستدامة الأخلاقية، وقد عُقدت الندوة الأولى في ليون عام 2002م بمشاركة رئيس الوزراء الفرنسي مع عدد غير قليل من الوزراء الآخرين، وبعد ليون كانت برشلونة، فنيويورك، ولاهور؛ وثمة مناسبات مشابهة عقدت في روسيا وإيطاليا، وفي 2006م شاركت في **حوار الأرض** المعقود في بريسبين (الأسترالية).

عملي في حركة البيئة الدولية أفضى إلى الانخراط بمشروع **ميثاق الأرض** الهادف إلى صوغ نوع من الشرعة البيئية حول الممارسة الفضلى بالنسبة إلى كوكب الأرض، وصوغ بيان جملة مبادئ وقيم تمكّن من خلق أسرة كوكبية عادلة، ومستدامة، ومسالمة في القرن الواحد والعشرين.

فكرة **ميثاق الأرض** طُرحت للمرة الأولى في 1987م من قبل **الهيئة العالمية للبيئة والتنمية** (هيئة برندتلاند)، وقد بادر أمين عام الأمم المتحدة بطرس بطرس-غالي، في قمة الأرض في ريو دي جانيرو، إلى تأييدها في 1992م، إلا أنها لم تتحقق إلا في 1994م حين أقدمنا، أنا وموريس سترونج، الأمين العام **لقمَّة الأرض**، من خلال منظمتينا على تأسيس (**مجلس الأرض والصليب الأخضر الدولي**)، وعلى نفخ الروح في المشروع بوصفه مبادرة مجتمع مدني. وأبدت حكومة هولندا استعدادًا لتوفير الدعم المالي.

وفي 1996م أُسست هيئة برئاسة مشتركة مني أنا وموريس سترونج، لصوغ مسوَّدة الميثاق، وفي نيسان/ أبريل 1998م نوقشت المسوَّدة في إحدى دورات **الجمعية العمومية**

للصليب الأحمر الدولي، حيث طرحت آرائي حول أهداف الميثاق وأغراضه، وقدمت أيضًا مداخلة رئيسة بعنوان (مستقبل مستدام).

اعتُمِدت الصيغة النهائية في أحد اجتماعات هيئة الصوغ بمقر اليونسكو في باريس، وعُرض الميثاق رسميًّا على الأسرة الدولية في 29/6/2000م في حفل تدشين **بقصر السلام** في لاهاي بحضور ملكة هولندا، بياتريس. ولاحقًا ما لبثت **مؤتمرات اليونسكو العامة** أن اتخذت قرارًا مؤيدًا.

جهود عدد من أنصار البيئة والقطاع الواعي بيئيًّا من الأسرة العالمية الرامية إلى وضع فكرة التنمية المستدامة بيئيًّا موضع الممارسة العملية، واجهت عقبات كثيرة؛ منها: نقص تفهم بعضهم، ومصالح آخرين المكتسبة، وقِصَر نَفَس وضيق أفق براغماتية فريق ثالث. وعلى الرغم من فوزها بتأييد الأسرة الدولية من خلال صيغة الأمم المتحدة، التي حولتها إلى برنامج عمل محدد، فإن الأفكار دُفعت نحو جهة واحدة بسبب تصميم أحادي العقل على تعزيز الحرية المطلقة لقوى السوق، وهو ما أدى إلى إقحام مسار التنمية الكوكبية في الاتجاه الخطأ نحو استدامة مختزلة.

كان هذا إنذارًا جديًّا بالنسبة إلى كثيرين، وأنا من بينهم، وقد حاولت لفت أنظار السياسيين والجمهور إلى ضرورة تطبيق مفهوم تنمية مستدامة وقيمها، واقترحت- من بين أمور أخرى- حضور مؤتمر (ريو- 10) في جوهانسبورج عام 2002م، وأعددت الملاحظات لكتابة خطاب، غير أني لم أستطع الحضور لسوء الحظ.

أسفت كثيرًا لعدم تمكني من الكلام في جوهانسبورج؛ فنحن في **الصليب الأخضر الدولي** كنا شديدي القلق من احتمال تعرض تلك الندوة للإخفاق. أرسلت أكثر من مئة رسالة إلى رؤساء دول وحكومات لخصت فيها موقف منظمتنا، مؤكدًا ضرورة عدم السماح بإخفاق المؤتمر، وتلقيت ردودًا من رؤساء جمهوريات روسيا، وفرنسا، وبولونيا، ومن رؤساء وزارات المملكة المتحدة وغيرها، وقد أقروا جميعًا بالحاجة إلى وضع القضايا البيئية في صلب السياسة وجدول الأعمال الاجتماعي.

أكثر من مئة رئيس دولة وحكومة ذهبوا إلى جوهانسبورج، غير أن عديدًا ممن كانوا متوقعين رفضوا الحضور، وكانت هذه إشارة شؤم حقًّا؛ فالآمال المعقودة على احتمال صيرورة قمة جوهانسبورج نقطة انعطاف خابت. وكانت الخلافات والمصالح المكتسبة طاغية مرة أخرى، والوثائق المعتمدة كانت إعلانية في المقام الأول، ومفتقرة إلى بنود محددة أو ملزمة، وشكلت حقًّا مجرد خيبة إضافية أخرى.

أزمة المياه

بسبب الوضع، اكتسب التحرك نحو معالجة مشكلات بيئية محددة أهمية خاصة، وإحدى تلك المشكلات التي تعين عليَّ أن أتعامل معها كانت قضية النقص الكوكبي المتنامي للمياه الصالحة للشرب. ففي تموز/ يوليو 2002م، شاركت في مؤتمر دولي بعنوان: **ماء من أجل العالم**، عُقِد بواسطة **الصليب الأخضر الدولي**، وفي العام التالي شاركت في **ندوة المياه العالمية**. وهذه الندوات بدأت تعقد دوريًّا، واجتذبت خبراء مخضرمين طويلي الباع، وسياسيين قادرين على اقتراح حلول عملية.

في شباط/ فبراير 2009م، عُقد في بروكسل مؤتمر دولي بعنوان **سلام مع ماء**، في **البرلمان الأوروبي**، بمبادرة **الندوة السياسية العالمية**، وكان الهدف استنباط مقترحات حول حفظ الموارد المائية؛ لدراستها من قبل المشاركين في المفاوضات الجارية حول التوصل إلى اتفاقية مناخية دولية جديدة، وقد قُدِّمت المقترحات في مذكرة من أجل **بروتوكول عالمي عن الماء**.

قلت في المؤتمر إن أزمة المياه هي أزمة مركبة من عناصر بيئية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية. وطبقًا لتقديرات الأمم المتحدة فإن نحو 900 مليون من البشر لا يتوفرون على وسائل الحصول على مياه نظيفة، و2.6 مليارًا يعيشون شروطًا غير صحية، والطلب على الماء مطرد الارتفاع، وثمانون بالمئة من المياه المتوافرة في البلدان النامية تستخدم للري الزراعي، والمشكلة تتفاقم أكثر بسبب التغير المناخي

على المستوى الكوكبي، والسياسة متباطئة في التصدي لما هو وضع استثنائي طارئ حقًا، على الرغم من الدراسات والتقارير العديدة الصادرة عن خبراء ومنظمات بيئية. وبوصفي رئيسًا مؤسسًا **للصليب الأخضر الدولي**، شاركت في تأليف أحد هذه التقارير، بالتعاون مع ثلاثة قادة سياسيين سابقين من السويد، وبوتسوانا، والفلبين، في تاريخ يعود إلى عام 2000م، وقد لقي التقرير ترحيبًا، إلا أن توصياته لم تنفذ.

قلنا إن المبدأ المركزي الذي نريد الحصول على الاعتراف به هو أن الماء، بوصفه موردًا استثنائي الأهمية بالنسبة إلى البشرية كلها، ملكية مشتركة، ويجب إعلان الوصول إليه حقًّا أساسيًّا من حقوق الإنسان. فلقيت هذه النظرة تأييدًا واسعًا، وبادرت حكومات كثيرة، جنبًا إلى جنب مع عدد من قادة الأعمال، إلى التعبير صراحة عن تأييدها.

من نافل القول أني كنت أدرك أن التسليم الدولي برؤية الماء واحدًا من حقوق الإنسان لم يكن نهاية المشكلة؛ فالضمان الفعلي لتمكين مئات ملايين البشر من الحصول على المياه النظيفة يستلزم إدراج هذا الحق في التشريعات الوطنية. وتزويد الناس بالماء والشروط الصحية بالغ الأهمية لحل مشكلات أخرى في البلدان النامية مثل التعليم، والصحة، وتنظيم الأسرة، وللأمر أيضًا علاقة مباشرة بالأمن.

في آذار/ مارس 2012م دُعيت للتحدث في **ندوة المياه العالمية السادسة** بمرسيليا، وكانت نقاطي الأساسية أن الماء- خلافًا للمواد الأخرى- بلا بدائل؛ وأن موارد المياه الصالحة المتوافرة محدودة؛ وأن استهلاك الماء متزايد، ولم يعد تواصل نمو الاستهلاك بالوتائر المرئية في القرن العشرين ممكنًا، والوضع في البلدان الفقيرة، حيث الملايين يموتون في أعمار صغيرة من جراء شرب مياه ملوثة، بات وضعًا غير مقبول بتاتًا.

أطلق **الصليب الأخضر الدولي** مبادرة بعنوان **ماء للحياة**، واقترحت إنشاء معاهدة دولية حول حق الماء، وقد استغرق إنجاز الأمر سنوات طويلة، ولكن الأمم المتحدة ما لبثت أن أقدمت، أخيرًا، في 2010م على تبني قرار يقضي بإدراج الحق

في الماء والتمديدات الصحية في لائحة حقوق الإنسان الأساسية. صحيح أن الأسرة الدولية استصعبت الموافقة على مثل هذه الخطوة المهمة، غير أنها فعلت آخر المطاف.

لعل التطبيق العملي للمبدأ كان أكثر صعوبة، فحفنة قليلة من البلدان أدخلت حق الحصول على الماء في نصوص تشريعاتها الوطنية، وإحداها فرنسا التي تخصص أيضًا موارد وازنة لضمان توفر الماء في بلدان نامية، أما **الصليب الأخضر الدولي** فقد انخرط بدوره انخراطًا نشيطًا في تطوير تدابير صون الموارد المائية وإدارتها العقلانية.

حتى الحلول البسيطة جدًّا التي لا تتطلب استثمارات ضخمة من شأنها أن تنقذ أعدادًا كبيرة من الحيوات البشرية؛ فنتيجة لبرنامج ريادي واحد وحسب نفذه **الصليب الأخضر الدولي** في غانا، فاز 40.000 نسمة مقيمون في حوض نهر فولتا بإمكانية الحصول على المياه النظيفة الصالحة للشرب والتمديدات الصحية. وثمة ميدان مهم آخر لجهودنا ألا وهو الحيلولة دون نشوب النزاعات حول الوصول إلى الموارد المائية، واستغلالها وسيلة لممارسة الضغط أو توجيه الإنذارات.

أخطار التغير المناخي

قضية حساسة أخرى باتت في العقود الأخيرة طافية على وجه السياسة العالمية، متمثلة بتغير مناخ الكوكب من جراء تعاظم النشاطات الاقتصادية للبشر. كان الوضع مواصلًا تدهوره على نحو درامي مثير عامًا بعد عام، وفي اجتماع **حوار الأرض** بأستراليا شكوت من تغافل قادة العالم عن الأزمة المناخية.

ما من عام إلا ويجلب معه مزيدًا إضافيًّا من المؤشرات الدالة على أن الاحترار الكوكبي، الذي يكون فيه للنشاط البشري الدور الرئيس، برأي أكثرية العلماء، يتسبب بأنماط جوية شاذة، مفضية إلى فقدان الحياة وجالبة لعواقب اقتصادية واجتماعية

وخيمة؛ فموجات الحر الصيفية في النصف الشمالي من الكرة الأرضية عام 2010م لم تكن- بأي من الأحوال- النكبة الوحيدة، وثمة سيول الوحل المتدفقة في الصين، والجفاف غير المسبوق في أستراليا والهند، والفيضانات في باكستان وأوروبا الوسطى؛ ويمكن إطالة القائمة بسهولة.

في الوقت نفسه، تواصل الأمم إحجامها عن التحرك وعن فعل أي شيء، وهذه نتيجة لا لمجرد غياب الإرادة السياسية وحسب، بل ولواقع تجييش الشركات ومشروعات الطاقة التجارية الممولة بسخاء، والمتوجسة من الاضطرار إلى دفع مزيد من أجل تقليص انبعاثات الغاز، والمتوفرة على موارد مالية تزيد بما لا يقاس على ما لدى أولئك الذين يؤيدون اتخاذ تدابير طارئة لمحاربة الاحترار الكوكبي. كل عام تنفق الدول مئات مليارات الدولارات على تمويل قطاع صناعة الطاقة الهيدروكربوني (نفط، غاز، فحم). من المؤكد أن ممثلي اقتصادات (جي20-) الريادية في العالم تعهدوا بالإجهاز تدريجيًّا على هذه التمويلات، ولكن (في المدى المتوسط) وحسب.

يتزايد شعور الرأي العام بالإحباط، ويكفر بقابلية الدول لاتخاذ خطوات فعالة على صعيد التصدي للتغير المناخي، وليس بين الكفر وفقدان الاهتمام وصولاً إلى اللامبالاة سوى خطوة صغيرة.

لم يتمكن **مؤتمر كوبنهاجن الدولي للتغير المناخي** في 2009م من الارتقاء إلى مستوى التوقعات؛ فبسبب جملة من الخلافات الكبيرة بين البلدان المتطورة ونظيرتها النامية، تعذر التوصل إلى اتفاق كوكبي حول قضية استبدال **بروتوكول كيوتو** الذي ينتهي مفعوله في 2012م، وبعد مؤتمر كوبنهاجن بدأ كل شيء يتهاوى نزولاً. ثمة نزوع بات ملحوظًا في المفاوضات الرسمية نحو الابتعاد عن توصيات **الهيئة الحكومية البينية حول تغير المناخ**، أما الانطباع فهو أن أولئك المنخرطين أكثر اهتمامًا بالسعي إلى (عدم رفع سقف الرهانات) منهم بإنجاز نتائج ذات شأن.

يجري إغراق الدبلوماسيين والخبراء بفيض من التفاصيل الفنية، ويتزايد سماع الأصوات الداعية إلى التوافق على الحدود الدنيا المشتركة، ومما يُقترح أنه قد يكون

من الأفضل قبول هدف زيادة في حرارة الأرض في القرن الواحد والعشرين بأكثر من 4 درجات مئوية. وذلك ضعف سقف الدرجتين المئويتين الذي أكده علماء المناخ ووافق عليه قادة (جي-8) وبلدان أخرى.

لن أسلم بذلك، ولن أوافق أيضًا على ترك السجال رهينة لدى طائفة رجال الأعمال أملًا بالاهتداء إلى نوع من الحل التكنوقراطي الخالص. من الطبيعي أن الأعمال (مؤسسات البزنس) بقابليتها لتعديل التكنولوجيا الجديدة بما يخدم مصالحها، تستطيع -بل يجب عليها- أن تضطلع بدور كبير في الانتقال إلى اقتصاد متدني الفحم، أما الأمل بأن يصبح ذلك -في أثناء العملية- القاطرة الرئيسة للتغيير، فيكون -على الأقل- سذاجة؛ فعملية ابتكار موارد طاقة بديلة وقابلة للتجدد بطيئة راكدة، والتقدم في بلدان منفردة ذات تأثير طفيف في الوضع الكوكبي، فبعد كل الذي تعرض له الاقتصاد الكوكبي في الأعوام الأخيرة، لا يحتمل أن يصدق كثيرون أن السوق الحرة تستطيع حل جميع المشكلات.

يكمن الحل في تحلي الدول بروح جماعية على صعيد القيادة والمسؤولية السياسيتين، ولا بد لها من الإقدام على التزام سياسي متناسب مع مستوى جديَّة التهديد. علينا أن نحل مشكلة (الجور المناخي)، حيث ينطوي التغير المناخي على أخطر العواقب بالنسبة إلى البلدان النامية المفتقرة إلى الموارد الضرورية للتصدي لها. ويتعين على قادة البلدان الغربية أن يتحلوا بأمانة الاعتراف بمستوى التحدي، وبالحاجة إلى تدابير نظامية بدلًا من أخرى تجميلية. وينبغي لأي اتفاقية كوكبية جديدة أن تستند إلى بيانات علمية، لا إلى مساومات وصفقات بين مصالح مجموعات معينة.

كذلك لا بد للبلدان النامية الرئيسة، وقد باتت شبيهة من حيث الانبعاثات بالبلدان الصناعية، من أن تقدم على تبني التزامات جدية؛ فنمو القوة الاقتصادية لبلدان مثل الصين، والهند، والبرازيل يجب أن يوازي نموًّا في إحساسها بالمسؤولية البيئية، والالتحاق بركب الحرب على التغير المناخي يكون في خدمة مصالحها الخاصة، غير أن البلدان الغنية هي التي يتعين عليها أن تتحرك أولًا؛ فتصرفها على مر السنوات

العشرين المنصرمة وأكثر لا يمنحها الحق في إلقاء المحاضرات على الآخرين حول الموضوع.

في التحليل الأخير لا بد للجميع من أن يضحوا ويتعلموا فنون إبرام حلول تسوية وسط، التي تأخذ في الحسبان مصالح الفاعلين الأساسيين في الاقتصاد العالمي من منطلق إدراك حقيقة أن هذه المصالح لا تكون متناغمة تمامًا على الداوم.

نحتاج إلى أنموذج جديد للتنمية

الأزمة المالية التي اندلعت في 2008م، والتي لم تنته بعد -بنظري- أظهرت مدى متانة الترابط بين التحديات الرئيسة الثلاثة التي يواجهها العالم الحديث المكوكب. لا جدال أن النزعة العسكرية، والتدخلات العسكرية الموسعة، ونمو الإنفاق العسكري، جميعًا، كان لها دور حاسم في التنامي المتفجر لعُجوز الموازنات، ولا سيما في الولايات المتحدة، وصولًا إلى اندلاع الأزمة. وثمة سبب آخر تمثل بالأنموذج الاقتصادي نفسه، الأنموذج القائم على الغلو في الاستهلاك والأرباح الفاحشة؛ هذا الأنموذج بالذات هو الذي يقحمنا في التدهور المتواصل للبيئة، وليست هذه، جميعًا، إلا ورطة كبيرة واحدة.

الأزمة باغتت جميع قادة العالم تمامًا؛ ففي قمة (جي-8) باليابان قبل ما لا يزيد على شهرين من بدئها، بدا أولئك القادة غافلين عن المؤشرات المتداولة المحذِّرة مما تخبئه الأيام، ولم يكن رد فعلهم على الأزمة عند حصولها أفضل كثيرًا.

منذ البداية قلت إننا لا نستطيع أن ننحصر في إطفاء الحرائق، وأردت طرح بعض الأسئلة على (مجموعة العشرين) من القوى الاقتصادية القائدة تعليقًا على الأزمة؛ فواقع أن قادة (جي-8) يستعدون الآن للترحيب بانضمام قادة كل من الصين، والهند، والبرازيل، وتسعة بلدان أخرى، إلى ناديهم على قدم المساواة، وحده، ذو

مغزى؛ ذلك هو ببساطة ما يجب أن يكون الوضع عليه الآن، عاكسًا تحولًا في الميزان الكوكبي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

أوائل 2009م نشرت مؤسسة **نيويورك تايمز** مقالي، مدرجة أسئلتي الموجهة إلى (جي–20)، في جرائد حول العالم، كان أول تلك الأسئلة: «ما مدى قدرة القرارات المتخذة في لندن على حل الأزمة المالية والاقتصادية الكوكبية، بما يعيد الاقتصاد العالمي إلى مسار النمو المستدام؟». أما رأيي أنا فهو أن القرارات المتخذة في قمم (جي–20) الأولى لا تستطيع أن تشكل سوى خطوة أولى. «من غير الجائز أن يكون منع الأزمات مهمة (جي–20) الرئيسة؛ فالمطلوب هو نوع من الانتقال إلى أنموذج جديد، أنموذج قائم على المزاوجة بين جملة العوامل الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية».

السؤال الآخر كان حول موقع (جي–20) في إطار منظومة المؤسسات الكوكبية؛ سألت: «ما هذه المجموعة؟ مكتب سياسي لكوكب الأرض؟ ناد للأقوياء؟ أنموذج أولي لحكومة عالمية؟ كيف ستتفاعل مع الأمم المتحدة؟».

> «ما من مجموعة بلدان تستطيع، حتى وإن كانت تشكل 90 بالمئة من اقتصاد العالم، أن تتجاوز الأمم المتحدة وتحل محلها، ولكن من الواضح أن باستطاعة (جي–20) ادعاء القيادة الجماعية في الشؤون العالمية شرط إبداء الاحترام اللازم لآراء غير الأعضاء... ولتجنب الأخطاء يتعين على (جي–20) أن يكون شفافًا، وأن يعمل بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة. مرة في السنة -على الأقل- يجب أن يعقد اجتماعات قمته في مقر الأمم المتحدة، ويتعين عليه أن يقدم تقريرًا إلى الجمعية العمومية يكون جديرًا بنقاش ذي أهمية».

رأيت أن (جي–20) لا يستطيع تجاهل المشكلات السياسية ذات الارتباط الوثيق بمصير الاقتصاد العالمي:

> «إحدى المشكلات الناضجة للحوار هي مشكلة عسكرة السياسة والاقتصاد العالميين؛ فالعسكرة تحرف الموارد عن الاقتصاد الفعلي، وتحفز النزاعات،

وتخلق وهم نفاذ الحلول العسكرية أكثر من نظيرتها السياسية. فمن خلال إطلاق نقاش حبري داخل (جي–20)، يستطيع قادة العالم أن يُضْفوا زخمًا على عمل تلك المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن التقدم على هذا الصعيد»[1].

في إطار **ندوة العالم السياسية والقمة العالمية لحائزي جائزة نوبل للسلام**، أنجزنا دراسة متأنية لمسار الأزمة، وجملة العمليات الاجتماعية المصاحبة؛ ففي عدد غير قليل من البلدان، ومن ضمنها الولايات المتحدة، ظهرت حركات احتجاج جماهيرية.

وفي رحلة لي إلى الولايات المتحدة عام 2011م، شاهدت مظاهرات الاحتجاج التي نظمتها حركة احتلوا **الوول ستريت**! التي انبثقت وانتشرت في عديد من البلدان الأخرى، وراح الملايين يسألون عن السبب في أن الناس العاديين في طليعة من يتعين عليهم شد الأحزمة على الرغم من عدم مسؤوليتهم عن الأزمة؟ ثمة متطرفون وعناصر غير مسؤولة حاولوا اختطاف الاحتجاجات، وذلك لا يمكن –بلا ريب– إلا أن يدان، غير أن هناك أولئك الذين حاولوا استغلال الأمر ذريعة لشطب الحركة الاحتجاجية وشجبها جملة وتفصيلًا.

آمنت –وما زلت أومن– أن للناس حقًّا مشروعًا في الاحتجاج على اللامساواة والجور المتطرفَيْن في توزيع الثروة في المجتمع. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر قلت في مؤتمر **للندوة** في مونبلييه إن الذين نزلوا إلى الشوارع وحاولوا (احتلال الوول ستريت) محقون تمامًا في إلقاء المسؤولية عن الأزمة على الشركات العملاقة الدائبة على جعل منافذ التهرب من الضرائب مناسبة لها من خلال البرلمانات.

---

[1] ميخائيل جورباتشوف، (ما دور جي-20؟)، النيويورك تايمز، 2009/4/27م.

«يلومون قطاعًا ماليًّا انجرف بعيدًا عن الاقتصاد، ويكافئ نفسه بتعويضات إضافية هائلة، ملقيًا جزءًا من المسؤولية على السياسيين وحدهم، ويطالبون بنوع من العودة إلى مبادئ المساواة، والعدالة الاجتماعية، والتضامن، وأنا أرى هذه المبادئ قيمًا إنسانية كونية شاملة، لا تقل أهمية عن قيم حقوق الإنسان والحرية، غير أنها تعرضت، في السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية، للخفض إلى مراتب دنيا على سلم الأولويات».

أشرت إلى أن السياسة محبوسة في قفص فولاذي من جراء شروط الاقتصاد النيوليبرالي وعقائده الدوغمائية الجامدة، غير أن كل يوم يمر يسلط مزيدًا من الضوء على أن هذه العقائد الجامدة لا تحفز التنمية الاقتصادية، بل تخفيها.

فأنموذج التنمية القائم على حصر الأولوية لعنصري الربح والاستهلاك في الاقتصاد، جارفًا كميات هائلة من الأموال، مع التغافل عن المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية، أخفق إخفاقًا مكشوفًا.

يولِّد الجور الاجتماعي، اللامساواة، والمجابهة، والأزمات، وهو مثقل بحشد من العواقب الكارثية، وأنا أرى أن لا مهرب من الانتقال إلى أنموذج مختلف، متدرج ولكنه عاجل وملح، غير أن من شأن الأمر أن يتطلب، كما كتبتُ في مقال نشرته **الإنترناشيونال هيرالد تريبيون وراسيسكايا جازيتا** أواخر 2009م، تغييرًا في منظومة قيمنا، اهتداء إلى دوافع وحوافز جديدة للتنمية الاقتصادية:

«لا بد من إعادة توجيه اقتصاد الكوكب نحو الخير العام، عليه أن يعالج قضايا مثل البيئة المستدامة، والرعاية الصحية، والتعليم، والثقافة، والفرص المتكافئة، والتجانس الاجتماعي، ومن ضمن ذلك اختزال الفروق الهائلة بين الغنى والفقر.

المجتمع يريد هذا، وليس بوصفه ضرورة أخلاقية وحسب، فالكفاءة الاقتصادية القائمة على أساس الخير العام بالغة الضخامة، وإن لم يتقن

أساتذة الاقتصاد بعدُ فن رَوْزها. إننا بحاجة إلى نوع من الاختراق الثقافي- الفكري إذا أردنا أن ننشئ أنموذجًا اقتصاديًّا جديدًا»[1].

كانت مسألة دور الدولة قضية أخرى بحاجة إلى إعادة نظر في ضوء الأزمة. (عودوا إلى الدولة!) كان عنوان مقال كتبته في الأيام الأولى للأزمة، ومنذ ما يزيد على عشر سنوات قلت: «ثمة هجوم على دور الدولة؛ فالاقتصاديون، ورجال الأعمال، والساسة، أعلنوا أنها مصدر جُل ويلات الاقتصاد». في تلك الأعوام كان الناخبون يختارون الاقتراع لساسة يَعِدون بتقليص بيروقراطية الدولة، وبتوفير قدر أكبر من الحرية لأصحاب المبادرة والمقاولين، وقد استغل هذا من قبل أولئك الذين أرادوا، تحت شعار (الموجة الصاعدة ترفع كل القوارب!)، إضفاء الحد الأقصى من حركة الحرية على الشركات الكبرى، وإعفاءها من واجبات مهمة تجاه المجتمع، وتفكيك البنى الحامية لرخاء العمال.

وبعد ذلك، مع اجتياح موجة العولمة العالم، بدأت المبادئ النقدية ونوع من عملية إضعاف دور الحكم تُستحضَر على النطاق الدولي، وبات إجماع واشنطن، كما كتبت، تعبيرًا عن هذه المبادئ، وقد فُرض على عديد من البلدان؛ فماذا كانت النتيجة؟

طرد الدولة من مختلف مجالات الأعمال والمال أدى إلى تمكين منظمات عديدة من العمل دون ضوابط بالمطلق، ثم تعاقبت الفقاعات: فقاعة دوت كوم، وسوق السندات، والإقراض الرهني، والفقاعات المالية. ومع أن جميع هذه الفقاعات كانت- عاجلًا أو آجلًا- ستنفجر، فإن حفنة من الأفراد نجحت من خلال العملية في مراكمة ثروات خرافية، في حين تعرضت مستويات معيشة الأكثرية للاستنقاع في أفضل الأحوال، أما واجب مساعدة البلدان الأشد فقرًا فقد أُغفل ببساطة.

[1] ميخائيل جورباتشوف، نيويورك تايمز، 2009/12/9م.

تمخض إضعاف دور الدولة عن تفشي الاحتيال والفساد الماليين، وتيسير سطو الجريمة المنظمة على اقتصاد عديد من البلدان، جنبًا إلى جنب مع تورم استثنائي لدور لوبيات الشركات. وزبانية اللوبيات إن هم في الحقيقة إلا بيروقراطية عملاقة خارج الدولة، تحت تصرفها موارد ضخمة، وعَتَلات فعالة من أجل التأثير في السياسة، وهذا يشوه العملية الديموقراطية، وينطوي على عواقب وخيمة بالنسبة إلى المجتمع.

جلبت الأزمة معها مرحلة تعقل، وكانت الدول وقياداتها هي الجهات المجبرة على الاضطلاع بمسؤولية انتشال الاقتصاد من أخطر المآزق في عقود. صحيح أن قادة العالم لم يذهبوا حتى الآن- للأسف- إلى ما هو أبعد من تدابير إطفاء الحرائق، ولكنهم لن يجدوا أمامهم، عاجلًا أو آجلًا، أي خيار آخر سوى العودة إلى استئناف واجبهم تجاه المجتمع والبيئة.

وحدها الدولة تستطيع إرساء القواعد الأساسية في مثل هذه الأمور التي فاقمتها الأزمة، مثل التقاسم العادل للعبء الضريبي، وحفز النمو الاقتصادي، وضمان المستوى الضروري من حمايات الرخاء الاجتماعي، ووحدها الدولة تستطيع توفير التعليم والرعاية الصحية للجميع، وتطوير العلوم الأساسية؛ ووحدها الدولة تستطيع استنفار الموارد والأدوات لتعزيز التكنولوجيات الابتكارية وتطبيقها؛ ووحدها الدولة قادرة على اعتماد معايير وضوابط راسخة لا أمل من دونها في التصدي الفعال للكارثة البيئية التي تهدد العالم.

ومن الطبيعي أننا لن نهتدي إلى طريقنا المفضية إلى إطار سياسي جديد للأمن الدولي والحوكمة العالمية إلا من خلال جهود الدول، المدفوعة، باطراد، بالمشاركة الفعالة والضغط العنيد من جانب المجتمع المدني الكوكبي. لا بد لهذا من أن يكون مستندًا إلى التبرؤ من التفكير القائم على المجابهة، ومن السعي إلى الهيمنة على الشؤون الدولية، وإلى احترام حرية الاختيار وتعددية الثقافات وأنماط التنمية، وإلى الاستعداد للانخراط في الحوار والتعاون الموسع؛ وما يعيدنا من جديد إلى مُثُل **التفكير الجديد** ومبادئه.

على امتداد الأعوام بقيت عاكفًا على تأمل الآفاق المحتملة لتطور العلاقات بين الدول، والدور الذي يمكن أن تضطلع به البلدان التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن توفير نظام صالح للعالم في بناء صرح هندسي كوكبي جديد. ولأقلْ مباشرة إن جميع الأمم؛ الكبيرة والمتوسطة والصغرى، تستطيع أن تسهم في العملية، بل يجب عليها ذلك، فمبدأ التكافؤ في السيادة بين الدول، المبدأ الذي رسخه ميثاق الأمم المتحدة، يبقى نافذًا اليوم، كما على الدوام. ليس ثمة أي شك، على أي حال، في أن على قوى العالم الرئيسة، ومنها روسيا، أن يكون لها دور قيادي واستثنائي التطلب؛ إنها الأكثر مسؤولية أمام التاريخ.

لم ينشأ عالم القطب الواحد، حيث يكون بلد واحد استثنائيٌّ التمتع بالقول الفصل، ليدوم؛ ففي العقدين الأخيرين شهدنا انزياحًا تدريجيًّا في ميزان القوى الكوكبي؛ راح (الغرب الجماعي)، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، يزيد من إيلائه الاهتمام لآراء فاعلين آخرين على مسرح السياسة العالمية. وفي المقام الأول فإن ذلك يعني البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا، الساعية جميعًا لتنسيق سياساتها وخططها في إطار رابطة جديدة واعدة، بنظري، تحمل عنوان بريكس (BRICS). في الوقت نفسه، نرى أن مركز ثقل الاقتصاد الكوكبي متزايد الانزياح نحو منطقة آسيا-المحيط الهادي، حيث تبقى اليابان ذات شأن، مع ظهور بلدان قوية أخرى: لا الصين وحدها، بل وبلدان **رابطة دول جنوب-شرق آسيا أيضًا**، وعلى الضفة الأخرى من المحيط، ثمة بلدان أمريكا اللاتينية. من المؤكد، بلا ريب، أن هذا كله ينطوي على حشد من المضاعفات السياسية.

في العقود الماضية زرت جل البلدان المذكورة، وتحدثت مع قادتها، وممثلي مجتمعاتها المدنية، وعلمائها، وفنانيها، وشبابها، وأشعر بأنني سعيد الحظ جدًّا لامتلاكي تلك الفرصة، فما من شيء يمكن أن يعوض عن رؤية العالم شخصيًّا، متحسسًا من خلال الاحتكاك الشخصي ما يشعر به الناس، ومنخرطًا معهم في الحوار.

لقاءات في أمريكا.. جورج شولتز ورونالد ريغان

مستحضرًا أسفاري الأولى بعد التخلي عن رئاسة الجمهورية، ومعيدًا قراءة خطاباتي، والتقارير الصحفية، ومقابلاتي، أستطيع أن أرى أن جزءًا كبيرًا مما قلته ما زال مهمًّا اليوم. آمل أن تكون تأملاتي للدور الذي اضطلع به ممثلون رئيسون على مسرح السياسة العالمية على صعيد التحرك نحو نظام عالمي جديد، أكثر أمنًا وأعدل، ذات قيمة بنظر أولئك الذين يحملون عبء المسؤولية عن السلم على كوكبنا على كواهلهم.

في جميع التغييرات الحاصلة والتي ستحصل في العالم، تبقى الولايات المتحدة الفاعل الأخطر والأهم، في السياسة، وفي اقتصاد العالم، وفي العلم، وفي الابتكار التكنولوجي، ومن شأن محاولة إنكار ذلك أن تكون غير واقعية ببساطة. أشياء كثيرة في العالم تتوقف على كيفية توظيف الولايات المتحدة طاقاتها، إما على نحو بنَّاء من خلال التعاون والحوار، أو بفرض إرادتها عنوة على الآخرين. اتخذت ذلك منطلقًا لدى التحضير لزيارتي (ما بعد الرئاسية) الأولى لأمريكا.

لم أعان من أي نقص في الدعوات، وكنت قادرًا على تلبية عشرٍ ونيف منها، ثم برزت مسألة: متى تكون الزيارة؟ بل وزارني سفير الولايات المتحدة بموسكو، بوب شتراوس، ونقل إلي التماس الرئيس بوش أن أؤجل رحلتي إلى ما بعد زيارة يلتسين الرسمية، وأوضح السفير أن هذا كان من جراء إلحاح الجانب الروسي. وجدت مثل هذه الحساسية مثيرة للاستغراب، إلا أن يلتسين وحاشيته كانوا سلفًا يحاولون عزلي، وقطعوا أشواطًا بعيدة لتجنب كل صور الاحتكاك. وعلى الصعيد العملي، لم تكن ثمة أي مشكلة، لأن يلتسين كان سيذهب إلى الولايات المتحدة في شباط/ فبراير 1992م، أما زيارتي أنا فكانت مبرمجة للنصف الأول من أيار/مايو.

يجب أن يقال إن منغصات طارئة ناتجة عن توق السلطات الروسية في ذلك الوقت إلى تحجيم جورباتشوف حدثت لاحقًا إبان زيارتي، إذ أُوعِز للسفير الروسي في الولايات المتحدة، فلاديمير لوكين، أن يقاطع الفعاليات ذات العلاقة بزيارتي؛ فغاب عن العشاء الذي دعاني إليه الرئيس جورج بوش في البيت الأبيض، ولكنه طلب لقاء في الفندق الذي كنت أقيم فيه بواشنطن العاصمة. بصراحة، وجدت هذا السخف مقززًا، ولم يسهم قط في تعزيز سمعة السلطات الرسمية الروسية، وفيما يخصني فإن الأمر الرئيس كان متمثلًا بإدارة الزيارة على نحو يؤدي إلى تعظيم منافعها لروسيا والعلاقة بين بلدينا.

رُسم برنامج لقاءات وخطابات موسع، وفي أسبوعين قطعنا مسافة 14 ألفًا من الكيلومترات، وقد زرت أنا وصحبي كبرى مدن الولايات المتحدة الإحدى عشرة: لوس أنجلس، وسان فرانسيسكو، وشيكاغو، وأتلانتا، ونيويورك، وبوسطن، وغيرها. وكان ثمة عدد كبير من الخطابات واللقاءات، من ضمنها خطاب أمام قادة الكونغرس الأمريكي، وقد بذل وزير الخارجية الأسبق، الذي رَأَس لجنة التحضير لزيارتي، كثيرًا من الجهد لتحقيق هذه النتيجة.

يطيب لي أن أذكر جورج الذي أتذكر لقاي الأول به في 1985م جيدًا جدًّا، وقد كان ذلك إبان زيارته موسكو لحضور جنازة الأمين العام كونستانتين تشيرننكو، ومن المؤكد أننا كنا سلفًا نعرف انتماءه إلى الواقعيين في إدارة رونالد ريغان، وتأييد البحث عن مخرج من الاستعصاء الراهن في العلاقات السوفييتية-الأمريكية، ومنذ ذلك التعارف الأول كان من الصعب تقدير مدى ما يمكننا بلوغه من تعاون ناجح.

في ذلك الوقت لم يكن من بين قادتنا وخبرائنا من كانوا يؤمنون باحتمال التوصل إلى شيء مع ريغان، وبأننا محكومون بانتظار رئيس جمهورية مختلف، أقل محافظة، وأقل عداء للشيوعية، ولكنني لم أوافق على ذلك، وراودني شعور قوي بأنه ليس هناك وقت نضيعه، وقلت ذلك لجورج شولتز عندما اجتمعنا، وبدا لي أنني كنت قد عثرت على شخص حريص على مواصلة الكلام.

بدأَت التحضيرات للقمة السوفييتية-الأمريكية الأولى منذ ست سنوات، وجاء شولتز إلى موسكو وذهب شيفرنادزة إلى واشنطن العاصمة. كانت العملية بطيئة، وشعرنا بأن فكرة أي لقاء ذي معنى لا يكون مجرد تعارف أولي بل مناقشة جدية مفضية إلى نتائج مهمة، كانت تواجهها عقبات رئيسة في إدارة ريغان. وكان رد الفعل الأمريكي على اقتراحنا القاضي بوجوب اختتام القمة ببلاغ مشترك يعلن برنامجًا لكسر الحلقة المفرغة في مفاوضات نزع السلاح واستعادة العلاقات الطبيعية بين بلدينا، استثنائي الفظاظة. لا حاجة إلى الكلام الإنشائي! الفعل هو ما أراده الأمريكيون! وبهذا كانوا يعنون تنازلات أحادية من جانب الاتحاد السوفييتي، مع بقاء وضعهم دون أي تغيير.

غير أن الفطنة والحس السليم ما لبثا أن انتصرا في النهاية؛ وفي اللحظة الأخيرة-اللحظة الأخيرة حقًّا- أبلغنا شولتز باستعداد الأمريكيين للعمل على صوغ البلاغ المشترك. اكتشفنا أن وزير الدفاع كاسبر واينبيغر و(صقورًا) آخرين في الإدارة كانوا حانقين على نجاح شولتز في إقناع الرئيس ريغان بالإقدام على هذه الخطوة.

وعندما بدأنا العمل لإعداد النص، وجدنا شولتز شريكًا بنَّاءً، واستطعنا توثيق المبدأين المنطويين على أهمية حيوية، المبدأين المتمثلين بكون الحرب النووية مرفوضة بالمطلق من ناحية، وبأن الطرفين لن يحاولا الفوز بالتفوق العسكري أحدهما على الآخر من ناحية ثانية. وقد استحضرنا ذلك الإنجاز مرات عديدة في محادثاتنا في سنوات لاحقة، ويسرني أن أقول إن شولتز لم ينأ بنفسه قط عن ذينك المبدأين.

اتفقنا على إجراء المفاوضات من خلال قنوات رسمية، على أن مفاوضَينا الرئيسَين هما وزيرا خارجيتي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، إضافة أيضًا إلى سفيري بلدينا في كل من موسكو وواشنطن. كان شولتز ضد الدبلوماسية السرية (القنوات الخلفية)، وما شابهها من أساليب، وكنت كامل التأييد لمقاربته؛ فالمفاوضات يجب أن تدار بأمانة، وبما أمكن من الانفتاح والشفافية بعيدًا عن الدسائس والمفاجآت.

من خلال لقاءاتي العديدة مع جورج شولتز، تمكنت تدريجيًّا من بناء نوع من الفهم لأسلوبه التفاوضي ومقاربته لجملة قضايا السياسة العالمية الكبرى، وقد أثبت أنه دبلوماسي حقيقي، قادر على الدفاع عن موقفه التفاوضي، مع الحرص في الوقت نفسه على الحذر من أي نقاط احتكاك مع موقف الطرف الآخر. وكان مما تميز به جورج أنه أبدى في لحظات التوتر الشديد، الناجم غالبًا عن محاولات خصوم أي علاقات سوفييتية-أمريكية جيدة لدس العصي في العجلات، قدرًا من ضبط النفس والتسامح، وحاول الحفاظ على برودة الأعصاب، وقد تجلى هذا بوضوح شديد، مثلًا، إبان (فضيحة خاتم التجسس) في خريف 1986م التي كادت تنسف قمة ريكيافيك.

قبل أن يغادر إدوارد شيفرنادزة متوجهًا إلى نيويورك لحضور اجتماعات **الجمعية العمومية** للأمم المتحدة، حمَّلته سؤالًا، بلاغيًّا في جزء منه ولكنه مهم، إلى شولتز عن الجهة الراغبة في استثارة نوبة هوس تجسسي عشية اجتماع يتوقف عليه مصير المفاوضات حول نزع السلاح النووي. لم أكن -بالتأكيد- أتوقع جوابًا مباشرًا عن السؤال، إلا أن وزير الخارجية، الذي يجب إعطاؤه حقه، شارك شخصيًّا في المفاوضات التي نجحت في فك العقدة. كانت العملية ماراثونًا دبلوماسيًّا حقيقيًّا، وتقارير المحادثات كانت ترسل على عجل إلى موسكو، وأخيرًا اقتُرِح حلٌّ مكَّن الطرفين من حفظ ماء الوجه.

في ربيع 1987م، وصل جورج شولتز إلى موسكو لمناقشة تحضيرات زيارتي الأولى للولايات المتحدة، وعشية وصوله فاحت رائحة فضيحة جاسوسية بعنوان (الجنس مقابل الأسرار)، وبدا تصرف خصوم أيِّ تحسن في العلاقات السوفييتية-الأمريكية كما لو كانوا أعداء شخصيين لشولتز. وقد وجد وزير الخارجية نفسه في موقف صعب، واضطر في موسكو إلى تلاوة نص فيه اتهامات ضد الاتحاد السوفييتي، وقد استطعنا أن نرى أنه كان يفعل ذلك دون الحد الأدنى من الحماسة.

خُصص الجزء الأكبر من وقتنا لقضايا محددة ذات علاقة بالمفاوضات حول الأسلحة النووية، واستطعنا أن نحقق تقدمًا، لا حول مسألة الصواريخ متوسطة المدى وحسب، بل وبشأن عدد من المشكلات المتعلقة بالأسلحة الإستراتيجية أيضًا.

بعد سنوات عديدة، التقيت أنا وجورج شولتز في موسكو، ورحنا نتذكر أحداث الأشهر الدرامية التي سبقت توقيع الاتفاقية الأولى لنزع السلاح النووي الحقيقي، **ومعاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة وقصيرة المدى**، في واشنطن، وحينها قال لي جورج:

«المثير للدهشة هو أنه بات واضحًا- حين أدرك الجميع أننا بتنا على عتبة توقيع المعاهدة- أن كثيرين في الولايات المتحدة وقادة غربيين عديدين كانوا ضد (الخيار الصفري) لسحب جميع الصواريخ النووية المتوسطة السوفييتية والأمريكية من أوروبا، ومع ذلك فإن الرئيس ريغان بالذات كان قد اقترح ذلك في إحدى المرات. بدا لي أن إنجاز المهمة موضوع كرامة وشرف، ولكن الموافقة لم تكن بالإجماع على أي حال؛ فقد كان لنا خصوم في إدارتنا كما من خارجها؛ فكان كيسنجر ضدها؛ وكان سكوكروفت ضدها؛ وكان ميتران وتاتشر ضدها أيضًا، ومن ثَم فقد تطلب أمر توقيع تلك المعاهدة أخيرًا قدرًا كبيرًا من الجهد والإرادة السياسية».

أوائل 1988م، صار واضحًا أن شولتز كان راغبًا في أن يكون اختتام رئاسة رونالد ريغان بتوقيع معاهدة تقليص الأسلحة الإستراتيجية، وبدا أيضًا أن ذلك هو ما كان الرئيس يريده أيضًا، إلا أن شولتز هو الذي حمل العبء الرئيس، فجاء إلى موسكو مرات عديدة، مصحوبًا بفريق كبير من الخبراء، وكان التفاوض بالغ الحدة.

حين التقيت شولتز في تلك الأشهر كنت قادرًا على رؤية مدى تأثير ثقل العبء عليه جسديًّا، وكثيرًا ما كان يبدو مهدودًا من التعب، وفي مذكراته كتب لاحقًا بصراحة حول مدى شراسة خصوم المعاهدة في مقاومتها بواشنطن، وذلك بعد أن كانت نسبة 98 بالمئة من بنود المعاهدة حاصلة على التوافق، ومن المؤسف حقًّا أن (صقور) واشنطن تمكنوا هذه المرة من إلحاق الهزيمة بوزير الخارجية. وقد أخبرني فيما بعد أن تلك كانت أكبر خيباته في جميع سنواته في إدارة ريغان.

حتى بعد التقاعد، ظل شولتز متمتعًا بقدر كبير من النفوذ والمرجعية في السياسة الأمريكية؛ فرأيه حول مشكلات دولية مهمة مسموع، وكذلك حافظ على اهتمامه

بلدنا. وخلال هذه الأعوام كلها بقينا على اتصال؛ بالمراسلة، وباللقاء في مؤتمرات دولية، وفي أثناء زياراتي للولايات المتحدة وزياراته لروسيا.

زيارتي للولايات المتحدة في أيار/مايو 1992م بدأت بلقاء مع رونالد ريغان، لقاء كان سيثبت أنه لقاؤنا الأخير. دعانا رونالد ونانسي إلى **مكتبة ريغان الرئاسية** في بلدة سيمي فالي الكاليفورنية، وهي مبنى ضخم فيه معرض، ومكتبة، وأرشيف (قسم محفوظات)، وهي مركز سياسي مفتوح للجمهور.

تُعَدُّ المراكز الرئاسية تقليدًا أمريكيًّا مهمًّا، وتُبنى بتبرعات متبرعين، وممولة جزئيًّا من الدولة، وقد زرت عددًا غير قليل منها، وكل منها يعكس، بأسلوبه، لا حياة الرئيس العملية-المهنية وحسب، بل وشخصيته. دلتنا نانسي على المكان الملاصق لمكتبة ريغان حيث «سنخلد إلى الراحة ذات يوم»، كما قالت، غير أنها أضافت: «لكننا غير مستعجلين». وزرنا كذلك مزرعة ريغان القريبة من لوس أنجلس.

على مر أعوام من جهودنا المشتركة بات كل منَّا ذا فهم أفضل للآخر، على الرغم من أنه لم يكن سهلًا بالنسبة إلى محافظ يميني أمريكي، وشخص كانت حياته العملية قد تطورت داخل الحزب الشيوعي السوفييتي، أن يحققا تفاهمًا وثقة متبادلين، إلا أننا كنا واعيَين لمسؤولياتنا تجاه بلدينا والعالم، وذلك هو ما أحدث الفرق.

أتذكر أنني قبل بضع سنوات سألت جورج شولتز: «ماذا لو كان الرئيس شخصًا آخر غير ريغان؟ هل تظن أننا كنا سنتمكن من تحقيق التقدم على صعيد نزع السلاح النووي وصولًا إلى توقيع تلك المعاهدة الأولى؟»، وبعد لحظة تأمل أجاب قائلًا:

> «لا أظن؛ كان ريغان الرئيس الأكثر محافظة لأمريكا لسنوات، ولا أحد في اليمين كان يستطيع اتهامه بالمبالغة في النعومة أو بالإخفاق في إبداء ما يكفي من الصلابة دفاعًا عن مصالح الولايات المتحدة. لو كان أحد الديموقراطيين في موقعه، لانقض عليه أولئك الساسة اليمينيون أنفسهم، ومعهم جمهوريين عديدون، وجعلوا تصديق المعاهدة مستحيلًا».

كافأتني مكتبة ريغان الرئاسية بوسام **السلام**، ومن ثم فقد أردت جعل خطابي بمناسبة الحصول على المكافأة شخصيًّا أكثر مما هو خطاب مجاملات دبلوماسية عادية. ذكَّرت جمهوري بأن الحريات الأربع التي كان فرانكلن ديلانو روزفلت قد أعلنها في 1941م –حرية التعبير، وحرية العبادة، والتحرر من العوز، والتحرر من الخوف– لم تنتصر بأي حال من الأحوال في جميع الأمكنة من العالم، وقلت إن هذه الحريات جميعًا عناصر مكوِّنة لمفهوم حرية الاختيار. لم يكن جيلنا قد وجد تحويل مسار الأحداث الكوكبية نحو الاتجاه الذي من شأنه أن يوفر إمكانية تطبيق تلك المبادئ سهلًا.

«نشأنا وكبرنا في مناخ مشحون بالمجابهة التي شوهت تفكيرنا ورؤيتنا السياسية. سأقول بصراحة، لا أحد منا نحن السياسيين هنا كنا متحررين كليًّا من لوثة صيغ المجابهة النمطية، غير أننا بدأنا، على نحو يكاد لا يكون ملحوظًا أولًا، ولكن بوعي متزايد فيما بعد، ندرك ضرورة الانعتاق من تلك الحلقة الشيطانية المفرغة».

أعتقد أن ذلك حصل لأننا أصغينا إلى ما يقوله الناس العاديون.

«إن الوعي الشعبي هو الذي نبذ صيغ الحرب الباردة النمطية وتغلب عليها، نبذ صورة العدو، ونبذ العداء الاستبطاني للطرف الآخر. حتى في أكثر الأعوام حلكة، انجذب عدد كبير من الأمريكيين والروس بعضهم إلى بعض بصداقة، رافضين رؤية كل منهم للآخر من منظور الإعداد للحرب».

كانت الحرب الباردة، وكيفية التغلب عليها، الموضوع الرئيس لخطابي في **فولتون** التي انتقلنا إليها من كاليفورنيا. وكلية وستمنستر في هذه البلدة الصغيرة في ميسوري هي المكان الذي ألقى فيه، قبلي بـ 46 عامًا، ونستون تشيرتشل خطابه الشهير عن إسدال (ستار حديدي) في أوروبا. على منحدر السفح اللطيف كانت ثمة صفوف مقاعد طويلة تتسع لنحو 15.000 شخص، كثير منهم جاؤوا من مدن أخرى.

خلف المنصة التي كنت أتحدث منها كان يرتفع جدار خرساني هائل، فيه فراغات مفتوحة شبيهة بظلال أجسام بشرية. كان خيال الفنان قد اهتدى إلى أسلوب بالغ الدقة للتعبير عن دراما الحرب الباردة، وعن الرغبة غير القابلة للقمع لدى البشر في اختراق جدار الاغتراب والمجابهة. كان ذلك رمزًا لكون مصممة هذا النصب التذكاري حفيدة لونستون تشيرتشل، التي كانت حاضرة مع الجمهور، وكان ثمة سبب وجيه لرفع منحوتتها في فولتون بطبيعة الحال.

في خطابه كان تشيرتشل قد دعا إلى إنقاذ العالم من التهديد الشيوعي، وكان يعتقد أن القوة هي التي ستضطلع بالدور الحاسم، وبالسلاح في المقام الأول، حتى إنه عنون خطابه بعبارة (أوتار السلام). مذكرًا جمهوري بهذا، حدثته عن نظرتي أنا إلى الوضع في ذلك الوقت قائلًا: «توفرت للمجتمع العالمي فرصة فريدة لقيادة العالم في اتجاه مختلف، وتغيير دور القوة والحرب تغييرًا جذريًّا، وكان ذلك متوقفًا آخر المطاف -بلا ريب- على الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة»، ولكن لم تُنتهَز تلك الفرصة؛ فحكومة ستالين رأت الانتصار على الفاشية مساويًا لانتصار الاشتراكية، وراحت تنشر صيغتها هي لـ(الاشتراكية) في باقي العالم، غير أن الغرب أيضًا، ولا سيما الولايات المتحدة أولًا وقبل الجميع، لم يتخلف عن ارتكاب قسطه من الحماقة؛ «كان استنتاج أن ثمة احتمالًا لعدوان عسكري من قبل الاتحاد السوفييتي يمكن أن يتبع، مضللًا وخطرًا، ولم يكن ذلك واردًا على الإطلاق».

كانت الحرب الباردة محصلة انعدام الثقة المتبادل، وإساءة تفسير الأحداث وتأويلها: «تحت ستار تأكيد نيات الولع بالسلم وضرورة حماية مصالح شعوب العالم، أقدم الطرفان على اتخاذ قرارات شطرت العالم نصفين، وقد أساء الطرفان كلاهما تمثيل خصومتهما، عادين إياها مجابهة حتمية وضرورية بين الخير والشر».

> «لم يكن [الأمر الأهم اليوم] جعل الخطأ الفكري والسياسي لرؤية التغلب على الحرب الباردة انتصارًا لأمريكا. ونحن الآن متوفرون على فرصة السير قدمًا على طريق السلم والتقدم للجميع، لا بالاعتماد على القوة، التي هي تهديد للحضارة، بل على القانون الدولي، وعلى مبادئ الحقوق

المتكافئة، وعلى توازن المصالح، وعلى حرية الاختيار، وعلى التعاون، وعلى فطنة الحس السليم».

شجعت الجمهور على التسليم بواقع مهم: لم يعد ممكنًا، في ظل أوضاع هذه الأيام وهذا العصر، أن تفرض «دول معينة أو مجموعة دول سيادتها المطلقة على الساحة الدولية». لم يكن خطابي في فولتون سجالًا ضد تشيرتشل بمقدار ما كان ضد تدبير مؤامرات وخطط هادفة إلى الهيمنة على كوكب الأرض.

وعقب هذا الخطاب كان ثمة لقاءان في اثنتين من الجامعات الأمريكية الرئيسة: إستانفورد بكاليفورنيا، وإيمروي بأتلانتا الجورجية. على الدوام يبقى طلاب الجامعات وجماهيرها رائعي الاهتمام والانتباه والنشاط. وقد حضر اللقاءين ساسة حكماء ومخضرمون من ذوي التجارب الغنية، مثل جيمي كارتر وجورج شولتز، جنبًا إلى جنب مع أساتذة جامعات وممثلي حكومة، وكانوا نشيطي الانخراط في الحوار.

تمثلت إحدى النقاط الرئيسة التي أردت تسليط الضوء عليها في خطاباتي في أننا لا نملك ترف تبني أي موقف قَدَري من المستقبل. أولئك الذين يؤمنون بأنه غير قابل للتنبؤ، وبأن البشر عاجزون عن تغيير مسار الأحداث العنيد، مخطئون مئة بالمئة، فلا نفع في السعي لدعم هذه النظرة باستحضار التاريخ؛ فالتاريخ لم يكن حَتْميًّا. سبق لنا أن نجحنا في إلحاق الهزيمة بـ(المنطق الحتمي)، وصولًا إلى وضع حد للحرب الباردة، إلا أن الأحداث الآن، كما حذرت، تتطور بسرعة مطردة التزايد، ويتعين علينا أن نغير ونتغير كي نقطع الطريق على تخلف التطور الفكري والأخلاقي للبشرية عن ركب الشروط الوجودية المتغيرة. ولا يحق لجنس البشر أن يرفض المبادرة إلى ضبط العمليات الموضوعية، غير الذاتية، ضبطًا عقلانيًّا، فمن شأن ذلك أن يكون خطأً قاتلًا.

حدثت الطلاب عن الدولة في ظل سيادة القانون (موضوع اقترحه جورج شولتز)، وعن الديموقراطية: «ليس ثمة أي شيء قادر آليًّا على حماية الديموقراطية من التعرض للهزيمة، على الدوام ستجد نفسها عرضة للامتحان، ولا ينقصها حشد هائل

من الخصوم المكشوفين والمستورين كما من الأصدقاء الزائفين. لا تأتي الديموقراطية وحدها؛ إنها بحاجة دائمة إلى الرعاية والعناية المطَّردتين».

كانت العاصمتان الأمريكيتان التوءمان: نيويورك وواشنطن العاصمة، بلا ريب، أهم محطتين وأخطرهما في الرحلة؛ فهما بؤرتا تمركز النخب الأمريكية، وبطاقاتها الهائلة، ولكن مع قدر معين من المراوغات والأوهام الخادعة. هل كنت سأنجح في إيصال أفكاري واستنتاجاتي إلى هؤلاء المؤثرين؟

متحدثًا في **مجلس العلاقات الخارجية** بنيويورك، ركزت -في المقام الأول- على العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا، قلت -وفق ما أستطيع تذكره- إن مقاربتين أساسيتين نشأتا بالنسبة إلى العلاقات بين بلدينا؛ «تهدف الأولى إلى استغلال الوضع الراهن للاتحاد الروسي من خلال منعه من التمتع بالمكانة الكاملة لقوة عظمى، أما المقاربة الثانية فتستند إلى فرضية أن من شأن روسيا قوية، مجددة، ديموقراطية، أن تكون في مصلحة الولايات المتحدة القومية». طالبت جمهوري من الخبراء في العلاقات الدولية والسياسة العسكرية، وبإلحاح، بأن يتخذوا قرارًا حازمًا. ثمة آفاق عظيمة مفتوحة أمامكم، قلت. ثمة أشياء كثيرة لا بد من إنجازها قبل أن تتوقف الشراكة المعلنة بين بلدينا عن أن تكون مجرد حبر على ورق، ومجرد كلام إنشائي، لتصبح واقعًا ملموسًا. وعلى أول بنود الأولويات أن يكون متمثلًا بـ:

> «التركيز على ضرورة إحداث تغيير جذري في الموقف على صعيد التفكير العسكري الإستراتيجي. لا بد لي من أن أقول إن هذا الأمر يبقى، مع بعض الاستثناءات، وفي الأوساط العسكرية على الأقل، رهن الحسم بالاستناد إلى رؤية كل من الطرفين للآخر على أنه عدو. ولعل التحدي هو الإقدام المشترك على صوغ عقيدة ضامنة للأمن المتبادل، عقيدة شاملة للقضايا العسكرية والاستخباراتية. وللعلم أيضًا ما يسهم به».

حين أقرأ ذلك الخطاب اليوم لا أستطيع إلا أن أشعر بالأسف على أن تلك الاقتراحات لم يؤخذ بها آنذاك، وهي تبدو اليوم طوباوية حالمة تمامًا بنظر كثيرين.

أعتقد الآن، وقد تغير الوضع كثيرًا، أن هذه مهمة ستتعين العودة إليها، ولو لمجرد تجنب الوقوع في أخطاء جديدة.

المناقشة في **نادي نيويورك الاقتصادي** كانت غنية بالمعاني وحامية أحيانًا، وكانت تحدث في لحظة معقدة وباعثة على الحيرة، فقد كانت الإصلاحات الاقتصادية قد بدأت في روسيا، وكنت مؤيدًا لتوجهها العام، مع اتخاذ موقف نقدي من مقاربة (العلاج بالصدمة)، وكذلك كنت منتقدًا للآمال المعقودة على العصا السحرية المتجسدة في التوصيات الصادرة عن المستشارين الأمريكيين ومساعدات المحسنين، وقلت لرجال الأعمال وأساتذة الاقتصاد المجتمعين:

> «ما من محسن سيتمكن من شفاء جسم عليل إذا لم يبادر هو إلى محاربة المرض واستنفار دفاعاته العضوية. حتى أغنى المحسنين وأوفرهم مالًا لا يتوفر على الطاقة والموارد اللازمة لاستعادة أراض مترامية الأطراف مثل روسيا و**رابطة الدول المستقلة** (الكومنولث). لعل المقاربة الأكثر واقعية هي الدعوة إلى تعاون مستقر، متبادل الفائدة والنفع. (**لا للتبرعات! نعم للتجارة والاستثمار!**) هو الشعار الذي يلخص وجهة نظري».

مؤسف حقًّا أن البيزنس الأمريكي لم يكن -كما بدا بوضوح- في عجلة من أمره على صعيد الذهاب إلى روسيا، وقد أشرت إلى شبه عدم وجود أي رأسمال مستثمر، ومثل هذا الحياء والتردد من جانب فرسان المبادرة الأمريكيين قد يفضي إلى حالات اختلال لن تفيدهم، كما لن تكون في مصلحة روسيا. شجعتهم على التحرك؛ «أيُّ حملة في الشرق اليوم مغامرة جريئة، ولكنها ليست مقامرة. صحيح أن هناك خطرًا، ولكنه قابل كليًّا للروز الكمي، فكل من يأتي إلى الأسواق الروسية ويبقى، على الرغم من كل المصاعب، سرعان ما سيكون في وضع من يكون مؤهلًا لتنفيذ مشروعات كبرى».

ومما يدعو للأسف أن قلة من الشركات الأمريكية هي التي سارت في ذلك الطريق، إلا أن تلك التي فعلت كانت رابحة، كما قيل لي من قبل كبير التنفيذيين في **شركة بوينج للطائرات التجارية**، آلان مولالي، عندما التقينا بعد بضعة أعوام. تحدث

الرجل بإعجاب عن المهندسين الروس، وأفاد بأن قطعًا كثيرة من أحدث طائرات بوينج كانت تصنع في روسيا. ومن المؤكد أن هذا يثير سؤالًا: لماذا فوَّت قادة روسيا فرصة تطوير صناعتنا الخاصة للطائرات؟ أعتقد أن تعاملاتنا مع شركات العالم العملاقة كان يمكن توظيفها على نحو أكثر فائدة لروسيا.

في واشنطن كان لي لقاء مع الرئيس جورج بوش، زائرًا البيت الأبيض، الذي سبق لي أن زرته إبان زيارتيَّ الرسميتين، بصفتي الشخصية دون أي ادعاء لدور رسمي، غير أنها لم تكن زيارة مجاملة دبلوماسية وحسب. أمضيت أكثر من ساعتين في مقر إقامة رئيس جمهورية الولايات المتحدة، وكان حديثنا جديًّا وذا معنى.

بداية كان غداء في إحدى الغرف، بحضور باربارا بوش، وجيمس بيكر، وبرنت سكوكروفت، مستشار وصديق حميم للرئيس، وشقيق الرئيس، بريستون، ونجله جورج دبليو بوش، الذي لم يكن آنذاك في مرحلة الاستعداد لخوض معركة انتخاب حاكم تكساس، والذي بدا متواضعًا، وترك انطباعًا أنه مهذب جدًّا.

تحدثنا عن آفاق العلاقات مع روسيا، مع تولي سكوكروفت مهمة طرح الأسئلة استثنائيًّا. أراد معرفة مدى متانة **رابطة الدول المستقلة** تنظيميًّا، وسأل هل كان من الضروري نسج علاقة معها؟ كان ذلك سؤالًا صعب الجواب، وكنت، بالتأكيد، أستطيع أن أرى، حتى ذلك الوقت، أن **الكومنولث**/الرابطة لم تكن أكثر من هيئة شكلية. كانت نصيحتي أن من الضروري الآن، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بناء علاقات مع الدول المنفردة، ولكن مع روسيا في المقام الأول، حيث الأحداث الرئيسة التي من شأنها أن تحدد مصير الديموقراطية في مجمل فضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي الواسع. كذلك مع روسيا سيجري الاتفاق حول القضايا الكبرى ذات العلاقة بالسياسة العسكرية، كما أن المشكلات الإقليمية كان من شأن مخاطبتها أن تحدث بالتعاون مع روسيا. في الوقت نفسه عبرت عن يقيني أن الدول التي انبثقت بعد تحلل الاتحاد السوفييتي كان من شأنها أن تهتدي، مع مرور الزمن، إلى خلق نوع من التكامل، ولا يجوز لأمريكا أن تتدخل في ذلك.

ثم بقينا ثلاثة: أنا، وبوش، وبيكر، وتذكرنا ما كنا قد نجحنا في إنجازه معًا، غير أن العملية لم تكن عملية تذكر وحسب. وتحدثنا عن انطباعاتي في هذه الرحلة، وتبادلنا الآراء حول قضايا دولية. عبرَّ جيمس بيكر عن الدهشة إزاء عدم حل مسألة ملكية الأسلحة الموروثة عن الاتحاد السوفييتي والتحكم فيها في بلدان **رابطة الدول المستقلة** (الكومنولث)؛ إذ يبدو أن ليونيد كرافتشوك وشخصيات أوكرانية أخرى كانوا يتصورون ما يشبه التحكم المشترك: (ثلاثة أصابع على الزر). من الواضح أن الحل المعقول الوحيد كان متمثلًا بمركزة جميع الأسلحة النووية في روسيا. صعقني ألا يكون (ورثة الاتحاد السوفييتي) قادرين على التوافق بينهم وهو ما جعلهم بحاجة إلى وساطة بيكر.

صارحتُ بوش وبيكر بقلقي من أحداث يوغسلافيا، وقلت إننا في روسيا استطعنا، حتى الآن، أن نتدبر أمورنا دون إراقة دماء، أما في يوغسلافيا فإن كل الأمور تتراكم باتجاه احتمال وقوع كارثة، فرد بوش قائلًا إنه شخصيًّا قلق، وإن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في ممارسة الضغط. وعلى غرار ما حصل قبل عام، في أثناء اجتماع قمتنا في نوفو-أوجاريفو، شكا من أن بعض البلدان الأوروبية كانت تفعل ذلك بالتحديد. أخبرته عن محادثاتنا في الكرملين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991م مع قائدي صربيا وكرواتيا: سلوبودان ميلوسوفييتش وفرانيو تودمان، وبدا لي آنذاك ولاحقًا أن الأسرة الدولية لم تكن تبذل ما يكفي من الجهد لدفع التطورات الجارية في يوغسلافيا نحو المفاوضات.

ينبغي أن يكون الشركاء متساوين

قُدِّر لي أن أتحدث في الكونغرس الأمريكي، وقد تطلب ذلك مني أن أحضِّر بدقة، وقد حظيت باستقبال دافئ ومبجل على أعلى المستويات؛ واجتمع أعضاء المجلسين؛ مجلس النواب (الممثلين)، ومجلس الشيوخ (السينات)، في الموقع التاريخي المعروف

باسم قاعة السبت (ساتردي هول)، حيث رحب بي زعيما حزبي الأكثرية والأقلية. وكنت أعرف عددًا من الحضور من خلال لقاءات ومفاوضات بموسكو وواشنطن، وأدركت أن هذا لم يكن متعلقًا بشخصي بقدر ما كان مرتبطًا بالتغيير الحاصل نحو الأفضل في العلاقة بين بلدينا.

في كلمته الترحيبية أشار إلي رئيس مجلس النواب توم فولي بقوله:

«في البداية راح أمريكيون كثيرون يعلقون أملًا على سلام عالمي، وعلى وضع حد للحرب الباردة، على الرغم من التجارب السابقة، ومن سنوات الإحباط، ومن تحفظ القوى العظمى، عندما فهموا أن ميخائيل جورباتشوف كان صادقًا في رؤية نزع السلاح وإنهاء التوترات الأمريكية-الروسية بوصفها الحل الوحيد لمشكلات بلده الاقتصادية والاجتماعية وكذلك لمشكلات باقي الأسرة الدولية».

عكست كلمة فولي فهمًا لما حدث في 1991م أعمق بكثير من فهم عديد من محللينا المزعومين:

«بقدر كبير من التوجس وانشغال البال على سلامة الرئيس جورباتشوف وسلامة عائلته، تسمر عديد من الأمريكيين أمام الشاشات، متابعين أحداث تلك الساعات القلقة للمحاولة الانقلابية التي كانت في آب/ أغسطس 1991م، ثم ما لبث التدفق السريع للأحداث اللاحقة أن أنهى وجود الاتحاد السوفييتي، جالبًا تفككًا لم يكن الرئيس جورباتشوف راغبًا في رؤيته. ومع ذلك فإن التزامه برخاء شعوب الاتحاد السوفييتي هو الذي ضمن انتقالًا سلميًّا ومنتظمًا إلى اثنتي عشرة دولة مستقلة في رابطة الكومنولث. وشعوب تلك الدول مدينون بالشكر لميخائيل جورباتشوف على العلاقات السلمية التي نشأت مع الولايات المتحدة وحليفاتها. كذلك هي الأسرة الدولية كلها، مثلها مثل الولايات المتحدة الأمريكية»[1].

---

[1] ميخائيل جورباتشوف، (خطاب أمام المجلسين)، 1992/5/14م.

قلت في خطابي إن السياسيين يتحملون مسؤولية امتلاك دولهم فهمًا صحيحًا لمصالحها الحيوية الخاصة، و«من الخطر ادعاء أن هذه المصالح تتطابق مع الحاجات الانتهازية الأنانية لجماعات أو قطاعات متنفذة خاصة في المجتمع»؛ فالاتحاد الروسي، متطلعًا إلى إثبات ذاته دولةً جديدةً لها مصالحها الخاصة، يلتمس شراكة متساوية مع الولايات المتحدة. وهذا في مصلحة الولايات المتحدة أيضًا، لا سيما، كما قلت، لأن «روسيا ستكون دولة كبيرة مزدهرة، وسيكون وزنها في العالم متناسبًا مع طاقاتها الهائلة»، وقد عبرت عن ذلك الرأي في الولايات المتحدة في مناسبات كثيرة، إبان زيارتي الأولى ولاحقًا على حد سواء؛ إنها قناعة ما زلت أحتفظ بها.

عائدًا إلى الموضوع الرئيس لخطابي، إلى موضوع شراكة متكافئة وقائمة على المنفعة المتبادلة بين بلدينا، قلت:

«لست غافلًا -بلا ريب- عن أن هناك أناسًا في الولايات المتحدة يعتقدون أن من شأن مصالح بلدكم أن تتحقق على نحو أفضل بوجود روسيا ضعيفة، ممزقة، مقحَمة في دور ثانوي على صعيد الشؤون الدولية، ولن أجادلهم، بل سأكتفي بطرح سؤالين أظن أنهما مهمان.

الأول: ما الحكمة في بناء أي خطة أو سياسة على استحالة؟ سيكون عزل روسيا عن السياسة الدولية وإبقاؤها خارجها مستحيلًا. وعلى المدى الأطول من شأن ذلك أن يكون مسعى بلا جدوى، مسعى لن يتمخض إلا على تدمير آفاق الديموقراطية في روسيا.

أما السؤال الثاني فهو: أليست الولايات المتحدة، حقًّا، بحاجة إلى شريك جيد، متمتع بشيء من النفوذ حتى تدير سياسة خارجية عقلانية؟ لا يوجد أي سبب يمنع روسيا من أن تكون مثل هذا الشريك. هي ليست ضد الولايات المتحدة، ولا تتطلع إلى منافسة أمريكا، وحقبة القوتين العظميين تبدو، على أي حال، متزايدة التحول إلى مقولة منتسبة إلى الماضي».

لدى قراءة هذه الكلمات المنطوقة قبل ما يزيد على عشرين سنة، سيحلو لبعضهم، دون شك، أن يتهموني بالسذاجة في ضوء كثير مما حدث في العالم، ومما فعلته سياسة الولايات المتحدة في الوقت نفسه، ولكنني لن أتراجع، فقد اختارت الولايات المتحدة أن تسير في الاتجاه المعاكس، وتصرفت وكأنها (قوة مضاعفة العظمة)، فاحترقت أصابعها على نحو مؤلم. سيضطر العالم، في النهاية، إلى العودة إلى مبادئ القانون الدولي، والشراكة المتكافئة، والأمن المشترك. بات كثيرون في أمريكا اليوم مدركين لهذه الحقيقة، وكان من شأن الأمر أن يكون أفضل بكثير لو توافرت إمكانية هذا الإدراك على نحو أسرع ومن قبل الجميع.

كانت رحلتي توشك على الانتهاء، وكانت بوسطن هي مسرح الأحداث الأخيرة لعقد حوار مع طلاب جامعة هارفارد وأساتذتها، وزيارة مكتبة جون إف كنيدي الرئاسية. بالنسبة إلى كثيرين من أبناء جيلي، كان كنيدي استثناء، وما زلت أذكر الانطباع الذي تركه لدينا، ولا أستطيع أن أصدق- كما قلت علنًا- أن اغتياله كان عملًا فرديًّا.

قبل بضع سنوات زرت متحف **الطابق السادس** في مبنى **مستودع الكتب المدرسية** بدالاس، الذي بات الآن نصبًا تذكاريًّا لكندي، ونظرت إلى الشارع من النافذة التي أطلق أوزوولد الرصاص منها، فشعرت بقشعريرة في نخاعي الشوكي، وكتبت في سجل الزوار: «استشرف المستقبل البعيد، وأراد أن يغير أشياء كثيرة، ولعل ذلك هو مفتاح لغز موت الرئيس جون إف كندي!»[1]. وفيما بعد، عندما التقيت أوليفر ستون الذي أخرج فلمًا عن كندي، قلت له ما كنت قد كتبته، ووافق ستون.

كانت الساعات التي انقضت في مكتبة كندي مدهشة الدفء والحميمية الاجتماعية، وقلت: رحلتنا كانت قد انتهت بين أصدقاء. استقبلتنا أرملة الرئيس جاكي كندي، وهي امرأة عظيمة السحر، ورحب بنا أخوه عضو مجلس الشيوخ تيد كندي، الذي كنت

---

[1] جورباتشوف، حول جي إف كي، 2015/7/26م.

أعرفه جيدًا من قبل وأقدره، ومعهما أعضاء آخرون من عائلة كندي الواسعة التي عانت عددًا من المصائب. لم نحاول، أنا ورايسا، أن نخفي احترامنا لهم جميعًا.

شعرت بضرورة الكلام على الأهمية المستمرة لتراث جون إف كندي، واستحضرت كلماته بعد عامه الثاني في رئاسة الجمهورية، تلك الكلمات التي قال فيها إن المشكلات كانت أصعب مما توقعها، وإن موارد الولايات المتحدة لحلها لم تكن بلا حدود. قلت إن هذه الكلمات تشجعنا على التأمل والتفكير جديًّا؛ «فمنذ تلك الأيام والعالم بحاجة ماسة إلى أن تبادر الدول إلى التعاون في التصدي للتحديات المنتصبة في وجهه. كان العالم بحاجة إلى تفكير متطلع إلى ما هو أبعد من ادعاءات الهيمنة، وحل المشكلات أحاديًّا».

وكما كنت سأفعل في كثير من الأحيان لاحقًا مع مستمعين أمريكيين، استحضرت نصيحة الرئيس المقتبسة قبل قليل في الجامعة الأمريكية بواشنطن العاصمة يوم 10/6/1963م: «عدم رؤية النزاع حتميًّا، والتوافق مستحيلًا، والتواصل مجرد تبادل للتهديدات».

> «ذلك بالضبط ما استرشدنا به حين بادرنا إلى التصدي لتحدي تغيير المناخ الدولي الهائل مع كل من الرئيسَين ريغان وبوش. ولعل ما هو حتى أهم أن مناشدة الرئيس كندي تدعمت باقتراح محدد بالغ الجرأة حول إنجاز معاهدة حظر تجارب نووية، وقرار الولايات المتحدة بالعزوف عن إجراء مزيد من مثل هذه التجارب في الجو».

في ضوء السرعة الفائقة التي ميزت تقدم المفاوضات وصولًا إلى **معاهدة الحظر المحدود للتجارب النووية**، حظرِ التجارب النووية في الجو، وتحت الماء، أو في الفضاء، فإن من اللافت ذلك العدد من الفرص الضائعة خلال العقود التالية، قلت:

> «أثبت سياسيو تلك المرحلة المتأخرة أنهم لم يكونوا مؤهلين إلا لإبقاء العالم بعيدًا عن كارثة نووية كوكبية؛ كانوا عاجزين عن وقف التفاقم والاستفحال من خلال عطالة الترسانات النووية، وتعاظم خطر الكارثة. ما الذي كان

ينقصهم؟ أعتقد أنهم كانوا يفتقرون إلى قابلية استشراف ما هو أبعد من المشكلات الآنية المباشرة، وصولًا إلى الإقدام على اعتماد خيار أخلاقي والتصرف وفقًا لذلك».

وفي هذا اليوم الأخير من زيارتي لأمريكا، حاولت التلخيص، وتقاسمت انطباعاتي مع ضيوف مائدة هذا الغداء الختامي:

«لقد نجحت في تمكين نفسي من اكتشاف بلاد شاسعة، متعددة الوجوه، ويتمثل أعظم الانطباعات بما ترتب على محادثات مع أمريكيين عاديين، أناس التقيتهم في شوارع المدن التي زرتها. لم أر أمريكا متعجرفة متباهية تنظر إلى باقي العالم من فوق وقد ركبها الغرور الذاتي، بل أمريكا تأملية، دائبة على التفكير؛ إن الولايات المتحدة عاكفة على إمعان النظر في مشكلاتها كما في مسائل العدالة. هي حريصة على تحويل اهتمامها نحو أولئك الذين فاتهم حتى الآن قطار الحلم الأمريكي، ومع حفاظ هذا المجتمع على عدم الاكتفاء، وكذا على قابلية تقييم الذات نقديًا، بوسعنا أن نكون واثقين من أن أمريكا ستتغلب على مشكلاتها كما سترتقي إلى مستوى صعوباتها».

أمريكيون كثيرون تحدثت معهم قالوا لي إن إنهاء **الحرب الباردة** أدى إلى تغيير حيواتهم، وكان التفسير -ببساطة- هو أن الناس كانوا -طوال عقود من الزمن- يعيشون تحت الظل الدائم للتهديد النووي؛ ففي الولايات المتحدة، تمامًا كما في الاتحاد السوفييتي، كان تثقيفُ الناس منصبًّا حول كيفية التصرف عند حصول هجوم نووي، وحول المؤن التي كان يتعين عليهم تخزينها، وحول أساليب تحصين أنفسهم ضد الإشعاعات القاتلة (إذا لم يقتلوا آنيًّا)، ومن ثم فإن إنهاء **الحرب الباردة** حررهم من كابوس الخوف الذي كان من الممكن أن يألفوه، مع الزمن، أو ينسوه، ولكنه الباقي دائمًا في أعماق اللاشعور.

دور الولايات المتحدة في العالم

منذ ذلك الوقت، عدت إلى الولايات المتحدة مرات غير قليلة، زائرًا عشرات البلدات والولايات، ومحاضرًا أمام طلاب، وجمعيات، ومؤسسات تجارية، ومحللي روسيا، وباحثي علاقات دولية، إضافة إلى ناشطين اجتماعيين. الأمريكيون يجيدون الإصغاء، وتستطيع دائمًا أن ترى من خلال رد فعل الجمهور مدى تجاوبهم مع ما قيل. وبعد المحاضرة ثمة على الدوام وقت للأسئلة والأجوبة، التي توحي، بأكثريتها، برغبة حقيقية في إضفاء معنى على ما هو جار في العالم، وفي الوقوف على طبيعة موقف المتحدث.

من المألوف أن الصحف الأمريكية تتحدث عن المحاضرات بموضوعية وتفصيليًّا، وبعد هذه الجلسات يراودني الفضول لمعرفة ما يقوله الناس عنها. أتذكر تعليق أحد الأمريكيين ممن كانوا قد جاؤوا من مدينة أخرى للاستماع إلى كلامي في دنفر في كولورادو، قال: «حين يكون جورباتشوف زائرًا أحاول دائمًا حضور محاضراته، حتى لو كنت مضطرًّا إلى قطع مسافات طويلة، مع أني ربما لا أتفق مع ما يقوله في كل المرات، غير أني أجدها مثيرة على الدوام. وأنا أحترم رأيه لأنني أستطيع أن أرى أنه يعلنه بصدق ومباشرة، حتى حين يكون منتقدًا أمريكا».

كثيرًا ما أقدمت على انتقاد سياسة الولايات المتحدة، وحين يلتقي المرء أمريكيين يلاحظ أنهم جميعًا، دون استثناء، من الناس العاديين والساسة على حد سواء، يؤمنون بأن أمريكا بلد خاص، استثنائي، كما قال باراك أوباما ذات مرة، وبأن من حقها أن تقود العالم. قد يكون ذلك استفزازًا أحيانًا، إلا أن المهم -باعتقادي- ليس الكلمات المستخدمة بل نوعية القائد العالمي التي تريد أمريكا أن تكونه: قائد إقصائي، أم احتكاري، أم شريك قيادي متعاون مع بلدان أخرى حريص على أخذ آرائها في الحسبان؟ فبعد اختفاء الاتحاد السوفييتي من الخريطة السياسية، اكتسبت تلك المسألة أهمية فائقة.

زيارتي في ربيع 1992م للولايات المتحدة تزامنت مع الحملة الانتخابية الرئاسية التي شهدت، هذه المرة، إضافة إلى مرشحي الحزبين الرئيسين؛ الرئيس والجمهوري **جورج بوش**، والديموقراطي **بِل كلنتون**، مرشحًا ثالثًا هو المليونير **روس بيرو**. حتى إن أحد الإعلاميين سألني، مازحًا دون شك، عن احتمال ترشحي نائبًا للرئيس على بطاقة بيرو، فأجبته قائلًا إن طموحاتي أعلى؛ نظرًا لشغلي من قبلُ منصب رئاسة الجمهورية.

وبقدر أكبر من الجدية، فإن الحملة الانتخابية الأولى في الأوضاع الجديدة أظهرت أن الأمريكيين توقعوا أن يركز سياسيوهم في المقام الأول على القضايا الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، بدلًا من السياسة الخارجية. وكثيرًا ما سئلت -على الرغم من ذلك- عن آرائي حول دور روسيا في العالم بعد أن انتهت الحرب الباردة، وكان جوابي أن على أمريكا ألا تحاول الاضطلاع بدور شرطي كوكب الأرض. اكتشفت، على أي حال، أن الأمريكيين كانوا بعيدين عن تأييد مثل هذا التصرف، إلا أنهم أضافوا أن من شأن دور الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد أن يكون حتى أعظم مما كان من قبل، شرط الالتحاق بركب الجهود متعددة الأطراف المبذولة على صعيد تعزيز قيم الديموقراطية وحل المشكلات التي تؤرق البشرية كلها.

استطلاعات الرأي كانت توحي بأن جورج بوش كان متخلفًا عن بِل كلنتون، ولعل ذلك هو ما دفعه، في المراحل الأخيرة من الحملة، إلى تجاوز الحدود، والشروع - طلبًا للأصوات- في الكلام على أن الولايات المتحدة كانت قد انتصرت في الحرب الباردة، ولكن لم يساعده ذلك على كسب الانتخاب.

عبَّرت عن رأيي حول هذا الموضوع دون أي لبس: إنهاء الحرب الباردة لم يكن انتصارًا لطرف على آخر؛ كان انتصارنا المشترك، كان انتصارًا لفطنة الحس السليم، وإذا أصر أحد الطرفين على إعلان أنه الفائز، وإذا ترسخت فكرة أن أمريكا كانت على صواب دائمًا، وأن ديموقراطيتها كانت الأكثر ديموقراطية، ومُثُلها هي العليا، وإذا قررت خدمة مُثُلها باستخدام القوة بوصفها الحجة الأكثر فاعلية في الشؤون

الدولية، فإن كارثة ستتبع بالتأكيد. وقد شددت مرة بعد أخرى على أن الأسلوب الصحيح الوحيد هو التعاون والشراكة القائمان على قاعدة مبادئ القانون الدولي.

فاز بِل كلنتون في انتخاب 1992م، ولم يكن صاحب تجربة دولية، وقد ركز بداية، بقدر مهمٍّ من النجاح، على مشكلات أمريكا الداخلية، ومن فإن النمو الاقتصادي استؤنف، والتعليم والعلوم والتكنولوجيا الجديدة حصلت على دعم ذي شأن، وهو ما أسهم في ضمان إعادة انتخابه بأكثرية وازنة بعد أربع سنوات. أما ما يخص سياسته الخارجية فكانت مثقلة بأشياء أعترض عليها بقوة، كما صارحته بعد أن عرفته أكثر بعد رئاسته.

وعقب إعلانها الانتصار في الحرب الباردة، اتجهت النخبة السياسية الأمريكية إلى استخلاص (استنتاجات مناسبة) من هذا الوهم، ودفعتها ثقتها المتطرفة بقوتها لا إلى تدخل عسكري في النزاع اليوغسلافي وحسب، بل وإلى شن هجوم صاروخي على العراق؛ فـ(عقدة الانتصار) لديها لم تفد العلاقات مع روسيا في شيء.

على السطح بدا كل شيء على ما يرام؛ وكان تبادل منتظم للزيارات، مثل إخراج مسرحي جيد الإعداد، مع حفلات عناق ومدائح متبادلة، ولكن هذا صار مصدر إزعاج. ولم يكن ثمة أي إحساس بمساواة حقيقية، أو بشراكة فعلية، وحين سألني، في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، سفير الولايات المتحدة في موسكو عن النصيحة التي أرى تقديمها إلى الرئيس كلنتون الذي كان موشكًا على زيارة روسيا، قلت إن أفضل شيء هو الامتناع عن التربيت على كتف روسيا؛ فإطراءات سياسة العلاج بالصدمة، قلت له، تلك السياسة التي أضعفت روسيا وأغرقت أعدادًا هائلة من مواطنينا في مستنقعات الفقر، لن تؤدي إلا إلى إزعاج الناس الذين كان يدور في خلدهم سؤال: هل كانت روسيا ضعيفة، نصف مخنوقة، هي المطلوبة أمريكيًّا.

خلف واجهة المودة، لم تُبد السياسة الأمريكية أي اهتمام بمصالح روسيا، وقد تجلى هذا لا في القرار القاضي بالسير قدمًا في توسيع الناتو وحسب، بل كانت ثمة محاولة لعزل روسيا عن الدول الجديدة الناشئة بعد الاتحاد السوفييتي وكانت

متزايدة الوضوح. الشعور والسلوك المعاديان لروسيا شُجعا في أوكرانيا؛ وكان ثمة نوع من العداء لروسيا في الغزل الأمريكي مع رئيس جمهورية أوزبكستان؛ واستبعدت روسيا تمامًا من المفاوضات حول نفط منطقة بحر قزوين، فضلًا عن استغلال ضعف روسيا لإقصائها عن التأثير في سياسة الكوكب.

أواخر تسعينيات آخر قرون الألفية الثانية، قدم محلل محترم، متخصص بالشؤون الروسية، مداخلة بعنوان (عالم بلا روسيا)[1]، زعم أن الساسة قد يعتادون على فكرة وجوب حل مشكلات العالم الكبرى بالقليل من المشاركة الروسية أو في غيابها، وقد اعترضت على هذه الإمكانية؛ ففي خطبي خلال تنقلي في الولايات المتحدة، وفي مقالات ومقابلات، جادلت أن روسيا كانت ستنتعش، صحيح أن في تاريخها أوقاتًا صعبة ومحنًا قاسية، لكنها خرجت منها دائمًا لتصبح دولة قوية، وذات نفوذ، أمة يتعذر تصور أي نظام عالمي في غيابها.

أمريكا بحاجة إلى بيريسترويكا خاصة بها

في المراحل الأخيرة من رئاسته، بدا بِل كلنتون مدركًا أن أي سياسة خارجية قائمة على التدخلات الأحادية محكومة، على المدى الطويل، بالإخفاق؛ ففي قمة إستانبول 1999م **لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا**، استحضر **ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة**، وتحدث عن الاعتبار المتبادل لمصالح جميع البلدان، إلا أن صولجان الرئاسة كان قد أوشك على الانتقال إلى رئيس جديد، إلى جورج بوش الابن.

ما نوع التحرك الكوكبي الذي كان الرئيس الجديد سيختاره؟ وما نوع العلاقات التي كان سيطورها مع روسيا؟ معرفة الجواب سلفًا كانت مستحيلة؛ فمن ناحية كان

[1] توماس جراهام، الابن، (عالم بلا روسيا)، ندوة مؤسسة جيمستاون، واشنطن، العاصمة، 1999/6/9م.

يقول إن على سياسة الولايات المتحدة الخارجية أن تكون أكثر تواضعًا وبساطة، مثل وزير الخارجية الذي عينه؛ كولن باول، الذي عرفته جيدًا بوصفه سياسيًّا ذا تفكير واقعي ومتوازن، وكان بوسع المرء أن يعقد أملًا على أن يكون جورج دبليو بوش قد ورث جينات التواضع من أبيه؛ أما من الناحية الأخرى، فكان من المعروف أنه واقع في دائرة نفوذ المحافظين الجدد، مؤيدي اعتماد سياسة خارجية عدوانية، ممن كان عدد كبير منهم في حاشيته؛ وكان ديك تشيني نائبُ الرئيس، الذي أتذكره جيدًا في دوره في إدارة جورج بوش الأب بوصفه أحد الذين يفكرون من منطلق مقولات الحرب الباردة، في طليعة هؤلاء.

في نيسان/ أبريل 2001م، كنت في إحدى رحلاتي إلى الولايات المتحدة، عابرًا البلد من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وقيل لي حينها إن لدى وزارة الخارجية والبيت الأبيض رغبة في الكلام معي، ولا ضرورة لتأكيد أنني لم أعتذر عن تلبية الدعوة، ولا سيما لأن هذا كان قبل اللقاء الأول بين جورج دبليو بوش وفلاديمير بوتين.

حديثي مع كولن باول كان شاملًا وتفصيليًّا، وغير محصور -بالتأكيد- في ذكرياتنا عن جهودنا المشتركة على صعيد إنهاء الحرب الباردة وسباق التسلح النووي. وفيما يخص العلاقات مع روسيا بدا لي باول ذا تفكير بنَّاء، مؤكدًا فرصًا للتعاون على حل مشكلات إقليمية، لا سيما في الشرق الأوسط. كان وزير الخارجية جامح الرغبة في تتويج ولايته في المنصب بنوع من التسوية للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، إلا أنه ما لبث لاحقًا أن وجد نفسه مجرورًا إلى قضايا أخرى تمامًا.

أما زيارتي للبيت الأبيض الذي لم أكن قد دخلته منذ 1992م، فبدأت بمحادثة مع كوندوليزا رايس، التي كانت قد عُينت مستشارة الأمن القومي لدى الرئيس. وكانت قد بدأت حياتها المهنية في السياسة القومية في إدارة جورج بوش الأب، مشاركة في المفاوضات الجارية حول نزع السلاح، وكان بوش، ومستشاره حول قضايا الأمن القومي، برنت سكوكروفت، يقدرانها عاليًا، وقد تحدثَت الصحف عن تمتعها بقدر كبير من النفوذ لدى الرئيس.

بعد قليل من بداية حديثنا، دخل كل من الرئيس بوش، ونائب الرئيس تشيني، ورئيس جهاز العاملين في البيت الأبيض آندرو كارد، ومثل هذا الوفد المهيب كان ذا مغزى بحد ذاته، وحديثنا الزاخر بالمعنى لم يكن مجرد مجاملة دبلوماسية. أفاد بوش بأنه مدرك لأهمية روسيا ودورها في العالم، وعازم على التعاون معها، وتحدث عن نوع من الحاجة إلى لقاء بوتين في أسرع وقت ممكن، معبرًا عن الأمل في إعلان ذلك قريبًا.

ما تبع قوله بعد ذلك كان موجهًا بوضوح إلى الرئيس الروسي، إذ قال: «أنا إنسان صريح ومباشر، وبوتين أيضًا إنسان صريح ومباشر، وأعتقد أننا سننجح في التعاون»، ومن المؤكد أن ذلك كان مؤشرًا مهمًّا، وقد أوصلته إلى المعنيِّ بالأمر؛ ففي السابع من أيار/مايو، لدى عودتي إلى روسيا، اجتمعت وفلاديمير بوتين، ونقلت إليه انطباعاتي عن الرحلة، وحواراتي في كل من وزارة الخارجية والبيت الأبيض، بالتفصيل.

كنت على ثقة مطلقة بأن فرصًا لنوع من التحرك الشامل، ومن التفاعل الجدي بين روسيا والولايات المتحدة، ومع الغرب، على نحو أوسع، كانت متاحة في ذلك الوقت، وقد زادت تلك الفرص بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001م، ومبادرات بوتين الانفتاحية اللاحقة الموجهة نحو الولايات المتحدة، ولكنها فرص ومبادرات لم تفضِ إلى شيء؛ فعلى الرغم من كل الجهود، مع عديد من لقاءات القمة، لم يحصل أي تعاون حقيقي، ولم تشهد العلاقات أي تحسن؛ لماذا؟ أعتقد أن السبب يكمن في أن سياسة الولايات المتحدة الواقعية كانت موجهة- على الرغم من فيضِ تأكيدات نوع من الاستعداد للتعاون والشراكة- نحو تأسيس عالم أحادي القطب.

في شباط/ فبراير 2007م بادر بوتين إلى إثارة الموضوع في خطاب **بمؤتمر ميونيخ حول سياسة الأمن**، فتحدث عن الاستخدام الأحادي وغير المشروع للقوة العسكرية في الشؤون الدولية، وعن تجاهل مبادئ القانون الدولي، وعن أن طغيان القوة العسكرية إنما تمخض عن حفز عدد من البلدان إلى السعي لحيازة أسلحة دمار شامل، وتحدث عن جهود رامية إلى جعل **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** أداة لتأمين مصالح بلد

واحد أو مجموعة بلدان، وعبَّر عن اعتراض روسيا على التوسيع المتواصل للناتو، وعلى انسحاب الولايات المتحدة من **معاهدة حظر الصواريخ البالستية**.

بالمقابل، جرى، عمليًّا، اتهام بوتين بإعادة إشعال الحرب الباردة، ولم أوافق على تلك الاتهامات، وفي مقابلة لي مع **آرجيومنتي إي فاكتي**، قلت: «إن رئيس روسيا كان يتحدث في ميونيخ عن أمر مختلف تمامًا: عن كيفية الحيلولة دون ظهور خطوط انقسام جديدة في العالم، ودون أي استئناف للمجابهة، وخطر ذلك واقعي تمامًا». وأشرت إلى واقع أن مسوحًا في عدد من البلدان كانت قد بينت أن الناس يشاطرون رئيسنا القلق حول الوضع في العالم؛ ففي ألمانيا نسبة تزيد على الستين بالمئة من المشاركين في الاستطلاع كانت موافقة على وجهة نظره.

صحيح أن خطاب بوتين الميونخي اشتمل على عبارات لا تنقصها الفظاظة، إلا أن ذلك كان مفهومًا تمامًا؛ فعلى الرغم من كل اقتراحاته على الولايات المتحدة إبان رئاسة جورج دبليو بوش، لم تحاول إدارة الولايات المتحدة أن تتوصل مع روسيا إلى نوع من الحل الوسط، وإن حول واحدة من جملة القضايا التي تهم أمن بلدنا. وفيما يخص الأكثر أهمية، أعني قضيتَي توسيع الناتو وحظر الدفاع الصاروخي، وجدنا أنفسنا، ببساطة، أمام جدار من الطوب. أعتقد أن هذا لم يكن إلا واحدًا من تجليات النزعة الانتصارية التي أعقبت (الكسب) المزعوم للحرب الباردة، و(أوهام القوة العظمى) (إذا استخدمنا الصيغة المحكمة للسفير السابق جاك ماتلوك)، تلك التجليات التي بلغت ذروتها أيام الإدارة البوشية.

تلك هي المرحلة التي بدأنا في أثنائها نسمع كلامًا ينطوي عمليًّا على معنى أن الولايات المتحدة لم تعد (القوة العظمى الوحيدة الباقية) وحسب، بل (قوة مفرطة) مؤهلة لبناء نوع جديد من الإمبراطورية، وسرعان ما بادرت السياسة الكوكبية إلى توفير البرهان على عدم كون هذا هو الوضع. وفي مقال نُشر في وسائل الإعلام الرئيسة في العالم عام 2008م، كتبت:

«سيتعين [على أمريكا] أن تقرر هل تريد إمبراطورية أم ديموقراطية، هل تريد هيمنة عالمية أم تعاونًا دوليًّا؟ تلك هي القضية المطروحة: إما-أو، لتعذر مزاوجة طرفي المعادلة كما يستحيل دمج الزيت في الماء».

أثبت طموح الهيمنة على العالم أنه عبء أثقل من أن يُطاق حتى بالنسبة إلى الولايات المتحدة، مع كل ما لديها من طاقات هائلة، وكما قال بوتين في ميونيخ (وقد أتيت على ذكر هذا حرفيًّا في كل خطاب ألقيته في الولايات المتحدة)، فإن النتيجة هي أن العالم لم يصبح أكثر أمنًا، بل العكس هو الحاصل؛ فعواقب تلك السياسة كانت كارثية بالنسبة إلى أمريكا بالذات؛ إذ تزايدت مشاعر العداء لأمريكا في أقاليم العالم كافة، وثمة مشكلات مالية واقتصادية مصحوبة بإنفاق فلكي على التسلح والحملات العسكرية في أمكنة تفصلها آلاف الأميال عن القارة الأمريكية، وثمة مشكلات اجتماعية كثيرة باقية دون حل في أغنى بلدان العالم، ولعل الأهم من كل شيء- كما كتبت في مقالة نشرتها **الإنترناشيونال هيرالد تريبيون**- أن «باقي العالم لم يوافق على أن يؤدي دور الكومبارس في فلم تخرجه أمريكا».

ومتحدثًا في الولايات المتحدة لم أملَّ قط من تذكير الأمريكيين بكلمات جون إف كندي في خطاب 1963م بالجامعة الأمريكية في واشنطن:

«ما نوع السلام الذي أعنيه؟ ما نوع السلام الذي نسعى إليه؟ ليس سلامًا أمريكيًا مفروضًا على العالم بأسلحة حربية أمريكية، ليس سلم القبور أو أمن العبيد؛ أنا أتحدث عن سلم حقيقي، ذلك النوع من السلم الذي يجعل الحياة على الأرض جديرة بالعيش، ذلك النوع الذي يمكِّن البشر والأمم من النمو والأمل، ومن بناء حياة أفضل لأولادهم؛ لا مجرد سلام للأمريكيين، بل سلام لجميع الرجال والنساء»[1].

بعبارة أخرى، إما أن يكون سلامًا للجميع، أو لا سلام لأحد.

[1] مكتبة ومتحف جون إف كندي الرئاسي؛ خطاب تخرج في الجامعة الأمريكية، 1963/6/10.

كنت أسأل الجمهور: «هل تريدون أن تتصرف أمريكا مثل شرطي كوكبي، دائبة على فرض الديموقراطية على الشعوب الأخرى بقوة الدبابات والصواريخ؟»، وما من مرة وجدت فيها أحدًا راغبًا في الإجابة بنعم. ربما كان بعضهم متفقًا معي في الرأي، وآخرون كانوا مترددين على الأقل. غباء السعي إلى (احتكار القيادة)، وما تنطوي عليها من عواقب وخيمة، كان متزايد الوضوح لدى كثير من الأمريكيين؛ من أعضاء النخبة السياسية ومن مواطنين عاديين، على حد سواء، وكان الناس واعين لضرورة التغيير.

قبل إطلاق حملة 2008م الرئاسية، سألني شابان من الجمهور بعد خطاب في سان لويس: «ما نصيحتك اليوم لأمريكا، حيث يشعر الجميع أن شيئًا ما غير صحيح في بلدنا؟»، حاولت مراوغة السؤال قائلًا إن هذا شيء جديد؛ فأمريكا هي المدمنة على تقديم النصائح إلى البلدان الأخرى، إلا أن الشابين كانا ملحاحين، فقلت: «لن أحاول إبلاغكم بما يتعين عليكم فعله، أو تزويدكم ببرنامج عمل، غير أن شيئًا واحدًا أنا متأكد منه هو أن أمريكا بحاجة إلى بيريسترويكا خاصة بها؛ بيريسترويكا أمريكية».

انتخاب أوباما

لا غرابة أن المرشحَين الرئاسيين، باراك أوباما وجون ماكين، دأبا، في أثناء حملتيهما، على الكلام على ضرورة التغيير، وحتى الجمهوري ماكين أحس بوجوب النأي بالنفس عن سلفه.

كان انتصار أوباما في انتخاب 2008م الرئاسي منعطفًا مهمًّا، وأتذكر حديثًا كان مع صديق قديم أمريكيٍّ صوَّت دائمًا للحزب الديموقراطي في التمهيديات، وكان مؤيدًا لهيلاري كلنتون، قال لي: «صحيح أن أوباما يعجبني، غير أني لا أعتقد أن مرشحًا أسود يحمل اسمًا مثل باراك أوباما يمكن أن ينتخب رئيسًا للجمهورية في بلدنا»، ومع ذلك فإن ذلك بالضبط هو ما حدث، بعد بضعة أشهر.

تمخض انتخاب أوباما عن آمال كبرى في طول العالم وعرضه، وكان منحه **جائزة نوبل للسلام** نوعًا من دُفعة مقدَّمًا، تعبيرًا عن أمل، وتأييدًا لشخص يعد بإنهاء الحروب والتركيز على (بناء الأمة)، بمعنى الاهتداء إلى حلول للمشكلات الملحة لا في قارات نائية بل في مسقط الرأس في الوطن.

النصيحة التي كان بعض مخضرمي رسم السياسة الأمريكيين حريصين على تزويد أوباما بها في الأيام الأولى من رئاسته لفتت انتباهي؛ فزبجنيو بريجنسكي، مثلًا، نصحه بأن يخصص اهتمامًا خاصًّا للعلاقات مع الصين. من الممكن عد أحد خطب بريجنسكي في بكين دعوة إلى إيجاد نوع من الـ(جي-2) يكون مؤلفًا من أمريكا والصين، وردًّا على ذلك الاقتراح، كتبت: «أهمية الصين الكوكبية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ستواصل النمو بلا ريب، لكنني أظن أن أولئك الذين يحلو لهم أن يطلقوا لعبة جيو-سياسية جديدة سيصابون بخيبة الأمل؛ فمن غير المحتمل أن توافق الصين؛ وعلى نحو أعم فإن مثل هذه الألعاب تنتمي إلى الماضي».

كذلك كانت اقتراحات هنري كيسنجر هي أيضًا تفترض عمليًّا تقسيمًا جيو-سياسيًّا جديدًا للعالم لم يكن مرشحًا لإيصالنا إلى أي مكان نريد أن نكون فيه؛ فما نحن بحاجة إليه -كما كتبت- إن هي إلا مقاربات حداثية جديدة.

علقت آمالًا كبيرة على أوباما، ولم أكن وحدي في ذلك.

كان لي لقاءان اثنان مع الرئيس أوباما؛ الأول منهما في ربيع 2009م إبان إحدى السفرات إلى الولايات المتحدة، حينها تحدثت أولًا بالتفصيل مع نائب الرئيس جو بايدن، وناقشنا حشدًا كبيرًا من المشكلات، ثم أجريت بعدها محادثة وجيزة مع الرئيس، وهذه الأحاديث مجتمعة استحقت برقية أرسلتها أصولًا في اليوم التالي من سفارتنا إلى الرئيس مدفيديف. ما بدا لي استثنائي الأهمية هو إدراك أوباما للحاجة إلى كسر الجمود في عملية تقليص المخزونات النووية، لذا قلت في حديثنا إن على الولايات المتحدة أن تتخذ بعض الخطوات البنَّاءة على صعيد الدفاع ضد الصواريخ، وشعرت بأن الرئيس ونائبه كانا كلاهما يصغيان.

حديثي الثاني مع الرئيس كان في أثناء زيارته لموسكو في صيف 2009م، وأكد انطباعي أنه شخص جاد ذو نظرة حديثة، منفتح على الحوار، ومؤهل لاتخاذ قرارات بعيدة المدى.

تأخر أوباما ساعة عن موعد الوصول إلى مركز **جوستني دفور** التجاري، حيث خاطب الطلاب والتقينا، وكان التأخير ناجمًا عن حديث طويل مع رئيس الوزراء بوتين، وقد أبلغته تفهمي الكامل لأهمية هذا الحديث بالنسبة إليهما كليهما، فأجاب: «كنت أكثر ميلًا إلى الإصغاء، لأنه بدا لي أن امتلاك فرصة لإخراج أشياء كثيرة من صدره كان أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة إلى بوتين. كان لنا نقاش صريح وودي وكنت سعيدًا به».

أضاف الرئيس أن لديه هواجس كثيرة وقضايا معقدة تنتظر المعالجة في الوطن، غير أن المجيء إلى روسيا، وعدم تأجيل الشروع في تحسين العلاقات، بعد ثماني سنوات كانت الإدارة السابقة إبانها قد تركتها تنحرف ما أوصلها إلى وضعها الحالي، يعد من الأولويات أيضًا. فأيدته في ذلك وقلت إن هناك، بلا ريب، مشكلات كثيرة دائمًا، وإن تصنيفات الموافقة قد تسقط، ولكن التحرك يجب أن يكون هنا والآن، دون أي توقف للتأمل كما كان مفضلًا لدى إدارة الرئيس بوش الأب، مثلما كنا قد ناقشنا في لقائنا بالبيت الأبيض. أخبرت أوباما بأنه كان سيلمس في لقاءاته مع ممثلي المجتمع الروسي أن الناس هنا يريدون علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، ولكن على قدم المساواة، مع الإصغاء إلى ما تقوله روسيا.

في حديثنا القصير نجحت في إثارة عدد غير قليل من القضايا المهمة: نزع السلاح النووي وارتباطه بالدفاع المضاد للصواريخ، ومشكلة الأسلحة التقليدية؛ والعلاقة الروسية -الأمريكية- الصينية المثلثة؛ ومبادرة الرئيس ديمتري مدفيديف بشأن معاهدة أوروبية شاملة جديدة. وقلت إن من المهم ألا يبقى الحوار بين الولايات المتحدة وروسيا محصورًا بمشكلات حادة مباشرة مثل برامج كوريا الشمالية وإيران النووية، وأن يشعر الطرفان بأنهما يحققان منفعة فعلية منه.

قال أوباما إنه كان سيولي العلاقات مع روسيا اهتمامًا شخصيًّا مطردًا، وأظن أن هذا تجلى بوضوح لاحقًا.

أعتقد أن أوباما نجح في إنجاز أشياء كثيرة إبان ولايته الرئاسية الأولى، على الرغم من المعارضة المتطرفة من جانب المحافظين وأقصى اليمين، وكان ذلك صحيحًا بالنسبة إلى برنامجيه على صعيدي السياسة الداخلية ونظيرتها الخارجية كليهما. فداخليًّا استحدث وأنجز إصلاحات اجتماعية مهمة، لا سيما فيما يخص الرعاية الصحية، وذلك باعتماد نظام ضمان صحي قانوني، وتمثل موقفه السياسي بوجوب إخضاع نظام السوق للضبط العقلاني، في حين كان خصمه في الحملة الانتخابية الثانية، ميت رومني، مؤيدًا لفكرة إعطاء الأولوية لقوى السوق التي يفترض أن تتولى فصل جميع الأمور بأفضل الحالات إذا ما تُركت وحدها دون تدخل.

كانت لأوباما نجاحاته في السياسة الخارجية أيضًا؛ إذ وفَّى بوعد الانسحاب من النزاعين في العراق وأفغانستان، وأيد علنًا فكرة عالم بلا أسلحة نووية، ودعا إلى تصديق **معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية**، وقرر عدم نشر منظومات مضادة للصواريخ في كل من بولونيا وجمهورية التشيك.

ما زال الوقت مبكرًا للحكم على أن روسيا والولايات المتحدة ستهتديان إلى حل مقبول تبادليًّا لمشكلة الصواريخ المضادة **للصواريخ البالستية** (ABM)، وثمة منظومات أخرى تنشَر في أوروبا قد تؤثر أيضًا في التوازن الإستراتيجي الشامل، وقرار أوباما شكل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، ومهد الطريق لتوقيع **معاهدة تقليص الأسلحة الإستراتيجية الجديدة** في براغ عام 2010م.

وعند فوز أوباما في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012م خاطبته بالرسالة الآتية:

«أدرك مدى ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقك في الأعوام القادمة، إنها لن تكون أعوامًا سهلة؛ لا بالنسبة إلى أمريكا ولا بالنسبة إلى باقي العالم. وأنا واثق بأن رغبة الولايات المتحدة في القيادة ستكون ناجحة إذا استندت

إلى الشراكة مع بلدان أخرى؛ لأن حلول مشكلات اليوم الكوكبية لا يمكن الاهتداء إليها إلا من خلال جهود مشتركة لجميع الشعوب».

عبرت عن الثقة بأن «المقدمات اللازمة لتعاون بلدينا موجودة، ثنائيًّا وعلى المسرح الدولي على حد سواء»، ومن أنهما «تستطيعان إنجاز أشياء كثيرة على صعيد خدمة مصالحهما ومصالح العالم كله» من خلال التعاون على أساس الاحترام والثقة المتبادلين.

أواخر صيف 2013م وجد أوباما نفسه في وضع حرج فيما يتعلق بالأزمة السورية، وردًّا على تقارير تحدثت عن استخدام سوريا أسلحة كيميائية، سارع، دون انتظار استنتاجات خبراء الأمم المتحدة، إلى إلقاء المسؤولية على الحكومة السورية، وإعلان استعداده للتفويض بتنفيذ ضربة صاروخية، وإن دون تفويض من مجلس الأمن الدولي. وحين طُلب مني أن أعلق على الأمر (كنت في جنيف لحضور الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين **للصليب الأخضر الدولي**)، دعوت الرئيس إلى التحلي بالحذر، والتأكد من استيعابه الكامل للوضع؛ إذ في ذلك الوقت كان أكثر المعلقين يقولون إن ضربة عسكرية لسوريا باتت حتمية، أما أنا فكنت آمل بردٍّ مختلف، واقترحت وجوب نقل الفرصة إلى قمة (جي-8) الوشيكة بسان بيترسبورج حيث كان رئيسا الولايات المتحدة وروسيا سيلتقيان.

وهذا ما حدث؛ ويبدو أن ما حصل من شأنه أن يكون قد أطلق عملية بحث عن حل للمشكلة. قبل ذلك، كان أوباما قد اقترح على الكونغرس، ومن ضمنهم خصومه من الحزب الجمهوري، وجوب أن يصوت الأعضاء ويتحملوا المسؤولية، وبدلًا من ذلك حصل على ميزة تكتيكية، تمثلت في فترة توقف وانتظار مؤقت، لا سيما عقب مبادرة روسيا إلى الالتحاق بركب البحث عن حل للمشكلة، وقد أسهمت في السماح بمعالجة المسألة بواسطة القنوات السياسية والدبلوماسية. كانت ثمة نتيجة مهمة قابلة للتعرف في إعلان سوريا موافقتها على الانضمام إلى **معاهدة الأسلحة الكيميائية**: أن مخزوناتها الاحتياطية الموجودة ستُدمر (خبراء **الصليب الأخضر الدولي** يعتقدون أن تلك المهمة- على صعوبتها- قابلة للتنفيذ).

ما زالت أمريكا في عهد أوباما في طور مجرد تلمس طريقها نحو دور جديد في عالم بات فيه إخفاق سياسة الأحادية القطبية مؤكدًا، ولا تسير الأمور كلها- كما أرى- كما ينبغي لها أن تسير؛ كان هناك نوع من التقهقر إلى منزلق سياسة السعي إلى فرض الديموقراطية بالقنابل والدبابات في ليبيا، غير أن علينا متى رأينا واقعية ونوعًا من الاستعداد للحوار، كما بين الولايات المتحدة وإيران في السنوات الأخيرة، مثلًا، أن نبادر جميعًا إلى دعم القادة الذين يقدِمون على الاضطلاع بمسؤولية الاهتداء إلى الحل السلمي، بدلًا من نظيره العسكري.

مستقبل أوروبا

على مر كل هذه السنوات ظلت أوروبا بؤرة تركيز رئيسة لكل من تأملاتي، وخطاباتي، واحتكاكاتي؛ ما مصير مشروع الوحدة الأوروبية؟ وهل سيستمر التحرك نحو **أوروبا كبرى**؟ هذان السؤالان شغلاني، وذلك لانخراطي المباشر في المبادرات التي أضفت زخمًا على ما حصل وما هو حاصل في أوروبا.

متحدثًا في كانون الأول/ديسمبر 1984م في برلمان المملكة المتحدة لفظت عبارة أثارت كثيرًا من الاهتمام: «أوروبا ملاذنا المشترك!»؛ عبارة ما لبثت أن أصبحت شعارًا مهمًّا لدى السياسة الخارجية السوفييتية، وجزءًا لا يتجزأ من دبلوماسيتنا الجديدة.

جاء بيان **هلسنكي الأخير** لعام 1975م[1]، ومن ثم **ميثاق باريس** حول **أوروبا جديدة**، الذي اعتمدته إحدى قمم المنظمة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1990م، فوفرا إمكانية التغلب على التغريب أو الاستبعاد المصطنع لروسيا عن أوروبا نتيجة المجابهة الإيديولوجية والعقود التي سبقت **الحرب الباردة**، إلا أن عملية هلسنكي أصيبت بالشلل

[1] الصادر عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتوقف الناس عن الإتيان على ذكر ميثاق: من أجل **أوروبا جديدة**، وبات التكامل الأوروبي متركزًا حصريًا على الاتحاد الأوروبي، وعلى خطة هادفة إلى جذب بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق وإدخالها في هذا الاتحاد. صارت أوروبا تعني أوروبا الغربية أكثر فأكثر، وصولًا -عمليًّا- إلى حرمان روسيا من مكانة أمة أوروبية، وحلت حواجز جديدة محل القديمة، ربما أقل وضوحًا، ولكنها وقائع من ألفها إلى يائها.

بقينا نسمع كلامًا عن استعداد لتطوير علاقات مع روسيا، وعن أهمية التعاون، إلا أن ذلك لم يكن- على ما بدا- أكثر من إيماءة لباقة سياسية، وقد وجدت هذا تطورًا مثيرًا للقلق، وحاولت لفت أنظار شركائنا الغربيين إلى عواقب غير مرغوبة محتملة، لإعادتهم إلى منظور وحدة أوروبية، وتبصيرهم بإمكانية إثبات مزيد من التعاون مع روسيا ومدى جوهريته وفائدته المحتملة.

في صيف 1993م دعاني **المعهد الدولي لأبحاث السلم** في أستوكهولم لإلقاء محاضرة حول موضوع (الأمن الأوروبي) في سلسلة محاضراته المخصصة لإحياء ذكرى رئيس الوزراء السويدي أولوف بالمه الذي كان ضحية عملية اغتيال. أردت إيصال قلقي إلى الجمهور، وعبرت عن إيمان راسخ بأن خلق تكامل وحدة أوروبية يمكن أن يشكل أساسًا إذا كنا نريد أن نتصدى بنجاح لجملة التحديات الجديدة في أجزاء مختلفة من أوروبا، ولا سيما قضية العلاقات مع روسيا. شعرت أن أولئك الذين كانوا يتساءلون عن مدى حكمة تأييد عملية الإحياء الروسية، وأن من الأفضل إبقاءها جارة ضعيفة ومنبع مواد خام لأوروبا الغربية، كانوا قصيري النظر.

كنا مقتربين، أو واصلين إلى عتبة تقرير مستقبل أوروبا لسنوات قادمة، كما حذرت في مؤتمر ببرشلونة في نيسان/ أبريل 1994م، وكررت تلك الرسالة في فرانكفورت في أيلول/ سبتمبر 1996م، متحدثًا في ندوة كنت قد أسهمتُ في تأسيسها هناك قبل عامين، هذه المرة كان الموضوع: (أوروبا موحدة: واقع أم حلم طوباوي؟). كانت مسألة وجود شيء اسمه **أوروبا كبرى** قد أثيرت، وأولئك الساعون إلى جر الأوروبيين

وإقحامهم في غمرة مناقشة هذا الموضوع كانوا، بلا ريب، يضمرون أن أوروبا منتهية عند حدود روسيا.

زميلاي القديمان هنري كيسنجر وزبجنيو بريجنسكي عزفا على تلك الأوتار، وإذا كان الجنرال ديجول قد تبنى رؤية (أوروبا من الأطلسي إلى الأورال)، فإن غريميَّ كانا، إذًا، أميل إلى اعتماد فكرة (أوروبا من برست (الفرنسية) إلى برست (البلاروسية)). ثمة آخرون تحدثوا كما لو أن هناك سلفًا ثلاث أوروبات أو أربع، غير أن جميع الأطروحات أوحت بنوع من الإحساس بضرورة اتقاء روسيا كما لو كانت شيئًا خطرًا.

لم يسبق قط أن راودني الشك في أن **أوروبا الكبرى** موجودة سلفًا، وأن حضارتها المشتركة إحدى حقائق التاريخ، وقاعدتها هي جذورها المسيحية وتراثها الثقافي الأوروبي، التي تعني أن مستقبل أوروبا يجب أن يبنى لا من الغرب نحو الشرق وحسب، بل ومن الشرق نحو الغرب أيضًا.

قلت: لم أكن أرى أن الاتحاد الأوروبي مجرد تطور متواز لأمم منفصلة على أرض قارتنا، بل حركة منطلقة باتجاه تاريخ جديد نوعيًّا. من الواضح -كما قلت في تلك الندوة بفرانكفورت- أن الطريق المفضية إلى أوروبا موحدة ستكون طويلة وشاقة، وينبغي ألا تكون لدينا أي أوهام حول ذلك، إلا أن نبذ الهدف خطر، وعديم الجدوى في الحدود الدنيا.

نمط تفكيري هذا تبناه مشارك آخر في الندوة؛ هو هانس-ديتريش جنشر، الذي كنت قد التقيته أول مرة في 1986م، ووجدت آنذاك أننا كنا سلفًا نتقاسم أشياء كثيرة. كان رجلًا صقلته التجربة والسياسة، رجلًا عميق الذكاء، رجلًا مؤهلًا لاستشراف المستقبل البعيد، كما كان قد أثبت في الماضي وسيبرهن في الأعوام اللاحقة.

أكثرية الساسة الوطنيين في أوروبا الغربية كانوا يفضلون منطقًا مغايرًا؛ فبعد **معاهدة ماستريخت**، النافذة في 1993م، صارت **الجماعة الأوروبية** (أو الأسرة

الأوروبية) **الاتحاد الأوروبي**، وهو ما عنى اندماجًا أقوى وتكاملًا أرسخ. وواصل الاتحاد تمدده، وما لبثت العملية، بعد ارتفاع الدول الأعضاء الأوروبية الغربية إلى 15، أن توسعت نحو أوروبا الشرقية؛ ففي 2004م قَبِل الاتحاد الأوروبي في عضويته عشر دول جديدة، منها المجر، وبولونيا، وجمهورية التشيك وسلوفاكيا، والجمهوريات السوفييتية السابقة الثلاث: لاتفيا، وليتوانيا، وأستونيا، وفي 2007م التحقت بالركب كل من بلغاريا ورومانيا.

في الوقت نفسه ارتفع مستوى الاندماج، وبات يؤثر في جميع مناحي الحياة القومية-الوطنية الرئيسة؛ الاقتصادية، والسياسية، والحقوقية، والاجتماعية، وصار الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية كبرى، ولاعبًا مستقلًّا ذا وزن في السياسة الكوكبية، وكان هذا من ثَم وضعًا جديدًا لا بد من أخذه في الحسبان.

وفي 1997م، بعد ثلاثة أعوام من إبرامها، صارت **اتفاقية الشراكة والتعاون** بين **الاتحاد الأوروبي** والاتحاد **الروسي** نافذة، وعقد **مجلس التعاون** اجتماعه الأول في السنة التالية.

سياسة التوسيع السريع **للاتحاد الأوروبي** لم تخل من المشكلات، إذ تبين أن وتيرة العملية ومستواها لم يدرسا بعمق وعناية. ومع عدم الارتياب بجوانبه الإيجابية، تعين علي أن أشير -على الرغم من أن العقد الأول من أول قرون الألفية الثالثة كان قد شهد **الاتحاد الأوروبي** متقدمًا مكللًا بالنصر- إلى أن ثمة مشكلات تتراكم، ثم ما لبثت أن طفت على السطح مع مرور الوقت؛ فبداية في استفتاءَي فرنسا وهولندا صوَّت المواطنون ضد مشروع الدستور الأوروبي، ثم إن النمو الاقتصادي بدأ يتباطأ، وبلدان الاتحاد الأوروبي أقل قدرة تنافسية نسبة إلى اقتصادات أخرى سريعة التطور.

متحدثًا عام 2009م في اجتماع عام بستراسبورج، قلت:

> «ما من عملية، وما من رابطة أو جمعية، إلا ولها حدود على صعيد ما تتمتع به من سرعة وأفق، فقابلية استيعاب التغيير ليست لانهائية، وتوقعات أن

جميع مشكلات القارة يمكن أن تحل بإذابة أوروبا وحدها من الغرب في بوتقة واحدة، أثبتت أنها مفرطة التفاؤل.

كان من الممكن أن توفر وتيرةٌ أكثر تواضعًا مزيدًا من الوقت لتطوير أنموذج للعلاقات مع روسيا وبلدان أخرى لن تكون في المستقبل المنظور مبادرة إلى الالتحاق بركب **الاتحاد الأوروبي**.

من الواضح أن مقاربة ابتلاع أكثرية البلدان الأوروبية الأخرى وإذابتها في **الاتحاد الأوروبي** بأقصى سرعة ممكنة اتبعت مسارها المألوف، مع إبقاء العلاقات مع روسيا مزعزعة ملتبسة».

ثمة أشخاص من الطرفين كليهما راحوا يتساءلون عن مدى الحاجة إلى علاقات وثيقة بين روسيا **والاتحاد الأوروبي**، وفي مقالة نشرتها **راسيسكايا جازيتا** في 2005م، لاحظت أن وجهة النظر القائلة باحتمال وجوب أخذ فترة راحة في عملية تطوير علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي، والتحلي بعدم التسرع في الاندماج أكثر، وتحويل أنظارنا نحو جهات أخرى أكثر فائدة، كانت تترسخ في أوساط أعداد من السياسيين والمحللين الروس.

أما الانتقاد الموجه إلى روسيا، وهو مسوَّغ أحيانًا ولكنه مفرط التسرع في الغالب، فكان مصحوبًا بعبارات متطرفة من التعميم؛ إذ حُكم على روسيا بالعجز عن الارتقاء إلى مستوى المبادئ والمؤسسات الديموقراطية، وعن تأسيس المجتمع المدني، وعن نبذ الطموحات الإمبراطورية، وهو ما أدى إلى حرمانها من القدرة على إعطاء أوروبا شيئًا ذا وزن.

تساءلت عما يمكن أن يكون كامنًا خلف هذه الاتهامات المضادة وكذلك عن السياسات التي أفرزتها، وكان جوابي هو الآتي: «أعتقد أن هناك رغبة في إبقاء روسيا نصف مخنوقة لأطول مدة ممكنة»، يا له من استنتاج بائس وتعِس! إلا أنه كان –ولا يزال– استنتاجًا مستندًا إلى أسباب وجيهة.

والسـؤال الآتـي الـذي طرحته كـان عـن الحكمة ـ في تغريب شريكة مثل روسيا واستبعادها، «شريكة تتخذ من جل القضايا الدولية موقفًا قريبًا من سياسة الاتحاد الأوروبـي وخطته، بل ومكملًا ـ في الغالب لها، وتوفر من ثَمَّ فرصًا للطرفين كليهما لخدمة سياساتهما على نحو أنجح وأكثر فاعلية».

لا أنسى مشاركتي عام 2002م في ندوة ببلدة باسَّاو الواقعة جنوب شرقي ألمانيا، حول موضوع (**الفرد في أوروبا موحدة**). وبرفقة هلموت كول -الذي أستمتع دائمًا بالمناقشات معه، فتعليقاته وملاحظاته تعكس خبرته العظيمة في شؤون الدولة، ولكنه يتمتع أيضًا بشخصية مبهرة، وبردود أفعال آنية، وبوفرة دائمة من الكلمات التي لا تخيبه أبدًا- سئلنا صراحة عن الصور التي يمكن أن يكون عليها الاندماج والشراكة بين روسيا **والاتحاد الأوروبي**، فأفاد كول أن وجود علاقات جديدة فعالة مع روسيا أمر جوهري، واتفقت معه، وعندئذ تدخل أحد الشباب قائلًا: «إذا كنتما كلاكما تعتقدان بأن لدى كل من روسيا **والاتحاد الأوروبي** أمورًا مشتركة كثيرة، وبأن عليهما أن يتقاربا أكثر، فلماذا لا تقبَل روسيا عضوًا في **الاتحاد الأوروبي**؟»، لَيتكم شاهدتم رد فعل كول! على الرغم من حجمه العملاق كاد يطير من مقعده، وأطلق كلامًا عشوائيًّا متسرعًا، قائلًا شيئًا من قبيل: «ذلك لن يحصل: قد لا يتحقق أبدًا!»، صُعقت، لكن ذلك كان رد فعله الصادق مئة بالمئة.

من المؤسف أن العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي لم تصبح، على مرِّ السنوات المنقضية منذ ذلك التاريخ، أكثر صراحة واستقامة، بل إنها في الحقيقة صارت أشد تعقيدًا، وثمة أسئلة جديدة تُطرح، وشكوك يعبَّر عنها حول ما يهم روسيا الأوروبية أن تكونه. اهتدى بعض المراقبين إلى أسس لمثل هذه الشكوك في خطاب فلاديمير بوتين على مسامع أعضاء **نادي فالداي** في تشرين الأول/أكتوبر 2013م، حيث انتقد أوروبا لا من منطلقات سياسية واقتصادية وحسب، بل ولأسباب إيديولوجية وفلسفية أيضًا. يعكف بعضهم على استنتاج أن روسيا (منسحبة من أوروبا) ومتطلعة نحو أمكنة أخرى.

أظن أن من المهم ألا يحدث ذلك، وبقدر أكبر من الدقة أعتقد أن علينا أن نحول دون حصول ذلك، ولا بد للطرفين كليهما من التفكير في الأمر بعمق وعناية، ومن المبادرة النشيطة إلى استئناف الجهود المبذولة للعثور على أساليب تمكنهما من أن يكونا شريكين؛ ففي المدى الأطول يتعين على **أوروبا الكبرى** وبلدان **قارة أمريكا الشمالية** أن تستهدف تأسيس أسرة عابرة للقارات، وشراكة ممتدة على مساحة جغرافية عملاقة.

في أحد اجتماعات الهيئة العامة **للندوة السياسية العالمية**، استحضرت هدف تأسيس حزام أمن وتعاون من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، هي مهمة صعبة ولكنها قابلة للتنفيذ، وأرجو أن تكون أجيال جديدة ناجحة في إنجازها.

ألمانيا

لدى الكلام على أوروبا أجدني بحاجة إلى نوع من التخصيص لألمانيا، التي لروسيا معها نمط بالغ الاستثنائية من العلاقة.

كانت ألمانيا البلد الذي زرته في أيار/مايو 1992م في أولى رحلاتي الخارجية بعد الاستقالة من الرئاسة، وكنت على متن إحدى الطائرات العادية لدى الخطوط الجوية المبرمجة، وفي الماضي، وأنا أمين عام ثم رئيس للجمهورية، كان منصبي يخولني استخدام طائرة شخصية، ولكنني أنا ورايسا لم نكن منزعجين من الأمر، لعدم تعلقنا الخاص بأي نوع من أنواع الامتيازات في أي وقت من الأوقات، وتمثل المنغص الوحيد بأننا اكتشفنا -ما إن حلقت الطائرة- أن سربًا كاملًا من الصحافيين الروس والألمان كانوا قد حجزوا مقاعد على طائرة الرحلة ذاتها؛ إذ كان رؤساء التحرير -بعد أن سمعوا بزيارتنا- قد أمروهم بـ(مرافقة) جورباتشوف، وها هم أولاء الآن على ارتفاع 35 ألف قدم، يأتون بالتتابع ليحيونا، أنا ورايسا، وليتحدثوا، ويجروا مقابلة ذات نكهة طيرانية، إن أمكن.

قبل وصولنا كانت الصحافة الألمانية حذرة في تعليقاتها، فقد كان الألمان لا يزالون يحتفظون بما يدعوهم إلى أن يكونوا ممتنين لجورباتشوف على مساهمته في إعادة توحيد ألمانيا، ولكنه الآن صار خارج المنصب، وزيارته رمزية خالصة. كانت الجرائد توحي بعدم وجوب توقع أي اهتمام شعبي كبير، وباحتمال بقاء أهميتها السياسية شبه معدومة. كذلك- وكما اكتشفنا- كان سفراء **الاتحاد الروسي** قد تلقوا أوامر صارمة قضت بالإحجام عن تقديم أي مساعدة لجورباتشوف إذا ما زار البلد الذي يعملون فيه.

الحوامة التي نقلتنا من فرانكفورت إلى بون حطت أمام فندق قمة التلة الذي سيستضيفنا مباشرة، وكنا سلفًا نعرف **فندق بيترسبورج**، مقر الإقامة الرسمي لضيوف الحكومة الاتحادية، وسبق لنا أن أقمنا فيه إبان زيارتنا الرسمية خريف 1990م، وكان هذا هو المكان الذي وقِّعت فيه المعاهدة العظيمة حول العلاقات السوفييتية-الألمانية. هذه المرة أيضًا كانت استضافتنا في الشقق الرئاسية.

كان لي نقاش طويل وصريح مع هلموت كول، الذي أُدرج بجدارة في قائمة الشخصيَّات الرئيسة في السياسة العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين. بداية، تعكرت علاقتنا من جراء استخفافٍ لم يكن متميز الذكاء، بي أنا وبيريسترويكا، لكنه سرعان ما غيَّر رأيه وسحب عبارته الاستخفافية. وبعد لقاءاتنا الشخصية الأولى وجدته شخصًا حريصًا على التكلم بصراحة، ساعيًا بصدق وجدية إلى التعاون.

في زياراته لموسكو كان هلموت حريصًا على زيارتي في **مؤسسة جورباتشوف**، وفي 2002م، في غرفة طعامنا الصغيرة في المؤسسة، رتبنا عشاءً حميمًا معه هو ومساعده، وكنت أنا وابنتي إيرينا، إضافة إلى أحد أركان المؤسسة. كان الرجل شديد الاعتزاز بدوره في إيجاد **اليورو**، ووضع توقيعه على قطعة يورو من فئة العشرين، وأرَّخها 1/1/2002م، وقدمها لي تذكارًا.

حادثة أخرى أذكرها كانت قبل بضع سنوات، تحديدًا في 1998م؛ ففي ذلك الصيف كانت كولونيا تحتفل بالذكرى السنوية الـ 750 لتأسيس كاتدرائيتها الشهيرة، وكنت أنا

ورايسا مدعوين. وصلنا في الوقت المناسب، وكنا جالسين على المقاعد الكنسية الخشبية الطويلة في المقدمة، بجانب أصدقائنا الحميمين من **الديموقراطيين الاجتماعيين الألمان**؛ الذين كان منهم رئيس وزراء الراين الشمالي–وستفاليا، يوهانيس راو. امتلأت الكاتدرائية بالتدريج، ومن الخلف سمعنا صوتًا يشبه ضرب حوافر مع تدفق مجموعة كبيرة نحو الصفوف الأمامية؛ كان المستشار الاتحادي وحاشيته قد وصل، وما إن رآني حتى وقف وقفة دهشة مسرحية؛ فدعوتنا إلى هذه المناسبة كانت صادرة عن ديموقراطيين اجتماعيين ألمان، ولم يكن كول قد أُطّلع شخصيًّا على نبأ وصولي، وإن كان من المحتمل أن يكون قد قرأ الخبر في الصحف.

إذا كان على علم فإنه لم يظهر ذلك، وسجل دهشة، ووجه لي تأنيبًا مصطنعًا تقصَّد إسماعه للجميع قائلًا: «تذكر يا ميخائيل أن عليك في زيارتك القادمة لألمانيا أن تنبهني كي نتمكن من ترتيب لقاء». من الواضح أنه انزعج من رؤيتي منسجمًا مع منافسيه السياسيين؛ فالانتخابات للبوندستاج على مسافة شهرين وحسب، والطرفان المتنافسان: تحالف حزبَي سي دي يو CDU، وسي إس يو CSU من جهة، وإس بي دي SPD من الجهة المقابلة، كانا في قلب معركة حسم النتيجة، ولم يكن الفائز المحتمل معروفًا، غير أن كول كان يرى نفسه بعد اضطلاعه بمنصب المستشار 15 عامًا، غير قابل للانكسار. وبإيماءة ملونة بشيء من الاستخفاف ليوهانيس راو ورفاقه، خاطبني من جديد، وبصوت مسموع هذه المرة أيضًا قائلًا: «قل لجيرانك على المقعد هناك إن عليهم أن ينسوا الأمر: حصيلة الانتخابات نتيجة محسومة سلفًا!»، ومضى في طريقه.

كان هلموت كول مستشارًا لألمانيا 16 عامًا، وهو رقم قياسي غير مسبوق في ألمانيا الغربية، إلا أنه خسر الانتخابات خسارة مدوية، وصار الديموقراطي الاجتماعي جيرهارد شرويدر مستشارًا، ثم بعد عام واحد انتُخب يوهانيس راو رئيس جمهورية اتحاديًّا.

في آذار/ مارس 1992م كان ثلثا كلامي مع هلموت كول متعلقًا بتقدم الإصلاحات في **رابطة الدول المستقلة**، وهو ما كان يهمه كثيرًا جدًّا. وشدت اهتمامه على نحو لافت رؤيتي لقصة عواقب انهيار الاتحاد السوفييتي، وفوجئ، مثلًا، ألا يكون شخص

يعيش في موسكو قادرًا على تحويل مبلغ من المال إلى أمه في أوكرانيا، والألمان ليسوا بحاجة إلى من يشرح لهم معنى أن يكون البلد ممزقًا؛ إذ لم يمض وقت طويل بعدُ على خلاصهم من جدار برلين.

بعد حديث خاص في قصر شاومبورغ، مقر الإقامة الرسمي للمستشار الألماني، دعانا الزوجان كول إلى منزلهما لتناول العشاء، وعلاقتنا مع هلموت وهانيلور كول كانت تعني أن هذا طبيعي كليًّا. كان كول قد زار منطقتي الأصلية ستافروبل، وكنت أنا ورايسا ماكسيموفا، قد عرجنا على بيت أم كول في دايدسهايم في أثناء زيارتنا الرسمية خريف 1990م.

وفي وقت متأخر من ذلك المساء عدنا إلى **فندق بيترسبورج** لنفاجأ بـ(دزينة ونصف) من الصحافيين الروس والأجانب ينتظروننا في البهو. عودة إلى العمل. كان الجزء الأكبر من الشغل من نصيبي، غير أن الأسئلة كانت شديدة التنوع، وهو ما اضطر رايسا أيضًا إلى التدخل.

سأل أحد الصحافيين: «بعيدًا تمامًا عن قضايا السياسة، أقول لك يا ميخائيل يا سيرجيفيتش، إن أصدقاءك في ألمانيا يريدون أن يعرفوا كيف تشعران، كلاكما، على الصعيد الشخصي، بعد مغادرة المسرح السياسي؟»، التفتُّ إلى زوجتي قائلًا: «أفضِّل أن تتولى رايسا ماكسيموفا الرد على ذلك»، فأضاف الصحافي: «بالمناسبة، كيف صحتك يا رايسا يا بنت مكسيم؟»، وكثيرًا ما كان يُطرح عليها هذا السؤال؛ إذ كان الناس يعرفون أنها بعد حركة آب/ أغسطس 1991م الانقلابية، حين تعرضت حياة العائلة كلها للخطر، كانت قد عانت جملة من المشكلات الصحية الخطيرة، ودخلت المستشفى عددًا من المرات، وعولجت في البيت، والآن كان الأسوأ قد أصبح وراءنا، فلم تتوقف عندها، بل قالت:

> «كيف نشعر؟ مشاعرنا ملتبسة جدًّا؛ أما ما يخص صحتي فقد عاد كل شيء إلى ما يشبه الطبيعي بعد الذي حدث في القرم إبان الانقلاب، وإذا كنت تريد أن تعرف كيف نشعر على نحو أعم فإن الأمور بالغة الصعوبة،

بل كئيبة، بلا شك، لا أعني بالنسبة إلى حياتنا الشخصية إلى حد كبير. قد لا يتفق معي الجميع إلا أنني سأقول مهما يكن: بعد كل الذي أطلقه ميخائيل سيرجييفيتش في 1985م ثمة أشياء كثيرة تغيرت، والآن نحن شديدو الانزعاج إزاء ما يحصل في روسيا، فلا أحد تقريبًا في بلدنا يعيش حياة رخاء، فكيف نستطيع أن نشعر بالسعادة؟!».

في بهو الفندق جاء الصحافيون، الواحد بعد الآخر، ليجلسوا بالقرب منا، وبَدَونا كما لو كنا في مقابلة واحدة طويلة، لا رحمة فيها، ثم دقت الساعة معلنة منتصف الليل، إنها الثانية صباحًا في موسكو...

اليوم الثاني من زيارتنا شغله الحديث مع قادة الأحزاب السياسية الرئيسة في ألمانيا الغربية، وبعد كل لقاء كان يبدو وكأن هناك مؤتمرًا صحفيًّا طارئًا. ولم تكن الرغبة في لقائنا محصورة بالأحزاب الناشطة راهنًا، فقد كان لنا حديث مع المستشار هلموت شميدت، وكان ديموقراطيًّا اشتراكيًّا، إلا أنه بدا بعد استقالته في 1982م ميالًا أكثر أو أقل إلى أن يكون متقاعدًا من السياسة، وقد تولى نشر جريدة أسبوعية تحظى باحترام كبير في ألمانيا، ولا سيما في أوساط النخب الثقافية والفكرية، باسم **دي زايت** Die Zeit، وكتب فيها. وحتى بعد صيرورته (مواطنًا عاديًّا) بقي شميدت مرجعية عالية التقدير.

لكل من الأقاليم أو المقاطعات الست عشرة مكتب في بون، ورئيس وزراء مقاطعة **سارلاند**، أوسكار لافونتين، أقام حفل غداء على شرفنا في المفوضية مع قادة **الحزب الديموقراطي الاجتماعي**. كان فيلي براندت، الرئيس الفخري للحزب والمتمتع بمكانة خاصة في تاريخ ألمانيا وأوروبا، الشخصية الأكثر إثارة ولفتًا للنظر على المائدة، وكان هو، مع زملاء من نمط التفكير نفسه، من نجح في وضع حد لهيمنة الديموقراطيين المسيحيين التي دامت عشرين سنة، والتي كانت تبدو غير قابلة للتحدي، ليصبح المستشار **الديموقراطي الاجتماعي** الأول **لجمهورية ألمانيا الاتحادية**.

كذلك كان براندت هو الذي أقدم، في أثناء زيارة رسمية لبولونيا، على الركوع استعراضيًّا أمام النصب التذكاري لضحايا جيتووارصو تعبيرًا عن التوبة، على الرغم من أنه لم يكن يعلن شخصيًّا أي توبة على ما بدا؛ ففي سن الشباب هرب الاشتراكي اليساري هيربرت فراهم (اسم براندت الحقيقي) من النازيين إلى النروج ومنها إلى السويد، وأصبح لاجئًا سياسيًّا.

كان براندت السياسي الألماني الغربي الرئيس الأول الذي يزور **جمهورية ألمانيا الديموقراطية**، وهو الذي أضفى زخمًا على السياسة الشرقية الجديدة لألمانيا، حين راح، على الرغم من أجواء الحرب الباردة، ينسج علاقات ودية مع الاتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية الأخرى.

منذ زمن طويل كانت بيني وبين فيلي براندت مودة متبادلة، كنت أعرف أنه مصاب بمرض جدي، ولكنه بدا والآخرين على المائدة ناسين الأمر، وكانت زحمة من الطرائف والنكات والقصص الطويلة وجو مريح على نحو رائع. وكان يضحك بفرح متنقل بالعدوى، حتى كادت المناسبة تكون بريئة من الكلام السياسي، وفقط قبيل انتهاء العشاء دعاني براندت إلى برلين في الخريف لحضور **مؤتمر الدولية الاشتراكية** وإلقاء خطاب رئيس، فوَعَدْتُ بأن ألبي الدعوة، ووفيت بوعدي، ولكن للأسف لم يتمكن براندت من حضور المؤتمر بعد بلوغ مرضه طوره الأخير.

تواعدنا بدفء في بون، ولم يخطر ببال أي منا أننا لن نلتقي ثانية أبدًا.

ذلك المساء، كان ثمة -حسب ما هو محدد في البرنامج الرسمي- (حفلة عشاء بدعوة من وزير الخارجية وزوجته على شرف إم إس جورباتشوف وآر إم جورباتشوف في منزل وزير الخارجية)، ومن بين معارفنا الألمان الدافئين، كان بيننا وبين باربارة وهانس- ديتريش جنشر رابطة صداقة حقيقية، كما أستطيع أن أقول دون حرج. كان مفيدًا، بلا ريب، أن أرى جنشر شخصًا عميق التفهم لسياستنا القائمة على **التفكير الجديد**، من غير أن يعني ذلك أن علاقاتنا كانت دائمًا سمنًا على عسل، فقد كنت أدافع عن مصالح بلدي، وهو يدافع عن مصالح بلده، وأحيانًا لم تكن هذه المصالح

متطابقة. في بعض المرات كان جنشر يدافع عن موقف المستشار كول في الحوار معي حين لم يكن صعبًا تصور أن آراءه الخاصة كانت مختلفة عن آراء رئيسه، غير أن أي إشارة توحي بذلك لم تصدر عن جنشر الذي تصرف بلباقة سياسية بالغة الإتقان.

في الأعـوام التي تولى فيها جنشر مهمة التفاوض باسم حكومته مع القادة السوفييت، وثقت به أولًا، ثم أصبحت معجبًا به، كما أشعر تجاه الأسوياء المتحلين بالصراحة والصدق.

عند وصولنا إلى ألمانيا كان جنشر في مهمة بكوبنهاجن، ولكنه عاد جوًّا إلى بون لاستقبالنا قبل العودة إلى الدانمارك لاستئناف زيارته، وكانت لفتة نائب المستشار ووزير الخارجية هذه غنية بالمعاني.

في الصباح الباكر من اليوم التالي زرنا فيلا هامر شميدت، القصر الرئاسي، ودعانا رئيس جمهورية ألمانيا الغربية، ورئيس ألمانيا الموحدة الأول بعد 1990م، ريتشارد فون فايتزيكر، وزوجته، إلى مائدة الفطور.

في عام 1941م، وهو في العشرين من العمر، كان فايتزيكر ضابطًا في فيهرماخت هتلر على الجبهة الشرقية، في روسيا، ومع أنه لم يكن من المعجبين بهتلر، فإنه لم يكن أيضًا عضوًا في المقاومة، على الرغم من أن بعض أصدقائه كانوا متورطين في وضع خطط لاغتيال الدكتاتور النازي. كان فايتزيكر ناجحًا في استخلاص العبر من تجاربه، وقد أثبت ذلك بعد أن أصبح رئيسًا لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وكان هو مَنْ أَقْدَمَ على صوغ فهم جديد لمغزى الثامن من أيار/مايو 1945م بالنسبة إلى الجيل الحالي من الألمان قائلًا: «مع مرور الوقت بات متزايد الوضوح أننا جميعًا بحاجة إلى أن نعلن يوم الثامن من أيار/مايو يوم التحرير، يوم حُررنا جميعًا من الهيمنة العنيفة لنظام الاشتراكية القومية اللاإنساني». وكل من هو مطلع على تطور ما بعد الحرب لألمانيا الغربية سيؤكد أن ذلك كان- حتى في بلد قطع شوطًا في الطريق إلى الديموقراطية- تصرفًا سياسيًّا جريئًا.

من بون سافرنا إلى ميونيخ، وكان في المطار، على الرغم من المطر، المئات ينتظرون لمجرد قول كلمة لطيفة، أو لمجرد مصافحتنا، أو لمجرد تقديم هدية تذكارية صغيرة. على امتداد أيامنا الثلاثة في بافاريا، شعرنا بأننا في قلب زلزال كبير، لا يُفزع ولا يخيف، بل حاضن لنا في طوفان موجات من المودة والصداقة. كان لنا حفل استقبال في **ساحة ماكس-جوزيف** من قبل أهالي المدينة، حيث الآلاف كانوا قد تجمعوا، وجميع النوافذ في المنازل المجاورة شغلها أناس راغبون في متابعة الحفل. كتل كبيرة من البشر زينوا بكل ما يخطر بالبال من حواجز، وأصص أزهار اسمنتية، وشرفات. رحب أهل ميونيخ بضيفيهم من الشبابيك وأسطح البيوت، ملوحين بالأعلام، وبالوشاحات، وبالشراشف.

في السادس من آذار/ مارس دعانا رئيس وزراء بافاريا إلى وليمة غداء متحف الآثار، وهو قاعة مقببة عملاقة مشيدة في القرن السادس عشر متحفًا للتماثيل والمنحوتات القديمة، لكنها ما لبث أن قُلبت قاعة ولائم احتفالية، وكانت انتُشِلَت من التدمير الذي لحق بها في الحرب، وتُستخدم اليوم لاستضافة حفلات استقبال رئيس الوزراء.

بعد الغداء كنا سنزور دار البلدية المشرفة على ساحة **مارينبلاتز**، وقد خرجنا إلى الشرفة على وقع القرعات الشهيرة لأجراس دار البلدية. طُلب إلي أن أقول بضع كلمات لأهل المدينة المحتشدين في الساحة منتظرين ظهوري، فنطقت العبارات الأولى بالألمانية قائلًا: «ليبه مونشنر! يا أهل ميونيخ الأعزاء!»، وقد أكسبني هذا ترحيبًا حماسيًّا بالتصفيق والهتاف. كان خطابي قصيرًا جدًّا، فاكتفيت بقول: «إن سعادتي استثنائية باستقبالكم الرائع، وهذا التعبير عن مشاعركم الدافئة نحوي ونحو زوجتي يمنحني فيضًا من الفرح». بعدها رحب رئيس بلدية المدينة بنا في القاعة الكبرى، حيث كان مشاهير المواطنين قد تجمعوا، قائلًا:

> «ترَيان الاستقبال الذي كان لكما، فالحافز الذي أضفيتموه على التغييرات الديموقراطية في أوروبا الشرقية، وإزالة الستار الحديدي، وجمعكم للشرق والغرب، كل هذا كان ولا يزال شيئًا لن ننساه أبدًا نحن في ميونيخ. ولعل

الأكثر جدارة بالتذكر من بين كل الأمور هو الإقدام الذي تحليتم به في دعم حلمنا نحن الألمان بإعادة الوحدة، ولذلك نحن جميعًا شاعرون بقدر خاص من العرفان تجاهكم».

يوم السبت، عُرض علينا برنامج سياحي كليًّا: قلعة نويشفانشتاين، الواقعة في المنطقة القريبة من الألب، ثم كنيسة **فيسكيرشه** التي هي- كما قيل لنا- أجمل كنيسة روكوكو (مفرطة الزخرفة) في بافاريا، وزيارة المسرح مساء. أتيحت لنا فرصة التمتع بيوم عطلة بعد كل الإثارة التي صاحبت استقبالات اليوم السابق في ميونيخ، ومن ثم توقعنا فترة راحة، إلا أنها لم تكن.

الحوامة التي أقلتنا إلى أسفل (**صخرة البجع**)، على مسافة مئة كيلومتر إلى الجنوب من ميونيخ، حطت في ما بدت بقعة جبلية مهجورة، ولكن في دقيقتين انبثق من اللامكان العشرات ثم المئات من البشر الذين طوقوا الحوامة، وراحوا ينشدون ويهتفون الهتاف الذي بات مألوفًا منذ الأمس: «جوربي! جوربي!».

بعد قليل واصلت الحوامة نقلنا إلى بقعة أخرى عند أسفل كنيسة فيسكيرشه، وحينها لم نفاجأ حين رأينا الأعداد الكبيرة من المنتظرين، إلا أن المباغتات لم تكن قد انتهت بعد: صف كامل من التلاميذ من إحدى المدارس القريبة رحبوا بنا رافعين لافتة حملت باللغة الروسية عبارة: «أهلًا وسهلًا بكل من جوربي ورايسا!»، ورحب بنا رئيس بلدية فيلدشتايغ، جوزيف تافرتشوفر، بالروسية.

وبمرافقة الخوري دخلنا الكنيسة، في حين راح الأرجن يعزف ألحانه، وقد دُهش كثيرون من رؤية تصرف أمين عام سابق للحزب الشيوعي السوفييتي في كنيسة، وفي اليوم التالي كتبت الصحف تقول: «في الكنيسة المرممة حديثًا، شارك جورباتشوف الملحد في تلاوة صلاة الأمم المتحدة»، وكان الأب جيورج كيرتشميير قد تعلم الصلاة بالروسية، وشاركنا في تلاوتها، على الرغم من اضطرارنا إلى قراءتها على ورقة، إنها بضعة أسطر وحسب، وسأوردها هنا كاملة:

«أيها الرب! ليست أرضنا سوى نجمة صغيرة متلألئة في الكون.
غير أننا نستطيع مع ذلك، أن نجعل منها
إذا أردنا كوكبًا لا تعكر الحرب صفوه
لا تزعجه حالات العوز والخوف
لن يعاني إبداعه ويلات الحروب،
لن يجوع ولن يكون مسكونًا بالخوف،
لن يُمزق من جراء انقسامات لا معنى لها
بسبب العرق، أو اللون، أو النظرة إلى العالم،
امنحنا الشجاعة والرؤية كي نكون
بعد أن رفعنا راية هذه القضية،
نحن وأولادنا وأحفادنا،
فخورين بحمل عنوان: إنسان»[1].

في اليوم التالي غادرنا بافاريا المضيافة، وكنا متوجهين شمالًا نحو مقاطعة **الراين-وستفاليا الشمالية**، وعلى الرغم من أن المقاطعة ليست أكثر من نصف بافاريا مساحة، فإنها أوزن بسكانها الـ 28 مليونًا على نحو لافت. عاصمة الإقليم هي مدينة دسلدورف الرائعة، أما هدفنا نحن فكان مدينة جوترشلوخ الأقل شهرة في وستفاليا الشرقية، مقر مؤسسة النشر المعروفة **بيرتلسمان**، التي كان لمجلس إدارتها حصة في برنامج زيارتنا المملوء حتى الدقيقة الأخيرة، كما في بارفاريا.

لم نكن مؤهلين لإثارة غَيرة الألمان بالدقة الروسية في المواعيد، فالغيوم الكثيفة حرفت طائرتنا عن **جوترشلوخ** نحو مطار **بادربورن** القريب، حيث لم يكن أحد بانتظارنا. أخيرًا وصلنا إلى مقر **بيرتلسمان**، إلا أن عبور الأمتار العشرة ونيف الفاصلة بيننا وبين المدخل استغرق عشر دقائق؛ إذ كانت السيارات مغطاة بالجمهور،

[1] يبدو أن الكلمات مأخوذة من خطاب ألقاه فرانكلن دي روزفلت عند توقيع ميثاق الأمم المتحدة في العام 1945م. [ملاحظة المترجم عن الروسية].

ولم نستطع النزول منها إلا بصعوبة، وسط هتافات ومصافحات، وتوقيع أوتوغرافات، وكاميرات تلفازية، ومصورين، حتى اضطرت الشرطة إلى أن تفتح لنا طريقًا.

في جوترشلوخ لمسنا شعور تضامن حقيقي مع روسيا، والتقينا بيتر دانجمان من **رابطة هيومانيتاس** (الإنسانية-الخيرية)، الذي سبق له أن أرسل حمولة 22 طائرة من المساعدات الإنسانية إلى روسيا. جماعة أهلية أخرى، جماعة **مساعدة بلا حدود**، أرسلت في عامين 140 طنًّا من الأغذية والدواء إلى سانت بطرسبرج، والسيد والسيدة هيجسون مع الجمعية البريطانية- الألمانية أرسلا 7.5 أطنان من المؤن الإنمائية إلى أوكرانيا. يتعذر إدراج جميع أعمال الخير واللطف.

في زيارتنا غير الرسمية الأولى هذه لمسنا استعدادًا هائلًا لدى الألمان للمبادرة إلى مساعدة مواطنينا، وكانوا حريصين على إثبات ذلك أمامنا. وفي المساء كان حفل استقبال على شرفنا أقامه رئيس وزراء مقاطعة **الراين-وستفاليا الشمالية**، يوهانيس راو.

هدفنا التالي والأخير كان هامبورج، وقد حذرنا مطلعون من أن هامبورج ليست مثل بافاريا: إنها (الشمال) حيث الناس متحفظون في إظهار مشاعرهم. بيد أن هامبورج ما لبثت أن تحدَّتْ النبوءات واستقبلتنا بما لا أستطيع أن أصفه إلا **بزخم إيطالي** (إيتاليانسك بريو!).

تركتْ هامبورج انطباعًا عظيمًا لدينا كلينا، إذ لم يسبق لي قط أن تصورت المدينة على هذا المستوى من الجمال، فقد كنت متخيلًا أن من شأن صناعتها الجبارة أن تكون قد طبعت كل شيء ببصمتها، لكنني وجدت- بدلًا من ذلك- أن الحفاظ على محيطها الطبيعي كان ناجحًا على نحو غير عادي، وأن هندستها المعمارية لم تكن متضاربة، بل فائقة التناغم والانسجام، مع هذا المحيط.

في المساء قررنا الاكتفاء، عقب كل ذلك التعب من لقاءاتنا الرسمية، بمشوار تسكعي في شوارع المدينة، وكان الأمر أسهل قولًا منه فعلًا، إذ تسبب مشوار خروج غير

مخطط له بقدر من الإرباك لضباط الأمن الألمان المكلفين بحماية هذين الضيفين، وتقرر أن علينا أولًا ألا نقوم إلا بمشوار في السيارة. طفنا حول بحيرة آلستر الداخلية، ومررنا بنصب بسمارك التذكاري، وفجأة دلفنا إلى شارع عريض ساطع الإضاءة بجميع ألوان قوس قزح، حيث كانت الحشود تأخذ قسطها من الهواء الطلق في هذه الساعة المسائية، واتفقنا على عدم النزول من السيارة، وتابعنا طريقنا إلى كنيسة القديس **ميكايليس**، الكنيسة الباروكية، وأحد رموز المدينة، ومن هناك نزلنا لنمشي، وكان الجو كثيف الرذاذ كحاله غالبًا في هامبورج.

وافق الجميع على الاقتراح، على الرغم من أن عناصر التحري الألمان (الماشين) خلفنا تساءلوا عن ضرورة أن يطلبوا دعمًا؛ تحسبًا. كانت الحانة دافئة وحميمية، ولكنها لم تكن مزدحمة، اثنتان وحسب من الطاولات كانتا مشغولتين، وقد أصيب صاحب الحانة حين عرفنا بالدهشة أولًا، متفاجئًا ربما من مجرد حصول زيارة كهذه، إلا أنه ما لبث أن لملم نفسه، وخدمنا بمودة لا حذلقة فيها (مع أنه غاب لحظة ليعود مصطحبًا آلة تصويره).

في اليوم التالي شاركت في نقاش عُقد في **معهد أبحاث سياسة السلم والأمن** الذي كان آنذاك برئاسة إيجون باهر، ذلك السياسي الديموقراطي الاشتراكي الشهير الذي كانت له مساهمة عظيمة أوائل سبعينيات القرن العشرين في تطوير **السياسة الشرقية الجديدة** لحكومة فيلي براندت.

ذلك الصباح زرنا أيضًا مقبرة أوهلسدورف على أطراف هامبورج حيث دفن 384 جنديًّا سوفييتيًّا قضوا في الأسر الألماني إبان الحرب العالمية الثانية، ووضعنا إكليلًا على النصب الذي يحمل عبارة (جنود سوفييت، ضحايا النازية). الألمان يهتمون بقبورهم عادّين ذلك واجبًا إنسانيًّا من جهة، ودليل مصالحة من جهة ثانية.

اشتمل برنامجنا على رحلة في يخت مجلس شيوخ هامبورج الحاكم، إلا أن عاصفة ثلجية عنيفة هبت قبيل ركوبنا، وكانت هذه تعد بأن تكون رحلة بحيرات ما! بادرت رايسا إلى عرض ما يمكن أن يكون قد بدا اقتراحًا معقولًا: «ربما علينا شطبها!»، فجاء

الرد: «مستحيل استحالة مطلقة»؛ فعند كل رصيف على البحيرة والقناة المجاورة كان يتوقع المرور به كان عديد من الناس قد تجمعوا سلفًا، متحدين المناخ، لا لشيء سوى الترحيب بنا، ومن ثم فقد كان يستحيل حقًّا إحباطهم.

في اليوم السابق، بعد لقاءات في قاعة المجلس البلدي وخطاب كنت قد ألقيته، جرى حفل استقبال فخم في **دار جونتر وياهر الكبيرة للصحافة**، المشيدة بانسجام فعال مع معايير الهندسة المعمارية الحديثة. وفي الختام كان ثمة حفل موسيقي موجز، وكان أبرز ما فيه أداء وولف بيرمان ونيتا هاجن، والأخيرة ممثلة ومغنية شابة، ابنة ماريا هاجن، الممثلة الشهيرة أيام جمهورية ألمانيا الديموقراطية. أما وولف بيرمان فكان رجلًا يحضن قيثارة، ما نعده شاعرًا في روسيا، هو الآخر كان قد عاش جل حياته في جمهورية ألمانيا الديموقراطية، وغنى أغنيات احتجاج شائكة، تعرض بسببها لسلسلة مطردة من التقييدات والإقامة الجبرية.

هو ونيتا هاجن فاجآنا بأدائهما باللغتين الألمانية والروسية شيئًا لم يكن قد سبق لي قط أن سمعته، (أغنية عن جورباتشوف). أعطونا ترجمة روسية للنص، وزودنا وولف برسالة عن كيفية إنجاز كتابتها، وكانت الرسالة تقول:

«رايسا وميخائيل جورباتشوف العزيزين،

> قبل أربع سنوات اصطحبتُ ميرا سلافوتسكايا، وهي يهودية ألمانية كانت قد عملت في الكومنترن مع ديمتروف وتولياتي، ثم من 1936 إلى 1956م تابعت تعليمها عشرين سنة في **أكاديمية الشرق الأقصى للعلوم الاجتماعية** (قدرت أن وولف كان يشير إلى معسكرات الاعتقال في سيبيريا المعروفة باسم الجولاج)، معها من بولونيا أغنية مرحة عن جورباتشوف. طلبت مني نيتا أن أترجمها، ولكنني- أقول الصدق- رأيت الكلمات أقرب إلى السخف، ما دفعني إلى كتابة كلمات ألمانية جديدة كليًّا، وموسيقا جديدة، يمكنك أن تسمعها وتسجلها بعنوان **جيد أن تعرف** (جوت كيرشنجشن Gut Kirschenessen).

أدَّينا الأغنية في مئات الحفلات على مسامع الملايين من الألمان، ومن بينهم أهالي **جمهورية ألمانيا الديموقراطية**، وكان أكثرهم معجبين بها. هم يقدرون واقع أننا عندما نغني عن عالم اليوم لا نكتفي بالشكوى والتذمر، بل نقول إن ثمة رجلًا نمدحه بذل جهدًا لإنقاذ هذا العالم، أما أن فعله كان كافيًا أو لا، وأما إذا أقدم على ذلك في الوقت المناسب أو تأخر كثيرًا، فإن الزمن كفيل بتقديم الجواب، ولكن الأمر متوقف علينا.

وفي أيار/مايو سأغني في موسكو للمرة الأولى، فإذا استطعتَ توفير الوقت وكنت ميالًا، فإنك ستتمكن من سماع عدد من أغنياتي الأخرى ومقارنتها بنظيراتها لكل من أوكوجاوا وفيسوتسكي.

مع ألطف تحياتي- وولف بيرمان».

الأغنية طويلة جدًّا، لذا لن أقتبسها كلها، ولكنها كانت مثل أشياء أخرى كثيرة دالة على العصر، وعَرَض من أعراض تلك الأيام. ومن رسالة بيرمان قد يبدو أنها مكتوبة في 1989م أو نحوها، وعاكسة لجملة مشاعر الحماسة، والريبة، والقلق السائد في ذلك الوقت:

ميخائيل جورباتشوف
هل أنت سمك أم لحم؟ [هل أنت بحري أم بري؟]
حذار من ركوب أحد على ظهرك
ولا تحاول أن تركبنا.
ميخائيل جورباتشوف،
ابق ذكيًا، ابق ماكرًا!
كن طفلًا وكن رجلًا
كن شجاعًا كامرأة،
آه، آه يا جوربي
آمالنا كلها اليوم معلقة
على حركة **الأم روسيا**

هيا يا شباب، انفخوا في النار!
تلك الشرارة الصغيرة أوجنيوك
تنعش قلبي وتمنحني الأمل.
ميخائيل جورباتشوف
في كل مكان شرقًا وغربًا
لك أصدقاء، ولكن أعداء أيضًا،
يدعون عليك مستمطرين الطاعون على رأسك
ميخائيل جورباتشوف
أتمنى لك حظًّا سعيدًا
ليتك تواصل طريقك
دون أن تخترق رصاصة رأسك.
يا جوربي لا تتعثر!
إذا كنت بحاجة إلى عون
فإن طاقتي الفقيرة لك.

على أسس راسخة

(أوروبا، وألمانيا، وروسيا بين الماضي والحاضر)؛ كان هذا هو العنوان الذي أعطيته لخطابي في فرانكفورت على الماين بمناسبة احتفالات الذكرى السنوية العشرين لإعادة توحيد ألمانيا، أما الأمر الأول الذي قلته، بعد تهنئة الألمان بهذه المناسبة، فكان: «جعلتم من أنفسكم أهل فخر وكبرياء، فالالتزامات التي تعهدتم بها، أنتم أيها الألمان، وَفَيتم بها بنجاح. أنتم مثال يحتذى بالنسبة إلى جميع البلدان التي تتبع أو تحاول اتباع المسار الديموقراطي».

ليحدث ذلك كله كان لا بد لأشياء كثيرة من أن تتغير في العالم، مع تغييرات هائلة في المجتمع السوفييتي وبين شعوب الاتحاد السوفييتي، وفي الوقت نفسه كان قد تعين

أن تحدث جملة تغييرات في العلاقات الدولية: إنهاء الحرب الباردة، والتغييرات في الدولتين الألمانيتين. أما بالنسبة إلينا، نحن قادة ذلك الجيل- جورج بوش، ومارجريت تاتشر، وفرانسوا ميتران، وهلموت كول- فإن ألمانيا طرحت علينا تحديًا كبيرًا، ولسنوات كثيرة بقيت ألمانيا مشكلة أوروبية وكوكبية حادة، جرحًا مفتوحًا (عصبًا عاريًا) في السياسة الدولية، قلت.

استحضرت علامات الطريق على امتداد المسار الذي أفضى إلى العتبة التاريخية التي عُبرِت حين أقدم كونراد أديناور على زيارة موسكو في خمسينيات القرن العشرين، وأقام علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي وألمانيا الغربية، **السياسة الشرقية** لاجتماعات فيلي براندت وبريجينيف مع هلموت شميدت. تحدثت عن الدور الذي اضطلعت به **جمهورية ألمانيا الديموقراطية** على صعيد إزالة كراهية ألمانيا التي خلفتها الحرب من قلوب عديد من المواطنين السوفييت، ولا سيما أولئك الذين كانوا قد خاضوا الحرب، ففي وقت متأخر يعود إلى عام 1989م، كنت أنا وهلموت كول عاكفين على الاتفاق حول أن من شأن إعادة توحيد ألمانيا أن تكون إحدى قضايا القرن الواحد والعشرين، تذكرت:

> «إلا أن جدار برلين ما لبث، بعد بضعة أشهر، في تشرين الثاني/ نوفمبر، أن سقط. لا يعني ذلك أننا كنا متواضعين في النبوءة؛ لا، بل أقدم الشعب على التعبير عن إرادته بصراحة ووضوح صارخين. مواطنو **جمهورية ألمانيا الديموقراطية**، الجي دي آر نزلوا إلى الشوارع للمطالبة بإعادة التوحيد دون تأخير. حصلوا على التأييد والدعم من سكان ألمانيا الغربية كلهم: (نحن شعب واحد!) كان شعار الساعة».

كان هذا واضحًا وضوحًا استثنائيًّا في مسيرة مشاعل نُظمت بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لقيام **جمهورية ألمانيا الديموقراطية**، والتقى ممثلو جميع أقاليم هذه الجمهورية في برلين، وجنبًا إلى جنب مع قادة البلد وضيوف آخرين، كنت واقفًا على المنصة، حيث رأيت وجوه آلاف الشباب وأحسست بمزاجهم، وكان أحد الشعارات التي يهتفونها: «ابق هنا شهرًا آخر، يا جورباتشوف!». كان الناس ينشدون علنًا آيات

التأييد لإعادة التوحيد، وكنت حينها واقفًا بجانب فويتشخ باروزلسكي ورئيس الوزراء البولوني ميتشسلاف راكوفسكي، الذي التفت نحوي قائلًا: «هل تعلم أن هذه هي النهاية؟»، أجبته: «نعم أفهم ما يحدث».

ما من أحد يستطيع تجاهل مثل هذا التصميم من جانب الشعب، ونحن اعترفنا به، فإذا كنا قد عزمنا على إحداث التغيير الديموقراطي وإعطاء الشعب الحرية في بلدنا بالذات، فإننا لم نكن لنستطيع أن ننكر ذلك على مواطني بلدان أوروبا الوسطى والشرقية الأخرى، وأن نحرم الشعب الألماني من حق إعادة التوحيد. وفي خطابي الفرانكفورتي، كررت كلمات كان قد سبق لي أن قلتها مرات كثيرة من قبل:

> «حين يسألني الناس عن البطل الرئيس في عملية إعادة التوحيد، أقول: إنه الشعب، الشعبان. إنهم الألمان الذين عبروا سلميًّا وبعزم عن إرادتهم لإعادة التوحيد، والروس الذين أبدوا تفهمًا لتطلعاتهم، وآمنوا بأن ألمانيا اليوم مختلفة جذريًّا عن ألمانيا الماضي، ودعموا إرادة الشعب الألماني. دون ذلك، ما كانت الحكومة قادرة قط على التصرف كما فعلتْ».

وفي هذه الأيام، حين يقرأ المرء بعض التعليقات أو المذكرات العائدة إلى تلك الأيام، قد يتصور أن عملية إعادة التوحيد الألمانية كانت رحلة ميسرة، وأنها نزلت من السماء كالمن والسلوى، وأنها لم تكن إلا نتيجة المصادفة السعيدة أو حتى سذاجة أولئك المنخرطين فيها، ولكن الأمر لم يكن كذلك. قلت في الخطاب:

> «كان الأمر بعيدًا عن أن يكون سهلًا؛ كان مشحونًا بأخطار كبيرة بالنسبة إلى عديد من القادة الأوروبيين وبلدانهم.
>
> وفي كل بلد كان قد عانى من العدوان بقي ما يشبه الخوف الجيني (الوراثي) من تقوية ألمانيا التي كان من شأنها أن تكون نتيجة حتمية لإعادة توحيد **جمهورية ألمانيا الديموقراطية وألمانيا الغربية**.
>
> قد نبتسم اليوم لسماع نكتة الرئيس الفرنسي فرانسوا متيران الذي بالغ في حب ألمانيا حتى فضل أن تكون ألمانيتين اثنتين، وقد نستغرب انفعال

مارجريت تاتشر وحساسيتها، متغافلين عن حقيقة أنها، مثل ملايين البريطانيين، عاشت في القصف الوحشي للجزر البريطانية من قبل الطائرات الألمانية، أما روسيا فقد تجشمت أفدح الخسائر؛ بشرًا وحجرًا، قتلًا ودمارًا، في الحرب العالمية الثانية.

يجب -دون شك- أن يكون واضحًا أن المفاوضات كانت بالغة الصعوبة، وكانت ثمة سجالات حامية، وآراء متصادمة، واحتمال تعرض كل شيء للانهيار من جراء سوء الفهم والإخفاق، ومع ذلك فإن نجاحًا قد تحقق أخيرًا. كان الاتفاق مصلحة موضوعية لأوروبا والعالم، كما تحلى أولئك المنخرطون المباشرون بالشجاعة والرؤية إضافة إلى إحساس رفيع بالمسؤولية؛ ففي لحظة الحقيقة أقدموا جميعًا على توقيع الوثائق الضرورية التي سرعان ما جرى الاعتراف بها آنيًّا بوصفها وثائق تاريخية».

وفي الأعوام التي أعقبت عملية إعادة التوحيد مباشرة، واجهت ألمانيا محنًا جدية، ولكنها تغلبت على جملة المشكلات الأساسية. تذكرت أننا، أنا ورايسا، كنا في بون أوائلَ تسعينيات القرن العشرين، وقال لنا هلموت كول: «أتعلم يا ميخائيل أننا توقعنا أن نواجه صعوبات في الاقتصاد بسبب الحاجة إلى إنفاق هائل، وقد تعين علينا أن نسلم بذلك، وتحمل البلد كله ذلك العبء، أمَّا ما أجده خارقًا»، تابع يقول: «فتمثل بأن الألمان الشرقيين والغربيين التقوا مثل شعبين مختلفين، ولم يكن قد مضى سوى 40 سنة، ومع ذلك نجدنا في المراحل الأولى من تثبيت أقدامنا. ننظر إلى أشياء كثيرة نظرتين مختلفتين تمامًا».

ما أسهل شطر الشيء نصفين بضربة واحدة، وما أصعب إعادة النصفين إلى ما كانا عليه بعد ذلك! كنت أعي أن هذا لم يكن إلا جزءًا من المشكلة، ولاحقًا، في 1997م، كنت في لايبزيغ، كذلك بتاريخ الثالث من تشرين الأول/أكتوبر، الذكرى السنوية لإعادة التوحيد. في خطابي أتيت على ذكر ما كان كول قد قاله، وبعد الحديث طرح الجمهور جملة من الأسئلة والتعليقات:

«أصغيت وشعرت أنهم كانوا ساخطين ومنزعجين. قلت: «يكفي إبلاغي بأنكم ضد إعادة التوحيد. لا أفترض أننا تأخرنا كثيرًا في إعادة شطر ألمانيا نصفين من جديد». «لا، لا، بالتأكيد لا، ولكن ليس ثمة ما يكفي من فرص العمل للجميع، والموقف منا نحن الألمان الشرقيين ليس منصفًا وعادلًا تمامًا، وعندنا مشكلات كثيرة».

حذَّرتهم قائلًا: «تعرفون أنني لا أستطيع أن أقول إلا أن هذه كلها، على الأقل، مشكلاتكم الخاصة. سأقدم لكم عرضًا إذا شئتم: نستطيع أن نعاين هذا كله في روسيا، ونتخذ قرارًا يقضي بالمبادلة: لكم مشكلاتنا ولنا مشكلاتكم»، عندها ضحك الجميع، وافترقنا وقد بدا أن كلًّا منا قد تفهَّم وضع الآخر على نحو أفضل.

في خطابي تكلمت عن العلاقات الروسية-الألمانية، وسجلت أنها كانت تواصل تطورها الناجح على مرِّ هذه السنوات كلها. وفي ذلك السياق أتيت على ذكر انخراطي في **ندوة الحوار البيترسبورجية** التي أسسها مستشار ألمانيا السابق جيرهارد شرويدر ورئيس الجمهورية الروسي فلاديمير بوتين، وبطلب من بوتين كنت نائب الرئيس الروسي للندوة مدة ثماني سنوات، إذ كانت صحتي تسمح بذلك.

عامًا بعد عام شارك في الندوة عدد متزايد من ممثلي المجتمع المدني رفيعي مستوى المرجعية في الطرفين، ومن ضمنهم أعداد من العلماء، ومن رجال الأعمال وقادة المنظمات الحكومية، ومن أعضاء **ورشة المستقبل** للشباب، ومن الشخصيَّات الثقافية والفكرية، ومن ممثلي وسائل الإعلام، والتعليم، والرعاية الصحية. وفي 2006م كنا قادرين على أن نزعم أن (**حوار بيترسبورج**) كان نجاحًا عظيمًا، وهو يتمتع بتقدير المجتمع في بلدينا كليهما، وأمامه كل الآفاق المفتوحة ليواصل نشاطه المثمر لمنفعة مواطني روسيا وألمانيا».

لقي عمل حوار بيترسبورج اعترافًا عامًّا، ومنحته المؤسسة الثقافية الأوروبية جائزة قيِّمة في احتفال أقيم في كنيسة سيدتنا بدرسدن، أحد أروع كنوز درسدن المعمارية، وكانت قد دُمرت في الحرب العالمية الثانية، وأُنجزت عملية إعادة البناء

قبيل الاحتفال، بالتزامن مع الذكرى السنوية الـ 800 لتأسيس المدينة، وهي إضافة إلى كونها تحفة فنية معمارية، كانت تحفة فنية من حيث الترميم والاستعادة. بوصفنا نائبين لرئيس حوار بيترسبورج، تسلمنا، أنا ولوثر ميزيير، رئيس الوزراء السابق **لجمهورية ألمانيا الديموقراطية**، الجائزة من رئيس الجمهورية الألماني السابق ريتشارد فون فايتزيكر، نيابة عن الندوة.

تضطلع المستشارة أنجيلا ميركل بدور مهم في تطوير العلاقات الروسية-الألمانية، وقد التقينا في مناسبات عديدة، وناقشنا نقاشًا صريحًا وذا معنى جملة الروابط القائمة بين بلدينا وبين أطراف المجتمع المدني في كل من روسيا وألمانيا. حدثتني أنجيلا عن حياتها، وعن نشأتها وترعرعها شخصًا عاديًّا وسياسية مستقبلية في **ألمانيا الشرقية**، وهي اليوم سياسية قوية، ذات رؤية لا في ألمانيا وحسب بل في أوروبا أيضًا، كما تبدو لي أنموذجًا مثاليًّا لدور العامل البشري في السياسة.

أعتقد أن بوسعنا انتظار مبادرات كبيرة مشتركة من روسيا وألمانيا في بناء **أوروبا الكبرى**، أوروبا دون خطوط تقسيم، حيث ستكون تركة **الحرب الباردة** قد جرى التغلب عليها أخيرًا، وإذا أقدم بلدان كهذين على التعاون باتجاه خدمة ذلك الهدف، فسيكون ثمة فرصة عظيمة للنجاح.

شخصيات رئيسة في السياسة الأوروبية

في أوروبا الكبرى -كما أتصورها- لا بد من الحفاظ على دور الدول السيادية؛ فمنظمات الوحدة الأوروبية، والروابط الاندماجية التكاملية لا تستطيع الحلول محل تلك الدول أو إزاحتها عن المسرح الدولي، ولكل من بلدان معينة مثل بريطانيا، وفرنسا، وبولونيا، الحق كله -بسبب تقاليدها العظيمة- في الاضطلاع بأدوار مهمة على صعيد تنمية أوروبا، ولا بد لروسيا من أن تُوْلِيَ العلاقات معها اهتمامًا خاصًّا.

لي علاقات عريقة قوية مع هذه البلدان وقادتها، وكنت أزورها بانتظام بعد ترك الكرملين أيضًا، وثمة أشياء كثيرة تربطني بالولايات المتحدة ولندن، التي كانت مكان لقائي الأول بمارجريت تاتشر، تلك السياسية الفريدة والشهيرة. سافرت إلى لندن مرات كثيرة، واستمتعت بزيارات لا تنسى لكل من أدنبر، وجلاسكو، وأبردين، ولي ذكريات دافئة عن أمسيات خيرية لجمع التبرعات دعمًا **لمعهد رايسا جورباتشوف** لنقل الأعضاء وزرعها، تلك الأمسيات التي كانت نخبة المجتمع البريطاني تحضرها: ساسة بارزون، وشخصيات ثقافية، ورجال أعمال، وكتاب.

في جل زياراتي للندن التقيت مارجريت تاتشر، التي كان تراثها بصفتها رئيسة للوزراء ملتبسًا وموضوع خلاف في المملكة المتحدة، واحتكاكاتنا لم تكن بأي من الأحوال دائمة العذوبة والخفة. ولم أنس كيف أننا -إبان زيارتي الأولى في 1984م- على مائدة عشاء رسمية في تشكرز، تشاجرنا بعنف حتى إن كلًّا منا أدار ظهره للآخر، وفيما بعد أخبرتني رايسا التي كانت على الجانب الآخر من الطاولة، وتتحدث مع دنيس تاتشر، أنها لاحظت ما حصل، وخافت من أن يؤدي ذلك إلى نسف الزيارة. كانت ثمة لحظات مشحونة في علاقاتنا، غير أن ما لا يمكن إنكاره هو أن مارجريت تاتشر كانت قائدة سياسية متميزة ذات نظرة واضحة، وإرادة قوية، وتصميم على بلوغ الأهداف.

لم تتزحزح قط في تأييد البيريسترويكا، ولم تشكك قط في جديتنا، كانت مقتنعة بأن القيادة السوفييتية ملتزمة بقوة بالإصلاح، وبأن النجاح في ذلك المجال كان واردًا، وكان من شأنه أن يفيد الجميع، ومن ضمنهم الغرب، كذلك لم تحاول قط أن تقدم نصائح مرتجلة حول الأسلوب الذي يتعين علينا اعتماده في العمل.

أتذكر قبيل استقالتي أنها قالت في أحد اجتماعات الوحدة الأوروبية بباريس: «أدرك أن الأمور ليست على ما يرام بالنسبة إليكم الآن، ولكن ما تفعلونه يرسي الأسس لعقود في المستقبل، وأنا واثقة من أن كل شيء سينجح».

كانت بعيدة عن الموافقة اللانقدية على جميع أساليب تصرف القادة الغربيين معنا بعد إجبارها على الاستقالة من رئاسة الوزارة. وقبيل موعد مغادرتي بعد قمة

لندن لـ(جي-7) في تموز/ يوليو 1991م، طلبت لقائي في السفارة السوفييتية، وراحت -دون إنذار- تلقي باللوم في عدم دعم البيريسترويكا دعمًا حقيقيًّا على قادة غربيين آخرين. قالت رئيسة الوزارة التي باتت سابقة، البارونة تاتشر مفسِّرة: «انظر ماذا فعلوا! حتى أصبحت الأمور بالغة الصعوبة بالنسبة إليكم، اكتفوا بالتأييد الإنشائي؛ إنهم سياسيون لا يساوون بنسين! إنهم يفتقرون إلى الكفاءة. خذلوكم!».

لم تكن -بلا شك- على صواب في كل الأشياء مثل أي سياسي آخر، ويكفي أن نتذكر رد فعلها على قمة ريكيافيك: «ريكيافيك آخر ونكون قد انتهينا!»، قلت لها أكثر من مرة إنها تبدو مستمتعة بالجلوس في برميل بارود نووي. مقاربتها الليبرالية -الجديدة للاقتصاد، على الرغم من أن لها دورًا في تصويب النظام البريطاني، حسب رأيها، لم تصمد إجمالًا أمام امتحان الزمن، وأدت إلى مفاقمة عدد كبير من المشكلات الاجتماعية.

بقينا صديقين سنواتٍ عديدةً، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2005م، توقفت في لندن على الطريق إلى الولايات المتحدة لأعبِّر عن أطيب تمنياتي لمارجريت في عيد ميلادها الثمانين، وكانت ابنتي إيرينا معي، وفكرنا طويلًا بما نقدمه لها قبل أن نستقر على مزهرية جميلة من البورسلين الرقيق. يومها لم يبق حوارنا، بطبيعة الحال، محصورًا في مجاملات الميلاد، بل ناقشنا أحداثًا سياسية راهنة، وقضايا معينة، وقادة. كانت مارجريت بالغة الدقة والحساسية النقدية، وفجأة قالت: «ألا تتمنى يا ميخائيل أن تعود ثانية إلى القمة؟»، فوجئت. لم تبد مارجريت على ما يرام، وكانت ذاكرتها تخونها أحيانًا، ولكن على أي حال شعرت أنه كان يتعين علينا أن نمنح جيلًا جديدًا من القادة فرصتهم، وقلت ذلك، فعلَّقت تاتشر مؤكدة: «موافقة!».

كثيرًا ما التقيت خلفاء مارجريت تاتشر، وزرت 10 داونبنج ستريت، جميعهم حاولوا أن يفعلوا ما استطاعوا لبلدهم، أما من حيث قوة الشخصية والمواصفات القيادية فتبقى تاتشر متعذرة التحدي.

كان فرانسوا ميتران في فرنسا قائدًا ذا أهمية تاريخية مشابهة؛ ففي أحاديثنا كان ثمة على الدوام مجال لمناقشة أفكار ومفاهيم كبرى، وكان عميق التفكير والتأمل في مستقبل أوروبا والعالم، وصاغ أفكارًا بعيدة المدى، تمثلت إحدى أكثر تلك الأفكار مركزية بفكرته الداعية إلى إنشاء اتحاد أوروبي، تلك الفكرة التي كانت قريبة من مقترحاتي حول بناء وطن أوروبي مشترك. مؤسف حقًّا أن من جاؤوا بعد ميتران عجزوا عن تطوير الفكرة وإدراجها على جدول الأعمال الأوروبي، إلا أنني مؤمن بأن زمن ذلك التفكير الرؤيوي سيأتي.

أراد ميتران لصوت فرنسا أن يتميز بنبرة خاصة على المسرح العالمي، ليبادر بلده إلى طرح قضايا كبرى ذات تأثير في مصالح البشرية كلها ومستقبلها. في أحاديثنا كانت المشكلات الكوكبية دائمة البروز: ضرورة الإجهاز على الفقر، والأخطار المهددة للبيئة، وبقي وفيًّا لمثل العدالة الاجتماعية العليا؛ ففي قمة لندن لـ(جي-7)، التي حضرتها، كان أحدَ الذين دعوا إلى اتخاذ تدابير وازنة لدعم إصلاح الاقتصاد السوفييتي.

كان ميتران مريضًا مرضًا جديًّا في الجزء الأكبر من ولايته الرئاسية الثانية، وكان ذلك قابلًا للملاحظة في اجتماعاتنا، وكان اجتماعنا الأخير في 1995م في **ينابيع كولورادو**، وكنا مدعوين إلى هناك مع كل من مارجريت تاتشر وبرايان مولروني، رئيس الوزراء الكندي السابق، لتسجيل ذكريات قادة عالميين لأحد البرامج التلفازية، وكانت الدعوة من جورج بوش الأب. قبل التسجيل كانت البارونة تاتشر شديدة القلق، أما ميتران فكان هادئًا ظاهريًّا، وحين كانت رايسا تتحدث معه شعرت فجأة أنه لم يكن بصحة جيدة، فسألَتْه عما به، فردَّ عليها قائلًا: «إنها الشيخوخة يا مدام جورباتشوف!»، ثم استنفر قوة إرادته ورافقنا إلى الاستوديو التلفازي، وعلى امتداد ما يزيد على الساعة من الأضواء الساطعة، بل والمبهرة، شارك في النقاش، مجيبًا عن أسئلة مقدم البرنامج. وبعد بضعة أشهر كان قد رحل.

شخصية رئيسة أخرى بين شركائي الأوروبيين هي شخصية فويتشخ ياروزلسكي، الذي كانت احتكاكاتي ببولونيا من خلاله في المقام الأول. التقيته رئيسًا للدولة

البولونية منتصف ثمانينيات القرن العشرين، التي كانت سنوات مشؤومة بالنسبة إلى أوروبا، وكانت تلك مرحلة مضطربة، وفي مثل هذه الأوقات تكتسب الثقة بين قادة الدول أهمية استثنائية، وقد ترسخت بيني وبين الجنرال ياروزلسكي مباشرة تقريبًا. هذا كان بعد أن تحررت العلاقة بين بلدنا وبولونيا من الظل الذي كان يلقيه عليها ما عرف باسم **عقيدة** [بريجنيف] **للسيادة المحدودة**.

تستند العلاقات بين بلدينا إلى تراث تاريخي مثقل بالمصاعب، غارق في الظلام من جراء حشد من المحن والمآسي الكبرى، يجب ألا ننسى هذه أبدًا، ولكن لا يجوز أن نمكنها من الاستمرار أبديًّا في تسميم العلاقات بين شعبينا، ومن ثم كانت الخطوة الضرورية الأولى هي التحلي بالصدق، وعليه؛ اتفقت مع ياروزلسكي على تشكيل هيئة تاريخية مشتركة، وعند العثور على أدلة وثائقية في محفوظاتنا مشيرة إلى أن النظام الستاليني كان مذنبًا في مذبحة كاتين للنخبة البولونية، أرسلتها إلى رئيس جمهورية بولونيا، وقد جاء ذلك في أحد تقارير وكالة تاس للأنباء.

بنظري كان ياروزلسكي وطنيًّا بولونيًّا مخلصًا متفهمًا لأهمية علاقات حسن الجوار مع روسيا التي تصب في مصلحة بلده القومية كما في مصلحة السلم والتعاون في أوروبا، وهذا هو ما دفعني إلى التعبير عن الدهشة إزاء الحملة التي شُنت ضده لاحقًا، تلك الحملة التي كادت تنحدر إلى مستوى ملاحقات محاكم التفتيش.

في نيسان/ أبريل 2007م بعثت برسالة إلى مارشال سيم الجمهورية البولونية، وإلى نواب مجلس السَّيْم، كتبت:

> «اليوم، بعد مرور أكثر من ربع قرن على أحداث 1981م في بولونيا، يكون السعي لتأويل دور فويتشيخ ياروزلسكي في أحداث تلك المرحلة بالغة الصعوبة بأسلوب متطرف الانحياز، بل وتوجيه تهمة الجريمة، ليس- بنظري- إلا محاولة غير لائقة لتسوية حسابات سياسية».

لفتُّ أنظار النواب إلى الدور الذي كان الجنرال، ثم رئيس الجمهورية، ياروزلسكي، قد اضطلع به في إنجاز التحرك نحو المصالحة السياسية والتناغم الوطني في بولونيا،

بما يسَّر الانتقال اللادموي الأول إلى الديموقراطية في أوروبا الشرقية، وصولًا إلى تحقيق الاستقلال والسيادة القوميين.

قناعتي راسخة بأن تقوية التفاهم، والجيرة الحسنة، والتعاون ذي النفع المتبادل، مهمة ملحة مستمرة بالنسبة إلى العلاقات بين شعبينا، وكنت كتبت في رسالتي الموجهة إلى البرلمان البولوني: «لا أحد سوانا سيتولى إنجاز هذه المهمة من أجلنا نحن مواطني روسيا وبولونيا». وإن خبرتي وقناعتي المتجذرتَين توحيان بأن هذا- من غير مبالغة- هو الواجب التاريخي لوطنيي روسيا وبولونيا الحقيقيين، وواجبنا تجاه أجيال المستقبل من الروس والبولونيين، بل وأوروبا كلها، إلى حد كبير.

التوجه شرقًا

الصين

منذ الاستقالة من رئاسة الجمهورية، لم تتوفر لي أي فرصة لزيارة جمهورية الصين الشعبية، أما زيارتي غير القابلة للنسيان في أيار/مايو 1988م فكانت الوحيدة، إلا أن العلاقات بين بلدينا استعيدت على أساس الصداقة بعد 30 سنة من التباعد، في أثناء هذه الزيارة، بالتأكيد، بعد سلسلة من اللقاءات والمفاوضات مع دينج هسياو بنج وقادة صينيين آخرين.

كثيرًا ما يسألني بعضهم عن سبب عدم إدارة إصلاحاتنا بالطريقة التي اعتمدها دينج هسياو بنج في الصين، وجوابي هو أنه كان من شأن ذلك أن يكون ممكنًا لو كان الناس الذين يعيشون في روسيا صينيين؛ فللبُلدان المختلفة، ثقافات المتباينة، وأوضاع تمهيدية متغايرة؛ ومن شأن إدراجها أن يستغرق وقتًا طويلًا، وفوق ذلك كله شهدت الصين، قبل بدء الإصلاحات فيها، (ثورة ثقافية) نفضت النخبة السياسية كلها، وبيروقراطية الحزب، وجميع مؤسسات الحكومة والمجتمع من أساسها. أنا أيضًا

شُجعت أحيانًا على (فتح النار على المقرات القيادية المعادية)، إلا أننا اخترنا ألا نفعل.

من نافل القول أن الإصلاحات هناك إنجاز ممتاز، وخطوة عملاقة إلى الأمام. ما قد حدث في الصين والهند هو إنجاز العالم الأكثر إثارة للدهشة والعجب في مجال الحرب على الفقر والتخلف. حرفيًّا، انتُشِلَت مئات الملايين من جحيم الفقر، وباتت الصين ورشة عمل العالم، دائبة على إنشاء بنية تحتية حديثة مع مدن ناشئة متسعة عرضًا وطولًا.

لم ينس قادة الصين ما أنجز في سنوات البيريسترويكا بهدف تطبيع العلاقات بين الصين والاتحاد السوفييتي، وهاكم مقطعًا مقتبسًا من كتاب ألفه وزير خارجية الصين في 1988–1998م، كيان كيتشين:

> «من الطبيعي أن أسلافنا هم الذين سيتعين عليهم روز نقاط قوة جورباتشوف ومواطن ضعفه بوصفه إحدى شخصيات التاريخ والسياسة، بيد أن الرسالة التاريخية التي تحمَّل مسؤوليتها في رحلته إلى بكين جديرة بأن تُنقش بحبر أسود فاحم في حوليات تاريخ العلاقات الصينية-السوفييتية».

لاحقًا في الكتاب، يقال: «بهذه الطريقة تطورت علاقات صداقة وحسن جوار بينية طبيعية»، ويضيف الوزير الصيني تعليقًا بالغ الأهمية قائلًا:

> «الإطار الذي أُسس عندئذ لتطبيع العلاقات الصينية-السوفييتية وفر قاعدة صالحة لإحداث تطور سريع في العلاقات الصينية-السوفييتية، وصولًا إلى نسج علاقة تعاون وشراكة إستراتيجيين، علاقة قائمة على أساس المساواة والثقة المتبادلة. لو كنا قد فوتنا فرصة مناسبة متاحة في ذلك الوقت، لتطورت العلاقات الثنائية بين البلدين باتجاه مختلف كليًّا».

يحرص كيان على اقتباس ما قلته في المؤتمر الصحفي في بكين: «ليس تطبيع العلاقات الصينية-السوفييتية موجهًا ضد مصالح أي بلدان ثالثة، وليس مؤذيًا لمصالح أي بلدان ثالثة، بل هو تطور عضوي لتوجهات سائدة في العالم الحديث».

كررت هذا على مسامع الرئيس جورج بوش الأب، ولا أشك أن تلك هي الطريقة التي ينبغي اتباعها في المستقبل لتطور العلاقات.

يسرني أن يكون الحافز الذي أَضْفَتْه زيارتي والأحاديث التي كانت لي مع دينغ هسياو بنغ قد بقي حيًّا، وأن تكون العلاقات بين روسيا وجمهورية الصين الشعبية مستمرة في تطورها على أساس شراكة إستراتيجية.

في تسعينيات القرن الماضي لم تكن كتبي مترجمة في الصين، أما في 2002م فإن **وكالة أنباء شينخوا** نشرت: **تأملات حول الماضي والمستقبل**، وهو كتاب بالغ الأهمية بالنسبة إلي؛ فهو يشتمل على أفكاري عن التاريخ والثورة، وكيفية تطور العالم الحديث، وبعد ذلك ترجمت كتبي الأخرى إلى الصينية ونشرت هناك، وراح الإعلاميون والدبلوماسيون الصينيون يسألون عن رأيي، وحصل تواصل ذو أهمية مع باحثين وساسة صينيين في **ندوة العالم السياسية**.

في الذكرى المئوية لميلاد دينغ هسياو بنغ طلبت **وكالة أنباء شينخوا** تقاسم ذكرياتي عن لقائي معه، ورأيي بالإصلاحات التي أطلقها، ووضع العلاقات الروسية-السوفييتية. أظن أن خلاصة جوابي الذي يعود إلى 19/8/2004م جديرة بالاقتباس:

«قبل خمسة عشر عامًا شرعت -تلبية لدعوة القادة الصينيين- بزيارة دولة رسمية إلى جمهورية الصين الشعبية، وجاءت الزيارة بعد نحو 30 سنة من المجابهة بين بلدينا.

وبغية إنجاح الزيارة تعين إنجاز حَشْد من الأعمال التمهيدية على الطرفين، ومن خلال جهود مشتركة صارت الشروط مواتية في أيار/مايو 1989م. وصلت إلى الصين في وقت حساس مشحون بالاضطراب، لا سيما في صفوف الطلاب، ولكنه غير محصور بهم وحدهم، غير أننا، نحن والقادة الصينيين، ولا سيما دينغ هسياو بنغ، كنا مؤمنين بضرورة إتمام الزيارة. وافقت؛ لأن ما كنا نخطط له انطوى على أعمق المصالح القومية لكل من الاتحاد السوفييتي والصين، وكوكبيًّا كانت آمال كبرى معلقة على الحدث.

أرى أن نتائج مفاوضاتنا في بكين كانت نجاحًا كبيرًا، وقد أنجزنا أحد أعظم التغييرات نحو الأفضل، لا على صعيد علاقاتنا وحسب، بل وعلى مستوى السياسة الكوكبية عمومًا. رسمنا خططًا ونفذناها لاحقًا، خططًا مدروسة وممحصة بدقة من قبل خبراء، لنزع سلاح الحدود السوفييتية-الصينية الطويلة، ولحل عدد من قضايا الخلاف الحدودية، وكذلك تركز اهتمامنا، بالتأكيد، على تحديات التعاون الاقتصادي وتطوير الروابط العلمية والثقافية.

جميع قادة الصين شاركوا في المفاوضات، ولكن دينج هسياو بنج كان المايسترو، وكما قال فقد نجحنا في «طي صفحة الماضي وفتح صفحة المستقبل»؛ إذ نبذنا الريبة المتبادلة، وجملة الحزازات والأحقاد القديمة.

آنذاك كان دينج هسياو بنج في الخامسة والثمانين من العمر تقريبًا، إلا أنه كان يشع طاقة هائلة، وقد فوجئت بصراحته وبذرائعية أحكامه. لا شك أنه كان قد تعين على كل من الصين والاتحاد السوفييتي أن يقطعا شوطًا طويلًا قبل توافر إمكانية عقد مثل هذا الاجتماع وفي مثل هذا المناخ.

إصلاحات دينج هسياو بنج وانفتاحه على باقي العالم كانت ذات تأثير عظيم، لا على الوضع في الصين وحسب، بل وعلى الشؤون العالمية. أعتقد أن جزءًا مهمًّا حقًّا من الفلسفة التي اعتنقها تَمَثَّل بتفهمه العميق لحاجة الصين إلى الحفاظ على السلم، ولمسؤوليتها عن إحداث تغييرات إيجابية في العالم بوصفها قوة عظمى وعضوًا في مجلس الأمن الدولي.

في ظل قيادة دينج هسياو بنج ظلت الصين مطردة التصدي لنزعات التحكم والهيمنة في العلاقات الدولية، ومشكِّلة في الوقت ذاته مثالًا يحتذى باعتمادها مقاربة بنَّاءة لعملية تأسيس نظام عالمي جديد قائم على أساس التعاون المتكافئ ذي الفائدة المتبادلة، واحترام التاريخ الثقافي المتنوع للعالم. وأنا أصغي اليوم إلى إعلان القادة الصينيين لالتزامهم بعالم متعدد الأقطاب، وتعزيز مرجعية القانون الدولي والأمم المتحدة، أقر بأن هذا هو ميراثه البنَّاء جدًّا.

سيدخل دينج هسياو بنج تاريخ السياسة العالمية في المقام الأول بوصفه مصلحًا عظيمًا للصين، ومهندسًا لحداثتها وانفتاحها. تابعت إصلاحات الصين من كثب، وأثارت إعجابي بذرائعيتها وفعاليتها، وكذلك أتقاسم مع دينج هسياو بنج قناعته بعبثية تقليد النماذج والأمثلة الأجنبية على نحو غير نقدي، دون إبداء الاحترام اللازم للفرادة أو الخصوصية القومية.

الفضل العظيم لكل من دينج هسياو بنج وزملائه وخلفائه السياسيين، القادة الحاليين الذين يَبدون لي أصحاب نظرة جديدة، هو أنهم تمكنوا، في البلد الأكثر سكانًا في العالم، من الحفاظ على نوع من التوازن بين الاستقرار السياسي ونظيره الاجتماعي، بما ضمن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وإشراك الصين في اقتصاد العولمة.

سعيد أنا بالحيوية التي طبعت العلاقات الروسية-الصينية في السنوات الأخيرة، وأرحب بالمقاربة الملتزمة، العملية لدى الجانبين كليهما، مع الحوار الصريح لتسليط الضوء على القضايا الصعبة. ذلك هو ما يجب أن يكون بين الشركاء والأصدقاء، وهو دليل علاقة صحية ناضجة ومقاربة كفيلة بتوفير الحلول الناجحة مهما كانت المشكلات التي يحتمل أن تبرز».

هذه المادة نُشرت في الصحافة الصينية.

لا يسعني هنا إلا أن أسجل إعجابي بسياسي صيني عظيم آخر، جاو زيانج، الأمين العام السابق للجنة الحزب الشيوعي الصيني المركزية، الذي رحل في 2005م. تلبية لطلب **إنترفاكس** استحضرت اجتماعاتنا في 1989م، وتحدثت عن الانطباع الإيجابي الذي تركه حديثنا، وقلت متذكرًا: «كانت لقاءاتنا تجري على خلفية تظاهرات آلاف الطلاب في ساحة تياننمن، وكان جاو زيانج يتابعها من كثب وبقلق، وأعتقد أنه كان، من بين جميع القادة الصينيين، الأقرب إلى أولئك المحتجين، والأميل عاطفيًّا إلى الديموقراطية». وفي الوقت نفسه كان جاو زيانج يؤكد في كل مؤتمر صحفي وقوفه في صف دينج هسياو بنج، وقد بدا لي أنه وجد ذلك الوضع مؤلمًا جدًّا.

مستقبلًا ستواجه الصين مشكلات هائلة، استثنائية التعقيد، فما من تاريخ أمة يتطور بخط مستقيم متواصل؛ إذ لا بد من وصوله إلى منعطفات على الطريق، منعطفات تستوجب اتخاذ قرارات صعبة. فعاجلًا أو آجلًا سيتعين على الصين أن تحسم مسألة ترتيبات البلد المستقبلية: مسألة هل ستصبح ديموقراطية أم لا، دون لف أو دوران، وعلينا أن نعترف بأن لنا جميعًا مصلحة في التطور المستقر لهذا البلد العظيم. أما مسألة الإصلاح السياسي، مسألة كيفية الشروع في هذا التحرك المشحون ومتى، فهي مسألة لا يستطيع حسمها سوى الصينيين أنفسهم.

في أنموذج الصين السياسي الراهن القائم على أساس نظام الحزب الواحد، ثمة بعض الجوانب المهمة التي أسدت سلفًا خدمة إلى البلد وهو في غمرة عملية التحديث. يحضرني التبديل الدوري المنتظم كل عشر سنوات لشرائح القيادات العليا في الحزب والدولة؛ فاستقالة دينج هسياو بنج، ثم جيانج زيمين، ثم هو جينتاو؛ بينت أن تعاقب الأجيال، وتبديل فريق القمة، لا ينسف الاستقرار، بل يؤدي -على النقيض من ذلك- إلى صونه من الاستنقاع. يكون القادة الجدد أحرارًا في اتخاذ قرارات جديدة، وتُضفى آيات الاحترام والتكريم على القادة المسنين، وهذه وسمات أخرى للأنموذج السياسي الصيني تكشف عن قابلية لافتة للتعلم من الأخطاء، ولا سيما أخطاء روسيا. يبدو لي أن الصينيين سيبادرون، حين يأتي الوقت المناسب، إلى إثبات أنهم مؤهلون للتجاوب بمرونة مع متطلبات مرحلة جديدة من تطور البلد.

أعتقد أن الصين سيكون لها دور متزايد الأهمية في السياسة الكوكبية، وعلى صعيد التعامل مع قضايا الكوكب البيئية أيضًا. وفي مقابلاتي كثيرًا ما قلت إننا لا نستطيع أن نطالب بلدانًا مثل الصين والهند على الصعيد البيئي بالأشياء نفسها التي نطلبها من البلدان الصناعية المسؤولة في المقام الأول عن الاحترار الكوكبي، إلا أن الصينيين يدركون أن عليهم أن يضاعفوا من مسؤوليتهم عن البيئة مع تزايد وزنهم الاقتصادي، وسيتعرضون لمزيد من الحفز على فعل ذلك من جراء التلوث البيئي الكارثي في عديد من المدن الصينية.

من الملاحظ أن قوى العالم الكبرى حريصة على التعاون مع الصين، ومن الحيوي في هذه العملية ألا تبدأ بتدبير ألاعيب جيو-سياسية، وألا تحاول تحقيق مكاسب ذاتية عن طريق تركيب المحاور والمثلثات، وحول هذا أجدني متفقًا تمامًا مع جورج بوش الأب، وقد تحدثت عن هذا مع باراك أوباما ووجدت أنه موافق أيضًا.

في آذار/ مارس 1994م دعتني الصحف التايوانية الرئيسة إلى زيارة تايبي، ربما كان البند الأهم في برنامج الزيارة الخطاب الذي ألقيته في القاعة التذكارية المخصصة لرئيس الجمهورية الأول للصين، الدكتور صن يات-سن. كانت القاعة الفسيحة ملأى، وممثلو وسائل الإعلام التايوانية جميعها كانوا حاضرين، وكان موضوعي: (آفاق انبثاق أسر عالمية). قلت إن الآفاق كلها باتت مفتوحة أمام نشوء أسرة كوكبية بعد أن ولَّت الحرب الباردة، ولم يعد العالم مقسمًا إلى تكتلات ومجمعات دائبة على أن يخيف ويضطهد ويبيد بعضها بعضًا، فثمة تغيير عميق الاتجاه قد حصل على صعيد نمط تطور العالم، شاء ذلك بعض الناس أم أبوا، تحت تأثير البيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي.

بعد الخطاب سُئلت حشدًا من الأسئلة، كان أحدها: «كيف ترى الصين بعد دينج هسياو بنج؟»، وفي إجابتي تمنيت للرجل أفضل الصحة، وكل النجاح- وهذا ليس أقل أهمية- في جملة الإصلاحات العظيمة وبعيدة المدى التي بُدئ بها تحت قيادته، وقد رحَّب الجمهور كله بهذه الملاحظة واقفًا.

عدد من المحطات التلفازية بثت مباشرة لقاءات مع طلاب، وباحثين، وسياسيين، ورجال أعمال، وأفراد من الجمهور، وكان لي لقاء مثير مع ابن تشان كايتشيك، الجنرال جيانج ويغو، مدير **معهد الدراسات الإستراتيجية**. وكان هذا الجنرال، الذي سبق أن زار موسكو، مسؤولًا عن الدفاع عن تايوان، ما جعله متوفرًا على رؤية مطلعة لجملة أخطار المجابهة النووية، ومما قاله: «قليلون هم أولئك الذين يستطيعون تصور ما قد تتطور إليه»، وكان من شأن أي نزاع نووي، ولو كان محليًّا، أن يتطور -حسب رأيه- ليصبح كارثة نووية كوكبية. كان يتحدث نوستالجيًّا، بنوع من الحنين الماضوي، عن مدى كثرة الأشياء التي كانت تجمع الشيوعيين في روسيا مع تنظيم الكومنتانج

الثوري ذات يوم، وكان مؤيدًا لتعزيز العلاقات بين روسيا والصين وتطويرها، وفي أثناء اللقاء لم ينطق كلمة نقدية واحدة عن الصين.

بفرح أتذكر الناس الذين التقيتهم في تايبي، ممن كان أكثرهم يرون تايوان جزءًا من الصين، وأحيانًا كان دفؤهم يذكرني بأولئك الذين كنت التقيتهم في بكين وشانغهاي عام 1989م.

لآسيا التي تتزايد صيرورتها مركز السياسة العالمية وجوهٌ كثيرة، وقد كنت -وما زلت- دائم الانبهار بها، وبقيت بعد ترك المنصب على اتصال مع سياسيين في الهند مثل سونيا غاندي، وتشاران سينج، وآي كي غوجرال؛ ومع قادة سياسيين في اليابان وبلدان آسيوية أخرى. حاولت أن أبقى مواكبًا لما هو جار في هذه البلدان، إلا أن اهتمامي الرئيس متركز، بلا شك، على نمط تعاملها مع روسيا. لا أشك في أن علاقاتنا مع الهند ستتطور باطراد، هي جيدة سلفًا، وثمة فرص جديدة للتعاون تنشأ الآن هناك.

روسيا واليابان

أما الوضع مع اليابان فأصعب؛ هناك إمكانات عظيمة كامنة في علاقتنا، غير أن عقبات كبيرة تقف في طريق تطورها، ولعل العقبة الرئيسة هي (المشكلة الحدودية أو الإقليمية) المعروفة للقاصي والداني. حين ذهبت إلى اليابان في 1992م كانت ذكرى ساعاتٍ من مناقشة القضية مع رئيس الوزراء توشيكي كايفو، إبان زيارتي في نيسان/ أبريل 1991م، لا تزال حية في ذاكرتي.

بالغ الطرفُ الياباني كثيرًا لدى إثارة مسألة (المناطق الشمالية)، إذ طالب بوجوب تأكيدنا الإعلانَ السوفييتي- الياباني لعام 1956م المتنبئ بإمكانية انتقال جزيرتي هابوماي وشيكوتان إلى اليابان، وكان موقفي واضحًا: إن بلاغ 1956م المشترك قد

انتهى نتيجة الأوضاع المتغيرة منذ ذلك التاريخ، وطالبت رئيس الوزراء بإلحاح قائلًا: «دعونا نطور العلاقات بين بلدينا، وصولًا إلى مستوى جديد من الثقة والتعاون المتبادل، وحين يصبح تعاوننا مغطيًا للشرق الأقصى، وسيبيريا، والمناطق الأوروبية من روسيا، فإن من شأن النزاع ألا يبقى مريرًا، فنكون مؤهلين للاهتداء إلى حل يرضي كلًّا من روسيا واليابان».

الآن، وبعد ما لا يزيد على عام واحد، كنت عائدًا إلى اليابان، وكانت لجنة عامة بقيادة رئيس الوزراء السابق ياسوهيرو ناكاسوني قد شكلت لمتابعة زيارتي إعدادًا وتنسيقًا. كان ناكاسوني شخصية كبيرة، وسياسيًّا متمتعًا بقدر كبير من الاحترام، وفي حواراتي معه ومع كثيرين من الساسة اليابانيين الآخرين لاحظت نقطتين لافتتين:

تمثلت الأولى بأن التغييرات الحاصلة في أعوام البيريسترويكا كانت قد فتحت بابًا لنقل العلاقات الروسية-اليابانية إلى مستوى جديد، وقد لاحظت نوعًا من التبدل في النبرة حول القضية الأكثر حساسية، قضية تلك الجزر الأربع في سلسلة الكوريل. وقد تشكل عندي -كما قلت في أحد المؤتمرات الصحفية بعد عودتي إلى موسكو- انطباع يوحي بأن من شأن اعتماد سياسة أكثر مرونة، بدلًا من الجامدة السابقة، سياسة قائمة على عدم استبعاد الحلول الوسط والاتفاقات الانتقالية، أن يجري النظر فيها، وتبعًا لذلك فإن عملنا في نيسان/ أبريل 1991م إبان حديثي الذي دام ساعات مع رئيس الوزراء كايفو تمخض عن بعض النتائج.

أما الثانية، أضفت: «فهي أن علينا أن نتحلى بالواقعية بعيدًا عن أحلام اليقظة؛ فالساسة في الجانب الآخر شديدو الجمود، ومفرطو الدقة، وبالغو الصرامة، وسيطلبون قدرًا مساويًا من الصرامة من جانبنا، وهكذا فإن كل ما نستطيع قوله هو أن الأمر في مراحله المبكرة».

جرت الرحلة في أجواء جيدة، مع قدر كبير من اهتمام الجمهور الياباني، وقد حظيت شخصيًّا وأعضاء الوفد كذلك، بكثير من التعاطف والمشاعر النبيلة لدى الآلاف من الناس، وبنظري فإن هذا كله لم يكن متوقعًا؛ فالشخص الوحيد الذي

أحجم عن إبداء أي قدر من الاهتمام بزيارتي كان هو سفير الاتحاد الروسي في اليابان.

ومنذ ذلك التاريخ زرت اليابان مرات غير قليلة، ولي هناك عدد كبير من الأصدقاء، ولمؤسسة **جورباتشوف** أيضًا علاقات مع عدد من الجامعات ومعاهد البحوث اليابانية، وقد ألَّفنا بمشاركة دايساكو إيكيدا، زعيم إحدى الحركات الدينية السياسية الرئيسة اليابانية المعروفة باسم سوكا غاكاي، كتابًا بعنوان **دروس القرن العشرين الأخلاقية**، قدمت فيه عرضًا مفصلًا لأحد أكثر منطلقاتي أهمية: ضرورة الجسر بين السياسة والأخلاق[1].

في أثناء زيارتي لليابان تحدثت مع مئات اليابانيين، ويمكنني أن أشهد على أن أكثرهم يحترمون موقفي من قضية الجزر، موقفي الذي أعلنته للمرة الأولى في 1991م. وأرى نوعًا من الاستمرارية مع جملة المبادئ التي رُسخت آنذاك في الموقف الراهن للحكومة الروسية.

إلى هذا اليوم لا تتمتع روسيا واليابان، حقيقة، بأي علاقات حسن جوار، مع أن مثل هذه العلاقات هي في مصلحة بلدينا كليهما، ولا غنى عن تحقيق نوع من التقارب بين روسيا واليابان من أجل صون التوازن في المنطقة أيضًا.

[1] ميخائيل جورباتشوف ودايساكو إيكيديا؛ عن البوذية والشيوعية، لندن: آي بي تاورس، 2005م. (دروس القرن العشرين الأخلاقية).

مناطق في حالة غليان

مصر وسوريا

متطلعًا نحو الماضي، لا يسعني إلا أن أتساءل هل كانت السياسة الكوكبية ستبقى خاضعة لهيمنة القوة، القوة العسكرية في المقام الأول؟ ألم يتضح وضوحًا كافيًا بعدُ أن القوة لا تحل المشكلات والنزاعات بل تفاقمها وتزيدها سعارًا، وهي غير قابلة كليًّا للتوظيف في التصدي لجملة المشكلات والتحديات الجديدة، ولا سيما البيئية، التي نواجهها؟ هل يتعين علينا دائمًا، ومرة بعد أخرى، أن ننحرف عن مبادئ **التفكير الجديد**، وعن الحوار والتعاون متعدد الأطراف، حتى نقتنع مرة بعد أخرى بأنها -أي مبادئ **التفكير الجديد**- ضرورية؟ عامًا بعد عام، بل عقدًا بعد عقد في الحقيقة، ذلك هو ما يتكرر في الشرق الأوسط.

من اتصالاتي مع قادة بلدان في المنطقة -وقد سبق لي أن التقيت عددًا من المرات كلاًّ من الملك الأردني الراحل حسين وخلفه عبد الله الثاني، ورئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز، والقادة الفلسطينيين- توصلت إلى الاستنتاج الراسخ الذي يقول إن السلام في المنطقة ممكن. ففي مؤتمر مدريد عام 1991م، برعاية مشتركة للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، تم التوافق على الخطوط العريضة لمفاوضات سلمية مستقبلية، بيد أن الولايات المتحدة قررت من جديد أن تتصرف وحدها، وتفرض سلمًا ونظامًا على الشرق الأوسط من جانب واحد، ولا أستطيع إلا أن أتذكر أن وزير الخارجية في ذلك الوقت، جورج شولتز، كان قد قال لي في موسكو عام 1988م: «حاولنا حل مشكلة الشرق الأوسط وحدنا، وأردنا أن نطرد الاتحاد السوفييتي من المنطقة. أنا شخصيًّا طرت إلى عواصم الشرق الأوسط، وخصصت عشرات الساعات للدبلوماسية المكوكية، وفي النهاية استنتجنا أن علينا ألا نحاول طردكم. تعالوا، إذًا، نتعاون في هذه المسألة!».

من المؤسف أن إغراء التصرف أحاديًّا أثبت أنه أقوى مما ينبغي، فقد قررت الولايات المتحدة (دمقرطة) المنطقة بالضربات الصاروخية، المتبوعة بالتدخل العسكري في العراق بحصائل باتت معروفة جيدًا، ويوصلني هذا إلى مسألة مستقبل الديموقراطية كلها، مسألة طرائق تحقيق الديموقراطية، في هذه المنطقة التي هي في حالة غليان لانهائية كما في العالم كله. إنها مسألة نحن دائبون على مناقشتها باستمرار في **ندوة السياسة العالمية**، وهي إحدى القضايا المركزية التي تواجه القرن الحالي.

في أحد مؤتمرات الندوة قلت إن للديموقراطية مبادئ وقيمًا أساسية، غير أنها ليست موحدة الصيغة على الإطلاق: «لا بد لها من أن تعكس خصوصيات الشعوب الثقافية، وتقاليدها، وعقلياتها؛ عندئذ وحسب ستنجح، عندئذ وحسب ستتجنب منزلق النزعة التسلطية–الدكتاتورية. لعل تلك هي الحالة الاستثنائية الخاصة بالنسبة إلى البلدان التي هي في مراحل انتقالية»، وقدمت اقتراحًا آخر لم يكن أقل أهمية قائلًا:

> «بوصفنا مؤيدين ملتزمين للديموقراطية، علينا أن ندرك أن موقف الناس منها يتوقف أيضًا على مدى نجاح إدارة القضايا الحيوية التي تمسهم. يمكننا، إذًا، أن نرى أن الديموقراطية هي راهنًا في حالة اختبار على الصعيدين القومي والدولي، فإذا أخفقت الديموقراطية في علاج آفة الفقر، فإن الناس سيشرعون في التطلع نحو ساسة دكتاتوريين، ذوي نزعات تسلطية بحثًا عن حلول. ذلك هو السبب الكامن وراء ظهور نوع من التباطؤ في التحرك باتجاه إشاعة الديموقراطية، بل ونوع من الانتكاس والتقهقر للموجة الديموقراطية في بعض الأمثلة».

شكَّل **الربيع العربي**، الذي حرصنا جميعًا على متابعة أحداثه من كثب، تأكيدًا لصواب هذه الاستنتاجات.

أوائل 2011م علقت على الاحتجاجات الشعبية في مصر بمقال نشرته **الإنترناشيونال هيرالد تريبيون** وصحف أخرى في العالم قلت فيه: «فيض غزير من القلق طفا على

السطح في سلسلة تعليقات صادرة عن سياسيين كما في وسائل الإعلام، فكثيرون يتوجسون من احتمال إفضاء الحركة الشعبية إلى فوضى واضطرابات، ومنهما إلى ردود أفعال ومجابهات أصولية بين العالم الإسلامي من جهة والأسرة الدولية من الجهة المقابلة»، ولا بد من الاعتراف بأن تلك المخاوف كانت مستندة إلى أسس صلبة.

أولًا في تونس والآن في مصر، تكلم الشعب، وبيّن أنه لا يريد أن يعيش في ظل حكم متسلِّط دكتاتوري، وقد ملَّ وشبع من أنظمة تمسك بزمام السلطة عقودًا من الزمن. وفي النهاية سيكون صوت الشعب حاسمًا.

لمدة أطول مما ينبغي ظل نمط التفكير السياسي التقليدي حول العالم العربي مستندًا إلى ثنائية زائفة: إما أنظمة دكتاتورية متسلطة أو أصولية وتطرف وإرهاب، وقد كان الناس الذين ملؤوا ساحة التحرير القاهرية وشوارع مدن مصرية أخرى يريدون وضع حد لهذه التمثيلية التحزيرية إما/ أو.

ومما كتبته في ذلك المقال، ما يأتي:

> «تشتمل المعادلة المطلوب حلها في كل من مصر وبلدان أخرى في الشرق العربي على عدد كبير من المجاهيل، ولعل المجهول الأكثر استحالة على التنبؤ هو عنصر الإسلام؛ ما موقعه في حركة الشعب؟ ما نوع الإسلام الذي سينبثق؟
>
> في تاريخ الثقافة الإسلامية مراحل كانت فيها هذه الثقافة رائدة وقائدة في تطوير الحضارة العالمية، ومساهماتها في العلوم وفي التعليم وفي الأدب لا يمكن إنكارها، ومبادئ الإسلام قوية التأييد للعدالة الاجتماعية والسلم، وإن من شأن إسلام مؤكد لتلك القيم أن يكون منطويًا على طاقة هائلة.
>
> سلفًا، ثمة سيرورات ديموقراطية وإنجازات اجتماعية-اقتصادية حقيقية في بلدان مثل تركيا، وإندونيسيا، وماليزيا، تدعو للتفاؤل».

أحداث لاحقة في مصر أكدت مخاوف أولئك المتوجسين من احتمال كون التغيير صعبًا ومؤلمًا، ومثقلًا بالإخفاقات والنكسات، ولعل أحد الأسباب الكامنة وراء عدم نجاح رياح التغيير في اجتياح العالم العربي، وتعرضها السريع للوهن، ربما تمثل- إضافة إلى واقع عدم كون البلدان كلها متساوية النضج للتغيير المحتوم على المدى الأطول- بتدخل قوى خارجية اقتصر دورها على إعاقة العملية وتشويهها، وكان هذا صارخ الوضوح في سوريا.

فمن جهة، تعد سوريا واحدة من البلدان التي ظل فيها النظام ممسكًا بزمام السلطة عقودًا، حيث يصرُّ القادة على التماهي مع الأمة فيخفقون في التجاوب السليم مع أكوام المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة، وحيث يكون الاضطراب الاجتماعي حتميًّا عاجلًا أو آجلًا؛ ومن الجهة المقابلة، لم يسبق قط لأي تدخلات خارجية في مثل هذه البلدان أن تمخضت، عمليًّا، عن أي خير، بالمطلق. إنها مرفوضة لا لأنها منافية للقانون الدولي وحسب، بل ولأن محرضيها لا يتوفرون على أي فهم لتعقيدات الوضع، ولجملة العلاقات والمصالح، والمظالم التاريخية، والتوترات الدينية والثقافية، المتشابكة، وسوريا من هذه الناحية مثال أنموذجي ساطع. وقد كان سفير أمريكي سابق في سوريا متطرف الصدق حين علَّق قائلًا: «لا نعرف إلا قليلًا عن هذا البلد، وفهمنا لما يحدث فيه قاصر».

غير أن قوى خارجية بدأت -لحظة انطلاق الاضطرابات- تتنافس في صب الزيت على النار، ولا همَّ لأي منها سوى ضمان مواقع قوية في (سوريا ما بعد الأسد)، وهذه المقاربة هي إحدى المشكلات الرئيسة في الشرق الأوسط، بل وفي الأمكنة الأخرى.

طرح مجلس الأمن الدولي كلامًا عن فكرة عقد مؤتمر حول مستقبل سوريا، يجمع الأطراف المعنية كافة، ولكن ذلك لم يتحقق، وعُيِّن الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان مبعوثًا خاصًّا مشتركًا للأمم المتحدة والجامعة العربية في سوريا؛ بهدف التوصل إلى تسوية للنزاع، غير أنه اضطر إلى التخلي عن مهمته، وفي أثناء وجوده في موسكو من وقت قريب قال لي ساخطًا إنه لم يحظ بأي دعم حقيقي من القوى القيادية لإنجاح جهوده الرامية إلى إطلاق حوار.

وصلت الأمور إلى منعطف خطر قد يفضي إلى ضربات صاروخية، وخسائر بشرية، ونوع من توسيع دائرة الصراع، ويعود الفضل في عدم حصول ذلك كله إلى الدبلوماسية الروسية، وإلى القوى السياسية والاجتماعية كافة التي بادرت إلى الاحتجاج بقوة على تصعيد النزاع السوري، غير أن جذور المشكلة بقيت دون علاج؛ فثمة عمليات عسكرية متواصلة، وثمة مئات الآلاف من اللاجئين، مع عدم استعداد الأكثرية الساحقة من المعارضة للمجيء إلى طاولة المفاوضات في جنيف؛ وهذا كله يتراكم في وضع مرشح لأن يتدهور في أي لحظة وينزلق إلى نوع من الكارثة الإقليمية.

أما في مصر فإن أسباب انهيار العملية الديموقراطية داخلية في المقام الأول؛ فالناس ليسوا دائمًا مستعدين لانتهاز الفرص التي توفرها لهم حريتهم بمهارة ومسؤولية، والقادة المؤهلون لقيادة الناس من خلال تقلبات العملية الانتقالية ليسوا حاضرين على الدوام.

كتبت في مقالي العائد لعام 2011م: «كما في الأمكنة الأخرى تمامًا، فإن الطريق الوحيدة المفضية إلى الأمام في العالم العربي، بتاريخه المثقل بالآلام، وبثقافته الفريدة، وبما يكتنفه من حشد هائل من التحديات والأخطار، هي الطريق نحو الديموقراطية، مع إدراك أنها طريق صعبة وأن الديموقراطية ليست عصا سحرية».

في المرحلة الأولى من الأحداث كانت قوى المجتمع المصري موحدة، ولكن مع حلول موعد صوغ مشروع دستور جديد، ثم موعد انتخاب رئيس الجمهورية وبعده، بدأت الخلافات تطفو على السطح، فانطلقت الاحتجاجات، وحصلت صدامات بين ممثلي مختلف الجماعات والعقائد، أدت إلى قتل أعداد من الناس، وصار المسيحيون الأقباط في وضع استثنائي السوء، ولعل الأخطر من كل شيء هو أن الناس لم يشعروا بأن الانتقال إلى الديموقراطية سيتمخض على الأقل عن أفق تحسن، وإن لم يكن عن تحسن فعلي في حيواتهم. ورغم انتخابه ديموقراطيًّا، فإن رئيس الجمهورية أخفق في أن يتصرف تصرف قائد ديموقراطي حقيقي، فبادرت الطبقة الوسطى التمدينية-الحضرية إلى التعاون مع الجيش ضده، وحين أطيح به لم يكن أحد مستعدًّا لتأييده.

التنبؤ من الآن بما ستؤول إليه الأحداث أمر بالغ الصعوبة؛ فتقهقر أي موجة ديموقراطية وتدحرجها إلى الخلف ليس نادرًا، غير أن هذا لا يعني أن باستطاعة قادة الأنظمة التسلطية-الدكتاتورية أن يحلموا بحياة ميسرة في المستقبل. جميع هذه الأنظمة تعاني نقطة ضعف واحدة مشتركة: إنها الهوة الفاصلة بين من هم في السلطة وبين المجتمع عمومًا، في نوع من شلل عملية التغذية الراجعة للرأي الشعبي المحكوم بأن يفضي -عاجلًا أو آجلًا- إلى خروج الحكم عن السيطرة.

يستطيع القادة -بلا ريب- أن يستمروا في إيهام أنفسهم بأن ذلك لن يحصل، وأن (الوضع تحت السيطرة)، غير أنهم لا يستطيعون إلا أن يتساءلوا عن مدى ثبات ذلك التحكم. لا أشك في أنهم على يقين، في أعماقهم، من أن الأمر لن يدوم إلى الأبد، ومن أنهم واهمون وحسب. أما السؤال المطروح، إذًا، فهو: ماذا بعد؟ مواصلة العطالة؟ زيادة تعزيز هيكليات أجهزة القمع؟ أم البحث عن طريق تمكن من الاهتداء إلى المرحلة الانتقالية المفضية إلى الديموقراطية؟

الطريق الثانية ليست سهلة على الإطلاق، لعلها مرهقة، وتنطوي على انتقال السلطة، عاجلًا أو آجلًا، إلى المعارضة، ومن ثم لا بد لسوء التصرف من أن يفتَضَح؛ ولا بد لسلاسل الفساد الواصلة إلى القمة من أن تُقطع؛ ولا بد لشخص ما من أن يحاسب على كل شيء، وذلك ليس أفقًا مشرقًا بالنسبة إلى أي نظام دكتاتوري قائم على التسلط. مهما يكن، لا بد من التحلي بالشجاعة للذهاب نحو التغيير الفعلي؛ لأن الحكم دون محاسبة في المدة الزمنية الباقية ليس خيارًا، على أي حال.

روسيا وأوكرانيا

يجب أن أعترف بأنني لم أتوقع الأحداث التي تختبر في امتحان بالغ القسوة لا العلاقة بين روسيا وأوكرانيا وحسب، بل وآفاق أي سياسة كوكبية عمومًا، والتي من شأنها أن تدفع العالم نحو حافة كارثة كبرى.

كل الذي أتابعه جاريًا يسبب لي قدرًا هائلًا من الألم؛ فالرهانات عالية جدًّا، والأخطار والتهديدات بالغة الهول، وأشعر أن علي أن أبيِّن رؤيتي للوضع، وأبوح بآرائي حول كيفية الاهتداء إلى مخرج.

تبقى أوكرانيا، وعلاقتنا معها، بالنسبة إلى كل روسي، خاصة جدًّا؛ فالروابط التاريخية، والثقافية، والعائلية بين بلدينا، تلك الروابط التي ظلت قائمة مدة طويلة في إطار دولة واحدة شديدة العراقة والقرب بما يجعلنا نسارع آنيًّا إلى التماهي عاطفيًّا مع كل ما يحصل على أرض جارتنا.

تسارع تفاقم الأزمة من جراء إقدام أوكرانيا على توقيع اتفاقية ترابط مع **الاتحاد الأوروبي**، وقد أزعجني من البداية أن هذه المسألة لم تُدرس من قبل في سياق القضية الأخرى التي لا تقل أهمية، والمتمثلة بمدى تأثير الأمر في علاقة أوكرانيا بروسيا. كان لا بد من إيجاد إطار مثلث من روسيا وأوكرانيا **والاتحاد الأوروبي** للتفاوض والتنسيق، ومن إيلاء مصالح كل من الأطراف ما يكفي من الاهتمام.

للأسف أن ذلك لم يحدث؛ **فالاتحاد الأوروبي** رفض فكرة التعاون مع روسيا وإشراكها بالمفاوضات بالذات، والرئيس الأوكراني يانوكوفيتش راوغ، ورجَّح كفة مصالحه السياسية الخاصة، وقرر أخيرًا أن يقف ضد توقيع أي اتفاقية مع **الاتحاد الأوروبي**. كثيرون عارضوا ذلك القرار وعدوه غير مسَّوغ، وقد كانت التظاهرات والمسيرات الاحتجاجية سلمية في البداية، إلا أن المبادرة ما لبثت -فيما بعد- أن انتقلت إلى الراديكاليين، والمتطرفين، والمشاغبين، وبات الوضع متزايد الحدة، غير أني كنت آمل -مع ذلك- أن يتمكن السياسيون الأوكرانيون أنفسهم من الاهتداء إلى مخرج مشرف من الوضع، وسرعان ما بات واضحًا أنهم لم يكونوا على مستوى المهمة.

كان مسار الأحداث يتزايد انطواء على التهديد، فبادرت في 23/1/2014م إلى توجيه رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية فلاديمير بوتين في روسيا، وباراك أوباما في الولايات المتحدة، محرضًا إياهما على الاضطلاع بالقيادة في المفاوضات، ووضع حد فوري للعنف، والحيلولة دون إراقة الدماء على نطاق واسع. قالت الرسالة:

«بوسعكما بلوغ هذا الهدف، على أطراف النزاع أن يجلسوا حول طاولة التفاوض. الأمر الرئيس هو منع التصعيد المشحون بالخطر.

يستحيل عدم رؤية أن مسار الأحداث في كييف تهديد لا لأوكرانيا وجاراتها وحسب، بل ولكل من أوروبا وباقي العالم أيضًا.

ولا غرابة أن الناس مكروبون حزانى، فروسيا وأوكرانيا ظلتا قرونًا ملتصقتين، وليس الأمر مجرد روابط تاريخية؛ فالناس مترابطون بعلاقات عائلية وثيقة.

لست بحاجة إلى البحث عن أمثلة؛ ففي عائلتي الخاصة، أمي أوكرانية وأبي روسي، وزوجتي الراحلة أوكرانية، وثمة الآلاف من هذه الأمثلة. هناك روابط دم بين شعوبنا، ومما يتعذر السماح به أن يقدم أوكرانيون على قتال أوكرانيين آخرين، بيد أن الوضع تطور بما قد يفضي على ما يبدو- إذا لم تكن ثمة مساعدة، وفي غياب مساعدة ممثلين ذوي نفوذ من بلدينا- إلى وقوع كارثة.

يا فلاديمير ويا سيد أوباما، أناشدكما أن تهتديا إلى أسلوب يمكِّن من عمل حاسم يساعد أوكرانيا على العودة إلى طريق التطور السلمي.

أعلق عليكما آمالًا كبيرة».

رسالتي كانت حقًّا نداءً نابعًا من القلب [Cri de coeur]، ولكنها وقعت على آذان صماء، وواصلت الأحداث تطورها كما لو كانت مدفوعة بزخمها الخاص، كأنها خارج التحكم، مثل التيهور، والأمر الذي لا يمكن السماح به والذي حذرت الرئيسَين منه أصبح واقعًا؛ فبينما كان وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبولونيا يتباحثون في كييف، ساء الوضع المضطرب في أوكرانيا، وفرَّ يانوكوفيتش من البلد، وراح البرلمان، بضغط من الراديكاليين، يوافق على بياض على قرارات تنتهك حقوق مواطنين كثيرين وتُعرِّض مكانةَ اللغة الروسية للخطر.

حتى في هذه الأوضاع بقيتُ متفائلًا بوقف الأزمة، وعودة الأمور إلى وضعها الطبيعي؛ ففي مقابلة مع **وكالة أنباء أسوشيتد برس**، يوم 23/2/2014م، دعوت من جديد إلى وساطة خارجية، وشددت أيضًا على أن من الضروري والواجب فعل كل ما هو ممكن «لضمان عدم إفضاء الأزمة في أوكرانيا إلى انقسام مأساوي. يجب منح الناس فرصة للتوصل إلى اتفاق». لا أشك في أن هذا المبدأ لو اعتُمِد أساسًا من البداية، لتوافرت إمكانية تجنب عديد من الويلات، إلا أن الوضع واصل التدهور مع كل يوم يمر، وكان تطور الأحداث قريبًا من السيناريوهات الأكثر سوءًا.

لماذا؟

في الغرب، الذي أعني به النخب الحاكمة في الولايات المتحدة وبلدان الناتو الأخرى، أُلقي اللوم كله على روسيا، وكانوا يرون (ذراع موسكو الطويلة) في كل مكان، غير أن هذا النزاع لم يكن من صنع روسيا؛ إذ له جذوره في داخل أوكرانيا نفسها.

أرى أن السبب الرئيس العميق للأحداث الأوكرانية هو في الإجهاز على البيريسترويكا و(التفكيك) الغبي المتهور للاتحاد السوفييتي، والمسؤولية الرئيسة عن ذلك تقع على عاتق القيادة الروسية في ذلك الوقت، تلك القيادة التي عجلت سيرورات انفصالية في الاتحاد. في الوقت نفسه أذكر قرائي بأن القادة الأوكرانيين تآمروا على عملية تحول الاتحاد، قبل انقلاب آب/ أغسطس 1991م وبعده على حد سواء، على الرغم من حقيقة أن نص معاهدة الاتحاد جرى التوافق عليه بأكثرية الجمهوريات. كافحت للحفاظ على دولة الاتحاد بكل الوسائل السياسية، أؤكد السياسية، الموجودة تحت تصرفي، واقترحت عقد مفاوضات مع أوكرانيا حول نوع من الاتحاد الاقتصادي، نوع من الدفاع والسياسة الخارجية المشتركين، وفي أثناء مثل هذه المفاوضات كنا نستطيع حل جميع المسائل الشائكة مثل وضع ستافروبل والقرم، ومصير أسطول البحر الأسود.

مقترحاتي وتحذيراتي في ذلك الوقت ذهبت أدراج الرياح. غافلًا عن ضرورة التحلي بأقصى درجات الحذر، وضرورة روز عواقب كل حركة عند التعامل مع العلاقات بين الشعوب، سارع مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد الروسي إلى الوقوف

والتصفيق تأييدًا لتدمير الاتحاد. قد يقول بعضهم هذا كله بات الآن تاريخًا، لكن في الحقيقة ليس ذلك صحيحًا؛ فللماضي خطوط كثيرة تربطه بالحاضر، وهو ما يدعونا المرة بعد الأخرى إلى استحضار أخطاء قديمة اقترفها سياسيون.

كيف سيكون حل النزاع في أوكرانيا، والتغلب على العواقب الدولية للأزمة الناجمة عن تلك الأحداث؟ ثمة طريقة واحدة ونقطة على السطر: إنها طريقة الحوار، طريقة البحث عن التوافق والإجماع.

ما يهم هو إطلاق حوار متجانس بنَّاء، على المستوى العالمي من ناحية، وبين جملة القوى السياسية في أوكرانيا من ناحية ثانية. يتحمل (الفاعلون) الأجانب مسؤولية كثير من أنماط سلوكهم في كل من مراحل الأزمة الأوكرانية.

لقد أُقحم البلد في محنة التدمير وامتحانه، وآن أوان تقديم شيء من العون البناء، وبعد ذلك نحن بحاجة إلى أوسع حوار ممكن بين جميع القوى ذات العقليات المسؤولة في أوكرانيا حول كيفية إنقاذ البلد وإعادة بناء نوع من التوافق الوطني؛ فبعد كل الذي حدث؛ من تجريم متبادل، ومن قتال، ومن إراقة دماء، سيكون الأمر بالغ الصعوبة. ولا يجوز أن نستسلم للأوهام، إلا أنه ليس ثمة، في الوقت نفسه، أي بديل، علينا أن نلوذ بالحوار ونسير به قدمًا.

في أيار/مايو انتخبت أوكرانيا رئيسًا للجمهورية وجد نفسه مثقلًا بجبال من المسؤوليات، وسيتوقف الشيء الكثير على مدى تحلي البرلمان المنتخب حديثًا بالمسؤولية والنزاهة في سلوكه، ومن الحيوي امتلاك منبر تمثيلي حقيقي يؤدي وظيفته بأقصى سرعة ممكنة.

لن أنسى قط أنني ناقشت في 1988م فكرة منبر كهذا مع الرئيس البولوني، فويتشيخ ياروزلسكي، وكنت أبلغت الجنرال بأنه قادر على التعويل على دعمنا وتفهمنا الكاملَين. في ذلك الوقت، كان قدر كبير من الريبة، بل العداء، قد تراكم في بولونيا

بين الحكومة والمعارضة، غير أن الطرفين نجحا في وضع مصلحة الوطن في المرتبة الأولى على سلم الأولويات.

قبل كل شيء، لا بد لأوكرانيا من توافق وطني شامل على ترتيباتها الدستورية وعلى التوجه الأساسي لسياستها الداخلية والخارجية أيضًا، فالأوكرانيون أنفسهم هم الشعب الوحيد القادر على تحقيق مثل هذا التوافق، ولكن من شأن أخذ مصالح جميع القوميات، وقطاعات السكان، والأقاليم، في الحسبان أن يشكل شرطًا ضروريًّا. أما عن السياسة الخارجية للدولة الأوكرانية فلا بد لإحدى أولى أولوياتها من أن تتمثل بتصويب علاقاتها مع روسيا، وأنا لا أشك في أن أكثرية الأوكرانيين ليست مدركة لذلك وحسب، بل هي راغبة في ذلك، وإنه لأمر يتعين على الغرب أيضًا أن يدركه ويتفهمه؛ آن لقادة الغرب أن يكفُّوا عن السعي لجر أوكرانيا إلى الناتو.

أحدثت الأزمة الأوكرانية تدهورًا جديًّا وخطرًا في العلاقات بين روسيا والغرب؛ فالرئيس الأمريكي أوباما أعلن أن عزل روسيا واجب، ورفض، ومعه قادة غربيون آخرون، التفاوض مع الرئيس الروسي في (جي-8). وثمة عقوبات اقتصادية فُرضت على روسيا، مع تقليص شديد للتعاون في مجالات كثيرة، ويجري اتخاذ قرارات هادفة إلى تعزيز الوجود العسكري للناتو في بلدان متاخمة لروسيا، وهذا كله يشكل تذكيرًا قويًّا بحقبة الحرب الباردة.

ما الذي يمكن ويجب فعله لوقف نوع من الانزلاق الخطر، ولتجنب تمزيق جديد لأوروبا والعالم؟ ألاحظ أن كلًّا من روسيا والبلدان الغربية أعلنت أنها غير راغبة في حرب باردة جديدة. لم يضع كل شيء بعد؛ فما زال مستوى معين من التواصل مستمرًّا بعناد.

ظهرت مؤشرات دالة على بذل محاولات لكسر الحلقة الشيطانية المفرغة المؤبلسة للعلاقات بين روسيا وشريكاتها الغربيات، وكان أن أوقف تصعيد العقوبات المتبادلة، بفضل ضبط النفس الذي أبدته روسيا. وعبَّرت بروكسل عن الرغبة في التفاوض حول استحداث منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي من جهة والوحدة الجمركية

الروسية، والبيلاروسية، والكازاخية من الجهة المقابلة. يشهد التعاون تحسنًا، وإن بصعوبة، في إطار **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** من أجل تعزيز وقف إطلاق النار في أوكرانيا.

غير أن علينا أن نواجه الحقيقة ونعترف بعدم توافر إمكانية انتشال العلاقات من مستنقع تدهورها المتسارع والحاد، وذلك مدمِّر بالنسبة إلى روسيا وشريكاتها الغربية على حد سواء، كما بالنسبة إلى أوروبا كلها؛ فبدلًا من ريادة التغيير في عالم مكوكب، تحولت أوروبا إلى بؤرة انتفاضات سياسية، حلبة تنافس على مناطق نفوذ، وجحيم نزاعات عسكرية، أخيرًا، والعاقبة المحتومة لكل ذلك ليست إلا إضعافًا لأوروبا في مواجهة الصعود السريع لمراكز قوى ونفوذ أخرى. باتت أوروبا موشكة على فقدان صوتها المميز في الشؤون العالمية.

مما ينطوي على أهمية فائقة اليوم النظر إلى الأمور نظرة حصيفة ومتوازنة؛ إذ يتعين علينا أن نتذكر أن هناك تحديات كوكبية ومصالح مشتركة للبشرية كلها، مشكلات سيتعذر حلها إذا أخفقت القوى القيادية في العالم في التعاون. بعبارة أخرى، دقت ساعة العودة من جديد إلى المبادئ الأساسية للتفكير الجديد التي سبق لنا أن اقترحناها على العالم حين كانت التوترات بين الشرق والغرب في أوجها.

آنذاك كان الخطر الرئيس هو الصراع النووي الكوكبي، ونجحنا في اختزال ذلك التهديد، إلا أن مشكلة الأسلحة النووية وتهديدات سباق تسلح جديد لم تختفِ، وفي الوقت نفسه هناك تهديدات أخرى صارت أكثر حدة؛ لعل أكثرها صراخًا ووضوحًا هو التغير المناخي لكوكب الأرض، فنبوءات العلماء تزداد إثارة للذعر مع كل عام يمر، وتتكهن أحدث النبوءات -كما جاء في تقرير **برنامج البيئة لدى الأمم المتحدة**- بارتفاع وسطي لدرجة حرارة كوكب الأرض بمقدار (5) خمس درجات مئوية مع حلول عام 2050م، وبذوبان كل جليد المحيط المتجمد الشمالي، وهي أوضاع لم يسبق للبشرية أن واجهتها من قبل.

وإلى هذا يجب أن نضيف مشكلات كوكبية أخرى: النقص المتزايد لموارد الماء النظيف والغذاء، ومشكلات الإرهاب الدولي، ومعضلات الأمن المعلوماتي، وقضية الوقاية من الأوبئة. هل سنسهم جميعًا في جعل التعاون على جميع هذه الأصعدة، وفي كل هذه المجالات، ضحية للأزمة الحالية في العلاقات بين القوى الكبرى- العظمى إن شئت-؟

يقال إن التدهور الراهن ناجم في المقام الأول عن (عدم تناغم) الرئيسَين بوتين وأوباما على الصعيد الشخصي، فلا يمكن، إذًا، توقع تغيير ذي شأن إلى أن يحدث نوع من التغيير للقيادات، وأنا أعتقد أن هذه المقاربة غارقة في الخطأ؛ فنحن لا نختار شركاءنا الدوليين، وإذا أخفقت تلك العلاقة في التبلور، فإن من واجب القادة أمام مواطنيهم وأمام العالم أن يبادروا إلى تجاوز المشاعر الخاصة والشخصية، والمسارعة إلى التحلي بسلوك يليق برجالات الدول.

أنا متأكد من وجوب حدوث عودة لاحقة إلى مبادئ **التفكير الجديد** في الشؤون الدولية، فلا غنى عن ذلك، إذا لم نكن راغبين في تدمير العالم الذي نعيش جميعنا فيه. أدعو الجميع بإلحاح إلى عدم إضاعة مزيد من الوقت؛ تلك هي الأولوية الأولى اليوم.

التاريخ ليس حتميًّا

كل عام تقريبًا ألتقي أصدقائي، حائزي جائزة نوبل للسلام، وهذه القمم حضرها كل من جيمي كارتر، وشيمون بيريز، وياسر عرفات، وليخ فاليسا، وإف دبليو دو كليرك، وكيم داي يونج، والدالاي لاما، وخوزيه راموس- هورتا، وريجوبيرتا منتشو، وشيرين عبادي، وبتي وليمز، وميريد كوريغان ماجيري، وآدولفو بيريز إسكويفيل، وكارلوس فيليب كسيمنس بيلو، وأنجاري ماثاي، وجودي وليمز، ومحمد البرادعي، وممثلي منظمات فائزة بالجائزة مثل: **الأمم المتحدة، ومكتب السلام الدولي،**

وصندوق الأطفال لدى الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، وأطباء بلا حدود، ورابطة الأطباء لمنع الحرب النووية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة للاجئين، وغيرها.

وكلما التقيتهم وتحدثت معهم أخرج بأفكار جديدة وإيمان متجدد بأن علينا ألا نستسلم للقنوط والذعر، في ظل جملة الأوضاع الصعبة وغير القابلة دائمًا للتنبؤ لهذا العالم الحديث؛ فالتاريخ ليس مرسومًا؛ ثمة على الدوام مجال للمبادرة، وللإبداع، وللتحرك الفعال. وجميع الفائزين بجائزة نوبل الذين أجتمع معهم يريدون -كل بأسلوبه الخاص- أن يواصلوا انخراطهم في عملية التاريخ الإنساني، وأن يمارسوا -قدر استطاعتهم- تأثيرًا ونفوذًا على مسار الأحداث. إنه لمظهر من مظاهر مجتمع مدني كوكبي نشيط، مجتمع يدرك أنه لا يستطيع إحالة المسؤولية عن العالم على ساسة اليوم المحترفين.

من نافل القول أن للسياسيين مهمة صعبة ينجزونها، وكثيرًا ما يرون أننا حين نطلق البيانات والمبادرات إنما ندسُّ العصي في عجلاتهم، ولكن أليست حقيقةً أن السياسيين إذ يتغافلون عن مطالب المجتمع المدني وإنذاراته اقترفوا حشدًا هائلًا من الأخطاء، التي ليسوا هم من يدفعون ثمنها، بل المواطنون العاديون، بمئات الآلاف والملايين منهم؟ ذلك هو ما يمنعنا من التزام الصمت.

نختتم اجتماعاتنا بتبني مداخلات، وبيانات، وتصريحات، حول قضايا تقلقنا، وأحيانًا تكون متعلقة بقضايا راهنة عائدة للحظة، وصراعات عنيفة، وفي مرات غير قليلة نرفع صوتنا حول قضايا مبدئية أساسية، وجوانب استثنائية الأهمية للعالم المعاصر. على الدوام يشكل الانشغال بصوغ بياناتنا عملية إبداعية خلاقة قائمة على تنافرٍ وتوافقٍ لوجهات نظر أشخاص غير قانعين باتخاذ موقف المتفرج السلبي على ما هو جارٍ، والبيانات التي أذكرها على نحو خاص هي تلك التي أقدم فيها حائزو جائزة نوبل على الكلام على قضايا عكفت على تأملها عقودًا من الزمن، وتحديدًا مسألة علاقة الأخلاق بالسياسة، ومشكلة إبقاء الأمور قابلة للإدارة والتدبير في عالم مكوكب.

في 2003م أعلن حَمَلَة جائزة نوبل ما يأتي:

«يتحمل جيلنا مسؤولية أخلاقية تجاه أجيال المستقبل لضمان عدم انتقالنا إلى مستقبل مثقل بحروب وكارثة بيئية، ولكي تكون السياسات والخطط في خدمة مصالح الإنسانية لا بد لها من أن تكون مستندة إلى قيم أخلاقية.

نعبر عن بالغ قلقلنا من عجز السياسات الراهنة عن خلق عالم متوفر على ما يكفي من الأمن والاستقرار للجميع، ولهذا السبب علينا أن نعيد تصويب مسارنا بالاستناد إلى أسس أخلاقية متينة.

الشفقة والوجدان أمران جوهريان بالنسبة إلى إنسانيتنا، ويلزماننا بتبادل الرعاية بيننا، وإن ظاهرة التعاون بين الأمم، والتعددية، هي الثمرة المنطقية لهذا المبدأ، وتعبيرها المطلوب هو نظام دولي أكثر عدلًا، قائم على سيادة القانون».

شددنا على أن الأحداث الأخيرة «تؤكد استحالة حل المشكلات ذات الجذور الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو الدينية، العميقة، أحاديًّا أو بالقوة المسلحة»، ودَعَونا إلى نبذ «العقائد التي تخفض عتبة استخدام عملية إيجاد أسلحة نووية جديدة وتطويرها، وهذا استثنائي الخطر عندما يتزاوج مع عقيدة الاستباق». واستنتجنا أن من الجوهري المبادرة إلى إحداث تجديد حاسم لسياسة كوكب الأرض، فقلنا: «طورت البشرية تكنولوجيات متقنة للتدمير، أما للبقاء فإن تكنولوجيات اجتماعية وإنسانية مناسبة قائمة على التعاون هي المطلوبة».

ما دام السياسيون، مع قطاع مهم من المجتمع، يعتقدون أن السياسة والأخلاق متنافران، فإنه يتعذر التوفيق بينهما، أما أنا فلم أكن قادرًا قط على التسليم بذلك، والقاعدة الذهبية للأخلاق هي: (عامل الآخرين كما تحب أن يعاملوك)، والصيغة الأخرى للقاعدة هي: (لا تعامل الآخرين كما لا تحب أن يعاملوك)، وقد أكدنا وجوب مدِّ هذه القاعدة إلى السياسة الخارجية لدى جميع الأمم: «الأخلاق في العلاقة بين الأمم، وفي سياسات الحكم وخططه، تنطوي على أهمية فائقة، ويتعين على الأمم أن

تعامل الأمم الأخرى كما تتمنى أن تُعامل، والأمم الأعظم قوة يجب أن تتذكر أن الأمم الأخرى ستحذو حذوها».

نقطة مهمة أخرى في البيان تقول إننا نؤمن بأن استغلال فرص جديدة، متزايدة تزايدًا غير مسبوق للإنسانية من ناحية، والتصدي للأخطار التي تهددنا من ناحية ثانية، تتطلب جميعها وضع حد لمبدأ دعه يعمل! وصولًا إلى إدارة مسؤولة للسيرورات الكوكبية. ولتمكين العولمة من المساهمة الشاملة بالتنمية المستدامة (يتعين) على الأسرة الدولية «استحداث صيغ أكثر ديموقراطية، وشفافة، ومسؤولة من الحوكمة»[1]. وما فهمته من هذا بدقة أوضحته في خطابي قائلًا: «الإدارة المسؤولة لا تعني أي حكومة عالمية، نحن نتحدث عن شيء مختلف؛ إنه الحفاظ على كل مستويات الآلية المعقدة الضامنة راهنًا قدرًا من الانضباط والنظام للسيرورات الكوكبية، وتحسينها، وتجديدها، وتعديلها». إذا لم نر، بدلًا من ذلك، سوى نوع من استمرار محاولات إضفاء الأولوية المطلقة على المصالح القومية لبلد واحد، أو مجموعة من البلدان، فإن من شأن ذلك أن يقود إلى فوضى غير قابلة للإدارة، وذلك هو الخيار المتاح اليوم للبشرية، كما قلت؛ فإما حق القوة، المفضي إلى الفوضى المدمرة، أو نوع من الانتقال المنضبط إلى نمط جديد من أنماط التنمية الكوكبية: نمط جديد من العلاقات الدولية القائمة على مبادئ القانون والتعاون الدوليين بين الدول، غير قابل للزعزعة، ولكنه في الوقت نفسه مكيف ومتكيف باطراد مع المشكلات والتحديات الجديدة. لا بد لهذا النمط من أن يكون مؤسسًا بواسطة الجهود المشتركة لا للدول وحسب، بل ولمؤسسات المجتمع المدني والحركات الشعبية الجماهيرية أيضًا.

لفتُّ الأنظار إلى واقع أن هذا في طور الشروع في اعتراف النخب العالمية في عالم الأعمال والسياسة؛ فـ **ندوة** 2010م **العالمية للاقتصاد** في دافوس عُقدت تحت شعار (حسنوا وضع العالم! فكروا مجددًا، صمموا مجددًا، شيدوا مجددًا!)، الذي كان

[1] القمة الرابعة لحملة جائزة نوبل للسلام، البيان الختامي، 2003/11/30م، روما.

عمليًّا برنامج البيريسترويكا. قبل الندوة مباشرة بادر مؤسسها، كلاوس شواب، إلى دعوة مشاركيها إلى العثور على أنماط مقاربة جماعية لتحديات كوكبية، ونمط قيادي جديد مؤهل لأن يكون فعالًا في عالم اليوم، ولا أشك في أن النمط الجديد المطلوب سيكون منطويًا على المبادئ الأساسية **للتفكير الجديد**، على خبرة الأعوام التي نجحنا فيها في تغيير اتجاه العالم ووضع حد للحرب الباردة.

ختامًا، أريد أن أسأل هل هناك أي إشارة في تفكير الساسة وتحركات قادة العالم دالة على الابتعاد عن المقاربات العسكرية المستندة إلى استخدام القوة المسلحة، أي إشارة دالة على تغيير العالم لأسلوب إدارة الشؤون الدولية؟

آنيًّا، لست مستعدًّا للإجابة عن ذلك التساؤل؛ لأن الخطوات الإيجابية ما زالت -حتى الآن- شديدة التردد وعدم الاطراد؛ ففي مناسبات كثيرة جدًّا ما زالت المحاولات المبذولة للتوصل إلى اتفاق أو حلول تسوية وسط، تتعرض للبتر أو حتى الإجهاز قبل البدء. كبيرة جدًّا هي المصالح المكتسبة في سباق التسلح، وفي تجارة الأسلحة، وفي الصناعات الملوثة، وفي الصراعات الدينية، وفي العلاقات غير المتكافئة، غير أن هناك، على الرغم من ذلك، أسسًا لتفاؤل مشفوع بالحذر.

ويأتي في طليعة هذه الأسس أو الأسباب واقع أننا اليوم لا نستطيع تحمل الاتصاف بالتشاؤم أو الانهزامية أو الهروب خوفًا، وليس ذلك -لحسن الحظ- السبب الوحيد، بكل بساطة ليس صحيحًا أننا لا نتعلم أبدًا من التاريخ، فالنصف الثاني من القرن العشرين، على الرغم من انقضائه في ظل الحرب الباردة، وتحت تهديد الصراع النووي، لم يكن -على الأقل- تكرارًا للنصف الأول من قرن ابتلي بكارثة حربين عالميتين. بجهودنا المشتركة أبقينا العالم بعيدًا عن حافة الهاوية، ونجحنا أخيرًا في وضع حد للحرب الباردة وسباق التسلح النووي، ومع أننا أخفقنا في الاستفادة الكاملة من ذلك الإنجاز العظيم، فأنا مؤمن بعدم فقدان كل شيء بعد، وإمكانيةُ التحرك إلى الأمام نحو نظام عالمي عقلاني ومنصف ما زالت متاحة.

إن ثقتي أكيدة أن التاريخ ليس قدرًا محتومًا، لا شك أن له منطقه الخاص وقوانينه، وثمة ما يعرف باسم (سخرية التاريخ)، وثمة أهواء التاريخ وأمزجته، غير أن هناك دومًا -وهذا هو الأهم- مجالًا للبدائل في أسلوب تطور العمليات التاريخية؛ فالحصيلة ذاتها في التاريخ يمكن بلوغها مقابل ثمن مختلف جدًّا، تبعًا للأساليب المعتمدة. وتتوقف أمور كثيرة على أفعال أفراد معينين، وقادة محددين، وعلى الخيارات التي يقبل عليها مجتمع ما، وعلى شعورنا الخاص بالمسؤولية، وعلى ما نحن متوفرون عليه من حكمة ونية طيبة وتصميم.

من الصعب أن نتكهن من الآن بمدى احتمال متابعة عدم قصف سوريا بتحرك فعال لتسوية النزاع، وبجدوى المفاوضات بشأن برنامج إيران النووي، بل وسيكون تفكيك الصراع العربي- الإسرائيلي أصعب من المشكلتين السابقتين، إلا أن نافذة فرصة تبدو قد فتحت للمرة الأولى في سنوات. من المؤكد أن الشكاكين يقولون إن شيئًا لم يتغير، إن الاتفاق مؤقت، وإن كل شيء سيعود، دون استثناء إلى وضعه (الطبيعي). والمسكونون بالشك هؤلاء ليسوا نادري الوجود على الإطلاق، ومن ثم تدعو الحاجة إلى واقعيين ومتفائلين مؤهلين لتحدي جوقة مدمني الشك الكئيبة، وصولًا إلى فرض ذلك البديل المرجو.

ليس المتفائل، بنظري، شخصًا شبيهًا بكانديد فولتير، يرى العالم أولًا بواسطة منظار وردي، ويردد ببغائيًّا لازمة أن «كل الأشياء رائعة في هذا العالم الأروع من كل العوالم» لدى ابتلائه بمصيبة بعد أخرى؛ فالمتفائل شخص غير مقتنع بالوضع القائم للأمور دون استسلام له، ودائب بوعي على البحث، بقدر ما تمكنه (ها) قدراته (ها)، عن فرص تمكنه (ها) من جعل العالم مكانًا أفضل، شخص يسهم في عملية الاهتداء إلى حلول للمشكلات التي تواجه الناس هنا والآن.

بذلك المعنى، أعلن نفسي متفائلًا.

الخلاصة

الخلاصة

بدأت أفكر في ضرورة الإصلاحات في الاتحاد السوفييتي إبان سنوات الركود، ولم أكن وحدي في ذلك، بلا شك؛ فاقتراحات تحديث العلاقات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية كانت شغل خبراء من المرتبة العليا، وكانت ثمة محاولات لاستحداث مبادرات جديدة في عدد من الأقاليم التي كان قادة البلاد الذين بات أكثرهم ميالين، ولا سيما بعد اضطرابات 1968م، إلى النزعة المحافظة، ينظرون إليها نظرة ريبة وعدم رضا. تقليديًّا يذكر من بين هؤلاء اسم ليونيد بريجنيف.

أتذكر بريجنيف في مراحل مختلفة من حياته؛ حين كان منفتحًا على التجديد، ولاحقًا حين أغلق عقله نحوه وبات عمليًّا رهينة المحيطين به، ممن استغلوا ضعفه ومن ثم مرضه لخدمة مصالحهم الخاصة، فقد كان ثمة حالة ركود واستنقاع ناسبتهم، إذ مكنتهم من تحسين أوضاعهم الوظيفية، وتعزيز مصالحهم ومشروعاتهم المفضلة، ومن ضمنها تلك التي كانت خطرة وضارة بالنسبة إلى روسيا. يكفي أن نتذكر الإنتاج والنشر الكثيف في القسم الأوروبي من البلاد لصواريخ إس إس-20 الذي أدى إلى تعكير علاقاتنا بأوروبا الغربية، وصولًا إلى نشر صواريخ الولايات المتحدة البالستية القادرة على النيل من موسكو في خمس دقائق، ثم كانت أفغانستان التي يكفي، باعتقادي، ذكر اسمها.

وحين جاء يوري آندروبوف إلى السلطة، راح يصنِّف ويغربل الموروث الإشكالي الذي تركه بريجنيف، ولا سيما على صعيد الملاكات والأعضاء، غير أنه أدرك أن المسألة لم تكن مجرد مسألة أفراد. جديرة بالتذكر تلك الدهشة التي أثارها لدى القطاع المفكر من المجتمع الروسي حين علق في إحدى مقالاته قائلًا: إننا كنا جاهلين للمجتمع الذي نعيش في كنفه، وأخيرًا عُد ذلك اعترافًا بخطورة المشكلات التي تواجه روسيا وبحتمية التغيير.

على امتداد عدد من الأعوام كنت على احتكاك مع أندروبوف، وألتقيه لقاءات غير رسمية، وأعرف أنه كان يرعى الباحثين، والكتاب، وأرباب الفن، وكان يشعر بالحاجة إلى ذلك النوع من التفاعل، مكتشفًا -على ما يبدو- مدى ثقل ظل طقوس الحزب الرسمية. إبان السنوات الأخيرة من حياة أندروبوف، كنت مطرد التواصل معه. وهذه الأيام، كثيرًا ما نسمع الناس يتساءلون عما كان يمكن أن يحصل لو منحه التاريخ مزيدًا من الوقت؛ هل كان قادرًا على السير قدمًا في طريق إحداث تغييرات كبيرة على صعيد تنمية روسيا وتطويرها؟ توصلت إلى استنتاجاتي الخاصة حول الأمر وسأكررها هنا.

على الصعيدين الشخصي والذهني كان يوري بن فلاديمير متفوقًا على الباقين، غير أنه كان قائدًا مقيدًا بعصره، وتمثل عزمه باستحداث التغيير من خلال توظيف المناهج القديمة، والأساليب الإدارية، والشعارات الداعية إلى تحسين الانضباط و(استعادة النظام الأساسي). كان يؤمن بأن ذلك هو ما كان الشعب الروسي قد أدمن عليه وجاهز له، وذلك هو ما حلم بإنجازه، ولا أعتقد أنه كان سيذهب إلى ما هو أبعد من ذلك.

آراء أندروبوف وأفكاره تقولبت بفعل خدمته الطويلة مديرًا لجهاز الاستخبارات (كي جي بي)، وسفيرًا سوفييتيًّا في المجر في أثناء أحداث 1956م، قبل ذلك. الحرب على المعارضة؛ والتدابير الصارمة- ومن بينها حتى سجن الناس في مستشفيات نفسية- ضد حركة المعارضة، التي كان حجمها في روسيا بالغ التواضع في الحقيقة؛ وإصدار القوانين واتخاذ التدابير الإدارية لتنظيم الحياة الفكرية والثقافية وضبطها؛ هذا كله كان بمبادرة من الكي جي بي الخاضع لإدارته. كان أندروبوف أحد أولئك الذين أعدوا للغزو السوفييتي لأفغانستان في 1979م وأشرفوا عليه، ولا أعتقد أنه كان قادرًا على نفض يده من كل ذلك وإزاحته جانبًا.

أما كونستانتين تشيرننكو، فوجد نفسه مرفوعًا إلى أعلى منصب في الاتحاد السوفييتي وهو مريض جديًّا سلفًا، وكان من الواضح أنه ليس في وضع من يمكنه

أن يحاول إحداث أي تغيير في الوضع، وحتى إثارة مسألة الإصلاح الشامل على الصعيدين الاقتصادي والسياسي كانت مستحيلة.

في أدبيات التاريخ السياسي فإن تأريخ بداية البيريسترويكا يبدأ بانتخابي أمينًا عامًّا للجنة الحزب الشيوعي السوفييتي المركزية، وذلك صحيح بمقدار ما كان انتخابي موحيًا بأن قادة الحزب قد باتوا يرون التجديد جوهريًّا، أما فيما يخصني شخصيًّا فقد كنت ميالًا إلى الديموقراطية منذ سن مبكرة، كنت طالبًا بجامعة موسكو حيث بقي، حتى أيام الحقبة الستالينية، نوعٌ من مناخ البحث الفكري. وبالنسبة إلي كان هذا المناخ جديدًا، كان عالمًا فسيحًا زاخرًا بالمعلومات والثقافة، وفرصة للاحتكاك بطيف واسع من الناس، وأدى ذلك إلى تشكيل شخصيتي بوصفي شخصًا مستعدًّا لأن يفكر في نفسه.

بعد التخرج عدت إلى ستافروبل، وبدأت أعمل في الكومسومول، وفي مؤسسات الحزب لاحقًا، التي كانت (مسؤولة عن كل شيء) في ذلك الوقت، وقد مكنني ذلك من امتلاك تجربة العمل في واقعي والاضطلاع بالمسؤولية عن آخرين.

سنوات عملي في الإقليم، ثم في أعلى مواقع السلطة في غضون بضع سنوات، أكسبتني وعيًا حادًّا، منذرًا بخطر جملة المشكلات التي كانت قد تراكمت في الاتحاد السوفييتي، وبالحاجة الماسة إلى مباشرة معالجتها أخيرًا، غير أن من شأن قول إنني كنت عندما انتخبت أمينًا عامًّا قد أنجزت خطة محددة أو مفهوم البيريسترويكا أن يكون مبالغة.

كنت في انتظار مؤتمر الحزب الشيوعي السوفييتي في ربيع 1986م، ذلك المؤتمر الذي جرى فيه النطق بعبارة (بيريسترويكا) (إعادة بناء)، قابلة للتطبيق أولًا على نشاطات الحزب الشيوعي وحسب، غير أني كنت في 8/4/1986م أخطب بمدينة تولياتي، متحدثًا عن البيريسترويكا بمعنى أوسع حيث دخلت العبارة التاريخ. وفي ذلك الوقت كان ثمة فريق من قادة الحزب والبلد أدركوا حتمية التغيير، فانعكس الأمر مزاجًا عامًّا في المجتمع، وكان الناس يرفضون اللاحرية، وينبذون الإطار الجامد

المقيد لمبادرتهم وفرصهم، وكانوا يطالبون بالتغيير، وساد شعور على نطاق واسع: (هذه ليست طريقة حياة!).

من المؤكد أن النظام الذي أمكن إيجاده في الاتحاد السوفييتي تحت راية الاشتراكية، مقابل ثمن باهظ من الجهود، والتضحيات، والخسائر البشرية، غير العادية، وفر إمكانية إرساء الأسس اللازمة لبناء صرح قوة البلاد الاقتصادية، وكان دولاب النظام يدور في حالة الطوارئ، أما في الأحوال الطبيعية فكان يجمد البلد ويشده إلى الخلف.

كثيرًا ما يُسأل هل كنا مدركين لمدى الانتفاضة التي عزمنا على إطلاقها؟ نعم كنا، ولكن مبدئيًّا وعلى نحو عام وحسب. أستطيع أن أؤكد أن قيادة المرحلة كانت تفرض أن يكون الإصلاح عميقًا وبعيد المدى، وتفرض علينا ألا نتوقف، وألا نحصر أنفسنا في أنصاف تدابير كما كان مصير المحاولات السابقة الرامية إلى تحويل المجتمع السوفييتي.

ما كنا بحاجة إلى نبذه والتخلي عنه كان واضحًا وضوحًا كافيًا: النظام الجامد على الأصعدة الأيديولوجية، والسياسية، والاقتصادية؛ والمجابهة المباشرة على الساحة الدولية؛ وسباق التسلح، وكان ثمة تأييد جماهيري لهذا من مجتمع جاهز لنوع من تجديد الحياة، ولبعض الوقت حظي الأمر بالتفضيل القائم على حياد مضمر، بل وحتى بالمداهنة والتملق، من أناس ما لبثوا أن أثبتوا أنهم كانوا ستالينيين حتى النخاع.

أما الاهتداء إلى جواب عن السؤال الآخر المتعلق بما كنا نستهدفه ونحلم به، فكان أقل يسرًا بكثير، قطعنا شوطًا طويلًا في وقت قصير، منطلقين من مجرد اعتزام إضفاء مزيد من السرعة على عجلة التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، من خلال استحداث منظومات جديدة في مجالات الهندسة الميكانيكية، وتصنيع الأدوات والقطع، وغيرهما من الصناعات المهمة حيويًّا. بدأنا بتغيير الملاكات، وافترضنا أن من شأن هذا أن يوفر المقدمات اللازمة للسير قدمًا وصولًا إلى أساليب جديدة في تنظيم الإنتاج وتطبيقها في قطاعات الاقتصاد كافة، غير أننا ما لبثنا أن تعرضنا

لعرقلة النظام الإداري المتشدد لإدارة الاقتصاد وكل مناحي المجتمع، النظام الذي كان يرفض أو يحظر أي تجديد. بعد أن بدأنا بهدف نفض النظام القائم، صرنا نرى أنه بحاجة إلى تبديل؛ بحاجة إلى (بنى قادرة على حمل العبء)، إلى ركائز جديدة، أما ما لم يتغير فهو الطابع الإنساني للبيريسترويكا، مع اللازمة المصاحبة المتمثلة بأن التغيير، حتى الأكثر جذرية، يجب أن يكون تطوريًّا، وتدريجيًّا؛ تجنبًا لكسر ظهر البلد، وتحاشيًا لحدوث انتفاضات مدمرة، وشلل كبير، بل وإراقة دماء، بالتأكيد.

تصورنا البيريسترويكا وأطلقناها بوصفها عملية تجديد للاشتراكية، وذلك كان الخيار النافذ الوحيد، وبقناعتي كانت فكرة تطهير الاشتراكية من الموروث الشمولي للحقبة الستالينية أمرًا شخصيًّا، توصلت إلى اعتناقها من خلال كل ما اختبرته في حياتي. ومن ثم فإن أولئك الذين يرون جورباتشوف ليبراليًّا جذريًّا تبرأ من المُثُل الاشتراكية مخطئون ببساطة، ولكن مخطئون أيضًا أولئك الذين يعدونه شيوعيًّا غير متجدد لم يتعلم شيئًا في سنوات البيريسترويكا.

لست شخصًا يسلخ جلده آنيًّا، ويغير معتقداته كما لو كانت زوجين من القفازات؛ إن انتقالي من مرحلة فتى كتب مقالاً في المدرسة حول موضوع (ستالين هو مجدنا العسكري، وهو المثل الأعلى لشبابنا)، إلى مرحلة نبذ الستالينية وشن حرب على النظام الشمولي، كان صعبًا ومثقلًا بقدر غير قليل من الألم، وجزءٌ كبير من العملية تولَّته عودتي إلى مؤلفات لينين الأخيرة، وإلى إقراره قائلًا: «اقترفنا خطأ جسيمًا حين قررنا الانتقال مباشرة إلى الإنتاج والتوزيع الشيوعيين». ولا أحد ينكر أن البلاشفة أغرقوا كل الأشياء في بحر من الفوضى والإرباك من خلال **شيوعية الحرب**.

أعتقد أن لينين أصيب بالدهشة أمام النتائج: انهيار الاقتصاد، والمجاعة في المدن، وعصيان كرونشتادت، وانتفاضات فلاحية؛ واستنتج: «لا تستطيع أن تسبق الشعب!». وتعليقات لينين على الحاجة إلى «تغيير أساسي في وجهة نظرنا حول الاشتراكية»، جنبًا إلى جنب مع كلماته عن نوع من الانتقال من مقاربة ثورية أبكر إلى «طريقة إصلاحية، مختلفة كليًّا للتقدم»، تركت أثرًا عميقًا في نفسي.

لم يكن دور **ربيع براغ** لعام 1968م في فهمي للاشتراكية، وإعادة التفكير فيها في العالم الحديث، بسيطًا. عبارة (اشتراكية إنسانية الوجه!) كانت شعار ذلك الربيع، ولاحقًا أصر أشخاص في بلدان كثيرة، من ضمنها روسيا، ولا سيما في صفوف المثقفين، والإنتلجنسيا، على رفض ذلك المثل الأعلى. يا له من افتقار إلى الحكمة! أداروا ظهورهم لاشتراكية ذات وجه إنساني، فحصلوا، بدلًا من ذلك، على رأسمالية ذات وجه لاإنساني.

تبين أن تطبيق أفكار إصلاحية في ذلك الوقت كان مستحيلًا: كانت عملية التغيير قد أوقفت بإرسال قوات سوفييتية إلى تشيكوسلوفاكيا. إلى يومنا هذا، أتذكر العمال في مصنع زبرويوفكا برونو للأسلحة والسيارات الذين أداروا ظهورهم لنا حين حاولنا بدء حوار معهم في أثناء إحدى زيارات الحزب الشيوعي السوفييتي إلى تشيكوسلوفاكيا عام 1969م، وليس ثمة ما يدعوني إلى الظن بأنهم أعداء للاشتراكية؛ إذ لم يكونوا يريدون سوى تقرير مصير مستقبل بلدهم بأنفسهم. قادتُنا في تلك الأيام أخفقوا في فهم التغييرات الديموقراطية البادئة في تشيكوسلوفاكيا، ولم يروا فيها إلا اليد الخفية المتآمرة التي يحركها (أعداء النظام الاشتراكي).

جاء شعار بيريسترويكا: (نحو اشتراكية ديموقراطية إنسانية!) متناغمًا مع أفكار ربيع براغ، ومع نمط تفكير مثقفينا في ستينيات القرن العشرين، وكذلك مع أفكار معتنقي **الشيوعية الأوروبية** في الغرب، ولم يكن ذلك مجرد شعار؛ كان طموحًا كامنًا في لب ما كنا نسعى إلى تحقيقه؛ كان مفهومًا قائمًا على نبذ الثنائية الجامدة بين الاشتراكية والرأسمالية.

صممنا على تنفيذ مهمة إشاعة الديموقراطية في جميع جوانب المجتمع، وإنهاء اغتراب الناس عن السياسة والدولة، وصولًا إلى منحهم فرصة ممارسة نفوذ فعلي في صنع القرارات وإيقاظ روح المبادرة لديهم. رأينا المحركات الرئيسة للتغيير في **الغلاسنوست**: الشفافية؛ وفي المناقشة المكشوفة لجميع المشكلات؛ وفي شجب الرقابة والضغط من جانب الحزب والحكومة إزاء وسائل الإعلام (الذي يبقى، بالمناسبة، ذا شأن اليوم، لدى تعرض فرص مثل هذا الحوار للتقييد وإقحامها في أطر رسمية)؛

وفي الاعتراف بحقوق حرية الاجتماع، والتحرك، والدين، وتشكيل روابط جماهيرية مع السماح لها بالعمل دون تدخل.

وتيرة التغيير مسألة شكلت مصدر قلق أساسيًّا بالنسبة إلى دعاة البيريسترويكا، وقد بقيتْ خلافية على امتداد حقبة البيريسترويكا، وليست اليوم أقل إثارة للجدل؛ فالآراء صارخة التباين. وبإدراك لاحق، يبدو لي أننا تسرَّعنا، ربما بطموح مفرط بالنسبة إلى مجتمع مدمن على التعايش مع النزعة الراديكالية-الجذرية جنبًا إلى جنب مع تقاليد التفكير المحافظ، والثقافة الطائفية القائمة على تعليق الآمال على (قيصر عادل)، إضافة إلى قابلية محدودة لتنظيم الأمور على نحو مستقل.

من المؤكد أن ذلك تسبب بمشكلات للبيريسترويكا، ولا سيما في المرحلة الثانية حين أدت جملة أحداث شغب سياسية إلى إماطة اللثام عن مشكلات مؤلمة، كانت قد تراكمت خلسة في أعوام سابقة. غير أن مرحلتَي البيريسترويكا كانتا، على الرغم من كل الفروق بينهما، مشتركتين في التحلي بقدر أكبر من التوجه الإنساني حيث عملية التغيير متواصلة جنبًا إلى جنب مع المقاربة التطورية المتدرجة، والإيمان بالشعب الروسي وقدرته على تقرير مصير تاريخه الخاص، والثقة بخياراته.

تدريجيًّا، ولكن بسرعة فائقة حسب معايير التاريخ، تبين لمحرضي البيريسترويكا أن هناك حاجة إلى إحداث نوع من التغيير في دور الحزب الشيوعي السوفييتي، وكان لا بد من تحرير الحزب من وظائف الحَكَم الأعلى الواقف فوق جميع المؤسسات الرسمية والعامة الأخرى، وكان لا بد من إحلال دولة خاضعة لسيادة القانون محل الحزب. وفي مؤتمر حزيران/يونيو 1988م الحزبي نجحنا في الفوز بالموافقة على ذلك المسار، ومنذ ذلك التاريخ بات زخم الاندفاع نحو الديموقراطية والحرية، تدريجيًّا، غير قابل للارتداد.

كثيرًا ما أُسأل عن سبب عدم تطبيق الإصلاح الاقتصادي بالتوازي والارتباط مع التحول السياسي؛ هل كان السبب متمثلًا بكون الاقتصاد باليًا وغير متناسب مع هدف غير واضح للجميع؟ يتعين علينا أن نتذكر أن القرارات التمهيدية المتعلقة بالشروع في

عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق كانت الموافقة عليها في 1987م في اجتماع نيسان/ أبريل الموسع للَجنة الحزب المركزية، ولكنها أثبتت أنها متعذرة التطبيق: مقاومة القوى المحافظة في الحكومة والبيروقراطية الاقتصادية قوية جدًّا، إضافة إلى رسوخ تجذرها في السلطة. ولسوء حظنا حدث -في هذا الوقت بالذات تمامًا- هبوط حاد لأسعار النفط، والغاز، وسلع أخرى في الأسواق الكوكبية، ما أجبرنا على تقليص الاستيراد، وتعطل سوق الاستهلاك، وتفاقم عرض المال والإنتاج الصناعي من جراء فعل قوى انفصالية متزايدة الفاعلية، وانهيار الروابط الاقتصادية بين الجمهوريات، والمناطق، والأقاليم.

لم تكن البيريسترويكا قادرة على عدم التأثير في المشكلات بين الإثنيات، المنطوية على أعقد وأدق بؤرة في العلاقات داخل مجتمعنا، وسياستنا هنا كانت بعيدة عن الغموض: كنا مع اللامركزية، وتمكين المؤسسات القومية مثل الجمهوريات، والمناطق، والأقاليم القومية، مع الحفاظ على الاتحاد وتقويته، وفي هذا الميدان استخففنا بعديد من المشكلات، وبالغنا في تقدير قوة (الصداقة بين الشعوب)، إلا أنني راسخ الإيمان بأن التوجه الإجمالي لسياستنا كان صائبًا.

كان للبيريسترويكا تأثير بالغ العمق في سياستنا، وفي دور بلدنا في منظومة العلاقات الدولية، وعلى هذا الصعيد حرصنا على دعم أقوالنا بالأفعال؛ ففي الخامس عشر من كانون الثاني/يناير 1986م، دعوت إلى اختزال جذري للأسلحة النووية، للوصول آخر المطاف إلى إلغائها كليًّا، ثم أُتبِع ذلك باتفاقات بعيدة المدى مع الولايات المتحدة، وتخلينا عن (عقيدة بريجنيف) في العلاقات مع البلدان الاشتراكية، وطبَّعنا العلاقات مع الصين، واتخذنا موقفًا بنَّاءً من قضية إعادة توحيد ألمانيا.

من شأن إدراج بسيط لجملة سياسات البيريسترويكا وتحركاتها أن يوضح بجلاء أنها كانت متناغمة مع الحاجات الفعلية والملحة لمجتمعنا، فلماذا قُطع الطريق عليها؟ على هذا السؤال أقدم الجواب المباشر المتمثل بأن البيريسترويكا أُوقِفتْ من قبل مخالفين لسياساتها وخططها، ومن جانب قوى سياسية معارضة لها.

عمليًّا، تجلت معارضة البيريسترويكا منذ بدايتها من جانب (اليمين)، أي الجناح المحافظ داخل الحزب وبيروقراطية الدولة، من ضمنها لجنة الحزب المركزية، وبعض أعضاء المكتب السياسي، والحكومة، ومجلس السوفييت الأعلى، ومن رسميين حزبيين وحكوميين كبار في موسكو والأقاليم. وقوبلت عمليات تجديد شاغلي المناصب القيادية وتبديلهم بمعارضة عنيدة، وعانت من سوء التقدير والأحكام الجائرة، وكثيرون ممن رُقُّوا إبان البيريسترويكا (لوكيانوف، ويانابيف، وبافلوف، وكريتشكوف، وآخرون) ما لبثوا أن أثبتوا أنهم معادون لها، وبوصفهم أعضاء في الفريق القيادي، شلُّوا البيريسترويكا، وحين اتضح أن البلد بات على عتبة الانطلاق بحزم نحو الديموقراطية وباتجاه علاقات اجتماعية جديدة، بادر خصوم البيريسترويكا إلى الهجوم.

أشرت بانتظام، وها أنا ذا أفعل ذلك الآن مرة أخرى، إلى أنهم كانوا يصابون بالذعر من المعارك السياسية المكشوفة، وكلما حاولوا منازلتي علنًا في الاجتماعات الموسعة للجنة المركزية، في مؤتمرات نواب الشعب في مجلس السوفييت الأعلى خابوا وهُزموا. كانت الأكثرية دائمة التأييد لموقفي، وذلك هو ما دفعهم إلى محاولتهم الانقلابية الطائشة، جاعلين أنفسهم حمقى مئة بالمئة في العملية.

كان للبيريسترويكا خصوم آخرون أيضًا، وعلى نحو متزايد باتت عرضة للنيران الآتية من الطرف المعاكس، من ذوي الميول الليبرالية الراديكالية؛ فالمناخ الاقتصادي المتردي باطراد كان يعني فوز التطرف والراديكالية السريع بالتأييد الشعبي. وراح دعاة النزعة الراديكالية يرفعون شعار التدمير الكلي (حتى الجذور والأسس) للنظام السوفييتي، ويطالبون بفرض سريع للنظام الرأسمالي من الأعلى، النظام الرأسمالي الذي لم يكن لدى أكثريتهم سوى أكثر الأفكار بدائية عنه. وكما كان سيتضح بجلاء واضح فيما بعد، فإنهم كانوا مفتقرين حتى إلى أكثر المفاهيم ضبابية عما كان يمكن أن تنطوي عليه المرحلة (الانتقالية) المفضية إلى اقتصاد السوق.

اهتدى الراديكاليون إلى ضالتهم، إلى قائدهم، بوريس يلتسين الذي عزَّز صورة (قائد مكلل بالغار)؛ تلك هي الطريقة التي اعتمدت لتبني الزعيم الشيوعي المتشدد

السابق لسفردلوفسك وموسكو، وهو رجل متمتع بأسلوب فاقع المرجعية على صعيدي التفكير والفعل، وتحويله إلى عصا وأداة بيد معارضة ديموقراطية مزعومة.

لا يستطيع أحد إنكار دور يلتسين في إحباط انقلاب آب/ أغسطس 1991م، وقد أدى ذلك إلى إبعاد خطر إعادة فرض طريقة ما قبل البيريسترويكا في التعامل مع الأمور، إلا أن أحداثًا لاحقة بينت أن ثمنًا باهظًا جدًّا كان سيدفع مقابل تدخل يلتسين؛ وتمثل ذلك الثمن بتفكيك الاتحاد السوفييتي وإصلاحات (العلاج بالصدمة) لعقد تسعينيات القرن العشرين.

واليوم، من المستحيل إنكار أن تدمير الاتحاد كانت له عواقب وخيمة بالنسبة إلى الاقتصاد (مفضيًا إلى إخفاق الإصلاحات، مع نسف الروابط الاقتصادية بين الجمهوريات) من ناحية، وبالنسبة إلى السير قدمًا نحو الديموقراطية، وتأسيس سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان في الدول المستقلة الجديدة من ناحية ثانية؛ ففي أكثر هذه الدول سرعان ما انبثقت أنظمة غير قابلة للزحزحة بعيدة عن الديموقراطية دائبة على كبح تطور المجتمع المدني.

هكذا قُطع الطريق على البيريسترويكا بضربات صادرة عن كل من القوى المحافظة من جهة، ونظيرتها (الليبرالية) المفرطة من جهة ثانية، بيد أن إلغاء ما كان قد تم إبان سنوات البيريسترويكا أثبت أنه متعذر؛ فإنجازات البيريسترويكا، وفي مقدمها لُقْيَة حرية (المواطنين) الجديدة، باتت متجذرة بعمق في المجتمع. كذلك نرى أن تأثيرات البيريسترويكا في الساحة الدولية باقية وصامدة، وثمة آيات تقدم لا يستطيع أحد شطبها من التاريخ.

لا يوجد أي سور صيني، أو أي جدار ناري غير قابل للاختراق، بين مرحلة البيريسترويكا من جهة والأعوام العشرين الأخيرة من الجهة المقابلة، ومن شأن محو كل ما أُنجز في مرحلة ما بعد البيريسترويكا بوصفه ضارًّا أن يكون خطأ، إلا أن من الخطأ أيضًا غضَّ الطرف عن الفروق بين الحقبتين؛ فالسياسات والخطط إبان كل من البيريسترويكا و(ما بعد البيريسترويكا) سعت إلى أهداف مختلفة، واعتمدت

مناهج متباينة. من المؤكد أن علاقات الملكية والمؤسسات السياسية تغيرت من خلال إصلاحات تسعينيات القرن العشرين، غير أن هذه التغييرات لم تكن ديموقراطية حقًّا، وقد كان لذلك تأثير فيما آلت إليه الإصلاحات كما في الثمن المدفوع مقابلها.

نحن في سنوات البيريسترويكا وضعنا ثقتنا في التغيير التطوري المتدرج، وحاولنا تجنب كسر ظهر البلد في العملية؛ أما أولئك الذين جاؤوا بعدنا فاختاروا، بدلًا من ذلك، مقاربة تحطيم كل شيء وسحقه إربًا أولًا. كنا نرى أن من الجوهري في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق الحفاظ على الدور التنظيمي الضابط للدولة؛ أما إصلاحيو التسعينيات فآمنوا بالقوى السحرية لـ(السوق الحرة). نحن أردنا الحفاظ على كل ما هو صالح ومفيد على صعيد العلاقات بين جمهوريات الاتحاد كما في علاقاتنا مع البلدان المجاورة؛ في حين كان التفكيك هو خيار قادة **الاتحاد الروسي**.

كثير من حركات يلتسين كان ناجمًا عن مجرد الرغبة في أن يظهر أقوى وأكثر راديكالية من جورباتشوف، فكان الطابع الديموقراطي لعملية الإصلاح ضحية مقاربته. من المؤكد أن الطبيعة اللاديموقراطية لتحركاته هي المسؤولة عن جملة الإخفاقات والمشكلات المتناسلة والمتواصلة بعناد حتى هذا اليوم، والتي ستبقى آثارها ملموسة في المستقبل، وهي الآتية:

- الاستقطاب الاجتماعي، تلك الهوة السحيقة والواسعة بين الأغنياء والفقراء؛
- والفساد؛
- وهيمنة الأجهزة البيروقراطية؛
- وإلغاء الصناعة والتصنيع في عديد من مناطق روسيا.

ليست المشكلات اجتماعية-اقتصادية حصرًا؛ فما كان أكثر تخريبًا هو تشويه العملية السياسية، وتزوير نتائج الانتخابات، والنزاعات المسلحة، وتفشي الإجرام.

في ضوء الوضع اليوم أرى أن أحد دروس البيريسترويكا والمرحلة التي أعقبتها هو أن التغيير التطوري المتدرج أفضل من المقاربة الراديكالية الثورية، وأولئك الذين

يباشرون التغيير قد يحددون لأنفسهم المهمات الثورية جوهريًّا، إلا أن عليهم أن يتذكروا أن الطريقة الفضلى لبلوغها هي المرور بالإصلاح التطوري؛ إنها الطريقة الوحيدة لتحصيل نتائج مستدامة حقًّا.

نادرًا ما يكون التغيير خاليًا من الألم؛ فهو يفعل فعله في حيوات الناس ومصالحهم، وذلك ما يدفعنا إلى فعل كل ما هو ممكن للتخفيف من العواقب المؤلمة، ولا تجوز محاولة إحداث (ضجة كبرى) في البداية.

أتذكر أن رئيس جامعة هارفارد، ريتشارد بايبس، ذلك المؤرخ الشهير ومؤلف عديد من الكتب حول تاريخ روسيا وثورة 1917م، الذي كان مستشارًا رئاسيًّا في عهد رونالد ريغان ويعد من المتشددين، بادرني على مائدة العشاء التي نظمها قائلًا:

> «السيد الرئيس، يتعين علي أن أعتذر منك؛ حين كنت في زيارة لواشنطن عام 1987م، كنا نتحدث في حفل استقبال في البيت الأبيض وسألتني هل قرأت كتابك: **البيريسترويكا: تفكير جديد لبلدنا وللعالم**[1]، فأجبتك أنني قد فعلت، وسألتني عن رأيي فيه، وقلت بصراحة إنني لم أنبهر به، والحقيقة هي أن الأفكار الواردة بدت لي جريئة وراديكالية على نحو غير كاف، غير أنني كنت قبل وقت قريب عاكفًا على قراءة المراسلات بين كاترين العظيمة وديدرو، وقد فاجأني ما كتبته: «أنت يا سيد ديدرو تقترح تغييرات كاسحة، إلا أنك تكتب على الورق، الذي هو ثابت وقابل للدوام، في حين أكتب أنا على جلود البشر وهي بالغة الحساسية». فهمتك الآن على نحو أفضل بكثير».

حقًّا من غير الممكن إنجاز الإصلاح في أي بلد باستخدام هذا القالب النمطي أو ذاك، تبعًا **لإجماع واشنطن**، أو تجاوبًا مع وصفات **صندوق النقد الدولي**. وما أشبه ذلك بمحاولاتنا نحن، تلك المحاولات التي كانت تصر على زرع الأنموذج السوفييتي في بلدان أخرى. نادرًا ما يكون الخبراء والمستشارون الأجانب متوفرين على أي فهم

[1] ميخائيل جورباتشوف، البيريسترويكا:...، نيويورك: هاربر كولنز، 1987م.

لجملة العقبات النابعة من التاريخ، وخصوصيات الثقافة، وعقلية الأمة حيث تحدث الإصلاحات. ولكن لا بد من الاعتراف بأننا، نحن إصلاحيي النصف الثاني من عقد ثمانينيات القرن العشرين، لم نكن أفضل منهم على صعيد أخذ هذه العقبات والخصوصيات مأخذ الجد الكامل، وقد كان ذلك القصور حتى أكثر انطباعًا على الراديكاليين الذين جاؤوا بعدنا.

التغييرات التي ستجري في روسيا وهي بحاجة ماسة إليها لا يمكنها أن تكون تكرارًا للبيريسترويكا ولا يجوز أن تكون كذلك، غير أن ما لا يحتمل الجدل هو أن التغييرات ستحصل، وكلما تأخرت كانت أكثر إيلامًا.

تمامًا مثل البيريسترويكا، لن تكون هذه التغييرات في فراغ، بل في سياق جميع العمليات الأخرى الجارية في العالم، وهي في المقام الأول عملية العولمة المتواصلة على قدم وساق، والوتيرة المتسارعة للتغييرات التي يناضل سياسيو العالم لمواكبتها؛ إنها عملية البحث عن حلول للتحديات الكوكبية المتمثلة بالأمن، والفقر، والبيئة.

هذه ليست عمليات أو سيرورات بدأت أمس؛ بل ظلت تمارس تأثيرًا كبيرًا في العالم وكذلك في بلدنا، في سنوات البيريسترويكا، إلا أنها زادت من سرعتها منذ انتهاء **الحرب الباردة**، غير أن هناك سمة واحدة تجعل مرحلتها الراهنة مختلفة، وهي أن النمط الرائد اليوم لتطور الحضارة، النمط المؤسَّس في القرن العشرين، والمترسخ بعمق في عقوده الأخيرة، يبدي قدرًا مطرد التزايد من المؤشرات المنذرة بالتعطيل الوظيفي.

والأزمة الاقتصادية التي بدأت في 2008م إن هي إلا أزمة حضارة محددة، وربما يبدو أن الأسوأ قد تم التغلب عليه، غير أن على السياسيين ألا ينخدعوا ويتغافلوا، فثمة حاجة ماسة إلى خلق نمط جديد للتنمية الكوكبية، وإذا بقينا مع النمط الحالي فإن العالم سيكون محكومًا بمزيد من تدهور جملة التهديدات والتحديات الكوكبية وتفاقمها؛ فالاقتصاد والسياسة باتا الآن أوثق ترابطًا. وإذا أصرت العولمة على مضاعفة جرنا إلى اقتصاد عالمي قائم على ركيزتي الأرباح الفاحشة من ناحية،

والاستهلاك المفرط من ناحية ثانية، وأخفقت السياسة العالمية في الاهتداء إلى مسار يفضي إلى نظام عالمي أعدل وأكثر أمنًا، فإن البشرية مرشحة لولوج مرحلة مثقلة بالفوضى والانتفاضة الاجتماعية الكوكبيتين. وهذه التنبيهات ليست إخطارية لإثارة الذعر، وليست تجارة بالرعب، بل هواجس ومخاوف إنسان سبق له أن رأى واختبر أشياء كثيرة في مسار حياته.

لست متوفرًا على وَصْفة تحدد معالم النمط التنموي الجديد، ولا يمكن التوصل إلى صوغ مثل هذه الوصفة إلا بواسطة جهود منسقة، وبواسطة بحوث فكرية وسياسية متطلِّبة، ولا بد من بلوغ نوع من التوافق العام حول نوعية العالم الذي يريد الناس أن يعيشوا في كنفه، وحسب ما أرى فإن ذلك العالم لا يمكن أن يكون قائمًا على أساس مصالح شخصية، أنانية، وعلى نمو مطرد للحاجات المادية وتلبيتها من خلال توسع صناعي لانهائي وحسب؛ ألم يتضح بعد المصير الذي يقود إليه ذلك؟ يجري قلب العالم إلى آلة عملاقة دائبة على طحن الموارد المنجمية، ومخلفة جبالًا من النفايات التي يكون التخلص منها عن طريق الدفن، والتي تلوث الأرض، والهواء، والموارد المائية، وفي هذه الأثناء كلها لا يستطيع الناس، في البلدان والمناطق سريعة التنمية، أن يتنفسوا الهواء. من الممكن، بلا شك، التصدي جزئيًّا للتحدي بالإفادة من تكنولوجيات جديدة، وحوافز ضريبية، وما إليهما، غير أن من شبه المؤكد أن ذلك لن يكفي. ما تدعو إليه الحاجة، آخر المطاف، هو العمل على إعادة توجيه الاقتصاد العالمي؛ بنقل التركيز من الاستهلاك الفردي المفرط إلى نعم وخيرات عامة؛ مثل الأمن البيئي، والصحة البشرية، ونوعية حيوات الناس، وتطور الشخصية الإنسانية.

وقد أُتهم بالطوباوية، بل وحتى بنوع من العودة إلى الأوهام الشيوعية، وربما، في أفضل الحالات، بالاستخفاف بالمصلحة الذاتية بوصفها أحد حوافز التنمية الاقتصادية، وقد يقال: كلنا نعلم إلى أين يقود ذلك، وقد قاد روسيا حقًّا. سيقال إن مئات ملايين البشر لم يتوفروا بعد على فرصة تلبية ولو الحاجات الأكثر أساسية، وهي حجج قوية ومقنعة، فعند السعي لإنشاء النمط الجديد للحضارة نكون- يقينًا- بحاجة إلى أخذ أخطاء الماضي في الحسبان، حتى ونحن عاكفون على التعامل مع مهمات

الحاضر، وذلك بالتحديد هو السبب الكامن وراء وجوب جعل النمط مزاوجة جامعة لقيم مختلفة: ديموقراطية اجتماعية، وتقليدية محافظة، وليبرالية، وبيئية، وقومية (وطنية). يتعين على أنصار الأيديولوجيات كافة أن يدركوا أن الحضارة الحديثة ليست -في هذه اللحظة- متوفرة على أجوبة لعدد كبير من الأسئلة، وللاهتداء إليها لا بد من اعتماد نوع من المزاوجة بين المقاربات، ويتعين على الأيديولوجيات أن تتطور.

ليس البحث عن نمط تنموي جديد للحضارة مهمة يسيرة، وكثيرون يعتقدون أنها فوق طاقتنا، ولكن تعالوا نفكر عائدين إلى سبعينيات القرن الماضي وأوائل ثمانينياته، حين كان العالم في مواجهة خطر يتهدد وجود البشرية بالذات؛ حين كانت جبال من مخزونات الأسلحة الفتاكة قد تراكمت، وكان سباق التسلح متسارعًا، وكان التوتر متصاعدًا، والمئات من الصواريخ النووية كانت جاهزة للإطلاق آنيًّا؛ حينها بدا الخروج من ذلك الوضع مستحيلًا، وكان العالم سائرًا بثبات نحو الكارثة، إلا أننا، معًا، نجحنا في الابتعاد عن الهاوية، وفي وضع حد للحرب الباردة، وفي إطلاق عملية تُوِّجت باختزال كبير للمخزونات النووية.

لم نعد اليوم قادرين على تحمل الذعر، وتحمل الانجراف مع التيار في النهر، بالإفادة من تجربة تلك السنوات، لا بد لنا من انتهاز الفرص الجديدة التي انبثقت مع انتهاء الحرب الباردة وصولًا إلى التحرك الحاسم.

ستكون روسيا، بطاقتها غير المتحققة بعدُ، قادرة على المشاركة في عملية البحث عن ردود على جملة هذه التحديات الكونية الشاملة، غير أنها، كي تتمكن من إنجاز ذلك، لا بد أن تصبح قوية ومضطرة إلى أن تتحدث. أعتقد أن روسيا ستحقق ذلك، وهي تستطيع، ولكنني لا أراها ناجحة إلا إذا سارت في الطريق الديموقراطية.

حتى وقت قريب لم تعد كلمة (الديموقراطية) تظهر إلا نادرًا في خطابات الساسة الروس، وخيبة الأمل مع الديموقراطية طاغية أيضًا في صفوف مواطني روسيا، وغير روسيا، وثمة انكماش لموجة الديموقراطية بعد غزواتها الصاخبة أواخر ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينياته شكل ظاهرة كوكبية. هناك أسباب جدية لذلك، لعل

أهمها أن القادة الديموقراطيين لم يكونوا متحلين دائمًا بالكفاءة للتعامل مع الوضع، وكثيرًا ما كانوا دون مستوى التوقعات، غير أنني مقتنع بأن لا بديل عن الديموقراطية.

بلدان مختلفة التحقت بركب الديموقراطية من خلال طرائق متباينة وهي تمارس مبادئها بأساليب متغايرة. تاريخيًّا، ثمة بلدان كثيرة تتباهى اليوم بديموقراطية ناجحة ومستقرة، مرت منذ زمن بعيد بأوقات صعبة بل مرعبة، ويصح هذا على كل من ألمانيا وتشيلي والأرجنتين واليابان. ومنذ ما يزيد على القرن بقليل كانت البلدان الإسكندنافية تعاني المجاعة، وفي هذه الأيام فإن الديموقراطية في جميع هذه البلدان تمارس بأفضل صيغها المناسبة لظروفها القومية، وسيتعين على روسيا أيضًا أن تبني نظامًا ديموقراطيًّا يأخذ ميزاتها الثقافية، وتقاليدها، وعقليتها، وشخصيتها في الحسبان، ويستند إليها.

غير أن هناك سمات معينة يتعذر على أي نظام، في غيابها، أن يكون ديموقراطيًّا، ولبعض هذه السمات أهمية خاصة بالنسبة إلى روسيا؛ لأننا لا نستطيع، بعدُ، أن ندعي أنها موجودة في طريقة حياتنا الحالية. إنها: انتخابات نزيهة ومنتظمة، تضمن تناوبًا دوريًّا لمن هم في السلطة؛ ونظام دستوري، وتوازن صلاحيات وسلطات بين فروع الحكم الثلاثة؛ وتنافس بين أحزاب سياسية؛ واحترام حقوق الإنسان والحريات؛ ونظام قضائي محايد؛ ومجتمع مدني. لا بد لروسيا من بناء مؤسسات مجتمع ديموقراطي.

ما السبب الكامن وراء نجاح البلدان حيث الديموقراطية فضلًا عن أنها مستقرة، فهي فائقة الفاعلية والنجاح، إذ توفر لمواطنيها مستوى معيشيًّا محترمًا ونموًّا اقتصاديًّا مستقرًّا؟ أفكر في البلدان الإسكندنافية، مثلًا، أو فنلندا، وهولندا، وألمانيا.

لهذه البلدان مواصفاتها الخاصة، وهي ليست متوفرة، بالضرورة، على سياسات اقتصادية وضريبية أو أنماط مجتمعية متشابهة، إلا أننا نجد فيها جميعها مجتمعًا مدنيًّا قويًّا، نابضًا بالحيوية، ودولة قوية، والشيء الآخر الذي تتشارك في امتلاكه هو أنها لم تتحمل، على مر عقود من الزمن، عبء العسكرة والإنفاق العسكري المفرط.

أما نحن في روسيا فلم نهتد بعد إلى الـ(آلغوريزم) اللازم للديموقراطية المستقرة، بيد أن ذلك ليس نوعًا من القدر المعلق فوق البلد، وليس حتى نتيجة (عجز تاريخي)، أو عدم جهوزية شعبنا للديموقراطية؛ (الديموقراطية ليست للروس!) يا للهراء! سواء أجاء ذلك الزعم من اليمين أو من اليسار.

على امتداد تاريخه الطويل، ضمَّ الشعب الروسي مساحات شاسعة من الأراضي، ودافع عنها، منجبًا للعالم أعدادًا من مشاهير السياسيين، والمفكرين، والكتاب، ومؤلفي الموسيقا، والفنانين. إننا موهوبون، ومؤهلون لإنجاز مآثر بطولية، وإنجاز أعمال روتينية شاقة، بالغة الصعوبة؛ فالروس، داخليًّا وخارجيًّا على حد سواء، يحققون إنجازات هائلة حين يكونون قادرين على العمل في أوضاع طبيعية، فما المطلوب لاستنفار مواهب شعبنا وقابلياته إلى الحدود القصوى؟ يبدو لي أن الجواب واضح: نحن بحاجة إلى أن نحسِّن العلاقات داخل المجتمع، وبحاجة إلى تحسين النظام السياسي.

نحن بحاجة إلى سلطة رئاسية قوية، ففي روسيا أن يكون الشعب واثقًا بالرئيس وقادرًا على تصديقه فذلك له أهمية كبيرة. صحيح أن روسيا بحاجة إلى قائد قوي، ولكنها ليست بحاجة إلى أي فوهرر، أو أي ستالين، ونداءات: (أعيدوا ستالين!) حماقة خطرة، وتوحي بغياب حصافة الحس العام.

على امتداد جل التاريخ الروسي، كانت هوية الشخص الذي يتولى السلطة ذات أهمية كبيرة؛ فشخصية القيصر، أو القائد، أو الأمين العام، أو رئيس الجمهورية، وخياراته وميزاته، تركت بصماتها، حرفيًّا، على كل ما كان يحدث في البلد، وعلى حيوات الملايين، ولا أشك في أن على روسيا في القرن الواحد والعشرين أن تضع حدًّا للتعويل المفرط على هذا العامل الذاتي.

لا يستطيع الرئيس، بطبيعة الحال، نظرًا إلى تقاليد روسيا، وإلى عقلية الشعب، وإلى اتساع المساحة، وإلى دور الدولة الروسية ومسؤولياتها في العالم، أن يكون مجرد شخصية رمزية كما في أكثرية البلدان الأوروبية. أيام البيريسترويكا كنا بطيئين في

اكتشاف الحاجة إلى سلطة رئاسية قوية، ولم نُعط ما يكفي من الوقت لمعالجة تلك المشكلة، فروسيا بحاجة حقًّا إلى رئيس قوي، غير أننا لا نستطيع أن نضع كل عَتَلات السلطة السياسية بين يدي شخص واحد، وحتى الرئيس لا يتوفر إلا على يدين ورأس واحد؛ فالرب لا يستثني. ثمة، بلا شك، أوضاع معينة ربما تدعو إلى اتخاذ تدابير طارئة قائمة على التحكم اليدوي، إلا أن تلك الأوضاع يجب أن تتحدد بوضوح قانونًا.

وروسيا بحاجة إلى برلمان مستقل، وقوي، أما اليوم فإن برلمان روسيا عرضة على نحو شبه دائم للنقد، وبعنف وإنصاف أغلب الأحيان كما أرى. في إحدى المناسبات قال رئيس دوما الدولة: «ليس البرلمان مكانًا للنقاش»، ربما كانت زلة لسان، ولكن الأرجح أنها كانت زلة فرويدية؛ فالبرلمان الروسي، بتشكيلته الحالية، أقر من دون نقاش قوانين تمزق المجتمع، وتقزّم مرجعيات الدولة بنظر الجمهور المفكر، وفي أحد المنعطفات سيتعين على هذه الأخطاء أن تصوَّب.

وكي تصبح **الجمعية الاتحادية** مؤسسة حكم حقيقية، لا بد لموقف الفرع التنفيذي، وهو رئيس الجمهورية، من البرلمان من أن يتغير. حقًّا، هل من مصلحة رئيس الجمهورية أن يكون البرلمان موافقًا، على بياض، على القرارات كما يفعل الآن؟ يتعين على البرلمان أن يمتلك آلية قوية ومحكمة بذكاء للتحقيقات البرلمانية، ولجلسات الاستماع حول أهم القضايا التي تواجه البلاد.

يتألف مجلسا **الجمعية الاتحادية**، كلاهما، اليوم، من أشخاص معينين في الحقيقة، فالأحزاب السياسية لا تضطلع بالدور الذي يجب أن تؤديه في حياة البلاد وفي البرلمان كما في أي بلد ديموقراطي، وإنشاء أحزاب سياسية حقيقية، وقوية، ومسؤولة، مع إيديولوجياتها الخاصة، هو أحد أخطر التحديات التي تواجه مجتمعنا و(طبقتنا السياسية) في الأعوام القادمة.

ما الأسس التي ستُعتمد في تشكيل الأحزاب السياسية؟ أتصور أنها يجب أن تستند، أولًا، إلى جماعات مصالح حقيقية في المجتمع حيث المصالح متباينة وقد لا تكون متطابقة؛ وثانيًا، إلى أساس العواطف السياسية: ديموقراطية اجتماعية، محافظة،

ليبرالية، وغيرها. يتعين على المحصلة أن تتمثل بانبثاق عدد من الأحزاب القوية القادرة على التطلع المقنع إلى الفوز بالأكثرية في البرلمان.

كثيرًا ما فكرت مليًّا في كلمات لينين (أعود إليه مرة بعد أخرى، بوصفه سياسيًّا ومفكرًا جديرًا بمكانته في التاريخ)؛ تلك الكلمات التي عنى بها أن الاشتراكية هي روح الإبداع النابضة بالحياة لدى الجماهير. أرى ذلك برهانًا على أنه كان يرى الاشتراكية نظامًا من أجل الناس، نظامًا ديموقراطيًّا، إذًا. وأهم عبارة في تلك البديهية هي (روح الإبداع).

لا نستطيع -بلا شك- تجاهل مشكلة قابلية الحكم، ذات الأهمية الاستثنائية في المثال الروسي، وهي مشكلة تسببها المساحة المجردة للبلاد، وطابعه القائم على تعدد الإثنيات، ولا يمكن حلها إلا على قاعدة اتحادية. وتعقيدًا للأمور، فإن نمط النظام الاتحادي النافذ، مثلًا، في الولايات المتحدة أو ألمانيا ليس كافيًا بالنسبة إلينا؛ لأن روسيا تضم دولًا قومية، وأي حديث عن إلغائها خطر وخبيث، ومن ثم فلا بد أن ينصبَّ الاهتمام، بالأحرى، على ضمان بقائها متمتعة بالقدر الممكن من الاستقلال، مع استمرارها أجزاء لا تتجزأ من روسيا.

ومشكلةُ قابليةِ الحكمِ وثيقةُ الارتباط بقضية شائكة أخرى هي محاربة الفساد، وبعد كل شيء، إذا لم تكن الدولة قادرة على معالجة هذه المشكلة في سنوات، بل في عقود، حقيقة، فإنها تخسر ثقة الشعب التي هي ذُخْر استثنائي الأهمية.

ذلك هو سبب تعذر الارتقاء إلى مستوى التصدي له، كما يوحي بعضهم، مؤكدين استحالة استئصاله في روسيا إلى الأبد، وهؤلاء يستشهدون بنيكولاي كارامزين الذي أجاب، لدى سؤاله في أثناء رحلته الأوروبية في القرن الثامن عشر عما يفعله الناس في روسيا، بكلمة واحدة قائلًا: «يسرقون!». تجب محاربة الفساد، إلا أن التدابير البوليسية، وأنواع الحظر، والأحكام بالسجن، لن تحل المسألة، ولعل السلاح الرئيس والأمضى ضد الفساد هو إيجاد مؤسسات ديموقراطية كفيَّة، واقتصاد سليم يمنح

الناس وسيلة إبداء المبادرة، وإقامة مشروعاتهم الخاصة، ويلجم شهيات الموظفين الجشعين.

لا أشك في أننا في روسيا سنهتدي مع الزمن إلى نوع من المزاوجة الفضلى بين حرية الاقتصاد وضبط الدولة. وأتذكر مدى درامية تغير كل شيء في أعقاب الاجتماع الموسع للجنة الحزب المركزية حول الزراعة عام 1953م بعد ستة أشهر من موت ستالين. أبناء الريف الذين لم يكونوا، إلى ذلك التاريخ، أفضل من العبيد إلا قليلًا، تحرروا من القيود، وسُمح لهم بأن يعملوا بطرائق سليمة، ومن ثم تغير كل شيء؛ كل شيء كان قد تعرض للنسيان عاد إلى الظهور من جديد!

أو انظروا إلى مثال **منهج شكينو** في السبعينيات، ذلك المنهج الذي أنتج إنتاجية أعلى للإنفاق نفسه، واستخدام الموارد والآلات ذاتها، وذلك بمنح العمال حافز إعادة تنظيم أسلوب عملهم. ومع وجود الحافز سرعان ما ظهرت جملة من المقاربات المبدعة، وتلك كانت أولى تجارب منح الناس الحرية الاقتصادية في الصناعة. حتى في الحقبة السوفييتية كان تمرير المبادرة إلى الأفراد ممكنًا، والوضع الآن حتى أفضل.

ولماذا لا يحدث إذًا؟ لا أشك أن كل شيء، هنا أيضًا، يتوقف على السياسة؛ فالركود الراهن للاقتصاد الروسي، حيث معدل النمو قريب من الصفر، ناجم عن عدم حدوث أي تغيير جذري لسنوات عديدة في الأفكار المتعلقة بتطوير هذا الاقتصاد، وكذلك نرى أن (الفريق الاقتصادي)، من المنظِّرين الرئيسين، وأولئك الذين ينفذون أفكارهم، باق على حاله تقريبًا، والتفكير النقدي [نسبة إلى النقد بمعنى القطع المالي] هو السائد، وثمة إحجام عنيد عن ضبط الاقتصاد وتنظيمه، إما بحفز الطلب، بالتوظيف الفعال للاحتياطيات المتراكمة، أو إطلاق مشاريع بنية تحتية. ويبقى الاقتصاد أسير النزعة النقدية المتشددة المقولبة.

ثمة مناشدات، أخيرًا، متزايدة التواتر، موجهة إلى رأس الدولة، تطالب بتغيير الخطة الإجمالية أو الكلية للاقتصاد، إلا أنني أعتقد أن المنافسة الحقيقية في الفكر الاقتصادي مشروطة بوجود إطار سياسي مختلف، نحن بحاجة إلى أحزاب سياسية

مؤهلة لطرح برامج اقتصادية بديلة، وتداول دوري للسلطة السياسية لجعل التغييرات الضرورية في الخطة ممكنة، وأما في غياب تلك التغييرات، فإن مناشدات (الشخص الجالس على القمة) محكومة بأن تبقى شحيحة الجدوى.

ما من طرف غير القضاء يستطيع أن يضطلع بدور حاسم في بناء دولة حديثة قوية في روسيا، فمن غير محاكم محايدة، ومن دون عدالة، تبقى سيادة القانون مستحيلة، وهذا الهدف الذي كانت الدعوة إلى تحقيقه في سنوات البيريسترويكا، بعيد كل البعد عن التحقُّق، ولكن الأسوأ أن سوء تدبير خطيرًا طغى على هذا القطاع في الأعوام الأخيرة، وتعرض احترام النظام الحقوقي للتقويض، ولن تكون استعادته وترميمه من الأمور اليسيرة.

وبالنسبة إلى روسيا بمساحاتها الشاسعة وموقعها الفريد في العالم، فإن قضية الأمن؛ أمنها هي وأمن العالم، هَمٌّ دائم؛ إنها قضية لا يمكن أن تعالج، في القرن الواحد والعشرين، إلا من خلال جهود سياسية مشتركة؛ فالعقود القليلة الأخيرة أثبتت مدى صواب أولاف بالمه، وجون إف كندي، وقادة آخرين، ممن كانوا سابقي عصرهم؛ إذ نصح بالمه قائلًا: «لا بد للأمن الدولي من أن يستند إلى نوع من التزام البقاء المشترك بدلًا من التهديد بالتدمير المتبادل»[1]، ودعا كندي إلى «السلم لا للأمريكيين وحسب، بل لجميع الرجال والنساء»[2]. وقلت في خطابي في الأمم المتحدة عام 1988م: «لا نستطيع وضع حد لحقبة الحروب إلا معًا، ولا بد لهدفنا المشترك من أن يتمثل بالتعاون، وبالإبداع المشترك، وبالتنمية المشتركة».

في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي عام 1986م، طرحنا مبدأ حصر القدرة العسكرية في (الكفاية المعقولة) للدفاع، من منطلق أن (طبيعة الأسلحة الحديثة لا توفر أي أفق لأي دولة بأن تأمل في الدفاع عن نفسها اعتمادًا على

---

[1] ساداكو أوجاتا، منشورات الأمم المتحدة، 1995/6/14م.

[2] جون إف كندي، خطاب تخرج في الجامعة الأمريكية، 1963/6/10م.

وسائل التكنولوجيا العسكرية وحسب)، ويبقى ذلك صحيحًا اليوم. على الدول أن تحل قضاياها بواسطة الوسائل السياسية في المقام الأول، على أساس مبدأ القوة الدفاعية الكافية لا عن طريق تضخيم الميزانيات العسكرية.

واثق أنا من أن روسيا قادرة على ضمان أمنها بهذه الطريقة، ومن واجبها أيضًا أن تقدم مساهمة ذات شأن على صعيد إقامة نظام عالمي آمن؛ فلروسيا اليوم دور رئيس، بنَّاء، غير قابل للتحويل، تضطلع به في السياسة الكوكبية، ومما ينطوي على أهمية فائقة أن يدرك المجتمع الدولي أنها متمتعة بمثل هذا الدور، ويجب إشراكها في حل المشكلات الكوكبية الكبرى مع الاعتراف والتقدير المناسبين لمساهمتها.

ورثت روسيا من أولئك الذين دمروا الاتحاد حزمة صعبة من المشكلات فيما يخص العلاقات مع جاراتها المباشرة المتعلقة بها بروابط تاريخية خاصة، وقد قال بعضهم مازحًا إن التحرك إلى ما بعد تأسيس **رابطة الدول المستقلة** (الكومنولث) كان، في المقام الأول، لمناكدة جورباتشوف. ليس سهلًا على الإطلاق بناء علاقات على ضرورة الاعتراف غير المشروط باستقلال الدول السوفييتية السابقة وسيادتها، مع الإصرار في الوقت نفسه على التسليم بالحاجة إلى (التعاون) الوثيق (إذا كان بعضهم يترددون إزاء كلمة (الاندماج)).

ليست الكلمات هي ما يهم، بل حقيقة أن أي مقاربة أنانية خالصة للعلاقات بين دول كانت قرونًا أجزاء من بلد موحد ولو متنوع، لن تكون نافذة ببساطة؛ فهذا التاريخ لا يمكن شطبه بسهولة، وذلك هو السبب الكامن وراء كون التأسيس للتعاون الوثيق بين روسيا وجاراتها المباشرة أمرًا جوهريًّا لا يمكن الهروب منه. غير أن الأمر يجب أن يجري من منطلق الفهم الواضح لنفي احتمال أي محاولة هيمنة، مع أخذ المصالح المتبادلة كاملة بالحسبان حين معالجة المشكلات؛ الكبيرة منها والصغيرة.

نعيش في عصر تغييرات كبرى، والقرن الواحد والعشرون انطلق انطلاقة صعبة ملأى بالمفاجآت، والبشرية تجد نفسها في مواجهة مشكلات عاجلة وملحة، وعشية القرن الجديد قلت ما يأتي:

«سيكون القرن الواحد والعشرون إما قرن تكثيف كارثي لأزمات قاتلة، أو قرنًا تغدو فيه البشرية أنقى أخلاقيًّا وأسلم روحيًّا، وأنا مقتنع بأننا جميعًا، مدعوون إلى الاضطلاع بأدوارنا على صعيد ضمان انتصار الإنسانية والعدل، على صعيد جعل القرن الواحد والعشرين عصر نهضة، قرن البشرية».

بالنسبة إلى بلدنا، روسيا، قد يكون القرن الواحد والعشرون أيضًا حاسمًا، فالجيل الحالي من المواطنين الروس؛ من السياسيين ومن القادة، قد ينجح أخيرًا في وضع بلدنا على طريق التنمية الديموقراطية المستقرة، من شأن روسيا متجددة أن تصبح شريكًا مفتاحيًّا في عملية تجديد العالم، وتستطيع أن تقدم أشياء كثيرة: الموارد الطبيعية والفكرية؛ والدروس التي نحن دائبون، على الرغم من كل شيء، على تعلمها من تجارب الماضي؛ ورغبة جامحة في تمهيد الطريق نحو مستقبل ينعم بالسلم والعدل لأجيال جديدة.



فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

ا

ألبرت 98، 301
ألبرت ماكاشوف 98
ألكساندرا جورباتشوفا 520
ألكساندر الأول 57
ألكساندر بروخانوف 26، 50
ألكساندر جالكين 47
ألكساندر جاموف 99
ألكساندر جلمان 171
ألكساندر رتسكوي 61
ألكساندر سولجنتسين 174
ألكساندر فيشنياكوف 244
ألكساندر ليبيد 137
ألكساندر ليخوتال 385
ألكساندر ليفشيتس 117
ألكساندر ياكوفليف 145، 186
ألكسي سيمونوف 292
أمان تولييف 154
أناتولي روماشين 139
أناتولي لوكيانوف 26
أنجيلا ميركل 295، 456
أندريه إلاريونوف 116
أندريه تشيركيزوف 49
أندريه توليوبييف 126
أندريه جافريلوف 300
أندريه جورباتشوف 520
أندريه كاربليوك 24
أندريه كوزيريف 81
أوتو لاتسيس 132
أوسكار لافونتين 441
أولوف بالمه 179، 352، 432
أوليج ترويانوفسكي 121
أوليج روميانتسيف 99
أوليج يفريموف 57
أوليفر ستون 415
إدوارد شيفرنادزة 403
إدوارد هيث 368
إيجور شوفالوف 259
إيجور كروتوي 300
إيجور ياكوفليف 236
إيجور يورجنز 292
إيرينا فاجينا 46
إيفان إليين 17

ب

باراك أوباما 363، 418، 426، 467
باڤل بورودين 27
باڤل ليفادا 339
بوريس نمتسوف 292
بوريس يلتسين 13، 39، 40، 70، 72، 82، 90، 97، 98، 208، 240، 263، 499
بيتر دانجمان 447
بيلا أخمدولينا 105
بيير موريل 81

ت

تاتيانا زاسلافسكايا 260
تريفونوفا 38
توشيكي كايفو 377، 468

ج

جاري هارت 269
جاك ماتلوك 368، 424
جريجوري شاخنازاروف 169
جنكيز آيتماتوف 171
جورج شولتز 300، 361، 363، 382، 400، 403، 405، 408، 471
جوزف روتبلات 361
جوزيف تافرتشوفر 445
جوزيف ستالين 11
جوليو أندريوتي 368
جوناثان ستيل 307
جوهر دوداييف 133
جيرهارد شرويدر 439، 455
جيفري ساتشس 377
جيمس بيكر 412
جينادي بوربوليس 67، 68
جينادي زيوجانوف 59، 323
جيورج كيرتشميير 445

د

دوغلاس هيرد 81
دوكو زافجاييف 133، 136
دونالد سبنير 372
ديمتري كوزاك 234
ديمتري ليخاتشيف 105
ديمتري مدفيديف 253، 278، 293، 306، 308، 320، 326، 428

ديمتري موراتوف 197، 207، 278، 284، 292، 317
ديمتري هفوروستوفسكي 300

ر

رايسا جورباتشوفا 127، 128، 520
رسلان خاسبولاتوف 90
رودريك بريثويت 52
رونالد ريغان 13، 358، 401، 404، 405، 502
ريتشارد فون فايتزيكر 443، 456

ز

زبجنيو بريجنسكي 209

س

سايروس فانس 370
سفتلانا لوتشيتش 162
سفياتوسلاف فيدوروف 153
سونيا غاندي 468
سيرجي جلازييف 115، 116
سيرجي شاخراي 68
سيرجي كوفاليف 292

ش

شارون ستون 300
شيرلي باسي 300

ص

صدام حسين 376

ع

عبد الله الثاني 471

ف

فاديم بيليخ 64
فاديم زاجلادين 121
فاديم مدفيديف 115، 125، 260
فاليكوفا 37
فكتور أستافييف 130
فكتور إليوخين 51
فكتور تشيرنوميردين 98
فكتور روزوف 121، 139
فكتور سادوفنيتشي 283
فكتوريا 301
فلاديسلاف ستريجلتشك 126
فلاديسلاف سوركوف 233
فلاديمير بارانوفسكي 281
فلاديمير بوتين 111، 165، 167، 169، 170، 172، 184، 191، 193، 202، 208، 210، 214، 233، 234، 244، 254، 303، 327، 328، 373، 436، 455، 477
فلاديمير بوزنر 20
فلاديمير جوزنسكي 171
فلاديمير لوكين 401
فلاديمير لينين 66
فويتشخ ياروزلسكي 459
فيلي براندت 81، 82، 84، 179، 180، 299، 441، 442، 448، 452
فيليمونوف 36

ك

كسينيا جورباتشوفا 520
كلاوس شواب 487
كليرك 483
كوفاليف 109، 292
كوفي أنان 474
كولن باول 422
كونراد أديناور 452
كونستانتين تشيرننكو 401، 492
كونستانتين تيتوف 189
كونستانتين كابوستين 340

ل

لارا فابيان 300
لافرينتي بيريا 11، 82
لوجفنتشيف 37
لودميلا ألكسييفا 292
لودميلا تيلن 301، 302
لودميلا ساراسكينا 139
ليخ فالنزا 83
ليون آرون 334، 335

ليونيد أبالكين 115، 116
ليونيد بارفينوف 323
ليونيد بريجنيف 491

م

مارجريت تاتشر 454، 457، 458، 459
مارشالكوفسكي 343
مارك بيلور 372
ميت رومني 429
ميخائيل خودوركوفسكي 204
ميخائيل زورابوف 218
ميخائيل ساكاشفيلي 263، 271، 272
ميخائيل شاتروف 121
ميخائيل فرادكوف 214
ميخائيل فيدوتوف 68

ن

نورسلطان نازارباييف 249
نيكولاي فيدوروف 78، 143
نيكيتا خروتشيف 120، 121، 122
نينا خروتشيفا 121

هـ

هلموت شميدت 27، 28، 441، 452
هنري كيسنجر 354، 427، 433
هيجسون 447
هيلموت كول 82

و

ونستون تشيرتشل 406

ي

ياروسلاف كوزمينوف 200
ياسن زاسورسكي 171
ياسوهيرو ناكاسوني 469
يفجيني بريماكوف 165
يفجيني فيليخوف 45
يوري فلاسوف 130
يوهانيس راو 439، 447